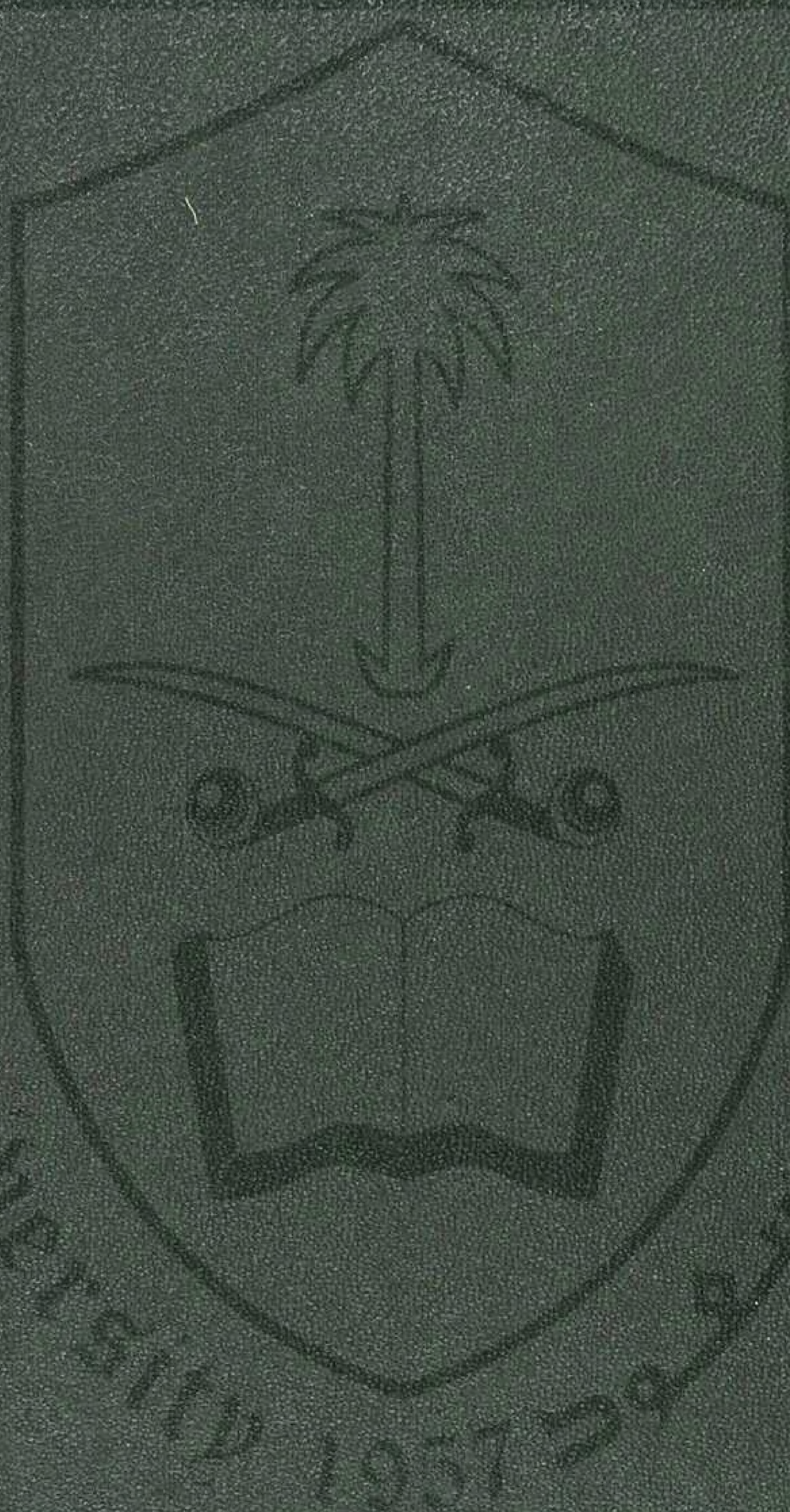


UNIVERSITY OF SAUDI STUDIES

UNIVERSITY OF SAUDI STUDIES

UNIVERSITY OF SAUDI STUDIES



Copyright © King Saud University

٨٧٦

كفاية اللبيب في حل
شرح أبي شجاع
للخطيب

٢

حسن المدايني

٢١٧,٢
٢٠٤

كفاية اللبيب في حل شرح ابي شجاع الخطيب ،

تأليف المدابني ، حسن بن علي - ١١٧٠ هـ .

بخط علي بن حسن بن علي الهاشمي ١٢٨٥ هـ

ج ١ ، ٢ في ٢ مج (٢٢٧ + ٢٠٧ ق)

٢٧ ص ٢٢ × ١٦ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ معتاد

الاعلام : ٢٢٣ هدية العارفين ١ : ٢٩٨

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الاسلاميه

أ - المعرف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح ابي شجاع

الجزء الثاني من طلبة المدراس
على الخطيب

كفاية اللبيب في شرح أبي شجاع للخطيب

من المدراس

الثاني

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب: كفاية اللبيب في شرح أبي شجاع للخطيب

اسم المؤلف: من المدراس

تاريخ النسخ: ١٤٨٥

عدد الأوراق: ٢٠٠ (٢٠٠) القياس ٢٠٠

ملاحظات: صفحة ١٧٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب البيوع وغيرها من المعاملات يحتمل ان يراد بها التصرفات المالية
بين اثنين فكثر كالسكن والرهن والشركة والهجارة فتحمل الاقرار والفصل زيادة على
الترجمة ويحتمل ان يراد بها التصرفات المتعلقة بالمال مطلقا فلا زيادة لكن لا يخصني
ما في اطلاق المعاملة على نحو الاقرار والفصل بل على نحو الصلح والوكالة من البعد
سم كما سيأتي في قول المصنف البيوع ثلاثة اشياء مع ما زادها مقابلة بشيئ بشيئ
اي على وجه العوض ليجوز رد السلام في مقابلة ابتداءه مقابلة مال بمال
على وجه مخصوص هو من التعريف بالاعمال التي لا تكون الا على وجه مجهول ولو
عرفه كغيره بقوله هو عقد معاوضة محضة تقتضي ملك عين او منفعة على الدوام
لا على وجه القرينة لكان واقيا بالمقصود فخرج بالما معاوضة خوف الهبة وبالحكمة نحو النكاح
وملك العين الهجارة وبغير وجه القرينة القرض والمراد بالمنفعة الموعودة ببيع
صف المستقر والاصل فيه اي في البيع ما يفتكم لا وهو بهت اخر

فان وفيتم بما قلتم وفيتم انا وان غدرتم فان الوهن تحت يدي
لا تنف الغرر وهو ما انطوى معنا عاقبته او ما تردد بين امرين اظلم ما اخوفهما
ه ببيع شي اي عين يبيع السلم فيه لو اسقطه كان مستقيما قل في الذمة
وهي لغة العهد والامان وشرعا معنى قائم بالذات يصلح للالتزام والالتزام
قل بلفظ السلم لو اسقطه كان صوابا قل اذا وجدت الصفقة لا يصلح ان
يتعلق بما يزيل محذوف اي ويلزم المشتري بقوله اذا كان مع بقية الشروط
لا مستدرك فتأمل ثم تشاهد اي كل من الفايضة والحاضرة محذوف من
الاول دلالة الثاني اجم والا باحة لو اسقط هذه كان صوابا ليشمل العقد
الصحيح الحرام والمكروه كبيع الغيب لافضل خمر فانه ان ظن البائع ذلك حرم او
توهبه كرم لان الاعتنا بعموم الاحكام اولي منه بمعاني الالفاظ فان اراد
اباحة المعقود عليه فهو مستدرك لان الصفقة كافية عنه قل والبايع الخ
لوجعل هذا الرابع بيع حق المحدث كما تقدم كان مستقيما اذا الهجارة لا تسمى بيبعا
لانها خافية من تعريفه كما مر وتسميتها بيبعا تجوز عند الحاجة اليه فتأمل قل
وللمبيع لوقال وللعوض كان اولي واعلم لشموله للثمن قل وقد يقال مراد
الشم بالمبيع ما يشتمل الثمن فانه قد يراد بالمبيع المعقود عليه ثمن او مئتمنة ولم

ان الثمن النقد والمبيع مقابله وان دخلت عليه الباء وان كان نقدا او عرضا
فالثمن ما دخلت عليه الباء والمبيع مقابله فالثمن في قولنا بعتك هذا الدينار بدينار
الدينار وفي قولنا بعتك هذا الثوب بدينار فتأمل فاقولها وما حولها
زاد بعد في ثم الروض وكلمون المجهول بالمبايع الخس مفهومه ان المتجنس عامه لا يجمع
بيعه وهو كذلك والحاصل ان الخفاصة ان كانت مستهلكة بان امكن طهره كالقهر المذكور
فيه صح بيعه وان كانت مستهلكة بحيث لا يمكن طهره الا باستهلاكه كعينة كالبنت
المعقود بالخس ما بها كان او جامدا فلا يبيع بيبعه والظن ان كثر المخزون بالخفاصة
اذ كثر الدخات وتخلل باجزائه كذلك اي لا يبيع بيبعه لما تقدم كالحبس الصغير
اي اذا لم يترتب على ذلك تفريق محرم كان ما ننت امه او استغنى عنها كزري

سملوك اي من حيث الولاية عليه كما انما رايه وان لم يكن ما كالا فبيعه كالوكيل
والولي ولذلك صح اخذ بيع الغضولي للعاقدة عليه ولاية اي في الواقع وان ظن
العاقدة فيها كما سيذكره بقوله ويصح بيع ما لا يبرم كمن اقداهه خدام صغيرة على
المعتمد عقد فضولي بالاصافة وهو من ليس ما كاول ولا ياول وكيله ظاهر
منصوب بنزع الكافض اي في الظن وهو في موضع النعت لما لا المال المنسوب لغیر
في الظن ويكون في الواقع ملكا له وانما صح لان العبرة في المعقود بما في نفس الامر كان
باع الكاوي وكان باع ما لا يبرم بفقد التعدي فيه فبان انه وكيله في بيعه او انه وليه
عند العقد سم ومثل البيوع سائر التصرفات سلمه وان لم توجد قدرة التسليم

في بيع غير ضمني اما البيع الضمني فلا يشترط فيه قدرة التسليم فان اغصب العبد
فقلت ما لك لعتق عبدك على كذا فقال اعتقته عنك صح وان لم يقدر على اتيه
من غاصبه وانما كان بيبعا ضمني لا نه على تقدير بيعه واعتقه عنى ومثل الضمني
ما يقصد منه العتق كشر من اقرب كبريته او شهد بها وردت شهادته او كانت
اصلا او فرعاً كزري ليعتق لانه لغيره التسليم اي لا شرائها حاله اي
حالة العقد لقادر على ذلك اي حاله وما لا فلو عجز عن تحليصه بعد البيع بطل
ويصدق في عدم قدرته قل والمعتمد ان العجز اذا طرأ ثبت لغيره الي مونة
لها وقع ومثلها الكلفة اخذ من مسئلة السلم في البركة الفاسقة كزري
مفتي عيان قل اي بالشخص بخلاف المفتي بالقدرة تنصفه شايها وصح
وضوح به الجهرول فيها طر مطلقا كجزء انا لوقال تنصف انا لكان اولي لمقلت

على سبيل التوضيح
في البيع
بشيء
بشيء
بشيء
بشيء



من عدم الصحة في المجهول مطلقا فخرج الجزأ الثاني من ذلك فيصح ويصير
مشتركا في المنهج نفس هو وصفه للثوب دون الاشارة في نسخة نصيبي وظي
استراط نفاسة الا ناهي غير ظم فلا يصح بيع جز معين منها مطلقا لاداء
الي كسرها ووضعه في حجة بيع جز انا احد التقديرات ولو عينت لان كسرها واجب
فالنقص من حيث الصفة المحرمة وفيه نقص وتضييع مال اي وقد نهينا عن
اضاعة المال العلم المراد به ما يشتمل الظن ويصح لو عبر بالمال كان اول
من صبره هي اسم جملة مجمعة من المحبوب او غيرها والمراد هنا ما تساوت اجزؤها
بدليل ما بعده وعلم من لفظ من ان الصبر اكثر من الصاع والى فباطل قال
كل صاع بدرهم بنصيب كل علي تقدير ويدكر صاع بدرهم اي كان يقول بقتك
هذه الصبر كل صاع منها بدرهم والا بان زادت او نقصت فلا يصح جملة
الثمن وهو قوله مائة درهم وتكميله وهو قوله كل صاع بدرهم لا بيع احد
الثوبين لان هذا محض العلم في ما مر فالمراد به ما قبل المجهول والمجهول معا
واشار الى خصوصه في الثمن والمثلن جميعا قل مجهولات فان علمنا فهو صحيح
قل او بالف درهم ودنانير اي ولم يعين مقدار كل من الدراهم والدنانير
فلو عين كان قال بالف درهم ودنانير الدراهم خمسمائة والدنانير خمسمائة
مثلا مع ويقدر اي ويجوز تقديره لان من ذلك البر وكذا بقتك بزنة هذه
لحصة من هذا الذهب فلا يصح بيع عين بخسة استقله لا اما تبعا لظاهر
فيصح كبيع ارض زقلت بعدة اودار نيت بلبن او لغيره بنحو وظم شمر
ان كل مبيع والذي حقيقته سم ان المبيع هو الطاهر والخسرة في دخول
في تصرف المشتري بحكم نقل الاختصاص فهو غير مبيع وان قابله جز من
الثمن هـ قل بالمعنى وقدره شيئا تنسب كل علم من هذان بيع الخرف المخلوط
بالرماد الخس والسرجين صحيح كالازيار والقل والكبر والمواخير وغيرها
وتقدم في الطهارة انه يعنى بما يوضع فيها من المايعة فلا يتجسس في نقل
سليختم وصحة بيع دار مبنية بسرجين فقط وفيه ما تقدم عن سم فامل
قل كالسرجين بكذا بكسر السين وفحتها والخمر ولو محترمة وهي
ما عرفت لا يقصد اخذها على الكراحي هذا اذا كان العاصر لها مسلما اما
خمر الكافر فمحترمة مطلقا لانه لا يقتدر تحتها ومع ذلك لا يصح بيعها
مطلقا

مطلقا ولو كافر مثله وان اعتقد لكل كالحشرات وهي صفار دواب الارض
ويستثنى منها كما اشار اليه بقوله التي لا تقع فيها الضب لمنفعة اكل وورد
القر لمنفعة كبر والعلق لمنفعة امتصاص الدم وكذا على وزن عنبه
وهي احد كعنب جوهرى ونظيره ايضه حبر وجبر غير المأكول اخرج
به الغراب المأكول فيصح بيعه كغراب الزرع وهو الفداف الصغير والذغ اما
الفداف الكبير وكذا القعقق والا يقع فلا يصح اكلها لمنفعة الجلود يرجع لاس
والذئب ولا لمنفعة الريش يزرع للحجارة والغراب للهية بالبا الموصلة
اي الكلول والعظيمة والسياسة حسن الشجر في العامة وهو من عطف السبب
على السبب فان الهية سبب لسياسة اي حسن سيرهم بترك الظلم ونحوه
واما فقلته عطف على ما خسته ومع هذا اي قلته بخلاف ذلك فانه
لا يصح استعمالها للحاجة بل للضرورة فيما اذا قال الطبيب العدل بان هذا المرض يزول
سماها عيان سم فان قلت وآلة الله قد يجوز استعمالها للشفاء من بعض
الامراض قلت هو حالة الضرورة وآلة التقدير يجوز استعمالها لمجرد الحاجة والتخيم
اي المستقلة على علم الخوف بان كان فيها اذا لم يخف كذا حصل كذا قال قل ما لم
تستعمل على تجربة او عادة والشعبية اي السحر والفلسفة هي من كتب الكفر
فقطها خاص على هذا التفصيل فيصح اذا كان البرج صغيرا لم تكن رويته فيه
وسهل اخذه في الهواء بالمد اليسوب هي امه لا يقصد اي صيده
بالمعارج اي الكعاسب في نسخة الجوامع اي الافات في اللغات فيها ان مع لغات
ضم الكاف وفتحها مع تشديد الواو فيها وضم الكاف مع تخفيف الواو وكسرها
كذلك سكت اذا اي عن التصريح بها والا فهي معلومة من قوله بيع عين
اذا التراما اذ لفظ البيع يلزمه بايع ومبيع وصفة وكجملته اذا ان الكاف
لان كناية وما قبله صريح ولذا قال ناويا البيع اي نيته مقترنة بجميع اللفظ او الجز
منه على معتد رخله فالذي حيث اقتصر على الاول كيعني بكذا شامل للفظ
قبلت وهو الزايج مرصوم ويرد كل ما اخذ من اي وجوب ولو بلا طلب من
الاخر فان لم يرد فلا عقاب عليه في الاخرة ان كان عن رضى كما قاله النووي
كله من اجني والمراد به ما بطل الصلوة بها اي بالمعاطاة وقوله او يرد له اعي
المثل في المثلي واقصى القيم في التقويم وكذا كل مقبوض بالشر الفاسد معني

غير

لا لفظا كما شئت بعد ملكتك فلما وجب بالالف الا وهذا معنوم الشرط
 مكسرة وهي قطع نقد مضروبة للحواف القروش وارباعها لم يصح قال شيخنا
 وان تساوت قصتهما على المعتد قال اطلاق تصرف بمعنى ان لا يكون يكون
 محجورا عليه ولو سفيها وعدم الاكراه بغير حق بان كان مختارا او مكرها
 بحق فيصير منه العقد في هاتين الصورتين واسلام من يشترى اذا اشار
 الى الشروط الخاصة وما تقدم في العامة مصحف اي ما فيه قرأت وان قل وذلك
 يشتمل التيممة وهو متجه وخرج بالمصنف جلد المنفصل فيصح بيعه للكافرين وان
 لم تنقطع نيته عنه سم اثار السلف وهي كناية الصالحين لا يعق
 عليه يرجع كرام من السلم والمرتب في الآية سبيله اي ملكا في النظم
 اقاله بغير عطف على الارتب بحذف العاطف للوزن تعيد لفظا فلا يكف
 بالنية معاينة عوض ولا خيار له اذا ظهر مقبلا لانه مقصود بعدم البحث
 فيما لا يفلح تغير بان غلب عدم تغير كارض وان اوجده واستقر تغير
 وعدمه كحيوان كونه اي العاقد من حيث هو كالأمة ان مضى زمن
 يمكن فيه تغيرها فصب السكر ومثله القصب الفارسي وهو القاب هو
 قل صونا بفتح الصاد وكسرهما اي حفاظا وصونا ولان فشرع الاعلى
 الا وبه فارق القول الاخضر والملاحة قل يبيع بغيرها في قسرها وان اكل معها
 سلم الا على يستفاد منه ان شرط العاقد لا يفسد واطافة سلم الى الامس
 للملاحة اي السلم المتعلق بالاعلى بان يسلم او يسلم اليه ويصح شراؤه
 من سيدة نفسه لانه عقد عتاقة بخلاف استجاره نفسه تعيد في المجلس ففت عوض
 يقبض عنه بضم الياء اقبض وقوله يقبض له بفتحها من قبض
 وخوها كالفجر والفلق من كلف الحس والكرب فان ما في الارض يرب
 قل **فصل** في الربا ويكتب بالواو والالف معا قال البيضاوي وانما كتب
 بالواو كالصلوة بالتثنية على لغة وزيدت الالف بعدها تشبيها بواو الجمع
 النابغة النون والمد اي الاجل بمعنى اشتغال العقل على المدح وان قصرت
 وزاد بعضهم ربا القرض كان يقرضه مقاصص على ان يرد هاديا بانه وهو
 من الكفاير والمعتد ان اكبر الكفاير الشرك بالله تعالى ثم القتل ثم الزنا ثم السرقة
 ثم شرب الخمر ثم الربا والقصب مثله بمثل اي حال كوت كل مثل مقابله بمثل

سواء

سواء سوا تأكيد او اشارة الى المساواة في المقدار حقيقة لان المتكلمة تصدق بها
 في الجملة وحسب الخزر فاذا اختلفت هذه الاجناس اي واتحدت علة الربا
 يد ابيد اي متقابضين فيد احوال من الفاعل والمفعول معا ويبد متعلق
 بحذوف استعريف للتبيين والتقدير تقابضا بيدا كما ان لك في سقيالك كذلك
 اي بيان ايضه رسم على الورقات ملخصا ومن لا زعم التقابض للكلول علي البر
 والشعر فان قلت ما حكمه ذكر الشعر فمع انه من المقنات كالبر فكان يستغنى
 بالبر عن ذكره قلت قال قل زيادة المثال الثاني هذا كدفع اداة الحمل الا قوت
 هو ومن الربويات القول كالمضطكي بفهم الميم والقصر يحفظ الفحة اي
 لدولها فانها مقام البدن والادوية لانه ما من داء الا وله دواء
 على هيئته اي مرة دوام حياته يبقا روحه قبل التفرق اي عن تراف
 ودهنه وهو الزنجار في الحيوان اي ما فيه رفع عين الذهب لزيادة
 عين للامتزاز من الحكمة الامة وقال قل انظر هل الزيادة لفظ عين حكمة
 او محترز راجعه قال بغيره بل يقال ان زيادتها مضرة لانها توهم امتناع
 بيع الربوي مثله في الذمة وان تقابضا في المجلس وليس كذلك والحكمة
 في تحليل الربوي كانه مكرهة ولم يثنى بربا اي باللفظ لان العقد الثاني
 اجازة لا ول وقول المص بيع ليس بقيد كما سيذكره النس ما ابتاعه ابي
 استراه ولا اله شراك فيه ولا التولية عطفتها على البيع عطف خاص لانها
 بيع بلفظ خاص والا شراك بيع بفتح المبيع بان يقول اشركت فيه بنصف
 الثمن والتولية بيع جميع المبيع بمثل الثمن الاول ولا احسب اي لا لتقد
 كل شي اي من غير المقام الا مثله في منع بيعه قبل قبضه قبسا عليه والحاصل
 ان يقال مال الشخص تحت بيعه على لانه اقسام اما ان يكون مضمونا بفقد
 كالمبيع والتمن والمهر تحت يد الزوجه فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه الا
 في ما استثنى واما ان يكون مضمونا بغير عقد كالمضروب بالاستام والمعار
 فيجوز التصرف فيه قبل قبضه وامس على مضمون بالكلية فان لم يتعلق به حق
 ولا عمل جاز التصرف فيه قبل قبضه كمال المشرع تحت يد الشريك والوكيل
 او تحت يد العامل والرهني بعد انفكاكه ويخوذ لك فان تعلق بمعمل كالمستاجر
 عليه من خوياط او قهار او صباغ او طحان فان فرغ من العمل ودفع له الاصرع

صح والاه فلا هيديان فيسوله فيه تصرف قبل العمل وكذا بعد ان لم يكن تسليم البع
هـ ثم المنهج وقوله وكذا بعد ان زادت قيمة الثوب بسبب الصبغ والاه صح
تصرفه فيه زي الا مثله اي الطعام فهو ليس بقيد وسيله لبائع كغيره
ومحل منع بيع البع او الثمن من البائع او المشتري اذا لم يكن بعين المقابل او
مثله ان تلف او كان في الذمة بان كان بعينه من الثمن او بزيادة او نقص
او تفاوت صفة والا بان كان بعينه المقابل او مثله ان تلف او كان في الذمة
فهو اقالة بلفظ البيع فيصح هـ ثم المنهج بايضاح والاحارة مبتدأ خبر
كالبيع والكتابة اي لانه عتق علي ماله وماله ثم لا يبيع بيع العبد
قبل قبضه من نفسه او عتقه عن كفارة الغير ماله او دونه وجعله
عوضا في نكاح هو مكره مع الصراف او غير ذلك كالعارية حق
لجس بان كان الثمن حال ولم يتسلمه ويصير المشتري قابضا للبيع بالاحتاق
والاستيلاء والوقف لا بالتزويج في ماله بكسر اللام او فتحها وعلي
الثاني في موصولة او موصوفة امانة كوديعة او القاعدة ان ما ضمن
ضمان عقد كالبيع والصراف في بد الزوج لا يبيع التصرف فيه قبل قبضه
وما ضمن ضمان بد كضمان او لم يضمن اصلا لمودع يبيع التصرف فيه قبل
قبضه ومعنى ضمان القدر كوت العين مضمونة بالقبول كالمبيع يضمن
بالثمن والصراف بغير الثمن ومعنى ضمان اليد كوت العين مضمونة بالبدل
الشعبي بعد انفكاكه اي اذن المرحمن وموروث كان للمورث
التصرف فيه لا ما كان موهونا مثله ولا يبيع بيع المسلم فيه اي ماله يتقضى
اقالة وظل صح فان استبدل المعتمد انه يشترط القبض مطلق اي
ولو في غير متفق على الربا كابدل على ذلك تميل من بان باع مائة له
علي عمر وبعده زيد ولا يشترط تعيينه اي البدل في القدر اكتف بالقبض
في المجلس اللهم له تعيينه لان الصرف اي العقد على ما في الذمة اي بيع
الربوي في الذمة مثله صح اذا قبض في المجلس بصايقه اي بعين مائة
وكذا ان كانت في الذمة وقبض كل من العوضين كبيعته من هو عليه اي
قبض علي ببيعته وهو الاستبدال السابق وقبض غير منقول لخاصته
ان البيع اما منقول او غير منقول وكل منهما اما حاضر مجلس العقد او غايب

عنه وكل منهما اما بيد المشتري او بيد غيره من بايع او غيره فان كان غير منقول
حاضرا بيد المشتري فلا بد في قبضه من مضي زمت يمكن فيه التخلية وان
كان حاضرا بيد غير المشتري فلا بد في قبضه من التخلية بالفعل ومن تصرفه
من امتعة غير المشتري وان كان غائبا بيد المشتري فلا بد في قبضه من مضي
زمت يمكن فيه الوصول اليه والتخلية وان كان غائبا بيد غير المشتري فلا بد
في قبضه من التخلية بالفعل ومن تصرفه من امتعة غير مضي زمت
يمكن فيه الوصول اليه وان كان منقولا حاضرا بيد المشتري فلا بد في قبضه
من مضي زمت يمكن فيه نقله وان كان حاضرا بيد غير المشتري فلا بد في قبضه
من نقله بالفعل وان كان غائبا بيد المشتري فلا بد في قبضه من مضي زمت
يمكن فيه الوصول اليه ونقله وان كان غائبا بيد غير المشتري فلا بد في قبضه
من نقله بالفعل ومن مضي زمت يمكن فيه الوصول اليه وفي جميع هذه الاقسام
التي ائنه لا بد من اذن البائع في القبض بان يقول اذنت لك في قبضه او في تسليمه
ان كان له حق لجس بان كان الثمن حال ولم يسلم له المشتري والا فلا يشترط
الاذن ونحو ذلك كشر على البحر نظرا للعرف اي فانه يرجع اليه في كل
ماله ضابط له لغة ولا شرعي من سفيته لو سكت عنها السلم من
تكرارها في ما يأتي قل مع تصرف السفينة او الحاضر ان كل ما بعد ظرفا
لا بد من تصرفه اما بخود اية عليها امتعة فلا يشترط نقلها عنها بل يصير
قابضا بنقل الدابة واتلف في المشتري اي المالك وان لم يباشر العقد
لا وكيله وان باشر هو كالهضي بنه عليه الزمته وسوا في ذلك اذن له
المالك في القبض ام لا م ر ومحل اذا كان الا تلف بغير حق اما الله فيه له
بحق كصياح وقود وكردة والمشتري ان مام او نايبه فليس يقبض قبض
له وان جهل انه البيع كالمالك طعمه المفصوب بهيمة ضيفا في النظم
للقاصب ولو جاهله بانه طعامه فان القاصب يبرأ بذلك ومحل اذا كانت
اهله للقبض فخرج الضبي فاته فيه غير قبض بل عليه البدل ويبرأ البائع الثمن
لا نقض البيع وقد يتقاضان صار مقبوضا بنفس العقد من ما عرفت
من انه لا بد من مضي زمت يمكن فيه قبضه وعبارخ قل اي ان لم يكن فيه
امتعة والا فلا بد من تصرفه بالفعل ان كانت لغير المشتري والا فيحضي زمت

كامله في قبضتها اي الا متعة نقلها واما الدار فيحصل قبضتها بالفقد ولا
يشترط تفريقها لان الا متعة للمشتري لا يترك اي في قبض الصير
بقاؤها في مكانها بل لا بد من نقلها لانها منقولة فلا يحصل قبضتها الا بالنقل
واما المكان فيحصل قبضه بالعقد ولا يتوقف على تفريقه لان الصير مكله
قبل العقد والسفينة اذا حصل مسئلة السفينة كما قاله وان الصير من
المنقولات سواء كانت في ما ام لا والكبير ليست من المنقولات سواء كانت
في ما ام لا فتكون مثل العقار فيكون فيها التحلية هكذا قرر شيخنا فقول
الشرف في الكبير في ما تديره من فوجا بالمد وجملة تديره نفسه
فروع اي اربعة اولها للمشتري استقلاله بقبض اثنائها وشروط قبض
ما بيع مقورا اثنائها ولو كان كبيرا رابعها وكل من العاقدين مع مامر
اي من نقله او وزن او عد عليه اي على بكر فسد القبض له اي للمرو
واما قبضه للبكر فيصح تبرأ ذمة زيد وتنزع اي بعد لزوم العقد ان
عين الثمن كالمبيع اي كان كل منهما معيئا فان كان في الذمة اي وهو حاك
كاسيد كرم اجبر البائع والكلام فيمن باع نفسه والام يبر بل لا يجوز
له التسليم حتى يقبض الثمن الكال فلا يتاخر هنا الا لاجارها ولو تباع
نايان عن الغير لم يقات الالجارها كما نرى في الا بتد اي عن من يعطى او لا
فاذا سلم اي بلجارا وودونه وقوله اجبر المشتري اي ان سلم البائع بالاجار
واما اذا سلم بدون لجار فلا يجبر المشتري لان الاول متبرع بالتسليم
ان حضر الثمن اي مجلس العقد والابان لم يحضر الثمن مجلس العقد فان
اعسره اي بالثمن بان لم يكن له مال فمكته الوفا منه غير المبيع بان كانت
له قيمته لا تبقى بالثمن والا بيع ووفى الثمن منه على المنة فالبائع
الفسخ بالفسخ واخذ المبيع بعد حجر القاصي كما سياتي في بابيه فاشتمل المهرج بالمعنى
محر عليه في امواله كلها حتى يسلم الثمن ليله يتصرف فيه بما يبطر حق البائع
ولا فسخ في هذه ويسمى هذا الحجر الغريب اذ يفرق حجر الفس في امور
ذكره نزع على المهرج فليراجع كان له الفسخ اي ولا يحتاج هذا الحجر خلافا
لبعض المتأخرين نزع فان صير فاجرا مريض الثمن يسكن الكا ويحرك
وجمعه حوم وكام بالكر والحمان بالضم بلحيوات ومنه السلك قبل

موت وان كان فيه حركة مذبح والكلية بضم الكاف والطحال بكسر الطاء والالية
بفتح الهمزة بعد دونه لعله في جلد يملك امله اما الذي لا يملك امله فيصح
بهم بالحيوات او تخايرهما اي التزامهما العقد وان تفاوت في الوزن
فلا يصح بيع رطل قمح برطل قمح ولا قدر ذهب بذهب لان مماثلتهما
ليست في معيار الشرع في عهداي من حياة وزنا وان كان ما بها على النصف
هذه طريقة ضعيفة والمعتذر ان الميار في الثمن مطلقا الكثير وفي الثمن
ما بها والالوزن ففي الثمن تفصيل ان كان جامدا فمعيار الوزن وان
كان ما بها فمعيار الكثير كاللبن مطلقا بعين المبيع اي في المعين والقدر
والصفة في ما في الذمة ففي روية الكتاب ان الفرض بيان الروية المتوقف
عليها صحة البيع ولا يضرنا ظهور تحريف بعد ذلك لانه غيب بالمبيع وليس
من شروط الصحة الاطلاع على الغيب لا بد من روية البيوت دخلها وفها
مرحومي وارضا بالنصب عطف على الة ويشترط في الرقيق الا وظم
ذلك اعتبار روية باطن قدم الرقيق وحاف الدابة وهو ما قاله بعضهم
لكن الالوجه ما قاله غيره من عدم اعتبار ذلك وبه افق بعض شيوخنا
في الامة ومثلها غيرها كما هو ظم مسم الا اللسان الذي لو قال واللسان
الذي كان اضر ويشترط لو اسقط لفظ يشترط وجعله مقطوعا على اقله
فقال وفي الدابة كان اضر والا كاف وهو ماتحت البرذمة قوله
يشترط في الدابة روية اللسان الذي لو قال بعد قوله المتقدم حتى يشرها ما عدا
اللسان والالسان لا تستغني عن ذلك قبل الكذا والتذكية هي عبارة الروي
قال شيخ الاسلام واو في كلام الحكم جميعي الواو وبها عبر في نسخة هـ
مرصعي اي لانه لا يصح بيع العرف بشرطين ان يكون قبل الحنة وان
يكون قبل التذكية اما بعد حنة فيجوز وكذا بعد التذكية لانه لا يزيد
بعدهما فلا يختلط بحدث وهذا يؤخذ من العلة فقامل احتلظ بغير اي
للعلي وجه التركيب بدليل ما بعد لان المقصود جميعها وهي خطأ الموقوف
لان المقصود بيعها والالولي اوي هاج اي بخلاف السلم فلا يصح مرحومي
في فارتها معها او دونها وذلك لاني الجواز بسبب الخيارات والاصل
في البيع اللزوم اي انه وضع على اللزوم والخياران كمن خيار المجلس صا

كالله زرم ولا يبطل العقد بنفيه وكلها اي النقل والتصرف تشبه
بأشياء الياف في بعض النسخ والذي بخطه تشبه بالتنوين وهي الصواب ثم أتت
أصنافه فصار إلى تشبهه والى بقبضة من أصنافه المسبب للسبب كتن فيه
مساحة بالنظر كخيار المجلس فانه قهرى يبطل البيع بنفيه وبقي العقد فيه
للخضراء الى المفاصلة أو خبز من ابي البستان اي البائع والمشتري فهو
من باب التغليب في الحديث أو يقول قال النووي منصوص بات وتقدير
الأن أولي أن ولو كان مجزوما لعطفه فقال أو يقل قال شيخ شهاب الدين
المعنى على العطف أن الخيار ثابت لهما في مدة انتفا التفرغ أو مدة انتفا
قول أحدهما الآخر اخترا فقتضى ثبوته في الأول وإن انتفت الحالة الثانية
بان قال أحدهما للآخر اخترا وثبوته في الثانية وإن انتفت الأول بان تفرغ
والخلص منها بما قاله النووي فان قلت لا حاجة لذلك مع قول الأئمة
أن العطف باو بعد النفي يكون نفي لكل من أطراف طافان لا لأحدها قلت هذا
بحسب استقوال اللغة وقضية أصل وضعها أن النفي له أحدها كما قرره الرضي
فردنا نعم أن العطف جار على أصل الوضع فما قاله النووي قاطع لذلك سسم
ببدنهما خرج تفرقهما بالمكان أو العقل أو الروح كاسيات وذلك أي
ما ثبت فيه الخيار وإن استعقب عتقا أي بالنسبة للبائع لا للمشتري
لا في بيع عبد منه الضمير عائد على العبد أي لا في بيع عبد له بثمن فخرته
ولا في قسمة غير رد وهي قسمة الأفرار والتعديل فلا يشترط خيار المجلس
فيهما بخلاف قسمة الرد فإنها بيع وصحح طيطة أي لأنه أن كان في الدين
فهو هبة وإن كان في الدين فهو إبراء قل أما صلح المعاوضة كان يصالحه
على دار بعد فثبت فيه خيار المجلس ونحو ذلك كالهبة والصدقة
كالوطال ملكتها وإن بني جدار حائل بينهما ولو بامرهما أو بفعلهما سيقول بان
يولي أحدهما الآخر طهره ليس بهذا مرجوح وقيل فتولية الظاهر ليس
بقيد بل مثلها المفاصلة ولو جهة الضرر ومشي قليله أي بقدر ما بين
الصفين في الصلوة وهو ثلثة أذرع فأقل صغيرة أي صغيرة كل منهما
اعني السفينة والدار فهو نكت لكل منهما قال قال لأن السفينة الصغيرة
بان تنجز بجرم عادة كالدار الصغيرة والسفينة الكبيرة كالدار الكبيرة
فان

فان فارقته الخاي ولو إلى جهة صاعبه على المعتمد إلى العارث أي واث
تقد فثبتت لكل منهما ولا يبطل خيار أحدهما الآخر بمفاصلة جميعهم مجلس
العالم ولو فسخ بعضهم وأجاز الباقي قدم الفسخ سسم ولو عامما وهو بيت
المال وفي الثانية أي صورة الجنون والثالثة أي صورة الغما فلا يشترط
أفاقته وان لم يطر حذته ولم يباين من أفاقته نفذ ذلك أي المذكور
من الفسخ والأجازة على الوجه معتد لهما أولا صدها متعلق بشرط
أو بالخيار وكان ينبغي أن يزيد أول جني سوا شرط ايقاع اثره وهو
الأجازة والفسخ وظم عبارة الشان من شرط ايقاع الأثر منه غير من شرط
له الخيار وهي عبارة شيخ الإسلام وبقعه الشان قال شيخنا وهي طريقة
ضعيفة لم يسبقه أحد إليها والمعتبر أن من شرط ايقاع الأثر منه هو المشروط
له الخيار في المعنى فلا يقدد وحاصل هذا يجوز اشتراط الخيار لهما ولأحدهما
ولاجبني كالعبد المبيع ويلزم من اشتراط الخيار اشتراط ايقاع اثره وهو
ثبوته ولو شرط ذلك لاجبني فلهي هو توكيل أم تملك ويبي عليه وجوب
العمل بالمصلحة من فسخ أو جازة وصحة ايقاع الأثر من الأصلي أن غاية
أنه فسخ للوكالة كالأو وكله في بيع ماله ثم يبعه قبل بيع الوكيل والظن أنه
تملك ولا خيار للأصلي لكن مقتضى كونه تملك بثبوته لورثته بعد موته
مع أنه يثبت للأصلي إلا أن يقال أنه لما كان خلا في القول في التملك لم
يقترب فيه مقتضى التملك من كل وجه فليقتصر على شرطه ولسبب
لشارطه أي ايقاع الأثر وقوله لاجبني خيار أي ايقاع اثره والخيار
له اتفاق وانما المنقول عنه اثره فقام له قل وفي فتاوى ابن حجر وسئل
عن شرط الخيار لاجبني هل يقال أنه من قبيل التملك فتقو بن الطلاق للزوجة
حتى يشترط قبوله على الفور أو من قبيل التوكيل في أي قبوله لكلاف
وأجاب بقوله مقتضى تصحيح البقوي بأنه لا ينزل بالنزل والرد
الروائي بأنه لا يجوز شرطه لاجبني كافر والمبيع عبد مسلم أو محرم والمبيع
صبي وإن خالعه ولده وإن الشارط لو مات لم يبطل خيار لاجبني بجميع
الأول واعتمد بعضهم أنه لو كان توكيله لا ينزل بالنزل وجاز شرطه له وإن
كان كافرا أو محرما في مسلم وصيد لا الكافر يجوز توكيله في شراء المسلم ولا

ينفصل بموته به الحرف بغير اذن موكله فلو اذنه له موكله فيه واطلق بان
لم يقر لي ولا لك فاشترطه التوكيل واطلق ثبت له دون الموكل من نفسه
وعليه رعاية المصلحة في الفسخ والاجازة وله كل منهما وان منعه الموكل سم
مدة معلومة الا فالشروط خاصة بالبيع بالمدى وان تكون معلومة متصلة
بالشرط متوالية ثلثة ايام فاقبل وتقدر ليا لي الا ايام الثلاثة المشروطة سوا
السابق منها على الايام والمتاخر مجزئ وفيه ان اللبنة الاخرى لا تدخل
والفرق بين ما هنا والبيع على الكف ان الشارع صلبه عليه وسلم نص
على اللبنة فيه اي مع الايام دون ما هنا وثبت خيار الشرط في كل ما يثبت
فيه خيار المجلس الا في ربوي وسلم وفيما يعتق فيه البيع على المشتري وما
يخاف فساد مدة الخيار والمصراة ان شرط فيها الخيار للبايع او لغيره مروجي
مال واطلق اي من حيث المدة في كل سلعة ابتعتها اي اشترتها
والخديعة عطف تفسير كوطا اي ان كان العاقل ذكرا يقين والموطود
اي يقين لم تكن حراما عليه كاخته وعلم انها المسبقة ولم يقصد الزنا فله
فسخ في غير ذلك وسيدكر بعض ذلك في محلة الشروط خاصة وبيع
اي بت او غير المشتري وصح بخله في ما اذا كان شرط الخيار للبايع او
لغيره بكونه قسي ولا اجازة وصح ذلك منه ومعلوم ان الصحة تنازع
عن الفسخ فيقدر الفسخ قبيل العقد كما يقدر الملك قبيل العقد فيقول لغيره
اعتق عبدك عني بكذا اذا احابه فزني والا عتاق نافذ منه الا حاصله
ان لهذه المسئلة أربعة احوال الحالة الاولى ان يكون الخيار للمشتري فقط
فيصح منه الاعتاق ولو بلا اذن من البايع الحالة الثانية ان يكون الخيار لهما
وياذن له البايع فيصح منه ايضاً الحالة الثالثة ان يكون الخيار للبايع فقط
فانه لا يصح منه اعتاق وان اذن له البايع كما في قسم المروص بخله في ما يرضى
قل الحالة الرابعة ان يكون الخيار لهما ولم يثبت له البايع فيكون الاعتاق
موقوفاً ان تم البيع للمشتري فقد عتقه والا فله مدم وهي تقول اي
سنة كما لا يخفى اواذن له البايع اي او كان الخيار لهما واذن البايع
وغيرنا فذا كان الخيار للبايع اي وان اذن له البايع مروجي ومي قل
اي ولم ياذن له البايع والتوكيل فيه اي في البيع ووطوع حلال اي

من

يات

اي من حيث الملك فله ينافي انه يحرم اذا اوجب عليه الاستبراء واذا
وجد بالبيع للمفعل على الانسب كما يهود او الفاعل والظاهر مكان الاضمار
في ما يهود اعني قوله فليشترى لتعيين الراد وقوله عيب بالرفع على الاول
وبالنسب على الثاني كافي بعض النسخ بالبيع ومثله الثمن المصنف
وده وان حدث بعد العقد وقبل تمام القبض او بعد القبض والخيار
للبايع وهذا كما قاله السبكي كابن الرفعة انه القياس بناء على انفساخ العقد
بتلفه كما انجحه الشحات فيسترد المشتري الثمن ويغرم القيمة كالمستام
سم وقال قل واذا تلف البيع باقاة في زمن خيار البايع وهذا انفساخ البيع
لانه على ملكه ثمان كان تلفه وهو في يد المشتري فالحكم بحاله اخذ الثمن
من البايع ورد اليه بدل البيع الشرعي كالمعار كما في غيب وان كان في زمن
خيار المشتري او خيارهما والحال ان تلفه في يد المشتري فالحكم بحاله ان
تم البيع فعلى المشتري الثمن والا فعليه البدل فتعلم وراجع عتبات
اروت زيادة والحاصل ان الصور اربع وعشرون صورة لان العيب ثمة يوجد
قبل القبض او معه او بعده واستند لسبب متقدم او بعده ولم يستند في كل
منها اما ان يعلمه او لا فهذه شحات وفي كل منها اما ان يكون الخيار للمشتري
او للبايع او لهما كقطع سن الكوف من ذلك بترك المسئلة وخصا غير ذلك
الآن فليست لهما كما هو ظنهم كصاحبون اي وان زادت به قيمته سم
الخصي بفتح الخاء فغيره بمعنى مفعول وهو من قطع انثياه او سلت
وبقي ذكره ثم الروي والخضاجاين فيصون صغيرهما كقول لفرس السمن والاه
فخرام وصاحبه اي امتناعه من رآيه قل ورجحه اي رفسه قل
وان لم يتكرر ذلك اي المذكور من الزنا والسرقة والا باق او تاب عنه
اي عن ما ذكر من الزنا وما يهود والوطا واثبات البهايم وتكليمه من
نفسه والردة وحيث ان العمد كذا في شحاتا قل ارج بخله في شرع المسكر
اذ اتاب منه فليس عيباً ل وقد قلت

ثمانية يقتادها العبد لو تيب • بواحدة منها يرد للبايع • زنا واثبات سرقة ولو طاه
وتكليمه من نفسه للمضاجع • وردته اثباته لجملة • جنايته عمل الجانب الهاوي
ان خالف العادة بان اعتاده في غير اوانه بان بلغ سبع سنين فله الرتبة الا

بعد كبره وان حصل بسبب الكبر نقصا القيمة فلا فالجر حيث قال له ورجع
بالا رشي لان كبره كعيب حدث ومع علي المنهج بعده اي بعد العقد وقبل
القبض اي او مع القبض فكذا جزوه اي قطع يد وصفته كما حصل له
جذام او نحو بعد العقد وقبل القبض فان كان عالما به اي بالسبب وهو
كونه جانيا جناية عمر فلا خيار له لانه لما رضى به كانه رضى بما يترتب عليه
مثله كقصص وهو ما بين الخاي بقدر نسبة ما بين الخا ويعتبر ما بين
اقل قيمته صحي ومعي من وقت العقد الى وقت الرد قل في تلك ايب
في مسألة الردة فان قلت المراد لا يجب فيه شيء فكيف يجب تجهيز قلنا
ان اتاذي الناس برأيته واحتج الى مواريثه فالموتة علي بائعه لتبين
ان البيع فسخ قبيل قتله ومات علي ملك بائعه في هذه اي مسألة المرض
واما الامر الثاني لا فيما ذكره المؤلف نظرا فان ضلالة لا يطاف الامر
الثاني فكان ينبغي ان يثبت له بان شرط موت الرقيق المبيع كاتبا او خيرا
او سلميا ونحو ذلك فبان خلافه فانه ثبت كاتبا كاشرا في الرق
برأته اي البائع ولا يبيع في كل مده رجوع الضمير للمبيع وان كان صحيحا في نفسه
فتا مل قل باطن وهو ما يفسر الاطلاق عليه ولو لم يكن في الجوف عليه
المعتد ذلك فامتن خصه بدخل الجوف مطلقا اي سواء علمه او جهله
اي او المراد ظاهره وباطنه لم يصح الشرط واما البيع فصحيح وما اصرح ما قال
بعضهم شرطت عليهم قبل تسليم مهنتي وقبل انقصا البيع شرطا يقول المؤلف بطلوا
فلما طلبت الطل بالشرط لم يرضوا وقالوا يبيع البيع والشرط باطل
اما الروي لا قال قل تبع الشارع في هذا غير وفي تصويره نظره وانت
ضربان الشارع صورته بقوله كل في ذهب ببيع الخ مقابل ما كثر منه اي
بل يفسخ ويغرم البدل ويسترد الثمن هذا كله ان ورد علي المالك اما
ما ورد علي الذمة ثم عزم عن بدله واستبدل وان كانا تفرقا في الاصح
زي مرصوب المبيع بخسره قيد والا اي لو وجب الرد في نفس الثمن
فيصير الباقي منه اي من الثمن علي الفور هذه بقوله كثر في محام النسخ
فهي متنت حاجة من بول او غايط وقيد ابن الرفعة لا معتد وهو
بوكيله ما ذكره بعد في البائع يجري في المشتري ولذا اقالم ووجه وكذا المشتري

وارثه

وارثه الرد ايضا كما لا يخفى فينتظم من ذلك ثبوت صورة من ضرب
ضمنية في ستة والظم ان الرد يكون ايض من كالم فتكون الصورة ثلثة ثبوت
فليتأمل وهو اي الرفع للحاكم الكواي من الرفع لغيره ممن يرد عليه
واجب في غايب عن البلد وقد صور في ثلثة المنهج الرفع وقصر الرفع
بان يدعي رافع الا مرسل ذلك الشيء من فله الفايب بمن معلوم قبضه
ثم ظهر العيب وانه فسخ البيع وقيم البيعة بذلك ويخلفه بمن ان يظهر
لان فرض المسئلة في الفايب ان الامر جري كذلك ويحكم بالرد علي الفايب
ويبقى الثمن دين عليه وياخذ المبيع ويضعه عند عدل ويقضي الدين من مال
الفايب فان لم يجد له سوى المبيع باعه فيه وعلي المشتري اشهاد الا
ولا حاصل ان الوجوب الا انها الي احدهما ان المرد ود عليه او الحاكم فان امكنه
الاشهاد لزومه فاذا اشهد سقط وجوب الا نهاضي لا يبطل الفسخ بتفخير
رد المبيع ولا باستخراجه ولا يكفي الا اشهاد علي طلبة الفسخ شرح الدويف
فاذا اشهد في طريقه الي الحاكم سقط عنه الا نهاضي اليه الا لغسل الخصومة اذا
شرع في التوكيل فوجد شاهدا لزومه الا اشهاد علي الفسخ لان توكيله في الرد
لا يرد علي الرد بنفسه وهو يلزمه ان اوحد شاهدا ان يشهد علي الفسخ
فاذا اشهد في هذه الحالة استغنى التوكيل عن المبادرة واما اذا لم يلق الشهود
الا بعد التوكيل فلا يلزمه الا اشهاد اكتفا بقيام التوكيل مقامه كما يفهم من
تقديم بقوله حال توكيله وعلم من كل م الشرح انه متى قد رد علي الرد بنفسه او
توكيله وصادف عدلا في طريقه او عند توكيله في الرد اشهد علي الفسخ ومتى
عجز عن الذهاب للمرد ود عليه او الحاكم وجب عليه ان يجري عدلا يشهد
علي الفسخ كما افاده م روي في العجز يجب التحريم كله في ما عداه وقرم ر
وهو بين ما هنا وما ياتي في الشفعة حيث لا يجب علي الشفيع اذا ذهب لطلب
الشفعة ان يشهد في طريقه من صادفه من العدول واذا اوكل في طلبها لا يجب
عليه ان يشهد حال التوكيل بان الفرض هنا دفع ملك الواد وان يكون مستمرا
علي الملك فنزلت الاشهاد مع امكانه يشتر بالبقا فضاخ الي الا اشهاد
علي الفسخ او علي التوكيل فيه والشفيع انما يقصد بالا اشهاد اظهر الطلب
ونهايه لاجله كاف في ذلك فشرح مونة رد المبيع بعد الفسخ بعيب او غير

الي محل قبضه على المشتري وكذا اكل يد جاحصة ضامنة يجب على رباها مونة الرد
تخله في يد الامة محر اشهاد اي لعدلين او عدل او حال توكلهم اي
في الرد ان وجد العدلين او العدل وليس المراد انه يجب عليه تحريك اشهاد
من ذكر وكالاة هذه بل ان وجد من ذكر اشهد والافضل ان
وعليه الا شهاد في حال عذره والمراد تحريك ذلك فالا شهاد في كلامه
اراد به الاصح من التيات به وتحريكه حل وكتب ايها فالا شهاد في هذا
القسم تحريكه واجب بخلافه فيما قبله ولو وكله في الفسخ والرد كان القبول
كالمشتري في الا شهاد على الفسخ وهل يجب على المشتري الا شهاد حيث لم
يعلم ان القبول شهد وقوعه ان فاذن الا شهاد سقوط الا انها لم
البائع او الحكم لا للتسليم وفصل الخصومة وقوده اي سمحه بنحو الجرام
والمقود سراجا او كافي اي ولو ملكا للبائع او اشتراه معها كما في تتم رواه
وقع في حاشية قل غله فله فيحذر فله رد كاي مال لم يجهل لكم كفاية
سقط الرد القهري اي حيث لا خيار لهما او للمشتري موعود في غير
الربوي السابق اي الذي بيع بخسسه مع ارش الحادث في الفسخ او
القديم في البعارة والابان طلب احدهما الفسخ مع ارش الحادث والآخر
الا جازع مع ارش القديم واجب طالب الا صااك اي الاجازع اما
الربوي فينتهي فيه الفسخ مع ارش الحادث اي لانه الاجازع مع غرم ارش
القديم يلزمها التفاضل في البيع بخلاف الفسخ مع غرم ارش الحادث فله
وان كان فيه مغلطة كلف لا في ضمن عقد بل في فسخ ما تقدم من اخذ
المبيع او تركه واعطى ال ارش ويجوز ان يهدى وهم المعبر عنه في المنهج
بالراخ بطلح بكسر الباء اشهر من فتحها مدود بكسر الواو ويقضه
فاعلم وخرج بيض غير النعام فله رد لتبين بطلان البيع لو رده على غير
متقوم بخلاف بيض النعام فان قسرت متقوم وخرج المدود كله فذلك
لا رد الا ان يترك البائع ولو بدون ريب عمدا ليس بقيد لان العلة
في ثبوت الخيار حصول الضرر موعود فينتهي في نسخة ليومهم مأكولة
تأريث ومنت عرس حل رد معها صاع ثم كذا ومن المصاة غيرها موعود
المحلوب ليس قيدا بل لو شربها ولدها او شربت نفسها فالحكم كذلك

سم قال المحر في ثم الا رشاد وسوا العلب بنفسه او ما ذونه او جلبت عنده
بله اذن منه كما اقتضاه اطله قههم وكذا اوضح الدين بغيبه سم اج
وان قل الدين بشرط ان يكون متعولا ولو اشتراها بصاع تقدرت المصاة
او العقد على رد غير الصاع الا عم ان يقال على غير رد الصاع كالمعول
ما لو تراضيا على عدم رد شيء اصله بان سامحه البائع على الرد اي
رد الدين حل فيقضى بالمدينة معترضا في قيمته وقت الرد والحارية
والا تان بنصها عطف على كل فروع اي ثلاثة الا اول منع الرد القهري
لبعض المبيع الثاني الاختلاف في قدم العيب وحدوثه الثالث حكم الزيادة
لا يرد قهرا الا ظم انه يجوز مع التراضي وهو كذلك كما صرح به شيخ
الاسلام في ثم منجه فقي قول قل وان رضي البائع والمشتري نظر ظم
لما فيه من تفريق الصفقة اي وان لم يتضرر البائع يمكن حدوثه
اي وقوده فخرج ما اذا لم يكن الا قدمة كسيرة الشجة المستدلة والبيع امس
فانه يصدق المشتري بله يمين ومالم يكن الا حدوثه بخرج طري والبيع والقبض
من سنة فيصدق البائع بله يمين فانه يتبع امه في الرد وان انفصل
ان كان له الرد بان لم تنقص امه بالاولاد لانه جزء من المبيع وبقا بله
جزء من الثمن صدق البائع بيمينه وكذا الوادي المشتري حدوثه قبل
القبض اي بعد العقد ليرده وادعي البائع قد مضى حتى لا يرد به فالقول
قول البائع ايلهم وصورة ذلك فيما اذا باع بشرط البراءة من العيوب فان
الشرط انما ينصرف لما كان موجودا عند العقد لا لما حدث فالمشتري يرد
حدوثه ليرده والبائع قد مضى حتى لا يرد به كالمعول الشرط له موعود
ويختلف بجوابه انظر ثم المنهج من مشتري ان حصلت من المبيع او
بائع ان حصلت من الثمن وجب هو بالرفع عطف على الضرر قل والظم
انه مبتدأ وما بعده عطف عليه وقوله يثبت الخيار خبر وقوله الرعي اي
الطعن وقوله ما نابي فاعل مرسل وخبر الوجه مرفوع على ما مر
وظم كلامه انها حرام متأنفة اي مبتدأ خبرها قوله يثبت الخيار وهذا
هو الاول بل المتعين ولا يجوز ان يقتضى كلامه جواز بيع الخمر قبل
بدول الملك في شرط الا بق وليس كذلك ولو فسر الا فبحواز الاموال

الثلاثة كانت متصفاً لاي وكذا لو قال عقب قول المم مطلقاً اي بمن شرط
القطع كما قال سلم مثلاً ذكر مطلقاً صفة مصدر محذوف اي ببيعاً مطلقاً
فيكون في بيع ويجوز بالواو بشرط لا وهي الصواب اذا التزم يوم عدم
لكونه في حالة الاطلاق وقيل بدو الصلاح ان بيعت الا استئناف الا
بشرط القطع في الحال اي فيكون اجماعاً بشرطه السابقة في البيع من كونه
موتياً منتفهاً به الي غير ذلك كما اشار الشارح اليه في الحال فلا يكفي
بشرطه بعد يوم مثلاً مع الشجرة اي بمن واحد صفقة واحدة اما لو فصل
الثلث بان بيعت الشجرة بعشر والثلث بخمسة مثلاً فلا بد من شرط القطع لعدم
التبعية ثم ولكن لا يجب الوفا بالشرط لاجتماعها من ملك شخص واحد
ولا يجوز بشرط قطعها اي ولا بشرط ابقائها للغير المذكور لما مر
من الحديث بعد بدو الصلاح كتن وعنب مثلاً لما يجمع بيه وعلى
بايع الا اصله انه يجب السقي على البائع بشرط ثلثة ان يكون قد بدأ بصلته
وان يستحق المشتري الا بقا وان لا يتعذر السقي وغيره اي وهو الزرع
الحق اي الواجب فيشترط ما اذا زاد حتى تلف ولا يبيع ما يقلب
لا وان بدأ بصلته وقتاً بالصرف عند خوف الفتل ط متعلق محذوف
اي ولا يكلف قطعه الا عند الحاجة فان بادرك فلو وقع الفسخ والمساخمة معا
هل يفسخ كما لو كان الخيار لهما فجاز احدهما وفسخ الاخر حيث يبرح الفسخ
اولاً نظر البقا العقد نقل عن تقرير ذي الثاني وهو ظم اذا اصاب تقرير
العقد اجماعاً والحصر وهو من العنب لا غير الا اللبث وما شابهه
الا اشار اليه بقوله وما شابهه الا ان الاستئناف في كلام المم له مفهوم له
او فيه تفصيل او اشارة كما فيه رطوبة بين اثنين المذكورين
اي وهما الجنان تتخذ غالباً من العنب الا وزاد ربحاً من الرومي
اتخذها من عصير الرمان وعصير القصب قال واذا اخذ واحد من الستة
مع مثله ثم مع ما بعده تحصل منها احدى وعشرون صورة وكذا العرايا
او والحاصل انه لا يجوز بيع العرايا الا بشفعة شروط ان يكون المبيع عراً او
رطباً وان يكون ما على الارض مكمل والاخر محذوراً وان يكون ما على
الارض باباً والاخر رطباً بفتح الواو واسكان الطاء وان يكون الرطب على

روس الشجر الذي من حكم الرخصة اكل الرطب على التذرع وان يكون دون
خمسة اوسق وان يتقارباً قبل التفرق لانه يبيع مطعوم بمطعوم وهو
يشترط فيه الكمول والتقابض ويحصل الغيب بنقل التمر والزبيب لانه
منقول وبالتحلية في النخل الذي عليه الرطب او الكرم الذي عليه العنب
لانه من غير المنقول وان يكون بعد ظهور الصلاح وان لا يتعلق به زكاة
وان لا يكون مع احدى شي من غير جنسه فليحفظ **فصل** في السلم
قال بعض الحنفية هو في اللغة التقديم ومنه قولهم اسلمت علي ما اسلفت
من خبز اي الذي لا يحتاج لنية وقال بعضهم هو لغة الاستعجال وكان وجهه
ان الشرع لما اوجب تسليم رأس المال في المجلس كانه استعجله وفيه من
البر ما وي ولم يذكر المص ولا غير من الشافعية معناه لغة كقولهم ذكر
العلامة حله مسكين من الحنفية في شئ الكثرة انه لغة الاستعجال وفي النسخ
بيع شي موصوف في الذمة بلفظ سلم او سلف ولذا قال الزركشي لسلف
عقد كما سلف ذكره الشارح ثم كل من السلف والسلم اسم مصدر لان
ماضيه اسلم او سلم واسلف وسلف بتكرير العين واركان السلم اركان
البيع لانه نوع منه كما مر وانما اقرره بالذكر لاجل اعتبار الشروط الزائدة
فيه المذكورة في كلامه والسلف اي ذكرها لانها الواردة في الحديث
قل وفيه نظر فان في الحديث روايتين بالفا وبالميم وكل منهما في الصحيحين
كما في صحيح الجمهور من اسلف اي من اراد ان يسلف اي فليسلف
في كيل معلوم اي معنى الحديث من اسلم في كيل فليكن كيله معلوماً او موزوناً
فليكن وزنه معلوماً او في اجل فليكن اجله معلوماً لا انه حصص في الكيل
والموزون والموكل وتقدم تعريف السلم اي انه بيع شي موصوف
في الذمة بناء على ان المبيع في الذمة سلم مطلقاً وهو صريح والمقيد انه
لا يسمى سلماً الا ان عقد بلفظه لان العبرة بصيغ العقد لا بمعانيها فمخالفة
عن لفظ السلم بيع حاله اي خله فاللهيمة الثلاثة وهو موجود حاله
على الا سناد المجازي بينهما والحقيقة حاله السلم فيه وموجود حاله السلم فيه
كما هو ظم بانه يصرح بهما فان اطلق انعقد حاله كالثمن في البيع المطلق
ولو كفا به اجله في المجلس كحق او ذكر اجله ثم سقطه في المجلس سقط

سم فبالاولي فيقيس الحال على المجرى في الصحة اولى وكلول ينافي
ذلك لان الطالب مع عدم القدرة متفادات قل بطل فيما لم يقبض اليه
وسبب للمسلم اليه الخيار لا للمسلم لان الصفة لم تتفرق عليه بل على المسلم
اليه فلو اطلق اي راس المال اي لم يبعث في العقد فالمراد بانه طلاق
عدم التعيين تنبيه كما يشترط تسليم راس المال قبل التفرق او التخيير
يشترط حلوله كالمصرح به في المنهم وغيره فلو كان موجبه وتبا بضاعه قبل
التفرق لم يصح العقد ايتم لان المجلس حرم العقد اي فله حكمه ولذلك
يجوز فيه لحاق الهبل واسقاطه منفعة اي معلومة كما يجوز جعلها ثمن
واحدة وصداق ويتقبض بقبض العين اي لانه لما تفرد القبض الحقيقي
اكتفى بهذا لانه المكن في قبض المنفعة لانها تابعة لها ومن هذا يؤخذ
انه لو جعل راس المال عقارا غايبا ومعنى في المجلس زمن يمكن فيه المضي
اليه والتخلية مع لان القبض فيه بذلك وهو كذلك وقضية كلامه انها
لو كانت المنفعة متعلقة ببذنه كتعليم سورة وخدمة شهر مع وبه صرح
الرويان فيسلم نفسه وليس له اخراجها عن التسليم كما في الهبار كفي عن
معرفة قدره كالثمن المعين فان اتفق فصح وتبا في العقد والقول قول
المسلم اليه لانه غارم هـ ع ن لا تستدعي لزوم الملك ليس بقيد وكذا
ما يستدعي لزومه كالهبة والقرض وصورة الدين المذكورة في كلامه
هـ ع ن كالحبوب اي غير المجروسة قل والادهان اي غير المطبوعة
والثمار اي غير مخمورة هـ قل مضبوط بالصفة التي لا يفت
الوجود بها صرح بهذين القدرين امران غير المنضبط والمنضبط بالصفة
التي يعز وجودها بهما فتأمل والقياس اي غير الملبوسة اما الملبوسة
فلا يصح السلم فيها والدواب اي غير مخمورة وعطف الارقان
ردا على مخالفة قل والاعشاب ولو مخمورة وكروياي ولو مطرقا
كالنبذ وهي السهام العربية هذا معناها لغة والمراد هنا العلم قال
بعضهم اي النبذ المرئي بفتح الميم وكسر الراء واسكان الياء بوزن كرسيم
لاختلاف وسطه وطرفه دقة وغلظا وتعذر ضبطه اما النبذ قبل خروجه
وعمل الرمي فيه فيصح لتسريته هـ وكذا ما يعز وجوده الخ سبق الكلام

على

على ذلك عند قول المم ان يكون موجودا عند الاستحقاق في الغالب ولا يقال
كان الاولي الاقتصار على احوالها اليه بصير وكبر لا نأ نقول ذال فيه زيادة
والفرق هنا بمعنى القلة يقال شي عزيزا قليلا كاللالي الكبار وهـ
ما تقبل الثقب للترين والحارية وانضها اولدها وكذا حاجة وفراخها
ظاهرا وان كانت عند المسلم اليه والسلم حال وتعلقا زرع الصحة في هذه
وهو مخالف لا طلاق قهر ايج اي فالمعتمد عدم الصحة مطلقا اخذ بالملك قهر
وقياسه لو سلم مسلم لكافر في عهد مسلم لا يصح ولو كان في عهد الكافر والسلم
حاله لانه قد يتلف وقول الشارح الا ان نعم ان كان في يد الكافر وكان السلم
حاله مع صنفه شحنا الخليف ويدل له ما ذكره ايج اذ لا فرق وكذا قوله
نعم لو كان السلم حاله وكان المسلم فيه موجودا عند المسلم اليه بهي وضع
يندر فيه صح كافي الا سقضا لاحتلال طالا ينضبط به مقصوده قد
اصحح الشارح بهذا المعنى والصحة في صورتين ان يكون جنبا ولها وان يكون
جنسها فاكتر مع انضباط المقصود كفتايب وهو المريب من حديد وقطن
هـ وجملته لا ينضبط الا صفة لاحتلال طالا والرابطة مقدراي لا ينضبط به
اي به ذلك الا فتله ط مقصوده اي المسلم فيه وغالية لانها مرتبة
من مسك وعنبر وكافور وفي تحرير النفوس من دهن بدل المسك ومثلها
الند بفتح النون مسك وعنبر وعود خلط بغير دهن ع ن ومجوز
وكذلك لا ضل في الحموضة وحنطة مخلوطة بشعير اذا كثرت نبات الشعير
ومثل ذلك المفتقة فهذا كله لا يصح السلم فيه لعدم انضباط اجزائه المقصودة
اما الصلطي بما لا يقصد كالا قط والجبن والسك الملمح وخلخول الزبيب
وجبات شعير لا تقصد في بر وعكسه فيصح السلم فيه فان كان الحق لا
فلا يصح السلم في الخف الا بهذه الشروط الثلاثة الترياق ذكر
في شئ المزاج ان فيه لغات مخففة فليراجع زوي وكذا الا كاج وان
كانت نيسة فيضرب غلظا الا قراض فيجوز اقراض الجوز والعموم
الحاجة اليه على المعتمد ومقابلته ما في كافي انه يجوز عدله وكذلك في حرم
العين فيجوز اقراضها لا السلم فيها لاختلافها بالحموضة كالعسل
المصفي بها اي عسل الخلل لانه المنصرف اليه عند الطلاق وقوله المصفي

ليشتم شحمها اي بالنار والفانيد تسهل القصب واللبا وهو ما يحمد
من اللبن في الشور قسرع يبع السلم في النيرة واليثة كخالصة من غوطين
ويبع في قصب السكر وفي العجوة غير المعجونة بنواها قال وفيه البهجة وله
تقبل العالي القصب التي له طهارة فيها وتقطع بجامع عروقه من استعمله
ويطرح ما عليه من الشور ففعل صحة السلم فيه وزنا على هذا الوجه فتامر
وقيل لا يصح في كافي الربا اي بالنسبة لغير العسل والاه فقد قال فيما سبق وله
يضر تأثيره في كسره وسمي وقرق اذا هذا الفرق من جهة القول المعتمد
ومثارة وهي ما يوضع فوقها السراج ما خفذة من النور ودست يقال
له طخير بلسر اوله وفتحته معموله راجع للقدرو ما بعد اي مخفوق بالالة
المصونة في قالب بفتح اللام افترج من كسها ومثلها الالهاني الخوخة من
الخمار بله صب وله خفر فيصح السلم فيها كافي ثم رتسا ويحذف عنها ولا
يصح في الجلد الا في قطع صغار فيصح السلم فيها وزنا لان القصد جعلتها فجعل
قفا ونها عفو اسم ومثل الجلد الرق فالمراد في الس بالجلد الجلد الكامل
في اسطال وان لم تصب في قالب لعدم اختلافها هذا في مسحة الداس عند
لحاد موزنها بخلاف ضيقة الداس والاختلاف معدومها فان يبع السلم فيها والفرق
بين ضيقة الداس واسقته ان ضيقها لا يتمكن فيه الصانع من تساوي
الاجزاء بخلاف واسقها فيتمكن منه ويساوي بين اجزائه فيكون منضبطا فامل
لا يمتثلها الا ان يخرز اعن الربا بخلافه بغيرها وان قبض في المجلس لالت
من شات السلم الدينية ومن شات الدينية التاخر وقد اي قامته
ذكر نوعه الحاصلة انه يذكر في الرقيق نوعه وصفه ولونه ووصفه
وبينه وقده وذكر اوضده فذلك بسعة تنبيه كل وصف كل عضو من اعضا
الرقيق مفسد لانه يودي الى غرض الوجود بسمي اي حمرة لان العرب
ربما تسمى الحمرة سمرة وانما فسر لها بذلك لان حقيقة السمرة اعني السواد
لا يجمع البياض طول او غيره من قصار وربعة في المعتل اى
وان كان كافرا لانه لا يعلم الا منه بخلافه في السن فانه لا بد ان يكون
مسما وقد صرح بهذا التفصيل في الا مشددا واعتمد شيخنا الطوسي بخط
الديري فاذا السلم في رقيق بالغ عمر اثنا عشر سنة قبل قوله في الاعتقاد

مطلقا

مطلقا وفي السن ان كان مسلما بشرط البلوغ والعقل في كليهما وان كان فاسقا
خلفه فالحجر والاه فقول سيد اي المسلم البالغ العاقل لم يرو قوله ان ولداي الرقيق
في الاسلام ليس بقيد بل الشرط كما في حصر ل علي المنهج ان يعرفه السيد وعبارته
الشرط ان يعلم سنة اي باي طريق كان لا خصوص الولادة في الاسلام والاه اي
ان لم يعرف سيد سنة فالمعتبر قول الخامسين ويكفي واحد منهم الا وانفوتته
وفي الناسي ولا يبع السلم في الخشي لفرقة وجوده وطه ولو كان عنده وهو نظير ما تقدم
في لحم الصيد ونحوه مما يعرف وجوده ل علي المنهج ما ذكرنا في الرقيق اي من
الذكور او الة نونية والسن او اللون والنوع ووصفه واستثنى من اللات الة بلقب
فله يبع السلم فيه لعدم انقباضه ولا في الحيوان الكامل من امته او غيرها لانه
لا يمكن وصف ما في البطن ع والقدوس والمعتد انه بشرط ذكر القدم
وشرط في طير وسلك ولحمها نوع كان يقول من الحمام الغلة بن ومن السلية او
الحيثان الكا وحنة كبرا او صفرا كان يقول كبير الحنة او صغير الحنة ل وكلام الله
عليه حذف مضاف اي وشرط في طير وسلك ذكر نوع وحنة وفي لحم غير صيد
وطير كالحمام الصيد فلا يحتاج فيه الى ذكر انه خصي معلوف او ضدها بل يذكر
فيه انه لحم ذكر او ضده رضى او ضده قال الشيخ ابو حامد ويذكر انه صيد بلحولة
او سم او جراحة وانها كلب او فهد فاما صيد الكلب الطيب لطيب نكهة فله
واما لحم الطير ومثله السمك فيذكر فيه النوع والحنة كما مر انه يذكرها فيه حال
الحياة تامل قال ل علي المنهج لم يتكلم على الصيد نفسه ويمكن دخوله في الماشية
فليحذر كل من يقر فيه نظرا فان البقر جنس والفرس يختلف بخلقه فافعله وهي
الغراب والجماميك فليراجع الا ان يكون اراد بالفرس خصوصا الغراب فوافقه فرغ
قال في الرقيقة يبع السلم في الا كارع بشرط ثلثة بعد بيان الجنس والنوع
وبيان كونها مقادير او مواخير وعدم صوف عليها وضبطها بالوزن دون
العدد او ضدها اي ضد ذكر وما بعد فصد ذكر اني وضد خصي فحل وضد
رضيع فطير وضد معلوف راع وضد حذع شي او غيرها اي غير الفخذ لانه
موت ككثف او جنب من سمين او مثيل ثم المنهج معتاد بالرفع صفة
صفة العظم قل وبلد الذي يبيع فيه ولا يجوز ان يذكر شي غير بله
الا ان يضاف اليه اضافة تعريف من غير ارادة شجة فيجوز كما قاله الماوردي

س م ر واعتد جحر في شانه لا بد من ذكر لوت الثوب قالوا طله قهم محمول
على الغالب او مندها اي التلاثة فصد الفلظ الدقة بالدال وهما وصفان
للغزل وصد الصفافة الرقة بالراء وهما وصفان للنسيج والاول منهما انظام
بعض الخيوط الي بعض والثانية عدم ذلك فيكون مهمل النسيج وصد النفوس
الحسنة كالا يخفى على الخام فيجب قبوله بدل الخام الا ان اختلف الغرض قبل
نسيجه وكذا بعده ان كان الصنع تنويها لم يرد فرجه او غزل ما سدل الغرض ولا
يصح السلم في الملبوس لانه لا ينضب كامر بل يشترط الا فان قيل
الدينية دلالة في حقيقة السلم فكيف يصح جعلها شرطا لانه الشرط خارج عن
المشروط اجيب بان الفقهاء قد يربطون بالشرط ما لا بد منه فيقتلوا من الشرط
موضوع له اي للدين لاختلاف اللفظ لان اسم السلم يقتضي الدينية
والدينية مع التعيين متناقضان عن قرينة صفة اعلم انه ليس المحمول عليه
الصغر والكبر بل العبرة بكثرة الثمار قلتها فافهم هذا واذ عين شرط تعين
نحو كوايت بل وجود منه وجب قبوله اوضيعة كالعقار والمراد هنا ما فيه
شمار من العقارات كاللدور في شراعية اي في شئ منه اما اذا السلم في كله
فلا يصح للقطع بتلف بعضه والنكاح والكتابة الرقيق المرتد وكذا المصحف
وكتب علم فيها اثار السلف ثم لجهة عقد السلم فيه ثم للترتيب الاخبار
اي الذكر لا المصنف والغرض بينها وبين الخمسة السابقة كادل عليه ضيفه
ان المعبر من هذه وجودها في العقد الا السابع ففي حرجه والمعتبر في تلك
وجودها في المعقود عليه في الواقع كما قاله سم ثم اي حين اذ وجدت
الشروط الخمسة السابقة ان يصفى العقد حتمه ونوعه قد يغني
ذكر النوع عن ذكر الجنس كالضمان والمعز يغني عن ذكر الغنم سم بالقياس
الاول اي قولنا التي يختلف بها الثمن كالحل بفتحيت سواد العين
من غير التحال وبالثاني وهو قوله ينضب الا وما ثالث وهو
وليس الا قويا اي زائد القوم شيطي اوضيعة اي عن العمل
لا مريضا كما هو واضح لان الاصل عدمه قال جحر واعترضه خارج بالشرط
ذكر البكارة او الثوبة مع ان الاصل عدم الثوبة ويرد بانه لما غلب
وجودها صارت بمنزلة ما الاصل وجوده فلو عين كيلة او ميزان

او

او ذراعا او صبغة وفي معنى تعيين الكيال ما لو شرط الذراع بذراع س م ر
ولم يكن معلوم القدر فله يصح لانه قد يمتد قبل القياس مريض وقيل
يصح كالا في القياس ص د و ن المقيس عليه للفرق المذكور فالراجح في نحو
فتاة المسك كالغبير الوز فقط دون الا في الصغار فتصح كيلة ووزن
اذا علم وجودها سم لانه يحتاج معه الي ذكر الجرم فيوثق كحق الوجود
فيتعين فيه الوزن بان يقول اسلمت اليك في قنطار من البطيخ مثله ح ك
قاله في شئ المخرج بل لا يجوز السلم في البطيخة ونحوها لانه يحتاج الي ذكر جرمها
مع وزنها فيوثق عرق الوجود ويصح اي السلم في الجوز ان وان لم يقل
اقتله فله اي بان كثر اختلاف في قشوره باللفظ والرقعة فله يوثق في صحة السلم
للمساحة فيه او عدا فيما بعد كالطوب والفاصول فان قلت لم يتعين
هنا في المكيد الكيل وفي الموزن الوزن كما في الريا اجيب بان المقيد هنا
معرفة القدر ونحو المماثلة بعادة عهد النبي صلى الله عليه وسلم ضابطا
فيه كالسمن والبقول مثل الرحلة والملوضية مفند كما سلمت اليك
في مائة بطيخة كل واحدة رطلان ه اجله معلوما اي لهما او لغيره غيرهما
فان قلت لم اكتفى هنا بمعرفة العاقدين الاجل او معرفة عدلين ولم يكتف
بذلك في صفات السلم فيه كما تقدم اجيب بان الجهالة هنا راجعة الي الاجل
وهناك الي المعقود عليه فجاز ان يحتمل هنا ماله يحتمل هناك واذا تقررت
انه لا بد ان يكون معلوما فله يجوز ما يختلف كطهارة اي بالافعل وقدره الحاج
والميسر اي اليسار ولا يصح التاقيت بالشتا او الصيف والفتاس الا ان
يريد العاقدان وقتها العين ان عرفه المسلمون ولو عدلين منهم اي
من المسلمين بخلاف ما اذا اخص الكفار معرفتها اذ لا يعتمد قولهم انهم
ان كانوا عدد الكثر يؤمنون قواطعهم على الكذب جاز حصول العلم بقولهم انهم
وان اطلق الشهر كان قال تحضر لي بعد شهر او اخره اي قال الي
اول اخره فيه ويحمل على الاخر ويلغى ذكر اول وهذا هو المعتد كما ياتي
على الجند الاول اي من اول الشهر او من اخره فيحل في الثانية باول
الجند الاخير من الشهر المعين فاللحظة الضيقة منه يحل الاجل باولها اي
فيتبين باول الشهر الذي يليه حلول الاجل باول اخر الشهر الذي قبله

اعني الذي اضيف له الآخر هذا ايضا ما قاله قل وفي كلامه مرقولات الاول
 حلولة باول النصف الاخر من الشر وهو وصف والثاني حلولة بل من الشر
 وهو العدم فليجمع ويحل على الاول ان اراد بالاول ما يلي العقد فالا ستنا
 بعد مستدرك بل مضار او حقيقة الاول فالا ستنا مضراي لقصوره لان
 غير العبد مثله فتأمل قل موجودا بمعنى يوجد بل مشقة لا تحتل غالب
 قل كافرا او كافرا نعم ان كان اذ تقدم انه قد تقدم عن شيخنا
 وهو في حقه لعل على المنهج ان اعتيد نقله غالبيا للبيع لذكر غالبيا
 بعد اعتيد لان الخارج بل هو ما لا يغلب نقله خارج بالضرر قل
 وخوف من المعاملات ينبغي كما قال قل اسقاطه هو في شئ البهجة وخروج
 ببيعه ما اذا لم يقتد نقله للبيع كالهبة وخوفا لعدم القدرة عليه
 وقد جاب بان مراد الشارع بخوف كالمطاع وضمان كالمسلم والاهمة والصداف
 لا الهدية والهبة وخوفا فاملر والا بان لم ينقل اصله او نقل نادر البيع
 او نقل غالبيا للهبة نعم لو كان المهدى اليه ببيعه صح سواء كان المسلم
 او غيره فيختار المسلم اي على الترخي على المعتد قل فله الفسخ ولو كان
 امان ولو علم قبل المحل اي الكل انقطعت عنه فلا خيارا وكذا لو انقطع
 قبل المحل فلا خيارا اذ كما يوجد عند قلته بحسب الظن فليجمع صح
 كما في الا ستقصا لعدم ضعفه ولا فيما استقصى اي استوجب وصفه
 غير ان عطف على قوله فله يصح فيما يندرج وجوده والسادس ان يذكر
 موضع قبضه لاحصائه ان المسلم املح او امانا من كل منهما اما ان يكون
 محل صالحا للتسليم اولا وعلى كل امانا ان يكون المسلم فيه محله مائة ام لا فان
 لم يصح محل العقد للتسليم كان عقد او وسط المحر وجب البيان مطلقا
 اي حاله كان او موجهه كحله مائة ام لا وان صالح لذلك وليس محله مائة
 لم يجب البيان مطلقا اي سواء كان حاله او موجهه وان صالحا وحله مائة وجب
 البيان في الموجد وبالحال كذا اقروا ونقله عنه سم واقروا مشايخنا في السلم
 الموجد ليس قيدا في جميع الصور فهو معنى تفصيل للعرف وان عين غير
 تعين ومضى عين غير صالح بطل العقد ويكفي في تعيينه ان يقول تسليم لي
 في بلد كذا اي ان كانت صغيرة كما ذكره بقوله الا ان تكون كبيرة اذ فيكفي

في بلد كذا اي ان كانت صغيرة كما ذكره بقوله الا ان تكون كبيرة اذ فيكفي

افضاه في اولها هذا متعلق بقوله في بلد كذا ووضح بقوله الا ان تكون كذا مالو
 كانت كبيرة فله بدونها من محل التعيين ويكفي تلك المحلة وهي الحارة الاول
 اي فساد العقد وهو المعتد فلو عين مكانا فخر بالهنا مفرغ على شئ محذوف
 تقديره ومضى شرطنا التعيين وتركه بطل وحديث لم شرطه فذكره تعين فلو عين
 اي في ترتب على ذلك ما ذكر عن تعين اقرب محل صالح له اي المعين ولو
 ابعده منه ولا يضر له لا فتق العقد ذلك فهو من نية التسليم الواجب ولا
 ثبت الخيار لا للمسلم ولا للمسلم اليه كما في شئم فليجمع اما السلم لحال
 الا ان سواء كان لنقله مائة ام لا وهذه العبارة اوضح من عبارة شئم المنه
 كما يعلم بالتأمل من من ثمة اوجه ثانيا انه لا يتعين مكان والثالث
 يتعين ذلك الموضع وان لم يصلح للتسليم بخلاف المبيع المعين اي فيجب
 تسليمه في محل العقد وان لم يصلح فلو قال اشتريت منك هذا العبد بشرط
 ان تسلمه لي في مكان كذا لم يصح العقد لفساد الشرط كذا ان خط بهضه الا فاضل
 فقبل شرطه الا ان كان معني هذا الفرق ان المبيع المعين يتعين فيه القبض
 فكان العقد وان لم يكن صالحا بخلاف السلم فيما اذا لم يكن صالحا فيفتقر للتعين
 المستثنى تاجر القبض الي الوصول لذلك المكان المعين لا نه لما نقله التاميل
 من حيث هو قبل تخير القبض الذي تضمنه تعين محل القبض غير محل العقد
 والسابع لانه عبارة سم والسابع ان يتقاضى اي راس المال قبل الفرق
 من محل العقد بان يسلمه المسلم ويستلمه المسلم اليه فغير ذلك بالتقاضي
 شاملا مع ظهور المراد ولا يقال ظم كذا انه المراد قبض المسلم اليه راس
 المال وقبض المسلم اليه وهو غير صحيح لانه نقول هذا الظم غير
 مراد بقدر نية سياقه كقوله وان ذكر موضع قبضه فلا اشكال نعم قضية
 كان مه باعتبار ما فسر به اعتبار القباض من المسلم حتى لا يكفي استرداد
 المسلم اليه بالقبض بغير اختيار وارتضاه بعض المتأخرين اخذوا من
 تفسير الشيخين وغيرهما بالان قدام ككن الظم فلا فقه في الرأيا ولو لم يغير
 بالاقباض من المسلم جزم على الغالب بحرفه واختصرها قل فقال
 لا يخفى ان صيغة المعاوضة باطلة اذ ليس في كل من العاقلين قبض ولا اقل
 وانما الا قباض من المسلم والقبض من المسلم اليه عليه يكفي في القبض

من المسلم اليه فقط على المعتد كما في البيع مع ان هذا مكرر مع ما مره ثم
اعلم ان هذا شرط لا استمرار المحنة قبضا حقيقيا خرج به صورة الحوالة التي
سيذكرها كالصرف وهو بيع الذهب بالذهب وبيع الفضة بالفضة
او بيع احدهما بالآخر سمي صرفا لصرفه عن مقتضى المبايعات من جواز التفاضل
عند اختلاف الجنس دون اتحاده او اخذه من الصرف وهو التصويت ومنه
صريف الاقلام وهو صوت حركتها على مكتوب باذنه اي اذن جديدي
غير الحوالة لفسادها من حرمي ولو اهل المسلم اليه ثالثا برأس المال غاي
المسلم فالحوالة باطله ايضا فان اذن المسلم اليه المسلم في التسليم الى المحتال
فقد روي المجلس صحيح وكان وكيله عنه في القبض كما في ثم التبرج ولو قال لمدينه
اجعل ما في ذمتك رأس مال علي كذا في ذمتك او ذمة غيرك فله بهج لانه
اما قابض مقبض من نفسه او وكيل في ازالة ملك نفسه وكل باطل قال
ولا يشترط تعيين اذ هذا مكرر لانه لا يحتمل التجايل اي لا عقد
المسلم بالنسبة لرأس مال المسلم لا يحتمل التجايل اما بالنسبة للمسلم فيه
فانه يحتمل كانه يخفى لانه مانع من الملك اذا كان لها او البائع او من
لزومه اذا كان المشتري بان كان حيوانا او كان المسلم محررا والمسلم
فيه صيدا فيما يظهر قاله الزركشي وصحح في شؤبي على التبرج ولو عبر الشارع
بقوله كان بدل قوله بان لكان اولى من التعبير بان لانه يؤهم الحصر فيما
ذكر وليس مراد ولكن يذكر في كلام الشيخين الا تيات بان بدل كذا وكنته
خلاف المصطلح عليه هو مرعوي لها وقع اي فان قصرت المدع له
يكن له الا متناع او وقت الخار التقدير وكان الوقت وقت اغارة
وهو من عطف الجمل ولا يبيع عطفه على خبر كان اذ لا معنى لقولنا او كان
المسلم فيه وقت اغارة اذ لا يبيع الاخبار فتأمل طريالم يقرطرين مع انه
النظم لانفعال من الشر والحق لان العطف باو اوله في الاصل على وزن
فعل والجواب الاول اول لان الثاني لا ياتي في قوله كذا لم يجز على
قبوله وان كان للمودعي غرض صحيح لتفريقه ثم انه يصرف فعلم انه
لو تعارض غرضاهما فالمرامع جانب المحقق الجبر على قبوله اي عين
لا عليه ولا على الا بر لان فرض المسئلة في اضرار قبل وقت حلقه
قوله

ام اي لا لفرض واعتراضه بانه لم عرض على كمال وهو البراءة واجب بانه
يتارق بل حفظه وتارة لا تامل عن اخذه لكام له اي للمسلم امانة ويرغب
المدين وكذا لو كان المسلم غايبا واتي به المسلم اليه في وقته فان لكام يقبضه
له م و لو حضر اسم المسلم اليه لفرض غير البراءة كذا رهن او كفيل
او لم ينظر واهنا لفرض المسلم بل لفرض المسلم اليه ولنقله اي من محل التسليم
الى محل الظفر ولا يطالبه بقبضه اي ولو كالحيلة لا متنع الا عتياض عنه كما مر
فله الفسخ واسترداد رأس المال كما لو انقطع المسلم فيه اما اذا لم يكن لنقله
موتة او تحللها المسلم فيلزم المسلم اليه الا دأثم المنهج لفرض صحيح اي كان
كان لنقله منه الى محل التسليم موتة ولم تحللها المسلم اليه او كان الموضع مخوفا
ثم التبرج ومفهوما انه ان تحللها المسلم اليه صح ولجبر العلم على القبول ورد
بانه يشبه الا عتياض ان يذل الاجرة للمسلم والعتياض متنع فلا يجوز اخذ المسلم
الا بصره فان استاجر المسلم اليه من محله فلا عتياض ثم للمسلم ان يمتنع من اخذ المسلم
فيه ويقول المسلم اليه ارسله الى محل التسليم فتأمل اجبر على قبوله
اي عتيا نظير ما مر كونه في غير موضع التسليم ولو اتفق لكان اسلم اليه
جارية صغيرة في جارية كبيرة فكبرت عنده حتى صارت كالمسلم فيه وان وطئها
ما لم تحبل منه كانه يخفى **فصل** في الرهن لانه مصدر اي باعتبار
مفرده حسب الاصل فله يد انه في الالة جمع وانه بمعنى اسم المفعول اي الموهون
بدليل وصفه بمقبوضه رهن درعه الا والاصح انه مات ولم يفتكه كما في ثم
م ر وانما افتكه سيدنا علي رضي الله عنه بعد موته صلى الله عليه وسلم وما
ذكره قل ضعيف وحديث نفسي المومن معيقة بدينه اي محبوسة في القبر
غير منسطة مع الا وراج في عالم البرزخ وفي الاخر معوقته عن دخول الجنة حتى
يقضى عنه محمول غير الا بنيا تنزيها لهم وعلى من لم يخلف وفاي وقصر
امام من لم يقصر بان مات وهو معسر وفي عزيمه الوفا فلا تجس نفسه هرع ت
منه وحديث الخ يستوفى اي الدين او بعضه منها فلا يشترط كون الموهون
قدرا الدين فلورهن عند حجة بيت مثله كانت تلك العرقه وحدها رهونة واما
البيت فلا يحصر قبضه الا بالقبض فافهم وكل ملجاز اي كل شيء جاز اي كل عين
جاز بيعها او اكل الاعيان التي جاز بيعها الخ فانك قد موصوفة او مرفقة ناقصة
اي اسم موصول معين الذي او التي على ما عرف ومفهوما هذه القاعدة كذا لا يجوز

بيعه لا يجوز رهنه ولو من هو عليه اي ولو عند من هو عليه وصورة ان
يكون له على شخص عتق انصاف فشرى منه وبيعه فنج غصة فضة وترهنت
عليها الدين الذي في ذمته اعني المشرع انصاف والحاصل ان شرط المرهون
كونه عين يبيع بيعها غالباً رهنت الماشع اي عقاراً او منقولاً كما يجوز من
كلامه بالتخلية ولا بد معها من التفريق ليحصل القبض الشرعي ريب
ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك اي فيجزم ولكنه يبيع كما قاله في حواشي
ثم الروض واقرب سم وتعتبر حصته شريكه مضمونة عليه كالقصب فاذا
الشريك شرط لكل القبض لا للمعته وشرط كونه صحة الشريك امانة تحت يده
لا مضمونة فان قلت ما الفرق بين المنقول وغيره لجيب بان وضع المرهون
على المنقول حسي وعلى غيره حكمي فلم يفرق فيه الى اذن فافهم صورته
بل انما يجوز بيعها اي حيث رويت قبل الزرع او من خلله ولا يجوز
رهنتها اقول ولعل الفرق على هذا ان البيع يرد للدوام فحيث علم المشتري حين
الشر او يبيع واجاز البيع فقد رغب بالارض مسلوقة المنفعة تلك المدة
فكان كشر المذهب والقصد من الرهن التوقيف واستيفاء الدين من الموهن
عند الحول والزرع قد يتأخر وقت البيع او يضعف الارض فلا يتيسر بيع الارض
في ذلك الوقت فتقل الرغبة فيها فلا يحصل مقصود الرهن من استيفاء
الدين ع شى وقد انفرد الشارع بذكر هذه الصورة وضعفها بعضا فليراجع
ونحن المبدأين وانظر هل يمكن حمل كلام الشارع على ما اذا رهن الارض مع
الزرع فان الزرع لا يضر على انفراد لا يبيع رهنه فاذا انضم الي الارض منع
رهنتها فيكون ذلك من باب اجتماع المانع والمقتضى فيقلب المانع حربه وسبابة
بعضهم لغير مراده بالارض المزروعة اي قبل بدو صلاح الزرع او نفس
الزرع قبل بدو صلاحه واما نفس الارض فيبيع بيعها ورهنتها وكذا الزرع
بعد بدو صلاحه واشتداد حبه ايها واما رهن نفس الزرع قبل بدو صلاحه
فله يبيع اصله انظرها مشى نخت ومن مفهومه صورة بل اكثر
الامة لا بد من صورة وفي بعض نسخ وهي الامة ثم يقوم مع الاثر
اذا اما الاثر اعني غير المرهون فلا يقوم وحده كما يعلم من كلامهم كونه
دينا اي يبيع الرهن اي ولو منفعة ملتزمة في الذمة مرصوب بالعين
المضمومة اي على العين لا والمودع بفتح الدال وذلك في الشرط
الرهن

الرهن لا يبيع اي مطلق سواء اراد الرهن الشرعي او اللقوي وهذا هو
المعتمد والوقف صحيح مطلقا كما بخط الشيخ عبد الرحمن الجهورى ثم رايت
فيها شبهة عن بخطه ما نصه والحاصل من هذه المسئلة ان الوقف صحيح على
كل حال واما الشرط فان اراد الرهن الشرعي فالرهن باطل وان اراد اللقوي
فهو صحيح وان اطلق فيه احتمالات اقربها الصحة صورته فله من الهذيان
وفيها اذا اراد اللقوي فهو صحيح او اطلق للخرج الا برهن يساوي قيمته لو اراد
بيعه بالحرف احد المستحقين اي للوقف والراهن لا يكون مستحقا
اي لا يكون مستحقا لما يرهن عليه وهذا مستحق فلا يبيع ان يشرط عليه رهن
مرصوب لمريض بالبناء المفعول ان يرده هو بدل من قوله من يتفع
به اي يرده الي محله والحاصل ان كلام الشارع معتد وتفصيل القليوبى
ثابت اي موجودا بدليل ما ذكره قل في القدر وكذا لا يبيع بما سيثبت
نقص او غير معلوما اي قدرا وصفة مرصوب ولا يجعل الجملة اذ لا
له نسخا متى شأ والفرق بينها وبين العتق في مدة الخيار ان موجب العتق
البيع وقدم بخلاف موجب الجمل وهو العمل وصورة المسئلة ان يقول ميت رد
عبدي فله دينار فيقول شخص ايتني برهن وانا ارده ومثله ان رد ذلك فلك
دينار وهذا رهن به او من جابه فله دينار وهذا رهن به ع في مدة
الخيار اي الذي يشرى ويخدم كما اشار اليه قل في وضعه اي العتق
ملك المشتري المبيع بان كان الخيار له وخدم ولا يبيع المرهون الا بعد
انقضاء الخيار ثم ر اذا استقر الخجل كلام الشارع اذا اراد بالمستقر ما حصل
استيفاء مقابلة كالا صرح بعد استيفاء المنفعة فنجح الاجرة قبل استيفاء المنفعة
فمقتضاه ان لا يبيع الرهن عليها وليس كذلك اما اذا اراد بالاستقرار
اللزوم فكلام المتن صحيح محتاج اليه خلا فالشارع انظر ص قل ماصروها
في البيع اي انه لا يتخلل الا يجاب والقبول كلام لجيبى ولا سكوت طويل
مصلحة له اي الرهن بمعنى القيد ع كان لا يبيع عند المحل هذا يضر
المرتهن او ان منفعة الا هذا يضر الراهن فيؤكله معلق ونشر
مرتب ومحل اذ اطلق المنفعة انظر ص المرصوب كتنفاق اي رواج
متاع كاسد اي باير مائة اي حالة بشيخي وقوله ما تبين لي حالة ابنة

لما مر في البيع صوابه بما مر في البيع كما في بعض النسخ اي من نقل
المنقول او التخلية في غير من يصح عقده متعلق بقبض واذن واقباض
والمراد به البالغ العاقل غير المجنون عليه انا بقبضه اي القبض بدليل
ما بعده وان جازت ايطم الا نابة في الا قباض ليله يودي الي اتحاد القابض
والقبض فلما اذن الراهن لغيره في الا قباض استنفت انا بته في القبض
بخلاف ما لو اذن له في الرهن فقط اسم المنهج كالاجرة قبل استيفاء المنفعة
اي في اجارة العين اما الاجرة في اجارة الذمة فلا يصح الرهن عليها لعدم
لزومها في الذمة اذ يلزم قبضها في المجلس قبل التفريق كراس مال السلم
ويصح علي المنفعة في اجارة الذمة لا عليها في اجارة العين لانها في الاولي
دين بخلافها في الثانية عن قبضه يستفاد من كون الصيغة ركنانية لا يصح
بالمعاطاة كما يقول له اقرضني عشرة لاعطيك ثوب هذا رهن فيعطى
المئة ويرهنه الثوب وعرف الرجوع فيه اي في الرهن بقبضه او
في المرهون بعد فسخ عقده وسلك الشارع الثاني لمناسبة المهر بعده
وفاعل يقبض اما الراهن يجعله من قبض وهو اولي والمرتهن يجعله
من قبض وسلك الشارع الثاني ليدخل قبض المرتهن باذن الراهن
فتا مرقل ولا يخفى ان قوله للراهن خبر مقدم والرجوع مبتدأ مؤخر
مقبوض ليس بقيد كما سيذكر - وقيد هما الاغبار سم بعد قوله وربة
ورهن ولو غير مقبوضين الا ولا ينافيه قيد الشيخين بالمقبوضين
لان غرضهما تحصيل ما يزيل الملك حقيقة او حكما ولا يكون بغير المقبوض او مجرد
التصوير دون الاحتراز وقضية ذلك جواز رهنه من المرتهن قبل القبض
بدون اخذ فيلزم الثاني بالقبض وبطلان الاول وهو ظم اذ لا فرق بين
المرتهن وغيره في ذلك وهو المعتبر بمقتضى بكتبة اي ولو فاسدة
محر وتزوج اي واجارة وان حل الدين قبل انقضاءها سم لعدم منافاتها
له اي للرهن لان رهن الموطوعة والمنزوع والموصر صحيح ولا يموت عاقد
الا اي في الموت ورثة الراهن والمرتهن مقامهما في القبض والقباض
وفي غير من ينظر في حال الموت والمفهي عليه من ولي او حكم وتجزع عسير
اي قبل القبض لا يبطل حكم الرهن فيقبض بعد تخلله ولا يعتد بقبضه حال تخلفه
قل

قل وليس لراهن مقبض ان هذا مفهوما قول المتن ما لم يقبضه
اي لغير المرتهن ولله بدنه ان وان وفي قال ابن الوردي والرهن فوق
فوق الرهن زد بدنه لا الدين فوق الدين بالرهين اي لانه مستغفر
والمتغفر لا يستغفر بخلاف الرهن فوق الرهن بدنه ولقد فانه صحيح
لانه مستغفر فارغ كتنزوح فهو باطل وكذا الاجارة والعار ان كان الدين
حالا او حلا قبل انقضاء مدتها قل بخلاف ما اذا كانت محل بعد انقضاءها
او مع سم الاعتاق موسرا حاصله ان اعتاق الموسر وابله ده نافذ ان
واعتاق الموسر غير نافذ لا في الحال ولا في المال واما ايله ده فلا ينفذ في الحال
اما في المال فينفذ ان انفك المرهون اعني المستوفى بغير بيع او ملكها
بعد البيع والمراد باليسار يسار باقل الا صرت من قيمته والدين سموا
كان الدين حالا او موقعا على المعتد من وطع الراهن موسرا او موسرا
ولا يفرم قيمته والحد ولا مهر عليه لكن يفرم ارش البكارة وتكون
رهن اسم المنهج فانفك الرهن اي بغير بيع نقد الا يله ده الا اعتاق
فان انفك ببيع لم ينفذ الا يله ده ان ملك الامة بعد فان ملك بعضهما
نقد الا يله دفيه وسرى النفوذ الي الباقي ان كان موسرا قم فيما يظرفان
اي سربعد الملك ففيه نظر ويظهر النفوذ للحكم ببثوث الا يله دفيه حقه
سمي الاصل وانما خلف مانع وقد زال سم ثبت حكمه اي حكم الا يله ده
ان يرهن ما يساوي مائة فلو امتنع البائع الا يرهن ما يزيد على المائة
ترك الشراخلة فالجمع هو وهو يساوي مائتين ولو موقعة عن والمعتد
يزيد على حاله كاصر وان يرهن علي ثمن ما يبيعه وانما يجوز بيع ماله موقعا
حصة قبل الغبطة من امير شي وباشهاد واجل قصير عرفا وكوت المرهون واقب
تور فيما سم بالثمن فان فقد شرط بطل البيع عن يريده الراهن منه كان يكون عبدا
الرجوع في غيبط واراد منه الحياطة بخلاف ما لو اراد منه الخدمة فانه لا يمكن الا باقعه
ويشهد اي المرتهن عليه اي الراهن بالا مسترداد وجوبا في اول استرداده
لانه لا يصدق في الرد كما ياتي فرع اذا اخذ الراهن المرهون لك نفع الحيازة
فتلف في يد من غير تقصير بعينه كما قاله الرويان المالك قيد فخرج فيه
موتة المرهون المستعار فانها علي المالك لا الراهن سم ر وله اي المرتهن

هذا هو
من تقدم
القول
يزيد
حصة قبل
تور فيما سم

وجوع المالك قيد ولا يضمن المرتبة لا قبل البراءة من الدين ولا بعده
الا بالتقدي فيه اولا متناع من رده بعد البراءة من الدين ولا يسقط بتلف
شي من دينه ولو استعار المرتبة كان مضمونا عليه تسائر القواري ولو
قبض شي بسوم الرهن فلا ضمان او ارتفعه بشرط ان يضمنه فسد الرهن
ولا ضمان اذا فسد كل عقد صحيحه في الضمان وعده سم الا بالتقدي
ومن التقدي ركوب الدابة والحمل عليها واستعماله نافي عن ذلك مياطي
في شئ في دعوى التلف اذا لم يذكر سببا او ذكر سببا حقيقيا فان ذكر طاهرا
لم يقبل الا بسنة على السبب ومياطي في شئ فهو على التفصيل المذكور في الفوعة
من مروجي كل امين ادعى الرد على من اخذ من ياله من غير كالفاسد
والمتغير والمستام الا المرتبة والمستاجر والفرق بينهما وبين ساير
الا من انهما يقبضان لغرض انفسهما المرتبة للتوثيق والمستاجر للتفليس
بالموجر بخلاف غيرهما فكانا كالمتغير لانه يقبض لغرض نفسه فتأمل
لتعلقه بكل جزء من الدين لوقال لتعلق كل جزء من الدين بجميع الرهن
كان اوضح تأمل مروجي ومثله يقال انهم في قوله قبل اي الدين الذي
تعلق به الرهن فكان الاول ان يقول اي الدين الذي تعلق بالرهن
لان الدين هو الذي تعلق بالرهن لا العكس لان الحق في المرتبة
فهو جاز من جهته فروع هي ثلثة حاصلها ان ما اصله صفة
واحدة لا يصير صفتين بتغير الحال في الدوام فلورهن عديت وصفة
وسلم احدهما فقط فهو رهن على جميع المال لا على نصفه لان كل جزء
من العديت رهن لكل جزء من الدين ولو مات الراهن عن ورثة
فقدى اموالهم نصيبه لم ينقل اعتبارا بامورهم وان كان احدهم لورهن
ابتدا انك نصيبه بما فراه به وكذا لو مات المرتبة عن ورثة فذرع
الراهن الى احدهم ما يخصه لم ينقل نصيبه نظرا لاصله آخر
بالنصب مفعول اي عند اخر احدهما مفعول مسلم والفاعل ضمير الضم
لم ينقل اي نصيبه فوفي احدهم ما يخصه في بينا وفي المحمول
ويصح بناوه للفاعل وهو ضمير الراهن واحدهم بالنصب مفعول
كالو في مورثهم بنا وفي المفعول او للفاعل ومورثه بالنصب والعلم

ان القديت الهضيرت يشملها قول الملت واذا اقتضى بعض الحق ان
تتمه اي في الاختلاف في الرهن وفي تلف الدين بالتركه في اصل
الرهن كان قال رهنين كذا فانكروا او في قدر اي الرهن ببعض المهور
ففيه استخدام كان قال رهنين الا رهنين فقال بل رهنين في المنهج
وشئ او عينه كذا العبد فقال بل القوب او قدر مرهون به كالتين قولا
بل بالف صدق الراهن وصفه بالراهن في الاول باعتبار الدعوى
فتأمل قول المالك ليس قيدا او المراد به واضح اليد فبشر المتغير
للرهن هذا ان كان رهن تبصر اي لم بشرت في بيع هذا هو المراد بغير
التبصر كما يؤخذ من مقابله اما الرهن المشروط في بيع كان قال بعثك
عبدي بكذا بشرط ان ترهن عليه عبدك في شئ مما مر غير الاول لا يخفى
انه لم يبق بعد الا ولي غير القدر اي وكان الاول ان يقول واختلف في القدر
وعبارته المنهج اختلف في رهن تبصر او قدر او عينه او قدر مرهون به
حلف رهن مروجي غير الاول اما الولى وهي اختلف فيها في اصل
الرهن بان اتفق على الاشتراط واختلف في ايجاد الرهن والوفاء به بان
ادعاه المرتبة وانكره الراهن اي ياخذ الرهن ويحل المرتبة على فسخ
البيع كما قاله السبكي فله تخالف فيها بل القول قول الراهن والمرتهن
فسخ البيع ان لم يرهن للمشروط رهنين كذا قاله زكي وقوله بان ادعاه المرتبة
اي اتفق على الاشتراط وقال الراهن لم اعقد عقد الرهن ولم اوف
بالاشتراط وقال المرتبة بل وفيت به وعقدت عقد الرهن وعبارته
في علي المنهج بان قال المرتبة رهنين كذا او وفيت بالشرط وانكر
الراهن ذلك وقال لم ارهن هجره فصح ان يفتا في فيه وانما يخاف
يفسخ انم اي عقد الرهن او احدهما او الحكم كما في باب التنازع في البيع
في علي المنهج لما مر ان الاصل عدم ما يدعيه المرتبة
وتقبل شهادة المصدق او اي فان شهد معه اخر او حلف الموعى ثبت
رهن الجميع في المنهج وقال الراهن غصبته او هو راجع لقولها مرتبة
فقط كما هو فلم جعله مما ساء منها كافي زكاة اما لغيره لاضر والفايب
فان جعله عنها قسطا عليها بالسوية لا بالقسط في المنهج فان مات

قبل التعيين قام وارثه مقلده ومن مات الا هذا مشروع في الرهنة
الشري بعد فراغ الكلام على المعلي وعليه دين اي متصرف او غير متصرف
له اولاد من كرهون قضية كلامه ان الدين لو كان اكثر من
قدر التركة فوفى الوارث قدرها فقط لانها حدثت في ملك الوارث
مراد ان بنو ابي التركة مكسب ونتج لانها حدثت في ملك الوارث
ثم المنهج فسخ التصرف اي فسخ الحاكم فعلم انه لم يتبين فساده
اما لو كان ثم دين خفي ثم ظهر بعد تصرفه فهو فاسد مرحومي واصله
لشم المنهج وقد علم منه ان قول الشارع كافي النسخ الصحيح فلهذا هو الصواب
فقول قل لو قال فطر دين كان مستقيما ليس بمستقيم كان سائفا
اي جائزا في الظن وفي الباطن كما قاله ابن حجر **فصل** في الحجر

نظم بعض الفضلاء اقسام الحجر في قوله
شما يله لم يشمل الحجر غيرهم • تفخيم بيت وفيه محاسن •
صبي وجنون سفيه ومفلس • رقيق ومرد سريخ وراهن •

فان كان الذي اؤثر قد فسر الشافعي رضي الله عنه السفينة بالمبذر والضعيف
بالصبي وبالكبير المختار والذي لا يستطيع ان يمل بالمفلوب على عقله
فاخير الله تعالى ان هو لا يغيب عنهم اوليا وهم قد علمت نبوت الحجر عليهم
والاملاية بمعنى الالتقاء على الكاتب ما يكتبه وفعله املاية ومنه قوله
تعالى ان يمل ثوابا لحد المتضاعفين يا وتبعه المصدر فيه فقيل املاية
واملاية ههنا لتطرفها بعد الف زائد شهاب يضرب لو ابدل
هنا وفيما بعده بخوف يتعلق او يوجد كان مستقيما اذ لا ضرب في الصبي والجنون
مثلا قل وجاب بانه غلب ما فيه ضرب على ما لا ضرب فيه فلو كانا
متقاربا اي لان الصبي يقتضي ألفا العبارة مطلقا واما السفينة فقوله لا يمنع
في بعض المسائل كاسيات في كلامه انه يصح اقراره بموجب عقوبة حد
وقود ويصح عبادته برينة كانت او ماله واجبة لكف لا يدفع المالك بغير
اذن وليه قال في ثم المنهج عقب ما ذكره الشارع هنا ومن بلغ سن التكليف
تصرفه حكم تصرف السفينة لا حكم تصرف الصبي المبذر لما له اي بعد
بلوغه رشدا كما اشار اليه قال اما من بلغ غير رشدا بجنون او سفه

بخله

بخله لصلاح الدين او المال فاذن وليه وليه في الصغر فيتصرف في ماله من كان
يتصرف فيه قبل بلوغه كفهوم اية فان استتم منهم رشدا والا ينسحب هو العلم
من صريح ومن ثم يجب فاحش اي معهله به والا كان من الصدقة الكفية
المحمودة او يصفوه في محرم ولو يصفوه لما فيه فاحش من قلة الدين
المفلس هو لغة من صار له فلو استتم في به عن قلة المال وعدمه ورعا
ما ذكره المصنف والمفلس في الاضطر من تقطع صناعته كخمساه كافي الحديث
الحالة الا زينة الزائدة على ماله اذا كانت له من هذه فتود اربعة
وسيدكر محترزاتها وافهم قوله على ماله انه اذا لم يكن له مال لا حجر عليه
ان استقل بان كان بالفا عاقله في حال موليه وصورته بان كان
الصبي اتلف مال غيره فانه حجر على وليه في مال الصبي ويؤدي عنه منه من
بطلبه الا متعلق بهج والحجر عليه الحكم بلفظ يدل عليه ضرورة منفعته
من التصرف في امواله او حجت عليه فيها او ابطلت تصرفاته فيها او نحو ذلك
وان كان فورا كلفا رخصي بسبها وزكاة وجبت عليه وهذا هو
المعتمد في الشارح والمراد بماله اي الذي تعتبر زيادة الدين عليه
لا المال الذي يتعلق له به لانه سيصرح بانه يتعلق حقا الغريب سالة
سواء كان عتيقا او دينيا او منفعة الذي يتيسر له دامنه راجع لا حرج
جميعها اي الذي يتيسر له بان يكون حاله على ماله مقربا اذ لا ومنكر وبه
بيته بخلاف المنافع فان فيها تفصيل ذكره في ثم المنهج بقوله واما
المنافع فان كان متمكنا من تحصيل اجرها اعتبرت كما قاله بعض المتأخرين
والا فلا • والمقصود اي الذي لا يتيسر ان تراجمه حاله مع علي
المنهج والغايب ظم وان كان دون مرحلتين عن ونحوها اي
المقصود والغايب كالحجود والمدفون والمرهون وما على معروم يقل
ونحوها لان المنافع لا تحولها عن علي المنهج فان تعذر اي تحصيلها
بالكرافيل اغنيا المسلمين بعد بيت المال ويترك له ولين تلزمه
نفقته دست ثوب اي جماعة من الثياب ويقل له عند العامة بذله
ومكعب بضم اوله وفتح ثانيه مثقل وبكسر فسكون مخفقا وهو
المداس جبه او قروح بالنصب مفعول يزداد لبقية الدين اي

ولا يلزمه ان يكتب اسم الابن عني بسببه اي لا يلزمه من العصبية
لقوله تعالى وان كان لافان فيه الا مر بانظار دون الا مر بانظار
فعليه البينة اي لانه بشرية ولما تراه بذلك عرف له مال فالحاج في ثبات
اعمار كسنة عليه وفيما اذ الزمة لا في مقابلة مال لم يتضمن ذلك علم مال
له فصدق بلا بينة وبهذا اتضح قول قل المراد انه ان عرف له مال لم
يصدق والا صدق بيمينه في الصورة الاولى هي ما اذا ادعى انه
مفسر وقوله في الثانية هي ما اذا قسم ماله بين غرمائه كما لما استقره
اي مريض مستقره كباقي الفالج والما الله زمة والاسهل المتواتر والحق
الدائم فن انصف بشي من ذلك المصنف يخاف عليه منه الهلاك وفي الجمع
عبارة سم نعم ان كان عليه دين مستغرق مجزئته في جميع تركته كما قاله جمع
كنه بالنسبة للتبرعات والا فلو وفي المصنف بعض الفراء لم يراجعه غير
وان لم يبق ماله بدينه كما قاله الشحات وايضا هدية وشملت الهدية
نفسه كما لو قالت جارية لخص سيدي اهدني اليك فيجوز له وطهات
صدقها وقامت قرينة على ذلك كما اذا كان حله مشهورا بالفضل والتصرف
فيها قل والعبارة هي ما يغير به عما في ضمير اي مملوك الكلام ولا يصح
اسلامه استقلاله واما اسلام سيدنا على رضي الله عنه فكان الحكم اذ
ذاك منوطا بالتميز فمسلوب العبارة او اما افعال المجنون فيعتبر
منها التملك بالاحتساب ونحوه وينفذ استيلاؤه ويضمن ما تلفه على
غيره ويشت النسب بنزاه المصوري والحكمة بارضاؤه كان ارضعت
المجنونة شخصا سنة دون حولين خمس رضعات بشرطه او بامنا
ولو ينزوله في قصة الذكر وان لم يبرز وان لم يحجب الفلج به اخذ اسمها
قاله في صورة الحمل البينة فان حملها لا يتوقف على بروز المني كما في
علي المنجم او بامنا الا كلامه يقتضي تحقق خروج المني كما في
علي المنجم فلو انت زوجة صبي يمكن بلوغه بولد لاكثر من ستة اشهر
حقه ولا يحكم بلوغه لان الولد يلحق بالامكان والبلوغ لا يكون الا
بتحققه وعلي هذا لا يثبت ابلوه اذ او طوى امته وانت بولد وهو
كذلك وان صوب البلقيني بنوته ولكم بلوغه عن وهي تحريمه
مستند

مستند فتحكم بعد الوضع بالبلوغ قبله اي اكمل ستة اشهر وشي وشي
عليه ان تصرفها صحيح من حين العلوق ع من تنبيل لمسكت عن كفتي
المسك وحكمه انه لو ادعى بذكره وحاض بفرجه حكمت بلوغه في الاصح
فان وجد احدهما او كلاهما من احد فرجه فلا يحكم بلوغه عند الجمهور
لجواز ان يظهر من الاخر ما يعارضه والرشد هو لغة تقيمت الضلال
واصلها ما صلح دين ومال كما ذكره ولو ادعى البلوغ بالا نزل صدق
بيمينه او بالسلم يثبت له بينة مشاحة وهي طلب الزيادة عند
البيع ودفعه الا قل عند الشرع وسلم له المال كيشاغ ولو تكلف لم ينفذ
الولي عن غوهره كفارة ودجاجة ابتداء خرج به الدوام فيمكن فيه
صلاح المال فقط ولو صار مصلحا لدينه وماله بعد ان بلغ غير مصلح
لها فالحكم كذلك واعتبر بوضيفة ومالك صلاح المال فقط حتى في الا ابتداء
وختبراي وجوبا فوق سرعة ظرف لختبره قبل بلوغه
اي قريبا من بلوغه ولو عبر بقيل مصفرا كان اولى حتى من كافر
بان يصير عدلا في دينه محرما يبطل العدة خرج بالمحرم مخارم المرفوع
كما لا كل في السوق فلا يمنع الرشد وان منع الشهادة والمرأة بامر
غزل لا وكنتي ختبريا لا مربي جميعا اسمي بما ختبر به الذكور والانهات
شم البهجة بطين لا يحسن وباجر لا يلين ولكن هذا بحسب المعتاد
في زمانهم اما الان فالمعتبر ما جرت به العادة كمن الذي في رشم
م وبوا فقه كشم مطلق وان خالف العادة فهو المقتدر وبزك ماله
اي ان كان الصبي مقلدا لمن يرى الزكاة في ماله فان كان مقلدا لمن لا يرى
وجوبها فيه امتنع على الولي اخراجها وان كان مذهب يري ذلك
واما اذا لم يكن للمحمود مذهب فالولي بالولي اذا راي الزكاة ان
يرفع الا مولاها لياضرها بهامتي لا يطالبه الولد بعد بلوغه
اما القاضي فيقبل قوله بلا تخلف من والمعتد ان القاضي كالوصي
فيقبل قول المحمور عليه في حقه بيمينه او باع فيها اي في ذمته
وانما قال لا يلفظ السلم لئلا يتكرر مع قوله كان باع سلما طعاما الا فانت
بيعه بلفظ السلم هذا الذي تقدم فقوله او باع فيها اي بلفظ البيع فقل

المفوت بكسر الهمزة والمثناة اسم فاعل مبتدأ أي حال كون ذلك المتعذر
 مبتدأ كان باع أي فان كلا من البيع والشرا بالعين مفوت بخلاف
 ما لا يفوت كالعارة فيصح حيث لم ينفذ لتقييد القيمة على مراعاة بالرا
 أي مخالفة لم يقبل في حقه أي فلا ينضم بل يطالب به بعد فك الحجر
 بالقيود الآية بيانه أي بان يكون الوارث مطلق التصرف فلو كان
 غير مطلق التصرف لم تصح إجازته ولا إجازة وليه ولا إجازة كما لم يبطر
 ذلك التبرع كما اختفى به السبكي لكن يجب حمله على ما إذا لم تتوقع أهلية
 والوقف إلا من البهاكساي في الوصية سم قول المتن من هو قيد
 في الكل أي الإجازة والورثة والثالث بعد الموت إذ انظر حاشية الرحمان
 لو كان حراً بان كان بالفارسي وما ينفذ بغير إذنه بل وان نهاه عنه
 ان لزم بغير رضى مستحقه كما فهو على ثلاثة أقسام بوجوه
 أي النجس لا ينعضه على المعتد وان أذن له سيده في التجارة أو هذا
 قسم قوله السابق فان لم يؤذن له في التجارة لم يصح شراؤه بغير إذنه
 سيد لأنه محجور عليه ولا رفيقه أي رقيق سيده بخلاف المكاتب
 فان له ان يعامل سيد ولا يتمك أي العبد المأذون له في التجارة من
 عزل نفسه لأن المقلب فيه شايبة الاستخدام أو بيعة ولو عدله
 واحد امرحومي **فصل** في الصلح وهو خصه وقيل أصل مندوب
 إليه وقيل فرع عن غيره قل **قول** عقد يصدر به ذلك أي قطع النزاع
 وبين الأمام والبقاة الأولى وبين أهل العدل والبقاة **قول** والصلح خير
 ظاهره ان هذه الآية دليل على الصلح مطلقاً وفيه ان هذا الصلح هو الواقع
 بين الزوجين لأنه أعيدت فيه النكحة موقوفة والنكحة إذا أعيدت معرفة
 كانت عين الأولى فكانه قبل هذا الصلح أي الواقع بين الزوجين خير
 من الثاني المنجم وقد اُجيب بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
 وفيه نظر فإنه إذا كانت ال في الصلح للعهد المذكور كما هو المتبادر فلا يكون
 اللفظ عاماً فتأمل **قول** بين المسلمين ليس بقيد بل مثله صلح الكفار مع
 الكفار أو مع المسلمين **قول** الصلح أحل حراماً أي فلا يجوز أي يحرم ولا يقع
 فهو استثناء منقطع قل أي لأنه استثنى ما ليس صلحاً لعدم صحته من الصلح

وهذا

وهذا مبني على ان العقد الفاسد لا يسمى صلحاً وفي المسئلة خلاف فليراجع
 وسيد كر الشارح رحمه الله تعالى تبعا للمخرج الصلح المحلل للحرام وعكسه قريب
 ومثله في شتم الحرير الأول بان وقع الصلح على خمر والثاني بان صلح على
 ان لا يتصرف في المصالح عليه واعترضه قل على الحرير فليراجع غالباً
 وقد نظم بعضهم ذلك بقوله
 بالبا أو على يدي الصلح لما أخذته فهذا نص
 ومن وعن أبيه لما قد ترك في أغلب الأحوال إذ قد سلكا
 علي انكار أي أو سكوت كإياتي ولو قال علي غير قرار كان أولي قتل
 ويصح الصلح أي ويجوز قل مع ال قرار وفي معناه الحجة واليمين المردودة
 فماده لا قرار حقيقة أو حكماً في الأموال الثابتة في الذمة سراده ما يشمل
 العين والدين وأن كان ظاهراً في الثاني فقط فكان الأول مذهب هذا
 ولذا كتب بعضهم على قوله الثابتة في الذمة ليس قيده من انكار
 وسكوت بيات لغيره لأنه في الصلح كما وعلى كل فقد دخل في قوله صلح
 الله عليه وسلم أن صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً والحاصل ان المدعي ان
 كان كاذباً فقد استحل من المدعي عليه ماله الحلال وان كان صادقاً فقد
 حرم على نفسه ماله الذي هو حلال له أي بصورة عقد فلا يقال ان
 للأنسان ترك بعض حقه فان قبل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحلل الحرام
 بل هو على ما كان عليه من الحرمة والتحليل واجب بان الصلح هو المحمود
 لهما الا قدام علي ذلك في الظن وأما فيما بينه وبين الله فان كان المدعي
 محققاً فيحل له بالثبوت ان يلخه ما بذله له كما قاله الماوردي وهو صحيح في صلح
 الخطيئة وفيه فرض كلاً من فاما ان اصالح على غير المدعي ففيه ما قاله
 في مسئلة الظفر من محرم الحلال الذي ليس بخاف عليك ان ما ذكر
 يجري في الصلح مع ال قرار إذا كان باطلاً فكل من لم يجر فيه نكحة ان
 كان باطلاً ولا يجري فيه ان كان صحيحاً فليس فيه دليل على بطلانه مع
 ال انكار فتأمل وقد بينت ما فيه في حشم الحرير فليراجع قل وقد
 اعترض أبيه في حشم الحرير على من سئل بان وقع الصلح على خمر ونحوه
 فيكون محلاً للحرام أو ما مر فانه قال وفيه بحث لأنه ان اريد انه

احل تعامل العقد الفاسد فهو غير مستقيم واذا اريد انه اهل الخمر فزالتها
فلا قابلية وان اريد انه اهل وضع يد اخذ الخمر عليها لم يصح العقد ينقل
الاقتصاص اليه فالعقد الصحيح كذلك فتأمل هكلا م قول وانظر على هذا
ما صور في المحرم للحلال وعكسه وتقليد شيخ الاسلام وتلك هذه اول
من العمل ببحثي في والله اعلم تحتزم المدعي به او بعضه عليه ولكن
تحتزم به بصورة عقد فلا يقال للشخص ترك الحقيقة او بعضه بها لان
محله اذا ترك ذلك من غير عقد وما هنا عقد فلا يراد به كذا الخط بعض
الفنك المودرسين من تلك مدة في وهو نفس في حفظ او بعضه عليه
مستدرك والوجه استقامه لانه في المحقق بوجه فتأمل في وقيل بان
صورته ان يدعي بالدار مثله ويصلحه من بعضها على ثوب مثلا سالت عن
البعض الاخر يقال ان بعضه عطف على الها في به على لغة قليلة والتقدير
او تحتزم المدعي ببعضه عليه ويصور ما اذا ادعي بعض الدار مثله فامل
ان كان كاذبا فيدعيه كقول السابق ان كان صادقا فنظر الحضور هذه
الواقعة فان في هذه الصورة تحتزم الحلال خاص بالصادق وتحليل الحرام
خاص بالكاذب فسقط اعتراض في ذلك اي بالصلح على غير
المدعي به الصلح على المدعي به او بعضه في البطولات وانما قال يلحق لانه
ان كان معنى الصلح على المدعي به انه يترك المدعي به المنكر فليس فيه
الا تحتزم الحلال ان كان صادقا دون تحليل الحرام ان كان كاذبا لكون المدعي
لم يرضى شيئا والحالة هذه وان كان معنى الصلح على المدعي ان يلقظه من
المنكر فليس فيه الا تحليل الحرام لاخذ ما لا يستحقه ان كان كاذبا فسقط
قول في الحاجة للحاق لوجود المعنيين فيه ههنا يظهر وجود كلا
المعنيين فيما اذا اصاح على بعض المدعي به فليتأمل فقول المنهاج مستد
ضرب قوله صحيح وعبارة المنهاج الفع الثاني الصلح على انكار فيبطل ان
جرب على نفس المدعي وكذا ان جرب على بعضه انتهت بالحرف وقوله
على نفس المدعي كان يدعي عليه دار فيصلحه عليها بان يحلها للمدعي
او المدعي عليه كانه قد عرف بذلك عبارته وكله الصورتين باطل هكلا م
الشم على المنهاج بالحرف فقد علمت ان الصلح على المدعي صادق بتركه

وبأخذه

بأخذه خلا فالمن توهم خلافه صحيح هو خبر عن قول المنهاج اي
تصوير المنهاج البطولات بما ذكره صحيح قول وان لم يكن في المحرر ولا غيره
من كتب الشيخين بل الذي فيها الفظة غير بالغين المعية والرا المهمة
والقول بانه لا يستقيم الا القابل لعدم استقامته فهو الا سنوي والفرق
من هذا الكلام رد لغيره على المنهاج لان على اي وليس هناك
متروك وما خذ لان العين واحدة في اي وتلك العين امام متروكة فقط
للمنكر والمخوفة للمدعي وقاعدة الصلح لا بد فيها من لفظة من او عن
مقابله بعلي او بالكا م جرب على الغالب وهذا من غير الغالب
وبان المدعي المذكور يعتمد العين باعتبار اي فليعتبر اخذه ملغود
وباعتبار تاركه متروك اي وعلى هذا فالتعديل من الغالب ولفساد
الصفة اي في المعنى وان صح من حيث العربية دخول علي باعتبار السابق
ويستثنى لا هذا الا مستثنى في هذه الصور غير مستقيم اذ هو من الصلح مع
الجهل لا مع الانكار فاغرم في وقيل واقر مشايخنا فيما وقف بينهم كان مات
عن ابن وولادته في الله الذكور من اثنين والاثنة من ثلاثة والجامعة
لها من ستة فيعطى الابن ثلاثة والخمس اثنان ويوقف واحد الى الا تضيع
او الصلح فاذا اضطر على ان يأخذ الابن الواضح نصف القيراط او ثلثيه
مثلا والباقي للخمس صحيح الصلح اذ لم يبذل احد منهم عوضا من خالص ملكه
اما اذا بذل احد منهم عوضا من خالص ملكه بطل الصلح لاقتضا المعاضة
الملكية وهي مستقيمة فتأمل على اكثر من اربع شيوخ واسلمن قبل
موته اما لو لم يسلمن او اسلمن بعد موته فلا ارث لقيام المانع بهن
حال الموت او طلق احدي زوجتيه اي طلاقا باينا لانها لا ترث فليج
الي الصلح اما الرجعية فانها ترث فلا حاجة للصلح قبل البيات اي في العلوة
عند والتعدي في المبهمة لا اعلم له يكافي بان اودع شخصان عند
اخر وديعتين فضاغت احدهما من غير تقصير ولم يعلم لهما هي وادعي
كل من المدعي ان الباقية له فانها يصطليحان على التفاضل والتاويل على
الاختصاص باحدهما وبذلك منه لا خلاف م قول مدعي انكار هو
المعتمد قول كان الصلح باطلا هو المعتمد لان ما وقع فاسدا لا ينقلب

صحاح قول عن القصاص او حد القذف فصله عليه صوابه عنه لما علم
من القاعدة المارة كما قاله قل كلف في التعبير بالصواب شي والاول
كما حكى من كذا على ما استحقه ان صوابه ليوافق ما قبله والقاعدة
السايرة على كذا مما استحقه لان القصاص مشترك قل فانه يصح فقط
به القصاص لانه يملكه بذلك ومتى ملك من ثبت عليه القصاص كله او بعضه
سقط عنه او بلفظ البيع فلا لانه لا يقبل النقل اي اوصاله عن
القصاص على مال بلفظ البيع بملك القصاص الذي استحقه عليك بكذا
ولا يصح على غير العين المدعاة في هذا التعبير نظر فان فرض الكلام
في الصلح عن الدين فكان المناسب ان يقال على غير ذلك الدين تامل
على ما يوافق في العلة كدراهم عن دينار او عكسه فان كان
الدين عن اي معنى في القدر كان صلحه عن الالف الذي له عليه بهذا
العبد كما لو باع ثوبا بدراهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس
قدح ادعي عليه بفسخ دينار واقبله بها فصلحه منها على خمسة
دينار ومات نصف فضة صح ولا يقال هذا من قاعدة مدعومة ودرهم
لانا نقول تلك مفروضة في بيع الهبات اما اذا كانت في الذمة فانه يصح كذا
مع ن وان كان دينيا كانت قال صاحبك عن الالف الذي ليس عليك بعد
في ذمتك صفته كذا وكذا فلا بد من تعيين العبد في المجلس وفي قبضه
فيه وجهان احدهما الا يشترط كما مر فاحتمل لمن هو في يد صوابه من
هي اي العين في يد وقد جاب بانه ذكر العين باعتبار الشيء المدعي
ومضى مدع لمكان القيمة هذا ليس شرط للقيمة لانه صحة الهبة تتوقف
على القبول فقط بل هو شرط للملك اي لزوم الهبة لان ملك الهبة يتوقف
على القبض ففي كلام الشارع تساهل ولذا قال قل الوجه اسقاط هذه
الجملة الخ بلفظ الهبة لا اي مع لفظ الصلح ليكون من انواعه فيشترط
فيه سبق خصومة مثله قال الشيخ ولا يحتاج الى قبول لاجل لفظ الهبة فامل
قل فصورته ان يقول وهبتك نصف العين المدعاة كالدراهم ملك وصاحبك
على باقيةا فلو اسقط قوله وصاحبك لا يصح وكان هبة محضة لا صلحا
فلا يشترط سبق خصومة قال في المنهج وشرطه بلفظه سبق خصومة

او قول قل قال الشيخ الا فيه نظر فراجعه وشبهها كالا على
عدم الثمن اي لان العين كلها للمقر له فاذا باعها ببعضها فقد باع ملكه
بملكه والشيء ببعضه وهو محال وهو بلفظ الا بدل ان اقتصر على
ذلك كفي مطلقا اي سواء سبق هناك خصومة ام لا فان قال بكون
بملي الباقي اشترط سبق خصومة والا لم يصح الصلح ولم يبرأ لان الكلام كله
جملة واحدة فاعتبر بلضم بخله ف ما اذا اقتصر على ما ذكر فانه يبرأ
لا يشترط القبول ولو مع لفظ الصلح والحاصل ان الصور ثلاثة ان اقتصر
على لفظ الا بدل ونحوه او جمع بينه وبين لفظ الصلح لم يشترط القبول
في هاتين وان اقتصر على لفظ الصلح اشترط القبول على الاصح كما سيذكر
الشئ لخصه في جميع اي ان قلنا انه عليك توقف على القبول والا فلا
على خلاف المذهب والا فالمدعي عدم توقفه على القبول مطلقا قول
المهم ويجري عليه كان المناسب ان يقول عليها لانه عايد الى المعاوضة
قل فذكرها باعتبار الصلح كما اشار الشارع اليه البعد ذلك كالحيار
بأنواعه الثلاثة والقولية والا شارك ونحو ذلك مما يجري في البيع
فهو بيع ايتم فيجرب فيه ما تقدم واشترط القطع في بيع الزرع الخضف
وحريان الخائف عند القتل فهو سلم اي حقيقة ان كان بلفظه كان
يقول صلحتك من الدار على الف في ذمتك صفته كذا وكذا سلم فالاصح
بذلك انه نعم هو كناية في البيع قاله الشيخان في المنهج سبعة البيع كصلحتك
من الدار على هذا الثوب او من الالف الذي عليك على هذه الدراهم
والاجارة تحتها صورتان صلحتك من سكني الدار سنة بهذا العبد فيكون
اجارة للعين المدعاة بغيرها الفرع او صلحتك من الدار خدمة عبدك
هذا الهبة فيكون اجارة لغير العين المدعاة بها من غيره والغارية
اي موبدة او مطلقة كما حكى من سكني الدار سنة عليها او من سكني
الدار عليها فله الرجوع متى شا والهبة كما حكى من الدار على نصفها
مثلا والسلم تقدم تمثيله قريبا والا بذلك م ر والمعاوضة
من دم العمد قد تقدم في كلام الشارع تصويرها مثله اي في قدره
وصفته وسائر محترزه بقوله قريبا ولو صلح من عشرة حالة لا وصفت

الحلول لا يصح لها فيها الواضحة وذكرها بعد الثانية لكان انشأ فتأمل
الطريق بينهما اي بين الحايثين تحت السقيفة ويعبر عنه بالشارع
فهما مترادفان وقيل بينه لافتيهما العموم والخصوص المطلق فكل شارع
طريق وليس كل طريق شارع ويذكر ويؤيد اي الطريق يقال الطريق
سلكته او سلكتها المحولة القالبة بالعين العجوة والموجدة بعد الام وهو
اضبط من كونه بالعين المهمة والحقبة لانه لا ضابط لها فتأمل قل
مع اخشاب المظلة بفتح الميم وكسر الميم اي الاخشاب المحار التي تظله
قال قل والمظلة بفتح الميم وكسر الميم اي المحار المعروفة بالشفة كان
شارعا اي في شارع اي وذلك الشارع طريق لمسجد صلى الله عليه وسلم
مرجومي وقال اي اليس هي ولكن في شئ الروض زاد الحكم فيكف ضمير قال
له لا ضرر اي لا تضر نفسك ولا ضرر اي لا يضر غيرك وهي موجودة
في بعض النسخ مطابقة الضمير عايد على الحكم لا على الشارع من
ابار صغورهم وهي بيوت الظلية قل في افنية دورهم الضمير عايد
على المسلمين بدليل ما بعدهم اج كذلك اي طريقا فيما عدا ملكه وهو
الموات لانه يكفي في الوقت فيه النية ولو لمسجد او نحو قل اما اذا كانت
الطريقة مملوكة الا هذا مقابله فان اختلفوا عند الهيا في تقديره لا
وان صالح عليه الامام مفعول اي صالح مخرجه الامام كان اختلفوا اي
المشتركون في الهيا مثل او يفرس فيها شجرة وان كانت لعموم المسلمين
كاذكرهم روجرو وفي حاشية النورزي خلافه وقال حجر لوجه الدكة
للمصلحة ولا ضرر بوجه كجارت وقال ان البير فيه لعموم المسلمين جاز
خلاف الشجرة وقرقا فراجعهم اي والفرق ان الحاجة الي الماء الكدسم
وتلخص ان المعتد المنع من الشجرة والدكة مطلقا في الشارع ولو باذن الامام
اتسع ام لا مالم يقفها مسجدا وجواز حفر البير فيه ولو لمصلحة نفسه باذن
الامام حيث لا ضرر من نصهم اج تنبيه على علم من هذا هو مئة وضع الخراف
في المسجد الا بقدر الحاجة او لعموم المسلمين ولا ضرر ويلزم الواضح الهمة
حيث امتنع عليه وعبارة المناوي في احكام المساجد ويجوز بنا المساجد في الشارع
ان لم يضر بالمارة فلو تضرره انسان او بهيمة او سقط نحو جدار او عموده

او

او قند يله على شئ فالتلفه فله ضلالت وان بني بغير اذن الامام ويكره غرس
الشجر في المسجد كما في الروضة قلت وهو محمول على ما اذا لم يضر بالمسجد او
بالمصلين ولم يقصد بها نفسه والاحرم والله اعلم فان غرس قلع والقلم
له الامام او نائبه دون اللحد سواء احرم غرسه او كره لان له ازالة المكروه
والله اعلم نعم ما غرس ليكون للمسجد ولا ضرر فيه لا يجوز قلعه لانه ملك
المسجد قاله القاضى وينبغي تقييده بما اذا كان له شجر يتفقع به المسجد والا قلعه
قلت ليجازي على القواعد وجوب رعاية الصالح من الابقا او قلعه والله اعلم
وشرع ما استحق القلع وغيره ان غرس للمسجد لم يجز كلها الا بقوض يصرف
في مصلحة وان كان مسلكه للاكل او جهل قصد الفارس جاز من غير عوض
ومثلها شرع ما في المقبرة المسبلة وكجهر قصد ما اذا لم يكن له قصد ومثله
ما اذا بنيت فيه بنفسها كبريا ط ضبط نحو المسجد لغير اهله
متعلق بل يجوز الا باذن الشركا والمراد بهم من له حق في محل الاشغال
كلهم في الاول وفيه نظر بالنسبة لمقربا به اقرب الي راس الدرب وهو
وقد تبع الشارع في ذلك المنهج والمفتد كما قاله زكي والشويزي وقرر
البيضاوي ان الاول كالثانية فيما ذكره فلا يشترط الا اذن المقابل والذي يجر
تحتة فالمعتد ان المعتد اذن من له حق في المرور تحت الروشت او باب
مقابله سواء كان المخرج من اهل الدرب او من غيرهم فافهم في الاول
وهي ما اذا كان المخرج من غير اهله او مقابله اي او باب مقابله محل
المخرج اذن المكثري وكذا الموصي له بالمنفعة لا من لا صف اي
الدرب جدار ويصح وضع الجدار اي لا صف جدار الدرب اذا سد الباب
القديم اي او سمر والا فله بد من الاذن قل والمعتد عدم الاستطراق
من القديم بين المفتوح اي القديم كما سيدكره بقيد السابق
اي من كوت الباب الذي يبراد فتحه ابعد عن راس الدرب او اقرب مع ان يترك
من القديم مرجومي وهذا له باق ولا يضره الا لوزا الشارع بعد قوله فلا يجوز
الفساد ولا الفتح كما في شئ المنهج لان القيد المذكور في فتح الباب كما عرفت
والاولي ان يبراد بالقيد السابقة كون المخرج مسليا كما يحظم د عند الضرر
وان اذن الباقيون قال في شئ الروض ومفهومه جواز الشارع الذي لا يضر

وان لم يرض أهلها ومحلها اذ لم يكن المسجد حادشا والافان رضي به أهلها فزاله
والافان المنع من الا شراخ اذ ليس له حد الشرا ابطال حق البقية من ذلك مرجوح
وعبارة قل نعم ان كان فيه مسجد او نحو من موقوف على العموم او نحوهم
فكالشارع من اوله الى ذلك الموقوف بحيث لا يستعمل لما راي اضرار بيت
مختلف للعادة والحاصل ان كان المسجد قديما اشترط يجوز الا شراخ
امروا واحد وهو عدم ضرر المارة او عارضا اشترط اذ لا عدم الضرر ورضي
اهل السكة واما الموقوف فهو باين كما تقدم وانظر فتح الباب هل هو كاله شراخ
في هذا التفصيل والوجه انه مثله بخط الشوري من والحاصل ان قوله
اليد لظهور امارته الملك بذلك فيحلف وحكيم له بالجار والسقف الا ان
تقوم بينة بخلافه كما سياتي ثم المنهج والا بان اقام كل منها بيته او حلف
كل له ضرر على النصف الذي يسلم اليه وان كان ادعي الجميع او نكل كل منهما عن
البينة جعل بينهما الاثم المنهج مما يليه على العادة ويبقى المشكك في وجود
على الجدران كاله لا احتمال انه وضع بحق ثم المنهج والحاصل انه يكون لهما في صورتين
كذا اخطأ م د فان تأملت وجدت له صورا في صورتين ولهما في صورتين
قوله في الحوالة اسم مصدر تحول وهي من التحول ما ياتي ظلم
اي صفته بشرط تقدم الطلب فانه لا يسمى مظللا الا اذا تقدمه طلب ومحل
كونه مفسدة ما لم يتكرر فوق مرتين والا فهو كغيره مفسدة قال الشيخ
عز الدين وكثير ما يصدر من العامة ان يقول له او فيه الا بلحاكم وهو صراخ
وانه اعظم اثم من المظلم المجرد لما فيه من تقطيل المدعي بانظاله في الحكم
ووقوفه بين يديه وما يرضه للمعين على الحضور وغير ذلك من صنوف
على ملك هو بالهين كقوله الجوهر في غير معنى فاعل اي مؤسر مأخوذ
من الملاءة وهي اليسار يقال مله الرجل مله كظرف ظرافة خلة فالمل قال
من الا متلعه ش باسكان التاي الفوقية وجوز جريديها مفتوحة
مع كسر الباء الثاني فقط كما رواه هكذا البيهقي فيه نظر فان الذي رواه
البيهقي واذا اعيد اعدكم على ملي فليحتل القياس لا فهو مما صرف فيه
القياس النقص عن ظلم كذا اعترض بان خروجها عن القياس يقتضي فيها
عدم القياس فتأمل ولا شبهة في ماله والا كرهت والافانها

والا فانه لا يملكه
ولا يملكه الا بالهين
ولا يملكه الا بالهين

بيع دين بدين يجوز الحاجة يريد انها مشتاة من الزهر عن بيع الدين
بالدين كاجوز القرض مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تقاضى مكات
الحاجة ومعنى كونها بيع دين بدين ان المحيل باع ما في ذمة المحال عليه بما
في ذمته والاحتال باع ما في ذمة المحيل بما في ذمة المحال عليه وقضية كون
الحوالة بيعا صحة الاقالة فيها وبه افتى البلقيني وهو صريح الرافعي
بامتناعها فيها نظرا لقول الاستيفاء وهذا هو المعتمد ومع كونها بيع
دين بدين لا تصح بلفظ البيع على المعتمد ويترتب عليها كونها بيعا توقفتها
على الايجاب والقبول على القول بانها لا ستيفاء ويترتب ايضا كلف
والتعاليق كان قال ان صدر مني بيع فز وجب طالق او فصد عي
صدتم احوال وقع على القول بانها بيع دون القول الاخر محيل
وحتال وشرط رضاها كما سنبينه ومحال عليه وشرط ان يكون عليه دين
كما يعلم من ذكر الدينين ودين الا وشرط في الدينين المذكورين
خسة شروط ثبوتها ولزومها وصحة الاعتراض عنها وتساويها والقلم
بقدرهما وصيغة اي كافي البيع وغيره ولا يتعين لفظ الحوالة بل هو
ما يورد مفاده كنقلت حقت الي فلان او جعلت ما استحقه علي فلان
لك او ملكتك الذي عليه يحقق ثم الروي رضي المحيل هذا ان كان
بمعنى الايجاب كما يدل عليه ما يورد فهو حذر ومن الحقيقة وان كان معنى
ما دل عليه الايجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الحقيقة فتأمل
قال الا برضاة اي المحال لازما ولو مال لا يثنى بعد الزوم او قبله
فتصح الحوالة به وعليه ثم المنهج وقوله او قبله اي لو كان خيارا للبايع وتكون
اجازة منه وهو شكل اذ كيف يصح بيع الثمن قبل دفعه في ملك البايع ويجاب
بانهم لما جوزوا بيع الدين بالدين توسعا وسع في ذلك ايتهم ر وهو
ما لا خيار فيه مثله الا يلزم الزوم وهو ما فيه ضار كما علم واقتصار
الشارح على الله زم الذي لا خيار فيه يقتضي انه لا تصح الحوالة بالثمن
او عليه في مدة الخيار وليس كذلك كما سيصير هو به ولا بد ان يجوز
الا عتلق عنه يستثنى من ذلك نجمع الكتابة فانه لا يصح الاعتراض عنها
على الراجح وتصح الحوالة بها من القيد لميز على ثالث كما سنبين الشارح

عناء

للزومه من جهة السند والمحال عليه مع شئوف الشارع للعتق وفاق للفقهاء
ان السيد ان القتال بالجم لا يتطرق اليه ان يكون الدين اقرب لانه ان قبضته
قبل التعيين فواضح والا فلهو مال المكاتب وصار بالتعجيل السيد بخلاف دين
السلم قد ينقطع السلم فيه فيؤدي اليه ان لا يصل الي حقه فخرج ماله يجوز
الاعتياض عنه كدين السلم ورأس ماله فلا تقع الحوالة بهما ولا عليه لعدم
صحة الاعتياض عنها عليه وان كان على الزوم الذي جعل اليه النووي عن
كلام الرازي فتأمل مستقر الم بينه الشارع على ضعف ما جرد عليه
صاحب المتن من اشتراط الاستقرار في الحوالة على نظيره ما قلناه في الرهن
وكذا اخرج من الشارع تأمل مرصوص وقد يقال ان الرهن ضعفه بتقدير
وان لم يكن لا حيث جعله منقيا بان يجزئ به المشتري البايع على ذلك
ولو كان ذلك في زمن الخيار لان الحوالة به او عليه اجازة وبها يتم الملك
فكانه قال الزمته وعلقت به كما في البيع الضمني واذا فسح البيع بطلت
الحوالة فيمنع على البايع الاخذ من المحال عليه وجب رد ما قبضه منه
على المشتري كما سذكره الشارع في التهمة وعليه كذلك في نحو وعكسه
كذلك بان يجزئ البايع الاول لا يتطرق الحوالة في هذين بفسخ البيع لتعلق
الحق فيها بالتأليف كما سذكره اية في التهمة فلا تقع بالعين هو مقابل
قوله كونه الحق اي الدين كان اقترض من حيوان من زيد فطالبه فاحاله به
على عمر والذي اقترض منه حيوان نظيره فليتأمل صيداني قلت للحاجة
لذلك بل ليس بمعجز لصيرورته بعد القرض دين وقم فيصور عما اذا حال
بعين مفصولة او مودوعة او عليها او كما اذا قال اشتريت منك هذا
العبد بهذا الدين فلم تقع الحوالة على الدين المعين ولا به فافهم
كدين السلم ولورأس مال السلم وجعل الحوالة قبل الفراغ من العمل
ولا تقع الحوالة للساعي كما وعبارت سم فرع لعدم امتناع الحوالة
بالزكاة وعليها وعليها بانها عبادة تقتضي نية فلا بد منها ذلك
لا متناع الاعتياض عنها لغير وجهه ان اصلها اعيان مشتركة بين المستحقين
والمالك فغلب فيها ذلك دون الاختقال للذمة بالتقصير وظهر انه
لا فرق اي في صحة الحوالة على الميت بين ان يكون له تركة اول وهكذلك
معتد

معتد وانما صحت مع عدم التركة لانه بما يقضي عنه ومتقوم صورته
ان تشتري عينا اي بلفظ البيع لا بلفظ السلم لما تقدم ان رأس مال السلم
لا يبيع الا اعتياض عنه ^{بمنه} متقوم موصوف بما ينبغي له في ذمته
فتصح الحوالة به كذا صورته بغير السلم المسئلة وهو ظم كما تقدم في قولنا
ولا بما لا يجوز الا اعتياض عنه كدين السلم فلا تصح به ولا عليه والمثبت
كدين السلم ان لا يجوز الاعتياض عنه بخلاف الثمن وبالثمن في مدة
الخيار بان يجزئ ليس هذا مكررا مع ما سبق لان فرض الكلام السابق
قبل قبض السلم بخلاف هذا تأمل وعليه عطف على قوله بالتأمن
ويظهر الخيار بالحوالة بالتأمن فاذا كان الخيار للمشتري فاحال البايع
بالتأمن على اخذ في زمن الخيار سقط خياره لان مقتضى الحوالة اللزوم
فكانه الزمته بالحوالة وكذا لو كان الخيار للبايع فاحتمل بالتأمن لا في حق
مشتري فاذا حال البايع على المشتري بالتأمن في زمن خياره لم يطل خيار
البايع دون المشتري ان لم يرض بذلك فان رضى بطل خياره ايضا واذا
لم يرض وفسخ البيع بطلت لا يقال هذا مخالف لتعميم ما قالوه من كون
الحوالة على الثمن لا يتطرق بالفسخ لانا نقول الفسخ بالخيار مستثنى ولا بعد
فيه كما افاده الوايدوان استبعد بعض المتأخرين هـ ثم ر فانه يقع
فلم يخبر نفسه بفسخ الخيار بما في يد من دين المعاملة فان لم يكن في يد
شي اخذ منه بعد الفسخ واليسار خمسة على غيره اي ويصح على خمسة
من الفسخ كفسقه قل انك الرهن ويرى الضامن فان شرط
بقا الرهن ونحوه بطلت الحوالة لانه شرط فاسده ثم ر لان
الحوالة كالقبض اي كوف الدين فينفك الرهن ويرى الكفيل بها كما يحصل
ذلك بوف الدين هـ والخامس العلم اي فلا يكفي وهو ذلك في نفس
الامر بل لا بد مع ذلك من العلم به احتياطا لحوالة ففسخ قول
قل زاده الشارع كما بينه عليه فيما سبق ولا حاجة اليه للاستغناء عنه
بما قبله هـ وتبرأها ذمة الميز هذا شرف فيما يترتب على عقد
الحوالة بعد توفيق شروطها لم تقع الحوالة ويفارق ما مر من شرط
اليسار بان شرط الرجوع مناف صريح فابطلها بخلاف شرط اليسار في بطل

وصده هـ حـ
نصح ابن المقرئ بالاول الى الصحة جهله بعضهم على ما اذا شرط
المحال على الحال عليه ان ياتي بذلك فيصح لعدم اشتراط ذلك على المحل وله يلزم
الشرط بخطامه والثاني اني قد مر في صاحب الانوار من البطالة على ما اذا شرط
اعني الرهن او الضامن على المحل فيبطل لان ذمته كانت بالحوالة والشرط
مخالف لذلك وهذا يجمع بين الكلامين وله خلاف في كلام الشارع لان كل قول
يحمل على ما ذكر فيه فنسقط اعتراضه قل لم ينع على المعاينة اي خلاف
البيع فانما دخله كذا لا يقتضيه على المعاينة اي والوصف القايم مقامها في البيع
في الذمة وفي بعض النسخ المعاينة بالدين وكل صحيح نتمه كما قاله او يخالف
لا يخبر شرط او يحل لان بالحوالة ينظر كذا ويلزم العقد كما تقدم لتعلق
لحق ثالث اي سواء اقتضى المحال ام لا فان كان قبضه رجع المشتري
على البايع والا فهل له الرجوع عليه في الحال اولا يرجع اليه القبط
وجهاان احدهما الثاني في المنهج على خريته او وقفه او ايله ده ولذا قال
في المنهج منك لا كونه موبدا او معلقا عنه بصفة فان كان يجوز به
يقبضها العبد اي اقامها كما في المنهج حسبة اي بلا سبق دعوى
لانه اي الحال والثاني اي ظهر ان لا يضمن ويبقى حقه اي يحق المحال كما كان
اي على ما كان عليه اي في ذمته البايع حلقة الحوالة لا يتوقف على اجتماعها
بل يحلف لمن استخلف منها نعم لو حلفه احدهما لم يكن للثاني عليه في اوجه
اقتضائين كما افاده الواو لعله في البعض المتأخرين اذ خصوصها متخذه فان
نكل حلفا وانفسخت الحوالة لنقله على نقل العلم بها الي بالحرية والدية
لا اعلم انه حر مثلك المستحق عليه وهو المحل المستحق وهو المحال واما
كم يذكرها بلفظ المحل والمحال لانكار الحوالة قل صدق المستحق
عليه وهو المنكر للحوالة او قال اي المستحق اردت بقولها كذا صوابه كما
في شأركن فتعني ان يقول لك احلتك الوكالة وقوله صدق الثاني اي المستحق
لانه في هذه الصورة منكر الحوالة وعلى ما في خط الشارع يلزم ان المصدق مثبت
لحوالة مع انه يلزم التكرار في كلاه والتناقض فتأمل وعبارة المنهج ولو
اختلفا هل وكل او حال حلف منكر الحوالة له مع اتفاق على لفظها ولم يتحمل
وكالة هـ فليراجع الشارع والله اعلم **فصل** في الفهم

رب

رب قال حـ ويؤخذ من هذا مع قولهم انه معروف الا ان سته وتجدات
محل في قادر عليه يا منغنا يلقه واركان ضمان المال لا اما اركان ضمانه البدن
اورد العين المضمونة فاربعة لسقوط المضمون عنه الذي هو الشخص ومن
من الموت المحل ما لم يبرأ من الدين او يورث بعد ولا تبين صحة ضمانه كذا
قرع شيخنا فليراجع ولو باكره سيدك اي كرهه سيدك على الفهم ولم يرض
هو به ولا ينبغي انه يصح ضمانه باذن سيدك والاكره ابلغ في الذم له هذا
محل فيما اذا كان الرقيق راضيا به تأمل لا ضمانا له لانه ما يورث منه
مال السيد فله يصح له نه شبه ضمان السيد مال نفسه وهذا ظ في تصوير المسئلة
بان يكون للسيد دين على ارض فضمن له عبده اما ضمان دين على سيد له جنيبي
باذن سيدك فيصح وقال الشارع لا يتوقف على اذنه قل وضمان مضمون مضاف
لفاعله ومفعوله محذوف اي اخبر بغير يصح ضمان المكاتب سيدك لا جنيبي لا استقلاله
وكا لرقبة المبعوث اي فيتوقف على اذنه سيدك في الديون قال قل لا يخفى
انها هي المضمون المذكور قبلها فهو مكره وقد يقال المتقدم كون المضمون
ثابت وهذا كونه له زما ولا ينبغي احدهما على عند الاخر لان مفروض الثبوت
الوجود لا ضايع ضمان نفقة الزوجة في الفد ونحوها ومفروض النكاح ان لا يتطرق
اليه الا بطلان لا ضايع نجوم الكتابة وجعل كجالة قبل العمل ونحوها بغيرها
اي غير نجوم الكتابة بناء على ان غيرها اي غير نجوم الكتاب اذا كانت
للسيد يسقط ايضا الى اي فلذلك امتنع ضمانها للسيد وقد يسطر ما الفرق
بين ضمانه له فلا يصح والحوالة من السيد بها اي بدو المعاملة غير النجوم
عليه او الحوالة منه السيد على من عليهم ديون معاملة حيث صح ولعل
الفرق ان ضمان الله من من سقوط المال وهذا غير عاموت بالتعجيل لرجوع
مال المكاتب للسيد واما الحوالة فانها من السيد رضى بوفادينه ما في يد
عبدك فلم يمتنع كذا بها مشي وقال سم ما نفقه ثم رايت م ر قال ولا منافاة
بين ما هنا والحوالة لغير الفرق كما بيناه ثم وجها صله ان الحق هناك
لثالث فقي وافادوهنا السيد كمن هذا لا يجري في حوالة المكاتب السيد
وانما يجري في حوالة السيد على المكاتب مع ان كلا منهما جائز من صح
على المنهج وقرر شيخنا ابن الفقيه بان الحوالة رخصة دون الفهم فاعتبر فيها

ماله يفتخر فيه في مدح كذا اي المشتري ليمالك البائع الثمن اذا علم الضامن
فيه ان الثمن يقتضي بقاء المبيع المحمول وابرار الشارح الفاعل يقتضي خلافه وهو
معيب قل وقد يقال لا مانع من قراءة الثمن مبنيا للفاعل للعلم به ثم رايته
وجه من الشارح بان قرأته مبنيا للمفعول يقتضي الاكتفاء بعلم غير الضامن
كالمضمون له او وكلمة وهو غير كاف فتعين ما اشار اليه الشارح والا برام
الدين الا هذه مسئلة استطرادية باطل اي فله بد من علم المبري مطلقا
واما المدين فان كان الا برام في معاوضة كالخلع بان ابرأته ما عليه في مقابلته
الطلاق فله بد من علمه اي في نفع البراء والا فلا يشترط ضمن هي
اذا متعلق برن مضمونة بالجر نعت عين لفظ يشترط بالالتزام
ضج ماله يشترط غودين فله ان اي اوادي المال او اضطر الخلف اذا غلبه عن
النية فليس بضمان بل وعد لمخالفته ويؤخذ منه البطلان اي بشرط عدم
مقابلته سم ولا بتعليق ولا بتأخيرت نحو اذا اجاب الفد فقد ضمنت ما على فله ان
او تكفلت ببذنه وغوانا ضامن على فله ان الى شهر او كافل ببذنه الى شهر
فاذا مضى برئت ولا يلزم الضامن تعجيل اي وثبت الاجل في حقه تبع
فيحل بموت الاصيل له مقصودا كما بين ذلك في شرح الروض سم على المنهج
ولا عكس في ابرار بحث الزركشي انه يكون محلا ذلك اذا ابرأه عن الفان قل
فلو قال ابرأتك عن الدين برأ لا تخادعه وفيه نظر برما ويوارى في م ر
ما بحثه الزركشي سم على المنهج وفيما ذكره الزركشي نظر لان صورة كلام الشارح
فيما اذا ابرأه من الدين لانه الذي قيد به في جانب الاصيل وجعل ابرار الضامن
عكسا له فالعكس لا ياتي الا في الا برار من الدين وعبارته سم ر وشرطه
ما لو ابرأ الضامن من الدين فله يبرأ الاصيل الا ان قصد اسقاطه عن الكف
بالكفر قلخص انه اذا قال للضامن ابرأتك من الفان لم يبرأ الاصيل وان
قال له ابرأتك من الدين فان لم يقصد اسقاطه عن المضمون لم يبرأ ايضا والا
برأ خلافه اي ما لم يكن الاجل في حقه تبع للميت كما قاله قل ومقتضاه
انه اذا مات الاصيل حل على الضامن وهو كذلك كما في حواشي زكي بخلاف
عكسه ٥ لم اي للضامن وهو متعلق باذنه اما لو اخذ من سهم الفارين
اي ومحل جواز الاخذ من سهم الفارين اذا كانا مصرين او الضامن وحده

وكان

وكان الضمان بغير اذن ومعلوم ان كلام الشارح الات في الازن فيقيد بما اذا كان
مصرين وما حصل ما ذكره المص والشارح اربع صور الاولى ان ياذن له في الضمان
والقضا الثانية ان يقتضي الامرات الثالثة ان ياذن له في الضمان فقط الرابعة
ان ياذن له في الاذ فقط ففي الصورة الاولى والثالثة يرجع وفي الثانية
والرابعة لا يرجع وبعبارة اخرى حاصله انه تارة يقتضي بالاذن وتارة يقتضي
بغير اذن فان ضمن بالاذن رجع مطلقا اي سواء اذني بالاذن او بغيره وان
ضمن بغير اذن فله رجوع مطلقا اي سواء اذني بغير اذن او ايضا او بالاذن
فتأمل نعم لو اذني اي في هذه الصورة الضمنية وحيث ثبت الرجوع
بان اذن له في الضمان والاذا او في الضمان فقط او لم ياذن في الضمان بل في الاذ
بشرط الرجوع وتسليم اي وضمان تسليم الا وعبارة الروض وشي ولا يصح
فمان تسليم المهرين للمهرين قبل قبضه لانه ضامن ما ليس بملك لم
يتسلمه اي المهرين الادراك المبيع مجرد ادراك بدل من ماله يجب وسمي
ضمان العمدية والدراك بفتح الواو القبة اي المطالبة سمي به لالتزامه
الغرامة عند ادراك المستحق لفين ماله مجرد عبارة سم والدراك بفتح الدال
وفتح الواو اسكانها واصل الدراك القبة اي المطالبة والمواخاة كما قال
لجوهري ومعلوم ان المضمون هو الثمن لا نفس القبة فالدراك هنا اما يعني
الثمن او على حذف المضاف اي اذا درك المبيع وهو الحق الواجب للمشتري عند
ادراك المبيع مستحقا وهو الثمن ووجه تسميته بالدراك كونه مضمونا مستحقا
الدراك اي ادراك المستحق عين ماله ومطالبة ومواخذته به وكذا في المبيع
فيما ذكره درك الثمن فيصح ضامنه مع عدم وجوبه بان يقتضي المبيع بعد قبضه
لوضوح الثمن مستحقا لا لاجب لاجل حاجة الجواب مع الا نشأ لان
المشتري لا يرد نقضا سم ولا يصح قبل قبض المضمون اذ هذا محذور قوله
انما بعد قبض ما يضمن لم يرجع ظاهر صحة صلحه على الخرج وعبارة الروض
خلافه حيث قال ولو ضمن ذمي لزم من مسلم دين فضا لم صاحبه على غير
لف الصلح لما سياتي ان اذا الضامن للمحقق يقتضي اقرار الاصيل ما اذا
وتملكه اياه وهو متعذر هنا فله يبرأ المسلم كالودع للمهر بنفسه
فعلم ان الحق باق عليه ونقله المرحومين وقرن لتعلقها اي المصلحة

وهوالة الضامن الا وهو عكسه وهو هوالة على الضامن من المتحققين
لدين كان له مطالبة كل اية لان قوله اضعاف مالك على زيد ليس معناه انه
يؤخذ يوزع علينا بل كل منضامن جميعه فلو اداها احداهما قل يزعم رقيقه نصفها
الخط له قاله المتولي واعتمد من شغل في ذلك فراجعه كذا بخط بوصف
المدرس سيبويه قول سم على المنهج فخرج ضمن اثنان دين كان كل واحدنا نصفه
كالوكان رهنه عليه شيئا يكون كل منهما رهنه على النصف هذا هو المعتد والقول
بان كله ضامن للجميع كسئلة الرهن ضعيف على ضعيف ومثرايت ايض
خط المحدثين على قوله قاله المتولي هو واحد وجهين الراجح عندم رخله فيه
فيطالب كله منها بالنصف فقط لانه اليقين وشغل كل واحد بالزائد مشكوك
فيه الا ان يقال ان كل منهما ضمن الالف والله اعلم **فصل**
في الكفالة كفالة الوجه لوجه التسمية بذلك انكفي بالوجه عن
الذات والكفالة عبارة عن ضمان الاعيان البدنية عند الاستعداد اي
لو استعدي عليه اي عند الطلب حقا الله تعالى اي بما لي كزكاة او
حق لا دين ولو عقوبة كقصاص وحد قذف وتغدير وخرج به الاعيان
فله تعدي كفالة لاجلها بخلاف ضمان الاعيان من يد ضمانه فيصح والفرق
ان تلك يصل المضمون له الحق من غير واسطة وهذا يصل الحق منه له
بواسطة مطالبة المكفول لكن قال زكي يصح ايض كفالة من يد ضمانه
وقال محمد بن ميمون ويروى من يد غير ضمانه ونزاع فيه لتأنيبه فيه
دلالة على كفالة الدين كمن شرع من قبلنا ليس شرعا لفاوان ورد في شرعنا
ما يقرر ولذلك قال واستنوس لها في ميتا اي بكلمة لا يجوز في خلاف
لحي زكي اذا تحمل الساهد عليه كذلك اي على صورته ولم يعرف
بخلاف ما اذا عرف منها فيستغني عن ذلك بذكره بالاسم والنسب قال اذن
وليه هذا في غير السفيه اما هو فالمعتد انه دون وليه قال وكالدين
لجنة الشايح اي في حق كذا امر كذا بفتح الف افصح من كسرهما في المنهج
محل تسليم اي صاح له بشرط موافقة المكفول عليه ايض بله حائل متقلب
يمنع المكفول له منه اي من قبض المكفول مع وجود الحائل لا يبر الكفيل فان ات
بغير غير محل التسليم لم يلزم المستحق القبول ان كان له عرض في الامتناع وال
لزمه

لزمه القبول فان امتنع رفعه الى الحاكم يقبض عنه فان فقد اشهد شاهدين
انه سلمه ويري كسليمه اي المكفول البالغ العاقل كان يقول المكفول
له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزمنه المعين حيث
لا عرض وخرج بالبالغ العاقل الصبي والجنون فاذا سلم كل نفسه لا عبرة
بتسليمه الا ان رضي به المكفول له حل ثمان مئة المدة اي مدة الاضمار
مع امكانه كما هو في المسئلة لموت او غير اي كانقطاع خبر ان
الاستعداد من المكفول له وهو الدائن فان تعذر حضور المكفول لم يرجع
كما قاله قل فلو تعذر الاستعداد بعد حضور من المكفول له هل يرجع عليه
المكفول لان اداء عنه يشبه القرض الضمني له اوله لانه لم يراع في الاداء جهة
المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من حبس كل محتمل والثاني اقرب بحر
ولو شرط انه يقدم المال كقوله كفلت بدنه بشرط القوم او على ان
الخدم او نحو ذلك **فصل** في الشركة ثبوت الحق في حق التصرف على
الوجه الاتي فيختص بما هو مقصود في هذا الباب دون محلق الا مشترك
في غير بارت او مشرا او غيرهما بدليل قوله الاتي عقد يقتضي ثبوت ذلك كذا
بهما مشركا لا يظهر عليه وجه اولوية التعريف الثاني قاله ولي ان يقال
في وجه الاولوية ان التعريف الثاني اعني قوله عقد لا يشمل المال المشترك
فيه بارت او مشرا بخلاف التعريف الاول فانه شامل لذلك ايض مع ان
الفصل مقصود المال المشترك بقدر فسقط ايض اعتراض قل تامل
هذا اوله ولي ان اشار به الى ان الباب مقصود للشركة الخاصة وهي مقتضية
للتصرف في المال المشترك لخرج الا مشترك في الاعيان بارت وغيره اذ لا عقد
ثبوت التصرفات الا تية كمن كان الاول للشارح ان يقول عقد يقتضي
ثبوت التصرف دون قوله ثبوت ذلك الا ان يريد بثبوت الحق السابق
ثبوت التصرف فان العقد المفيد لثبوت التصرف موقوف بمقصد الباب فقوله
قل قوله وان ولي ليس بالاول اولي ليدخل في الموقوفات والقصاص
وحد القذف والشفعة ونحوها غفلة عما عقد الباب له السائب بن يزيد
صوابه كافي العلم شيخ الاسلام السائب بن ابى السائب صفي بن
عابد المخزومي واقتضى السائب قل وذكر شيخ الاسلام ان الفهمير

له صلى الله عليه وسلم بشركته اي النبي صلى الله عليه وسلم على الورد
او السائب علي الثاني الي واقعه النبي على ذلك فصح الدليل تامل شركة ابدان
جوزها ابو حنيفة مطلقا احدث كرفة او اختلفت ومالك ان احدث كرفة
ومذهبت بطله نها وعليه من انفق بشي فهو له وما اشتركا يوزع بينهما علي
نسبة اخرج المثل فاذا كان عمل احدهما اكثر من الآخر بان كان حكم الثلثين
فله ثلث ما حصل تامل ليكون بينهما اسمهما اي متساويا كان او متفاوتا مع
اتفاق كرفة كنها طين او اختلفت فيها كخياط ورفا مناج بدنها لا هذه
شركة الا بوان كن تفارقها بالشرط المذكور او مالهما اي من غير خلط
او معه وتفرق شركة الغنائ بالشرط المذكور ايضا او صانعة خلق فمثل
المال والبدن معا قل وعليهما ما يعرض اي مال يقتضيه العقد وشركة
وجوه من الوجاهة اي القبول له من الوجه صورته ان يشترى احدهما لنفسه
فقط ليكون الذي اشتراه بينهما فهي باطلة لتنا في الشرا لنفسه مع ما طرأ
عليه المشترط قبل الشرا كخلاف ما لو اشترى احدهما لنفسه وصاحبه معا لان
فصيح ولها صورة اخرى وهي ان يشترى وجبه في الذمة ويبيع ظاهرا ليكون
الزخ بينهما او يدفع خيل لوجبه ماله ليس به زيادة ويكون الزخ بينهما او عمل
الوجبه والمال من كمال في يد وعبارة قل قوله لهما اي ان يتفقا علي ان
ما يشترى احدهما لنفسه يكون لهما فان قصد حالة العقد انه لهما فهو من
شركة الغنائ ويكون ما يخص الاخر من الثمن دين عليه لكن بشرط بيان
قدر ما يخص كل واحد من الزخ ان لم يعلم قدر المالين علي ما ياتي ما يشترطه
اي يشترى كل منهما علي انفراده ليكون الزخ بينهما وكما اصل انه تارة يشترى
كل منهما علي انفراده فهذه صورة وتارة يشترى الوجبه ويبيع كمال وتارة
عكسه فهذه ثلث صور نعم ان نوي اذ اي ان وجد خلط المال بين
بشرطه فيصير لفظ المفاوضة كناية عن شركة الغنائ اي بشرط ان لا يقول
فيها وعليها غرم ما يعرض والا كانت مفوضة باطلة كافي في الوض فلو
قصد بقولها وعليها ما يعرض مما يكون بسبب الشركة لم يضر وعمل لقرضه
قل بانه تبع المخرج في عود ركنه والوجه خلافة له انه خارج عنها مرتب عليها
هو فيه نظر فان ماهية الشركة متوقفة علي العمل وان ترتبت علي العقد

العقد كما ان ماهية الوكالة تتوقف علي العمل وان ترتبت علي الصيغة وغير ذلك
ذكر المصم بعضها الي ان كان ولعله المعقود عليه لتضمن قوله ان يقع علي
ناض له وكذلك قوله الا ان يتفقا في الجنس والنع وكذا قوله وان
يخلط المالين وكذا العمل داخل في قوله الا ان وان ياذن كل لصاحبه في التصرف
فان التصرف هو العمل وسياتي في كلامه التنبيه علي ان الصيغة تعلم من قوله
وان ياذن الا وقد علمت انه يتضمن العمل ايضا ولعل من المصم لطله لم
يجزم بل اني بصيغة الترجي لاحتمال ان يكون المفهوم فيه تفصيل عند المصم كان
يقول خرج بالناض غير فان كان تبعا او عليها او سببا كصح الشركة فيه والا فله
تأمل ذلك فانه نفيس مبني علي انه متقوم هو غير صحيح قل وهي
لا تصح في المتقوم اذ لا يمكن الخلط سياتي في كلام الشارع انه اذا كان مشاعا
صحت الشركة عليه وهو مخلوق من التعليل المذكور فان المشاع اقوي من
المثلي اذ الخلط لا يذلل كل جزء منه مشترك الاول منها كان المتعين
ان يقول والاول علي ان الواو من المثن لان المثن مشترك علي عاطف علي
قوله السابقة ان يكون علي ناض وان يتفقا والشارح اسقطها فصار المثن
خاليا عن العاطف فلهذا سقط من القلم في هذا المحل او في قوله اذ علمت
ذلك واصلم واذ علمت بواو حملا والامركب من ان الشرطية وله النافذة
وصواب الشرط محذوف اي والا يقطع النظر في المثلي عن تساوي الا جزا
في القيمة فيشكل والفا في قوله فليسوا واقعة موقع لا م التعليل اي لان
هذا القفيز ليس مثله لذلك القفيز وان كان مثليا في نفسه تامل ولا
يتمكن اي غيره من التمييز وهو عطف بسبب علي سبب ومحل هذا الشرط
هو خلط المالين في المثليات ما تنص فيه الشركة وهو المثلي اول
كالعروض اذ باو العاطفة وله النافذة في التصرف متعلق بياذن وهناك
اي في المثليات محتاز عن مال الاخر اي في نفسه وان لم يتميز عنده
ملكاه علي هذا النسبة فاذا كان لاحدهما ثلث ثوب فحجة وثلثاني ثوب من
المعز فباع صاحب النعاج ثلثها بثمن الميز كان له في كل من النعاج والمعز
الثلثان وللآخر الثلث ولكن الزخ والخسران باعتبار القيمة كما ياتي لسم
يكف محله كما قاله السبكي ما لم ينويا بقولهما اشتركا الاذن في التصرف والا

صحت فهو كناية كما في ثم البهجة وشتم ونقله المرحوم عن زيد بطل
الشرط أي والعقد أي كما في حشد قل والزوج بينهما أي في هذا الفاسد أيض
أي بعد إخراج اجتمع عمل العامل ويستلطف كل منهما على التصرف أو شروع في شرط
العمل هذا كله أي ما ذكره بقوله فلا يبيع شيئا إلا قال على التصرف فلا ضرر
بقتضي جواز البيع بثمن المثل مع وجود رغبة بزيادة وليس كذلك كما قاله في شتم
المنهج وعبارته وشرط في العمل مصلحة فلا يبيع بثمن مثل وثم رغب بزيادة
ثم قال وتغييره بمصلحة أول من قوله فلا ضرر لا يقتضيه جواز البيع بثمن
المثل مع رغب بزيادة. **فغير نقد البديل** وإن راجع على لعمري خلا فالما
نقله المرحوم عن جرم من أن له ذلك أن رآه مصلحة فانه ضي مسفه
أو ليس أعماله يسقط به فرض صلته بأن أفاق وقد بقي من الوقت
ما يبيع بكثرة ولو وقت عذر **فلا** فسمح به ضي وقوله يخالفه مقتضى
بلا يمين أي ما لم يتهم والاعطف فرع أفتى النوري كآب الصلاح فيمن
غصب نحو نقد أو بغيره فله به الجاه ولم يميز بأن له إفراز قدر المفسوب
ويعمل له التصرف في الباقي جرم مرحومي **فصل** في الوكالة ولا صل
فيها الذنب وقد عزم أن كان فيها لعانة على جرم وتكره أن كان فيها اعانة
عليه مكره ويحب أن توقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غير
في شراء طعام قد عجز المضطر عن شرائه وقد تصور فيها الإبلعة أيض
بأن لم يكن للموكل حاجة في الوكالة وسأله الوكيل لا يفرج عن شيء
وكل أمره بتخفيف الكاف قال ماله فعلة خرج ما يستعمل عليه ففعله
كاجتابة علي حق الغير فلا يوكل فيه خرج ما يقبل النيابة ماله يقبلها
كالصلوة والصوم وخرج بقوله ليفعله في حياته ماله وكره ليفعله بعد
موته فهو وصية أي أيضا بشرطها والمراد بقوله مما يقبل النيابة ما يقبلها
شرعا إذ التقدير مما ليس بعبادة فلا دور قاله **فأبطلوا** قال
في المنهج وهما وكيلان لهما أركان فصح الاستدلال به في المتن
وكل ما بالدفع وتكتب موصولة إذا كانت ظرفا وإن لم تكن ظرفا كتبت مقطوعة
كما في كلام المصنف مرحومي **لأنه** إذا لم يقدر المنة سبب أن يقول بعد قوله
جاءه أن يوكل فيه غير وإله فلا يصح توكيله لأنه إذا كان في شتم المنهج مرحومي

ولا يفرج عن شيء

قوله

فله يوكل في كسر الباب وإن عجز عن المباشرة وتوكيل قادر أي فله يوكل
له أن يوكل غيره في التصرف مع قدرته على المباشرة فهو مستثنى من قوله
كفيع كل ما جازا وكالعبد المأذون له في التجار ليس له أن يوكل مع تحول
الصلابة بطله والسفيه المأذون له في النكاح ليس له أن يوكل فيه ووجهه في هذا
أن المجرم يرتفع إلا عن مباشرتها فقط في النكاح بعد التخلل أي أو يطلق
بخله ف ما إذا قيل بحال الإصرام سم فيه توكيل وليه أي بالتصرف في مال
موليه عن نفسه أو موليه وكذا عنهما معا فيما يظهر وقايدته عن موليه
ولو مع نفسه فيما يظهر أنه لو لم ينزل الوكيل بخله فله عن الولي سم
وشرطه أن ذكر لشارع شروطا ثلاثة للموكل فيه أن يملكه الموكل وأن
يقبل النيابة وأن يكون معلوما ولو من بعض الوجوه وكل فسخ لو قال
وكل كان أولي ليشتر العتق ونحوه كالطلاق وقبضي وأقباض القبض
معناه الأخذ والإقباض معناه الدفع وتلك مباح أي يبي مباح أي أن
قصد الوكيل للموكل فإن قصد نفسه فقط أو أطلق فهو له أو قصد ما فهو
مشارك قال واستيفاء عقوبة لا دمي أي فيما مر غير ليستوفي منه
ومن ذلك ما لو طلق لا يضر به مثله فوكل غيره فانه لا يثبت **لا دمي**
أولئك كفوف وجد قذف وجد زنا وشرب خمر ولو في غيبة الموكل **ون**
في التقاط أي عام بقوله وكذلك لتلتقط عني فلا يفرج بخله ف وكذلك
لتلتقط عني هذه اللفظة ولذا قال بعضهم
وإن يوكل في التقاط خصا **صم** وإله أبلغ نقدا
تقتل أي تعديا كما يدل عليه عطفه على الظاهر فانه محرم وأما التوكيل
في القتل القصاص فيأين به ذلك كما صرح به قوله لو وكل في القصاص ثم
عني قبل القتل فقتله الوكيل جازا له بالعفو فالدية على الوكيل دون الموكل
لأنه محسب بالعفو فله خرج عليه ولو من وجه توكيل ذلك لا فالوجه
الذي هو معلوم منه خصوص كونه ماله بخله ف كل أمر يبي إذا منها ماله
ماله والوجه المجهول منه خصوص أنواعه وفي عتقه الأرقحة العتق
خصوص كونه عتقا وجهه لجهل عدم العلم بالقد وكون الرقيق ذكرا أو
أنثى **بأن** الأولي لسقاط البامرحومي وفي بعض النسخ حذفها بأن

الاول استعاطا التامر محبي التابع ثم اي في بيع ماله بملكه تبع المملوك
والفرق بين صحة وكلتك في بيع كذا او كل مسلم وبين امتناع وكلتك في كذا او كل
امور ان الموكل فيه فيما مر معين والابهام في الفاعل وما هنا الابهام
في الموكل فيه محلة اي الكارة وفي المصباح والمحلة بالفتح المكان ينزل فيه
القوم وسكة اي الزقاق او يتوكل اي وكل ملجأ لان انسان التصرف
فيه اي لعدم قيام مانع به جاز ان يتوكل فيه عن غيره بخلاف الصبي والمجنون
والغبي عليه وامرأة في النكاح فلا يقال تخرج عات السهم لمهي قليل الجروية لان
كون كل ماله انسان التصرف فيه لنفسه يتوكل فيه عن غيره امرظم ولا محرم
اذا اي ولا قول محرم اذا لا في ايجابه اي مطلقا بان لا يغير كما هو مقتضى
ما تقدم في الحجر في الضوب الثاني ولا يبالي بكونه محتررا القبول الحائز بغير اذنت
وهذا اسم الاشارة راجع الى القس المثل اليه بقوله والا كما تدليه الا مثله
المذكورة ولم يذكر ما يستثنى من الطرد ولعله لعلمه من بعض ما تقدم فرجه
قال وايصال هدية فان عجز عن ذلك وكل من يوصلها هدية ولو امانة
قالت له سيدي اهوانني اليك اي وصدقها فيجوز وطئها حجر قال بعضهم
ولا يشرط معرفة سيدها الواجب وانظر هل يشرط ان تقوم قرينة على اهلها
له كعالم او صاحب مزرعة ميدان وعليه الهداي عمل القضاة وغيرهم وهو
المعتمد ومقتضاها ان يفهم تصرف كل من اراد التصرف من المالك بهذه
الصفة لتبعية ما يصح والاول وهو وكلتك في كذا ايجاب والثاني وهو
بع كذا في القبول هنا اي الذي هو عدم الرد ولكن ينفذ تصرفه بعد
وجود المطلق عليه ان قلت حيث نفذ بموجبه الا ذن في المعين فما المعنى الفارق
م بين الصحة والبطلان مع صحة التصرف قلت يظهر الفرق فيما لو عين له جعله
فلا يجب وانما له اجرة المثل بخلاف المعينة فانه له المسمى ولو جعل فيه
رد علي من زعم انها بغير اجارة لازمة بل هي جمالة جائزة ولو بعد التصرف
اي في بعض الموكل فيه والا فقد انتهت الوكالة بالتصرف حقا ثالثا بالاضافة
تبيع الموهوب اي ان اذن صاحبه للموكل في بيعه قل وشرعا
مقابل قوله حكما وكان مراده بالكمي ماله يتوقف على صفة وبالشعبي ما كان
بلفظ وهو اصطلاح غير معروف ولو فسره نفاخ بانتهائها وجعله شاملا

للا مريت كان اولي وينفعل وان لم يعلم بعزله بخلاف القاضى لان من شأنه
ان يتعلق المصالح الكلية به فاعفاه وبطور وقه اي كان وكل حريرا فاسترق
او فلو كان فان وكله انسان ليشتري له شي بعينه ماله اي مال ذلك الوكيل
نحو حجر عليه اي الوكيل قبل الشراء فينفعل لان ذلك اي شرا ماله للموكل اما
قرض او هبة وهو ممنوع منهما قال ركب تأمل هذا التصديق فان كثيرا من
الطلبة عجز عنه عماله ينفذ له كذا في خط المؤلف وهو متعلق بينفعل
وفي بعض الشيخ كما وفي بعضها ماله ينفذ اي ومثله تزوجه اي عبد المالك
او امانة والوكيل اي ولو بدعواه لمن صدقه كسائر الاثمان في ان من شرط
منهم ضمن فلو تنازع في التفريط صدق منكر لان الاصل عدمه لا احتمال
نسيان اي فالناسي مضطرب لا متعدي فيقتضي كلاً منه ضمانه مع النسيان وخو
وليس كذلك هذا تقرير كله وقد ينازع في دعوى تفريط الناسي لان الناسي
لا تقصير عنه فكيف يتسبب له التفريط بسببه تأمل ولذا لم يتصور ضم في شيء على
المتن لا احتمال نسيان اي فانه لا ضمان عليه في النسيان كما مر ويصدق اي
الوكيل بحينه الخ كان ركب الدابة اي حيث كان يتيق به سوقها ولم تكن
جموعها والا لم يكن ركبها تعديا عاد الضمان اي فان تلف في يده ضمن وان
كان من غير تفريط ولا يتصرف فيه الا باذن جديده من الموكل سيدان
المطلقة سياي محترزه فيقول الله الا في ولو فركه ليسع موجب له مع الفرع
الذي بعده فهو كالو باع بدونه اي فيكون فيه التفصيل المذكور بعد في قوله
فلا يصح الا فالحاصل ان الصور ليسع ان يوجد رغب وان لا فان وجد رغب
وباعه باقل من الزيادة المرغوب فيها بغنى فاحش لا يصح البيع او بله غن
فاحش فيصح وان لم يوجد رغب فان باع بدون ثمن المثل بغنى فاحش لم
يصح والا صح فلا يبيع شيئا وان كان اكثر من ثمن المثل ضمن بدله
صوابه قيمته لان ما يقرره الوكيل للميلولة وهو القيمة مطلق وما يقرره
المشتري للقيصولة وهو البدل مطلقا قل وعبارة المتراج ضمن قيمته يوم
التسليم ولو مثلبا لتدريه اي ما قاله الشارع بالا ذن السابق اي لا في
البيع الاول باطل ويشترط الا شهادة اي ان يشهد الوكيل على المشتري في هذه
الوكالة وهي اذا باع موثله بانه الموكل مع البيع اي الي شهر وان كان الا ذن

الى شهرين حيث لم ينهه ومالم يعين الموكل له المشتري فان عينه له امتنع
التي شهروا ان لم ينهه لظهور قصد المحاباة كما قاله الاستاذ في ما ذكر
من الصحة لو قال لو كسبه بع هذا بكم شئت ان اشار في هذا الفسخ الى ان الصبح
ان يع ويختلف المراد منها بنسبة لان العجل وصف فيها سب قوله بكيف
شئت لكنه اي ما اي لفظها في الاخير اي مع ما عجز وهان لا ولغير هذا
الفسخ م ر وطبقوا لغيره ان الكلام فيمن يعلم مدلول تلك اللفاظ كما ذكر
والا فان عرف لم عرف فيها مطر جعلت عليه وان لم يعلم له ذلك لم يصح التوكيل
للمحل مراده منها سم وان اذن له اي وان قدر له الثمن ونهاه عن الزيادة
اي في العلة اعني قوله لانه متهم للغلب او على ضعيف وانما العلة المظردة او
المعتمدة اتحاد الموجب والقابل فسقط الاعتراض بان ظم العلة انه لو قدر له
الثمن ونهاه عن الزيادة صح وليس كذلك فتأمل واسترد ما عزم اشار به
الي ان عزمها للمحالة او كونه عاجزا عنه اي حين التوكيل ومثله ما اذا كان
لا يليق به ففلم بنفسه فلو طرأ عجز لم يصح او نحو وكان قادرا عند التوكيل
لم يوكل كافي ثم المنهج اقره علي لو حذف لفظة علي كافي كانه مغير لان
وافي ثم رابت سم ذكرها كالسارح وما صلا ما يؤخذ من كلامها ان الموكل ان اتى
بلفظ اعني مع المضاعف كان اقرارا اعني له صح او بها وحدها او مع علي مع
الا مكران اقرارا قطعا وان لم يات بها او اتى بعلي فقط لم يكن اقرارا مطلقا تأمل
الماخوذ من كلام الشافعي في صيغ فقط والذي يظهر انه لا فرق بين المضاعف
والا مرفوعا به بخط الدبر لانه العاقد حقيقة حتى ان له التفسير في
وان اجاز الموكل لكون العقد معه ثم المنهج مطالبة الوكيل اي ان كان وكيله
في الشراء ان قبضه اي قبض الوكيل الثمن فان لم يقبضه اي لم يقبض الوكيل
الثمن منه اي من الموكل لم يطالبه اي لم يطالب البايع الوكيل بالثمن ان كان معينا
اي وهو في يد الموكل وقدره البايع قبل ذلك يقول الوكيل للبايع اشتريت منك
هذا العبد بهذا الدينار وهو في يد الموكل زعي ان لم يعترف اي البايع
ثمن قبضه اي وكيل واستحق مبيع اي باعه الوكيل ان صدقه لا وكذا
ان كذبه يجوز له الدفع اي على المعتمد كما قاله زعي او وصي او وصي له اب
بان قال مات فله ن وله عندك كذا وان اوصيه او وصي لي به زعي والله اعلم

فصل في الاقرار هو لغة الاثبات اعترضه قول بان المناسبات البتة
واعترض قوله من قرأ شي ثبت بانه مصدر اقر فله يكون من قرأ من اقر وبجواب
عن الاول بان الاقرار فعل المقر فينا سب تفسيره بالاثبات لا الثبوت وعنت
الثاني بان المراد الاخذ لا الاثبات الا شقاق الصغير واذ اقره اخذ او سم له بانه يكفي
فيه اشتماله على اكثر الحروف بخلافه ان كان فانه لا بد فيه من جميعها وشرعا
لخيار ان اعلم ان الاخبار على ستة اقسام ذكر الشارح منها ثلاثة والخبر ان كان
بحق عليه لغيره فاقرار وهو المقود له هذا الباب وان كان بحق له على غيره فذوي
وان كان لغيره على غيره فشهادة ان لم يكن مع الزام فاما كان فيه الزام فهو الحكم
هذا اذا كان خبرا خاصا فان كان خبرا عاما فان كان عن محسوس فرواية وان
كان عن علم شرعي ففتيا قال حجر ومعنى انتهائه الي محسوس في الرواية
هو قول المفتي او فله فانه محسوس بالسمع او البصر ومعنى عدمه في الفتى
ان المستول عنه الحق او الفساد وهما مقولات محسوسان اخذ فعل امر
من الغدو بالعين البهجة اي اذهب وسبه ان رجلا من ابناء النبي صلى الله عليه
وسلم فقال احدهما اسالك يا رسول الله ان تحكم بيننا بكتاب الله تعالى وقال
الآخر مثله فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم احكم بينكما بذلك فقال
الاول يا رسول الله ان ابني كان غشيفا على هذا الرجل وانه زني بامرأته
فقال للرجل ما تقول في ذلك فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اغدي يا انيس فذكره فذهب اليها انيس فاعترفت فزجوها قل علي التحريم
علي المواضة به ولو هازله او لاعبا او كاذبا وان كان يجوز الرجوع عنه في بعض
الصور كما ياتي الي ما يسقط وهو ما لا يتعلق به حق الغير كذا الزنا وما لا يسقط
هو ما يتعلق بادمي كالزكاة والكفارة بالشبهة اي الطريق في سقوطه باعتبار
ان الشخص يدين هذا الامر وهو مبني على الفسوق والسائمة وعدم المواضة لقوة
رجائه في الله يصح الرجوع فلورجع في اثنائه فتموج فأت فله قصاص
ويجب حصة الباقي من الدية بعدد الضربات وتغيير بالشبهة لا ينافي اسنه
مستحب وهل اذ ارجع قبل الحد فحد ويضمن بالقود او لا كما لو رجع في اثنائه
الظم الثاني لظنه كذبه في الرجوع وصرح به سم فقال فلو قتل المحسن فقتل قاتل
المحسن بعد رجوعه الدية لا القصاص لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع

فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال

ام علي الذي التزم ما لو ثبت بالبينة اي فله عتق بالرجوع فان اقر بعد
البينة ثم رجع فان كان قبل الحكم فله يعتبر رجوعه وان كان بعد اعتبر ما استند
اليه الحكم من الحكم قال . مما لا يسقط بالشبهة فالرجوع عن القرار بالوطء واجب
للمهر والمهر يقبل بالبينة لحد المهر فله يسقط المهر رجوعه عن القرار بالنزاع
بما انما اموال ادعاه بالنسبة فيكلف البينة عليه وان عثر بها لا مكانها وسهولتها
فلو اطلق دعوى البلوغ فيستفسر كاقالة الادعي وتقبه م ر بانه يقبل مطلقا
وهو على البلوغ بالامانة لا يتوقف على بينة فهو المعتبر والبينة رجلا
نعم لو شهد اربعة شيوخ بولادته يوم كذا قبلت وثبت بها السوابق صدق
بذلك اي في الامانة الممكن ولا يخلف عليه اي الامانة الممكن ومحلها فيما لا مزاحمة
فيه اما ما فيه مزاحمة كطلب سهم الفزاة فيخلف لانها الخصومة اي المنازعة
في كونه بلغ اولا بتحقيق البلوغ وبالوصول الي تلك الحالة لا يخلف انه كان متصفا
بالحال الا قرأ لانه ان كان صادقا فله حجة اليه وان كان كاذبا فله يطلب
لجأه الي الكذب وكالا منافي ذلك لخصني اي تصديق ولا تخلف نعم لو علق
رجوعها لعله فيها يحضنها فادعته فله بدو رجوعه من تخليفها ان اتهمها وصورة
اقراره اي المكرم الذي لا يعتد باقراره ان يضرب ليقر لا ان يفسد ليصدق فان
هذا يعتد باقراره وصورة ان يسأل فلا يجب شي فيها ولا اثباتا فيضرب
ثم ليحكم المصدق فاذا جاب شي فيها او اثباتا حرم التعرض له بعد ذلك والكلام
في القرار اما المصنف فحرام مطلقا ان هذا اي اذا اراد باقراره بلحق
اقراره بما ادعاه خصمه لانه عام اراد به كصوص فيصير مكرها عليه غلاف
ما لو اراد بلحق حقيقته وهو الاخبار بالواقع فاخبر بما ادعاه الخصم فيعده به
ويراد بذلك اي باقراره بلحق وخط الميراث اي بغيره وهذا متعنت
اي فلا يعم اقراره مطلقا ولو تعارضا بيننا اكره واختيار قدمت الال ولب
ولو ادعي بعد القرار انه كان مكرها وقتها فان كان قرينة على تصديقه
كترسيم او حبس صدق بيمينه قال . بحال او اختصاص او كإمام اي انه
نزوع بين اي ولا يعين واما المفسر فيصح بدين في ذمته لا في اعيان
ماله نعم نفي اقراره في الباطن ان هذا راي من والمعتبر انه لا يفيح اقراره
مطلقا قاله م ر وتبعه في باب الحجر . بموجب بكسر الجيم اي شي بموجب
عقوبة

عقوبة كالزنا والقتل وقوله كمد مثال العقوبة لعدم تعلقه بالمال اي ابتداء
فله يتوقف على الرشد وانما قلنا ابتداء لثلاثة بروت وجوب الملاحشة بالعقوبة عليه
فتأمل . واما شروط المقر له ذكر الشارح منها ثلاثة شروط تعيينه واهليته
للمقر به وعدم تكذيبه المقر . فلوقال له انسان لا قال هذه الالفاظ وهي
لاسان الا . او من اهل البلد اي لو وجد من اهل البلد اي الال ان كانا محصورين
فيما يظهر راي فيصح ويعين من اراده . كمن يصرح اي بخلاف ما لو قال علي قال
لأحد هؤلاء الثلاثة مثله فيصح لانه المقر له فيه نفي تعيين اذ لا يشترط تعيينه
من كل وجه فلوقال ولقد منهم انا المراد صدق بيمينه كما في الزيد للولي
وهذا اي بيمينه صدقه المذكور في قوله وصدقه حتى يخرج ما اذا اقرت لاي
لانه لا يحتمل ناقله حتى لو احتمل قبل او الزوج اي او اقر الزوج وقوله لغيره
متعلق باقرار المقر ومثله قوله او المجني اذا . لفلان اعم من ان يكون مالكها
او غيره كما في شبه البهجة . وان اسند الال هذه غاية وهي ضعيفة . ص
هو النقص فالمعتبر ما في المنهاج انه لف من اصله لا اقرار حتى لو جمع اي
المقر عن الال قرار قبل استقوطه بالمعاضة . واما شرط المقر ولم يذكره ايضا
فشرطه لانه كان الال ولي ان يقال بدل قوله فشرطه لانه كان الال ولي ان لا يكون لولان
المحرش عنه الشرط الالمشروط وقد ذكر شرطه ان لا يكون ملكا للمقر حين
يقروا ان لا يكون ثابت الملك لغيره بان يكون في يده اي يد المقر الا ان ينتقل
اليه فيعده باقراره وسليم المقر له ان لا يكون ملكا لاي ان لا يكون في يده
ما يدل على ملكه قال . لا قوله لفلان وكان ملكا لي الي ان اقرت به كذا
في نسخ والصواب كما في بعض النسخ هذا لفلان وكان لاي وفي بعض النسخ لفلان
كذا . اقتداء له اي من جهته لا عترافه بيمينه الما نفي من شرائه من
المنهج . فله اي للبايع الخيار اي خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب ثم المنهج
اي بالنسبة لعيب الثمن لا للمبيع . شي شي وميداني . لصدق كل منها بالشي
لو قال لصدق الشي عليها كان ولي وانما يصدق الشي بالسلم والعبادة
بعد فهمها منه . بما قل من المال خرج النقص وان قل اقتناعا بجلد ميتة
فله يقبل اذ لا يصدق عليه اسم المال برفع اي بدله او عطف بيان او نصب
اي تمييزا او جريا كذا او سكوت اي وقفا لان تمييز كذا لا يجوز ثم فله

يقال انه مجرور من مقدرة وايضا لو كان مجرورا من المقدرة لجري فيه
ما جرى في حالة النصب كونه تميزا او كذا كذا انما عارضة المنهج او كذا كذا
درهم بالاموال الاربعة والحاصل ان الصبح ذلك كذا درهم وكذا كذا درهم
وكذا او كذا درهم بافراد كذا او تعددها مع العطف وعدمه وعلى كل امان
يرفع درهم او ينصبه او يخرج او يسكنه فتصير الصور اثنا عشر وفي الجميع
يلزمه درهم واحد الا في النصب مع العطف فيلزمه درهما لانه تميز
فيكون كجاء ما قبله وهو شيان فيتعدد ووجه لزوم الدرهم فقط فيما عدا
التميز ان عند عدم التكرار لا تعدد ومع التكرار لا مع العاطف يكون الثاني
توكيد او مع العاطف يكون البينات لاحدهما فقط دون الآخر فان اراد مية
لما ذكر السارح كما اذا قال له علي درهم في عشرة خمسة احوال الاول ان يريد
معنى مع فيلزمه احد عشر والثاني ان يريد لكسب وهو يعلم فيلزمه عشرة
لان واحد في عشرة بعشرة والثالث الظرفية والرابع لكسب وهو لا يعلم
والخامس ان يطلق فيلزمه درهم في هذه الدلالة لانه المتيقن فاصد
عشر استشكل بانه لو قال له علي درهم مع عشرة لزمه درهم فقط لا قبله ان
معناه مع عشرة لي وقاعدة الباب الزام اليقين وطرح الشك واصيبيات
العدول عن لفظ مع الي في مشعر بان الجميع للمقر له وعبارته ثم راجع عنه
السبكي بان المراد بنية ذلك انه اراد مع عشرة درهم له اي للمقر له
بشرط هي في كلامه صريح بالدلالة وذكر رابعها لا بصوات الشرطية وهو قوله
ولا يجمع مفرق او يقي من الشرط كما قاله قال انه يتلفظ به وان يسمع به نفسه
ولو بالقوة وعبارته سم وان يسمع به غيره قال في التوار والالعول قول
المقر له بيمينه اي في نفي الالتيات به بخلاف نفي مجرد السماع فلا اثر له
وكلام اجنبي نعم لو قال له علي الف استغفر الله الة مائة لم يضر كما في العدة
والبيات ه زب بخلاف ما لو قال له الة الة الله او الحمد لله فانه يضر في الاستنا
لان الة استغفار للتذكر فلا يضر بخلافه في غير الشرط الثاني ان ينوي ان
عبارته سم ويشترط فيه ايها المقصود قبل فاع صيغة الاقرار وان لم يقر
اولها ان تاخر فان تقدم فهل سقط اعتبار هذا الشرط لحصول الة رتباط بدونه
لان ذكر المستثنى منه متأخرا يوجب ارتباطه بالمستثنى المتقدم اوله فيه
نظر

نظر ولعل الة قرب الثاني وعليه فهل بشرط قصد الضاحج به قبل التلفظ به
او يكفي مقارنته للتلفظ فيه نظر والوجه الثاني وعليه هل يعتبر مقارنته
لجميع اللفظ او يكفي مقارنته لبعضه فيه نظر ولعل الة قرب الثاني بخلافه
لم يصح ما لم يتبعه باستثناء اخر قوله على عشرة العشرة الخمسة فيصح
الاستثناء ويلزم خمسة او الة تسعة لزمه درهم كافي ثم فراجع
لاستغراق ولو قال له علي درهم ودرهم الة درهما ودرهما ودرهما
لزمه ثلاثة كافي ع ب ومن طرق بيانه ايضا اشار بقوله ايضا بان ضابط
الطريق الاول ان الة تنبأ من الالتيات نفي ومن النفي اثبات لان
الاعداد المثبتة وهي الازواج والمثبتة الة افراد قل وذلك ان يخرج الواحد
من الثلاثة حاصلا هذه الطريق ان تسقط من الة افراد فقط لا من كل المراتب
فتسقط الواحد من الثلاثة يبقى بعد اسقاطه اثبات تسقطها من خمسة
يبقى ثلاثة تسقطها من سبعة يبقى اربعة تسقطها من تسعة يبقى خمسة
فهو الة زمة ه ولو قال ليس له علي شي الا شرب الرضايط وهو ان المستثنى
منه اذا كان عاما وهو بعد نفي لزمه المستثنى قوله ليس علي شي الا شرب الرضايط
المشترط وان كان خاصا الف الة شربا لقوله ليس له علي خمسة الة ثلاثة او ليس له علي
الف الة مائة فلا يخص بمثل الشارح فلا يلزمه شي والفرق ان من قل ليس له
علي خمسة الة ثلاثة ليس معترفا بشي لانه اخبر بعدم وجوب خمسة فخرج منها
ثلاثة فلا يتضمن اعترافه بشي بخلاف قوله ليس علي شي الة ثلاثة فان المخرج
ليس واقعا وصفا فاشترطه وجوبه وان خرج عن قاعدة لا يضره قل وقال
انه منها فليراجع وعبارته قوله لان العشرة الخمسة خمسة اي لان الباقي
من العشرة الخمسة هو خمسة والنفي منصب على هذه الخمسة التي لم ينطق
بها فتوجهه الذي ذكره وجعله مستثنى من القاعدة غير مستقيم فتأمل ه
اي بطل هو من القاعدة لان المراد بالشرع الة خمسة خمسة وهي منفية فليس
في الحقيقة الة نفي فقط ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كان قال
له علي خمسة العشرة كما قاله الرافعي وتجري فيه الشروط المذكورة قل ومر
بعضه عن سم فلا تغفل لانه بين ما اراده به عبارة ش المنهج لانه بين
ما اراده به وهي واضحة فالباقي كلام السارح زائدة او سبق قلم والمفتي

لانه بين التوب الذي اراده في الاستئذان بالالف فكانه تلفظ بالالف وهو
 مستغرق من معنى لعل من زائدة لا ما قاله قل فراجعه وصح ايض
 من معنى هو من الاستئذان المتصل كما مر من معنى لعل من زائدة والمراد
 ان المستثنى يكون معينا تارة كهذا البيت ومبهما تارة كواحد من كذا كما مثل
 والالف المستثنى منه داما معين اي كافي المثالين ويلزم عليهما استدراك لفظ
 كغيره فتأمل وراجع هـ قل وقد يقال مواد الشارح المستثنى منه فالمعنى كما
 في مثاليه فان الدار والعبد معينه بالالف تارة وغير المعين كالشيء في قوله لعل
 شيئا الا ان في قوله كغيره اي كغير المعين مثل الشيء في المثال السابق وقول قل
 في المستثنى منه داما معين من منع فتأمل قدم صاحبها اي المعين وان لم يوجد
 غيرها فمورد في هذه الحالة تخليف المقر له ان باطن الالف مركب فان ينظر
 حلقها وسقط اثره اقرارا كما اعتد ذلك الالف ذري وغيره وان حكى عن القفال
 خلافة سم تصرفه اي المريض اقرب باعتناق اخيه اي كافي اخوه رقيقا له
 فاقولانه اعتقه في الصحة عتق وورثه ان لم يحبه ابن له او اب ان لم يحبه
 غيره فبني قوله وورثه في الصحة اي صحة الاقرار وعنده لا في الالف ثم قال
فصل في العارية وقد تجب الاول لا تظلمها الاباحة وكانت واجبة
 في صدر الاسلام كاعارة الثوب اي اذا لم يكن مثله لغيره والواجب مع البقرة
 زبي كذا الملقه ولعله محمول على ما اذا كان في الحال لا تنافي معه فيها
 المعاقرة والالف وله وجوب كما هو مصرح به في غير هذا الموضع وقد حرم فيه
 ان العقد فاسد قل من اجبني الالف ضرورة بان مرضن الاجبني ولم يجد من
 يحزمه الالف فاستعارها لذلك فيصح للضرورة كما قاله سم من كافر لكن
 لا يمكن من استخراجه قل وانظر ما فائدة ذلك لانه لا يغير ولا يوجبه
 ولعل فائدة ذلك تظهر في الحلف والتقليق فله يعار النقدان التزئين هـ
 لام العاقبة بان استعار النقد من غير بيان جهة الانتفاع ليوافق ما ياتي
 به ان صرح بالتزئين او الضرب على طبقة صحح جعله هذه المنفعة مقصودة
 فهي وان كانت ضئيفة تقوي بالقصد وعبارة المرعوص لعل المراد بقوله
 للتزئين اي في نفس الامر لا ينافي الاستدراك الالف في كلامه هـ
 على طبعا اي صورتهما وشكلهما في المعلوم الالف اي فاذا استعار طعاما
 ليأكله

مقدم من
 تأخير من
 بعد قوله
 في فلا يعار
 الخ

بيان
 في

ليأكله صـ فله يعار الخ هل ينزل الاستئذان منزلة اذهاب العين
 فلا تصح امارته الما للفساد والوصو وان لم يتجسس او تصح نظرا لبقاعينه مع
 طهارتها محل نظر وجوب قل على صحة امارته ذلك لكن تبعا للظرف كذا
 خطأ بعض تلامذة قل ويخط بعض اخر ومضى مـ على جواز امارته الما
 للفساد والوصو والتبريد لانه يبقى والاعز الذاهبة منه بمنزلة ما يذهب
 من الثوب المعار بالالف تخاق هـ ونحوه اي كالشمع والصابون دمياطي
 جازت امارته واستعارته سم بالقصر فيه نظر ففي المصباح وان الدار بقيتها
 ولجميع آثار سبب واسباب هـ فالقصر انما هو في المفرد دون الجمع فلفظه
 استيه على الشارح ثم رأت في نسخة اثره بالالف اذ قد هي نسخة الشارح وله
 اشكال عليها اي باقية وقال سم اي منافع غير اعيان ودفع اعتراض
 المصباح استدراك لان معناه اذا كانت منافعه منافع بان المراد بالمنافع
 ما ينتفع به منه اعم من الاعيان والمنافع فلو امارته شاة للسنان الا ان
 ان المعار في ذلك هو الشاة وان اللبن مأخوذ بالالف بلغة وذلك فيجوز فقوله
 لم يصح ليس في محله الا ان كان مراده امارته نفس اللبن او نفس الشاة لانه
 باطل قل وقال نسخة زبي ولك ان الدر والاسر ليسا مستفادين بالعارية
 بل بالاباحة والاستعار هو الشاة لمنفعة وهي اتصا لك الى ما هو لك فهو
 كما لو استعنت مجري في ارض غيرك لتوصل ما الى ارضك هـ وقول الشارح
 ولو امارته شاة او دفعها له اي من غير لفظ امارته كان الصواب ان يقتصر على
 الثاني بان يقول ولو دفع له شاة لان فساد العارية من لا تنفع الصيغة كما في
 الروي لانه ان اتى بصيغة كانت السابقة عارية صحيحة كما تقدم وهذا هو الغرض
 من نقل المرعوص من كلام الروي وشبه فتأمل ولو استعار شاة للوقوف فان
 صرح بلفظ العارية بليغ ان العبرة بصيغ العقود او بمعانيها فان قلنا
 بالالف ضمن ما تلف بالوقوف او بالثاني فله والالف كان قال لعلها لا يصح
 بها واردها لم يضمن ما اوقد بقدر حاجته هـ مناوي في احكام المساجد
 وفي كلام قل عدم صحة امارته الشم للوقوف ونحو ذلك كاعارة دواة للكتابة
 منها او ما للوصو به مثلا او لزالة نجاسة به وان لم يتجسس او بستان لاخذ
 ثمر اوقلم للكتابة به فكل ذلك صحيح وفيه ما تقدم فراجع قل حكم العارية

الفاسدة اي لان المستوفية اعيان لا منافع وزوج الجارية اي بان يستعيرها
 من سيدها في غير وقت الخلق بها ولا نفقة على الزوج وان سلمت له ليل
 ونهار لان تسليمها انما هو من جهة العارية والمعار نفقته عليه ما كلفه
 كان يستعيرها الا يرجع لقوله وما كلفها ويحقق ان يقتضي حصة ذلك ولو
 لعدل وقد يتوقف فيه بالنسبة للعدل ولا يقال لو نظر للعدل لجازت اعمارة
 الامنة لغير المحرم لاننا نقول يفرق بينهما بالجنسية ولعارة فرع اصله ويتصور
 ملك الفرع لا اصله كان كان الفرع مكاتب وكتب بعضهم بها من الشارع صورة
 ان يكون الفرع مستاجرا لا صل فترك اعارته وعبارته الزايدة هذا موصوفها
 اذا كان الا صل رقيقا فيكون لملكه اعارته لفرعه ويكون لفرعه استعارته
 واستعارة ولعارة كافر مسلما هذا بالنسبة للفقد واما خدمة المسلم
 للكافر فمحل مطلق سواء بقدر ام لا كما صرحوا به في باب الجزية ه والظاهر ان
 من الخدمة طلق الرئيس رايته وخوف وما يفعله الخيامية معهم مثل فعلهم مع
 المسلمين فلحذر فله تفهم من صبي كاي الا اعارته نفسه كخدمة خومله
 ولو من وليه وسئل المجنون والسفيه قل او لعله يقصد من منافعه بان
 لم يحتج اليها ولم تقابل بجزية ولذلك قيل عن قال لو لم يجرى اقصى لب
 هذه الحاجة مثلا هل يجوز له ذلك ام لا فاجاب بانه ان كان يقابل بالجزية
 لا يجوز وان كان لا يقابل بالجزية وعلم ربي وليم جاز ه وفلس اي الا ان
 كان زمنا لا يقابل بالجزية قل كما عار شي من احواله زمنا صيرا ما لكا
 لمنفعة المعار اي او مختصا بها فشيء اعاره كلب لصيد واصحية وهدم
 ولو مندورين فيصح لا من مستعير لا هذا محله ان لم ياذن له المالك
 فان اذن له المالك صححت الاعارة قال الماوردي ثم ان لم يسم المالك من يعير
 له فالاول على عارته وهو المعير الثاني والظمان باق عليه اي الاول وله الرجوع
 فيها وان ردها الثاني عليه برك اي الثاني واما الاول فبما في علي الظمان وان
 ساء انكسرت هذه الاحكام ه حضور وعبارة قل اي بغير اذن المعير والاصح
 ولا يتطرق عارية الاول ولا يخرج عن الظمان الا ان عير له الثاني واعاره ه
 اذ لم تكن العارية مضمونة اي فتصح ثم اذ لا ضرر على المجهور فيها بخلاف المضمنة
 كالتي من غير المستاجر فتتمتع على الولي كما فيها من ضمان المجهور لو تلفت

توجب

توجب اصر المثل اي بعد القبض ومضى زمن المثل اجرة ولا تفنى الهين كما
 يعلم ذلك من كتاب الجارية ثم المخرج وعبارة قل عليه الغزي ولا ضمان
 في الدابة ان تلفت بغير تقصير ولو بغير الماذون فيه ولا يجب عليه ردها ولا
 مونة ردها ه فرع وقع السؤال اي بما يقع كذا ان مستعير الدابة اذا انزل عنها
 بعد ركوبه لها يسلمها مع تابعه فيركبها التابع في القود ثم تلف بغير
 الا استعمال الماذون فيه فلهذا يضمنها المستعيرام التابع فيه نظر والا قرب
 ان الضمان على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من
 ايصالها اليه ليعمل به فان ردها للمالك فالمونة عليه اي على
 المالك لانه اي المستعير قائم مقام المستاجر والمستاجر تلمزم مونة الرد
 وان خالف القاضي وقال لا قول القاضي ض فلو علفها المستعير لم يرجع الا
 ان علف باذن حاكم او اشهاده قل وسواء كانت الاشتاف حتى
 يندرس لا فاعلم انه لا رجوع ابدا في بني او شهيد ويجب عند العارية تعينه
 بنحو شهيد مثلا لا طول له وقصره وغلظه ورقته قل وقد نظم بعضهم من
 لا يلي بقوله من البسيط

لا تأكل الارض جسم النبي ولا • لعالم وشهيد قتل معترك
 ولا لقاري قران ومكتب • اذ انه لا له مجرى الفلك

قبل وضعه اي قبل اذ لا يه في القبر وان لم يضر اليه اسفله على المعتد والامتنع
 الرجوع لان في عوده اذ رايه قل وقد علمت ان العارية جازية من الجانبين
 وقد تلزم من الجانبين قال سم وقد تلزم من جانب المعير فقط كما لو قال العير
 دارى بعد موتى لزيد شهرا او ثلثان بغير مدة معلومة او ان لا يرجع
 ومن جهة المستعير فقط كما في اسكان المعتد وفيما لو استعاره الا سقف
 لتطهير وقد ضاق الوقت وظل انه اذا رجع المعير في هذين فله الا بق
 بالاجرة ه وقد نظم ذلك بعضهم

وان يعارضنا لفرس او بنا • ثم رجع بعد الفراس والبنا
 وقد شرط قلعا عليه يلزم • قلعه ولا على المعير مفرم
 وفي انتفا الشرط حيث اختار • بطله وسقوي من قد استعار
 وفي انتفا اختيار بخير • معير بين ثلاث تذكر

عقد تملك له بالقيمة او قلعه بالارش او بتقية
باجرة فان مراده انتهى فتركها الى اختيار قد و ف

بفناء ارشه الا وهو ما بين قيمته قايما مستحقا القلع ومقلوعا قل
وهي اي العين المستفارة هذا تفسير بالمراد والاف القير في كلام المحم
عايد للعارية بذلك المعنى ففي كلامه استخدام له انه ذكر العارية بمعنى العقد
واعار عليها القير معنى الشيء المعاري اذا تلفت هي او بعضها بغير الاستعمال
المأذون فيه ولو في حالة الاستعمال وبأية سماوية وبلا تقصير كما ذكره الس
كان سقطت حال سيرها في بئر او تقرح ظهرها لا بسبب الاستعمال وفي يد
مالكها المستعان به في تحصيل تلك المنفعة كما لو قال لرجل حمل متاعي هذا
عليك فحمل مالك الدابة متاعه على ابنته فتلفت اي لا بسبب الاكتمال
وقرح بتلفها ما اذا تلفت فيضمنها متلفا بالبدل الشرعي بقيمتها
منقومة كانت او مثلية يوم تلفها هذا هو المقيد او مثلية كالحطب
والحجر يوم تلفها كما ما خوذ بالسوم ولو اراد بتلفها ما يعم الشرع
شمل نحو غصنها وسرقته معلوم ان القيمة هي للحيولة وفي الانوار انه
لا يلزم على المستوفى لمدة الفسخ والسرقة اذا لم يتعمد وهو شرط ولو شرط
كونها امانة او ضمانا بقدر معين لم يختلف كمال اذا شرط لاغ دون
العارية فيها كما اقتضاه كلامه السنوي في الاول وصرح به المتروك
في الثانية وان توقف فيه الا ذرعي سم فهو المعتمد ليس هو المعتمد
والمعتمد الاول قل اما ما تلف بالاستعمال المأذون فيه كاستحقاق الثوب
بالبس وتلف الدابة بالحمل او الركوب المعتاد وانكسار السيف في القتال
وتقطع الخيط فيما اذا استعار الكاتب مسطرة لسطر عليها ولو اختلف
في كون التلف بالمأذون فيه او بغير صدق المستوفى عكس ما لو اقاما بينين
ه عليه ثياب اي وولد الدابة ولو ولد عند المستعير كتاب العقد
فهو غير مضمون وان تبها قل بحله في كاف الدابة اي فانه اخذه
ليستعمل لانه يركب عليه لم يضمنه اي لان المحرم يلزمه ارساله وعلي
المحرم اجزاء الله تعالى لانه مشغوب بالعارية هذا اذا استعار الحلال من المحرم
اما عكسه بان استعار المحرم من الحلال صيدا برياً وحياً ما هو لا يملك
في يد

في يده ضمن اجزاء الله تعالى والقيمة للحلال وعليه قول ابن الوردي رحمه الله تعالى
عند سؤال من مستظرف فرغ علي صلين قوتفرعا
قابض شي برضا مالكه ويضمن القيمة والمثل معا

اما ما تلف بالاستعمال المأذون فيه لا اي ولو يدعي المستعير فيصدف
عند الاختلاف لان الأصل براءة ذمته على المعتمد في ذلك تيمم ومضت مدة
لو ليس قيداً في التصديق قل وجعله شيخ الاسلام في الشرح قيداً وهو الظاهر
بل هو المتعين لقوله بعد اما اذا لم تخض صدق من بيد العين فليتامر
صدق المالك الا انه في استحقاق الاجرة او القيمة بتفصيلها الا ان لا يبقا
العقد لو بقي م ر محرمي والعين باقية فاما كانت تالفة فهو مقرر
بالقيمة كمنكرها سم النرج من بيد العين وهو المستعير بدعواه ولا
معني لهذا الا ان لان العارية مضمونة والفسخ مضمون والعين باقية فلا
معني للاختلاف ولو ادعى المالك العارية هي عكس ما تقدم والا اصل
بقا السلطنة لا وقضيته انه لا ينتفع بعد موته او نحو جنونه جاهله به
لزمته الا جرح اذا لا اعتداد باستصحاب تسليمه مع فزوجه عن اهلية
الا بالجمعة مع انتفاء تقصير بترك الامانة وهو غير بعيد سم

فصل

في الفسخ جها را اي ليفارق السرقة فان اهل اللغة يفرقون بينها
بغير حقة كاقامة من فقد بسجده فيصير احق بحمله في تلك الصلاة فقط
فان فارق له ذر كاجابة داع وحدث ورعاف ليعود لم يبطل اختصاصه
وان لم يترك ازاره وان فارق له لا عذر اوله لا ليعود بطل اختصاصه والفقود
لذكر او شبيح او سماع قرآن حكمه كالجالس للصلاة واذا اعتاد موضعاً
ليقرأ فيه قرآن او علماً شرعياً او يغني فيه فارق تارك لحقه او منتقل
لفير بطل حقه والا فله ومثله طوبس الطالب بين يدي المدرس بشرط
ان يفيد او يستفيد مناوي في احكام المساجد استيله اي بالنسبة للواقع
وان لم يقصد وضاً بطا لا مثله الفرق كقوله تعالى اذ وكقوله تعالى ولا
تاكلوا اموالكم الى اموالكم انه كان نحو بكبير وقوله ويل المطففين الذين
اذا اكثوا على الناس اذا كثر اي وخبر من فلم قيد خبر من ارض
طوقه الله من سبع ارضين رواه الشيخان ودخل في التوريف اذا

ان كادخل فيه ايضاً ما فيه الضمان والا ثم كاله ستيله على المتمول عدوانا وما
 فيه الا ثم فقط كاله ستيله على الاختصاص عدوانا فالاقسام ثلاثة لان
 ما ذكره السارح فيه الضمان فقط وزاد بعضهم قسماً رابعاً وهو ما انتفى فيه
 الضمان والا ثم كان اخذ اختصاص غيره يظنه اختصاصه فلوركب اذ هو
 فترجع على التعريف المذكور لشعوره له بقولنا فيما سبق المراد بالاستيلاء
 بالنسبة للواقع قصد او لم يقصد قال قال وليس من المنقول ما يهين بل
 نقل غير هذين لزومه رده اي ان لم يمنع مانع منه فلو كان المقصود خيطاً
 فخطا به جرح حيوان له حرمة ولو ما لم يول وجب من نزعه الضرر البعج التميم
 في الا دمي غير الشئ الفاضل في غير الادس لم يلزمه رده لان يجوز اخذ
 مال الغير فله حفظ الحيوان ابتداءً ولو لا ينزع فانه لم يكن له حرمة
 كالمرتد ولو بعد الخيلة والزابن المحصن نزع ولزومه رده ان كان ينتفع به
 والا فهو مستهلك فلا ينزع بل تجب قيمته كاله ينزع من الا دمي بعد موته
 وان لم يستهلك حرمة سيف الدين فلولقي الفاضل لا تفرج علي
 كلام المتن لشعوره رده في اي محل كان ولو بمغارة وشرط على القلب
 مونة النقل لم يحز اي طريق الهيار اما بالرمي فلا مانع منه فليراجع
 به اي برد الذابة من الموضع بفتح الدال اليكلمن اخذ منه اي كجا
 لو رده علي ما كلفه فيبر بالاولي لا الملتقط فيبر اذ انصب منه بالرد
 الي الحكم لانه اي الملتقط غير ما ذكركم من جهة المالك قد
 يؤخذ منه انه لو تملكها بعد مدة التعريف الشرعية كفاه الرد عليه
 ثم ردها المالكها اي وهي حامل فيجب رد قيمتها لا متاع بيعها
 ما دام متاعاً لما ياتي في اخر الكتاب ان الحامل تحل لاتباع ما دامت
 حاملاً فان وضعت استرجعت القيمة لانها للحملولة وان ماتت بالولادة
 استقرت القيمة له واما الواطى فيلزمه المهر وقيمة الولد لتقرينة رقة
 علي ما كلفها قال المحب الطبرسي وعلي الفاضل اي في هذه وغيرها
 هلك محترم في السفينة من نفس او طرف او منفعة او مال
 البهجة لك شهادتكم به في شئ ما لو لم يثبت عليه الفص وقد
 يقال يجبر علي الدفع في هذه من غير شهاد لا نه اذ ادعي عليه الفص

اي

يكفيه

يكفيه الجواب بان لا تستحق علي ثباتها ان يقال هو عذر لان الانسان قد
 يكون له عذر في ترك اليمين ولو صادقاً وهو قد يجهل اليها زمان
 يسير ليس قيماً بل مادام لم يجد الشهود قول ارش نقصه فلو غصب
 فردتي خفي قيمتها عترة فتلفت احدها فباعت قيمة الباقية درهمين
 فيلزمه ثمانية ومثلها مصراع الباب اي الفرفقات وقد افرق فيها بعضهم
 بقوله خلية ن حشوعان من كل لذة • بيستان طول الليل يعنتقات •
 ها يحفظان الاله من كرافة • وعند طلوع الشمس يفتقات •
 لا نقص قيمة اي لشئ خفي سعر او كساد قال منها اشار به الرعد
 الاخصار في المسائل الثلاثة التي ذكرها فمنها ما اوتي به السوطي ان
 من قطع يد عبده فغصب ثم ما من سرانه لا ضمان عليه لا ستادة لسبب
 متقدم بعد التلف اي او اتلافه سم فانه لا ضمان اي لان غصبه
 كان في حالة كونه غرضاً من وقد تلف قبل التزامه الاحكام فلذلك لم يفتن
 لان غصته بعد تلفه فهو غير مضبوط عليه فقتله اي وان لم يكن
 علي وجه اقامة الحد علي الا وجه عند شيخ مشايخنا فالتفصيل ابن
 العماد فلو مات هذا القيد المرتد عند الفاضل غصبه فان كان باقياً
 لزومه رده وكذا اجتر مثله كما يحسنه شيخ مشايخنا وارش نقصه فيما يذكر
 ه سم في شئ من هذا فلا ضمان اي لنفسه وهو مستحق القتل فلا ضمان
 عليه ما لو قتل المقصود بقتل الفمفول قوله في البحر معتد وفيما
 ذكره قل نظر ظم • يحنا • لان المالك اذا قال في الروض وش وان قتله
 عبد عمداً واقتص المالك منه برمي الفاضل لانه اخذ بدل حقه ولا نظر
 مع القصاص الي تفاوت القيمة كما لا نظر في الاضرار الي تفاوت الدية
 اي كما لو قتلت امرأة رجلاً واقتص الموت منها فيسقط الحقة وان كانت
 دية الرجل اكثر من دية المرأة بامر المالك راجع للمستثنين قبله
 اج • وخرج بقولنا عند الفاضل اي عقب قول المص فان تلف حيث
 قال المقصود المتمول عند الفاضل فانه لا ضمان اي لا ضمان
 الفص بالرد واستثنى من ذلك اي من نفى الضمان بعد الرد ما لو
 تلف عند المالك بعد رده عن اجاره او رهت او ودية ولم يعلم المالك

انه المفصوب ولم يعلم المالك اي يكونه ملكه ليتاخر رهنه منه
او لجارته له فتلف عند المالك فان ضمانه على الفاصب لغير وجهه
بقايد الفاصب عليه حكما او جناية في يد الفاصب ومنه ما لو سرق في يده
فقطعت يده في السرقة فانها معصومة على الفاصب ٥ ويضمن اذا قدر
لتلف الجار رهنه وكان في كلام المصنف متعلقا بقوله ضمنه الذي العمل متعلقه
قل موجود اي ما بقيت له قيمة كاسيد كز مخترعها فلا تفقد ما حصر
كيل او وزن معني انه لو قدر شرعا قدر بكيل او وزن وليس المراد ما يمكن فيه
ذلك فان كل مال يمكن وزنه وان لم يعتد بكماله ويعرف بهذا ان الماء والثراب
متليان لانها لو قدر ان كان تقديرهما بكيل او وزن حجر او رطل على التعريف
اي فهو غير متعلق لان المتلي ما حصر كيل او وزن وجاز السلم فيه
وهذا لا يجوز السلم فيه فلا يكون متليا فلا يضمن بالمثل فاجاب بجوابه
الاول وفيه تسليم ان يرد وهو شيخ ان سلام والثاني فيه منع الايراد
الاول ان رد المثل لا يستلزم كونه متليا فالضمان بالمثل ليس مقيدا بما
يسمى متليا بل اعم كافي القرض فانه يضمن بالمثل الصوري مع انه غير
متلي والثاني ان البر المختلط بشعير امتنع السلم فيه لعرض فلا ينافي
انه متلي باعتبار كل من جزئيه على انفراده فهو غير وارث على
التعريف اي على عكسه ومفهومه كما عرفت فيخرج القدر المحقق منها
ويتصور ذلك باخراج اكثر من الواجب فاذا كان الواجب ارد بامثله
ويضمنه بر ويضمنه شعير وشك هل البر يضمن او ثلث فيخرج من البر
نصف ومن الشعير ثلثين مرحومي ويحتمل ان معني قوله يخرج القدر
المحقق منهما انه اذا علم قدر الخليط من الشعير وقدر البر فيجب من كل
ما علم قدره واما مع الجاهل فيستقل القيمة واقتصر المحتجب على الاول فليتامر
لا يستلزم كونه متليا يعني ان كل ما كان متليا ضمن بمثله ولا يلزم
منه ان كل ما لم يكن متليا يضمن بقيته فقد يكون متقوما ويضمن بالمثل
كما في القرض فانه يضمن بالمثل الصوري فيسقط قول قل في هذا الجواب
نظر ويات استناع السلم اني حاصله ان المنع من السلم فيه لعرض
الاختلاط واما بالنظر لكل من جزئيه فلا كما مر بي لهما اي على انفراد
قوله

فلو تلف ما كان عبارة الدمياطي في شريط المثل ما حصر كيل او وزن
وجاز السلم فيه لكن يستثنى ما لو تلف عليه ما في مفاضة ثم لقيه على شريط
او تلف عليه الثلج في الصيف ثم لقيه في الشتاء فالواجب قيمة الماء في تلك
المفاضة وقيمة الثلج في وقت الصيف هذا اذا لم يكن للماء والثلج في الشريط
والثا قيمة فان كانت لور سيم وجب المثل كما هو مقتضى كلامه
ثم اجتمعا عند نهر اي وليس للما قيمة عنده اصله قل وجبت قيمته
بالمفاضة اي وكذا تجب قيمة المثل في محل الالة فان كان لنقله مونة
من محل الالة في اي محل الاجتماع والمراد بمونة النقل ارتفاع الاسعار
بسبب النقل بان كان سعر بالبلد التي طفر به فيها اعلى من سعر
في البلد التي غصب منها والا فكل شي ينقل لا بد لمثله من مونة هكذا انه
عليه الزرني ولهذا اتي م ر في رجل اودع اخرا بدينار الحجاز فولا ودقيقا
وتصيف فيه بغير اذن مالكه بانه يطالبه بقيمته في محل الالة فلا يجبر
على قبول المثل مرحومي ويضمن المثل مثله في اي مكان حل به
اي محل المتلي به اي في كل مكان نقل الفاصب المفصوب المتلي اليه فيطالب
به فيه زاد في ش المنهج ولو تلف في مكان نقل اليه لانه كان مطالبا بدينار
في اي مكان حل به ٥ كجعله الدقيق فخل الخلف وشتر مرتب ضمن
بمثله فيضمن بمثل الدقيق ومثل السمسم ومثل اللحم لان المثل اقرب اليه
التالف من القيمة الا ان يكون الاخر اقل المتقوم فيضمن به
اي بالاكثري قيمة في الثاني اي يضمن بالمثل الاكثري قيمة في الثاني وهو
كجعله السمسم شيرجا في الاخير هما الاول والثالث مخير
بين المتلين اي يضمن استويا قيمة ع ش وهو ظم خلا فقول قل اي
وان اختلفت قيمتها قليلا ملر اما الوضار المتقوم متقوما هذه هي
الصورة الرابعة من اصل التقسيم لانه اما ان يصير المتلي متقوما او
متليا او يصير المتقوم متقوما اخرا او متليا كما اننا ناس هذا المثال
من والمعتد ان الصنف متقومة وذات الحلي مثلية فيضمن الوزن
بمثله والصنف بنقد البلد وان كان من جنسه ٥ ربي وخرج بقيد
الوجود اي في قوله ان كان له مثل موجود ولا حواله اليه مسافة القصر

قل فيضمن اي المثل المتعذر له المقصود وقد يقع في كل من بعض المتعذر
 في شئ البهجة فغير المقصود في باقي قيم المكان لا وهذا تفصيل لقولهم يضمن
 المثل بمثله فحمله اذا كان مثله موجودا او لا ضمن بقيمة مثله لا وانما القيمة
 ثم وجوب المثل فلا تزداد ولا تملك ان يتطرق وجود المثل ولا يلحق القيمة كافي الروضة
 عن البيان والجمع عن ابي اسحاق سمعنا من بعض المتكلمين هو انه كافي بعض
 النسخ الجين فقد المثل بله يا النسبة كالا يخفى وفي فتاوى جرح الحاصل في هذه
 المسئلة ان من غصب عينا مثلية وانفقها بغيره مثله فان قدره او وجده بزيادة
 على ثمن مثله لزمه ابقى قيمه من وقت الغصب الى وقت فقد المثل فلو كان وقت
 الغصب يساوي ما يبين وفيما بين الوقتين يساوي الف الزم الف وقس على
 ذلك واما المتقوم فيضمن باقهي قيمه من الغصب الى التلف فيلزمه
 ذلك كافي المتقوم اي فانه متى ما بقي فالواجب زده والقيمة انما تكون عند
 الفقد مع نة وصورة المسئلة اي مسئلة ضمانه باقهي قيم المكان الذي جرحه
 المثل من حين الغصب الى الفقد اذا لم يكن المثل مفقودا عند التلف فان كان
 مفقودا عند الفقد الى وقت التلف لا الى وقت الفقد فقط والا ايك
 ان كان المثل مفقودا عند التلف بالاكثر اي اكثر القيم وان زاد اي الاكثر
 على دينه لجر اي فيما لو كان المقصود رقيقا نقول اكثر الا مكنته اي اكثرها قيمة
 كافي عبارة غير فكان ينبغي التمتحج بالتميز والمراد الا مكنته التي جعل بها
 المقصود اي يعتبر اقصي قيم المكان ثم يفتقر فقد ذلك المكان عن فتن
 اي تلك الابعاض باكثر الا من حيث ما نقص ونصف قيمته بيان لك من غير
 بنصف القيمة نظرا للتميز باليد وبالجزاي بلعدهما للجمع الشبهين اي
 لكونهما في اي الشبه بالمال رتب مقدروا هو كذا وبما ليس له وهو ما كان ما لا
 من الحيوانات كالسمن كان غصب دابة سمينه فمهرات ثم سمنت ردها
 وارث السمن الاول دمياطي في شئ ويضمن متقوم لا هذا شروع في مسائل
 ذكرت في باب الغصب استطرادا وان لم تكن من الغصب وضمان الزايد اي
 على وقت التلف بان سبق التلف زيادة قيمة فهي مضمونة على الفاصد دون
 غير محرم عند خوف الفومكروم عند عدمها كذلك اي كالا حقة
 فان تلف اي غير المقصود المتقوم عند خوف الفتنه انظر ما المراد بالفتنة

سائر ما ياتي في وقت الفقد

هل المراد ان يفتتن كل من سمع اوله قال الشومري المراد الفتنة بالنظر الي
 غالب الناس تحت طمعه متعلقة على ذلك مسايل له ولي وقوع فصل في بيت
 او دينار في جرح اي دواة ولم يخلص الفصيل او الدينار الا بتلف البيت او الدواة
 ولها ثلثة احوال الغصب من صاحب البيت او الدواة والتقصير من صاحب
 الفصيل او الدينار والتقصير منها المسئلة الثانية لو ادخلت بهيمة راسها في قدر
 ولم تخرج الا بتسريحها كسرت لتخلصها رعا يتكفط اذي الروح ولها ايطم ثلثة احوال
 احوال التفريط من مالك الدابة او من مالك القدر او منها والد رتب تاجع
 لذلك الثالثة ابتداء بهيمة جوهرية ولها ما التان ان ينسب مالك البهيمة
 لتقصير فتمت الجوهرة للكلولة او لا ينسب فله يضمنها وعليه ان لا يجبر
 على ذبح البهيمة لاخذ الجوهرة والله اعلم **فصل** في الشفعة
 القديم ولحقها الشغل ما لو باع القدم بشرط الخيار لهما وباع شريكه بيعا بقت
 فلمن باع بشرط الخيار الشفعة على الثاني فيما لم يقسم اي في شئ مشترك لم يحصل
 فيه قسمة لكنه يقبلها كما هو الاصل في المنيق بل لم ينسب المنيق بله خوله شريك
 له وانما قلنا الاصل في الغالب لا ذم قد تدخل على مالك يمكن خوله يلد ولا على
 ما يمكن خوله بحسبه الا الملهون فتأمل وصرفت هو اما مخفف مصفى
 تقيت او متقلر سمعني بينت وعلى كل فهو عطف نفسيلو مرادف والمراد تميزت
 المتوافق بان صارت لخصص منفصلة عن بعضها في ارض علم منه انهما لا تخرب
 في المنقول اصاله بخلافه تبعا الصابرة اليه اي الشريك القديم لا الحادث
 كما هو ظاهرا بارتبه اخذ بشرط فيه كونه شريكا وما خوذ منه بشرط فيه
 تضرر سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ وما خوذ بشرط فيه ان يكون ارضا
 بقا بها غير خومر له غني عنه وان يملك بقوض كبير ومهر وعوض خلع
 وصلاح دم وان لا يبطل نفقه المقصود منه لو قسم كطاحون وحمام كبيرين
 اي ثابتة دفع به توهم حمل الجوب على حقيقته المرجحة لتحريم تركه
 كسجد له شقص لم يوقف افاد هذا ان شقص المسجد لو كان موقوف لم يكن
 لناظر اخذ باقيه للمملوك بالشفعة وهو كذلك لان شرط الفقد بها ان يكون
 الماخوذ له مالكا لما ياخذ به وعبارخ الروض لو كان للمسيح شقص من ارض
 مشتركة مملوك له بشرط اوهبة ليصرف في عمارته ثم باع شريكه نصيبه

فلا تقسم ان يشفع اي ياخذ بالشفعة ان رآه مصلحة وعبارة سم لا الموقوف
عليه ان لا شفعة لموقوف عليه من مسجد وغيره فسقط قول قال
ثم يوقف له حاجة اليه اذا قل دوي خلطة قال قال الصواب اسقاط
خلطة والاكتفا بقول الموقوف الجوار ولعل وجهه ان الجوار فيما يتوهم ورود
الشفعة عليه لا يتصور فيه خلطة اصله وما ورد فيه ان الجوار على
مسلم اي على مشتر مسلم فاذا اشترى مسلم حصته الشريك ومالك الباقي
كافر فله الشفعة واذا اخذ السيد نصيب شريك مكاتبه فلم يكاتب اخذ
بالشفعة من سيد ولا شفعة لصاحب الا لو ذكره عقب ذكره المنفعة
لأن انسب قل اذا باع شريكه اي لان الطالب للشفعة في هذه ليس مالكا
فلا ياخذها كما علم من قوله السابق لمسي له شقص لم يوقف باع شريكه
نصيبه فافهم قوله لم يوقف انه لو كان موقوفا لم ياخذ له النافذة حصته شريكه
لعدم الملك الذي هو طريقه اخذها ولا لشريكه الا ان كان كانت الارض
مثلا اثلثا اثلثها ووقف على شخص وكل ثلث من الثلثين الباقي من
الشخص اخر شرا ان احدهما باع ثلثه لاخره ياخذ شريكه المذكور الثلث المبيع
كما ذكره الشارح اولا والمعتد ان له الاخذ كما ذكره اخرا ملكه اولا وهو
صاحب شقص موقوف عليه من ارض مشتركة قسمته عنه اي قسمة
الوقف عن الملك لا مانع معتد فيما ينقسم متعلق بالولادة وبطلان
قل بحيث يشفع به اي القسم الصاير اليه والحاجة بالرفع عطف على دفع
وباجر عطف على القسمة اي ودفع ضرر مونة الحاجة الى افراد الا وقوله بالمرافق
متعلق بافراد كما لا يخفى صغيرة هذا قيد معتبرا ما لو كانت كبيرة بحيث
يكون عشرها ادا فان كلا منهما يجبر بطلب حصصه في المنقسم اي
فيما يقبل القسمة لا عكسه اي فلا تثبت لمالك تسعة الا عشر اذا باع
مالك المضرب ان المشتري لو طلب منه القسمة لم يجب اليها فهو امن
بما يترتب على الشركة من طلب القسمة ويؤخذ منه انه لو كان المشتري ملكا
محاور لتلك الدار تثبت الشفعة لان المشتري يجاب بالقسمة فيدفعها الشريك
بالخذ لان الاول اي وهو مالك المشتري على القسمة يعني اذا اراد
شريكه احداث المشتري التسعة اعشار القسمة يجاب ويجبر مالك الشريك

على

على القسمة فلذلك ثبت له الاخذ بالشفعة دفعا للضرر غير نحو مرسى
في كلامه تصوير بما اذا كان موقوفا بين دارين فباع مالك احد الدارين
داره وتبعها المهر المشترك لم يكن للشريك فيه الاخذ بالشفعة لما فيه من
اضرار مشتركة الواو اذا لم يبق لها مهر فيؤخذ من القليل ان الدار لو كانت لها
مهر اخر وامكن المشتري ان اخذ مهر جاز للشريك في المهر الاخذ بالشفعة
كمجري مهر فلو باع ارضه ولم شريكه في مجري مهر لاخر عنه فلا شفعة فيه
حذر من الاضرار بالمشتري في بيت على سقف اي لعدم الارض وهذا
يحتراز عن البيت المذكور ليس على ارضه اقره بالبيع اي من غير ارض
مع مفرسه فقط اي لان المفسر تابع للشجر فليس هناك ارض متنوعة
ولو مشتركا اي السقف كالبيت والضياع جمع ضيقة وهي القبة الصغيرة
قد علم من كلامه هو على حد فمضاف اي من مفهوم كلامه وعكسه المقابل
لمنطوقه وطرده لكن قال قل انه غير مستقيم في البناء على الارض المحترقة
اي فقضية ان الصواب دخول الشفعة فيها فليراجع وان يملك لا يعطى
علي ان يكون فيما ينقسم قل وعوض خلع فاذا اخذ الشريك ياخذ بهر المثل
ساوي قيمة المشفع او زاد عليه او نقص عنه وصلح دم اي عمدا فافهم
الشفيع بقيمة الدم وهو الدية ثم البهجة فاذا اراد ولي المجز عليه قتل كجانب
فصلحه من الدم على نصف دار مثله وكان له فيها شريك فلا شريك ان
ياخذ نصف الدار بالاولى لوجهه في دية العمد اي بقيمة الا بركذا بخطام د
شرايته اي في حاشية قل شرط الجوار اي للبايع اي اولها اسم
كارث كان مات المورث عن نصف عقار فملكه وارثه بالارث فلا شفعة
لشريك المورث اما الوعاء المورث عن اخوة مثله ثمان احوه اباي حصته
لشخص فان الشفعة لا في الثاني هيشيني في من الخيار اي الثابت
للبايع والمشتري او البايع فقط مرحوم قال في التهج ولو ثبت خيار مجلس او
شرط للبايع ولو مع المشتري لم تثبت الشفعة الا بعد لزوم البيع لانه ينقطع
خيار البايع ويحصل الملك وان لم يشفع بايها هكذا بخط المؤلف وهو
الفائدة تقتضي ان المشتري اولا له الاخذ بالشفعة سعا اخذ بايها ام له
فان لم ياخذ بايها بالشفعة فالامرظم واما اذا اخذ بالشفعة فطريقه لذلك

فسخ البيع ظاهر ~~القول~~ من فسخ قبل الخذ بالشفعة وفيه ثم ران اخذه بالشفعة
لا يكون وان لم يتقدمه لفظ فسخ ~~فان~~ فاذ افسخ واخذ بالشفعة
فلا يتصور ان المشتري يلخذهما لان فسخ شرائه وعبارة الشارع تقتضي صحة
اخذ البايع في حالة الخيار مع ضعف ملكه وانه اذا اخذ بها في هذه الحالة وتم البيع
للمشتري استلحق الشفعة له وليس كذلك لتوقف اخذ البايع على فسخ
البيع وفسخه يبطل اخذ المشتري منه فكان الاول حذفاً والاولى وقلنا الاول
خلاف قول والمرحوم من الصواب لا مكان حملها على غيرها والحوال
والتقدير فالشفعة للمشتري الاول والحال بايعة لم يشفع كذا ابنه علي
ذلك عبد الرحمن اجم هذا ومحل ثبوت الشفعة للمشتري الاول بعد لزوم
البيع كما تقدم عن المنهج وكذا لو باع امرئ بالشفعة للمشتري الاول
ان لم يشفع بايعة وهو يصدق بما اذا كانت اخذ المشتري الاول بها والملك
لبايعة ثم تم البيع مع انه لم يكن مالكا وقت اخذ اكتفا بسببه دون
المشتري قيد بذلك لانه اذا كانت الخيار له فقد تم ملك الاول له بسببه
فقط كما لا يخفى بالثمن ان لو قال بالعرض الذي وقع عليه العقد كانت
ايجم لشحوله نحو المهر زاد في ملك الماخوذ منه اي اصاله وهو البايع لا المشتري
لانه يوهن ان المعتبر قيمة الشفعة للعرضه وليس كذلك زي ثم يلخذه
يبطل حقه بالتأخير لا جبر ولا يجب اعلام المشتري بالطلب قبل الاجل
وان صح في الروضة خلافه قالوا ولعله سبق قلم دمياطي وانحل الموجل
غاية اي انه ان يصير الى الحل وانحل الى مرحوم عقد البيع في هذا
الصنيع تغيير اعراب المتن وهو محيب فلو حذف لفظ عقد لست من ذلك
او غير بل كما ان او غير الثمن كالصداق اذا كنت قد وجب مثال للمثل
لاقتلاف الذمم ثم علة الحذوف كما يعلم من عبارة كمال النجم ونصها عقب قوله
بموت الماخوذ منه وهو المشتري دقها للضرورة من الحيثين لانه لا يجوز له
الاخذ بالموجل اضر بالماخوذ منه لاقتلاف الذمم كما تأمل بنظر ابي
بقدر الموجل من الحال ان لم يخبر هو بالحالة بل كيم اي لم يخبر الشفيع بل
ثبت في حقه موجل في اخذ حاله بالشفعة ولا يطالب الا بعد الحل
باعتبار القيمة وقت البيع اخذ الشفيع بارتبة الخامس الثمن وهو مائة
وستون

وستون في المثال المذكور لدخوله فيها عالما بالحال هذا جري على اقبال
فلا فرق بين العالم والجاهل زي لانه مقصود الجملة اذا كانت من حقه السؤال
الذي قدرته اي عند قوله بالثمن المطلق ما اذا اشترى من اهل هذا
من مسقطات الشفعة كما ذكر وهي مكروهة اي ان كانت في المقدرات
كانت بغير فساد قول بالثمن من ثمنه اي فتكون كثر الثمن مانعة للشفيع
من اخذ اي باعته له على الترك فسقط قول قال في جعله من التحيل نظر
لان كميته ما لا يمكن الوصول اليه شي معها وهذه يمكن الوصول معها
لما علمت من ان المراد بالكمية الباعث على الترك لم يقبضها اليه
ليقبض الوكيل من الشقص وقد رقبته شقص وفيه نظر اذ للشفيع ان
يلعب قدرا بعد قدر علي المشتري ويخلفه حتى اذا نكل خلف الشفيع واخذها
خلف عليه فان كان اي الثمن غايها شقصه للمشتري اشترى به بفتح
التا لخطيب وان دفع الي الشفيع مستحقا او اموال ودفع المشتري ربا
ورضي به البايع لم يلزم المشتري الرضي بمثله من الشقص بل يلخذه منه
لجيد قاله البقوي في المنهج لانه ملكه بضم الكا فخير ان وهو اول
من قرأته ما ضا لان الاصل في الخبر الافراد والشفيع فسخه اي فسخ تصرف
المشتري باخذ الشقص اي فلا يحتاج الي تقدم فسخه علي اخذ زي من
التصرف بيان لما فيه شفعة اي للشفيع اخذ يتصرف من المشتري يقتضي
الشفعة فاذا ترك اخذ بها وقت الشرا فباع المشتري الشقص فله اخذ
بالشفعة لانه قد يكون له غرض في الترك اولا والاخذ ثانياً لموت الفروض
الثاني اقل او اسير كما ذكره الشارع او ليسر الثمن عليه في الوقت الثاني
دون الاول او لميله للمشتري الاول دون غيره كبيع لذلك اي لان
حقه سابقا اي فيخير الشفيع بين ان ياخذ الشقص بالبيع الاول وان
ياخذه بالبيع الثاني لان حقه سابق على هذا التصرف ولانه كما كان العرض
في البيع الثاني اقل هو طبعها اي ولو بوكيله وانما فرغوا التوكيل عند
الخبر لغيره طريقا وان تضر التملك هذا من وال وجه انه لا بد من الفروض
في التملك عقب الفروض في سبب اخذ زي على خلافها ان العادة
بالعرض اي الجري ونحو كالكوب ولا يكلف القطع اي قطع ما هو فيه

من صلة او اكل او غيرها لا يكون عذرا اي ان عدم مقصدا عرفا واللفظ
يبطل حقه قال او الطعام بالرفع عطف على وقت كاهو فم وكذا قوله
او قضا لا ينهال وقت لهما معين فحينئذ يصح اي ان عدم الدليل عذرا فحقه
والا بان لم يكن عذرا كالوكان من اهل الدولة او كان في رمضان فطلبه الطلب
فيه فان اخبر بطله ويعد في خبر من لا يقدر الا واما لو ادعى بطله
فلم يعلم عوالته هل يذرا ولا لان الالف العادلة هـ ثم رثم لو ادعى
جهله بعد التماس صدق فيما يظهر حيث امكن خفا ذلك عليه قال ابن الرفعة
ولو كان عدلين عنده دون الحكم عذر على ما قاله السبكي وهو انه وجه وان
نظر غير فيه ولو اخبر مستورا عذرا والا وجه حكم كلام السبكي على ما اذا
لم يقع في قلبه صدقها او ياتى نظير فيما بعدهم وتلخص من كلامه انه اذا
كان عدلين عنده وعند الحكم لا يعذر ولا العذر كفا سق وصبي
اي ان لم يصدق فاجمع من الفساق ونحوهم كالعدول قال ولو اخبر الشفع
بالكتمان المفعول مما اخبر به بالبنا للفاطر فسلم عليه اي ان كان ممن
بين السلام عليه اخذ من قولهم السلام سنة قبل الكلام والا بطل حقه
ولو جمع بين السلام والمصالح عن الثمن والدي بالبركة فانه لا يضر ايهما
فاو ما نفعه ظلوا وما نفعه جمع فتأمل اي شريك المصدق بسكت الصاد
وكسر الدال او المخالغ بفتح اللام وقوله من المرأة متعلق بالخذ والمخالغ
الثاني بكسر اللام ولو اختلفت الاعباء سم ولو اختلف الشفع والمشتري
في قدر الثمن صدق المشتري لانه اعلم بما يشترع منه ولو كان عرضا
وتلف واختلف في قيمته فكذلك لانها اي الشفعة وفي نسخة لانه
فذكره باعتبار الخبر وهو حق مستحق بالملك كالأجرة والشرع اي كالتخلف
الأجرة والشرع فانه على قدر الملك او تقسيم الأجرة والشرع على قدر الملك
كل صحيح اخذ الثاني وهو صاحب الثلث سهمين اي من الثلاث
التي هي نصف الستة التي هي مخرج تلك السور ولو قال اخذ الثاني ثلثي
المبيع والثالث ثلثه لكان انشبا لانه نسبة سهمها لثلاث بعود الروس
من وهو يجب مظهر له ليله يتبع الصفة على المشتري اي ولو
رضى المشتري بذلك وان اقتضت هذه القلة حله فله كالباش المنهاج الشارع
قوله

لعذر في ان لا ياخذ ما يرضيه اي بعد بتعدد الصفة او الشقص
اي او بتقصير الثمن او بتعدد البائع او المشتري او هما في قول تحت لو كان
لمشتري حصة جواب لو اشترك مع الشفع وهذه نص عبارة المنهج روية شفع
الشقص لانه لا يلزم من كونه شريكا ان يراه لا قتال ان يكون وكل في شرائه ا ف
ورثه او واهب له و شرط اي في التملك اي ملك الشفع الشقص وهو بعد
اللفظ السابق قال مع قبض مشترك الثمن كقبض المبيع حتى لو امتنع المشتري
من قبضه ظني الشفع بينهما لو رفع الا من الحكم شيء المنهاج ولا ريبا في خلاف
ما لو كان بالمبيع صفائح ذهب او فضة والثلث من الاضرم يكف الرضي يكون
الثلث في الفضة بل يعتبر التقابض كما هو معلوم من باب الرياسة المنهج
اذا حضر مجلسه اي مجلس الحكم **فصل** في القراض بكسر القاف وهو القرض
لغة اهل الحجاز والمضاربة لغة اهل العراق من الضرب وهو السفر لا يتم له اي
القراض عليه اي السفر غالبا فله ثلاثة اسما كما سيذكر الشارع ان يتفقوا
اي تطلبوا ففعله اي زيادة على ما لكم او ما لا غيركم وهو الزرع فضع الى احتياج
بالاية من حيث عمومها واجتمع اما ودي انما اسند الاحتياج فيه الماوردي
لما في الاية من الكف في خصوص القراض لان الاية تحتل المدا وغیرهم مع شي
فضحة الاحتياج بالاية من حيث عمومها فان الزرع فضل صار يستدعي
اي قبل ان يتزوجها بخمسة اشهر وسنة صلى الله عليه وسلم اذا ذاك نحو
خمس وخمسين سنة وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل فيه انه صكاه مقرا
له بعد هجره وانفرت اي ارسلت توكل مالك اي او من يقوم
مقامه كالولي فهو اسم للعقد يحل اي مع جعل ماله لاي الفقير المصطب
لجعله الجمل وحده وهو ما ضرب فيه اشارة الى ان الثامن هو الدراهم
والدنانير المضمومة وهو كذلك كما مر قال من الدراهم والدنانير شملت
عبارة الدراهم والدنانير في ناحية لا يتعامل بها فيها ونقد الفز لا لا تفق
عليه ويوافق قول ابن الرفعة والاشبه جواز على نقد بطله السلطان وان
نظر فيه ان ذرعب اذا عذر وجوده او خيف عزيمته عند المفاصلة كمن نقد الامام
عن شيخه الحاقها بما يزوج من الفلوس سم وقوله كمن نقد اي خالفه عدم
محة القراض عليها كمن انظر على هذا على اي شيء يقارض ان يكون نقدا الا

حاصل الشروط خمسة كونه نقدا خالصا معلوما معيناً بغير عامل وتبراهو
اسم لذهب او فضة قبل ضربهما قال الجوهري لا يقال تبراه لذهب وبعضهم
يقوله للفضة ايضاً ومنفعة وصورة ان يقول قارضتك علي منفعة هذه
الدار توصلها الي مرة بعد مرة وما زاد علي اجرة المثل يكون بيننا نصفين قوله يصح
اغترار بفتح الهنزة جمع غرر واراد بالجمع ما فوق الواحد فانه لم يذكر الا
شيئاً من حيث قال اذ العمل الذي وقيل بكسر الهنزة مصدر لغز مستهلكا بان
لا يحصل بغيره علي النار شي ع ش كالقروش والفضة المضروبة بمصر حل
جاز معتد ولا علي مجهول الا لفم لو قارضته علي راسهم او دنابر غير
معيّنة ثم عيّن في المجلس جاز ومثله يجري في مجهول القدر فاذا قارضته
علي مجهول القدر ثم عيّن في المجلس جاز وكذا المهرام كاحد الالفين فيصح
اذ اعينه في المجلس بخلاف ما لو قارضته علي مجهول الجنس والقدر والصفة
ثم علم الفلانة في المجلس فانه لا يصح كما قاله سم ثم رايته ايضاً في ش
المنهجم ومن ذلك تعلم انه لا يكفي العلم بالجنس والصفة في المجلس دون
العقد وظم الاطلاق ان احدهما كذلك سم علي المنهجم كان قارضته علي الفلانة
يشمل ذمة غير العامل بان كان له دين في ذمة انسان فقال لغيره قارضتك
علي ديني الذي علي فلان فاقبضه واتجر فيه ويشمل ذمة العامل ايضاً
بان قال الدائن للمدين قارضتك علي الدين الذي لي عليك زيد او غيره
كبدل متلف في ذمة العامل فانه لا يصح القراض عليه ولو متاويتين
اي فلا يصح ما لم تعين في المجلس كما تقدم فيه وفيما قبله توكل وتوكل فيجوز
ان يكون المالك احمي دون العامل لكن ينبغي ان لا يجوز مقارضته علي معين
كما يمنع بيعه المعين وان لا يجوز اقتضاه المعين فلا بد من توكله سم علي
منهجم وقوله دون العامل ولا يجوز ان يكون احدهما سفيها ولا جبار ولا مجنوناً
ولو لم يسم ان يقارضه لهم ش المنهجم اي ان كان العامل محق يجوز له يداغ عنده
ع ش مملوك المالك المملوك ليس بقيد بل مثله حر يستحق المالك منفقته
ويمكن شمول كل ماله بان يراد مالك المنفقة ومثل العبد دابته وشروطه
اي المملوك ونحوه وان شرطت نفقته عليه اي علي العامل جاز وجمع فيها
العرف ولا يحتاج الي تقديرها وفي ش يتختم ر له بد من تقديرها فان شرط

له من الزرع شي فهو لما لكه ومملوك العامل كملوك المالك فيما ذكر قل جاز
اي وتكون من هذا الص مال العامل فكانه استاجر بها ولذلك شرط ان تكون
مقدرة كما علم رب المال اي او وكيله او وليه سم سطلقاً صفة مصدر
محذوف اي اذن مطلق او تصرفاً مطلق ويصح ان يكون حاله من التفرق
فلا يصح علي شرط يربطه الا محترز الشرط الاول ينسجه في المصباح تحت
الثوب ش من باب ضرب ه يستاجر عليها اي فلا يحتاج الي القراض
عليها المحتمل علي جهالة العوضين اي عمل العامل والزرع الحاجة ه ولا علي
شراعتان معين الا محترز الشرط الثاني متاع معين ويجوز منع شرطه
بان يقول ولا تشتر المتاع الا فلا في الاول وهو مالا ينقطع غالباً دون
الثاني وهو ما يندرج وجوده فلا يصح فيما اذا قال ولا تشتر الا لخير البلقا ف
الياقوت الأحمر شخص معين فلو عين له اشخاصاً معينين صح والفرق
انه قد يتأتى من جانبهم الزرع في الغالب بخلاف الشخص المعين ع ش
وهو الركن الخامس غير مستقيم لان كلاه من الشروط لا في الشروط له فتأمل
قل المالك اي او نايبه سم فيصح في الثانية اي وهي قوله او ان لغيره
منه شايه اي انه اذا كان ذلك الغير مملوك احدهما وشرط له منه شي كانت
كالشرط لما لكه فيصح تأمل دون الاول وهي قوله علي ان لا احدهما معيناً
او مبهما الزرع فاذا شرط للمالك نصف الزرع ولملوكه نصفه الاخر كانه شرط
جميع الزرع للمالك فلا يصح وان شرط للعامل نصف الزرع ولملوكه النصف
الاخر كانه شرط جميع الزرع للعامل فلا يصح زيد وقوله فاذا شرط لا هذا
زايد علي منطوق كلام المص فان صورته ان يجعل الزرع كله لمملوك احدهما
فلا يصح فتأمل فخرج وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيراً من شرط جزئ
للمالك وجزء للعامل وجزء للمال او الدابة التي يدفعها المالك للعامل
ليعمل عليها مال القراض مثله هل هو صحيح ام باطل والجواب عنه ان الخطأ
محتمل وكان المالك شرط لنفسه جزئين وللعامل جزئاً وهو صحيح ش علي
م ر ان لا يقدر بل بئنا للفاعل علي حل الشارع وبئنا للمفعول علي حل رسم
وعبارته والرابع ان لا يقدر اي القراض او التصرف بمدة ه ثم قال وقوله بمدة
احترز عن التقدير من حيثة احدهما كقارضتك ما شئت او ما شئت فانه

يجوز كما صرح به المأوردي قال لا بد ذلك من شأن العقود الجائزة ٥
الشراي ان كان المنع منه متراجعا عن المدة بخلاف ما لو قال قارضتك سنة
وذكر منع الشراء متصل بضعف القابلية وهذا يجمع بين كلامي الشيخ في منع
المنهك والروض م ر واعتبره ثم زني فاطلاق الشارع البطلان في منع الشراء
ض والكاملان الصريح مست فيصح العقد في شتمين وللمع ما اذا قال قارضتك
سنة ولا تشتري بعدها وما اذا قال قارضتك ولا تشتري بعدها سنة بخلاف ما لو قصر
على قارضتك سنة او زاد ولا تصرف او قال ولا تبع بعدها او قال بعد مدة
وتلحق ولا تشتري بعدها وكله اي محلكم بالصحة فيما اذا منعه الشراء بعد المدة
بدليل احتماله الا ولي بدليل اشتراطه تطبيق التفسير بان ينجز العقد
ويعلق التصرف ويجوز نقد كل من المالك والعامل اي ابتداء اما دوما
بان قاضي العامل اخر ولو بان المالك يشاركه في عمله ويبيع القراض
الثاني اما في التراجيح فلا يجمع سوا شرط عليهما حقيقة الضمان
لا معتمدا فلا نقله في شتم التراجيح عن الامام بحسب المال اي باعتبار
قيمه كما في الشركة حل واذا فسد قراض اي وبقوله ان لا يجوز فوات شرط
سكونه غير نقد والمقارض مالكا اما اذا فسد لعدم اهلية الهاقد او المقارض
ولي او وكيل فلا ينفذ تصرفه محرم لا نه ضاملا وانما يستحق العامل
بعضه في العقد الصحيح اذ لم يطر الزرع لي فان قال ذلك فلا شيء عليه له
لرضاه بالعامل مجازا ثم التراجيح اجرة مثله وان علم الفساد قبل العقد فلا
لما في شتم التراجيح ولو فرض وبنقد غير البلدان راجح حل وكيل اي يشبه
الوكيل فليس وكيل من كل وجه فلا ينافي ما سبق من انه يبيع بالقرض
حل لا يفتن فاحش في بيع او شراء ولا بنسبة في بيع او شراء بله
اذن في الفتن والنسبة اما بالاذن فيجوز ان فقدت مصلحة الابقا
ولو مع فقد مصلحة الرد بان كانت المصلحة في الرد او انتقت المصلحة في الرد والابقا
او كانت المصلحة فيها مستوية على المعتد ويمكن اخذ الاخير من كلام المصنف
ايضا بان يقال له الرد ان لم تكن المصلحة في الابقا وجده قل ولو مع رضاه الاخر
بالقيس لان كل منهما حقا في المال فان وجدت مصلحة الابقا وجده امتنع
الرد فان اختلف اي في الرد فاراده احداهما وابطاه الاخر عمل اي عمل

الحكم

الحكم بالمصلحة لان كل منهما حقا فان استوى الحال في الرد والابقا في المطلب
يرجع الى العامل شتم التراجيح وقال قال عقب ما قدمناه عنه وقال اذا استوى
الا مران في المصلحة فيهما او عدوها فيهما انه يجاب العامل ولا من
يعتق عليه اي على المالك بله اذن منه في الثلاث اي الشرايا اكثر من مال
القراض اما باذنه فيجوز ولا في الزايد فيها اي والصورة ان العقد تعدد
واله فلا يصح في الجمع اي وهذا فيما اذا اشتري في الزايد بعين مال القراض
كما يفرض من كلام الشارع بعد ذلك كذا في بعض الهوامش وهو صحيح ففي
شتم على التراجيح قوله ولا في الزايد فيها اي في الاوليه فلا يصح الشراء
بالزايد للقراض ولا يقع للعامل وصورة الشرايا اكثر من مال القراض
ان يقع الشراء في عقدين بان كان مال القراض مائة واشتري مائة بمائة
اما بعين تلك المائة او في الذمة ولم ينقد لها شرايا شري بخمسين من
تلك المائة او بها فان الشرايا الثاني باطل لتعين المائة للعقد الاول تامر
بمخروفيه وتقويت المال اي في غيرها اي غير الاول فيقع للعامل
وان صرح بالسفارة بان قال للمالك او للقراض فعلم انه اذا اشتري
بعين مال القراض له يبيع وضيع بزواج المالك ومن يعتق عليه زرع
العامل ومن يعتق عليه فلا شراوها للقراض وان ظهر ريح ولا يفسح
نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل شري زوجة ومن يعتق عليه لم يملك
شتم التراجيح ولا يموت منه نفسه نفقة او غيرها فلو شرط الموت
في العقد فسد وان قدرت لان ذلك يخالف مقتضاه وهو ان ليس له الا ما شرط
من الزرع ووزن بالجوع عطف على قوله كظم والجلال المحل في شتم التراجيح ضبطه
بالرفع ومقتضاه وجوب ذلك وان لم يعتد حل كذهب وسك ويملك
اي العامل حصته اعلم بذلك ان الكلام في مقامين مقام ملك فقط ومقام
استقرار ملك فبالقسمة يملك حصته فقط حتى لو حدث بعد ذلك نقص كان
محموبا عليها والا استقرارا لما يكون بعد القسمة وبعد نفوذ راس المال
وفسخ العقد او بنفوذ المال والفسخ ولو بلا قسمة هذا اصل كلامه
وليس كذلك لانه يجبر بالزح فقط اي بلا تنضيض ولا فسخ ما حصل
ضخم بقوله حصل ما لو اشتري حيا ناهما او شجر عليه شمر غير موزن فلا وجه

ان الولد والتمتع مال قراض م ر وتبلغ اي ولو حله ومهر اي بغير وطئ
العامل والا فهو مال قراض قل بعد اي او قبله كما في سم جبر الخسران
بالرجح اي اذا تكدر بالعلم فان دفع اليه ماله فاسترى به شيئا فتلصق بعضه
او رخص السهم فلا شيء للعامل اذا الرجح هنا وقاية لرأس المال اما اذا دفع
اليه ما يتبين مثله فتلصق احداهما قبل التصرف فالاصح انها تلتصق من رأس
المال ويكون رأس المال مائة م م الرمياطي وقد اشار له الشارح بقوله وكذا
لو تلف لا سببية وهي التي لم تستند لسبب فاعل وكذا اذا تلف بعضه
بجناية وتقدر اخذ بدله كما في سم المنهج على ما مر اي النقض برخص
او عيب حادث هذا وضريح بقوله لو تلف بعضه مالمو تلف كله فان القراض
يرتفع سواء كان التلف بافة ام باثلاف المالك ام العامل ام اجني لكن
يستقر نصيب العامل من الرجح في اثلاف المالك وبعين القراض في البدل
ان اخذه من اثلاف الاجني وكذا العامل على المعتمد ومقابلته ان يفسخ
باتلافه كما يشي المنهج وضريح بقوله بعد تصرف مالمو تلف بعضه قبل التصرف
فلا يجبر بالرجح بل بحسب من رأس المال الا ما مر عن الديماطي فانهم
مندسها لان العشرين سدس المائة والعشرين قل والاصل ان
رجح كل عشرين من العشرينات الستة ثلاثة وثلاث ومعلوم انك اذا
صريت ثلاثة في ستة تبلغ ثمانية عشر وثلاث في ستة باثنتين فالحكمة
عشرون هي الرجح م رجح الخسران لان الخمسة والعشرين رجح المائة
قل فيعود رأس المال الخمسة وسبعين لان الستين الفاضلة بعد
اخذ المالك العشرين من الثمانين الفاضلة من المائة بعد الخسران خمسة
عليه اي العامل خمسة وسبعين كما ان المالك الحق خمسة من الخسران
الخمسة وسبعين اي لان الخسران يوزع على الثمانين لكل عشرين
خمس فتخط العشرون المستردة وحصلتها من الخسران وهو خمسة يبقى
على العامل ستون وحصلتها من الخسران خمسة عشر فالحكمة خمسة وسبعون
فلو ربح بعد ذلك خمسة فبلغ ثمانين لم ياخذ المالك الجميع بل يقسمها
والعامل منها درهمان ونصف م وجنونه اي وانما به ثم بعد
الفسخ اي يقول احداهما او الا نفصاخ اي بالموت او الجف أو الاغما

استيف

استيف الدين وصورة بان بلغ نيئة وقد اذن له فيه المالك او بلغ المالك
ولم يقبض البيع والتمتع باق في ذمة المشتري ثم مات المالك مع
بان ينقضه على صفته اي يجعله ناضدا لهم او دنانير وخرج برأس المال
الزائد عليه فلا يلزمه تنقيضه **فصل** في المساقاة ولما افدت
شيها من القراض من جهة العمل في بي بعض ضامه وجهالة العوض
وشبهها من العبارة من جهة الزوم والتاقيمت جعلت بينهما يسقوت
كذا في نسخ والذي بخط الشارح يسقوا بدون نون اج ان يعامل الخ
اي بصفة معلومة فيؤخذ منه جميع اركانها الستة قبل الاجتماع هو صريح
في انها جميع عليها مع ان ابا حنيفة منعها وان خالفه صاحباه قل فذمت
الحاجة الي تجوزها فهي مما جوز للحاجة بخصه م والمساقاة جائزة
اي ملال في حجة فالحجوز بمعنى النحة المقابلة للبطلات لا المقابيل
للزوم فلا يفرض عليه بانها لا زمة فكيف يقول جازع فتأمل
على النخل الاظم كالمساقاة على شجر مثمر وهو كذلك اذا كان قبل
بدو الصلاح سم ويشترط فيه اي المورد شروط ستة كونه نخلا
او عينا اوهما موشيا صفتا بيد عامل مغروسا لم يبد صلح ثم سولا
ظهور م روح النسي اي تنزيها عنها واذا قطعت اي لاسها والا ولي
قطع كما في نسخ اذ البراس مذكر م استقله لا ظهورها بتقاييه قال ابن
عبد الحق وعليه فهي كاللزعة الانية وهو كذلك قل فتجوز شرط تخلل
غير النخل والغيب بينهما والله فلا يصح ولا غير مربي ولا على مبرم كما حد
البتانيين قال شيخنا بخنا وظم انه لا يات هذا ما مر في القراض من
الاكتفاء بالروية وبالقبض في مجلس العقد لان ذلك عقد جائز ورجحه
من تصرف العامل وهذا لازم ورجحه من عينه م لم يفتطاه سم
وله على ودي بفتح الواو وسال الدال المهملة وتشد يد الياء الخروف
صفار النخل قال الشاعر

نحت بفرس الودي اعلمنا منابر كهن الحيا في السدف . انترى
ويقال لها القيد والشتر واحد وديه فضة اليه اي الي عمل المساقاة
وشريك مالك كاجني بان يقول ساقيتك علي حصي او علي جميع الشجر



بقدر ما يخرج من الثمر إلى أن شرط له زيادة على حصته بخلاف ما إذا شرط
قدر حصته أو دونها فإنها لا تصح كالمساقاة عن الفوض ولا الجوع له لأنه
لم يعط ما جاء ذكر المص منها شرط فيه نظر فإن الشرط ألا يشرط
في العمل كما في المنهج وغيره لا في الثمرة وقد جعل رسم كلام المص على حذف المضاف
إلى أن يقدّر عملها أي العمل فيها من معلومة لا ولا الجوع للعاملات
علم إذا لو قدرت ثمره يثمر فيها الشجر غالباً فلم يثمر أو يثمر بعد هاسم
فله أجرته أي وإن علم الفساد وإن لم يثمر رسم قل ولا كله للمالك هذا
مفهوم الشرط الثاني فلو قدره على الثالث كان أنسب وبحال بات
في كلامه لفافسراً مشوشاً من أصحها المنع أي عدم استحقاق
أجرة وهو كذلك كما في الفراض غير عدم التاقية فلا يشرط هنا
بل يشرط هنا ذكر التاقية قل فلا يشرط أي لا يشرط ذكره في الصفة
قل وعمل المطلق لا يقع لقوله فلا يشرط قل هذا شرط أو صريح
أنه ليس متعلقاً بشئ من أركانها وليس كذلك بل هو متعلق بالعمل فتأمل
قل الأول بالرفع مبتدأ خبر عمل لا وتقرين للفعل بالعبارة سم
ويتبع الفرق في تقرين الفعل ووضع الشول على روس الجدار وسد
العلم السيرة التي تنفق في الجدار وهو أي التعريض أن ينصب
أو ويظهر أي يربطها بالحبال ولو عبر بهذا كان أولي قل وفي البذر
أي الجرت كقوصة أي قوطه حفظ الأصول أي أصول الثمر وهي
الشجر والدولاب أي نضبه وكذا الآية أما إدارته ففعل العامل قل
على رب المال فلو شرط ما على أحد من علي لا ضرباً للفقد كذا ذكره الشارع
انفاً وإن عمل أحد من علي لا ضرباً فإنه لم يستحق شيئاً أو بإذنه استحق
الأجر والفرق بينه وبين عدم وجوبها فيما إذا قال لنخل ثوبين إن
هذا تابع لعمل يجب فيه الأجر بخلاف قوله لنخل ثوبين سم المخلص
بالظهور أي ظهور الثمرة والظن منها الصحة من والمعتد بالطلان فرع
لأن يثمر الشجر أو تلف الثمرة بافة أو غصب لم تنسخ المساقاة ويلزم
العامل إتمام العمل ولا شيء له على المالك مع ب والقنر وهو مجمع الثمار
وشايعه بينها وفي القنوت وهو الساعد وجهان أو جمعها كما قاله شيخ
مشايخنا

مشايخنا أنه المالك ولغيره كله رسم تامة كالأجرة أي قياساً على الأجرة
ولجامع أن كله منها عقد على منفعة وعمل على بقا العبد معاوضة قبل
الفرار من العمل ولو قبل الشروع فيه ثم المنهج وتبرع غيره من مالك أو غيره
بالعمل بنفسه أو بماله بقي حق العامل قال الإمام وهو منكر لأنه لا تحقق
بغير عمل ولا صاحب نزلوا ذلك منزلة التبرع بقضا الدين محرم وتعد
أضار بلجر عطف على ثبوت وقوله من ماله متعلق بالثوبين والنشأ
بسر الثوبين والمدة نسبة إلى النشا المعروف وقال السيوطي في الب بفتح النون
نسبة إلى النشا المعروف بربف مصره لتمكن المالك من الفسخ أي فيقتصر
بين أن يفسخ أو يعمل به رجوع قل ثم إن تعدد أكرام أي إذا كانت المساقاة
في الذمة قل بأشهاد إذا لم يشهد كما ذكره رجوع له وإن لم يمكنه
أن يشهد لأنه عذر نادراً فإن عجز المالك عن العمل والنفقة ولم تظهر الثمرة
فله الفسخ والعامل أجر عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهي لها ثم المنهج وقوله فلا
الفسخ والعامل أجر عمله فيه أنه لم يقع العمل مسماً ولم يظهر أثره على العمل
المساقاة في ذمته أو وضع به المساقاة على عينه فتفسخ بموته كالأجير
المعين ثم المنهج وعلى هذا لو كان الثمر قد ظهر ولم يبد صلحه وبقى من أعمال
المساقاة شيء لا ينبغي أن يستحق الوارث نصف الثمرة إن كان النصف مشروطاً
وإنما يستحق بالقسط بعد اعتبار حاجته من المدة سم أي فإذا حصلني ثلث المدة
مثله استحق ثلث المشرط له وخرج بقوله لو كان الثمر قد ظهر ما إذا مات قبل
الظهور فظن أنه لا يستحق وارثه شيئاً ولا يلزمه بل يمكن المالك من
الفسخ والوارث أجر ما عمله مورثه سلطان لا تحصل عمله أي وهو التقيد
فصل في الأجرة بثلاث الهيئة كذا ذكره الشارع تملك أو فسخ عقد
النكاح لأنه لا ملك به المنفعة وإنما يملك به إلا تنفعه لشرائست في العقد
م لم يقدّر له الملك لأنه قد يتبين عدم وجوبها كما إذا فسخت الدار المستأجرة
قبل مضي مدة لها الأجر موصوفى وعبارة قل قوله ظم أي ولا تجب حقيقة إلا بعد
تمام المدة قل أن الحاجة أي بل الضرورة كما يجوز بيع العيانية أي ليستفيع
بها من ليس له ذلك وكل ما أمكن بالرفع أي طرشي سهل منفعة أو
جملة ما ذكره من القنوت ثمانية غير أنه لم يذكر محترز قوله والأباحة ولعله بناء

علي انهما قيد واحد لئلا زعمهما فان ما يقبل البذل لا يكون صراحا لذاته منفعتها
اي فله فرق بين اضافة الاجارة للعين كما في المثال الاول او المنفعة كما في المثال
الثاني لوضع المراد كلمة لا تنقب اي وان روجت السلعة قل فان
العقد عليها لا يسمى اجارة واخراجها صوري لان العاقد على البيع انما يستحق
ان ينتفع له المنفعة كما مر والشركة والاعارة اي لان المشترك يصدق
انه يمكن الا انتفاع به للشريكين منفعة معلومة لا تكون له بغيره بل بالنهاية
اي المتأوية والاعارة يصدق عليها ذلك لا بغيره بل بجنا كالحج بالزرق
بفتح الزل كالشعب بفتح السين واسكانها كمن كالسكنى كان يقبل اجرة
هذه الدار سنة او شهرا لتسكنها فلم قال علي ان تسكنها لم يجز له قاله في البحر
قال ولا يجوز ان يقول لتسكنها وصدق ذكره بعض اصحابنا ولا بد من تحديدها
اي الدار بالجماعات كما في البيع حكاه ابن الرفعة عن القاضي ابن الطيب ولو
اكرى دابة للركوب شهرا وجب بيان الناحية ه ابن قاسم وقوله لم يجز
كما قاله في البحر ومثل ذلك علي ان تنتفع به كالحجاب به بخاري في درسه
والمسئلة لا نقل منها فخر فتعين مبتدأ خبر طريق العمل فيها
اي في المنفعة المعلوم رومية اي فارسية والرومية بفرزتين والقلمية
بفرزة واحدة قل بقي علي المصا فيه نظر فقوله لتعزلي كذا اشهرات
كان كذا كناية عن معين كهذا النوب فهي من القسم الباطل الذي سيذكره
بعد وان كان كناية عن علم فقط كناية او ثبت فمن القسم الاول فتاسل قل
وقال المرحوم في قوله بها اي بكل منهما علي انفراد ه والحاصل ان ماله ينضبط
بالعمل يجب فيه التقدير بالزمن فقط وما ينضبط اما ان يقدر بالزمن
او بحمل العمل كاجرة هذه الدابة لتسكنها شهرا او لتسكنها الي حكمة والجمع
بين الزمن وحمل العمل مفيد كما ستاجرتك لخطب هذا النوب بياض النهار فانه
لم يصح ان يفهم ان قصد التقدير بالمحل وذكر النهار للتجديد لا للتجديد
ما شرط في المتأوين اي من اطلاق التصرف وعدم التزاد ولكن يوم
لا هذا في اجارة العين اما اجارة الذمة فله ان يمكن المسلم ان يستاجر له
كافرا ينوب عنه في خدمة الكافر ولا يجوز لمسلم خدمة الكافر ولو بغير اجارة
ولا يصح ان يوجب السيد للعبد نفسه وان صح بيعها قل وعبارة في المنهم ولا

يصح اكثر العبد نفسه من سيد وان صح شراؤه نفسه منه كما افني به النووي
ه اي لا فضا ذل الى العتق فاعتق فيه ماله يفتر في الاعارة م م ر بان
يوجب لمسلم او كافر ويومر الكافر ايضا وهكذا وترد الاجارة علي عين اي
علي منفعة ترتبط بعين لان مورد الاجارة المنفعة كما سيذكره والمراد بالعين
هنا مقابل الذمة وفي قولهم موردها المنفعة لا العين مقابل المنفعة
فله تنافي زعي مرجوح ومورد الاجارة المنفعة اي ان المستاجر يستحق
الا انتفاع لا العين فله يستحق جزا منها فله يتصرف فيها وعلف يسكن
الله م وفترها وهو بالفتح ما علف به فرغ ذهب الامام مالك ولجد الي
صحة استيجار الاجير بنفقته وكسوته ويجمل علي الوسيط ه فان ذكر معلوما
اي قدرا معلوما من الدلاهم مثلا كعش فهو صفة محذوف للمجهول في ذلك
فتصير الاجرة مجهولة فان صرفا وقصد الرجوع به جمع والاه فله ويصدق
المستاجر في اصل النفاق وقدك لانه ايتمه ومحملة اذا ادعي قدرا لا نقا
في العادة كما ياتي نظير في الوصي والولي م ر فان ذكر معلوما واذا
له خارج العقد في صورة في العارة او العلف صحت قال ابن الرفعة ولم يخرجهم اي بجره
علي اتحاد القابض والمقبض لوقوعه فيها ه المنهم بجلدها او بجلد
غيرها اذا لم ينلح بخلاف ما اذا سلح فيصح ج ل بيعه دقيقه وكذا بغيره
دقيق غير اذا لم يلح بخلاف ما اذا طحن فيصح ج ل وتصح اجارة لمرأة اي
صورتها ان يقول استجرتك لارضاع هذا الرقيق بربعة آلات او للرضاع
ثلاثة ارباعه بربعة او بربعة لارضاع باقية وان قال بربعة لارضاع كله
او جميعه فقال شيخ الاسلام لم يصح لوقوع العمل في ملك غير المالك قصد ا
وهو الوجه وخالفه بختم م ر قل فالعقد انه متى استراها لارضاع باقية
او كله او اطلق فهو صحيح مثلا اي ومثل المرأة الرجل بخلاف البهيمة م ر
اي اذا كان الرجل صاحب لبن او كانت الاجارة واردة علي ذمة فانه يصح
ويحصل الرجل امرأة ولا يصح استيجار شاة مثلا لارضاع طفل او سحلة لعدم
حاجة مع عدم قدره المهر علي تسليم المنفعة كاله شجر لغير اب الفل
والعمل المكترى له وهو لارضاع انما وقع في اجابوب عن سوال وهو كيف
تكررها لارضاع حصتها منه مع ان شرط العمل ان يقع في خالص ملك المالك

فاجاب بقوله تبع اي لا مقصودا ميداني لا حاله خرج به ما اذا استاجرها
بعضه بعد الفطام فانه باطل اتفاقا واطلاقها اي اجارة العين باجرة
في الذمة كما اشار اليه قبله قل والحاصل ان الاجارة اما اجارة عين او اجارة ذمة
وعلي كل اما ان تكون الاجرة معينة او في الذمة فهذه اربعة وعليها ما ان
يصرح بملوئها او بتاجيلها او بطلق فاجلة اشاعت فان صرح بملوئها او
اطلق في اجارة الذمة صح وكانت حالة ولا كلام وان صرح بتاجيلها فسدت
الاجارة ولا فرق في ذلك بين ان تكون الاجرة معينة او في الذمة لانها
كراس مال السلم وان صرح بملوئها او اطلق في اجارة العين والاجرة في الذمة
صح وكانت حالة وان صرح بتاجيلها صح وكانت معلقة كالثمن في الذمة
وان صرح بملوئها او اطلق في اجارة العين والاجرة معينة صح وهو حالة
ولا كلام وان صرح بتاجيلها فسدت العقد فقد علمت ان الاجرة في اجارة الذمة
لا تقبل التاجيل مطلقا اي سواء كانت الاجرة معينة او في الذمة والاجرة
في اجارة العين ان كانت معينة كذلك لا تقبل التاجيل وان كانت في الذمة
قبلته وهذا كله مستفاد من شمس فليراجع الا ان يشترط التاجيل
استثنى منقطع كما قاله سم ووجهه انه استثنى من الالطاف الا شرطوها
متفانين وقد علمت ان كلام المات في الاجرة في الذمة في اجارة العين
الاستدلال عنها لا اي في اجارة العين لما تقدم من بطلانه في اجارة الذمة
لان الامكان لا توجد كما لو قال ابرتك الدار سنة هذا الدينار معلقة الي
شهر وتملك اي الاجرة في الحال بالعقد اي فله التصرف فيها بما شاؤ وجوز
له وطئها كما لو كانت امة قل اي كما يملك المالك المنفعة بذلك ثم الرهن
وقضية ملكها بالعقد اي للموقوف عليه التصرف في جميعها لانها ملكه في الحال
وهو ما قاله ابن الرفعة وتبعه بخنهم رفاق بذلك ولانه لا رجوع للبطن
الثاني على الناظر اذ امات البطن الاول قبل فرائع المدد بل على تركه البطن
الاول وخالف القفال ومن تبعه في الامرين سم وعبارة زي ولو قبض
الناظر اجرة معلقة ونصرفها على رباب الوقف ثم انتقل الوقف عنهم الى غيرهم
بان كان وقف ترتيب رجع مستحق البطن الثاني على الاول وعلى الناظر
ولا على المتناجز وهذا هو المذهب كما افق به ابن الرفعة مطلقا اي لم

يصرح

يصرح بتعينها ولم يصرح بكونها في الذمة وانظر ما صورته فانه اذا قال ابرتك
هذا بعشرة مثلا كانت الاجرة حالة في الذمة فليست هذه قسما ثالثا بان
ان الموجه بكسر الجيم منها التحلية في العقار اي فهي قبض في الصحة ذوة
الفاصلة ومثله يقال فيما بعده ونحو المبدأ فانها موجهة للمسمى في الصحة
وان لم ينتفع ولا توجب الاجرة في الفاسدة الا بالانقضاء الوضوح
في المنقول الوضوح عليه اي في العقار والمنقول واعتناؤه عطف على الوضوح
وهما شي ثالث فالجني مع امتناعه لا كركوب ذكر حشمتها الا يخرج به غيره
كالاجارة لحمل فلان يشترط فيه بيان سيرها سواء كانت اي اجرة المثل
اصح المثل اي من نقد بلد تلفت فيه المنفعة او قرب البلاد اليه قل
وهذا هو الغالب اي ان الفاسدة توجب اجرة المثل كما يستفاد من المنهج
قد تخالفها اي الفاسدة الصحيحة مهملية بوزن مدحرجة بصيغة
اسم الفاعل اي سوية السير مع حسنه كدواب اهل الدنيا اي الاغنياء
او مطلقا او بحرا موجهة مفتوحة في مهملية ساكنة فمراسميلة
منونة اي ما بين السريعة والبطيئة او واسعة الخطا وعبارة المصباح البحر
معروف ولجمع محو واجر وحار سمي بذلك لا تساعده ومنه قيل فريس
بحرا اذا كانت واسعة الجوى او قطوف اي بطيئة السير واصل هذه
اوصاف الخيل و مراد الفقهاء الاعم سر اي ضم السين منونا مقصورا
قل لم يطرأ عرف متعلق بشرط فان اطرأ عرف حمل ذلك عليه
فان شرط خله في اتبع وشرط فيها اي في اجارة العين والذمة او امتحانه
بيد اي ان يفرأ او كان في ظرف او في ظنة تخمينيا فلو اقر الشارح هذا عنه كان
اولى وذكر جس مكيه خرج الموزون فلا يشترط ذكر حشمتها فلو قال ابرتكها
لتحمل عليها ما يه رطل ولو بدون ما شئت صح ويكون رضى منه باخر الاجناس
ثم المنهج ويردعة بالذال المعجمة والمهملية ونفري بالنا المشددة وبالفا
وهو ما عطرحت دبر الدابة قل ويرى بضم الباء الموحدة وفتح الراء المخففة
وحظام بكسر الواو المجهمة ونحو ذلك كابر الخياط وخيطه ومروء الخياط
وذروا ومروءهم الجراحين وصاحب الفصال ومائة ووقود الخياط قل
فيوصي الرقيق الخا اي الا اذا بلغ العمر الغالب والاسنة سنة في سقط

الاجارة

تنظير بعضهم في صحة إيجار العبد ذلك ثين إذا بلغ سنين ه انظرها من الشارع
فله تنسخ بالموت بل مات المستاجر خلفه وارثه في استيفاء المنفعة كما ذكره
الشارح أو الموصي تركت العين الموصية عند المستاجر إلى انقضاء المدة ولو التزم
عمله في ذمته ومات فان كان له تركة استوجرت منها والا فان قام الوارث به فذلك
واله فلم يستاجر الفسخ سم لانه مورد لا لانه عاقد يشترط ان العبد فيه
جهات جهة كونه معقودا عليه وجهة كونه عاقدا فالحاجة الأولى تنسخ
الاجارة بموته كانه دمار الموصي وبالثانية لا تنسخ بموت الموصي والمستاجر
ثم ان الضمير في قوله لانه عاقد على العبد باعتبار منفعة المرتبطة بعينه لا بالنظر
لعينه لانه ليس بمورد بل متعلقها المورد وهو المنفعة لكن استثنى منه
ان من عدم انفساخها بموت العاقد ما لو جرح عبد المعلق عتقه بصفة فوجرت
مع موته أي السيد وفرض المسئلة انه كان علق عتقه عليها قبل الاجارة فان
الاجارة تنسخ بموته وفيه ان الا نفاخ لوجود الصفة المستحقة قبل الاجارة
فلا دخل لموت الموصي فيها حتى لو لم يميت انفسخت بوجود الصفة فلما مل
وقال المرحوم لا يخفى ان البطالة فيما ذكره لاجل موت العاقد بل لما اقترن
به ه أي من استحقاق المقتضى قبل الاجارة لتقدم سببه عليها المعلق عتقه
بصفة كان قال له ان دخلت الدار فانت حرم ثم اجرح مدة معلومة فانفق انه
دخل الدار مع موت السيد فان الاجارة تنسخ لوجود الصفة لا لموت العاقد
بل لما اقترن به من وجود الصفة فلا حاجة للاستثناء كما عرفت فوجرت مع
موته أي العاقد وهو السيد وانما قيد به ليظهر انه استثنى واله فهو يفتق
بوجود الصفة وتنسخ الاجارة مطلقا ويستثنى من ذلك ان من عدم
انفساخها بموت الناظر المذكور هو المستحق للوقف بان قال الواقف
وقفت كذا على زيد مدة حياته ثم على الفقراء مئة وشرطت النظر لم
ولم يقيد بمدة حياته فاجري دون اجرة المثل هو قبيح فانه يجوز له
ذلك أي الاجارة المذكورة ومات البطن الموصي قبل تمامها والفرق
بين هذه الصورة والتي قبلها ان البطالة في هذه لا يتوقف على الاجارة
بدون اجرة المثل لتبين ان الموصي فيها ليس له ولاية الاجارة لما زاد على
مدته حياته لشروط النظر كل بطن على حصته بخلافه الأولى فان الفسخ فيها

انما

اتماجا من الاجارة بدون اجرة المثل اذ ليس فيها شرط النظر لكل بطن على حصتها
ه مدة استحقاقه بخلافه ما لو اطلقت الواقف شرط النظر لكل بطن او قيد
بخلافه رتب منهم وما لو تضرع التدبير او الالهة او التعليل عند الاجارة
فله تبطل الاجارة بالموت لعدم تقيد النظر باستحقاق الموصي في الآول
وتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق في الثانية سم على الميت لا يبلغ
فيها الصبي بالسن فان كانت المدة يبلغ فيها بالسن فبلغ به تبين بطلانها
فيما زاد ان يبلغ رشدا والا استمرت قل انفسخت في الوقف جواب لو
وقوله ولا تنسخ في الصبي عطف عليه يعني ان الاجارة تنسخ في الهوة
الأولى وهي صورة الوقف دون الثانية وهي صورة الصبي بقسمها بتلف
خروج به التقيد فلا تنسخ به الاجارة بل يثبت به كذا على الشارح
المستاجر أي اجارة عين بخلافه المستاجر اجارة ذمة كان سلمه دابة عما
في ذمته فتلف فلا تبطل الاجارة بتلفها ولو بفقد المستاجر ولا يثبت
أخيارا بتفويضها وعلى المجرى أي الها فان امتنع أكثرى كما هو عليه قال لا ذري
وكانه عند سائر دون اعسار فينتج المستاجر سم كانه دمار كل الدار كاسول
هدمها الموصي والمستاجر واجبني او انه دمرت بنفسها وفي هدم المستاجر
لها تستثنى هذه الصورة من قاعدة من استعجل بشي قبل او أنه عوقب
بحرمانه كما لو جبت المرأة ذكر زوجها فانه يثبت لها الخيار واستجلبت ألقا
لحملا او الحيض لا نفقنا العدة وخرج بذلك ما لو انهدم بنفسها فلا تنسخ
الاجارة في هذه الحالة لكن يثبت به الخيار مع امكان زرعها فلو لم يكن ذلك
انفسخت الاجارة مرحومي غير مكتر من مكر واجبني للمعين متعلق
بحسب خرج ما في الذمة فانه يبدل فلا فسخ ومن بعض النسخ العين وهو
تخريف موقف صبي طرف لتفسخ ان قدر أي عقد الاجارة بمدة وفي المخرج
ان قدرت وفيه وخرج بالتقدير بالمدة التقدير بالمحل كان اجرة دابة لركوبها
الي مكان وجبت مدة امكان السير اليه فلا تنسخ اذ لا يتعد استيفاء
المنفعة احصيه المكرب ولو كان لقبض الاجرة 2 ل ام غنم كفاك
ولا يلتاق رقيب كان اجرة عبده ثلثين سنة مثلا ثم عتقه وخرج باعتقه
عتقه كان علق عتقه بصفة ثم اجرح فوجرت الصفة فتفسخ الاجارة لاستحقاقه

العتق قبلها ثم المخرج وقدم ولا يرجع على سيد كذا ولا يلزم السيد نفقته
مدة لجارته بل هي في بيت المال او على غنيا المسلمين لانه الان من هو المحاوج
ه واستقر مهرها فمعه انه اذا اعتقها قبل الدخول يكون المهر لها مع ان
المهر يجب بالعقد والعقد وجب في ملكه حرره يجوز ابدال مستوف اي
كالراكب ومستوف فيه كانه بدل بر والمستوف فيه كان الثمن دابة ملكة
فاجب لها بيت المقدس كجول من طعام وغيره فان شرط ابدال المحمول
اتبع ثم المخرج او بدون مثلها كذا فلا يبدل شي من ذلك بما فوقه فلا يسكن
غير حداد وقصار حداد او قصار لزيادة الضرب بدفها ويجوز اي
ان ابدال مع سلامة منها اي التلف والعيب ولا ضمان على الجير الا بدون
الا ولو اختلف في التعدي صدق الجير بيمينه في نفيه لانه الاصل عدمه
وبراءة ذمته من الضمان فكم ان الجير عدل في ضمان بان ما يتبع به تعد
لم يصدق وعمل بقولها عبارة ثم روي صدق الجير في نفي تعديه ما لم
يشهد خبرات بخلافه ه وكذا الجير فيما ذكره المصم المستأجر فلا يضمن ما تلف
بلا تقصر ولو بعد فسخ مدة الاجارة ان قدرت عدة او مدة امكن ان قدرت
به كما قال الشارع اذ لا يلزم رد ما حقه اي حين اذ فرغت المدة بل التحلية بينها
وبين المالك اذا اطلبها كالودعة حتى لو شرط ردها بعد العقد فسد فان
قصر ضمن سم والتمتاد من الجير من استوجر لغير كفاية فلا يشتر من
استاء دابة للركوب عليها مثله الا ان يقال فيه تغليب قائل لانه
امين على العين المكثره الا هذا يرجع للجير بمعنى المتاجر استجابا
لما كانت عملة لقوله ولا ضمان على الجير بالنظر لما بعد الفاية اعني قوله
ولو بعد مدة الاجارة لا وقوله كالودعة عملة ثابته فكان ينبغي ان يقطفه والظن
انه يشتر ما قبل الفاية وما بعدها فتأمل كالودعة اي في انه لا ضمان عليه
بما مع ان كله منها لا يجب عليه الرد وانما تكلمه التحلية فقط كان قصده
المكثري معه مثال لهدم الا نفرد كعامل القراض في انه وان انفرد باليد
حيث لم يقصر له ضمان عليه الا بعد واث قال الزكري فيعلم منه انه انفرد
لا ضمان عليه ومن التقدي ما لو استاجر لرجل دابة فاعطاها للضرب عاها
فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده كما افق به الوالد اي حيث كان
عالم

عالمه والاه فله فالقرار على الاول وكذلك اذا اسرف الجار في الوقت او مات
المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ه ثم روي خذ من فرض ذلك في البيوت
ونحوها ومن التعليل المذكور ان خفي الجير وصغير الفيل ونحوها عليها
الضمان حيث قصر او مثل ذلك كما في اذا استخفظه على الا متعة والتمزم
ذلك وان لم يعرف افراد الا متعة وسعول انهما لو اختلف في مقدار الضمان
صدق الجير لانه الفارم وان الكلام كله اذا وقعت اجارة صحيحة ويحتمل ولو
كانت الاجارة فاسدة وهو الظن الان فليراجع مع ش وكان ضربها او غيرها
ويسمى هذا ضمان جنانية وما قبله ضمان يد لانه لم يصدر منه ففعله لكن هذا
ما ذكره شيخ الاسلام وفي حاشية ايج انه ضمان جنانية لانه وجب بسبب
الهدام الا مطهر وكذا ما بعد ذلك فراجع له وليس هو اي المستحكمة ذلك
اي حداد او قصار مائة رطل ضريح الكيل الا ان رطل صغير بالاضافة
اقفون جمع قفيز والقفيز مكيال معروف يسع اثني عشر صاعا ه ايج
والفابط انه يضر ابدال الموزون بموزون اخر مطلقا واما الكيل فان
ابدله بمثله او اخف لم يضر والا صغر بخطم د بلا اذن خرج بذلك ما لو دخل
بأذن فله اجرة عليه ومثل الحمام السفينة ه مرجوم من تمة قبا بفتح القاف
ضمعه اقية كقضا واقضية بذا امرتي اي فتتركك الاجرة لي بذا امرتك
كذا اي فله اجرة لك ويلزمك ارش نفقه فيحلف انه لا تقف مع علي قوله
صدق المالك بيمينه فهو راجع لاصل المسئلة لا لقوله كما لو اختلف في اصل
الاذن فافهم وفيه اي الارش وجهات عسروا بالصرف كما هو الاصل
وهذا هو الظن معتد وعما رتبها اي وتجب عمارتها فان بادراي
قبل مضى مدة مثلها اجرة المكثري واصلحها اي فذاك ظن فنجواب الشرط
محذوف مرجومي على المكثر اما الكفاية وهي ما يسقط من القصور
والطعام ونحوها فلحصولها بفعله واما الثلج فالتحجح بنقله عرفا وليس المراد
انه يلزم المكثري نقله بل المراد انه لا يلزم الموجه واما التراب المجتمه هبوب
الرياح فلا يلزم ولعلها الجير اي المكثري على نقل الكفاية دون
الثلج ومثله تفريق الحش ق ل فهو على الموجه **فصل** في الجعالة
عوض معلوم قيد له استحقاق عينه فلو قال علي ان ارضيك او نحو وجب عليه

اصح المثلث على سبب وهي اجارة فاسدة كما لو حذمتا يات في كلام الشارع
في اربعة بل خمسة بل ستة والسادس جهل العوض في بعض الأحوال والخاص
عدم اشتراط القبول ثم راجع الحجة قد تدعو اليها كرد ضالة وابق وعمل
لا يقدر عليه ولا يجز من يتطوع به ولم تنفذ الاجارة عليه لجهالة وهذا دليل
عقلي بعد الدليل النقل في اجازة كالأجارة ولم يستف عنهما بالاجارة لانهما
قد تقع علي عمل مجهول في الاستئناس هو انه شرط بالملوك
من غير صراحة في الدلالة ولم استدل الجواب عن سوال مقدر
وعاقد سيدكره شروط اربعة وذكر للعل كلفة وعدم التعيين وعدم القاقية
وذكر للجهل شروط الثمن وذكر للصفة ان يلزم قدر معلوما تصرف ملتزم
مركب اضافي ولو غير المال اي ان اذن المالك لمن شأ في الرد والتزم
العيني للجهل انظر المرحومي واهلية عطف على اختيار لانه من العاقد
وهو العامل والمراد بالاهلية القدرة على العمل كما يعلم من كلامه قال عمل
معين بالاضافة اي عمل عام معين كافي المنهج ومجنون قال سم قلت
وما تضمنه هذا الكلام من استحقاق من عمل مجنون معين كان اولا مخالف لما
قال من انفساخ الجمالة يحنف العامل الا ان يلزم الفرق بين الجنون
المقات والطاري فله يضر الاول ويضر الثاني والنظام ان الانفساخ يحنف
يحنف بالعامل المعين لعدم ارتباط العقد بغير المعين فلو طرأ احد الجنون
بعد العقد ثم رده بعد الاقاقة او قبلها استحق اذ لا معنى له انفساخ العقد
بجنونه مع عدم ارتباطه به فليتنا مله بحججه بخلاف حنفية لا يقدر علي
العمل فان عمل من لا يقدر بالفضل على خلاف العادة نظر ان كان يهر قدرته
استحق بان كان وقت النذاعير قادرا ثم قدر والا فله ونظر في كلام الشارع
قال فليراجع وعبارته قوله بخلاف حنفية لا يقدر علي العمل فيه نظر لانه
ان كان المراد انه يرد مع عدم قدرته فهو معلوم الانتفاء لانه محال وان
كان المراد ان سماعه حال عدم قدرته غير معتبر فهو غير صحيح لما مر صلا
به انه اذا قدر بعد سماع النذاعير استحق المشروط الا ان يقال كلام الشارع
في العامل المعين وقوله اذا قدر بعد سماع النذاعير استحق عمله في العامل
غير المعين فله نظر ولا مخالفة وانما يتصور الفسخ ابتداء اي قبل الشروع

من العامل المعين اي له انه اذا عقد مع عامل معين تاتي فسخها قبل العمل
باعتبار العقد الصادر بينهما واما لو كان من رد عدي فله كذا فهو تعليق
لا يتحقق الا بالعمل فلو قال شخص فسخت الجمالة لفا اذا لا عقد بينهما حتى يفسخ
وقوله ابتداء في مقابلة قوله الا ان واما غير المعين فله يتصور الفسخ منه
الا بعد الشروع فان فسخ المالك الا ان فيما اذا عقد المالك مع المعين
في الصورتين اي الفسخ قبل الشروع مطلق والفسخ من العامل بعد
الشروع وهي وفي نسخة وهو فالتأنيث يعود الضمير الى الجمالة باعتبار
صفتها والتذكير لجمع اليها اي ذكره باعتبار الخبر بقوله ان بشرط وهو
الصفة فما صفة الشئ من تأنيث الضمير وتفسير باللفظ غير متقيم فامل
قل ضالته الاضافة ليست قيداً فمثلها ضالته غير لما مر من صحة التزام
العيني بعد اذن المالك في الرد كناية ويصغى لان الجمالة لا تغتفر
الا اذا عسر وصفها بخلاف كناية والتأنيث كما ياتي فان كان صادقا
حاصل ما افاده كلامه انه متى كان كاذبا لم يلزم المالك شي وان كان
الخبر عدلا وان كان صادقا فان كان ثقة لزمه التزام طاعة العامل
بوثوقه فان كان غير ثقة لم يستحق العامل شي لمنعت طاعته خبر
غير الثقة فهو كالأول فلا شيء للعامل قل اي الا ان يقتقد الرد
صدقه فيما يظن رسم لا حاجة لاحتماله هنا اي لا يقتدر الجدل في العوض هنا
كالاجارة بخلاف الجدل في العمل والعامل اي فيقتدر ذلك فيهما العلم
اي الكافر الغليظ بما يفيد العلم اي وكان ضمينا كان قال من رد عدي
فله الثوب الذي صفته كذا او كذا فاستغنى بوصفه عن مشاهدته فيصح
هنا دون البيع فانه لا يقوم فيه وصف المعين مقام التعيين كان
قال من دلي لانه هكذا اخط المؤلف والنظم ان فيه سقطا كما يدل عليه
عبارة المنهج وهي قوله فلا جعل فيما لا كلفة فيه كان قال من دلي علي
ماني فله كذا فله والمال بيد غيره ولا كلفة ولا فيما تعين عليه كان
قال من رد مالي فله كذا فله من هو بيد وتعين عليه الرد نحو غصب
الخ ه مرصوبي واجاب اجم بان الواو في قوله وتعين عليه الرد بمعنى
او فيكون تصويرا لما فيه كلفة ولكن تعين عليه وما قبله تصويرا لما لا كلفة

فيه فتأمل وعدم تاقينه عطف على كلمة فلو قال من رد عدي الى شرفه
كذا لم يصح كما في القراض لان تقدير المدة محل مقصود العقد فقد لا يظفر به فيها
فيضيع سعيه ولا يحصل الفرض سواء اتم اليه من محل كذا ام لا ثم ر فاذا
ردها اي الى مالكها فلو لم يجد العامل المالك سلم المردود اليك واستحق
الجعل فان لم يكن حاكما اشهد واستحقه اي وان مات او هرب بعد ذلك ثم
ثم ر استحق ذلك العوض المشروط الذي يؤخذ من كل سهم هنا وفي المساقاة
كما افاده السكي جواز الاستنابة في الامامة والتدريس وسائر الوظائف
التي تقبل النيابة اي ولو بدون عذر فيما يظن ولو لم ياذن الواقف اذا
استناب مثله او غير امته واستحق المستناب اي صاحب الوظيفة جميع
المعلوم وان افتى ابن عبد السلام والمهم بالاستحقاق فله منهما اذ المستناب
له مباشر والنايب لم ياذن له الناظر فله ولاية ثم ر وقوله ويستحق
المستناب جميع المعلوم اي وللنايب ما التزمه له صاحب الوظيفة
وعليه فلو باشر شخص الوظيفة به استنابة من صاحبها لم يستحق
المباشر لها عوضا لعدم التزامه بها وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر
لا شيء له الا اذا منعه الناظر او نحو من المباشر فيستحق لعدم بترك
المباشر هو وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من ان صاحب الوظيفة
يستنيب فليبا يخطب عنه ثم ان المستناب يستنيب اخر هل يجوز له
ويستحق ما جعله له صاحب الوظيفة ام لا والجواب عنه ان الظمان
يقال فيه ان حصل له عذر منه من ذلك وعلم به المستناب او دل القربة
على رضاه صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستنيب مثله ويستحق ما جعل
له وان لم يحصل له ذلك ولم تدل القربة على الرضى بغيره لا يجوز ولا شيء
له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه من استنابه من باطن
اجتمع مثله من مال نفسه عيش بل اولى وجهه الاولوية ان البيع لا يتم
من الجانبين فيجوز فيه ذلك فهذا اولى فلعل من سمع الا اي
وعمله معا بان رد امسا الضالة مثله قل العلم اي ولو بواسطة الا ان
قال المالك من رد عديا من سمع ندائي مثله فلم يذفره من له
سمع وعلم بندا له لم يستحق شيئا واصبر المثل فيما ذكر اي في قوله السابق
انفا

انفا استحق الاول نصف اصره مثل المدة بكما لها له الماضي قبل النذ الثاني
لانها اشتركا من ابتدا العمل الى تمامه فلو اشتركا في بعضه فله نصف اصره قسط
بما عمل قال قل وبهذا يعلم ان ما ذكره بقوله له الماضي خاصة غير مستقيم اي
لانه لا يتوهم ذلك فله حصة اليه الا ان يقول فتأمل ثم ر لو تلفت اي
ناقش قل في جعل ما ذكره نية مع كونه مفزوعا لمت فان مفزوع قوله اذا
رد استحق العوض انما اذا لم يرد لها يستحقه او غصب بالبناء للفقول
وان حضر الخ غاية لم يحصل شيء من المقصود الاول لم يحصل المقصود قل
باذن المالك فان تقدر فباذن لك فان تقدر فيها له شهاد فان
تقدر لم يرجع وان قصد الرجوع تنبى على صاحبها كالا جارة انما ان
سلم العامل ووصل ما عمل فيه الى المالك استحق جميع الجعل وان تلف
العامل بجهل بموته او سفينته غرقت وسلم حملها وجب القسط وان سلم
العامل وجده وتلف معموله قبل تمام عمله فان وقع مسلما للمالك كان له
بحضرته او في ملكه وظهر اثره على المحل وامكن ان تمام عليه كخيانة بفق
الثوب وتقليم بعض ما جوع عليه وبعض البقا استحق القسط ايضا وان
بان لم يقع مسلما للمالك بما مر او لم يظهر اثره على المحل كبحر انكسرت او لم
يتمن الا تمام عليه كنوب لاحتراق بعد خيانة بعضه وشغل مات في اثنتي
تعليمه فلا شيء للعامل من شيء من ذلك قل وافتي الوالد ايضا في جرح قرا
عند فقيه موق ثم نقل الى فقيه اخر فطاع عند سورة يقولها سرور
كالصاري في مثله وحصل له فتوى بانه للثاني ولا يشاركه فيها الاول ثم
م ر في المزارعة والمخاض وكرا الارض وهو المثل الاخر
ما افاده المصنف قوله الات وان اكرام اياها بذهب او فضة او ذكر المزارعة
عقب الجعالة لما بينهما من المناسبة وهي في ان كل عمل مجهول تسليم
الارض اي بعقد لرجل اي مثله بين الشجر او بجانبه لان المدار على غير
اله فراخ نخلة كان اي الشجر لا زرع فيها او فيها زرع لم يبد صلاحه
ومنه البطيخ وقصب السكر ونحوها وذلك اي وسبب ذلك وهو
كونه يرجع الى اجرة المثل ان اتحاد عقد الجعالة ما ذكره اربعة شروط
بان يكون الا فله يضر تقوده والمراد بانحاده انه لا تنفرد المساقاة

بما ملوا الأرض بأرضهم وقدمت المساقاة على المزارعة أي في صيغة القدر
أي لم تتغير المساقاة فيدخر مالوكا معا كما ملتك على كذاه قال لعدم
ورودها كذلك أي ما عدا إلى جاري مطلق التصرف فلا يتقيد بالرجل
أي يمكنه لا تفصيل لقوله دفع لم يجز أي يحرم ولا يصح قول كالمواش
وسبق تصويره في كلمة من التهمة الآية وهي مالوكا عطاها ليتفقدوها أو يمل
عليها والفوائد منها فأنه باطل فرفع موت الفاعل وهو في المزارعة كالمساقاة
وكذا كل من التزم عمله بذمته ومات قبل انقضاءه موصوف له يمكن عقد
الاجارة عليه أي على الشئ لأنه لا ينفع به فلا تقع اجارته وأما استيجار شخص
كخدمته فليس من قبيل اجارة الشئ كما هو واضح منها هو بالزيادة أصابله
مدفاسم لصغار النخل رسم وعليه للعامل أجره مثل عمله إذا كان لم يحصل
من الزرع شيء لأنه لم يعمل كجنا سم في القراض أي الفاسد فإن المالك
يلزمه فيه لجره المثل للعامل وإن لم يكن زرع والاف القراض الصحيح إذا لم يظهر
فيه نفع لا شيء للعامل من منفعة أي العامل قد ربح وجنسه هو نائب
الفاعل بقوله معلوما عنده لا متعلق بمعلوما وفوائدها أي ما يحصل منها
من اجرة ونحوها قال وفي الثانية أي صورة التقيد بنصف درهما أي
لبنها والنصف الآخر كرها وله امانة في يد الفاعل قال نصف الدراهم
بدله كحصوله أي الدراهم العلف وهو وري وان كان كله من اظهر في الأول
قال ولا يفتى الدابة أي فهي امانة لأن يده عليها لأجل استيفاء المنفعة
وهي لا تحصل إلا بذلك ويحتق في قولنا لا يفتى غير حق بله يعرض فقال
قد يقال هذا لأنه في كونها معارضة معه لا غنى للبيت الذي هو له بالبيع القاسد
منها فتكون مضمونة فراجع وتأمله لكن تحت مع الشئ فالنصف المشروط
مضمون ويعتبر له المالك جميع العلف بمثلته أن كان متلبا والافقيته لأنه
لم يتبرع به دون النصف الآخر لا يفتى في امانة في يده ولعل هذا وما
قبله فيما إذا لم يستعمل الدابة قال فرفع لوقال يخص للفرس من هذه الشاة مثله
ولك نصفها أو هاتين علي أن لك أمداها لم يصح ذلك واستحق أجره المثل
للنصف الذي سمى له المالك وهو كالحالة مما عرفت به البلوي في قري مصر
في الفرائج يدفع كاستيف البرية أو ملتزم البلد لبعض أهل البيوت المأبى

أو له كثر أو له قل ويقول لهم ربوها ولكم نصفها فيجب علي ولا امرؤ من له
قدرة علي منع ذلك أن يمنع من يغلر هكذا لأن فيه ضررا عظيما في طاعلي
المنهج **فصل** في أصبا الموات أي عمران الأرض الخربة فثبته العمار
بالأصبا وأطلقه عليها فهو استعارة تصحيحية عملية أو شبه الأرض الخربة
بالميت تشبيها مفعول في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واشتد الأصبا
تحصيله لا مالك لها يجتمعان المراد له مالك لها معلوم فتكون من
الموات ما ظهر منه أثر ملك كغرس شجر وأساس جدران ونحو أو تاد أي فيكون
أعم من كل م الما وردى وإن أراد لم يكن لها مالك أصله لم يكن ما ذكره مواتا
أي فله يكون الفاعل الذي لم يعلم مالكه من الموات وسياوي كلام الما وردى
وهو الرجوع والمراد ما لم يعرف في الأرض سلام ولا عبرة بعمارتها في الجاهلية
كما يأتي قول ومرواه إذا أن قلنا بالأول كان بين عبارة الما وردى والراعي
تفاوت والافله قرب أي ذلك الحرم من عمره بتخفيف الميم من
العمار أما عمر بالتشديد فمن التعمير بالسكن قال تعالى أنا يوم مساجد
الله ومن الثاني قوله تعالى يود أحدكم لو يجر الف سنة أو لم يجرم الآية
هـام والدنو شري بيت وعمر بالتشديد في السن قد أتى كان في البيان تخفيفه وجب
فهو واقف بها أي مستحق لها بملكها كما في رواية فله قال فافعل التفصيل
ليس علي بابه أي إذا عمر بالقطر فلو توفي علي الفارة بعد التحويل من غيرات
يشترع فيما يريد فهو واقف ولكن لو عمر الغير ملكه وكونه واقف بها لم يحج
في الملك بالأصبا إلى لفظ كما في حجر فله فيها أي بسبب لصيانتها في السيرة
كما في دخل امرأة النار في هرة الحديث وما ملكت أيمانكم مع عافية
أو عاف وهو طالب الرزق هـ اسعاد قال البوصيري
ياخير من يحم العافون ماله سعياف وفوق متون الأئنيق الرشم
وكذلك الرزق هم العملة من بنين وفعلة وكذا طرو هـ أجم
فسمات هذا إنما يجرب على طريقة الراعي الشاملة لما لم يجر قط أو
عمر ثم ضرب بملكه علي كلام الما وردى فإن الثاني من الأموال الضائعة
الأن يصون طاعمر جاهلية فقط ثم ضرب فتلخص أن العبارات الأربعة
مقاربة هـ أما مملوكة أو مجبوسة فالأول لا يخلو بطريقها من بيع

أوهبة أو عقد نكاح أو صلح أو دية والثانية كتحال انتفاع بالشارع والمساجد
والقوافل والربط والوقف فان منها ما هو خاص بأن كان على معين وما
هو غير خاص وهو الوقف العامة وأما غير هذين القسمين فهو المنفك
وسمي مواتا وتقدم تقويمه أو الخاصة صوابه والخاصة بالاولاد بأولهما
قال قل وإنما بملك الاله يخفى ان الشرطين في كلام المصنف للجواز فجعل الملك
خروج عن موضوعه أي موضوع كلام المتن وكلمة صريح فتا مرق في ايلات
الملك انما يكون بالشروط الالهية وهي تهيئتها على صفة يتأتى معها المقصود
منها ولو غير مكلف ولم يميز له كاله استلزام كذا بخله ويلزم
عليه تشبه الشيء بنفسه لان الله تعالى نفس الاستلزام وصوابه كاله استلزام كافيته
المنهج والذي والمتامن الاعتقاد والاعتقاد والاصطفاة اي لانه
ذلك يخلف ولا يتصور به المسلمون فهو جائز لهما كما يجوز لهما نقل التراب
من موات دار الاسلام اذ لم يتضرر به المسلمون وخروج بالدين والمتامن
الكثير فانه ممنوع من جميع ذلك حتى من الاعتقاد ان قال المتولي انه
اذ اخذه ملكه وينبغي ان كان المحض لاقت اذ لم يدبونا بملكهم
ومنها اي يدفوننا منه المنهج فاذا دبونا وقد صولوا على ان الاله رضى لهم
امتنع والافله وقد صولوا على ان الاله رضى لهم اي فلهم الذب ولا يملك بالهي
ملك لمسلم ولا لغيره الا جاهليا لم يعرف ويعلم من كلام الله حيث قال
والعمار جاهلية انفق مفهوم قول المصنف ملك مسلم تفصيله فله يقرر عليه
ولما صدر انها اذ اجرب عليها ملك مسلم ان عرف قري له والافله جاهل
وان جري عليها ملك كافر فان عرف قري له وان لم يعرف فان كان جاهليا
ملك بالافله والافله جاهل فان قال قسام خسة لانه مملوك لملك
الافله فيه يجوز والمراد انه مستحق للانتفاع به وليس له منع غيره من
الانتفاع به بما لا يضر المالك للافله من حق حماية الحاجة اليه بل هو مضر
قل اي فليس قيدا فمثلها المملوكة للحديث اي وان لم يتحدثوا وكذا ما بين
قل ومرتكض بفتح الكاف ومنافخ بضم الميم ونحوها بالرفع عطف
على ناده موضع نازح وهو الفاعل على راس البعير يستقي خطاه على الشراع
وهو يعتبر قدر موقف النازح من ساير جوانب البعير او من احدى طرفيها فقط

الافله اعتبار العادة في مثل ذلك لخرم ر ونحوها بالرفع عطف على موضع
لي نحو موضع النازح وموضع الدواب ومتروك الاربعة بصفة اسم المفعول
في متروك اي محل متروك الدابة ما يخرج بالبناء المجهول انهيها اي
سقوطها لبيتر قناة المراد بها الحفرة التي تقب في القناة سواء كان المتسا
يصل اليها من نهر او غير قال ع ن بان اراد انسان ان يحفر حفرة ياتي لها
ما في قناة من النهر وقب بغير الفاء والمد اي ما هو اليها كمناساة
بالضم ما يكتسب وهو الزبالة مصباح لان ما جعله الا لا يخفى انه ليس هناك
شيء يجعله اذ فتا مرق في لاف فرض المسئلة انها محفوفة بالدور وهو بوابه
انه امر فرضي اي لو فرض جعل شجر عا لدار لم يكن اولى منه جعله حرمها
للضرب وان ادي اي ما فله على العادة الى ضرر جاري الا اوجس الما
في ملكه الا بوجه افني الوالد رحمه الله فيمن جعل دار بين الناس معمل
نشا دره شجره اطفال وما تولى سبب ذلك فيمن لى لفته العادة ه شه
ابن الخيخ ه زيادي في حاشيته ومثله فتح السراب وطني كبير ومول بارود
والضابط انه يمنع مما خالف العادة مما يضر دون ما هو على العادة فتأمل
جد لا يند ايجد راي كل منهما الفرق الذي بعد مثله هنا يقتضي ان العادة
ما عرفت من الهد عمارق بالنصب خبر كان لان اسمها ضمير يعود على ما
للمجي هو فتح التثنية بعد اكا المهمة على اسم المفعول تحويط للبقعة
وهو ان يجعل للبقعة اربع عيطات بحسب العادة ولا يكتفي بحمد التحويط
بل لا بد من البيان كما هو العادة في المسكن ونصب بالرفع وكذا استق
ونصب باب اي تذكيره سوف وهو جريد التخل زعم اي او نحو كالسوف
منصوص او يوص او نحو من رعة بفتح الالف افصح من ضمها وكسرهما
فهو مثلث الالف لينفصل المحي بصفة اسم المفعول وتسميتها عطف
على جمع فان لم يتيسر اي حشرتها وتهيئة ما لها سقت سابقة من نهر
او غير بيرا وقناة ان لم يكن لها مطر معتاد والافله حاجة الى تهيئة ما فله
تقريب المزارعة لانها استيفاء منفعة وهو خارج عن الالف وكما لا يشترط في الجيا
المسكن ان يسكنه فاحيا المزارعة يتوقف على ثلثة اشيا اواربعة منها الحرث
ان لم تزرع الالف ولو جمع اذ فاحدها اعني التحويط او الجمع كاف خلا فالما

سد

بقتضيه كلام المنهاج من اشتراط الجمع بينهما وتهيئة حاله ان لم يكنه مطر
كالمنزعة م ر ليقع الا وهذا فاروق عدم اعتبار الزرع في المنزعة لانها تسمى
منزعة وان لم تزرع والمعتد اعتبار غرس سمي به بستان ما يقدره واما له
شرح فيها لا يقدر على احياؤه او ازاله على كفايته فلفظ اي يحيا الزايد فتحجر
اي مانع لغير منه بما قبله قوله الا امام لمحي بفتح الهمزة وهي منزعة قطع
مدة قربته يستدل فيها للزمان يقدرها الا امام برباها فان امتدت ولم
يستدل بالزمان بطرقه ثم المنهج معدن هو في الاصل مكان او دعه الله
شيا من الجواهر ونحوها وقد يطلق على الجواهر ونحوها التي فيه وهو المواد هنا
كنفط بلسان النوت افصح من فتح ما سمي به ثم المنهج وعبارته حجر دهن مخصوص
معروفه وقال شيخنا ليس هو القطران لانه من خشب ولا انبار ودل لانه من
السباح فليست هو وكربرت بلسان اوله اصله عين تجريد فان اجد ما وها
صار كبريتا وانهم الا هم ويقال انه من الجواهر ولهذا يسمى في معدنه حجر
وقاراي زفت ثم المنهج وموصيا بفتح اوله معدن وقصر وهو شي يلقبه الجعد
الى السفل فيجعد ويصير كالقار ثم المنهج وقيل حجارة سود بالين ويؤخذ من
عظام الموتى الكفار شي يسمى بذلك وهو نجس انما يملك الموت الباطن
صف والمعتد انه لا فرق بين الموت الظاهر والباطن في حالة العلم والجمل فان
علمها لم يملكها ولا يقتنها وان جهلها لم يملكها ولا يقتنها ان الباطن
التيه وهو ابو اسحاق السيرازي اما يقتنها الا هذا يقتضي ان الباطن
يملك دونه مكانه وقد تبع ذلك الشيخ الاسلام كما في ثم المنهج والخرير ووجهه
انه ملكه بالقصد فاشرف فيه ولم يورث في البقعة وهذه طريقة ضعيفة كما علم
تستوي الناس فيها بان يلخذ كل منهم ما يشاء منها الناس شركا في ثلاثة
في الما اي ما السما وما الارض التي لا مال لها والكل مدعي الارض
التي لا مال لها والنار الشجر الذي يحطبه الناس وقيل النار هي التي صرمت
في خطب مباح على المنهج اما الملوك فالجور نفسه لا يجوز الاخذ منه
بغير اذن واما الجرم المضي فالوجه عدم منع من يقتبس منه صنوف كالاستاد
بجدار الغريزي ارضهم بفتح الراء بله الفم رجع ارضه الا على الاطبي
اي الاول فالاول حال الاصل كما عبر به في المنهج وكس فانه قال عقب فضاق
الما

الما عنهم وبعضهم اصابا اوله سقا الاول فالا ول فيجب كل منهم المالك فان احيوا
معا او جهل السابق اقرع قال قل وانما عبر بالاول لان الغالب ان المحيي يحرف
على القرب من الماء حتى يبلغ الكعبين اي ان اصبح الى ذلك خل وخرج
بضاق ما اذا كان يفي بالجميع فيستقي من شائهم متى شئت المنهج وعبارته قل
حتى يبلغ الكعبين ليس قيدا بل التمسر ما حث به الهادة فان كان في الارض
التي عبارة المنهج ويقدر كل من يرتفع ومنخفض يستقي وما اخذ الا قد قيل
معتبر وضع به الماء الذي في نهر صفر فانه باق على باقته كمن مالك النهر
لمحق به كالسيل يدخل في ملكه ثم المنهج وقوله صفر اي بملكه فانه باق على
اباقتة فان سد عليه مثله او قصد تملكه مثله من هذه المياه وكذا غيرها
من البساتين او عود لك كيد ولورده الى محله لم يصير شريكا به بل هو على اباقتة
اي فهو باق على اباقتة ولا يخدم امارته للما على الا وجه عند شيخنا من
وجع ل قال خ ط وسئلت عن شخص اخذ ما من النهر ثم صبه فيه هل يخدم عليه ذلك
لانه اضاغة مال فتوقفت في هذه مدة طويلة ثم ظهر لي انه لا يخدم لان
هناك من يقول بان ما النهر لا يملك حتى يبرح فاذا ارتحل صار كغيره فيسقط
حقه وان عاد اليها كما لو صفرها بقصد ارتفاع المارة او لا بقصد شي فانه فيها
كغيره كما فهم ذلك بن ياد بن ضمير لا ارتفاعه ثم المنهج التملك اي بقصد
لانها خا الاضوايه لانه خا الا كاي ثم المنهج بل سته وقد نظمتها بقولي
وواجب بذكر للما الفاضل حرمه الروح بله مقابل
ان كان في بير ونحوها وشعر كله مباح قد رعاه المحترم
ولم يكن ما مباح والضرر قد انتفى عن صاحب الما في النهر
وعجيب عليه اي ما الى الما قل وفيه قصور والاولي قول سم علي مستحقه
ملك كان حفر بير في موات التملك او في ملكه او النهر فيه عينه او يقتضيه
كان صفرها في موات للارتفاع بها او بهيمته خرج به زرع الغير فلا يجب
بذل الما لاجله مطلق كما سذكره قل وزرعه اقتضى هذا تقديم زرع صاحب
الما على نحر غيره وما شئت والوجه تقديم ذي روح لغيره على زرعه عند
الا ضطرار قل وكذا تارك الوضوء كان معناه ان يصلي بلا طهارة فهو
في معنى تارك الصلاة فلا يجب بذل الما له هذان فلا يجب بذل فضله على

الصحيح اي مجازا والواجب دفعه المضطر بالموضع نزعاه المعاني هل هذا قيد
 فلا يجب بذل ما ذكر كيو ان يعلق بعلق مملوك ولعله لانه مقصر حيث لم يقيد
 المالك بالعلق لـ خبر المعني هو مكرر قل تنمة والفرق ان هو مجموع
 وما الشق كغيره فلا يجوز بيعه بشرط ربي الادمي ابنة ويجوز الشرب ولما
 في الاوان كالجور قل من الجداول جمع جدول وهو النهر الصغير والنظم الجواز
 مقتدر متساوية اي تساوت الحصى وقوله او متفوتة اي ان تفاوتت الحصى
 كانت الفلة اطيب انظر ما معني الا طيبة فان الحاصل يرد البذل اليه قل
 وعبارة ثم مساوية لبقاء الشئ وقد يقال للتحلل اي سوال المالك السماع فايده
 وهي ان لا يبقى في النفس شي فلا يزول الا بالتحلل **فصل** في الوقف
 واما حبس اي بالتخفيف اما بالتشديد فلا راحة فيه ليج حبس مال اي عين
 معينة متمولة بشرطها الا ان وليس المراد بالمال عين الدراهم والدينار لانها
 تنعدم بصرفها فلا يبقى لها عين موجودة لما سمعنا رطب الكاذب اقاوم وهو
 مشكل فان الذي في حديثه في المعني وان احب اموالي التي بيدها وانها
 صدقة لله تعالى وهذه الصفة لا تفيد الوقف لشيئين احدهما انها كفاية فتوقف
 على العلم بانه نوب الوقف بها كلف قد يقال سياق الحديث دال على انه نواه
 بها ثانيا وهو العزم انهم شرطوا في الوقف ببيان المصروف فلا يكفي قوله لله
 عنه بخلافه في الوصية كايان مع الفرق فقوله صدقة لله عز وجل لا يهلح الوقف
 عندنا وان نواه وتم كيف يقولت انه وقفها فهو اما غفلة عما في الحديث
 او نسيان الوقف كالوصية بحرم حرمي وفيه اسم يخرج بكونه على اهل وقرع
 ما اذا لم يكن كذلك فان لم يبين الموقوف عليه كوقفت هذا مقتصر عليه فهو
 باطل قال السبكي ومحل البطلان اذا لم يقل لله والا فيه خبر طاعة هو
 صدقة ثم يعين المصروف بيرحا قال في النهاية بفتح الباء كسرها وفتح الراء
 ومنها والمدرفها وفتحها والقصر فيها خمس لغات وهو اسم ما او موضعها المدينة
 اي مستقبل المسجد وقال الزمخشري في التايق انها فيعلم من البرام وهي الارض
 الظاهرة هو وقال الشوري وهي صدقة مشهورة وتبعه اج الامم ثلاث
 هذا العدد لا مفهوم له فقد زيد على ذلك اشيا ونظمها الجلال السيوطي فقال
 اذامات ابن ادم ليس بجري عليه من خصال غير عشر

علوم بشها ودعا نجل وغرس النخل والصدقات تجري
 وراثة مصحف ورباط ثفر وهما البيروا ولما انهم
 وبنت الفريب بناه ياوي اليه او بن محل ذكر زاد بعضهم
 وتعليم لقراء كرسيم فخذها من احاديث يحصر
 او ولد صالح اي مسلم يدعوله وفايده تقيده بالولد مع ان دعا الفريب ينفقه
 تحريمه الولد على الدعا لانه عليه على الوقف ويؤخذ من هذا عدم صحة
 الوقف على الا بنيا عليهم السلام لانه صدقة وهي محرمة عليهم واما الوقف
 على مصالحهم عليهم السلام فانه يصح مرحومين وهذا الخ فيه اطلاق
 المصدر على اسم الفاعل وسياتي اطلاقه على اسم المفعول ولوقال والوقف
 يستعني واقفا وهو الركن الاول لكان اولي وهذا بناء على رجوع الاشارة
 الى الوقف وليس مرادا وانما هو راجع لقوله مختار الخ فتأمل قل فيصح من
 كافر ولو مسجد وان لم يعتقد انه قرية اعتبارا باعتقاده ولا يحكم باسلافه
 لو عظم المسجد بخلاف المسلم لو عظم الكنيسة فانه يرد لان الكفر يحصل
 بحجر العزم والتظيم طاهرون شعار الكفر بخلاف الاسلام فلا يحصل له
 بالنطق بالشهادتين بشرطهما ومن مبعض اي في نية ان كانت مهابة
 فيصح الوقف منه بخلاف الفسق فله يصح لانه ليس اهلا للولاء فهذا هو الفرق
 فتأمل الشرط الاول وهو الركن الثاني ليس يخاف ان الركن هو صير كونه
 الراجح الى الوقف بمعنى الوقوف وان الشرع كونه منتقبا به ففنيه غير
 مستقيم فتأمل قل ان يكون مما ينتفع به الا شملت عبارته الموجه
 فيصح وقفه اي من ماله كما شرط به وهو ما ملل لوقفه مسجد او تم يمتنع
 التعبد فيه بخوصلة او اعتكاف بغير انك المستجر والمكث فيه ويتكسر
 شد الفسالة فيه ويصح الاعتكاف والتجعة ويصح الا فتدافع التباعد وان لم ياذن
 المستجر وقوله وان لم ياذن غاية لقوله فيصح واستحقاقه المنفعة لا يمنع من
 ذلك ويمنع فيه ايض ما يمتنع في المسجد كوضع الخاسات قال بعضهم ويلزم
 من تحت المكث فيه على الحب والحافض تحكين المستاجر من الفسخ وفيه نظر
 ولعل الوجه ان كان الا شجرا لما يمتنع في المسجد ثبت له الخيار والا فلا سم
 فيسم نعم اذا هول مستثنى منقطع من مملوك لان بيت المال ليس ملكا له مام

لكن يصح الوقف منه ولو على اولاده قل لكن بشرط مراعاة المصلحة بخلاف
وقف ناحية على شخص واحد مثله ويصح كما شملته عبارة المص ابطه وقف
المقصود وانما عن انتزاعه وما لم يرد ويؤخذ منه صحة وقف الاعلى سم
وحيث صح الوقف تقين الوفا بشرط واقفه فلا يجوز اخذ المعلوم فيه الا بالبيان
بنفسه او نايبه قل ام منقول ويصح وقف المنقول ولو في ارض مفضولة
كما ذكر ابن في المساجد لا مكان الا انتفاع بها خارجها فله بيع وقفه مسجدا
الا اذا ثبت في محل يجوز له الا انتفاع به ولا يخرج عن المسجدية بنقله ويجزم
نقله من محله قل وقال غير من شايخنا معنى قوله ولا يخرج عن المسجدية
اي من جهة انه لا يصح التصرف فيه ببيع ولا غيره دون بقية احكام المساجد
حتى لو اثبت بعد ذلك لا يعود له حكم المسجد روي كشيخ اي كنصف
دار ونصف عبد فهو راجع للفقار والمنقول ولو مجرد راجع للشاع كما علم
وتجب قسمته من غير حيث قلنا انها افراز ويكون مستثنى من عدم صحة
قسمه الوقف عن الملك للضرورة وقبل القسمة يحرم فيه ما يحرم في المساجد
من الملك الجنب والكاف والنجس وفيه التحية لانها اكرام دون الاعطاف ولا يجوز
فيه التباعد على اكثر من ثلاثة ذراع بين المصلين وبقيتان بوجود
الصفة من موت السيد ووجود المعلق عليه وهذا ان سبق التدبير والتفليق
على الوقف كما هو قضية كلامه وهو قل وبطل الوقف بفتقها وانما
ابطلت الوقف بفتقها مع ان فيه قرينة دون الفتق حيث لم ينطله وينقي
الوقف على صحتها لان الشارع متشوق الى فك الرقاب ما أمكن لانه في مسئلة
الوقف لو قيل ببقائه دام على رقبته الى الموت ولذلك لا القول بالفتق
وضعا بارضا بحت كان وضعا بارضا مملوكة او مستجرة لهما وان استحق القلع
بعد انقضاء مدة العتاق ثم رجم ثم قال فلو قلع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف
لا كانت وان لم يبق فهل يصير ملكا للموقوف عليه او يرجع للواقف وجهان لصحها
اولهما لعدم تغيرها اي ما في الذمة واحد عبديه فهما محترزان اذ ازيد ابطه بقوله
معنا قل وزمان هو كل ثبت غرض طيب الراجحة كالورد بخلاف ما يدوم
الاعلم منه ان دوام كل شيء بحسبه لا كونه موبدا قل فكذلك اي ان لم يرد له كل
والا فلا يصح كافي الطعام والشرط الثاني فيه ما تقدم في الذي قبله

على اصل اي موقوف عليه متبوع والظم ان موجود تفسيره وان لا
ينقطع تفسيره فامل قل على معين اي بشرط قبوله فويل كالبيع وان
رد قبل قبوله بطل ولا يعود بعوده ان كالا قوار او بطل ولا يعبر
برده قل على معين اي ولو جماعة بوجوده متعلق بامكان
تمليكهم وهو لا ولد له اما لو كان له ولد صح وصرف له او ولد له صرف له
ايه صونا لقول الواقف عن الالف ان حمل الولد على حقيقته وان حمل الولد
على الكيفية والمي رفا لصرف لولدا الولد ثم ولد صرف لولد الولد وحدث الواقف
ولدا فاعتمد انهما يشتركان في الميراث لم يدخل اب مادام متصلا فله بكن له
حصته منه مادام جنينا نعم يدخل الجنين في الوقف على القسمة والشرع والقاب
والفرق بينه وبين الوصية حيث تصح له قبل انفصاله انهم لما تفرقوا في الوصية
وجوزوا في الامور والمعدوم والمجهول كانت اوسع بايمان الوقف
فان كان اي العبد له اي للواقف قل فهو وقف على سيد والقبول من
العبد لا من سيد كالوصية قل والعبد ان يقبل فويل وان منعه سيد قل
فله الا استقلال بالقبول واما الوقف على المبهمة الا ولو وقف مالك
البعض بعينه الرقيق على بعضه كمرص ويصح الوقف على المكاتب فيصرف
له ويستتر حكمه بعد الفتق ان اطلق الوقف فان قديم بحد الكتابة كانت
منقطع الا طرفان عجز بان انه منقطع الاول لم يصح اي سوا قصدها او
اطلق او وقف على غلظها مرصوب بخلاف العبد كما رقل والفرق ان
العبد اهل للهد في الجملة ومن يتصور له الملك اذا عتق به والمراد
من جنس من يتصور له الملك والتفليد الا ولا يعني قولنا اهل للهد اولي
فليتأمل بهيمة مملوكة اي او مبيعة الاحكام مكية فانه مستثنى من قولهم
لا يصح الوقف على الطيور والوحوش المباحة فما يقبل الا ان من وقف شيء
يؤخذ من غلظه في موضع للطيور المباحة باطل ولا يصح الوقف
على من تدويره سوا ذكرها باسمها او وصفها تنبيه المراد بالذي
ومثله المعاهد والمومن الجنى فيصح على الذميين والنصارى وغيرهم
كقطاع الطريق كذا اطلاقه ويظهر انه ان اراد استحقاقهم وان زال
الوصف فهو صحيح والا فباطل لانه في معصية فامل ولو جارية الذي انقطع

الوقف عليه فهو منقطع الوسط أو الآخر قل وقوله انقطع الوقف فلم وان رجع
الي دارنا لان الولين لا دوام لهما قاله ع ب ويرد على هذا التفسير الثاني
المحسن ومن وجب قتله في الحاربة ما قول كيف يرد ما ذكر مع قوله في التفسير
مع كثرهما شاملا رسم علي مناج موبداي ولو على البدلية كزيد ثم عمرو بشرط
في كل من ينتقل اليه الوقف ان يكون بحيث ينعى الوقف عليه ابتداء ولم يقيد
الرفع بالوجود كافي الاصل لعدم اشتراطه فيه قل فرع لا ينقطع وهو
مبنى على ان منقطع الوسط أو الآخر باطل وهو من وجوب كاسياتي قل علي
الفقر او يقترب بما في استحقاق الزكاة نعم القادر على كسب كفيه فقير هنا
قل والاهل وهم اصحاب علوم الشرع قل وهي التفسير والحديث والفقه
والربط بضم الرا والبا جمع رباط وهو متعبد الصوفية قل والمسجد
ولو على أرض غير مملوكة له لكنه مختص بمنفعتها بخلاف وصية او جارة فسط
فيها اجمارا مملوكة له ووقفها مسجدا ولا يبطل حكم المجردة عن الحارة اذا نقلت
عن محلها والوقف على عمارية المسجد يدخل فيه ترميمه وتخصيصه للاحكام والسواك
والسلام والمكاسن والمساجي والبواري لدفع غوصر والهياب لدفع
ما يحفر مطر ولجرح غوصم وعلى مصالحه او مطلقا فيشمل جميع ما ذكر وما لم يذكر
امام او دهن سراج وقنديل له واذا احضر الواقف بواحد ما ذكر لم يحضره
في غيره منها ولا يجوز صرف شيء من وقفه على نحو تزويق ونقش وسراج
لا يقع به ولا يصح الوقف على ذلك قل ام لم تظهر بيت به ان المراد بجهة
القرية ما ظهر فيه قسدها وآله فالوقف كله قرينة ثم ر كالا غنيا ولو حصرهم
كالا غنيا اقرارهم صح جزما كما جئته ابن الرفعة وغيره والفني هنا من تحريم عليه
الزكاة قاله الزبيلي وجب ال اذ رعي اعتبار الفرق ثم تشكك فيه ثم ر
في محظور ولا يختص بالوجود من الطبقة الاولى بل لوقال وقفت هذا
علي اولادي ثم علي الكنية للتعبيد لم يصح وان لم تكن الكنية موجودة
عند العقد قل والظا المسألة وصفت بالمشالة لان الكسب يرتفع عند
النطق بها كعمارة الكنايس اى ولو كان الواقف ذميا هدميا طي ولو
اطلق الوقف على الكنايس فهل يبطل اتي شيخنا صلح بالبطلان لان الظن
من الوقف عليها الوقف على مصالحيها المنفع وهو ما كان بظاهرة مشور

على التحرير للتعبدي ولو مع نزول المارة ع ش على م وعبارة قال للتعبد
اي عبادة الكفار ولو مع المسلمين او مع نزول المارة وتصح لنزول المارة
ولو من الكفار او كتب التوراة والتنجيد اي المبدلين وهو الركن الرابع ذكر
الضمير مراعاة للخبر وهو اولي من تانيك الضمير في نسخ مراعاة لمرجعه وهو
لفظ الصيغة والذي في خط المواقف محتملة لهما لوجود ضمير على الخطا حاج كالفتق
بل اولي وجه ذلك ان الفتق لا تملك فيه وانما فيه ازالة رفعت الفتق
ومع ذلك اشترطنا فيه اللفظ فلا ن ن شرط اللفظ فيما هو في معنى الملك
من باب اولي الشرط الخامس هذا كمر مع الشرط الثالث وهذا ايضا
اي يشابه التحرير اي الاعتاق من حيث القرب فان المجرد والمدرسة والرباط
لها شبه بالاعتاق فلقوة جانبها بالشبه المذكور الفتي التاقيت فيها وصحت
موبدة كالفتق فانه اذا قال اعتقت عبدي بسمه فان الفتق يصح ويكون موبدا
كخلاف ما عداها كوقفه على زيد سنة شرط فاسدا كالوقال وقفت
هذا المكان مسجدا بشرط ان لا يصلي فيه اولا يفتك فيه او نحو ذلك وهو
اي ما يصح في التحرير ولو قال وقفت على اولادي هذا شروع في الوقف
المنقطع وحاصله انه لا ينافي انواع اعماق قطع الاول كالوقف على من سبيل
واما ما قطع الآخر كقوله علي اولادي واما ما قطع الوسط كقوله علي اولادي
ثم جملتهم الفقرا فبصح فيما عدا ما قطع الاول ويصرف في منقطع الآخر لاقرية
الناس الي الواقف وفي منقطع الوسط للفقرا كما سيذكره صرف الي اقرب
الناس كراي ان وجدوا بصفة الاستحقاق فله فالي الهم من المسائل
ومصلح المسلمين قل لوجود المصروف في الحال وهم ال اولاد والمال وهم
الفقرا يصرف للفقرا اي ان لم يكن المتوسط موجودا الي معين والى بان كانت
معينا كالداية فمنصرفه من وجودها كمنقطع الآخر قل ولم يذكر مصرفه
لم يصح اي وان اضا فقله على المقيد بخلاف الوصية فهي صحيحة وان لم يبين مصرف
كالوقال اوصيت بثلث مالي واطلق فانها تصح ويصرف للفقرا والفرق ان الغالب
في الوصية ان تكون للفقر بخلاف الوقف فله يصح تعليقه اي ال بالموت اجملة
واعطا لم يبين على التعليق اي القهر خط ميدان والسراية اشار الي قاعدة
فقهاء ان كل ما قبل التعليق والسراية من الصيغ قبل التعليق كقوله كذا

فانه معاوضة بثبوت كماله فيقبل التعليل فيقول ان لم يثبت كذا فانت
طالق صح التعليل لان فيه تعليل كماله وهي تقبل التعليل وكذا الطلاق
يقبل السراية فيقبل التعليل اي بخلاف الوقت فالظن محتمل ولا يصح
مسحور الا اذا جاز مضان وكانه وصية المراد انه وقف بعد موته ينزل
منزلة الوصية فله الرجوع من الرهن ومنه مرجوم ولو غنر الوقف وعلق
الا على اجاز هو تخصيص لما قدمه من بطلان تعليل الوقف بان محله اذا
كان تعليل له صله اما تعليل المصروف مع تخير المصروف فلا ينظر وقت
علي من شئت بهم التا او خاشيت كذلك سم وقوله وكانت اي الوقف قد
عين له اي للوقف ما شا وتكون قد عين له ما شا وافذ اي صدق
بيانه اي الوقف وكانت قد عين له ما شا او من مثالف وشتر مشوش
والا اي والا يعين له فلا يصح قوله يصح بشرط الخيار اي ان لم يحكم
بصحته من يراه والا فيصح جزما في اي او بشرطه اي الخيار لغيره من
بطلان العتق اي اذا اختلف بشرط الخيار او الرجوع او بشرط رضى فله ان ينجي
ذلك والمعتد نفوذه لقوة العتق دون الوقف فلو قال اعتقت عبدك وابيعه
ميت شئت بطل على قول الرافعي والراجح الصحة لان التخيير لا يتأثر بالشروط
الفاصلة كما مر لانه مبني على القلبية والسراية اي بخلاف الوقف وعلى هذا
لو قال وقت نصف داري مثلا لا يسري الي باقيها ولا يعلب الوقف على الملك
بل الموقوف النصف فقط مطلقا سواء كانت الدار مشتركة او مختصة وسواء
اكان موسرا في الاول ام مفسرا سواء اقلنا الملك له اي للوقف وهذا
مذهب الامام مالك وقوله اي للموقوف عليه وهذا مذهب الامام احمد
والقولان في مذهب الشافعي بمعنى انه ينفك الخ تفسير لمعني الانتقال
اليه ثقا والا فكل الموجودات باسرها ملك له تعالى في جميع الحالات بطريق
الحقيقة وغيره وان سمي ما كانا فانما هو بطريق التوسع والمجاز شوبرك
كما هو اي القول الثالث الاظهر على اتباع شرط الواقف فلو شرط ان لا يوجد
او اقتضا من نحو مسجد كدر سنة ورياط بطائفة اتبع شرطه رعاية لغرضه
وترتيب لعله مستدرك مع تقديمه لا قل الاورع هو من يتقى الشبهات
وان زاد كلال على كفايته واما الزاهد فهو من ترك الزايد على قدر الحاجة

من كلال فان فضل شي اي على كفايته وكل هذا من عبارة الواقف فسقط
اعتراضه قل فان ذلك يقتضي التسوية لان العاقد صرف مشترك وانما هم
اي وخشاهاهم وان زاد الخ فهو غاية لما قبله مرجوم وهذا هو المعتد لانه
بمنزلة قوله وان سفلوا ومقابلته انه لا ترتيب بين البطينين وصري عليه
السببي او بطنان نصب على كاليه وقوله اذا المزد للتعظيم اي لا للترتيب فلا
يقال البطن الاول تمنع الثانية وهذا هو المعتد لدلالة اللفظ عليه اي
على الترتيب ولو اختلفوا في انه وقف ترتيب او تسوية صدق من هو في يد
من ناطق او غيرهم والاعطافا وقسم بينهم قل فالا قرب له اي للواقف
كان يقول على الا قرب فالا قرب الي وصيت وجد لفظ الترتيب اي بان
اني بما يدل عليه كقوله على اولادي ثم اولاد اولادي ثم اولادهم وقوله
الا ان يقول من مات من اولادي فنصيبه لولده اي كان يقول على من مات منهم
وظف ولدا او ولد ولد فنصيبه لولده او ولد ولد فنصيبه لولده
الصفة الاول من نقل نصيب ذي الطبقة اذا مات لتباقيهم فيعطى لولده
فيستبع شرطه فاذا مات احد هم اقتص بنصيبه ولد وشارك الباقيت
فيما عداه شرع الروي ولا يدخل اولاد الاله ولا اذ يقال فيهم ليسوا اولاده
بل اولاد اولاده فان قلت هل لا قيل بدفولهم على قاعدة الشافعي في استعمال
اللفظ في حقيقة ومجاز قلت شرطه ارادة المتكلم له وكله منها عند الطلاق
ثم الروي فان تعذر بان لم يكن له ولد عمل على المآز فلو حدث له ولد بعد
ذلك شاركه اولاد الاله ولا ولد له حجهم ذلك انظر حتم قل على الذرية
ويدخل في الذرية الحمل ايهم ويصرف له زمن اجنتانه الاله في اولاد الاله ولا
يصرف الا بعد انفصاله لصدق الذرية على الحمل بخلاف الولد فانه لا يصدق على
الحمل وعلى اولاد الاله ولا ولد فيما لو قال وقتت علي اولاد اولادي فانه
يدخل اولاد البنات نعم ان قيد بالهاشمي لم يدخل اولاد البنات الاله ان كانت
ابوهم هاشميا قل ومن ذريته اي نفع عليه السلام ورايت بخط اليداني
اي ذرية ابراهيم فليراجع التفسير في معناه اي معنى الذرية اللات
قال علي من ينسب الي منهم هذا راجع للرجوع نظر الاله اي لانهم انما ينسبون
الي ابايهم قال تعالى ادعوه لهم لا بايهم واما خبر ان ابني هذا سيد في حق الحسين

ابن علي فجاوبه انه من الخصائص كما ذكره في النكاح بدليل ما كان محمد ابا احد
من رجالكم ثم الروض للقيد المذكور وهو قوله من ينسب اليه منهم وشك
الا دخال بصفة والاضاح بصفة لا يخفى ان احدهم مستورك لا ذلك منهم مقن
عن الاخر فتا ملة قل واقد الاستوى من كلام الراغب في الطلاق انه لو كان
وقف علي ولد مادام فقيرا فاستغنى ثم افتقر لا يستحق له فقطاع الديمومة
وهو كذلك ثم ر ~~مستوركا~~ واستحق غير الرجعية اي لا نهالست ارملة
ولو قال لا تنظر الرجعية لكان واضحا ~~لتمسك~~ فلو اصبحتا استركا اي
سوية والذكر كالانثى فان وجد امدما اخصى به ولا يشترك الاخر لو وجد
قل والصفة لا المراد بها هنا ما يفيد قبلا في غيره وليس المراد للصفة النخوة
ثم ر سوا تقدر اي الصفة والاستتار عليها اي على المتعاطفات
او علي من ذكر الاله من يفسق منهم استا رب ذلك الاستتار وهذا مثال
لتأخير ومثال تقديمه وقفت هذا علي غير الفتي من اولادي واولاد
اولادي ومثله في الروض بوقفت الاله علي من فسق من اولادي واولاد
اولادي ومعلوم ان الواقف لا يتلفظ بقوله علي من ذكر بل يقول وقفت
هذا علي اولادي الاله من يفسق منهم وامفادي واخوتي وهذا مثال
للتوسط فافهم فان تحلل المتعاطفات ما ذكر اي كلام طويل او الاله
من يفسق منهم قال م ر من يشاء والذي يظهر ان المراد بالفسق ارتكاب كبير
او اصرار علي صغير او صغائر ولم تغلب طاعته علي معاصيه وبالفدالة
انتفا ذلك وان ردت شهادته كحرم مروتته او تنقل او نحوها فهو
للقاضي اي قاضي بلد الوقف من حيث امارته وعقله ونحوها وقاضي بلد
الموقوف عليه من حيث قسمة الفلّة والقسم ونحوها كما في مال اليتيم وليس
لاحد القاضيين فعل مالمس له قل عدالة اي باطنه مطلقا قل فدرع
لو قرر الباشا في وظيفة واحد او القاضي شخصا اخر فهل يقدم من ولاه الباشا
او القاضي نظرا ان شرط التقدير لاهلها اتبع والا فيقدم من قرره الباشا
نظرا للعموم ولايته ~~ه~~ شيخنا ~~فصل~~ واستعمل الاول هو ما يعم
الصدقة والهدية في تعريفها والثاني هو مقابل الصدقة والهدية
علي الاول هو استعمالها فيما يعم الثلاثة فرس بغير الفا والسيما وكون

فصل
في الهدية

الرا

الرا وقال قل هو يفتح السين اي تلفها فسر الفرسين به لاضافته في الحديث
للشاة فان الذي للشاة هو التلف لا الفرس لانه لله بل خاصة فالحله قل
علي التلف في الحديث محار اسباب تخريجها عن ذلك اي عن الاستحباب
اما الحرم او الوجوب او الكراهة ولا تباع لان وضعها الذوب فقوله منها
الهدية لا رباب الوليات والعمال اي لانها رتوة والرتوة حرام اذا كانت وسيلة
لمحرم كاقامة باطل او ترك حق والاه فلا تحرم علي معصية اي ان تحقق ذلك
او ظن والافهي مكرهة ولم يذكر مثالا للوجبة ومنها ما لو نذرها وهي
بالمعنى الاول اي سئولها للصدقة والهدية العارية فانها ابلحة
والضيافة اي لان الملك انما يحصل بالازدراء علي كلام مجر او بالوضع في الغم
علي كلام م ر لا بالاذن في التناول والوقف اي فهو خارج بالتخليك لانه
اباحة علي المعتمد لا تملك وعليه تملك فهو تخليك منفعة لا عين فهو
خارج علي كل حال وخرج بغير حياة الوصية ولم يذكر المصم للاحتياج الي
ملك محتاجا فصدقة اي علم من قوله ايضا انها كما تسمى صدقة تسمى هبة
وبه صرح في المنهج فقال كل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس قال وكلها
منسوبة وافضلها الصدقة وتعريف بنا علي اطلاقها علي ما يقابل الصدقة
والهدية بانها تملك شي لا علي طلب الثواب ولا النقل للكرام وانما
كانت تلك الاركان للهبة المقابلة لهما لانها لا يشترط فيها علي وجه
الكرام للمتهب قال الجوهري والتهاب قبول الهبة فالمتهب قابل
الهبة بالمعنى الثاني اي المقابل للصدقة والهدية وهو التملك لا لعقد
الثواب ولا النقل للكرام وانما كانت تلك الاركان للهبة المقابلة لهما لانها
لا يشترط فيها ايجاب وقبول كما سياتي ثلاثة وهي في الحقيقة خمسة قل
وعرفه المصم فوضع فيه بانه حكم من احكامها لا تعريف وقد يدعي بانه
رسم لانه يغيرها في الجملة وكل ما جاز بغيره الا فهم كلامه امتناع هبة
الاختصاص بكذا الميتة والخمر المحترمة وهو كذلك في الهبة بمعنى التملك واما
بمعنى نقل اليد في نزع رسم جازي صحيح وان صرم قل ولا تصح هبته
لانه محجور عليه بالنسبة للهبة فانها اي المنافع تباع بالاجارة ليست
بتملك ينفذ هذا يقتضي التلازم بين عارية المحل واباحة المنافع لانه

استدل بالعارية للعين على ان منافعها ليست مملوكة اي وشان العارية
ان منافعها لا يملكها المستعير وانما له ان ينتفع فقط وقضية هذا القول
ان له الرجوع فيها متى شاء لانه فرض انها عارية له هبة بل مع ابله المنافع
وهو النظم هو المعتمد وعليه فلا استثناء بما مع انهما اي البيع والهبة
تجوز هبتها ثم هل يجب القطع او اياه الى بدو اصلاح النظم الثاني في قوله
هبتها رضى باقتضاها اليه هـ فله تصح اي الهبة من وليه اذ غير المكف
اذا عيان سم ويقتل المحجور وليه فان لم يفعل انزل الوصي والقيم دون الاب
ولكن فان كان الواهب الولي قبل له الحكم الا ان كان ايا او جدي فينتهي الطرفان
وللعبد نفسه فان كان صغيرا فهل يقبل السيد فيه نظرا ولا يبعد انه كالأول
وعلم مما ذكر انه لو غرس نخلا وقال عند غرسه غرسه لطفاي او جعلته له
او اشتريه ليلا او غيره لزوجه او ولده الصغير وزينها له او جهزا بنته
بامتعة لم يحصل الملك في شيء من ذلك لا تنقلا الى الجاه والقول فلو اوتعت بنته
في الاخير ان ملكها صدق هو يمينه وفي فتاوى القاضى صحتها انه لو نقل
بنته وجهها الى الرزق فان قال هذا جهاز ابنتي فهو ملك لها موقوفة
باقراره وان لم يقل فهو عارية يصدق بيمينه بحروفه ولا لرقيق نفسه
بفتوى رقيق وجد نفسه على البدلية ولم يحل تركه الا ان رقيقا نكح والتوكيد
لا يكون الا للمعرفة وفي بعض النسخ لرقيق نفسه وهو بدل ابنة وابيل نفسه
منه بدليل ما بعد ولا نهال تصح لرقيق الواهب مطلق وهذا في غير المكاتب
والا فالهبة له ولو من سيد صحيحة وملكها بقوله لانه اجنبي من سيد حيث
كانت الكتابة صحيحة قال غير الفهمية سيايت محترق بقوله اعتق عبدك
عني جان فاعتقه فانه لا يتوقف على قبض الشاعلة بالرفع نفع للهبة
ان لا ارى بهن المهمة في هذه والفتوى التي بعدها من الروية بمعنى الفن
وذات اي وغير ذات الا الاستدراك وكان الا مركزا للملك كمن لما ردت
قسمها صلى الله عليه وسلم بين نسائه ولم يخص بها ام سامة كما قاله ر
فانه اذا سلم الثواب اي المقابل استقل بالقبض لو قال فانها تملك
بدون قبض كان اولي ان لم يقبض الواهب بضم اوله من قبض ولو اختلف
في الازن في القبض صدق الواهب كما قاله الدارمي ولو اتفق على الازن لكان

الواهب

الواهب رجعت قبل ان تقبض الموهوب وقال المتنب بل هو صدق المتنب
لان الاصل من كل حادث تقدير باقرب زمن ان كان غايبا وسبني عليه
انه يجوز له الرجوع قبل مدة امكن السير لانه على سلطنة الواهب وقد
سبق بيان القبض اي ان المنقول لا بد من نقله والعقار يكفي فيه التحلية ونفعه
من امتعة غير المشتري والفايب لا بد من امكن الوصول اليه فيجري ذلك
في قبض الموهوب الا انهما لا يكفي الا تلف الا ان كان التلف بالكل
او القتل واذن فيه الواهب فيكون قبضه وقد رانقاله قبيل الايراد والفتق
نـ لانه غير متحقق القبض اي فاعتبر تحقيقه بخلاف البيع فحجر التمكين
منه قبض ثم الروى كالبيع في زمن الخيار بل ينقل الخيار للوارث والصدقة
ولو تصدق على ولده بملكي اي فانه لا يبطل بالموت ولا بالجنون ولا بالاعما
في زمن الخيار بل ينقل الخيار للوارث والصدقة ولو تصدق على ولده بملكي
فله رجوع كما صح في النسخ الصغير وفي الكبير في العارية ومج في الكبير
فانه قد مضى الى الا ان يكون الواهب والدا الموهوب له فله الرجوع فيها او
في بعضها وان اسقط حقه منه سم ملخصا سواء قبضها الولد ام لا هو نعم
في رجوع الاصل قال قل هذا التعميم غير مستقيم اي لان ذكر عدم القبض لهجة
اليه اذ كل احد له الرجوع قبل القبض في هبته فهو غير محتاج اليه او يقال وجهه
اعني ما ذكره قل ان كلام النسخ مفروض في اللزوم لقوله لم يكن للواهب حصة وهي
لا تلزم الا بالقبض فيما في التعميم ثم رأت بغيرهم وجهه بانه لا يناسب كلام
المص فانه مفروض فيما اذا قبضها كما لا يخفى والوالد يشمل كل الاصول اي الذكور
والا ناك فذكر الرجل في الحديث لا مفهوم له قل اما لو وهب لولد له عارية
الوصياطي في سنة وهبة الدين الدين ابرا ولا يحتاج الى قبول ولا غير بالمل على
المذهب سلطنة الولد هي عبارة عن جواز التصرف او قلنا الترتيب وحجر
عليه اي بالفلس وضع ما لو حج عليه بالسغة فله الرجوع لان الحجر يتعلق بالعين
مكن وكذا الوانفك لا يمكن من الرجوع مما يزيل الملك عنه ليس قيد ابل
غيره كالكتابة والا يلاذ والرهن بعد قبضه كما اشار اليه كمن محله اذا كانت
الرهن من غير الوالد كما جئنا الزكشي سم ملخصا ولا يمنع ابنة كما لو انفك
الرهن والكتابة سم ولا اجازتها ولا يمنع الوالد العارية ان رجع بل قبض

على أنها كمن الأجر لما مضى للولد وأجر ما بقي بعد الرجوع للوالده كالترجيع
ولو قال ولا لمانه كان لغرضه وأجر لولد ولد وهو القاب والاول كمن
على هذا كما أن الجرح للضار ويقال المراد ولد ولد آخر فليتامر فالرجوع الجرح
فقط أي لأن الرجوع ثبت للأصول فقط لو فور شفقتهم وانتفى التهمة عنهم
فلا يرجعون إلا الحاجة أو مصلحة صار مستهلكا أي لأنه أوجد فيه فعل
يسبب إلى التلف ويؤذي من اقتضى جبا فبذن منع ذلك رجوع المقترض
وقولهم للمقترض الرجوع في العبد ما دامت باقية عند المقترض لا يشمل هذه
الصورة لأن معناه ما دامت باقية بحالها فلا يقال إن ما يوجد من الله من
الزرع يكون ملكا للمقترض وهذا بخلاف ما لو غصب جبا فنبت أي زرع القاب
فنبت فإن الزرع كله للمالك ومثله ما لو غصب بيضا فتفرخ فلا يمنع ذلك
رجوع المالك فيه نفسه لأن التعلق بما نشأ عن البذر والبيضا أولى من
التعلق ببذله بخلاف الهبة فإنه لا يرجع بالبدل بل يسقط عنه من
الرجوع أصله والفرق بينه وبين القرص التعلق في الفص دون القرص
فليتامر وعلى القاب أرشد نفسه أن قرص أن الزرع أنقص من الحب
المفصوب كما صرح بذلك في باب الفص ونقله عبد الرحمن
في حشم عن عتري جمع فيه زيادته المتصلة غير كالأحداث ولو قبل
وضعه سم ولا يحصل الرجوع إذا كان ماله في ملك الغير لا ينتقل عنه
بتصرف غيره فيه ببيع ما وهبه أو أصل لفرعه أي بعد قبض الفرع بل
يكفي أن يكتفي في الصدقة والهدية بالتعلق بخلاف الهبة فلا بد فيها من
اللفظ من الجابين وتصح أي الهبة بعري أي ميراث لأهلها أي
فلا يعمل بقوله فإذا استعادي المذكور لو سلمت عنه كان أولى إلا أن
يراد ولو بها بدل عليه فتأمل قال بنو أبي بكر عوف أن أعتيد
في حرم أهلها منه ثم ويكون عارية ثم المزج ويندب رد طرف الهدية قال
بل يجب أن أعتيد بتفريقه حاله لأن المرعي في ذلك العادة فالأصل
أنه إن جرت العادة بتفريقه حاله والمراد عادة المهدي وجب وإن جرت
عادته بإبقائها فيه مدة جاز كمن لا فضل رده حاله ويستأن أن لا يأكل من
الهدية حتى يأمر صاحبها بالأكل منها ويأكل منها كقصره بقاء مفتوحة
فواو

76
فواو ساكنة فصار مهملة مفتوحة فمهملة مفتوحة مستدرة ولا تحسب
بذلك إلا وفيها التمر والأفهي مكتد وزخيل قول وهي الجراب الذي يكثر
فيه التمر من البواديب قال الرازي أفلح ما كانت له قوصرة يكثر منها كل يوم
من قوصرة عند الاستعانة في الحاجة أي وفي البر وعدمه والديهم وقلة
ما لم يكن ما إذا به وإجبا كان كان تاركا للصلاة أو غيبة فنهاء عن
ذلك والمراسلة أي بغير مكتوبة والألفظ فيها مرادف قول ويحذف ذلك
أي من وجوه الأحكام قول **فصل** في اللقطة هي نفع من الكلب
كما أن الهبة نفع منه فلذلك ذكرها عقب الهبة ولو ذكرها عقب القرص كان
استنب لكان الشرع أقرضها للمتقط أو أركانها لثمة لقطا وملقوطا ولا قط
واسكانها ظم انهما بمعنى وقيل أنها بفتح القاف اسم للقط أي الشخص
الملتقط وباسكانها التي الملقوط قال ابن برك وهو الصواب لأن الفعل
بالا سكات للمفعول كالفتحة وبالتحريك للفاعل والتحريك للمفعول نادر
ما وجد إذا كان مال أو اختصا من حيوان أو غير حق يترم حرك
توصيفي أو طريق ومنها الشايع لأنه الطريق النافذ في الأبنية
كما مر ومثله المسجد والرباط والمدرسة ونحوها لأنها أماكن مشتركة
فلا يختص ما يوجد فيها بأحد ولم يشق أن يقدبه كغيره كالمعبر كالمعبر
ولمناسبة الاسم المفيدة للباحة كما صرح به قول أبي اللام في قولنا المعبر فله
أخذها وأكامل أن الملتقط أن وثق بأمانة نفسه نذب له إلا لتقاط وإن لم
يثق بأمانة نفسه في المستقبل وهو أس في الحال أبيع له الأخذ ما لم يكن
فاسقا والأكراه فإن لم يكن أمنا في الحال وتحقق من نفسه الحيانة حرم عليه
الأخذ وصار ضامنا أن أخذها كما سذكر خسية إذا الظم أنه علة مقدمة
لقوله فله أخذها جواز أي يباح له أخذها خسية الضياع ولم يندب خسية
طروا الحيانة وعليه فكان ينبغي أن يقول ولأن حيانته لم تتحقق بواو اللطف
فليتامر لأن حيانته لم تتحقق أما إذا علم من نفسه الحيانة فنجح عليه
كالوديعه وقد صرح بذلك ابن سراقه ثم رر بغير إذن سيده أي وإن
قصد به سيم سم من أهلها بضمير الجمع الثلاثة قبله وفي نسخة بضمير
المثنى لغير الأول منها وهو أولى فتأمل جازي وكان قابا مقام الذات

قل والافله اي وان لم يكن الرقيق امينا فلا يجوز اقرار سيده له وكانت
متعديا بالاقرار فكانه اخذها منه ورد بها اليه ويصح اللقط من مكاتب
ولو يغير اذن سيده اي وله التصرف فان رق المكاتب او مات قبل التملك اخذه
القاضي كما جزم به ابن المقوي وهو المقتد وحفظه لما كره وليس للسيد اخذه
وتملكه لان التعلق بالمكاتب لا يقع لسيده ولا ينصرف اليه صححة اما المكاتب
كتابة فاسوة فكالمقن ثم ر بالموات لو قال هذا ذكر كان اعم واولي
فان لم يدعها كانت لقطه من والمقتد انها للمحيي وان نقاها او من اشهاد
بها او عيار سم ويستحب ان يشهد عليها ان لتقاط ولا يجب ويذكر في الاشهاد
بعض الصفات ولا يسكت عنها ليكون في الاشهاد فايده ولا يحرم استفاوها
كما نقله القموي عن الامام وجزم به في الاقرار ومحل استحباب ان يشهد
اذا لم يكن السلطان بحيث اذا علم بها اخذها والا امتنع كالتعريف كجزم
به النووي في فكتة فان خالفه ممن وقضية عدم كبرها لا يستعاب عدم
الصفات به بخلاف الفمان باستيعابها في التعريف كحرمة الاستعاب هناك
كما سياتي والفرق ان في الاشهاد احتياطه بالحرف من اللقطه اي من
اوصاف اللقطه ولا يكتفى ولا يغيب اي لا يكتفى اللقطه ولا يغيبها عن
الناس بان يترك تعريفها وهو تأكيد لما قبله من المشكاة والاعلام
وتصح لقطه المبيع من الاظهار كل منهم صحة التقاط المبيع بغير اذن سيده
مطلقا وانما كان بينهما مهياة ووقع الا لتقاط في نوبة السيد ولا يخلو عن
اشكال لانه في غير نوبة نفسه كالمقن سم ولو قال لقط كان اولي لان اللقطه
اسم للعين لا للفعل والموصوف بالهبة هو الفعل في غير مهياة اي ولا
يحتاج في غير المهياة الى اذن السيد فان نهاه السيد عن الالتقاط صح تغليب
جانب الحرية ويختص بها مالم يبيع المبيع المذكور سلطان بخلافه في نوبة
السيد اذا كانت مهياة فلا بد من اذن السيد ثم راجع وبه يسقط قول
سم السابق فالأكتساب ان قال م ر في سم والا وجه ان العبرة في الكسب
والموت بوقت الاحتياج للموت وان وجد ميسرها كالموت في حق الله والموت
عليه من وجوب سببها في نوبة الآخر وان كان ظم كلام بعض الشراح ان
العبرة في الكسب بوجوده وفي الموت بوقت وجود سببها كالموت في حق الله

النه

النه والموت علي من وجوب سببها في نوبة من فاذا مرض في نوبة السيد
واحتاج للدوا في نوبته هو فالعبرة بوقت تقاط الدوا واحتياجه اليه
علي المقتد فتلزمه في المثال المذكور وعلي كلام الله يكون على السيد فامل
واما ارش الحناية اي منه بدليل ما سيذكره والضابط كما اشار اليه
ان المبيع الذي بينه وبين سيده مهياة العبرة فيه بنوبة النوبة ان الحناية
من المبيع او عليه فلا تتبع النوبة بل الرقبة وكره اللقط لفاسق ان
التقطها التملك واما لقطها للحفظ فلا يصح منه قل من مرته والا وجه
انه فيها كالحرب فملت اخذها منه ان يعرفها وتملكها خضره وتنزع
اللقطة منهم اي ينزعها القاضي منهم اي ما الثلاثة الفاسق والمرتب
والكافر مشرف اي رقيب معصوم وسلمها لعدل واجرت في بيت المال
والا فعلي الملتقط كما في الا نوات سم وهذا في غير الكافر وكذا في الكافران
كم يكن عدلا في دينه والا لم تنزع منه صبي ومجنت اي كلها نوع صبيز
لان المقلب في اللقطه الاكتساب وينزع اللقطه منهما الا فان قصر
في نزعها منهما فتلفت ولو باطل ففهما ضمن في مال نفسه ولو جاز كما شمر
يعرف التالف فان لم يقصر فلا ضمان ان رآه اي مصلحة بان احتاج اليه
النفقة او الكسوة وعندهما من المتاع ما يوفي كدين موجب وصانع كاسد
الا انه يصح تعريفه اي وتملكه باذن وليه وفي جواز ابقاها بيد اذ كان
امينا وجهان وقد يقال الا وجه عدم الجواز لان يد لا تصلح للمال فان قصر
الولي في انتزاعها منه فتلفت او ابلغها ضمنها الولي اي غير الحاكم كما يحتمل
الزركشي في ماله صاكة لا قرار فقط كما قال الرافعي انه المفهوم من كلامه ان مكاتب
معتزضا به ما افهمه قول الغزالي في قرار الفمان على الولي وان صرح به ابن
يونس في التقييز كما لم يقصر بترك ما اختطبه في يد صبي تلف او تلفت لان
عليه حفظه ثم يعرف التالفه ثم يملك له قيمتها بعد قبض الحاكم اياها
اذا ما في الذمة لا يمكن تملكه ان راع المصلحة في تملكها له كما تقدم اي او ياتي
للسفيه في تملكها كما تقدم سم او تملك اي فيما تملك او اختصاص فيما
لا يملك ما لم يملك او يختص بهو التعريف اي فانه يكون ضامنا ومعلوم
انه يكون في الاختصاص امينا ما لم يتلفه بنفسه او بغيره فان تلف فلا

ضمان اخذ امر من الغصب منهم والحاصل انه ان لم يقصد الحيانة
فيه يد امانة وان طرأ عليه قصد الحيانة بعد فلا يكون ضمانا بمجرد قصد
الحيانة بل انما يكون ضمانا ان تملك او اقتضى بعد ضمان من اي وييرا
بالدفع كما امين م ر وليس له اي لمن اخذ الحيانة تعريفها فان عرفها
فمعرفة التعريف عليه ما لم يعد الي قصد الامانة والحفظ قل ولو دفع
اي الخائن وغيره وقوله لزومه اي القاضى بفتح حرف كذا في صحاح النسخ
وفي بعضها الحرف وهو تحريف او سبق قلم او جمع باعتبار تعدد لفظ
يعرف في ال شي الستة ترجع الي اربعة اي لانه سياتي ان الغاص
والوكا واحد مع انه فسرهما بما يفيد المفارقة فان الغاص كالكسب
تفطى بها القارورة والوكا الرباط وان العدد والوزن واحد لانهما مقدار
وخطام راي لان الوعا والغاص واحد اي علي قول البروضة والعدد
والوزن يعبر عنها بالقدر وهذا هو الذي ذكره الشرح فيما ياتي وترك
معرفة اثنين كان الوجه ان يقول وترك معرفة اربعة لزيادة التسلل
والشرح كما ياتي قل وهي الوعا الوجه وهو قل فالملق الغاص
علي الوعا اي لا يقتصر عليه بخلاف المص فانه جمع بينه وبين الوعا فجعل
له معنى يخصه ونازعه قل في دعوى التوسع بانه اطلاق لفوي فله
توسع فيه القارورة طرف الشيء وقوله وفي القارورة والمناسب
ان يقال وهو اي الجلد فقامر قتل من خبط او غير كخرقة وحلقة
جنسها بالمعنى الشامل للنوع والصفة ان اجتمع اليهما فله طحة لما
زاده الشارح مع انه عد الصفة واسقط النوع قل كدرهم فاكثر كان
الا نسب ان يقول كدرهم مثله لانه الدرهم مع العدد الا ان قيد بالوزن
قل فان الغصاص والوعا واحد هذا لا يلايم ما قرره المتن من
تفايرهما قل وقد يقال في كلامه اشعار بان محل التفاير ان اجتمعا فخلق
ما اذا اقتصر علي احدهما فيراد به ما يعبر الامرين اهروية بفتحات
نسبة الي هرة قرية بالجمع ومرتوية بسكون ال نسبة الي مرقوب
كذلك وهي سنة اي يقيد كون المعرفة المذكورة عقب الاخذ واما
تعرفه الاوصاف المذكورة عند التملك ان اراده فواجبة ملخصها من
قل

قل علي الغزي انها واجبة من الا ان يحمل علي المعرفة عند التملك علي
ما مر ويذهب كتب الاوصاف اي فوق النيات ويجب عليه اخذ
التم الوجوب منقول المص السابق واذ اخذها فعليه ان يعرف ستة
اسباب لا فقله وان يحفظها معناه وعليه ان يحفظها فهو متضمن للوجوب
لان علي الوجوب او ان كتاب معتد والمخرج فيها اي في التلثة
تقليب الا كتاب لانه المقصود وهو المعتد والذي وكذا الصبي
مع انه ليس من اهل الولاية ذلك اي الا كتاب اذا اراد تملكها ليس
بقيدها من انه يجب التعريف علي من التقط للحفظ علي الصحيح
عرفها سنة اي وجوب وليس التعريف علي الفور لكن السنة محسوبة
من ابتداء التعريف كما يفيد قوله اي من يوم التعريف لا من يوم الالتقاط
وخرج بقوله اراد تملكها ما لو التقطها للحفظ فله يجب عليه التعريف
ولو بقيت عند سنين وهذا من والمعتد وجوب التعريف مطلقا كما مر ومحل
التعريف ان امن اخذ ظام لها والا امتنع وكانت امانة بيدك ابدأ الي انت
يظهر ما لكها ويحتمل ان شهاد عليها قد خوف اذاعة ذلك كما مر
ولانه لم يعرف اي الملتقط نظرا اي رعاية للفرقة اي المالك والملتقط
ان كانت اي اللقطة طرفه اي اوله او اخره ثم كل اسبوع اذا نظر
الي متي وكيف يدخل وقت تعريفها كل شهر مرة ثم رايته زي قال اي الي
مضي سبع اسابيع ثم كل شهر كذلك اي الا السنة فالمدرة المذكورة تعريه
والضابط ما ذكره حتى لو فرض ان المدرة في الاسابيع التي بعد التعريف كل يوم
لا يدفع النسيان وجب مرتان كل اسبوع ثم مرة كل اسبوع بحيث لا ينسى
اي السامع اخذ هذا الضابط المعتد وما ذكره ليس متيقنا قل تكاد رعا
مضي اي فيقلب علي فنه ان الثاني هو الاول فيدو مرادهم هذا
في مقابلة التعريف السابق فانه مخرج في خلاف هذا فاشار الي ان الزكري
نقل ان مرادهم منه ان يعرفها طرفي النها رطلثة اشهر ثم طرفه فقط
ثلاثة اخرب ثم كل جمعة ثلاثة اخرب ثم كل شهر ثلثة اخرب وهو مت
كل واحد نصف سنة اي بان يكون يوما ويوما ثم كل جمعة وجمعة
ثم شهر او شهرا انه الا شبه اي المتابعة لغير من المسائل المشتركة

فيها وهو المعتد ويكنى لهما ولو بدله اذ من الضر ويكنى اذ نهما العيني ولو
 اسقط احدهما حقه من ال التقاط لم يسقط ومثلها التواتر المتعدد اي
 الرفعة حيث قال يعرفها كل منها سنة لانه في النصف كل نقطة كاملة م
 لا ينفك انما تقبل لهما م السعي وهو المعتد قد يتصور ان كان التعريف الاول
 سنة والثاني واجب من ثم اي من الوقت الذي قصد فيه التملك
 ويبين في التعريف اي يذكرون من وحدان النقطة ومكانه وجوبها قال
 فان استوعبها ضمن وحرم عليه ويفارق جواز استيعابها في الاستهاد
 بحضور الشهود وعزم تهمته ولانه ابلغ في الحفظ ثم ر اليه يلزم الرفع
 بالصفات اي اليحكم مذهبه الزام الاقط دفع النقطة لث وصفها بصفات
 عند خرم الناس اي من الجماعات وليكثر منه اي من التعريف فيكره
 التعريف فيها اي في المساجد المعتد وحله اذا كان برفع الصوت والافل
 كراهة قل ويكره البيع والشرا في المسجد وسائر العقود كالبيع الا الفكاك
 فيمن عقده فيه وكذا يكره نشد الضالة ويظهر ان انشادها اي تعريفها
 كسندها كما ذكره الشريدي ان يقال للفاقد فيه لا اخرج الله تجارتك وللشد
 لادرها الله عليك ويكره السؤال فيه اذا لم يتاذبه نحو من لم يحظ الرقاب
 ولم يحش امام الصفوف والاحرم ولا يكره اعطام الا ان تاذب به الناس
 فيكره الدعاء على الذي بل لو قيل يحرم ان حرم لم يبعد ولا يكره بباب المسجد
 او من احكام المسجد المنوك ومقتضى ذلك اي التقليل المذكور في حن
 والمعتد ان مسجد المدينة والاقصى لسا كالمسجد الحرام لا يختص به بوفود
 الناس اليه للنسك فيكره فيها كغيرها من بقية المساجد قاله م ونقله
 قل واقره تبغها اي اذا كانت جهة مقصد فيها اي الفيلة فان
 لم يرد ذلك اي تبعية القافلة فلا يضيف على المنقط ابدا بعد قصد الاول
 يحتمل ان الاول مفعول قصد اي بعد قصد الاول ويحتمل انه نفت له فيكون
 مبرورا وعلى كل فبلق مفعول قصد من قوله لو قصد عرف فيها اي فيغير
 الحكم بتغير القصد كمنظاريه الفدول عنها اي ببلده ولا يتقدر اي التعريف
 لذلك الحغير يشي اي بزمان مخصوص واما غير فتقدم انه يعرف سنة ومراتب
 الحغير مختلفة ايضا فان النصف يعرف اكثر من الفرقة واما ما يعرفه عنه غالباً

فله

فله يعرف كزبيبة وزبل ببل ببل بسببه واجله وعز عمر في الخطاب وفي الله
 عنه انه راي بطلا يعرف زبيبة فخره بالدرج وقال ان من الودع ما يمتد الله
 عليه ثم الروض هكذا انما مش بخط بعض تله هذه الشهاب قل وتفسيره الفخير
 بما ذكر ليس بصواب بل الصواب ان المعنى ولا يتقدر الحغير شيئا فخير لجمع الي
 الحغير ويصح به قوله بل هو ما يقلب الا اي بل الحغير شي يغلب له وقوله اي
 ان يظن الا متعلق يعرف تنبيل من ذلك ما يحصل للمقلدين فان كانت
 الحاصل حقيقة كان حكمه كذلك او غير حقيق وجب تعريفه سنة كذا افاده
 شيخنا عن الشهاب ابن عبد الحف وانه لا يجوز للمقلد الا استقلال بالاخت
 من غير تعريف وانه سمع ذلك من لفظه كذا رايته بخامد وعليه
 مونة التعريف اي ان كان مطلق التصرف واما غير فان رايه تملك
 اللقطة له لم يعرف مونة تعريفها من ماله بل يرفع الامر للحكم ليسبع
 من امنها وكالتملك الاختصاص وتقصير لفظه للحية سنة المتابع ان
 قصد حلكا اي اوحياتة كما تقدم عن ش المتابع ولم يقصد حلكا الا ان
 بعد ذلك يعني انه التقط للحفظ واستمر على قصد الحفظ او اطلق واستمر
 على ذلك فمونة لا امالوا لتقط الحفظ او اطلق ثم قصد التملك او افترض
 فمونة التعريف عليه كما قدمه على بيت المال اي تبرعاً له قرضاً بدليل
 ما بعد بشرط الفئات هو بيان الواقع ووليها الحاصل فبسر
 تملكها له حكمها قل وبه يلغز فيقال لنالقطعة لم تضع من مالها او يقال
 شي حكوم عليه بانه لقطعة ويملك بعد سنة ولا يجب تعريفه بالكلية
 اي لانه الواجب تعريفه فقط بزيادتها المتصلة وبارش نقص
 بعيبه صوت بعد التملك فلما لك تخمين كل منهما اي من الله قط
 والمذ فوع له والقرار على المذ فوع له اي الحصول التملك التلغ عنده
 فيرجع الله قط بما غرمه عليه ان لم يقوله بالملك فان اقر لم يرجع مونة
 له باقراره اما اذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له ومحل تخمين الله قط اذا
 دفع بنفسه لان الزم به الحكم ثم التخرج وبارة قل ومن سلمها لوصف
 فثبت لاخر لا يضمن ان سلم بما رجاكم والا فمن لا مطالبة عليه في الاخر
 كله ان غرم على ردها او ردها اذ اظهر مالها ن زاه

فصل

فصل

في اقسام اللقطة وقد نظمناها فقلنا
في لقطة من غير مال خير في حفظها مع اختصاص ذكرها ولقطة مال ان يكن ذارق
غير محيز فغنم اطلق وان يكن محيزا فلتأخذ في زمن النهب والا فابذا
وان يكن جارية تحل فاللقطة المحفوظ فقط يحل وان يكن كحل مستنوع
زمن امن بمفازة دغ اذا اردت يا فتي تسلكها فان اردت حفظه حل كما
وان تكن كالشاة والكبير من ابل او خيل احصير فلفظها او فيه ثم تحفظ
ثمنه ثم ملك الفضة وزد بما كول تملكها وكل وبدلا لما لك اذا يحل
كذلك استقاوم للدر بعد تملك له فالنادر وشرط هذين لذي الجماعة
ان يجد المذكور في مفازة والوسطان في الطعام الرطب وان يحفظ بالاحفظ فادب
فبعه رطبا واحتفظ على الثمن او فالتحفظ واحتفظ بالثمن ولا يجوز اكله في الحال
وذا ختام عدة الاصول واحمد لله وصلى الله على نبينا ومن والاه
ان رغبة اضرب حلها انها اما ان تحتاج الى نفقة او لا فان احتاجت
فهي الضرب الرابع والا فان لم تقبل بطول البقا كالذهب والفضة تحير
الملقط بين امرين التملك مع غرم البدل وادامة الحفظ وان تغيرت
فاما ان لا تقبل التحفيف بالعلج او تقبله فان لم تقبله خير بين امرين
التملك ثم الاكل والفرم وبين البيع مع حفظ الثمن وان قبلت التحفيف
خير بين بيعها وحفظ ثمنها وبين التحفيف لها اما بطريق التبرع او
بيع جزء منها لذلك على الدوام اي المعتاد وشره لو قال او شره
لكان انبى فقامر قل وبيعه اي بانها لك ام ان وجوده ثم يعرفه ليملك
ثمنه ثم المزيج وهذا فيما اذا اخذ للتملك فان اخذه للحفظ فالتمتع بقية الحصة
الثانية سم فيفعل ما فيه المصلحة اي من احد امرين البيع وحفظ الثمن
او التحفيف له وحفظه وطريق التحفيف اما بتبرع الملقط واما ببيع بعضه
بازن لك ام ثم بعد الاكل او البيع يجب تعريف الما كول او المبيع له القيمة والتمن
ان وجوده في العورات فان وجوده في المحل فلا يعرفه مادام فيها وليس بها
لحويل في العورات اذا انتقل اليها وفي المحل اذا دخلها الناس وليس
المراد هنا وفيما ياتي التحجير بالتشريع بل عليه فكل الا حظه كما اشار اليه
المتن بقوله ما فيه المصلحة والتعجير باو بعد بين مما يجب على الاكسنة
والقواعد

والقواعد الواو سم ملخصا فيصع لقطه رقيقا لا ويخير هذا بين
الحصلتين الاخيرتين ما ذكره في الرابع سم يستدل به اي بالا من
اي سببه اوفيه فالباللسمية او الطرفية وصلة يستدل بمخروفة اي
يستدل بالسؤال ومحل ذلك اي الالتقاط في الامة لا للحفظ
اي مطلقا كالا فتراض اي واقران الاما لا يجوز لا يشبهه امارتهن
للوطن وهو محتسب من كسبه فان فضل شي حفظا لملكه فان لم
يكن الا وهله ايجاز بغير اذن الحاكم مع وجوده فيه نظر فان تبرع
اي الملتقط فذاك اي وافح فلا حاجة الي بيان حكمه وان اراد اي
الملقط فان لم يجد اشهد فان لم يشهد فلا رجوع له لتقصير بعدم
الا شهاد ولندور عدم الشهود وحكم بفساد البيع وانظر ما حكم النفقة
هل يضيع على المنفق او يرجع على المنفق عليه بعد سيار او على بيت
المال او على اغنيا المسلمين او على المنفق نفسه ه سديان والظن انه
لا رجوع مطلقا كما يؤخذ من المتن لتبين انه مشقوقا قبل البيع سند وبيع
وهو اي الحيوان ضربان الا من صفار السباع قيدوا بالصفار لان
الكبار قل ما يسلم منها ضالة لشدة ضرورتها ثم الروض وازدافه صفار
من اضافة الصفة من اضافة الصفة للموصوف اي السباع الصفار اي
الصغير و صفار السباع كذيب وفهد وغيره وفصيل وهو الصغير من
الابل والكبير اي الفخزعة المشي فان وجدته بمفازة فهو خير
اذا اي ان اخذه للتملك فان اخذه للحفظ فالظن انه محير بين ما عد الاول
من اقسام الامة سم فهو محير اي بين خصال ثلاثة بان يفعل
الاحظ منها اذا وجد في المفازة كما قيل به الشانقا تملكه اي فلا
يجوز الاكل قبل التملك وعدم ثمنه عبارة المنهاج مع شرحها للمصنف
وغيره قيمته يوم تملكه لا اكله كما سيصريح به اخر الباب فكان ينبغي ابدال
التمن بالقيمة لما كنه اي اذا ظهر فان لم يجد اذ قال سم ولعل محله
اذا لم يثبت ايجاز والا او جروا نفق عليه من اجرة ان لم يصبر بانفاقه
وصفها الفضل وهله الا استقلال بايجاز مع وجود الحاكم فيه نظر
ويعرفها اي اللقطة الانسب ويعرفه ولعله عدل عنه خوف رجوع الضمير

للبدل او الثمن فتأمل قل العمران المراد به الشوارع والمساجد
 ونحوها لا نهام مع الموات محال للقطعة فلهذا صالحت ان اشار بذلك
 الى انه مخير بين الاخيرتين فقط في العمران المراد بها الشوارع والمساجد
 ونحوها كما مر وشئت النقل اليه اي الى العمران والخصلة الاولى من الثلاث
 ان لا يخفى ان الخصلة الاولى في كلام المصنف هي كونه وعزم منه وفي المنهج الخصلة
 الاولى هي تعريفه ثم تملكه فهي الثانية فها قد افاد في الاولى من
 الحصول عند استوائهما في المصلحة الا ان يراد بالولي في كلام غير المصنف
 والحاصل ان قوله والخصلة الاولى انما هو لبيان المنهج ومنه ولكنهما اختلفا
 في الترتيب الاخيرتان اي بالنسبة لكلام المصنف وهي التقطع بالانفاق
 عليه وبيع مع حفظ ثمنه على العادة اي لا ليله ولا وقت قبله
 المملوكة نقتله لاننا بان يكون فيه علامة الملك كخشب جناف
 وخيط في عنق ماله اخرج بها المصلحة بان لا يكون فيها علامة الملك فانها
 ليست لقطعة بل كرم اخذها ملكها وتركه هو بلفظ الفاعل الماضي والحاصل
 انه يجوز لقطيع الحيوان في المقارنة والعمران للتملك والحفظ لا الممتنع من
 صفات السباع في مفاخر ائمة للتملك قل وعبارة سم اما اخذه لحفظه مطلقا
 او لملكه في زمن نهب في يزل الحاكم وغيره وينبغي ان يجري في القسمين
 التخيير الى ان ينما في الحضر ولان طريق الفاس فيها هو الصحر او قرب
 منها اي من البلدة والقرية كان له اخذه بالتملك انما عبارة سم فان
 اخذه للحفظ فالظن انه يتخير بين ما عدا الولي مما ساق وان اخذه للتملك
 فهو مخير بين الاشياء الثلاثة المتقدمة فيما لا يمتنع وقوله فيه متعلق
 بمخير نعم يجوز الاول له هنا لا ياتي على قول الاكثرين السابق فيها
 لا يمتنع كما هو الظن وقضية كلام المصنف انه لا يجوز بيع جزء الحيوان لنفقة باقية
 وهو ما حكاه الامام اجمالا عن شيخه لانه يودي الى ان يستغرق نفسه وقطع
 به ابو الفرج البزار قال ولا يقتصر على مالك ابنة لهذا المعنى ~~تأمل~~
 لقطيع المصنف وفتح القاف مع لقطعة لا يفتح الله م واسكان القاف موصولا
 لانه غير مناسب او الملق بالام بعد تملكه ولا حفظ الام من صرفها
 اي على الدوام فهو مخير بين الاشياء الثلاثة هذا رأي او توسع لما تقدم

ان لا تقاطع في الحضر والبيع فيه غير متعذر فلا يجوز اكله بعد تملكه فكانت
 الاولى ان يقول المات فهو مخير بين ما عدا الاكل او يقول فهو مخير بين
 الشئين الصغيرين فافهم ولا تقدر لاجل لفظ بضم اللام وفتح القاف
 جميع لقطعة لا يفتح الله م واسكان القاف مصدر لا نه غير مناسب او الملق
 بان لم يقصد تملكه ولا حفظ الام من صرفها اي على الدوام وان كانت حقيرة
 نعم ان كانت غير متعزلة فتجوز عدم وجوب تعريفها وجواز الاستبداد بها اسم
 مثابة اي مرجع من تاب رجوع **مسألة** فعيل بمعنى مفعول
 ويسمى ملقوبا باعتبار انه يلحق وينبذ باعتبار انه ينبذ في الطريق اي القى
 فيه ودفعه الى ودعي بوزن بقي فعيل بمعنى مفعول كقولك غدر يدعيه
 واركان اللقيط هو بيا قبل الطاك وهو خط المولف وفي نسخ اللقيط بلهيا
 وهي اولي اذ لا ركان انما هي للفعل لا للذات اج ولقيط سمى بذلك
 باعتبار ما يؤول اليه والا فهو قبل اللقيط ليس لقيطا بقا ركة الطريق
 وهي اعلاه او صدره او ما برز منه والمراد هنا مطلق الطريق او اعم من
 ذلك قل اي بقا ركة هي الطريق او من اضافة الصفة للموصوف سميت
 بذلك لانه تقع بالنقل وهي اي التريبة والمراد باصر الطفل حاله
 وما يتعلق به قل والاولى ان يفسر الامر بالتعهد اي تعهد الطفل بما يحل
 والمراد لا فذكرها من العام بعد الخاص ودفع بذل الماراة الحضانة
 لانه كفاية قل فرض على كفاية هذا ان عليه متعدد ولو مرتبا
 والا ففرض عين م ر فكانما احيا الناس جميعا اذ بلحاياها سقط
 كخرج عن الناس فلحاياهم بالجملة من الغدا فاستغنى بذلك
 اي بعيل النفس اي فكتفى بذلك اي بهيل النفس المفهوم من تملك
 على اللقيط الاول على اللقيط وفارق الا شهاد على لفظ اللقيط
 اي حيث لا يجب ويجب الا شهاد على ما معه تبعا لا يخفى ان قوله
 تبعا جواب عن سؤال مقدر تقدير ان المال لا يجب الا شهاد عليه
 فانه من اللقيط كما مر فاجاب بانه انما يجب تبعا للقيط لا استقلاله
 فلو ترك الا شهاد انما يمتنع به انه سوا ترك الا شهاد
 على اللقيط او على ماله وهو ظم وجاز نزعه اي وجب لانه جواز زهد

في اللقيط

امتناع فيصدق بالوجوب اي مالم يتبين وشهد فيكون التقاطح جديلا كما جئت
السلي من صوابا بان ترك ان شهدا فسقم ر فيما ذكر وهو اللقيط وما معه
فالا شهدا مستحب اي لان هذا في الغالب يشتهر امره معلوم بان
لم يكن له كغير اصله اولا كغير غير معلوم كاجته اي المميز منبذ اي
مطروح العدل وهو الذي كبر تكب كبره ولم يصح على صفة ولم يلق
طحااته على معصية وذكر بعد الرشيد لانه لا يلزم من الرشيد العدل ان
والوجه كاجته الزكشي اعتبار البصيرة وعدم غيبيات ان كان الملتقط يتعهد
بنفسه كافي لخصانته واطلاقهم يقتضي انه ولو كانت باللقيط ما بالملتقط
من برهان وجهاً وغيرهما كافي على كونه الفكاك او فسق او سفة ثم المنهج
وليس هو من اهلها افرح من ليس لانه عاكب الي غير قل قال الزكشي
والذي ينزعه عنه هو الحكم وجوبا وليس للحاد الناس نزعه منهم وان
جاز لهم اللخذ ابتداء لانه في الاول ليس بيد احد وفي الثاني عليه يد الغير
فينزعه الحكم قطعا للنزاع فالقط كافر اي محكوم بكفره بالدار كاعلم مما
مراي من قوله ولو مكاتباً والمبعض كالرقيق عبارة ثم ولو كان مبعض
ولا مهياة او كانت والتقط في نوبة السيد فكالف او في نوبة المبعوث
فيأطرح في اوجه الوجهين والظن انه ان قال له السيد التقط لي كان ذابا عنه
فالحرة ولو من غيرهما اذ لا حق لوجود منها قبل اخذ سبقه اي
بالقط ولا يثبت السبق بالوقوف على راسه بغير اخذ ثم المنهج وان
لقطاه مع اي واستوي في وصف العدالة الباطنة او الظاهرة قد قدم
غني ولو خيله والوجه ضبط الفتي بغني الزكاة بان يكون له مال او كسب
بدليل مقابلة بالفقير ولا يقدم اغني على غني نعم يقدم مولا على غني
وعدل اي ولو فقيرا قال فان استويا اي في الصفات وتساوا اقرع
بينهما ولو ترك احدهما حقه قبل القرعة انفرديه الاخر وليس لمن خرجت القرعة
له ترك حقه للاخر كالمس للمنفرد ترك حقه الي غيره ليله يودي الي التواكل
ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولا رجل على امرأة ولا امرأة على رجل وان
كانت اصبر على التزنية منه الا مرصعة في رصيع كاجته الا ذرعي ومنها
اي من قرية لبلد وفي نسخة المؤلف ومنها بنزاده ميم اي البادية

انما ذكره في هذا الكتاب

والقرية هـ اجم والبادية خلفه في الحاضر وهي الهارة فان قلت قرية او كبرت
فبلد او عظمت فمدينة او كانت ذات زرع وخصب فريف وقال قل قوله ومنها
اي القرية لبلد وهي المدينة وكما صرح ان له نقله من محله مثله اولا على منته
الاماد وانه والمدينة ما فيها حكم شرطي وحكم شرعي واسواق للبيع والشرا
والبلد ما فيها بعض ذلك والقرية ما ضلت عن الجميع والبادية خلفه في المجتمع هـ
لانه اي النقل المذكور اوفق به والصفة اي وبالعلم بالصفة لمثله
اي المذكور وفي نسخة لمثله اي له الاماد وانه ومحل جواز نقله اذا امن الطريق
والمقصود وتواصلت الاخبار واختبرت امانة اللاقط ثم المنهج كوقف
على اللقطا كذا في خط المؤلف وفي كونه معه شح لا يخفى فالمراد بكونه معه
ان له ملكا او استحقاقا انفق عليه الحكم او ما ذونه ومنه اللاقط لا يملكه
على اللقطا او على الفقرا على المعتد على اللقطا لا يقال كيف صح الوقف
عليه مع عدم تحقق وجودهم لانا نقول الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود
بل يكفي امكانه كما صرح به الزكشي في ز مفروضة بل كبر عطفها على موقوفه
ومقتضيه بل كبر او كان فيه اي المال وهو عطف على الغاية فله يكون
ملكاً له نعم بحث الا ذرعي انه لو انقل خيط بالدفين وربط بخي ثوبه
قضى له به لا سيما ان انضمت الرقعة اليه ثم ر كالمكف اي لو كان تحت
المكف ومعه رقعة تشهد له به فله يكون ملكاً له ولا مال موصوف بالرفع
عطف على فاعل خذ ولا توكيده لان له رعاية اي يد اعليه موسرنا
اي موسر يبلده اي المسلمين فاذ امتنعوا كلهم فقولوا قرضا بالقاف اي
على جهة القرض فالنصب بنزع الخافض هـ ثم المنهج اي له قرضا وان له امتنع
الناس من الة نفاق على المحتاج انفق عليه باسناد اي في كل من والذ
اعتمد شيخنا م ر وجهه في المرقع الاول فقط فراجع قل تنمة وما
الكعبة هـ وهو دار الكفار التي بها مسلم كتاجر ل بله بينة اي بنسبه
فيتبعه في النسب لا في الكفر لاحتمال كونه بشبهة من وطن مسلمة فلا يلزم
من كفر ابية كفره اذ القرض يتبع اشرف ابويه في الدين فان اقام بينة
تبعه في الكفر ايهم ولو بدار كفره مسلم يمكن كونه منه المراد بدار
الكفر ما استوفى عليه الكفار ما غير صالح ولا جزية ولم تكن المحارن قبل

ذلك وما عدا ذلك دار اسلام حج فان كانت البلاد دار اسلام واستولت عليها
الكفار حكم باسلام اللقيط حرمة لها نظرا لاصولها والحاصل انه ان وجد بدو الرق
فك حكم باسلامه الا ان وجد بها مسلم مقيم اقامته يمكن اجتماعه فيها بلم الولد
فان وجد بدارتا اكتفى فيه بدينه الا مكان حتى المروءة مجرمة خاصة والحاصل انه
حكم بكفر في صورتين اذا استلحقه الكافر بيعة او وجد اللقيط بمحل منسوب
للكفار اصابة وليس به مسلم به مسلم جملة نفت لكل وتبع السابيه الملم
ولو غير مكلف ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم ان لم يكن معه في السبي احد
اصوله والفتنة لحد اصوله اقرب من تبعيته للساب الفخريتين
اي تبعته لحد اصوله وتبعيته سابيده لبنائه اي الاسلام على ظاهرها
اي الدار فاذا اخرج عن نفسه بالكفر تبين خلاف ما ظنناه وهذا هو
قولهم الا ان فاذ ابلغ او افاق وحكي الكفر بعد كاله لا يكون ذلك ارتدادا خلاف
التابع لاحد اصوله او الساب فانه اذا حكم الكفر بعد كاله كان ارتدادا فلا
يقر وهو حر في شروعه في بيان حرية اللقيط ورقه وما يترتب عليه
وان ادعى رقه لا غاية اي لان غالب الناس احرار فهذا حكم بالغال
ولا يكذبه المقر بان صدقه او سكنت فهو اولي من قول المنتهين فصدقه
كما يشترط المنهج اذ لا يكون بعد كاله بجرية اقرار فاعل سبق اي في حكم برقه
في صورتين اي قيام البيعة برقه بشرط ذلك وهو التعرض لسب الملك لا لملك
فانه لا يكفي لاحتمال الاعتماد على ظن اليد والثانية اقرار بشرطه الثلاثة
بان يكون بعد كاله ولم يكذبه المقر ولم سبق اقراره ولا يقبل اقراره الا
اي فتبين الحكم فلا يقبل بالنسبة للمال الذي بيده ويقبل بالنسبة
لا سترق المقر اياه كذا بها متى فليت مل ما خرج به المستقبل
والعني ان تصرفه في المستقبل لا يصح نظرا لقراره بالرق فلا يصح منه
البيع والشراؤها بخلاف التصرف في الماضي الواقع منه فانه ان اضربه
قبل اقراره بالرق بالنسبة له لان اضربه في الماضي مضر بغيره خرج به
المضربه وعبارة الروض واما الماضي فيقبل ان اضربه لا بغيره قال في سنن
كما لو اقر على نفسه وعلى غيره فانه يقبل عليه لا على غيره سم على المنهج
اما التصرف الماضي المضرب فيقبل اقراره في صورته ان يقتل اللقيط

رقيقا

رقيقا ثم اقر بالرق فهو قبل الا قرار غير مكافي له فلا يقتل فيه وبعد
الا قرار مكافي له فيقتل فيه هكذا اقره الشيخ سلطان المرحي نفقنا الله به
ومثله ايضه بغيره بقوله كان اوصي له بشي لنفسه فيلزم من دعواه الرق
بطلان الوصية وفيه اضار به ومجمله كما يعلم من المسئلة بعد اذ لم يتطرق
الحق بثالث والى لم يوش الا قرار لقوله لو كان اللقيط امرأة مزرعة فادعت
انها رقيقة والنزاع ممن لا يحل له الامة لم ينفسخ وان كان ضيقه مضرا بها
ايضه فتا مل فخرج اقرت حامل بالرق ينبغي ان لا يتبع الحد واجبه سم على المنهج
فصل تقال على الابداع الخ لم يبين حكمه انه لغوي او شعبي او مما
استوي فيه وظهر صريح من رآنا اطلعه فيها على الابداع شعبي فانه قال وهي لغة
ما وضع عند غير مالكه لحفظه وشريا تطلق على العيت المستحقة بالعقد
وعلى العقد المقتضى الاستحفاظ وفسر قل الابداع بالعقد وهو تفسير
مراد والا فهو في الاصل فعل المودع فقط فقامل ومناسبة ذكرها
بعد اللقيط ظم لقر وجهه سكونها تحت بدو اودع كما ان اللقيط تحت بيد
الملتقط ورعايته وخطايج هو ان كل منهما امانة ومعنى الابداع اي
العقد كامر ومودع بكسر الدال اسم فاعل ما صرح به في كل واحد من ايات
يكون مطلق التصرف يمكنه الا تبيان بالتصرف الماذون فيه فلو اودعه
خو صي كذا اي اذا اودع ناقصا كاملا فهو ضامن مطلقا او عكسه فله ضمان
الا بان تلف فلو كان ناقصين ضمن كل منهما مطلقا قل ضمن اي كالفاسد
باقصي القيم الكامل ما احدثه منه اي من خواصه ولا يزول الضمان الا بالرد
لوي امره نعم ان احدثه منه حسبة خوفا على تلفه في يد لم يضمنه ولم
يخلصه الا الرد لو كيه لا له فان دفعه له ضمن بالدفع له وكذا لو اتلفه مؤخره
سم وقوله كالفاسد فضمن باقصي القيم فليس الفاسد هنا كالفاسد بل
صحيح الود بوجه غير مضبوط وفاسدها مضبوط زيادك بانك فيه خرج
التلف فلا يضمن خوفا صبي به لانه لم يلزم حفظه لا لثا التزامه وضمنه
في الاولى لانه لم يسلطه على اتلفه وتلخص في الصور اربع اما ان يودع ناقصا
كاملا او عكسه او يودع ناقصا ناقصا مثله او كاملا كاملا فيشترط اللفظ
من جانب المودع الا لو قال فيشترط اللفظ من الجانبين وعدم الرد من

الى انب الاضر لكان اولي وسيسير اليه قل امانة اي من غير ركب او وكيل اما
وديهما فضا من ركب فاذا كان المودع وليا او وكيله ضمنها التخذ بمجرد
التخذ وقضية المله قلم انه لا فرق في عدم الضمان بين الصحة والفاسدة
وهو مقتضى القاعدة وفي الكافي لو اودعه بهيمة واذن له في ركوبها او ثوبا
واذن له في لبسه فهو ايداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافي مقتضاه فاذا
تلفت قبل الركوب والا استعمال لم يضمن او بعد ضمن لانه عارية فاسدة
وعزى علي الفريص اصابة اي فالقصد منها الحفظ فان طرأ فعل مضمون
فعل خله فوضعه بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والامانة فيه
تابعة وينبغي على ذلك ان من ادعى الرد من الودع والموت يضمن هل يقبل
قوله اوله ففي الودعة يقبل لانه وضعت الامة وفي الرهن لا يقبل لان
وضعه التوثيق الثاني للرد فلا يصدق فيه الا بيمينه وينبغي عليه ايض
ان الميراث لو صدر منه امر مضمون لم يلزمه الرد فويل لان مقصوده التوثيق
لا الحفظ بخلاف الودعة فيلزمه بالامر المضمون الرد فورا لاصالة الامانة
فيها لان مقصودها الحفظ فاذا ارتفعت بالضمان وجب الرد فورا
يستحب اي اصابة والا ففريق من لها ما يخرجها عن الاستجاب قبولها
اي قبول ايداعها او اخذها او عدم ردّها واقتصر الش على الثاني والظهر
في قبولها الا للودعة بمعنى الايداع او معنى العين على حذف المضاف
اي ايداعها هـ سمحنا بقضية ان له اخذ اجرة على الواجب كما في سقي
اللبا وانقاذ الفرق ونقليس نحو الفاتحة فان امتنع من قبولها اي
الودعة اتم ولا ضمان ولو تفرد الا من القاد روت فالوجه تعيينها
على كل من سألهم منهم ليله يودي الي التواكل فتلف ومحملة اذا لم
يعلم المالك اي الرشيد بحاله والا فلا تختم ولا كراهة عليه وعليه فتكون
مباحة فتعثر بها الاحكام الخمسة قل وانخاله في ذلك الزركشي
حيث قال الوجه تحريمه عليها اما على المالك فلا ضاعته ماله واحدا
على المودع فلا عانته على ذلك وعلم المالك بجزءه لا يبيح له القبول
دونها ايداع المحلة او الدار او دون الودعة وهذا قريب الي
كله قل وقضية ذلك انه لو نقلها من حرز الى اخر والاول اجر فانه
يضمن

يضمن وليس كذلك بل الضمان مقيد بما اذا نقلها الى دون حرزها اي العين
المودعة هـ اي وفي حرز ذي خله فانه قال قوله دونها حرز اي ولو حرز
مثلها ووضع بقوله من محلة الاخرى ما لابقاها في المحلة كمن نقلها لحرز دون
الاول فلا يضمن اذا كان حرز مثلها كما قاله ابن المقري في تحفته وان لم
ينبه لو اسقط الاول كان صوابا لانه مع النهي يضمن بنقلها مطلق ولو ابي
حرز مثلها او اخر قل وفيه نظر ولم ينتفع بها بخلاف ما اذا انتفع بها
فيضمنها لان التعدي به اعظم لم يضمن اي لعذر غير واي ولو ولد
او زوجته او عبد لم يضمن بذلك اي بوضعها عند الغير بمن يحملها
اذا الي وهو امين او هو ملاحظ له قل وعبارة ثم رولا بد من امانة المكان المستعان
به او مباشرة فان لم يكن امينا ولم يباشر ضمن هـ اي ولو كان ممن يليق
به حملها فانها اذا تلفت في هذه الحالة فلا ضمان فان فقدوها لم يضابط
الفقد مسافة العروى فليراجع والا مريدوها لاجابة اليه مع العلم
هـ قل اي فلا يشترط ان يقول له وردّها الي امالك قلت ويعود اقتصار
على العلم في قوله بخلاف ما اذا علم بها من ذكر فتأمل وراجع الى الاشارة
بالجر عطف على وصفها ومع ذلك يجب الاستشهاد وهذا من والمعتهد
عدم وجوب الاستشهاد هـ مروي بمنزلة ايداعه فيه اشعار بان
اثبات فتكفي فيه المرأة وليس باستشهاد حتى يشترط ان يكون اهل شهادة
متلفاتها بكسر اللام من الهوا بالمد الزم لا ان ينهاه كما ونحوها
نهاه عن ذلك في الف وليسها او هوها او يحفل ذلك فهل يضمن اذا تلفت بعد
ذلك بفعل ما نهى عنه ام لا لما في فعله من المصلحة للمالك فلا يلتفت الى نهيه
عنه فيه نظر والا قرب الثاني كما لو نهاه عن الا فقال فاقفلح ش على ر
ولو ترك الودع ثيابا الزم به حملها بوجوبه عليه وعذر بخلافه عن
العلماء في تفسيره وقفة لكنه مقتضى المله منهم رفع شبهة الدار
اذا اخيف زمانتها بتركها كنش ثوب الصوف هـ ع ب فنع لوقع في خزانة
الودع حريق فنقل امتعة قبل الودعة فاحترقت لم يضمن كالو لم يكن ان
وداعه يقدم بعضها فاحترق الباقي هـ ع ب بالحرف فرفع من ربط دابته
في خان واستحفظ صاحبه فخرجت في بعض غفلة متضمن اما اذا لم يستحفظه

بان قال ابن اربطها فقال هنا ثم فقد لم يفتن به عب فله يفتن كالوقال
اتلف الثياب او الدابة ففعل ولو اخرج الفار الوديع من الحزم لم يفتن
الوديع واذا ادخلها في جدار الوديع او غير لم يتسلط المالك علي هذه
لان مالك الجدار لم يتعد بان قال ملك غير في ملكه كذا بخط الشيخ ابي بكر
السنواتي غلف بفتح اللام او بفتح جيم منها في غلفها اي ان راي من
يشتره والا باعها كلها ومجمله ما اذا لم تستغرق نفسها قل ولا ان نهاه
لا وكذا الوفاء عن قفلا فاقدر عليه فلا يفتن للعلة المذكورة وضابط
الا تقدم غير مرة فانها لا يصدقات في الرد وان صدق في التلغ علي
ما تقدم بل التصديق في التلغ لا يختص بالامرين بل يجري في غيرهم كالقاصب
لكنه يفرم البذل سم او اودع المورد بفتح الال وعليه لانه ليست
من الحكم الثاني الذي ذكره بل من الحكم الاول فتأمل قل فان اخبرها
لا كان اودعه وهو في حانوته شيئا ليحفظه في بيته فلم يجاز بالذهب
الي البيت ففعل فانه يفتنه غير ابي بكر المصادر والكسارق وافرد
باعتبار المذكور والمراد غير الوديع لكنه يتكرر مع قوله الا ان اعلمهم
بانها عنده لا وفي بعض النسخ يخلص ما اذا علم به غير من العلم وغير
فاعل وهي اولي ومعناها ان غير الوديع علم بها من غير علمه فلا ضمان
علي الوديع لعدم تقصيره فانهم حتي سلمها اليه خرج به ما لو اخذها
منه فمراقب ويجب انكار بيان الوديع من ظالم هذا من الموضح
التي يجب فيها الكذب فانه في الاصل حرام وقد يجوز كالزوجة حفظ
حسن عشرتها وكامله ذات البين وقد يجب كانهن والا متلغ من
اعلمه بالرفع اي ويجب الال متلغ ان يوري بان يقصد غير ما يلف عليه
قل فان حلف بالطلاق اي ولم يور وحلف بتشد يد اللام منيب المفعول
ولذا قال بعد فحلف تامل حنت اي لفقد شروط الاكراه اذ منها ان
يكره علي شي معين وهذا كراه علي احد الامرين من الاعتراف بها والطلاق
او الفتق فقول او علي اعترافه اشار الي انه مكره علي احد الامرين من
الحلف او الاعتراف فليس اكرام حقيقة قل وسلمها قيد مقرر لا حاجة
اليه قل اي لان الاعتراف كاف في تقيينه وخطام و تقدم ان هذا القيد

لا بد منه لانها اذا سلم صحت ولو مكرها وان كان لا اثم عليه فلو اعترف بها
ولم يسلمها قل ضمان فتأمل ولو علم اللصوص لا تقدم بعض ذلك وعبار
قل قد تقدم انه لو دل عليها سارقا او هذا منه كمن فيما ذكره هنا زيادة
عليه يعني قوله لا ان اعلمهم بانها عنده لا طالب المالك اي المطلق
التصرف ولو كان مكرها لكانا قاله بالمكف اما مالك حجر عليه بخبر فليس او صفه
فله يرد الا لوليه والاضح كالرد لهد الشريكين اي لم يرد له عليه لو قال
فلم يخل بينه وبينها كان مستقيما لا نالوا واجب عليه ولعله راي كلام المص
ولذلك احتاج لبيان بعد فتأمل قل ضمنها اي وان لم يطلب المالك
قرينة علي عدم الرضي بقا اليد بان يخلي الي اي فمونة الرد علي المالك
ومنه يعلم انه لو دفع نحو خاتمة امارق لفت حاجته وامر به بده بقائها
فتكره في حزمه فضاغ لم يفتنه لما تقدر انه لا يلزمه سوى التحلية ان
يلزم المالك الا شهاد اي ليس له ان يلزم المالك بتخير اخذها حتي
يشهد عليه قل وكبر المورد بكسر الال ولو قال اخذها شروعا
في الثالث وهو الجواز ولو اخرج الي قوله الا في الثالث الجواز كان اولي
لانه متبرع بالحفظ فقيته انه لو كان باعتر لزمت فليراجع خاتمة
مكتوب كذا في خط المؤلف بالرفع والمناسب النصب صفة ورقة
مكتوب بحال اي لا يفتن لان قيمتها مكتوبة دون قيمتها خالية عن
الكتابة وقد جبر ذلك باعتبار اخرج الكتابة ولجزم الكتابة اي المعتادة
ومن ذلك ايج المعرفة والتذكير الدواني ونحوها ولا نظر لما يفرم علي
مثلها حين اخذها لتعدي اخذ به عن علي م راي فله عبر بما اعتيد
في مقابلة كتابة ايج من اخذ قدر زائد علي ايج المثل فله يلزم المتلف
لحجة بملك دار مثله اشتملت علي حكم قاض قد اخذ في نظير الحكم دراهم
وان جاز له اخذها ضمان ما اخذت القاض بل اجرة ملك كتابة تلك الورقة
فقط مع قيمة الورقة مكتوبة كذا ذكره وهو المعتد يلزمه قيمته اي
مطرز افسح لا عبر بكتابة المبت علي شي او في صريضة هذا ووجه
فله قل وقد اوضحه سم فليراجع والله اعلم كتاب
بيان احكام الغرايين والوصايا احكام قال قل لو اسقط لفظ

الحكام كان اوليها وكان وجهه انه يتكلم على الفرائض حكما ومعنى كقوله الفروض
المقدرة في كتاب الله ستة النصف كما في فروع بيان لنفس الفرائض واما حكمها
فهو قوله بعد النصف فخرج خمسة الا نكتب على لفظ وجهه وضعهم الفرائض اول
النصف الثاني من الكتب ما ورد انها نصف العلم فوضعت لذلك اول النصف
الدال على الاحكام والوصايا سابق بيانها بعد انتهاء الكلام على الفرائض
وهي جميع وصية بمعنى تبرع بمضاف لما بعد الموت ومعنى الا بها وهي
الوصاية بالتعهد الى من يقدم على من بعده ويؤتي ديونته ولحقوق المتعلقة
به وقول المحقق المحلى الوصايا بمعنى الا بها بناء على المعنى اللغوي وهو انه
يعم الوصية والوصاية والتفرقة بينهما من اصطلاح الفقهاء وهو يخص الوصية
بالتبرع المضاف لما بعد الموت والوصاية بالتعهد الى من يقوم على من بعده
م كما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها كان الا وليا ان يفسر اول
الفرائض مسائل قسمة الموارث كما في فروع في شئ المخرج ثم يذكر التفصيل
ليكون في صدر كلامه ما يدل عليه اي سميت مسائل قسمة الموارث الشاملة
لمسائل الفرض والتعصيب بالفرائض تغليب لشرف الفرائض على التعصيب
لثبوت الفرائض بالقرابة وايضا صاحب الفروع لا يسقط مجال فله ولي رجل
ذكر اي فله حق ذكر وهو الاقرب من غير من العصبات كالابن مع ابنته
او الاقرب كالشقيق مع الذي للاب لئلا يتوهم لانه كلامه انه علة
للتاكيد وليس كذلك فكان الاول ان يقول ولله ان يقول لئلا يتوهم لانه علة
ثانية بعد الاول فان قيل لو اقتصر على تعقيب بان ملجأ في مركز لا يسأل
عنه فجل محتاج اليه قبل ذكر ما بعد فصار المحتاج للحج اب عنه هو الثاني وقد
اجاب عنه وعين توجيه كلام الله بان هذا سؤال مرتب على جواب الذي
قبله وهو ان الجمع بين التمتين مع الاكتفاء بالثاني في وفا المراد الكتاب
فاجاب عنه بانه لدفع توهم ارادة بعض افراد ذكر وهو الرجل فقوله المتعقب
السابق والجواب الذي ذكره للجواب نفعاً ممنوع ولعله اراد ان هذا
توهم بعيد انه اي ذكر عام مخصوص بالبالغ كان في الجاهلية موارث
قيل كان الاول ان يقول اعطأت او غيرها فله العلم الملق عليها موارث
بالمشكلة وقد جاب بانهم في الجاهلية اصطلاح على تسميتها موارث

الا لا وصية لوارث اي واجبة سيقضي اي يتقدم موت اهله فانه
اي العلم المفهوم من تعلموا من دينكم اي قال الشاعر اذا مت لاي لانه ليس غرض
الشاعر بقوله نصفين خبير المناصفة بل انقسامهم فيه فسيب ولو كان احدهما اكثر
افرادا من الآخر ولذلك قال المراد بالنصف الشطر لا خصوص النصف كما لا يخفى
نصفان كذا اخطأ الله بالالف النشئة وهو كذلك في كلام الشاعر قال مروه
مخرج علي من يلزم المئين الالف مطلق او اسم كان ضمير الشان محذوف والناس
مبتدأ ونصفان خبره واجملة خبر كان على ثلاثة امور اولها ان كانت ابنة وهي
ثلاثة مورث ووارث وحق مورث قرابة هي الابوة والامومة والبنوة والادلة
الي الميت باعدها ونكاح وهو عقد الزوجية المسمى وان لم يحصل وطئ ولا خلوة وبورث
به من الجانبين غالباً ولو في طلاق رجعي وولا وهو عصوبة سبها نفقة
المعنف بالفتق على رقبته وبورث بالقرابة فرضا وتعصب وبالنكاح فرضاً فقط وبالول
وجهة الاسلام تعصباً فقط وبورث بالقرابة من الطرفين وكذا بالنكاح واماً
بالول فمن طرف واحد كما لا يخفى وكجبة اي والعلم بكجبة المقتضية لارث تفصيل
كأبوة او بنوة ومراتبها وهذا يخص بالقاضي فله تقبل شهادته بمطلق الارث تقول
الشاهد هذا وارث فلان الميت بل لا بد في شهادته من بيان الجهة التي اقتضت الارث
منه ولا يكفي قوله هو ابن عمه بل لا بد من ذكر القرب والدرجة التي اجتمع فيها
الوارث والمورث وهو كجدة القرب لهما لان القرشي مثله اذا مات فكل قرشي وجده عند
موت ابن عمه ولا يرثه منهم الا من علم اقربته للميت اربعة اوزان عليها
الردة واختلاف الدار بالذمة والحراية وسياق في كلام الله على الموانع ان الاشتغال
من دين لاخر في معنى الردة كما في صوابه كفايته لانه قال سميتها كفاية الحفاظ
بجمعها مع قلته الالفاظ ولا يرث اي في الظاهر اما في الباطن فيجب على المقر دفع
التركة للمقر له ان كان صادقاً لانه يعلم استحقاها لها شعوري جنس الواسطة
هنا وفيما ياتي لكان صواباً وما ذكره للعلم لا يجدي قول وكانه فهم من لفظة الجنس
انه يفهم منها ادخال الصيات اذ لا يشملهم جنس الرجال وليس ذلك مراد المفسر
رادها وانما مراده ان يعقل فيهم من لا يملك عليه رجل استقلاله لان الجنسية
تشملها باعتبار الذكورة وان تراخيا الترخي في الاغ بحسب القوة والضعف
مثله الا للاب متراخ عن الشقيق وللام متراخ عن الشقيق اولاب والتراخي

في الابن فلم يخرج المم له م وهو في الاب له م وكذلك ابنة الضمير عايد علي الم
اني ابن عم الميت او ابن عم ابية او ابن عم جد الي حيث ينتمي ولو في عدة جمعية بالاضافة
اي لا ينفك بالزوجية في خمسة احكام التوارث وحقوق الطلاق لها والظهار والا يلا
واستناع نكاح أربع سنواها وهي في العدة على نحو عشر سنين معني ذكرها في القاموس
فليراجع او ورث به ومعلوم انهم عصبات المقتة او مقتقة المتعصبات بانفسهم
وان بعدوا كابناتها واحفادهم دون غيرهم كبت تهم واحفادهم فلا يرث علي الحصر
في الفسخ حصبة المقتة ومقتة المقتة اي لدخولهم في قوله او ورث به من
جنس النساء اسم جمع لا واحد لم يلفظه بل واحد امراة وهو خطأ اجاب عنه
الشهاب قل بان اضافتها الي الابن تخرج بنت البنت ويلزم من سقوطها سقوط
ابيه بعد ارادة الابن ولو مجازا مع اشتباه الميت بالنوع ام ابني الام فلا تترث
ان لا ينفك ادلت بذكر غير وارث وشي عندهم كجدة الفاسدة الزوجة وان لم يحصل
وطي ولا طوق جمعية لا المطلقة باينا وان كان في مرض موته خلا فالأمة الثلاثة
او ورثت به هو سره او سبق فلم كاقاله قل اذ ليس لنا اني تترث بالمول
غير المقتة فتا ملة نعم يمكن حملها على مقتقة المقتة فانها تترث غنيث عتيقا
قل في الرجينة وليس في النساء طر اعصيه • الا التي منتهت بهتق الرقبه •
وان علتا الاول وان علوا او علوتا لان التثنية كجمع ترد الاشياء الى اصولها وهذه
الكلمة مشتقة من العلو وقد يقال اصلها علوتوا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الف ثم حذفت الهمزة لالتقاء ساكنة مع تاء التانيث الساكنة اصالة ولا يكون
الحضور في الزوج لا يرث الا من الزوجة لانهم لا يحجبون ومن بقي محجوب الخ
قال في سائر النسخ لا يغيرهم محجوبون بغير الزوج اما الزوج فلا يحجب احدا بل هو
محجوب بالابن عن النصف لا يحجبون اي حرمنا وان حجبوا نقصنا ابن الابن
بالابن سكت عما لو اني لو منوع انهم يحجبون بالاب والابن وتصح مسئلتهم
لذا الاول اسقاط لفظة تفي لانها اشترت في التقيح له القاسل ولا يكون
الا والميت ذكر اي ضرورة ان ارث الزوجة يستدعي كون الميت ذكرا وهي البنت
لها النصف وبنت الابن لها السدس والام لها السدس والزوجة لها الثلث
وللاخت الباقي وهو واحد الجديتين بالام قال في الرجينة
وتسقط لحدات من كل جهة • بالام فافهمه وقس ما شبهه •

قوله

وتصح الاول اسقاط لفظة تفي لانها تهم تكرار العمل لان فيها سداسي
مكررا وانما يولد وحدها وهما عددان متوافقان بالنصف فيضرب نصف لحدوها
في كامل الاخره منابط اي قاعدة كلية اي هذا ضابط فهو ضابط يستدعي حذف
حان جميع التركة اي لان الجميع عند افرادهم يرثون بالتعصيب الا الا م والزوج
ومن قال بالرد في الزيادة في قدر السهام ونقص من عددها والقول نقص
من قدرها وزيادة في عددها لا يرثون اي حين القسمة وهو العصب بنفقه
او الرد وسياتي وقوله وهم كل قريب لا اي اصطلاحا واما شرعا فكل قريب كما مر
جد وحنة هذان هما النصف الاول واولاد بنات له نصف ثان وبنات اخوة
نصف ثالث واولاد اخوات نصف رابع وسنولحق للام نصف خامس وعم
لام نصف سادس وبنات اعمام نصف سابع وعمات نصف ثامن واخوال
نصف تاسع ومخالات نصف عاشر ومدلون بهم نصف حادي عشر اذ
لم يبق في الاول الا ان قوله جد وحنة ساقطات كابي ام وام ابني ام وان علت
يستغرق جميع افراد النصف • ومحل هذا اي ما علم من كلام المصنف ان ذوي
الارحام لا يرثون اذ الاستقام امر بيت المال اي في قسمة التركة • ولا ذوفرحا
مستغرق اي ولم يوجد ايض من يرث عليه فان الرد مقدم على توريث ذوي
الارحام لان القرابة المفيدة لا تتحقق الفرص اقوي فيقدم من وجدت في غير
بالرد على غيرهم ان ينزل كل منهم منزلة من يدلي به اي من حيث الارث فيأخذ
ما كان يأخذه لو كان موجودا وخرج بالارث المحجب ففي زوجة وبنت بنت للزوجة
الرابع فان بنت البنت لا تحجب الزوجة وان نزلت منزلتها فيما كانت تأخذ
بينهما ارباعا وجهه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت الابن
تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس كلمة الثلثين فسدسها من ستة لدخول
النصف في السدس يبقى بعض بعد فرضها اثنان يقسمان عليها ارباعا باعتبار
نصيبها فلبنات البنت واحد ونصف ولبنات بنت الابن نصف فحصل لكل من علي
مخرج النصف فيضرب في اصل المسئلة وهو ستة يخرج اثني عشر لبنت البنت
تسعة فرضا وردا وهو ثلاثة ارباع ولبنات بنت الابن ثلثة فرضا وردا وهو
ربع وتخرج بالاختصار الى اربعة لان حصص كل منها لها ثلث مخرج فاصل المسئلة من
ستة وصحت من اثني عشر وتخرج بالاختصار الى اربعة هذا معنى قول المؤلف

يقسم بينهما ارباعا ج ومن خطه نقلت وصرفه فيها قال سم وينبغي ان يجوز لخل
ان ياخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل مقدرا حلقته سنة او اقل او اكثر للنظر فيه
مجال والظن وجوبه وله ان يحفظه الى ان يلي سلطان عادل او لا ستفارق عطفه
علي الشخص يقتضي انه ليس من الحجب بالتخلف وقال النووي انه من له حاجة لذكر معه
بنفسه اي بغير واسطة بينهم وبين الميت وهم سبعة الابن والبنت والابوات
والزوجات والمعتق فاعد الاخير لا يحجب عن حرمات بالتخلف اصله وقد يخرج
الغير كما قال بقوله وليس فحيا الا والاصل مقدم هو من تمته قوله وليس فرع
لفرع اي فهو اصل في نفسه بخلاف المعتق فهو فرع والاصل مقدم على الفرع هذا
على انه توجيه لعدم ارك المعتق مع عصبة النسب مع انه يدي بنفسه للميت
ويحتمل انه توجيه لتقديم المصم الابوين على ولد الصلب في الذكر والا فالفرع مقدم
في الجهة لا بالجهة النبوة مقدمة على جهة الابوة وهي مقدمة على اللقوة ثم بنوها
ثم العمومة ثم بنوها ثم الولاء وفي كل جهة يقدم الاقرب فالاقرب كالا بن مع ابنة
فان استويا قربا فبالقوة كالاخ الشقيق مع الاخ للاب وسياق قل وهذا
اولي لم يتفجع وجهه الا ولوية فيه فان كان اشمالا ول على كون المعتق فرع النسب
بخلاف الاستتار بحجده فالامر سهل واهل وجهه ببيانهم تفصيله بخلاف ذلك اي
مطلق اي عند التقييد بحال دون حال وقال قل اي جهة من الجهات فله بنا في انه
يحجب بالوصف لانه يدخل في جميع الورثة بالمعنى قال بفهم يحرم على من
لا يعرف باب الحجب ان يغني في باب الغرابية لانه لا يعرف الحجب من غير قاله
في ثم الترتيب ومدار الحجب على التقديم بثلاثة امور وهي جهة ثم القرب ثم القوة
وقد اشار اليها بعضهم بقوله فبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة لجهله
وقال في المحكم ان هذا ثابت لكلهم ابن حزم او اني اي اوصني في النكاح
والطلاق فيقتضي علي زوجتين ومالك طلقين فقط والولاية وله يلي اصله
فان قدر الارش من قيمته لورثته فقام ان الجانبين يصح به بالقيمة ثم ان كانت
لكنية علي ماله ارش مقدركم قطع يد وهو الواجب للوارث من تلك القيمة
الواجبة على الجانبين والباقي منها مسترقه فان كانت القيمة اقل من الارش او
مساوية فانها الوارث ونه شي مسترقه وان كانت علي غير ماله ارش مقدركم
ففي الجانبين القيمة وللوارث اقل الامرين من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية
فان

فان كانت القيمة اقل فانها الوارث وان كانت دية النفس اقل فالزائد من القيمة
على الدية مسترقه لانه مات بكنية في ملكه وانما وجب على الجانبين القيمة مطلقا لقاعدة
ان ما كان مضمونا في الجانبين حال الكفاية وحال الموت العبر فيه بالانتها وهو اعني
الانتها في حال رقة قال م روي عن علي بن ابي طالب انهم اي اقاربها انما ورثوه
نظرا للمحنة السابقة لاستقرارها قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم
حال الموت اصرارا وهو قن فتمل فله يرث القاتل هو من الاظهار في حال الاظهار
بلك فائدة وقد يرث المقتول من قاتله كان يجرحه ويموت هو قبله مطلقا اي
سواء كان عمدا او غير عمد كما سيذكر الترتيب ونحوه وهو المنتقل من دين لغيره
خاتمة للجماع اي اجماع الشافعية فله فالحائلة لما مر اي انه لا مولاة بينه
وبين احد وماله في ولو كان امرأة خاله فالحائلة وجب قود الطرف اي لغيره
حال الكفاية وان طرأ هدار لكن لو عفي على مال لم يدفع له اي لو ارثه لان ماله
في حتمه اكتسبه حال السلام اما الحرس وغيره اذ هذا مفقود الشئ في قوله
السابق فخرج ملت الكفر اذ كان لها عهد فله توارث بين الحرس وغيره اي ولو كان
بدار ولحق كان عقد الذمة لطايفة من بلد واستمر الباقي على الحراية وبنيهم
قراءة ونحوها وصورة المسئلة اي من اصلها الصادق بالعلم بالمانع وهو المعية
والعلم بغيره وهو العلم بعين السابق الي البيان له مكان التذكر وفي الصورة
الثانية هي العلم بالسبق وعين السابق اللغات اي فاذا انقر الجار ولد زوجته
باللغات او امته المستقرينة له بالخلف لم يتوارث لكن شرط كونه مانعا استقمار
النفي فلو كذب الملة عن نفسه واستحق الولد كونه وثبت نسبته ولو بعد موت
الولد المنفي شتمته مانعا مجازي لان المانع مليح مع السب واللغات يقطع
النسب اصله فهو مانع للسب له مانع للارث وما عدا الردة واختلف في العهد من
قبيل انتفا الشرط له وجود المانع واما الردة واختلف في العهد فلتنزيلها مسترلة
لخلاف الدين لا نقطاع المرتد وكثير من كل احد النبوة ان قلت مانعا لذلك
مع ضم النبوة بنيت احب بان ظاهرا بدته تظهر في سيدنا عيسى اذ انزل فانه
لا يورث وتمكسه فيها اي لا يرث ولا يورث واقرب القصبات المحصنة كذا ذكر
نسب ليس بينه وبين الميت ابني وذو الولا فكل ذكر جنس يدخل فيه الزوج والمعتق
وجميع الاقارب المذكور وخرج عنه المعتقة وقوله نسب خرج به الزوج والمعتق

وقوله ليس بينه وبين الميت اني خرج ذوالا حرام ولما لم يسل ذوالا زاده هم لا يحق
 ان اقربهم على الطلاق الابن فعطف باقي العصباء على الابن يقتضي وصفهم بالاقربيه
 مع ان الاقربيه الحقيقة منتفية عنهم اللهم الا ان يقال تحمل على الاعم من الحقيقة والافاقية
 بالنسبة في كل واحد من بعد ولما اصل ان الرجال كلهم عصبه الى الزوج والابن للام وان
 التماثل من صاحبات فرض الى المعتقة ثم ان العصبه من حيث هي منقسمه الى قرب
 واقرب فبدا بالثاني فقال واقرب الى العصبه بنفسه وهم الابن لا فيه لانه جعل
 الابن وما بعده بيانا للعصباء فيلزم عدم حملهم على الاقرب فتأمل لا يبدل
 للميت بنفسه غير كاف في توجيه الاقربيه لان الابن يشاركه فيه فالاول
 توجيهه بقوة عصبوته باعتبار نقله للاب من العصبوة الى فرض السرس وبانه
 يعصب لخته بخلاف الاب ولا يقال قد موأ عليه الاب في الصلة على الميت
 والتزويج لان المنظور اليه هنا فوق التقصيب وهي في الابنا اظهر لانه
 يقوم مقام ابيه ولا جهة البنوة مقدم على غيرها والبعيد من الجهة المقدمة
 يقدم على القريب من الجهة المخدق ثم ايقع ما لم يكن للميت الحق له بغير
 اولاد فان كانوا فمهم في درجة لا يستلزمها في الادلة الى الميت فان كانها
 يدلي الى الميت بالاب بكون القياس تقديم الحقوق عليه لانهم ابن ابي الميت
 ولجد ابيه والبنوة اقوى من الابوة ولان فرضهم وهو ابن الاخ يسقط
 فرض الجد وهو العم وقوة الفرض يقتضي قوة الاصل لكن ترك ذلك لاجتماع
 العمى به على عدم تقدمهم على الجد فترك بينهما وقدم الاب عليهم لانهم اولاد
 به بخلافهم مع الجد ثم ايقع للاب والام موأ به التعبير هنا بالعم او
 لان الجد في مرتبة الاخ الحقيقية وللاد يدلي بنفسه كذا الخط التام ولو
 نكر الاب لتكون الجهة صفة له كان اظهر ويمكن جعلها حاله من الاب فيوافق
 ما قدمه من قوله في الاب لادلا ساير العصباء به لكن يقدم في ذلك توجيهه
 ابني الاخ بادلا لهما بانفسهما وانه اراد بذلك كونهم عصبه بالنفس فقولهم
 يدلي بنفسه خبر بعد خبر والغير يرجع لابن الاب لا للاب وفيه ما لا يخفى
 ثم انه لم يوجه تقديم الشقيقة منهم على الذي للاب ووجهه انه اقوى لزيادة
 قرابة الام اذ لا نفراد بقرابة كالقدم بدرجة الذين يتصون بانفسهم هذا
 يقتضي تقديم المعتق على البنت والاخت وليس مراد اجمع عاصب قال ابن مالك
 وشاع

في قوله ليس بينه وبين الميت اني خرج ذوالا حرام ولما لم يسل ذوالا زاده هم لا يحق

وشاع نحو كماله وشاع من ليس له سهم في هذا كذا ويحل ذوالا حرام
 اذ اورثناهم فالاول ما تقدم وهو كل كرسيب وارث ليس بينه وبين الميت
 اني وذوالا حرام لكن هذا قاصر على العصبه بالنفس والتم مراده مطلق العاصب
 غير انه يشمل غير الميراث وهم ذوالا حرام واستغنى بما تقدم ان المعنى الشرعي هنا
 لشو له المعتق وعصبته اعم من الفقير وهو نادر ونفسه وغيره معاين
 العصبه بالغير بالبنات مع اخيهن والاختوات مع اخيهن لكن لا يصدق على
 العصبه بالنفس والغير لانه يترك التركة اذ انفرد كما هو فرض المسئلة بل هو
 قاصر على العصبه بالنفس لان المحكوم عليه بانه عصبه بالغير من يترك
 بالفرض اذ انفرد وهو لا يتفرق التركة اللهم الا ان يقال المراد اذ انفرد مطلق
 العصبه بمن يترك بفرض فيصدق بالجملة مع موصيه وعباقر المرحومين قولهم
 بنفسه وبغيره معاين به ان الابن مع اخيه يرثان جميع المال فيصدق
 ان العصبه بنفسه وبغيره معاين به جميع المال يرثان جميع المال فيصدق
 لبنات الابن صادق بذلك اي بالعصبه بالنفس وبالعصبه بالغير كزوج وابن
 بنت فيصدق عليها انهما ورثا ما فضل عن الفرض وبالعصبه مع غيرهم
 اي كزوج وبنت ولخت وكما قال الشافعي فان الاخت ترك ما فضل عن ذات الفرض
 غير ولد الام لانه لا يعصب لخته لكن اي للاختوات حال يتفرقن اذا ايلي
 افرادهن ويرشد اليه اي التقديم شبه اي الولايه اي بالنسب
 والمثبه دون المثبه به لان التثبه كالحاق ناقص بكامل فهو دون التثبه للفرق
 عنه ولان الالان فيه لا يرث الا من باشرت العتق بنفسها ثم عصبته
 اي المعتق فلهم مقدمون على معتق المعتق كما هو ظم وصرح به الشافعي في مسائل
 فقال وسكت عما اذا لم يكن للمعتق عصبه وحكمه ان التركة لمعتق المعتق اذ ومنه
 مسئلة القضاة وهي امرأة اشترت اباه فعتق عليها ثم اشترت هو عبدا
 واعتقه فمات الاب عنها وعن ابن ثم مات عتيقه عنها فيكون ميراثه لابنت
 دونها لانه عصبه المعتق وهي معتق المعتق وعصبه المعتق مقدمه على
 معتق معتقه ويقال اخطا فيها اربعة فاقض غير المتفقرة واثا السبي
 في فتاوى ذلك بقوله

اذا ما اشترت بنت مع ابن اباهما وصار له بعد العتاق موالي

واعتقدهم ثم المنة عجلت عليه وما توافقه بليالي
 وقد خلفوا ماله في حكم ما الرسم هل الله بن يحويه وليس بياي
 ام اللفت بتيق مع اضيق شريكة وهذا من المذكور حل سوالي
 واجاب بقوله
 للابن جميع المال اذ هو عاصب وليس لغيره البنت اذ موال
 ولحقا قها تدلي به بعد عاصب لذا جئت فافهم حديث سوالي
 وقد غلطت فيها طوايف ارنع ميين قضية ما وعوه بياي
 الموصين نفث لغيرهم لانها اي بنت المقتك اهدر منها اي من بنت الاخ وبنت
 العم كالقترع اي لا تيان به ثم الدالة على الترتيب وانما قال كالقترع لانه قال ان تكون
 ثم للترتيب الذكري قال قال وصيغة ايهم ان المقتك لا يسمي عصبة وليس كذلك
 ثابت لهم في حياة المقتك ومن فوايد ان المقتك لو كان مسلما اعتك نصرا ياتوا
 المقتك والمقتكة اولاد نصاري ورتقه في حياة ابهم لشعوب ولا يسم في حياة
 المقتك لم يرعوا لعل المراد انهم لا يرثوا في حياتهم اذ اقام به مانع دونهم وال
 فالملازمة مرسوعة وكانه اراد ان الارث يتوقف على وجود السب وقت
 موت المورث والسب هنا الاول فلوم يثبت لهم وقت الموت لم يرثوا لفق السب
 فيما يمكن جعله له خرج به مالا يمكن كفسله والصلابة عليه اذ كان ذكرا والمقتك
 انثى فلما اجتمع معه اي في النسب مع السب فقط اي مع عد الاخ السب
 الاخ لله علي كذا هو معلوم من محله مرحومي فالمدح تقديمه اي ابن
 العم الذي هو الاخ من الام فيجب الاخ جلا فيه في النسب فانه يأخذ السدس
 بالصفة الام ويشارك الاخر سوية فيما يبقى قل وجهه ان اخوة الام هن الارث
 بها لانها في النسب تكون للفرد ولا فرض في الارث بالاول فلما اخذ فرضها في النسب
 لم تصلح للتقوية ولما لم يكن هذا الها فرض تخضت للترجيح القاربة اي الارث
 بها فلو كان مع الزوجية اذ هو مفروض قوله اذ ام يكونا من ذوي الارحام ويذكر
 ان تسميته ردا باعتبار الصورة لا الحقيقة لان الرخا ص بالقرابة المجمع على توهم
 اعني غير ذوي الارحام هذا والصحيح ان ما يافظه بيت المال من تركه من الارث
 له اوله وارث لا يتفرق يكون ارثا وقال الرافي مصلحة والمقتك ان ارث مراعي
 فيه المصلحة فلا يصح اطلاق القول فيه لما يلزم على الاول من عدم اعطاء من وجد

بقدره وعلى الثاني من اخذ القائل منه وليس كذلك فيعطى من وجد بعده
 ولا يعطى القائل عبد البراج وانما يدركا توجيه للتوزيع على نسبة الفروض
 في الرد وقوله بالنسبة الى اي على نسبة سهام التي فتصح المسئلة من اثني عشر ابي
 سوا اعتبر مخنوع نصف السهم الواجب للام او اعتبر مخنوع الربع للسهمين المطلقين
 فنضرب الربع في وقت الستة عشر وهو ثلاثة لان الاربعة والستة متوافقات
 بالا نضافي فيضرب نصف احداهما في الاخر وترجع بالاغتصاف على التقديرين
 الي اربعة لان بين السهام على كل من ذلك موافقة بالا ثلاثة لكن في شتم
 المنهج انه على الثاني تضرب الاربعة في اصل المسئلة فتصح من اربعة وعشرين
 ثم شرع اي بعدة فرغ من بيان القصبات الا لما رثت كقول الكذا قاله
 الفرضيات ونازع فيه قل فقال لا حاجة اليه اذ ليس في القول نقص في الفروض
 ولا في الزيادة عليها اي بل هي مستقلة على كل حال وانما النقص والزيادة فيما
 يخص الفرض من التركة وهو غير مستطاع فخرج الفروض ستة اي خبر المبتدأ الذي
 هو قول المصنف والفروض هو قوله ستة دفع بهذا العرباب توهم ان الخبر الطرف
 اعني في كتاب بل هو متعلق بالمذكورة ستة مقدار واحد او خمسة مخنوع
 لان مخنوع الثلث والثلثين من ثلاثة بعبارة اي اربعة ويزاد عليها الثلث
 والسدس وضمفها وضمف ضمفها وخرج اربعة اربعين قال واورث على قوله في كتاب
 انه السدس اي كان اوضح السدس الذي للزوج ولبيت الابن فليست كوزن
 في كتاب الله تعالى والسبع اي وخرج السبع كما في مسئلة زوج واخذت
 شقيقة واخذت لاب فللزوج ثلاثة وللشقيقة ثلاثة وبيال لاخت للاب
 بواحد وكزوج ولخت شقيقة اولاب مع اخ او اخات للام والصح اي
 وخرج التسع في بنتين وابوين وزوجة فاصلها من اربعة وعشرين وتقول
 لسبعة وعشرين لان فيها ثمانية وثمانين مستعشرين وللبنين ثمانية
 وبيال للزوجة بثلثة فعالت ثمانية وثمانين المرأة تسع وتسعين المنبرية
 لان عليا رضي الله عنه كان يحظ على منبر الكوفة قابله الحمد لله الذي حكم بالحق
 قطعا وعجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعي فسل عنها فقال ارثا له
 صار ثمن المرأة تسعا ومهني في خطبته والثاني ثمن عايل اعترفت بان اصل
 ثمانية لا يدخلها محول واجب بان التلم يفرض كله في اصل ثمانية حكمة

بل مراده ان السمت حصل به القول في اصل اربعة وعشرين قل وحده
لا عتراض فتكمل صابطا له سدس صحيح يقول وما السدس لك لا يقول
لكن السمت والربع والثالث والنصف والخمس كزوج وابوين ومثلهم ابتدا
من ستة من ضرب ثلث الام في نصف الزوج لان ما فيه كسر مضاف للباقي
لا ينظر اليه في ابتداء القسمة بل المنطوق اليه كسر المضاف للحصة ثم بعد اخذ
الزوج نصيبه تلتزم الام ثلث الباقي والاب ثلث جميع المال لان له مثيلها
وزوجة وابوين هي من اربعة للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب
الباقي وسما بالفرأوين لشيءهما فصارا كالوكب الاخرى المضمي وبالمعنيين
لقضا عمر فيهما بما ذكر وبالفرضيتين لغير اشتغالهما اي عدم النظر لهما كام وجد
وحصة اخوة اي ثلث الباقي لخطبة له لان القاطعة انه اذا كان معه
زوجين نصف فاقبل وزاد الاخوة على مثليه فثلث الباقي اعطيت وحم فالحصة
من ستة للام ولهم يبقى خمسة ثلثها واحد وثلثان فنصيب ثلاثة في ستة
ثمانية عشر ومنها تصح للام سدسها ثلث ثمة وللمجد خمسة وكل اخ اثنين
الذين بينهم الواو وتشد يد النوت عن جنس البنوة والاخوة كذا في النسخ
والظمانا اهد هما يغني عن الاضرار المراد البنوة للصورت والاخوة لها
مقصود هما واحد وهو انه لم يكن معها اخ لها وله اخت كذلك وتنقص
فهم منه افرادها عن حاجب كابن صلب وبنت ابن صلب اعلم منها لغيره
بالاولى من الافراد عن التنقيص فسقط قول قل كان الصواب ذكر ذلك
ما اذا كان معها بنت صلب وكذا اذا كان معها اخت لها فاكسر ولغظ تنقص
يشملها ولو ذكرها المم كان اولي قل من جنس البنوة اي للميت لان البنوة
ان كانت في انثى فهي اي الاخت صار عصبه معها ان كانت في ذكر فهي
محبوبة وقوله والاخوة هنا وجهه ظم اذ لا تاخذ النصف مع اخوة لها
اي كالحال النصف عند عدمه ولداي وارث فخرج اولاد البنات ومن
قام به مانع من الاولاد واولاد البنات والاني اي وكنتي واما قياسا
على الارث كذا اي يقاس بحجب عليها فانه اي ابن الابن فيهما اي الارث
والنقص او من غيرهم اي او من زنا لانه ولدها فلما مر اي من قوله
وانفق الا لجماع عليا ولد الابن كولد الصلب ولا يحجب بالابن الكامل

واستفيد

واستفيد لا كانه يدفع توهم قصور العبارة عما بين الواحدة والثلاث وذكر
سم انه اراد بالزوجات ما فوق الواحد اي بن عليا اقل لجم اشان قد
نزلت الام الربع هي عبارة في غاية التحري حيث لم يقل قد يفرض لها الربع لان
فرضها الثلث له الربع فيما اذا تزاد زوجة وابوين وهي احدي الفراءوين
كما مر مما استفيد فيما قبله اي ان ما فوق الواحدة كالواحدة ه البنات
التي لو قال فرض من تعدد من اصحاب النصف لكان اخصروا هذا عند انفراد
كل من اخوته فان كان معهن ذكر يعصبهن فقد يزودن على الثلثين كما لو كن
عشر والذكر واحد فلهم عشرة من اثني عشر وهي اكثر من ثلثها وقد ينقص
سنتين مع ابنتين ولو عجزنا هذا الاعتراض ساقط اذ لجم عند الفرضين
ما فوق الواحد فلم يعم لا اي مع قطع النظر عن فاعلمت فانه عايد على
الاولاد له الاخوات وكان الاولي لشران كذا لك بطريق القياس على البنات
المذكورات في الآية ومثله ياتي في نظيرة الآية من الازدات الحاجة اليه
فذكره ايضا قل او يحجب اي في غير البنات محجب نقصان ههنا
بيان للواقع اما عجب لحرمان بالشخص فله يعتر بها وارث الا ولو اراد
ولو قال فخرج وارث لكان اخصروا ولي فتأمل قل سواء كانوا اشقاء اخرهم
عايد الي الاخوة والاخوات ولو قال سواء كانا كذا كان انصب محجوبين بغيرها
اي بخلافه فالحجب بالوصف فان وجوده كعدمه مرهومي كاخوين لام
مع جده لان الجد يحجب اولاد الام كما يحجبهم الاب كما مر اي في مسئلتني
الفراءوين يستوي فيه الذكر وغيره سيايت توجيه التسوية في كلام الله
بانها عدم العصرية فيمن ادلوا به ومقتضاها انهم لو اخذوا جميع المال فرضا
ورد انه يسوي بينهم وسلم في ذلك الاخوان لادلاهم بقراءة الام
وبه جزم م رتبنا لشر الروضي لكن في الاصول ان الاخوات يقتسمونه للذكر
مثل حظ الا نثين فلم ينظر وجهه واعلم ان اولاد الام ياتي لغيرهم في خمسة
امور احدها التسوية بين الذكر والا نثي عند الاجتماع الثاني انهم مع وجود
من ادلوا به الثالث انهم محجوبون من يدلون به حجب نقصان الرابع ان
ذكرهم يدلي بانثي ويرث الخامس ان ميراث المنفرد السديس ذكر كان او
انثى او مع ولد الابن ان قيل لم جعل ولد الابن كالا بن في حجبها

الي السدس ولم يجعل ولد الاغ كابية في ذلك احبب بالفرق باطلاق الولد
علي ولو لا بن مجازا شاعيا بل حقيقة بخلاف اطلاق الاغ علي ولده وبنات
الولد اقوي حجة من الاخوة بحجة من لا يجوز له ولقصورهم عن درجة
ابائهم قوي الجدل علي حجة دون ابائهم نعم لما مر في الايتين اي قوله
تعالى فان كان له اخوة فله منه السدس اي سواء او حجب بالشخص
دون الوصف كانه لا ب مع شقيق وكاخوة لا م مع جد في حجة بها وان
حجب كما مر واربع ارجل واربع ايد قال المجر وظن ان تعدد غير الراس
ليس بشرط بل متى علم استقلال كل حياة كان نام احدها دون الاخر فالحكم
كذلك حكم الاثنين الا وهل يكلف كل منهما موافقة الاخر علي فعل
ما وجب عليه من صلاة وحج وغيرهما من كل ما يتوقف علي الحركة اولا مثل
عن ذلك المجر فاجاب بانه لا يجب علي احدهما موافقة الاخر في فعل شيء اراده
ما يخصه او يشاركه الاخر فيه اذ لم يثبت بفعل كل منهما ذلك بان كان ظهر
احدهما بغير الاخر لان تكليف الانساب بفعل كل واحد منهما لا يترتب من غير نيته لتقدير
ولا لسبب فيه منه لا نظيره ولا نظير لضيق وقت الصلاة في تلك المدة
لان صلاة تهما معا لا يمكن لان الفرض فيهما فان قلت لم لا تجزى وتلزم
الاخر بالهجرة كما هو قياس مسايل ذكروها قلت تلك ليست نظير مثلثا
لانهما ترجع الي حفظ النفس تارة كمرصعة تقيت والمال اخرى كوديع
تعين وما هنا انما هو اجبار محض عبادة وهي يقتضي فيها ما لا يقتضي
فيهما فان قلت عهد الاجبار بالاجرة للعبادة كتعليم الفاتحة بالاجرة
قلت يفرق بان ذلك امر يدوم تقعه بفعل قليل لا يتكرر بخلافه
هنا فانه يلزم تكرار الاجبار بل دامه ما بقيت الحياة وهذا امر لا يطاق
فلم يتجه اجابه بل ان رفقها الي الحكم اعرض عنها الي ان يصطلي
في سائر ايام باقي الاحكام من قصاص الخ اي فيما اذا قتلها شخص عمدا فيقتل
في احدهما وعليه دية اضراب للاخر فان عفي فديتان او كان ذلك غطا
او شبهه عمد فالحكم كذلك ولو اصاب احد المتضيقين بخاسرة فليس للاخر
ان يصلي قبل زوال الخاسرة من علي صاحبه ويلفز بذلك ويقال شخص
اصابته بخاسرة فحرم علي غيره ان يصلي حتي تزول الخاسرة من علي يد
من

من هي عليه وغيرها كالنكاح فيجوز لكل منهما ان يتزوج سواء كانا ذكرا
او انثيين او مختلفين ويحب السر والتخفي ما أمكن وفي الجملة فانها بعدات
من الان يعني حيث كانا متوجهين الي القبلة بان كان كل منهما حجب الاخر
اما لو كانا مختلفين بان كانا ظاهرا احدهما لظاهر الاخر فله يثبت ذلك فيكون هذا
عذرا في اسقاط الحجة عن احدهما اما الجماعة فيمكن التناوب فيها فلا تسقط
فان نقصت اعضا احدهما فان علم حياة احدهما استقلاله كنعم لحدوها نقطة
الاخر فكأن اثنين ايضا والا فلو اجد كما مر وقديح من لها ايضا السدس لا اي
بالنظر للحقيقة وان سميتاه ثلث الباقي عمله بعدم الحجب من الثلث
الي السدس وتاد باع القرن تحجب البعدي منها مثل البعدي من جهة
امهات الاب كام ام ام الاب فتسقط بالقرين من جهة الاب كام ام الاب
كما مر ابن الهيثم اخذ من الضابط المذكور وقديحان بينهما اي اذا كان
معه بنت او بنت ابن اوها او بنتا ابن فله السدس فرضا والباقي بعد فرضه
وفرض البنت او بنت الابن اوها بالصورة تكلمة الثلث مراد العلم بذلك
ان السدس ليس فرضا مستقلا بل هو مكمل للثلثين بدليل انه لا يجب عند
استفراق البنات او بنات الابن الا قربان منهن للثلثين فتأمل وتسقط
لكوات الا هذا شروع في الحجب بالشخص حجب حرمان كما قال ولا يمكن دخوله علي ستة
الابوات والزوجات والولدان ويدخل علي غيرهم كما مر وذكر المصنف والشيخ اثني عشر
صنف لكوات والهجود وولد الام والام الشقيق والام لاب وابن الام الشقيق
وابن الام لاب والام الشقيق والعم لاب وابن العم الشقيق وابن العم لاب
والمفتق اقتصر المصنف علي خمسة الاول و ذكر الشئ الباقيين تنجسها وسكت عن
حجب ولد الابن بالابن لانه معلوم ولانه لا تحجب داما بل ان كان ولدا الصلب
ذكر افلا كان فيه تفصيل سكت عنه وسذكره في الشئ فله تفصيل يعصون
اخوانهم قال سم المراد عصير تقصيب اخواتهم فيهم لا حصوله لزوج في تقصيب الاخوة
وان اوهمت عبارة ذلك فله ينافي ان ابن الابن يعصب غير اخوته اي من بنات
الابن ممن في درجته كبنات عمه وكذا من هي فوقه كعمته وعمه ابيه وعمه جد
وبنت عم ابيه وبنت عم جد ان لم يكن لها شيء من الثلثين وهم الاعمام لان كان
سكت عن الاب والجد مع انها يرثان دون اخواتها لان الاعمام نجا معات

الاخت في الموضوعين عمدة هـ سم فان قلت فلم اثر اضافة عدم ارثها للعالم على
اضافته للاب والجدة قلت لان ارث العالم بالتعقيب فقط بخلاف الاب والجدة
فان لهما حالتين فكان اضافة عدم تعقيبهما للعالم اولي فتأمل وينظر العالم
هو من الاظهار في محل الامار لغير حكمة قل الا ان يقال حكمته الايضاح على المتدبر
وانه اعلم **فصل** في الوصية السامنة للاب والجد لا تطلق على العين
الموصي بها وعلى الاب والجد اولاده واداء امانات الناس وقضا ديونهم وعلى
صفة الوصية بالعين ومنه قوله الابن وشي لا يعني الا ايضا تبرع بحقل او غيرها
ثلاث اطلاقا من موصي بتخفيف الصادرة عن وعي ووفاء خردنيته
بحر عقبة عبارة بعضهم وصل القرينة الواقعة بعد الموت بالقرينات المخترعة في حياته
هذا يقتضي ان يقال وصل خير عقبة بخير دنياه تكن قال قل انما ذكره التمس
انساب فليتامر قال مجر وهذا واضح لان القصد بالوصية ايصال ما بها الي
ما قدمه منجز في حياته ومنه يعلم ان قوله خير عقبة معناه الخير الواقع
في عقبه وليس المراد به افضل التقدير قال سم وقد يقال القرينة الصادرة من
الموصي ليس الا الله بها وهو في حياته والواقع بعد موته انما هو الاثر وقبول
الموصي به من الموصي له وقد يجب بان نحو الاعتاق الموصي بايقاعه بعد
الموت واعطى زيد بعد موته الموصي به ينسب اليه لشبهه فيه لا يعني
الا ايضا احتراز به عن الوصية بمعنى الا ايضا فقد لا تشمل على تبرع كالا ايضا
على اطفاله والا ايضا يدفع اعيان ما لكها او يقض الديون اذ لا تبرع في شيء
من ذلك مضاف بالرفع نعت تبرع والجر نعت حق والنظم ان الاول اولي
لان المضاف هو اعطى الحق الذي هو التبرع فهو نعت حقيقي بخلاف ما اذا جعل
نعت حق يكون نعتا سببيا ولو تقدير كان يقول اوصيت بكذا فكانه قال
بعد موته موصي والتحقيق كما عطف كذا بعد موته ليس بتدبير ولا تعليق
عتق بصفته اي لا نهما لا يتوقفان على القبول ولا تعليل الرجوع بالقول وان قبله
الرجوع بالغير كبيع وخوم ولو كانا من قبيل الوصية لفتح الرجوع عنها بالقول
وكان الا نسب لاجبار مروا انما امرها عن الغائبين لان قبولها وردا ومفقة
قدرة الثلث ومن يكون وارثا يتخرج عن الموت فسقط القول بان الا نسب تقيد
على ما قبلها الا فان قلت كل منهما يتوقف على الموت فلم قدم الغائبين قلت

لعدم

لعدم تخلفها امله بخلاف الوصايا فقد تقع وقد لا تقع من بعد وصية تقديم
الوصية في الايات على الدين لله اهتمام بشانها قل والا فهو مقدم عليها شرعا
وسنة عطفه على سبيل عطف تفسير وبقي استحبابها في الثلث فاقول ونعتها
ان حكم الخمسة فهي سنة مؤكدة اجمعا وان كانت الصدقة في الحياة افضل فينبغي
ان لا يفضل عنها وقد تباع كالوصية للغنيا والكافر والمرد والوصية بما يجلب الانتفاع
به من النجاسة كالكلب المعلم والزبل فجلب الميمنة والوصية بفك اسر الكفار
من ايدينا وعلى هذا النسخ اعني الباع حلف قول الامام الشافعي ان الوصية ليست
عقد قرينة اي دأبما بخلاف التدبير وقد يجب وان لم يقع به مرض فيما اذا كان ترتب
على تركها منافع حق عليه او عندك وقد حرم لمن عرف منه انه متى كان له شيء
في تركه افسدها وقد ذكره ان زادت على الثلث او كانت للوارث وبالكلب
اي ان كانت الكتابة فاسدة كاصحوا به وعبار مرفي ش وكذا تبطل الوصية
به يعني بالمكاتب كتابة صحيحة ان كانت مخترعة بخلاف ما لو علقها بعد عتقه هـ
فالاحتمال انه اما ان يحل كلام الش على الكتابة الفاسدة او يحل على الصحة ويكون
قوله وان لم يقل لا ضعيف وتخصيه لا تنحل الوصية بالمكاتب الا ان قال انما يحل نفسه
او قال ان لم يهتف كساد هو عبارة عن السباغ والسرجين والرماد قاله الجوهري
وفى المختار وتسميد الارض جعل السداد فيها والسماد بالفتح سرجين او رماد
قابل للذباغ خبز به مالا يقبل الذباغ اي مالا يطرب به وهو جلد الكلب والخنزير
وغير محرمة اي لا غيرها وهي ما عسرت لا بقصد الخمرية اي من المحلوم اما
خمر الكافر فمحرمة مطلقا لطعم الجوارح بغير الطل اودها اي بتعيين الوارث
لغت وصيته له الكلب يتقدر شر او ولا يلزم الوارث انها به ش المخرج
ولو كان له مال اي لم يوص بثلثه نفذت وصيته اي في صورتين وخرج بقوله
له مال ما لو لم يكن له مال بل له كلب فقط واوصي بها اوله مال وكلاب واوصي
بها وثلث المال المتبول فانه يدفع للموصي به ثلثها عند ازالة قيمة اذ لا قيمة لها اذ
ملخص من ش المخرج فحالة الصور ستة والنظم ان مثله مجرب في الخمسة الذي يحل
اقتناؤه فليحرم او قدوم بالرفع عطف على عينه وكذا قوله او نوعه او حسنه
او صفته وكان ينبغي ان يقال كيف هذا مع ما ياتي من عدم اشتراط وجود
الموصي به عند الوصية والجواب انه قيد للتصوير فقط بفقد الصفة فان لم يكن يحل

الذكورة والآن نؤتيه دون الموصوف فلا ايراد وما لا يقدر على تسليمه موقوف
عليه قوله بجهول كالطهر لا اقتارنه بالعبد الا بقدر يقتضي تصويره بما اذا سبق ملكه
له قبل طهرانه ويدل عليه التعليل الذي اذله يقال الموصي له خلف الميت الموصي
في الملك الا اذا سبق ذلك وان لم يتوقف اصل المسئلة على ملك الموصي للموصي
به حال الوصية وتجوز بالشئ المودع تقسيم المودع بالشيء فيه نسيم
لان الشئ عندنا هو الموجود وقد يقال هذا المصطلح اهل العقائد ومضاد الفقهاء
ما هو اتم بشرح او حمل يحدث اي كل منهما لان العطف باول واحد الثنتين وال
فكان يقول سيوجزات بقدر السلم اي فلو سلم في رطب او بر من ثمر او زرع
هذه القرية لياتي به زمن الحصاد او الجهاد وكان العقد قبل ان يعقد الطلع ويذر
البر كان السلم في شيء مودع والمساواة اي فاذا ساقاه على سنان ليترك
ما يدره الله من الثمر بينهما نصفين فقد نكح بالقد ما هو موقوف عنده
والاجاز لان المنافع الموقوف عليها موقوفة عند العقد اذا لا تستوفي حال
ه ورايت بها مسمى اي اجازة الذمة فانها تصح مع عدم الموقوف عليه وهو
المنفعة بغير حال وصي الوارث اي في البرم ماشا صح كاصروا به
وعليه هل هو ابر او اسقاطا فلا يحتاج الى قبول ولا يقبل الرجوع عنه او هو
وصية حقيقة فيحتاج الى قبول ويقبل الرجوع محله نظر فليراجع ورايت بخط المذاهب
لجزء بالاول من الثلث من ان يبتدأ فيشر الوصية بالثلث هو الثلث
الفاصل صوابه هو الثلث الفاضل بالاضافة واسقاطا الى حتى تنفذها الا ان
ان حتى ابتدائية اي فتنفذها الوارث يصح ان تكون تقيلية اي له طر ان تنفذها
لكن اوقفني عنه بالبنا الموقوف من راس المال اي لا نها استحققت العتق
من راس المال فلا يؤثر فيه التجيز خلافه ولا فرق في الاستيلاء بين وقوعه
في الصحة او المرضي قيمة ما يفتقر الى قال في شئ الرضى سيأتي في العتق انه
يعتبر معرفة الثلث فيمن اعتقه منجزا في المرض قيمة يوم الا عتاق وقيم
اوصي بعتقه قيمة يوم الموت لانه وقت الاستحقاق وفيما بقي للورثة
اقل قيمة من الموت الى القبض لانه ان كان لا بوقت التقويت في المنجز
ولا عبرة بقيمة يوم الموت لانه ملكه قبله فلو وهب شيئا يساوي عشرة وقت
الهيئة وعند الموت يساوي عشرين فالعبرة بوقت التقويت وهو وقت الهيئة

ان ثم ان وفي جميعها الثلث عند الموت فذاك والاه فيما يعني به في المصنف اليه
اي الي الموت لانه وقت ضروجه عن ملك الموصي فلو علق عتقه بغير معرفته
وكان عند الموت يساوي عشرة وعند التعليق يساوي عشرين فالعبرة بوقت
الموت لا بوقت التعليق وكيفية اعتبارها الا يعني انه لا يطلق القول
بالتوزيع على الجميع ولا بتقديم بعضها على بعض بل فيها التفصيل المذكور
وصايله انها اما ان تتخص عتقا او تتخص غير او تكون البعض عتقا والبعض
الا غير فلهذا في هذه تلك صور وعلي كل اما ان تكون كلها مرتبة اولا او البعض كذا
والبعض كذا فلهذا تسعة وعلم كل اما ان تكون معلقة او منجزة او البعض كذا والبعض
كذا فالجملة سبعة وعشرون وكلها انه ان كان البعض معلقا والبعض منجزا
قدم المنجز مطلقا اي تقدم او تضر عتقا كان او غير لا فائدة الملك حاله وان
كانت مرتبة قدم اول فاول الي تمام الثلث مطلقا سواء المنجز وغيره اعتاقا
او غير وان لم تكن مرتبة بان كانت دفعة فالمتمم منه عتقا سواء المعلقة والمنجز
يقدم فيها بين الجميع فمن خرجت قرعته عتق منه ما يعني بالثلث وان
وفي بالثلث كله عتق كله وان بقي شيء من الثلث كل شقص والمتضمنه غير
عتق او اجتمع عتق وغير وزع الثلث على الجميع وان كانت مرتبة صوابه
وان كانت غير مرتبة بدليل تمثيله قل فان تخصص العتق عبارة للخرج فان
تخصص عتق فمن قمع اي خرجت قرعته عتق منه اي من المذكور واصل
بعد واحد وانما لم يعتبر ترتيبها لانه هذه العبارة بل صرح بها الله لو قال اذا
مت فاسلم صريحا ثم ثم نافع ان الحكم يكون كالو لم يدر فيمن بينهم ويفرق
بين هذا وبين ما ياتي في الاستدراك الا في بما ذكره لكن اعتمد الشهاب م
التسوية بينهما مسم على وجه المعنى وتخصص انه اذا قال اعتقوا بعد موتي سلم
لا خلاف في الترتيب ولو قال اذ امت فاسلم وغا ثم وكبر حرم لا خلاف
في الا خلاف ولو قال اذ امت فاسلم صريحا ثم ثم كبر فبني فلهذا في المعتمد انه
كالاول ويقابله انه كالثاني ويفرق بينه وبين الاول بما علق به الشئ نعم
ان اعتبر ليس فيما قبله ما يستدرك عليه فكان المستقيم ان يقول وان وقعت
مرتبة فناما قل او تخصص تبرعات غير العتق كان اوصي لزيد بمائة ولعمرو
خمسين وكبرز خمسين ولم يدر بقت الثلث على الجميع باعتبار المقدار في هذا

المثال اذا كان ثلث المال مائة يعطى زيد خمسين وكل من عمرو وبكر خمسة وعشرين باعتبار القيمة اي في الوصية بعين كالوصية لزيد بن ثوب وقوله او المقدار اي في التبرع بمقدار كالوصية لزيد بمائة دينار ثم قسط الثلث عليها اي كما في الصورة ان ولي التي قبلها نفرد بركا هذا مفروم قوله لا تجاز وقت الا ستحقاق فخرج ما لو اختلف لان عتق المدين متقدم على تحقاقه الوصية وخطام وهذا استدراك على قوله قسط الثلث وكان مقتضى هذا التفسير في دفع الصورة انه لا يعتق الا نصفه ويستحق نصف المائة فانه يعتق كله لتسوف الشارع للعتق ولان عتقه انفع له من شي يافذه ولذا قال علي الاصح او اجتمع تبرعات مخيرة اي وهي مرتبة واتحد الجنس اي وكذا اذا اختلف كان تصديق واحد من وكلايه ووقف اضروا عتق اخر دفعه قسط الثلث اية على الجميع باعتبار القيمة وعبارة المناج فاذ اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فان تخضعت عتقا افرغ وال قسط الثلث للمخيرة فان ترتبت قدم اول فاول الي الثلث ولا اقرع اي بين غانم وسالم لا احتمال ان تخضع القرعة بلحرية لسالم فيلزم ان اوراق غانم فيفوت شرط عتق سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه او خرج مع سالم او بعض منه عتق في الاول وغانم وبعض سالم في الثاني من المنهج ولو اوصي بمخاضر هو ثلث ماله كما قال اوصيت بهذا المال لخير ولو اوصي بالثلث بان قال اوصيت بثلث مالي لم يتسلط موصي على شيء منه حال قد بينا قسنا من منه التسلط على ثلث العين بان ثباته على كل حال تلف الغائب او سلم كتم ما توقف تسلطه على تسلط الوارث على مثلهم تسلط عليه وكان الوارث لا يتسلط على ثلثها الا احتمال سلامة الغائب لم يكن له الثلث على ثلثها انها محرمة هو مخرج او محمول على ما اذا قصد صيانة الورثة قول وتبع في قوله او محمول الا ذرعي واستد م ر في ثلثه فانه ان توقعت اهلية خرج به مالوم تنفخ كجنون مستحكم ليس من رواه بان شهد بذلك خيرات لان تصرف الموصي وقع صحيحا بحسب العلم فلا يبطل الا بما في قوت وعلم كل حال فمضى برى واجاز بان نفوذها تنفيذ اي تصرف الموصي والقول الثاني ان الزيادة عظيمة مبتدأة من

الوارث

الوارث وان الوصية بالزيادة لفرد ويرتب على الخلاف انها لا تحتاج على الاول للفظ هبة من الوارث ولا لتحديد قبول وقبض ولا رجوع للمخير قبل القبض وتنفيذ من المقتضى على الثاني ويرتب على ذلك اربعة الروايات كإضافة بعد الموت فانها لا موصي له لا الوارث اي تكريم كراهة تنزيه اي فالمنفى الجواز المستوي الطرفين قال قال صوابه لا تنفذ لان الاستثناء من النفوذ لا من الكراهة وسواء كانت بالثلث او باقل منه الوصية اي وان قلت لوارث اي وقت الموت الا ان يحيزها الا هذا يقتضي ان الاستثناء منقطع لانه من الكراهة وهي لا تزول بالا جازة فلو فسرد الجواز بعدم النفوذ كان احسن بل هو الصواب كما قاله قل فيما مر ولا فرق في ذلك بين الوصية بدون الثلث وغيرها ثم انتقل ارثه اي الموصي لوارث بقدر ارثه عبارة المنهاج والوصية لوارث بقدر حصته لفوق قال الشافعي وخرج بقوله لوارث ما لو اوصي لبعضهم بقدر حصته كان اوصي لاحد بينه الثلاثة بثلث ماله فانه يصح ويتوقف على اجازة الورثة فان اجيز اخذهم وقسم الباقي بينهم بالسوية وسيدكر الله ذلك بين المشاع فله نصيب والمعنى فتصح ولو ترك ابنين ودارا وقنا قيمتهما سوا فخص كل واحد حصته الوصية وانتقلت الي الاجازة لان الغرض تحطف باصله في الاعيانت وللجواز الي اجازة الا اي لانه توقفه على اجبي لم يتوقف على اجازتهم فكذا عليهم قال في ثلث الوصية لانه تصرفه في ثلث ماله نافذ فاذا تمكن من قطع حق الوارث عن الثلث بالكلية فتكف من وقفه عليه اولى وفاق الوصية له بان فيها تمليك ادون هذا ولعل وجهه انه لما لم يضر احد الورثة لزمت من غير توقف على اجازة والا فهي وصية لوارث والوصية مبتدأة صحيحة ولكن يفتقر الي الاجازة هذا راجع للمقيس وهو ما لو اوصي لاحد ابنيه بعد ابي لاختلف في الاعراض بالاعيانت من هذا التعديل تعلم انه لا يجوز له ابدال مال الغير بمثل له بركبي وهما ما يملكه اي الذي يملكه ثم شرع في الركن الثاني اذ واصل ما تقدم في الموصي به استراطا كونه مباحا يعقل النقل من يد الموصي من كل مال ولو ماله ولو مبعضا صر لعل الشئ زاده مع قول المتن مالك لا يخرج المكاتب فانه يملك ملكا ضعيفا لا يقال المكاتب تصح

الوارث

وصيته اذا اعتق قبل الموت له ان نقول اشتراط الحرية عند الموت لا عند الوصية
والمراد بالحرية الحركية او بعضهما من لجهة عبارتهم اي بدليل صحة اقرارهم بالطلاق
والعقوبة وقوله واشتراطهم للثواب لا ياتي في الكافر ولو مكاتباً اي لم ياذن له
السيد فان اذن له فيها صحت وصته فان اعتق فالمرطوب وان مات قبل الاعتق والاداء
تعلق الوصي له بما كان في يده قبل الموت كما في سائر تبرعاته باذن السيد
وان لم تستر كتابته ومات رقيقاً بطلت ولا يشترط تعيين السيد في اذنه
قد راي بكفي اطلاقه ويجوز على الثلث وهل تشمل وصيته باذن سيده العتق
ايضاً لان رقه ينقطع بالموت كما قيل به في البعض الظن السهل لكن هل يتوقف
على اذن السيد فيه خصوصاً او يكفي العموم كل محتمل والسكران اي المتقوى
لانه المراد عند اطلاق لجهة تصرفاته حله وعقده والوصي له حله انه
ان كان فيه حجة اشتراط له شروط اربع ان يتصور له الملك وله تصح له اداء
وان لا يكون مبرماً فلا تصح له هذه من وان لا تكون معصية فلا تصح له
الكافر ولا بمصحف له وان يكون موصياً عند الوصية فلا تصح له سبي واداء
كان جهة اشتراط ان لا يكون معصية فلا تصح له اربعة كيسة ولا لقطاع ولا للحاربين
ولا للمرتدين كل ممتلك هو بئس اللام المشددة ولو من لجن ومن الوصية
للمتملك الوصية لرقيق لانها محمولة على الوصية لسيدة ويقبلها الرقيق وان
نهاه السيد وان مات الرقيق قبل قبوله دون السيد فلا يصح قبوله فان كان الرقيق
قاصراً او مجنوناً فهل ينتظر كاله او يقبل السيد كولي الحر قال شيخ الاسلام الظم
الثاني وحله ما لم يقصد تملك الرقيق والا لم تصح الوصية على المعتد كما في
مروني سم على حجر خله فيه فليبرأه ولو اجبر السيد العبد على القول لم يصح
على الوجه هـ فلا تصح الوصية لاداة سيأتي تعيينه بما اذا لم يفسر الوصية
لاداة بالصرف لعلها فان فسر بذلك صحت لا تصح له كالتوقف عليه
لانه ليس اهله للملك قدم وقال الرافعي ولا يشترط ان يكون له وارث يقبل
له سم بل لوليه اي فريحي عدم المعصية فلا تصح له هل الحرب ولا لاهل
الردة مضمين المراد به ما قابل لجهة فيستلزم التقيد كاولاد زيد قل مسلم
ظ البطلات اذا كان كافراً عند الوصية وان اسلم عند الموت وهو بعيد سم
اعطوا و فرق بانه في الـ ول تملك لغير معين فلم يصح والثاني وصية
بالتملك

بالتملك وهو من الموصي اليه لا يكون الا لمعين منها سم وفيه البهجة لانه
فومن الـ مرهنا للوارث بخله وما قبلها وايهه قاله ولي تملك بالقول بعد
الموت والثانية لا تملك الا باعها الوارث فيعطيه الوارث من ثمنها
ولا كحل يمحوت اي وان جعل تابعا لموجود بخله في الوقف والفرق ان الوصية
تملك فلا تصح لغير موجود بخلاف الوقف فان المقلب فيه القرية فتصل
اشتراط الكا هذا ممنوع اذ لا تلازم بين اعتبار تصور الملك في الموصي
له وكون الموصي به مملوكاً وقت الوصية وقد تقدم لجنم بعدم اشتراط وجود
الموصي به وقت الوصية ففصله عن كونه مملوكاً للموصي فتخصيصه بغير هذه
الصورة لا وجه له وانما هذا مبني على الحق الذي يشترط وجود الموصي
به عند الوصية كما يدل عليه ما نقله عن النووي من ان قياس الباب الصحة
وقال النووي الا معتد ولو فسر ان فلو مات قبل التفسير وضع الي
وارثه فان قال اراد العلف صحت والعلف وبطلت فان قال لا ادري ما اراد
بطلت فتصح في صورة وتبطل في صورتين ولو تنازع الوارث ومالك الدابة
فقال المالك اراد تملكه والوارث اراد تملكها صدق الوارث بيمينه
لانه غارم لان علفها على ما كرها هذا يفيد انه لا بد ان يكون لها مالك
فالوصية لعلف الطيور الغير المملوكة باطلة وهو كذلك كالوقف على
و يتعين الصرف الا اي مالم تدل قينة ظاهرة على انه انما قصد
مالكها وانما ذكرها لتحمل او ببساطة والملكها ملكاً مطلقاً ومثل ذلك
ما لو ماتت الدابة التي تعين الصرف اليها اي يملك الوصية مالكها ملكاً
مطلقاً كما في م ر ولو انتقلت الدابة المذكورة لم تستر انتقلت الوصية
معه فمضى المختار ان كان ذلك قبل موت الموصي فان بيعت بعينه
فالوصية للبائع فاذا قبلها صرفها للدابة وان صارت ملكاً لغيره ولو
بنايه اي ولو كان النايب مالك الدابة ولو ضربها اي وان صرع بقوله
لفله ن كزيب وقوله ومردا اي لم يمت على دته وظاف الوقف بانه
صدقة جارية فاعتبر في الوقف عليه الدوام فيقتله اما لو وصي
لمن يرتد او يحارب او يقتل غير عدوانا فلا يصح لانها معصية ثم الشراج
وقضته صحة وصية الحربي لمن يقتله وهو موطى ولا يبعد ان يقاس بالحربي

في ذلك كل من تختم قتله كالزاني المحصن ولا نظر لتعزير قاتل غوازي المحصن
بغير اذن الامام بخلاف قاتل كربي لان ذلك لمعنى خارج وهو الا فتيات
عليه الامام سم اوله كثر اي من الدون بان ولدته لسته اشهر فما فوقها
الي اربع سنين لزوجه اوسيد اي ان امكن كون الحمل منه بان لا يكون كل منها
ممسوحا ولا غايبا في جميع المدة قال في شئ المناج لان الظن وجوده عندها
لقدرة وطى الشبهة وفي تقدير الزنا اساءة لمن نفه لو لم تكن فراشا قتل
لم تقص الوصية لمان مسجد اي موجود قل ومصلحه عطف عام
عليه خامس ومطلق اي بان يقول اوصيت به للمسيح ومثله الوصية
للكعبة والفرج النبوي فيصرف لمصلحتها الخاصة بهما كترسيم ما وصيت
من الكعبة دون بقية الحرم والا وجه صحتها كالوقوف علي ضريح الشيخ
الفله ني ويصرف في مصالح قبره والبناء عليه كجائز ومن يجزئه او يقرا
عليه ويورثه ايها صحتها لبنا بقية علي قبره ولي او عالم في غير مسيلة
اما اذا قال اوصيت به للشيخ الفله ني ولم ينو صرحه ونحو فباطلة واذا
اوصي لمسيح فله بد من قبول قيمه ويجوز الوصية في سبيل الله كوصية
بتلك مالي في سبيل الله او لسبيل الله وتصرف لفرقة الزكاة ولو قال
اوصيت بكذا لله صح وصرف لوجوه البر واذا لم يقل لله صح وصرف للمساكين
هـ سم من اهل الزكاة وهم المتطوعون بالنفوس اذ لا يكون جهة
مقصية اي ولا مكروهها فخرج الوصية بينا قبر فانه مكروه فله تقص الوصية
به فالوصية جائزة اي حيث لم يكونوا مقيمين للتعبه بهام ر ام كافر
اي وان اعتقد محرما اعتبارا باعتقادنا سم بعد موتي ومثله بعد
عيني وان قيني الله علي واذا الموت قال في الروض وشئ لا قوله وهبته
له بدون بعد موتي فله يكون وصية وان نوي الوصية له وجد نفاذ في موصيه
فله يكون قوله وهبته له بدون بعد موتي كناية في غيره ثم ان كان هذا في مرض
موته حسب من الثلث كالوصية وان كان في الصحة او مرض لم يمت فيه
فمن راس المال كهرله من مالي لاهتمام الوصية والهبة فانقر الي
نية فلو مات ولم تعلم نيته بطل لان الاصل عدمها والا قرار هنا غير
مقات لقوله من مالي كلف مع قبول اي لفظي بعد فله يكتفي بالفعل وهو

الاخذ على المعتمد ولا تجب التسوية بينهم اي وان اخصر واقل بعد
الموت والمعية ملحقه بالقبلية فله يصح فيها ر ولا قبول سم قبل الموصي
او معه مـ ويطلب الوارث الموصي له اي بالموت فان اراد التخلص منها
فليرد الوصية او القايم مقامها اي القايم مقام الوارث من غير وصي
والقايم مقام الرقيب ان كان صغيرا ويجوز ان يكون الوارث من غير وصي
الا ولي ولم يرد فان لم يفعل حكم بالبطالة اي للوصية اما الوارث
باعتناق اذا محترق قوله الذي ليس باعتناق فالمعنة عليه اي والغوايد
له قل بيع ورهن اي ولو بلا قبض فيها وكذا يقال في الهبة ووصية
بذلك اي بالبيع والرهن والكتابة في الموصي به مثلا اذا امت فبيعوه
اذا قال في شئ المناج ولو اوصي لزيد بمعنى شرا اوصي به لغيره فليس رجوعا
بل يكون بينهما نصفين ولو اوصي به لثالث كان بينهما الثلثا وهكذا موصي
وقوله بل يكون بينهما نصفين فاذا ارد احداهما اخذ الاخر لجمع وهذا بخلاف
مال الوارثي به ابتدا لهما فرد احدهما يكون النصف للوارث دون الاخر لانه
لم يوجب له الا النصف نعم راج به اي بذلك اي بالبيع ارجو باجود
اي لان الزيادة الحادثة لم تنالها الوصية ولا يمكنه تسليمه بدونها بخلافه
بمثله فانه لا يختلف به غرض ولا يارد الا ان تغير الموصي به بالنقصان تعيب
لا يورث ويخرج بقوله خلطه ما لو خلطه غيره ولو باجود فليس رجوعا
وطنه برأوي به اذا اي بالمعنى الشامل لجريته لزوال الاسم بذلك اقول
بالاعراض عن الوصية بخلاف خبر العجين فينبغي ان لا يكون رجوعا فان
العجين يفسد لو ترك فلعله قصد اصله وصفظه علي الموصي له كما في الروضة
قل والحاصل ان كل ما زال به الاسم او كان بفعله او اشعر بالاعراض اشعارا
قويا يكون رجوعا والا فله فالحاصل بغير اذنه لا يكون رجوعا ما لم يزل
الاسم رجوعا و اوصيت اليه فيتعدي بالله م وبالي قال في شئ الروض
والقياس ان يقول اوصيته بقضا دين او الوصي بقضا الدين يطالب
الورثة بقضايه او تسليم التركة لتباع في الدين تبرئة لذمة الموصي وكف
الدين قضا الوصايا وقد مر بيان اي بان مالكة بالغ عاقل حر مختار وان
لم يكن مطلق التصرف مع ما مر في شروط الموصي بقضا الدين ولا به

له عليه ابتداء وهو الاب ولجد المستجمع للشرائط ابتداء وتساير الاقارب
والوصي والحاكم وقيمه ودون اب او جد نصبه الحاكم على حال من طرأ سفسفه
لان وليه الا ان الحاكم دونها قال في البهجة وعابد التهذيب بعد ان رشده عليه
حاکم له اب وجد راجع متن البهجة فان البيت مزحوف لا بتقويته اما
من له الولاية بالتقويته فليس له ان يوصي غيره في حق المحجور وام وعم اي
فله ولاية الام ومن بعدها شرعا وانما تكون جلية من جهة الاب او الجدة
او الحاكم لم يعوذ له فيه فان اذن له الموصي جاز ان قال او وصي او وصي
نفسك او اطلق خله فالشيخين ثم عند الاطلاق يوصي عن الموصي لا عن
نفسه وسواء من يوصي اليه ام لا مرعوصي الي من اذن في شروط
للموصي عند الموت اي موت الموصي وعند القبول اي عند الالبها
حتى لو لم يكن بتلك الصفات عند الالبها ثم صار بها عند الموت صح هـ
والحرية اي ولو ما لا كدبرة ومستولرة فيصح الالبها اليها اليها اليها بموت
الموصي وعبر بعضهم مراده شيخ الاسلام زكريا ولو ظاهره ما لم
يرد اثباتها عند الحاكم والا اشترط العدالة الباطنة الراجع فيها الى قول
المركبين قل وقال ن ز قوله والعدالة ولو ظاهره تبع فيه الهروب
والمعتمد انه لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذكور في قيل الصلح هـ
وعبار م ر في شمرحة في خله وفي اعتناء كلام الشافعي وهو وعدالة
ولو ظاهره فلا يصح لفاسق لعدم اهليته للولاية ولو وقع نزاع في عدالته
فلا بد من ثبوت العدالة الباطنة كما هو ظاهري وعرفه وذلك مما صحح اي
لقله زهما عدم عداوة منه اي مطلقا ظاهرة او باطنة وعدم جهالة
اي لما هو بصدده وما هو المقصود منه او المراد الجهالة بحاله بان لم يعلم
ما هو عليه او المراد جهالة عينه وكل صحيح ومجهول اي عينه او حاله
على كافر ما لم يكن الموصي مسلما ولا يضر عي اي ولا ضرر اذا كانت
له اشارة مفردة كنبأ كنيته اي للتعبير ولو مع نزول المارة لمناقها
اي الموصية له اي الالبها لكونه اي الالبها قرينة كما وصيت اليك اي في كذا
او وصيت اليك اي كذا او جعلتك وصيا اي في كذا لقوله الابن مع
بيان ما يوصي به فلا تغفل بفسق وبالتوبة تعود ولاية اربع
الاب

الاب والجدة والفاطر بشرط الواقف والخاص ان او قدوم زيد في الوقع سوال
في الدرس انه لو قال او وصيت لك سنة الى قدوم ابني ثمان الالب قدوم
قبل صفى السنة هل ينزل الوصي اولا فيه نظر والجواب عنه ان الظن
الا ول لان المعنى او وصيت لك سنة ما لم يقدم ابني قبلها فان قدم فهو
الوصي فينزل محضور الاب بن ويصير الحق له فاذا امضت السنة ولم يحضر
الاب بن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للمعاملة لان
السنة التي قدرها لوصايتها لا تستل ما زاد عن سن علي ام ر فيكتفي بالعمل
تقرير على قوله كولاية ان لم يعجز عنه عالا او عجز وبه شهود وخرج
به ما اذا عجز عن ادائه عالا ولا شهود به فيجب الالبها بادا به هـ
الالبها من اب اي ظم ولجد بهفة الولاية حال الالبها فلو خرج عن الولاية
حال الموت مع الالبها لمن اوصي اليه الاب وكذا عكسه هـ قل علي
نحو طفل خرج به نصب وصي في قضا الحقوق فيصح مع وجود الجدة بهفة
الولاية فلو اوصي اثنين الا كقوله او وصيت اليكما او وصيت فلان فلا بد
او فله ن وفله ن وصيات هـ قل فهذه الصيغة كلها تقتضي عدم انفراد كل
بخلاف ما ياتي من اوصيت لكل منكما الا فانه يجوز الا انفراد لم ينفر
فان انفر ضمن قل وعبار الروض فان استقل احداهما لم يصح تصرفه
وصحت ما انفق على الولاية او غيرهم الالبان اذ اي الموصي له بالانفراد
كان يقول اذنت لكل منكما ان يتصرف وامنه انما وصياي او وصيت الي كل
منكما هـ قل ولو ما تأمينا لزم الحاكم نصب اشياء مكانها ولا يكفي واحد
اتباع الراي الموصي مؤثر في نفسه الا انفراد الا اي لان لصاحب
الحقة الاستقلال باخذ ذلك فلا يضر استقلال احداهما به وقضيته انه يباح له
لهم ذلك وهو المعتمد اذ لا فائدة في اجتماعهما وان قال في الروض فيسلم الرافعي
انه يقع الموقوف فلا ينقض واما انه يباح له ذلك فلم يكذبكم هـ او
يقلب على ظنه اي انه يترتب على رجوعه تلف المال على الوجه المذكور
فليس له الرجوع حتى لو رجع لم ينفذ رجوعه هـ قل في اتفاق اي وفي دعوى
تلف المال كما في متن الروض ولعله على التفسير في الوديعة بل المصدق
موليه اي يمينه لانه لم يستأنه كتاب النكاح

الضم والجمع عبارة غير الضم والوطى وسيدكر انه حقيقة لغوية في العقد
ايضا فتضمن اباحة الا فهو ملك انتفاع لا ملك منفعة كايان قل في موضوعه
الشرعي صوابه في الموضوع له اي مقناه قال وشارب ذلك الي انه ليس مراده
الموضوع الذي هو محل الحكم فانه في هذا ذات الزوجين وانما المراد المعنى الذي
وضع لفظ النكاح له شرعا وقد يقال لا يصوب لان الضافة في موضوعه لاني
ملك بنية فهو منوع النكاح المعنى الذي وضع له لفظ النكاح لان ثمة اوجه ونظر
فائدة الخلاف فيما لو علق الطلاق على النكاح فيحل على العقد له الوطى الا اذا نكح
وهو عقد لازم هزي او امرأة فقط ويترتب على خلاف انها لا تطالبه بالوطى
على الثاني دون الاطى وهذا هو ملك كانه من ربه وهذا هو عقد عليك او اباحة
وجهاث يفرانها فيما لو علق لا يملك شيئا وله زوجته والا مع لاحت حيث
له بنية وعلى غير الاصح فهو مالك لان يستفاد من الحنفية فلو وطئت بشبهة فالحكم
لها اتفاقا وانكحوا الايامي جمع ايم وهي من ليست لها زوج بكر كانت او شبا
وهذا في الاخذار والحر اير جلد ليس اجم من بعض الاحكام اشار اليه
من التنبهات المفيدة عدم ذكر جميع احكامه في هذا الكتاب هاج والقضايا
قال سم بمعنى مقصودها فهن معنى النسبة التي هي معنى الحكم مفرد الاحكام فعلقها
عليها من قبيل العطف التفسير او بالمعنى المصطلح عليه عند اهل الميزان
فالعطف من قبيل عطف الكل على جزئه كصفة اي كسبوبة محبة لاني لان المراد
بالحكم النسبة والنكاح مستحب او ذكر اليه اربعة احكام ال استحباب للتايق
الواجب وليس فيه اركوب والكراهة لغير المحتاج الفاقد للاهبة وكونه ظاهرا ولا وكي
ان احتاج اليه وفقد الاهبة وكونه اولي ان وجد الاهبة ولم يتخذ العادة وزاد ر
الوجوب ان خاف الفت وتعين طريقا ووجد الاهبة والاه باحة اذا اريد به
محرم فضا الشروع كما اتي به النفوي بل ال باحة اصله ولذا لم ينعقد نذر على
المعتد واما امرته ففرق في الذكور لمن لم يقم بحقوق الزوجية واما في حق النساء
فيحرم لمن علمت من نفسها عدم القيام بحقوقه ولم تحج اليه بمعنى التزويج
الاولي بمعنى التزويج وهو القبول والطلاق النكاح على القبول فيه شبه الا بتخدام
بتوقانه اي ولو خصها كما اقتضاه كلام الاحكام من مهر اي كمال منه
قل سوا كان مستفلا اي لو وجد التوقان مع الاهبة بخلاف غير التايق الا في

اذا

ان اوجد الاهبة ولا علة به فان كان يتخلى للعبادة فهو اي التخلي افضل وكسر
ارشاد الي امر الشارع اي ارشاد ودله عليه لا امر وجوب والارشاد في مكان
لمصلحة النفس وهو منصوب على التمييز اي من حيث الدليل ال ارشاد في وثاب
عليه اي على الصوم لانه لتكميل شوب كالعفة هنا وان لم يقصد كاهونيات
كل ارشادي راجع لتكميل شرعي خلا فالمن اخذ بالطلاق ان ال ارشادي غي وشهدوا
اذا تبايعتم لا تطوب فيه ولا مدخل للصوم في المرأة لانه لا يكسر شهوتها
فعليه بالصوم الباز ايدة والصوم مبتدا وعليه خبر اي فالصوم عليه او عليه
اسم فعرو فاعله مستتر فيه فالصوم مفعول به والبا ز ايدة في المفعول اي فيلزم
الصوم فانه اي الصوم له اي للنكاح المستفاد من البائة لما سياتي انها من
النكاح والمراد ان الصوم لتوقان النكاح قاطع كما يفيد قول الله اي قاطع لتوقانه
فاشار بقوله لتوقانه الي ان الضمير في له عايد على النكاح بمعنى توقان
فلا يكسر اي التوقان بالكا فورا يكره ذلك ان غلب على فله انه لا يقطع
الشروع بالكلية بل يفترها ولو اراد اعادةها باستعماله ضد ذلك من الادوية
امكن وما حزم به في الا نوار من الحرمة يجوز على القطع لها بالكلية فرغ قطع
كسب من المرأة على هذا التفصيل بل يتزوج اي يباح له التزويج لعله امر
غيرها كما استفادته عزت اوقوف من غوطالم وخطر القيام بواجبه اي الوطى
كذا قيل وفيه انه لا ياتى الا على القول بوجوب الوطى في الضرر والراح عدم
وجوبه فالاولي ان يراى بواجبه نحو النفقة لانه ربما منعها ذلك ولم تسمح
به نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية ما يقال في وان وجدها لم يغير التايق
ولا علة به الا والنكاح افضل اي فاضل على تركه ليله تفصى به البطالة الي
الفواض ولذا قال بعضهم ان الشباب والفراغ والكره مقصود للمراي مقصود
فانه لا يستحب له النكاح اي ان لم يخف الفت والاسترقاق اي لو سبت
امه حامله به لانها لا تصدق في ان حملها من مسلم نص عليه الشافعي وعلى اثره
التسري ايضا في هذه الحالة سم ولما يفيد من اقحام الفجر اي بين لها النكاح
نعم ان لم تدفع عنها الفجر الا بالنكاح فهو واجب عليها قل بكر وسين ايضا
ان لا يزويج بنته الا من بكر وقياسه نذب نظير الصفات الالية في الزوج ايضا
وهو ظم دينة اي بحيث توجد فيها صفة الهداية ثم ر جميلة اي باعتبار

ويبين

طبعه فيما يظهر ولو سود امثله وان قلنا الجاهل عرفت لان المدار هنا على العفة
وهي لا تحصل الا بحال محب طبعه لكن تكبر بآفة الجاهل لانها اما ان تزوجها
او تمتد اليها الا عين زبي تمنح المرأة لا ربع هو بيان لما هو حال الناس
من الرغبة فيها لا انه ما مور بذلك قل وبين ان لا تكون صابنة ولد من
غيرك لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للزبد بن عارثة لا تزوج
خمس شربة وهي الزرق البذنة ولا لهرج وهي الطويلة المهزولة ولا لهنجر
وهي العجوز المدبر ولا هندره وهي القصيرة الذميمة ولا لفوتا وهي ذات
الولد من غيرك زيادي جمعها قولك هن شلل وعن بعض العرب انه يكرم نكاح
خمس الكانة وحانة وحداقة وشداقة وبراقة اما الالانة فهي كثير
الانين والتشكي وتقص راسها كل ساعة فنكاح المريفنة والمتحرفة لا ضرفيه
والحنانة التي تمن الي زوج اخر كل ساعة وهذه ما ينبغي اجتنابها والحداقة
هي التي ترمي بحدقتها الي كل شي وتكلف زوجها سراها والبراقة لها معنات
لحدها ان تكون طول النهار في تصقل وجهها وتزينه والثاني يفضى علي
الطعام ولا تاكل الا وحدها وتستقل بنفسها في كل شي والشداقة المشدقة الكثير
الكلام ذكره الفزالي والماوردي هوس ان لا تكون سقرا والسقرياض ناصع
بخالطه نقط في الوجه لونه خمر لونه وذات قرابة بعيدة بل هي اولي من
الاجنبية واورث عليه زيب مع انها بنت عمته صلى الله عليه وسلم واجب
بانه تزوجها لبيان نكاح زوجة المتبني لانها كانت تحت زيد الحارثي كامل
الحرية كما يعلم من قول النبي الاتي والمحقق كالفق لا الحكم بن عتبة مناة
فوقية وموعدة تحتية فخير بطن اي الخمس الا ان كان فيهن غو محبوبة
من مكرم نكاحها فيختص بها البطلان او كان فيهن خفي فختص فيختص البطلان
بهما قل وقوله او كان فيهن اي الخمس ومثلين البت في الحر او الثلث او الربع
في العبد بخلافه فها في سبع في الحر او خمس في العبد فهو باطل في الجميع ملخص
من سم ولا ينكح الحر اي كامل الحرية ولو غنينا ومجنونا بالنوت وعقما ايضا
من الولد فيحرم عليه ولا يصح تزوجه بمن فيها رق ومثلها الموصي بملها
ابدا اذا اعتقها الوارث وعبارة سم انظر هل يصح تزوج هذه الحرة من الموصي
له باولادها لانهم يعتقون اولاد لانهم يعتقون ارقاعهم يعتقون في هذا

النكاح ارقاق اولادهم وان لم يستمر المجه الثاني رحمان امة لفهم ولو
مبغضة ولو صغيرة وابسة لفهم انما قيد بذلك لان امة نفسه لا يصح
العقد عليها مطلقا مع بقا الرق وصحت الشروط اولاد ولا يحل للوالدان يتزوج
باسة ولده ولا للسيد ان يتزوج بامة مكاتبه كما سيذكره رحمان الابن لامة
علي مهر مثلها اي وان قلت وقدر عليها سم او هرة او نحو ذلك قال سم
او كانت رانية كما افتي به جماعة فيجعله نكاح الامة وان قور علي صداقتها سم
وهل المتخير كالتي تقبل اولاد قال سم نعم وقال م لان كانت نفسه تقاها
فهي كالعدم والافكالتي تقبل برماوي والذي في سم رانها تمنع نكاح الامة
مالم تحف الزنا من توقع الشقاق فيراجع ومجاوزة الحداي العادة وهو عطف
تفسير والا اي وان لم تحقه مشقة ظاهرة ولم تحف الزنا من السفر فله
تحله لانه ان امكن انتقالها معه فالشروط ثلاثة ولا يمنع ماله الغائب
اي ولودت مسافة القصر م د لوجوب مهرها بالوطع ولا نظر الي انها
قد تنذر له باستقاطه ان وطى الامة التي لا تحتل حرم والعقوبة الواو
بمعني او قل وقال الشوبرك اي عقوبة الاقدام وقه فالواو جالها وال
فهي بمعنى او فليتمل في الامة المومنات جري علي الغالب بل لو وجد
حرة كتابية امتنع عليه التزوج بالامة المسلمة وبالعنت عمومه بان
خاف الزنا باني امة كانت والوجه ترك التعبد اي بقوله اذا كان واجدا
للطول وهو كذلك قل وان الممسوح والمجنون بالنوت والعقيم كما مر من سم
فيجوز له الامة بالشروط وكذا الفنين والمجنون بالنوت والعقيم كما مر من سم
قال الشوبرك وهو الذي اخطأ عليه كلام م ر في شمله فالمن قال نكح الممسوح
مطلقا وهو كذلك معتدم ر وادت ابطال النكاح اي بدعواها انة
تزوجها وهو محبوب فنكاحه باطل لانه لا يخاف العنت لكونه محبوبا واجاب
بانه تزوجها وهو فحل وان هذا الجب عارض فالقول قوله يمينه مالم يدل الحال
على كذبه كما قاله السم اسلم منها اي ولو علكوة كافر م فمن ما ملكت
ايانكم اي اي فانكحوا مما ملكت ايانكم فالكل م فمن علك وهم الاضرار وفيه
ان هذا لا يقتضي حرته النكاح بل صرته المالك فحل واما غير الحر فيعني
فلا يستلزم من فيه رق الرقيقة الا اسلم منها ان كان مسلما لا بقية الشروط

كالمرتدة والمجوسية الى كل صفة على كل من كره الرقيق كرقبة كلها بالاضافة
ويفقد بكسر القاف كما فهمه السبكي من كلامهم اي اذا توافقوا اليه والى ثم
تعرض لهم حرم واعلم انه لا يحل للمسلم مطلقا ان يتزوج امرأة لا تفقد الحرة ام لا
تلك امته ولد اي حبت وجب عليه ان يحلف كذا فيقيد به حرمه فيحلف ولا امة
مكاتبه لانه عبد ما بقي عليه درهم فالمملوك له كالمملوك ليس له الشخص لا ينكح
امته ولا امة موقوفة عليه ولا موصى له بجزء منها اي على الدوام لان كل
منها بالنسبة له كالمملوك فلا يجوز له ان ينكح ما كاله ينكح مملوكته وعبارة الشوري
قوله او موصى له بمنفعتها اي على التام لا بد منها التي يتجده عدم صحة تزويجها
لجربان قوله انه ينكحها بغيرها لان غايتها انها كالمستأجرة له فالوجه
حل تزويجها اذ ارضى الوارث ونظر الرجل اي ولو اتمت الفجر وهو من
يتمكن من الوطء مع بقا كل صفة الانيب الباليغ بيان للواقع اذ الرجل حقيقة
في البالغ ولو غير مستهارة اي لا يضره لا يضره لا يضره في المرأة قل
على سبعة اضرب اي بالنسبة لما ذكر في هذا المتن ووجه التقسيم انه اما
ان يمتنع مطلقا وذلك في الاجنبية واما ان يجوز مطلقا وذلك في الزوجة والامة
واما ان يجوز ما عدا ما بين السرة والركبة وذلك في الحرام والامة المزوجة
او المقتدة ونحوها واما ان يجوز لكل المداواة وذلك في محل الحاجة فان كان
من الجنس الخطية وذلك للوجه والكف في حقها واما ان يجوز لكل المداواة
وذلك في محل الحاجة فان كان من الجنس فبان تكون الحاجة فيما بين السرة والركبة
وان كان من غير ففي اي محل كانت واما للمعاملة والشهادة وذلك للوجه
فقط فان كان للشهادة على رضاع او زنا فبان النظر لذلك المحل واما ان يكون
لتقليب امة يريد سراها وذلك في اللواضع التي يحتاج الي تقليبها من البيت
ما عدا ما بين السرة والركبة نظرها مثلها وهو ان نظرها مثلها كنظر الرجل
الى الرجل نعم لا اي مالم يرد الرجل ولو احتمل ان قل كنظر الفجر الى حارمه
فينظر المحسوس ما عدا ما بين السرة والركبة من المرأة بشرط ان يكون عفيفا
قلعت بالمعنى الشامل للقطع ولقد هما امالة قل المراهق هو بكسر الهمزة
من قارب الاقلام اي باعتبار غالب سنه وهو قرب خمسة عشر سنة فيما يظهر
وضوح بالمراهق غير فان كان يحسن حكاية ما سراه على وجهه من غير شرف
فكالحرم

فكالحرم او شهوة فكالباليغ اولا يحسن ذلك فكالحرم كما قاله رفيع الباني على
اربعة اقسام كالبهيمة لكن يحرم على العاقلة النظر اليه اصد هانظم الي
يدن اجنبية لا والحاصل انه يحرم روية شي من بدنهما وان ابين منها كظفر وشعر
عانة وابطودم مجسم وفقد ومن لا يجوز له كظفر والعبير في اللبان بوقت
الابانة فيحرم ما ابين من اجنبية وان نكحها ولا يحرم ما ابين من زوجه وان
ابانها وشمل النظر ما لو كان من راجد ارا ومهلل النسيج او في ما صاف
او من ورا زجاج كالعيون القزاز وخرج به روية الصورة في الما وفي المرأة
فله يحرم ولو مع شهوة ويحرم سماع صوتها ولو غوا القبان انخاف منه فتنة
او التذبه والاهل والامرد فيذكر كالمراة ويندب للمرأة تقليد صوتها
في خطاب الاجنبي قل على المحل وفيه على م رانه اذا انفصل منها شعر
وهي في نكاحه ثم طلقها صرح النظر اليه بعد الطلاق لانها صارت اجنبية عنه
ولا نظر لانفصاله في وقت كان يجوز له النظر فيه فلم يخالف قل الا في هذه
فليت مل غير الوجه والكفين لغيرهما لا جاز قوله الا بتقطعا وحكاية الخلاف
الا بتفصيل والتفصيل بين وجود الشهوة والفتنة وعدمها او وجود احد هما
وبعدم الاخر ولكن الانسب بقوله الاتي وكلام المصنف شامل لذلك اي حرمة النظر
للوجه والكفين بلا شهوة ولا فتنة استقاط قوله هنا غير الوجه والكفين ولو
غير مستهارة غاية في الحرمة وقوله قصد اخراج ما لو وقع اتفاق من غير قصد
فله يحرم كما سذكر عند خوف فتنة قيد لا جاز قوله بالا جماع ولو نظر اليهما
اي الوجه والكفين المحرر اي من غير قصد جماع ولا مقدماته على الصحيح هو
المعتمد كما سذكر وقوله ووجهه اي يحرم النظر عند امن الفتنة عن تفصيل
الاموال من كونه صالحا او انما لا تشترى الي غير ذلك كالحلوة بالاجنبية
لانهم لم يفصلوا في ذلك بل صرحوا بالاختلاف بها مطلقا سد الباب الفساد وقيل
لا يحرم اي النظر للوجه والكفين وهو اي مظهر مفسر الترجيح بقوم المدرك
اي فالمدرك وهو الدليل يقتضي ترجيح عدم الحرمة وهو مل عليه الاكثر وصوبه
الاسنوي ولكن الفتوى على خلافه للعتباط شامل لذلك اي ككلام المنهاج
من حرمة النظر مع امن الفتنة حيث قال نظر الرجل اي الى اجنبية غير جاز
ما اذا حصل اي النظر اليه لا يقيد في كل من زوجته وامته وسائر محتره

فكله منه فيجوز في اي حين طرأ له الاستمتاع بها ان ينظر بغيره بالنظر المنس
خال الحياة فلم يخله في فعله ولو للفرج وخرج ما بعد الموت فلا يحل شهوة هم
لانه اي البدن المباح خرج الفرج الذي لا يباح وطوع وهو الدبر فيساق
انه يجوز النظر اليه على المعتد به فلا يبعد ان يشمله قوله هنا ما عدا الفرج مقتضى
لاضراجه مما يجوز فيلزم لو لم يقدر بالمباح ان تلحق روية الدبر مع انه لا كراهة
فيها منها اي الزوجة والامة ففكره النظر اليه اي الي الفرج بله عا
اي العمى في الناظر او الولد او القلب كاستبرأ اليه الله شمله كله مهم اي
الامة وقول الامام مبتدأ خبره قوله صريح فيه وخالف ابن الصلاح في خالف
ابن حبان في عدمه في الضعف بحرمة النظر اليه اي الدبر وحسن استناده
اي نقله عنه عن غيره لانه قال لا يمكن التحسين في زمانه ويستثنى اي
عليه السلام المثنى اعلى فيقيد الله بقوله التي يحل له الاستمتاع بها فلا استثناء
يوسف الحرة حيث قال ما عدا الفرج كنظر اليها اي جاز بله ايلع جاز
وهذا ما لم يسه بذكر بله ايلع سم وعلم ما سواه اي سوى ما بين
السر والركبة بخلاف القساي اذا منعه من النظر وخرج بقيد الحياة
او والمعتد لجواز بعد الموت كالحياة قل اي لكن بله شهوة والي ما بينها
بغير شهوة مقتضى ما تقدم عن الرمي عدم الحرمة وجاز بله شهوة نظر
لصغيره لا تشبه في ذلك لانها ليست في مظنة الشهوة اما الفرج فيجوز
نظره سواء كان من ذكرا من انثى واستثنى من ذلك الام وكذا من في مقامها
كالداية زمن الرضاع والتربية فحوصي وعبار هم ووضع مجال الحياة ما بعد
الموت فلا يحل شهوة بكتابة اي صحبة ونسب اي حرمة في كلامه
يباح له الاستمتاع به ادما او حمادا ورجاها طاهرا نه ياب الي خطبة
فان غلب على قلبه انه لا يباح له ينظر وان استوت الالفة وعزمها ففيه
امثال والاه وجه الجواز عند الاستواء سم في شهوة وشروط ايضا كما هو ظاهرها
عن نكاح وعقد محرم وقد خطب اي عزم واراد كما يعلم ما ياتي ووقت النظر
قال م روظه كل مهم بقا ذب النظر وان خطب وهو الاوجه هو اي فهو مستحب
بعد الخطبة ايضا وفي حقه كفه هو بعد الخطبة غير مستحب بله جاز فهو
من ولا يتقيد هو المعتد كما انه اذا اكتفى بحرقه حرم ما زاد والحكمة
في الاقتدار

في الاقتدار عليه اي على ما ذكر من الوجه والكفين مفهوم كله مهم قال
م راي من تعليلهم عدم حل ما عدا الوجه والكفين بانعورة وسبقه لذلل الروايات
ه اي فهذا يدل على ان ما ليس بعورة يجوز رويته اي فالحاكم ينظر ما ليس بعورة
في الصلاة وذلك من الامة باقيا منها ما عدا ما بين السر والركبة قاله م ر فلا
يقارنه انها كالحرة في نظر الكفبي اليها لان النظر هنا ما موربه ولو مع خوف
الفتنة فاسيط ما عدا عورة الصلاة وفيما ياتي منوط بخوف الفتنة وهو جاز
فيما عداها مطلقا عبارة في المنهج فتعدي منه الى ما يخاف منه الفتنة وان
لم يكن عورة بدليل ضرورة النظر الي وجه الحرة وديها ووضع بالنظر المنس
ولو لا عمى فلا يجوز له فيوكل من ينظر له ووضع بها افتتاه فلا يجوز نظر
لها مطلقا واما اخوها او ولدها الا مرد اذا كان يشبهها فافتي ببعض
المناظرين مانه يجوز له النظر اليه بغير شهوة كما قاله العلامة م ر كخطيب
لخامن النظر لمرأاة الى اخره حاصل ما ذكره من شروط النظر لاجل المرافاة
سبعة ان يقتصر على نظر محل الحاجة واتحاد الجنس او فقد مع حضور غو محرم
وقد سلم في حق مسلم والمعاك كافر وان يكون الطبيب امينا وان يامن
الا فتتان ولا يكشف الا قدر الحاجة ومحل هذا الشرط ان لم يفطن البصر
اما اذا غف البصر فنبهني جواز كشف بقية العضو الزايد على الحاجة ملحها
من سم ووجود مطلق الحاجة في الوجه والكفين وتاكيدها فيما عدا السوتين
من غير الوجه والكفين ومن يدا تكيد في السوتين ولبعضهم نظم في ذلك
يجوز للداوي يافتي النظر اذا اعلى محل الحاجة اقتصر واتخذ الحن والامضرا
محرم او ماله بله مرا وقد سلم اذا من كفرا يعالج المسلم هذا الضرا
وامنه وكونه امينا وكشف قدر الحاجة يقينا وحاجة في الوجه والكفين
تاكيد فيما عدا السوتين وفيها زيادة التاكيد فلا سبعة لها كما استفيد
ويشترط عدم المرافاة لا اي فلا بد من فقد المعاك الذي من الجنس يحرم نظره
على الجنس كما بين السر والركبة ولبعضهم نظم في ترتيب ذلك
مسألة لذي علة لا يق قدم فسلما سوى مرافق ذا صغر فسلما محسوبا
ثم مرافقا فتي نصوحا ثم صيا لم يرافق من مسج مرافقا كفرا لثا متفح
فمحرم اي محسوبا كافرا فامراه وكافرة قد استرا فليخيا مسلما فمشركا

وامر مقدم في ذلك لا من سوي جنس ودين رتب جميع الرمي بنقل صوب
وقوله وامر اي اشهر مهارة اي دراية تملكه بان يشهد ان هذه المرأة اقترفت
من فلان كذا امثله واد ابان يودي هذه الشهادة عند القاضي من بيع وغيره
فينظر وجهها ليرجع عليها بالعدوى ويطالب بالثمن مثله والى المذنب اي
وان تيسر وجود نسأ او محارم يشهدون فيما يظهر ويفرق بينها وبين مامر
في المعالجة بان النساء قصات وقدره يقبلن والمحارم قدره يشهدون ايضا
فقد وسعوا هنا لاعتناء بالشهادة هذا كله اي ما ذكر في الشهادة وظلم كلامه
رجوعه للمعاملة اي فليتأمل اذ لم يخف فتنه او شهوة في ذلك فان
خافها اذا قال السبكي ومع ذلك ياتم بالشهوة وان اتبع على التحريم لانه فعل
ذو وجهين لكن خالفه غير فبحث اكل مطلق لان الشهوة امر طبيعي
لا ينفك عن النظر فله يكلف الشاهد بان التها ولا يواخذ به كالا يواخذ
الزوج بحيله لبعض نسوته والكام بحيله لبعض الخصوم والوجه حمل الاول
على ما باختياره والثاني على فله فم ر فينظر الى الوجه فقط اي جميعه
ما لم يكن معرفتها بدوية بعضه في فقال السبكي انما يظهر فيما يجب
تعليمه الا من فطلق قبله اي قبل التعليم سوا قبل الدخول او بعده وفرض
المسئلة ان التعليم بنفسه لنفسها اما اذا كان في الزمة فله يتفذر وسياتي
ذلك في الطلاق فالامع تقدر تعليمه معتد ويشير بذلك الى
بقوله لما سأل والامع انه كنظم اليها اي يحرم نظرها الى شيء من بدنه
وهو الشائب قال م ر وينبغي ضبط ابتداءه بحيث لو كانت صفة لا انت
للرجال لم تثبت كونه اي ولم يصل اليه او ان نباتها غالب كل من تاتر
بما الصورة الامر قال م ر ويقرب منه قول السبكي فيما ينظر فيلقد
وان لم يشته زيادة وقوع او مقدمة له فذلك زيادة في الفسق وكثير
يقتضون علي مجرد النظر والحجة طائفة منهم من الاثم وليسوا بالذين
منه فيحرم عند النووي اي حيث لا محرمية ولا ملك واكلف كالنظر
فاذا احل حلت ويفرق بينه وبين المرأة عند الحاجة لغير تعليم حيث يشترط
حضور محرم باقتلاف الجنس فهو معها كغيرها اي حيث لم يكن هناك
كتابة ولا تبعية ولا شركة فاذا وجد واحد من هؤلاء الثلاثة فهي

معه كانه جنسي فلا تنظر الى جنس من بدنه بخلاف السيد وامته والاشبه اذ
معتد متى حرم تبع في التعبير يعني المنهك وغير من اصله وفرعه الذي هو
المنهك بحيث وهي الامكان ومتى للزمان وكل صحيح كما في حجر وسن فليراجع وكل
ما حرم لا اي كل جنس حرم الا نظره صرة وكذا الامة فالحق ليست بقيد
ولو من يديها جعلها غاية باعتبار ان الدين ليساعو في الصلاة بخلاف
الرجلين فرعا بالمحظ ففرق بينهما رجلين او امرأتين في التعبير بذلك لاشارة
الى استراط بلوغ الشهوة وهو مجاوزة تسع سنين اي ببلوغ الفسك قاله
م ر فله فالنكاح حيث اكتفى عضي تسع سنين ولا فرق في ذلك بين
الاجانب والمحارم وكذا قال م ر ولو ابان وابنه واما بنتها ومما عم ابنته
به كنفه في الحامات فيجب منع من منه رجائين في ثوب واحد ولو جري
مثله من نزول رجلين مفطس الحام او يفرقا فتي م ر يجوز حيث لم يكن
معه من العورة ولا رويها اي فيفرق بينه وبين الاضطجاع فيقاله ضبطاع
بحرم ولو بله من وهنا يجوز اذا كانا عاريا من حرم به ما اذا لم يجردا فيجوز
نومهما في فراش واحد ولو مثله صقين وظلم ولو انتفى التجرد من احدى فقط
وهو محتمل وتبين مصالحة لا تغير يستثنى الامر الجليل الوجه فتحرم مصالحة
كما قاله القباذي في ثم الروض يتصالحان كذا في خط التوفي في ثم الروض
فيتصالحان وتكره المصانقة الا اي لغير مستهارة والا فيحرم كما يحرم
بغير حائل في الاجانب مطلقا في فتنه يستثنى الامر الجليل فيحرم
تقبيله ومما نقتد به من لاهل الفضل خرج غيرهم فله يطلب الحيلة
او ضرورة وضيق بالقيام نحو الركوع الواقع بين يدي العلى والا مراؤخوهم
فهو حرام ولو مع الطهارة واستقبال القبلة في **فصل** في اركان
النكاح صفة سيأتي في كلامه انها شرط فيها شروط الصفة في البيع
مع زيادة وقوعه بلفظ تزويج او نكاح ويشترط في الزوجة ثلثة شروط
الكل والتعيين والخلو من نكاح وعدة وفي الزوج خمسة شروط الكل والتعيين
والاختيار والعلم بجل المرأة له وان يعرف اسمها ونسبها او عينها بخلاف
الشهود كما ياتي وفي الولي اختيار وفقد مانع ولا بن العاصية قال
وعشره سوابب الولاية كفر وفسق والهي لغاية ر ق جنون مطبق والجبل

واضرب جوابه قد اقتفد ذوعته نظير مبرسم وأبلى له يهتدي وأبكم
وفي الشاهد من مافي الشهادات وعدم تعيين للولاية وإنما لم يكن الصداق ركنا
بخلاف الثمن في البيع لأن الفرق من النكاح الاستمتاع وتواضعه وذلك قائم
بالزوجين فهما الركنان أو غيبة الشريعة أي مرحلتين فأكثر شاعري
عدل نعم لو تعذرت العدالة في قطر قدم أقدم فسقا علي ما يأتى قاله الأذني
وجمركذا بخط الرودي بها مني نخته كالحاكم الكاف استقصائية فان
تشحوا أي بان امتنع كل منهم فيرجع للسلطان وعبارع الخارج وش فان
تشحوا بان قال كل منهم أنا الذي أزوج واتخذ خاطب أقرع بينهم جوابا
قطعا للخراع فمن حذرت قرعته زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما
خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له فمحمدا علي الفضل بان
قال كل لا أزوج ه والحاصل أن المراد في الحديث بالمشاحة الفضل بذليل
قوله فالسلطان وليس المراد بها طلب تزويجها لأن حكم ذلك أن يقرع
بينهم ولا تنتقل الولاية للسلطان كما عرفت بل إلى أكثر أي لأن
يشترط في الولي أن لا يكون محتل النظر بهم أو ضيل وان لا يكون محجورا
عليه بسفه وان لا يكون محرما ويشترط في كل من الشاهدين أيضا السمع
والبصر والضبط ومعرفة لسان المتعاقدين وكونه غير متعصب للولاية
وأشياء أخرى فله ولاية لرقيق نعم ليصح كونه وكيله في القبول لا الجواب
عمله بالقاعدة في ضابط الوكيل وهو صحة مباشرته ما وكل فيه فانه
لا يصح أن يكون وليا ويصح أن يكون زوجا والمراد بالرقيق من فيه رق
وان قل ولا يرد المبعوض فيما ملكه ببعضه كحرفانه بزواج بالملك لا بالولاية
وكذا يقال في المكاتب لكن بأذن سيده وقياسه تصحيح تزويجها أي
بالولاية العامة ويؤخذ من هذا أنها لا تزوج بناتها مثلا إذا كان لهن
ولي غيرهما كآب وجد وأخ وعم وخوفهم قاله البرماوي وغيره وفي كلامه
أنها تزوج نفسها وتردد فيه اسم إذا لا ضرورت لذلك بل تاذن لا مير
من أمرائها أن يزويجها كولي إذا أراد نكاح موليته وعبارع بعضهم أما
هي فيزويجها أحد نوابها لكن الأصح في زيادة الروضة لا ويجرب
هذا في الولي لو عقد وهو حشيش فانه يكون باطلا بحسب الظن لكن ان

اتفق

اتفق بالذكورة تبينت الصحة كما نقله الزركشي عن السبكي أهل الشهادة
في الجملة أي في الشهادة بالاموال ملكة أي هيئة راسخة في النفس تمنع
أي موصوفها اقتراف أي ارتكاب ولو صفا بركا أي ما لم تغلب
طاعاته ولو صفا بركنة كسرقه لقة وتطفيف عمره والزنا ذليل
عطف على الذنوب أي ومنع من اقتراف الذنوب الجبحة أي كما ينزرة
الشاملة للمكروه كالبول في الطريق الذي هو مكروه والأكل في السوق
لغير سوق فالحقني تمنع من اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر فباقتراف
الفرد من ذلك تنتفي العدالة أما صفا بركنة ككذبة لا يتعلق
بغيره ونظرة إلى اجنبية فلا يشترط المنع من اقتراف كل فرد منها فباقتراف
الفرد منها لا تنتفي العدالة ولي جواب لوالا ولي والفعل من غير
الولي الخاص وقوله والاي بان كان الحاكم غير فاسق فلا أي فله
يلي الخاص والوجه إطلاق المتن وهو اشتراط العدالة في الولي
الخاص لا معتد لأن الحاكم أي مع فسقه يزوج للضرورة لا إذا لم
يكن لا فحل تزويجه لبناته إذا لم يكن لهن جدا وعم أو خوه بصفة الولاية
لا أن تزوجه بالولاية العامة والولاية الخاصة مقدمة عليها ويؤخذ
منه أن بناته لو نكحن أبكارا لم يكن لها جبار لأن الولاية العامة لا أجبار
فيها لكن مالم ر لتزويجه بالأجبار ونظر فيه سم سبنا وغيره أي
فانه أعني الأمام لا يزوجهن العند فقد الولي الخاص لهن تنبيه
لا يلزم أن يعلم من هذا التنبيه أن العدالة في الولي ليست قيد بل الشرط
عدم الفسق وإنما اقتصر على العدالة فيه لا اشتراك هذا الشرط بين الشهود
والولي للعدل ولا فاسق اعترضه قل وقال بل هو مستور العدالة
وعليه فلا فرق بين الولي والشاهد إلا فيما إذا تاب الولي بزواج حال
والنظم كلام الشئ مستوري العدالة أي ومع ذلك إذا وقع نزاع في العقد
أو في المهر لا يثبت بشهادتهما كما قاله م ر في الفتاوى لا بمستوري
الاسلام والكربة نعم لو عقد بها فبأن مسلمين حرين صح علي المعتبر
في ولا يشترط معرفة الشهود للزوجة ولا أن المنكحة بنت فلا الذي
يزوج بل الواجب عليهم الحضور وتعمل الشهادة على صورة العقد حتى

اذ ادعوا لاد الشهاده لم يحل لهم ان يشهدوا ان المنكوحه بنت فلان
الذي زوج بل يشهدون علي جريان علي حريان العقد كما قاله القاضي حسين
كذا بخط شيخنا زيبه شوبري بان يكون في موضع الخاي ولا غالب
من احد المتقابلين فان غلب المسلمون او الاصلح من بهما لانها الاثمن
التي لا من المستور قل وعبار شيخ الاسلام في التحرير وقد لا ينقد ايض
بنظم الاسلام والحريه بالدار حتى يعرف حاله فيها باطنا لسهولة الوقوف
علي ذلك اي علي الاسلام والحريه او مكاتبها ويزوج امته باذن سيده
مرصومين الكافرة الاصلية ولو غير كتابية لان له بيعها واجارتها
وعدم جواز التمتع بها لا يمنع ذلك كما في المحرم كاخته ثم المهرج
محجور عليه بسفه اب بان بلغ غير رشيد او بذر بعد رشده ثم محجور عليه
لانه لنقصه لا يلي امر نفسه فلا يلي امر غيره ومقتضى القلة ان ينفقه
المهر يلي وخرج حجر الفليس فلا ينفق الهلالية كمال نظم والحج عليه كقت
الفرع لا لنقص فيه واما الغماخ وكثرت لا تنظر الا فاقه منه
مطلق علي المعتد فتشترافاقته والمعتد انه اذا لم يزد علي الثلاث
انتظر وان كان فوقها انتقلت للابعد وان تضررت في مخرج الا انتظارا
لحج حيث قال انها اذا تضررت في موهه انتظر ريز ووصفها السلطان هرول
ولا يقدح الغيب وعلم ما تقرر ان عقد بمر معين لا يشبه بشاره بمعين
او بيعه له ثم ربياني ان العسمي اذا عقد بمر معين مع العقد ولفي العسمي
ووجب مهر المثل كما اذا عقد بمر المثل ويؤكل في قبض المهر بخلاف شراره
بمعين او بيعه له فانه باطل كما مر واضرام مبتدأ خبر قوله يمنع
صحته النكاح وقوله بنسك متعلق باضرام واليا مفتوحة في الاول
لا ويصح عكسه قل وحضر مع الاضراي الشاهد الاخر فلا يصح لانه
ولي عاقد فلا يكون شاهدا كالزوج لا يكون شاهدا علي النكاح ووكيله نايبا
عنه في قبوله بابني الزوجين وعدو بهما الواو سمعني او وجوب بهما
ونجدها وابيه لا ايها لانه العاقد او موكله نعم يتصور شهادته
لاختلاف دين اوراقه شوبري في الجملة اي في بعض الصور كما لو ادعت
عليه زوجية فانكر فشهد عليه ابنه او عكسه فان الزوجية تثبت بذلك
قل

قل زوجتك بنيت او زوجتك احدي بناتي ونوبامعينة ولو غير
المسماة بخلاف ما لو قال ابو ابنين زوج بنتك ابني ونوبامعينة فان
لا يصح فني ثم رولا يكتفي زوجت ابنتي احدكما مطلقا قال شيخنا اي نوب
الولي معين منها ام لا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدي بناتي
ونوبامعينة حيث صح شمله هنا لانه يعتبر من الزوج القبول فلا حد
من تعيينه ليقع الا شهادا علي قبوله الموافقة للحجاب والمرأة ليس العقد والحجاب
معها والشهادة تقع علي ما ذكره الولي فاغتفر فيها ماله يغتفر في الزوج
ثم راي في زي انه يصح فيما اذا قال ابني ونوبامعينة وهم فيغفران في قوله
زوجت بنتي احدكما خطاب فلا بد من تعيين الخطاب بخلاف قوله ابنتي امر
وشرط فيها حل خراج من شك في طهرها كالحنثي والمعتد حتى لو تنقد
انها معتدة فالعقد باطل وان تبين عدم العقد لعدم تبين لكل وعدة
اي عدم غيره اما المعتدة منه ففيها تفصيل ان كان الطلاق رجعا او باين
بدون الثلث واللعان صح نكاحها في العقد والا فلا ويشترط فيها ايض
الاختيار الا في المجبره وتعيين ولو بالنية كما مر ولا مكرن اي بغير
حق اما مكرن بحق كان اكراه علي نكاح المظلومة في القسم فيصح ولا من
جهل حلها له كمن ظنها اخته من الرضاع ولو تبين لكل ر وخالقه محر
فصل في بيان الاول واولي الولاية لا افضل التفضيل علي
بابه بالنظر لمطلق الولاية لا بالنظر لذلك العقد وبالنظر لذلك العقد معني
مستحق خوفا ان اخف بها له اي مستحق له دون غيره اذ لا حق للجد مثله مع
وجود الاب واسباب الولاية اربعة السبب الاول الابوة السبب الثاني
العصوية السبب الثالث الاعتاق السبب الرابع السلطنة ذكر
قاله الراعي ذكره ليبر من عهدته لانه غير مستقيم قل ووصفه ان
العم لا يدر لي بالاب وانما يدر لي بالجد لا دلايه بهما الي الاب والجد كمن
الاب بلا واسطة والي الجد بلا واسطة وان سفل الاول وان تراخي في هذا
وما بعده كما مر قل نعم لو كان ابن عم الخ صورة هذه المسئلة ان زيدا
وبكر اخوات شقيقات وعموا اخوها لابيها ومع زيد امرأة وله منها بنت
ثم مات زيد عن تلك المرأة والبنت وبكر له ولد فبنته هذا الولد الي البنت

المذكورة انه ابن عم شقيق لها ثمران عمر والذي هو اخ لاب تزوج بام البنت
المذكورة فاني منها بولد فحسبه هذا الولد الي هذه البنت انه ابن عمها لا بيها
واخوها لا مهاه اوام مع زيد ولدا وبكر معها امرأة وله منها بنت فحسبه
هذه البنت الي ولد زيد انه ابن عمها شقيقا ثمرات بكر عن تلك المرأة
والبنت ثمران عمر والذي هو اخ لاب تزوج بام هذه البنت فاني منها
بولد فحسبه هذا الولد لبنت المرأة انه ابن عمها لا بيها واخوها لا مهاه
فزوجها اذ ارادت التزوج ولو كان ابن عم احد هما ابنا اي فيما اذا
وطئها عمها بشبهة متوهم وصورة ثلثة اخوة اشق اولاب تزوج
كل واحد منهم بامرأة وزرق واحد منهم بنت ثمر وطئها احد الاخوين
المذكورين بشبهة فزرق منها باني فحسبه هذا الابن للبنت المذكورة
ابنها وابن عمها ثمر تزوج بام البنت المذكورة الاخ الثالث وزرق منها
باني فحسبه هذا الابن للبنت المذكورة ابن عمها واخوها لا مهاه فقامل
وفي بعض النسخ ولو كان ابنا عم اذ وصورة هذه المسئلة انه لو كان هناك
ثلثة اخوة كزيد وبكر وعمر ولزيد زوجة وله منها بنت وبكر له زوجة
وله منها ولد ابني فتزوج ولد بكر بنت زيد فاني منها بولد فحسبه هذا
الولد للبنت المذكورة انه ابنها وابن ابن عمها ثمرات زيد عن زوجته
وبنته المذكورة فتزوج ولد عمر وبام البنت المذكورة فاني منها بولد
فحسبه هذا الولد للبنت المذكورة انه اخوها لا مهاه وابن ابن عمها وتصور
الصورة المذكورة بصورة غير هذه وهي ثلثة اخوة كبكر وزيد وعمر و
زيد وبكر لهما ولدان ولعمر بامرأة وزوجة وبنت منها ثمران ذلك العم
عن زوجته وبنته فاذا ابن بكر زوجة عمه فاني منها بولد فحسبه هذا
الولد للبنت المذكورة انه ابن ابن عمها واخوها لا مهاه واخذ ابن زيد
بنت عمه المذكورة فاني منها بولد فحسبه هذا الولد لها انه ابنها وابن
ابن عمها ثمرات زوجها و ارادت بعد انفقنا عموها انها تتزوج فيزوجها
ابنها الذي هو ابن ابن عمها ومنه يوحى اذ اي من قرب النسب
يؤخذ انه لو كان القرب بغير النسب كالولاء قدم الاقرب من النسب
محضة اي خالصة عن سبب اخر والترتيب هنا كالارث اي

الارث بالولاء فيقدم الاخ وابن الاخ على الجدة والعم وابن العم على ابن الجدة من صوم
تبع الولاء لانه يؤخذ منه انه لو لم يكن عليها ولادة كالتبني الصغيرة العاقلة
لم يزوج عتيقها وصورة عتيقة الصغيرة ان يعتق وليها امتها عن كفارة القتل
سم على جرح ويكفي سكوت البكر وان لم تعلم كونه اذنا ولم يعلم الزوج جرحه ويتزوج
النظر في خبر الاشارة لها مفرمة ولا كتابة والظن انها كالحجوت تسكت
البكر ان العتيقة البالغة والافليس للعدان يزوجه الا بعد بلوغها في دليله
هو ثم الزكشي الصغير على المنهاج سماه الديباج اج ولا يعتبر اذن العتيقة
ولا رضاها بل وان منعت فله فائدة له اي الاذ من له الولاء على العتيقة
يفتح التاي العتيقة فهو من وضع الظن موضع الضم وقوله من عصاها اي
العتيقة بلسانها فيزوجها ابنها لا وهذا هو محل مخالفة حال حياتها حال
موتها في محل ولايته اي حالة العقد ولو جاز به وان اذنت له وهي خارجة
عنه سلطان وكذا يزوج الحاكم اذا عضل اذ فلوزوج الحاكم في الحضرة ثبت
رجوع العاضل قبل التزوج بان بطلانه سلطات اذا عضل ولو باسكت
والمعتق اي اذا عضل ايض فان الحاكم يزوج كما ذكر في الشهادات معتد
عند غيبة الولي لوزوجه هو والولي الغيب في وقت واحد بالبينة قدم
والولي سلطان مسافة القصر فاكثرا اذا لم يحكم بوجته وليس له وتيل خاص في تزوج
به موليته فلا تستقل الولاية للابعد وان طالت غيبته وجعل محله وصاية اما اذا
كان له ولي خاص فهو مقدم على السلطان خلافا للبقيين وضع بمسافة
القصر ما دونها فلا يزوج السلطان الا باذنه نعم ان تغذر الوصول اليه خوف
لا جاز له ان يزوج بغير اذنه قاله الرويان والمراد ما دونها ولو في الواقع حاله فقد
فيبطل لو تبين انه كان دونها في وقت عقد الحاكم نعم لو ادعى بعد عقد الحاكم انه
كان عقد لها وهو دونها لم يقبل الا ببينة فان فقد الحاكم جاز للزوجين ان
يوليا امرهما حواء عدله ليعقد لهما وان لم يكن مجتهدا ولو مع وجود مجتهد بخلاف
ما اذا وجد الحاكم ولو حاكم ضرورة فانها لا يجوز لهما ان يوليا الا مجتهدا ولا فرق
في ذلك بين الحضرة والسفر في الحاكم نعم ان كان الحاكم لا يزوجه الا بالبراهم
لها وقع فلها ان تولي عدله مع وجوده ولو لم تجد حاكما ولا محكما وظافت العنت
جاز لها ان تعقد لنفسها للضرورة و ارادته تزوج موليته ولا مسأوله

في درجته كان كان هناك امرأة قولها ابن عم واراد التزويج بها فانه يزوجهما
الحكم بخلاف ما اذا كان ابن عم وهما متساويان في الدرجة بان كانا لا يعرفان اولاد
فانه يزوج لحدوها الاقر كما يعلم من كلامه **وكذا** انما ضيف كما امر امة
لحجوراي اذا اعدم الاب ولجور على تفصيل ذكره في التاميم محرمي توار القادر
اي هزبه وتورينه **واهل النافق** الا فكان ينبغي ان يناد هذا البيت
تزوج من جنت ولم يك مجبر **بعد البلوغ** فقم ذلك وبادر
وهي التاميم هذا معناها شرعا واما في اللغة فافودة من الخطاب الذي
هو اللفظ او من الخطب بمعنى الشان والكل او الامامهم والخطبة ليست بقدر
شرعي كما استظهره السيوطي قال وان تخيل كونها عقدا فليس بلا زهيل حايض
من اي جنس قطع اسم علي حجر **واراد** الاب او الجور المجبر له اهل غير المجبر
ولو ابا او جديا بان كانت شيبا فليس له تزويجها من غير من عيسته التاميم
او مثله النفقة عليها وهي من التصريح اذا كانت مع قرينة تزويجها او
فسخ بعيب منها او منه مثلا او انفساخ بوضع مفهوم كذا فان
مفهومه ان التصريح فيه الجناح ان انكح بفتح الكسر من تحت فزما كذب
او وافق ان هذه حكمة فله نرد المودة بالاشهاد ان من كذبها اذا علم وقت
فراقه شوبري ولا يجوز تقرير لرجعية ثم وان اذن الزوج وهو
كذلك شوبري فيحرم ولا يصح العقد المرتب عليها وكذا ما بعد ما قل اي
ان وقع قبل انقضاء العدة والا فهو صحيح **ورب** رغب فيك وكذا ان رغب
فيك خلا لما يتوهم انه يصح من التنبيه لابن الملقن ويجوز ان اي
لا يحرم ولكن لا يصح العقد قال **ان** يعرف بنكاحها واشترطه بنكاح جواز
خطبة السرية وام الولد المستفسدة وان لم يعرف السيد عنها والتم كذا قال بعض
المتن اذا لم يعرف السيد عنها ركب وكذا يحرم خطبة صفيق ثيبا او بكرا ولا
مجبر لها تعريفها وتصريحها كذا قاله الشافعي في غير هذا الشافعي فحملت منه لانها قيد
التم بالحل لان عده مقدمة على غيرها بخلاف ما اذا لم يكن حلالا فان عده الزوج
مقدمة على غيرها **وكم** جواب المرأة لو قال وكم جواب الخطبة كان اعم
واولي فتا مرقا ووجهه انه يشمل الجواب من المرأة ومن يلي حكمها
ويحرم على عالم اي بالخطبة الاولى ويجوزها وبالا جابة وبصرقتها ومحرمه
الخطبة

الخطبة على خطبة من ذكر حايضه ضريح بذلك غير الحايض كان خطب في عدة
غيره على خطبة اضية التفسير بالاغ للغالب فله فرق ان يكون للخطب الاول
مسما او كاهرا محترما ولو في مسلمة بان خطب كافر مسلمة بشرط اذا اجيب
اسلم فاصيب على هذا الشرط فانها تكون خطبة شرعية فتحرر الخطبة عليها
وضيح بالمحترم المحرم والمتردد فلا اعتزام بالخطبة لمريد اي مريد الاجتماع
وجهمها غير في هذا البيت لقب الخو قال بعضهم
القدح ليس بنية في ستة **متظلم** ومعرف ومجذر
ولمظفر فسقا ومستفت ومن **طلب** الدعانة في الزالة منكر
المظلم بالمعصية في نسخة المتجاهر ولو انفق نفقة على خطوبته ولم يتزوجها
ولو كان التزويج منه او بالموت له اولها رجع بما انفق اي شي كان ولو انفق
على زوجته بعد العقد وقبل الدخول لا جلا الدخول ثم طلق قبل الدخول
او مات احدهما رجع بما انفق في كالة المذكورة ومحل حيث لم يقصد المودة
لا لا جلا تزويجها بان اطلق او قصد المودة لا جلا تزويجها فيرجع
فيها فان قصد المودة لا لا جلا تزويجها فله رجوع **بين** الالحاب
والقبول ضريح الخطبة بين الخطبة وجوابها ففي مندوبه فالتدوين ثلاث
خطب قل بكر لو قال ابكار وثيبات كان انسب فتا مرقا للاب
اي وان لم يل المالك لطرو سغه بعد البلوغ على النص لان العار عليه ظاهرا
لمن زعم ان ولادة تزويجا تابعة لولادة مالها كالقاضي ثم راي فيكون
للقاضي كما قاله حجر ابيهم اي تزويجا بعينها هو نفس المهراد بالاجبار
هنا لا معنى الاكراه قل **من** نقد البلد ومحل في هذا ما لم يكونا ببلد فبادر
فيه التزويج بالمعجل او بغير نقد البلد وان لم يستطع ذلك جواز الالقدام بل
يجوز الالقدام على ذلك مروج **السادس** ان لا يزوجه لمن تنصرت له
وكذا السابع **عداوة** ظاهرة اي محبة لا تخفى على اهل محبتها وهل مثله
في ذلك وكيله او لا بد من عدم العداوة الظاهرة والباطنة ونفريق بين الولي ووكيله
المتهم روي الثاني **موسرا** اي حقيقة او كما كالدفع ولي الصنف عينه
المهر قبل العقد او ملكه المهر بذلك م ر بحال الصداق محله ما لم تجر
العادة بخلافه والاصح **قال** الولي العراقي وينبغي ان معتد انتفا العداوة

اي ولو باطنة لظهور الفرق وهو كونها مفارقة للولي له زمة للزوج
واذنها ويكفي في البكر سكوتها بعد استئذانها وان لم تعلم كونه اذنا ولم يعلم
الزوج حرم وترددت في خرسالة اشارة لها مفهومة ولا كتابة فخرج منها
كالجنونة مشوبت وعبارتها بوازم تكن ثيب بوطي كفي سكوتها بعد
استئذانها ولو لم يفر كفوف وغير معين او جهلت كوت التمت اذنا او بكت
الا مع صياح ولو استاذنها بلاء مهاد او باقل منه فسكت لم تكن اذنة وذلك
لانها لا تتخلى من ذكر هنتمة ولم تنزل بكارتها وتقرر المهر بذلك
الوطي كاسان في المداق انها كالثيب معتمد عن الصيرى بفهم المسم
وفتح وكذا في دعوى الثبوتية الاظم كله انه تصديق في دعوى الثبوتية
قبل العقد بل يحتمل كافي دعوى البكارة وفي شتم رانها لا تصدق في دعوى
الثبوتية الا بالهمس وعبارة الرحمان في خصه وتصديق في دعوى الثبوتية
قبل العقد يمين لا يقتضاهما ابطال الحق الولي من تزويجها بغير اذن
نطقه فالتبني في قول الم وكذا في اصل التصديق لا في كونه بلاء يمين فافهم
ولا تنال عن الوطن ولا يكشف عنها لانها اعلم بما لها رمان فان ادعت
الثبوتية بعد العقد اي ادعت بعد العقد انها كانت ثيبا قبله قل بل شهدت
اربع شوق عند العقد اي ثيبونتها عند العقد اذ اي شهدت بانها كانت ثيبا
عند العقد ووقعت تلك الشهادة بعد العقد كما ذكره الماوردي لا معتد
ولو كان لها فرجات اصلية فوطئت في امدها وزالت بكارتها صارت ثيبا وكذا
لو كان امدها اصليا والضرز ايدا وتخير ووطي في الاصل في زالت بكارتها
فانها تصير ثيبا بخلاف ما لو وطئ في الزايد المتميز فانها شتمت على بكارتها
ولو كان امدها اصليا والا فزنا زنا واستبته الاصل بالزايد فلا تصير
ثيبا بزوال البكار في الوطي في امدها لا فتمال ان يكون الوطي في الزايد
والولاية ثابتة فلا تزول بالتك والله اعلم **فصل** في محرمات
النكاح ومثبتات اختيار ففتح المعصية ليناسب ما مع ما في الله ان يثبت
لهم اختيار فيه ويحتمل انه بكسرهما وعلى كل لوقال وما يثبت لهما كان اولي
اذ المثبت وصف له ذات فتا صل قل افعله في الجنون وله اي للمختزم
المعويذ بالنسب والرضاع في اذ قال الرضاع في القرابة المذكورة في الضابط

الاول نظر ظ كما قاله قل بعد الاصل الاول اي غير الله هذا الاول فانت
اول فصل من الاصل الاول هم الاخوة والاحفاد واولادهم ولا يخفى ان غير
الاصل الاول هو الاصل الثاني وما بعده وهم العباد والكرات وان علوا
وامتاز بقوله اول فصل من الثاني في صدره وهم العباد والكرات وان علوا
والاحفاد الاول منها لوقال الله ولي منها كان انسيب بالمعق واللفظ
وكذا ما بعده قل ثمان قوله وهي مبتدأ وجملة الا ول منها الام خبر كالا يخفى
اي يحرم العقد عليها وكذا يقدر في الباقي بناء على الرابع من ان
تعلق الاحكام للافعال لا للذوات نحو حرمت عليه الميتة والدم اي تناولها
لا عينها رحمان ينهي اليها نسبك نسبها لغويا لان الشرعي لا يكون الا
للب كل انثى ينهي اليها اي الا عم من اللغوي والشرعي ليس
بنت البنت من جميع الجهات اي جهة الاب والام واحدها ولو قال وات
تراخي نسبهن بدل وان سفلت كان انسيب كما مر قل اي لان اصطلاح
الغرضين التغير في ال اولاد بقولهم وان سفلوا وسفلت ومن الاخوة
والاحفاد بالترخي سفلوا تحقق انها من صانده باضا معصوم كهيبي
عليه السلام فكيفتته اي الزاين من الزنا والعنبر يجمع الي الزنا والاولي
ان يقول فكالبنت المخلوقة من زناه فانه يومهم انها كبنته الشرعية التي تحرم
عليه وليس كذلك فلا تحرم على صاحب الدين لا نتقا له عنه شيء واثنان
في نسخة واثنان وهي اولي بما ذكر الحاجة اليه بعد قوله على ذلك فهو
سواء وسبق فلم كالا يخفى وهو ولد الولد ويقال ايضا حفيد واما السبط
فهو ولد البنت شوبري والمراد ما يشبهها ولا بنت المرضعة اي وله
تحريم بنت مرضعة ولدك فهذه الاربعة وهي منقولة في قول الشيخ على الدين
القونوي اربع هي في الرضاع حلال واذا ما استسببت هن حرام
جن ابن واخته ثم ام لاضيه وحافد والسلم
وزيد عليه ام عم وعمه واخ ابن ام خال وغالة ياها م وقد نطقت الاربعة
السابقة على الترتيب فقلت
مرضعة الا 2 والا خت تحرم او ولد الولد ولو انثى جعل
كذلك ام مرضع للولد ونسبها وهي ختام الصد

لمعني لم يوجد فيهن في الرضاع وهو الامومة والبنية والاختية وقوله
كما قرنته اي في قوله ولو كانت ام نسب لكان فلان فيه اي لابيها نكاحها
واذا وجد بينهما ولد فز يدعيه وقاله ويلغزبه فيقال ما تقول في شخص قال
لا فز يا عمي يا خالي كان تزوج رجل باسرة ومعه بنت من غيرم ورزقت
منها بآبن سماه زيدا مثله وله اي لهذا الرجل ابن من غيرها فاذا تزوج الابن
الذي من غيرها ينسب اليها التي من غير ذلك الرجل ورزقت منها بولد فز يد
عنه وقاله لانه اخو ابيه واخواته وافص من ذلك ان يقال صورتها
ان اخا زيدا من ابيه تزوج باخت زيدا من امه او بالقسوي اخو زيدا من
امه تزوج باخت زيدا من ابيه كما اشار اليه بقوله مثاله في النسب اي
واولدها ولدا فز يدعيه وقاله فلان فيه لابيها الامومة اسقاطا لابيها
ليشمل الاخ الشقيق اولاد اولادهم ودهاظم لان هذه المرأة المرفقة
ليست ام زيدا من النسب فارضا عنها لزيد لا يثبت التحريم على غيره من
اخوته مطلقا اي الا شق اولاد اولادهم بل بن ابن اخيك بان ترضع
امراة شخص بعد ولادتها منه صغيرة اجنبية ثم يتزوج باسرة لها ابن
من غير فتلد له ابنا فلان الذي من غير ان يتزوج تلك الصغيرة ويولد
عليه انه تزوج باخت من الرضاع لانه لا منه فقول بل بن ابن اخيك اي لبيته
لحاصل في زوجة اخي غلامك كما هو ظم تامل فان قيل لا عاصم له
ان الوصف بقوله اللاتي دخلتم بهن عايد الي لفظ النسب الطائي دون
الاول لما ذكره ولا يخفى ما في عبارته من التامح فتسله قل لا يسمى
دخوله ولهذا لا حد بوطي الميتة هم د نعم ان مستورك قل وكلام
وطي امراة بملك سوا الوطى في القبر او الدبر واستدخال اليه ولو في الدبر
كذلك والمراد الوطى في الحياة كما مر وسئل الامهات والبنات ما هو النسب
او الرضاع كايان قل ويوجب العدة اي فيثبت به التحريم لا المحرمية فلا
يجل للوطى بشبهة النظر اليام الموطوة وبناتها ولا تلحق ولا المسافرة بها
ولا مسها كما الموطوة بل اولي فلو تزوجها بعد ذلك ودخل ثبت المحرمية
اجيب بان المفهوم ان فان قلت المفهوم هنا خاص والقاعدة تقدمه
على العام قلت منع من ذلك لاجماع على تحريم زوجة الابن رضاعا

رحمان

رحمان والعجب من قول قل علي التحريم قوله من اصله بكم خضع به زوجة من
تبناه او ابنته من الرضاع ه ولعله سهوا وسبق قل ولا تحرم بنت زوج
الام ان استحل كراهه علي الفاز منها رجلا ن كل منهما عم الاخر وصورة ذلك
رجلا ن تزوج كل منهما ام الاخر فاولدها ابنا فكل من ابنيها عم الاخر لانه
ومنها امراتان التقيتا برجلين فقالا امرحبا بابنينا وزوجينا وابني زوجنا
وصورته رجلا ن تزوج كل منهما ام الاخر ومنها رجلا ن كل منهما خال
الاخر وصورته ان ينكح كل من رجلين بنت الاخر فيولد لكل منهما ابن فكل
واحد من الابنين خال الاخر ومنها رجلا ن كل منهما ابن خال الاخر
وصورته ان ينكح كل من رجلين اخت الاخر ويولد لكل منهما ابن
وتحريم واحدة لا لا يخفى ان واحدة عطف على سبع فهي بدل من اربع
عشر وتقدير الفعل غير مستقيم قل اخذت الزوجة لا قال شئت
بظري ان يستمع اجمع بين امرأة واختها وان نفاها والدعا بلعات ازهي
غير منتفية قطعا بدليل انه مني استلحقها بحقته وهذا باعتبار الدين
اما في الاخرة فلا مانع من جمع الاختين في الجنة لا تتفاداة التحريم فيها
كم تزوج امراة ثم ماتت في عهته ثم تزوج الاخرى وماتت في عهته
او مات ولم تزوج بعد غيره قاله الشهاب م رسول رب وقال القرطبي
يجوز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الاصول والفروع ولو بواسطة يعني
عمات اصولها وقاله شهم لا الكسري فيه رفع توهم ان العمة والمخالة
هي الكسري غالبا قل فان وطئ ولو في الدبر مرمومي بخلافه في استدخال
المني المحترم بازالة ملك بيع ولو لبعضها بلا ضارا او بخيار المتحرر
وقد قل او كتابة اي صححة او بعد وطئها وطم كراهه ان الاستدخال
هنا اي في هذه الصورة لا فيما تقدم ليس كالوطى وهو ظم ثم ر حرمت
العابرة اي حرم وطئها وكذا الاستمتاع بها لكن ظم عبارة الروضة وع ب
حرمة الوطى فقط طلي او نكح امراة ثم ملك لا وكذا لو تغارت الملك
والنكاح هلكت المنكوحة دون المملوكة لما ذكر اذ يتعلق به الطلاق اذ
ويثبت النسب فيه بالمكان فكان بخلاف الملك خيار فسخ نكاحه وفوايد
الفسخ ثلاثة الاول ان لا ينقضي عند الطلاق الثانية انه اذا علم

بالعب قبل الدخول وفسخ له يلزمه شيء من المهر بخلاف ما لو طلقها فانه
يلزمه نصف المهر الثالثة انه اذا وطئها وتبين به لعيب وفسخ النكاح سقط
المسمى ويلزمه مهر المثل ولو طلق لزومه المسمى شيء واما الاغما بالمرض
ليس بقيد والحاصل ان الاغما من او غير يثبت به الخيار ان ايس من الاتفاق
منه كالمجنون والافلا ولما هو من كلام المصنف مجرور وغيره التي في الرفع
وهو مفيد وكذا ما بعده قل البرص تفتح الباء والراء هذا اذا كانت
مستحكمة لا تتبع فيه متن المنهج وجرت عليه رايه في شئ المنهاج لكن نقل
في عن شيخه م ر عدم اشتراط استحكامها حيث قل والمعتد انه لا يشترط
استحكامها بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه هذا اما ابو بصير م ر وجوز له كقفا
باسوداده الخ معتد ويخرج البول من ثقبه صغيرة لا حاجة الى هذا
لان مخرج البول غير مدخل الذكر ولعل الشئ عزاه ليخرج من عهده م ر
فان شقته وامكن الوطئ فلا خيار وعبار سم فان زال المانع ولو
بفعل غيرها فلا راد له لزوال المانع او لم يبق منه قدر الحشفة اي حشفة
ذكره وظم وان كانت رتقا او قرنا لفوات التمتع المقصود من النكاح كما في اصل
الروضة واعتمد م ر ولو حدث به جب فرضيت به فحدث به رتقا او قرب
ثبت له الخيار ويحتمل عدمه لقيام المانع به م ر والفتنة اي العجز عن
الوطئ في القبر ولو بالنسبة لها مطلقا او لكونها بمرادون غيرها وان
حصل بمرض يدوم وان علمت بها قبل العقد او بعده واسقطت حقها
قبل ضرب المدع لتجدد الضرر وعلم من قولها او لكونها بكرا انه لا يجوز ازالة
نكاحها بامعه او غيرها اذ لو جاز ذلك لم يكن بمنزلة عن ازلها مثبتا
الخيار لقدرته على الوطئ بعد ازالة البكار بذلك سم وهو يضمن
المهمة الا ولي ان يقال وهي لان الضمير راجع للفتنة وهي معينة والخبر
وهو قوله علة موث ايض وانما قلنا الاولي له مكان توجيه التذكير بان
اعاد الضمير على الفتنة بمعنى المرض او باعتبار كونها من العيوب
فتأمل لان ذلك في المذكور من دعوى الفتنة قل بعد نكولها
اما لو حلف انه لا عنة به فان دعواها تسقط فلا يطالب بتحقيق
ما قاله بالوطن لانه حقه وان كان لها فيه مصلحة كاستقرار المهرية والامن

من

من تشطير بالكلية ولا يمكن ثبوتها بالبينة لعدم امكان اطلاع
الشهود عليها بخلاف في الزوجة فتختلف البينة المدونة لامكان اطلاعها
عليها بالقرائن بخلاف في حدوث الحب فيتحير به ومثله حدوث الرتق
والقرب بعد الوطئ فيتحير به كحدث الحب له وقد مر في الحديث
لا عدوي وقد جاء ايضا للعدوي ولا طيرة ولا هام وفي لفظ ولا هامة
بالتحقيق زاد بعضهم في رواية ولا صفر والهامة هو انه كان اهمل
لما هلية يزعمون انه اذا قتل القتل ولم يؤخذ بشئ يخرج له طائر يقول
عند راس قبره اسقوني من دم قاتلي ولا يزال يقول ذلك حتى يؤخذ
بشار القتل كانت العرب تسميه الهامة بالتحقيق واما الهامة بالظن
فواحدة الهوام وهي الحية والعقارب وما شاكلها وقوله ولا صفر
ذكره امام النووي ان المراد به حية صفراء تكون في جوف الانسان اذا
جاءت فذرية كذا كانت ترغم العرب ذلك قال وهذا التفسير هو الصحيح
الذي عليه عامة العلماء وقد ذكره مسلم عن جابر راي الحديث فيتحقق
التمتاده 25 ل في سيرته وقد جاء ايضا انه ضلي الله عليه وسلم اكل
مع المجدوم طعاما في القصعة وقال كل لسم الله ثقة بالله وتوكل عليه
واجيب بان الا سرا جتناب المجدوم ارشادك ومواظبته لبيان الجواز
وجواز المخالطة بحول غير من قوي ايمانه وعدم جوازها على من
ضعف ايمانه ومن ثم باشر ضلي الله عليه وسلم الصورتين ليتقدي
به فكل فباخذ قوي الايمان بطريق التوكل والضعيف الايمان
بطريقة الحفظ والاحتياط 5 ملخصا من الدبير وسيرة 27 وكذا
ايضا خيار لولي بمقارن جب ل من اضافة الصفة الموصوف اي يجب
مقارن وعنة مقارنة للعقد فاذا تزوجها فتبين انه محبوب او غني
حالة العقد فلا خيار للولي بعد العقد انما الخيار لها فقامر بمقارن
جب وعنة للعقد استشكل تصوير مقارنة العنة للعقد بانها لا تثبت
الا بعد واجب بامكان تصويرها بما ازانزوجها وعن عنها ثم طلقها
واراد تجديد نكاحها ويخير الولي بعد العقد ولو سيدا في امته
مقارن جنون او جنون مقارن الا لانه لا مطلع للشهود عليها

عياره في المنهج ولا يتصور ثبوتها بالبينة لانه لا اطلاع للشهود عليها انتهى
 وقوله لانه اي كمال والثبات وقوله عليها اي الفنة سنة سواء في الحرام
 الرقيق وابتدأوها من وقت ضربكم قال فان قال وطئت خلف قيد
 ذلك في المنهج بقوله وهي ثيب او بكر غول وقال في ثيب وضج ما لو كانت
 بكر فتخلف انه لم يطا واستقلت بالفسخ كمن بعد قول القاضي
 ثبتت عنده عندي او ثبت حق الفسخ او يحوز ذلك فان تغذر القاضي قلها
 الفسخ وحيث وقع الفسخ فان كان بجاذب بعد الوطء وجب المسمى والا
 فهو المثل قل وهذا التفصيل جار في غير الفنة اما فيها فله فسخ لها
 بعد الوطء كما تقدم خاتمة طر حيث اختلفت الزوجات الى وقد نظم بعضهم
 هذه القاعدة وما استثنى منها فقال
 القول قول واطى في ستة مضمومة بالحفظ عند الثقة **الخلف في التحليل والثبوتية**
 والوطء مع فرع اثني وعنه ومثل ذلك الابد والتعليق **بطلقة لستة تحقيق**
 الرابعة اذا علق طلقها لا كطوق ان لم اطاق في هذه البلية فانت
 طالق فانه علق طلقها على عدم وطئها وقوله فادعاه اي الوطء لاجل
 عدم الوقوع **مستحق من الصدق بفتح الصاد**
 اسم للتبديد الصلب فكانه اشد الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه
 بالتراضي وفي ثم م ر من الصدق اي بكسرهما لا شطار لصدق رغبة
 باذنه في النكاح **اسهر من كسرهما** وقال الركني الكسر افعه عند
 افعى بنا البصويين ويقال صدقه بفتح الصاد وضم الدال وبفتح الصاد
 واستكان الدال وبفتحها وبضمها وبالفتح وسكون الدال فله سبعة
 لغات وله ثمانية اسماء جمعها بعضهم في قوله
 صدق ومهر خلة وفيه خمسة **جدا** اجر ثم عقره ثقت **ونادى الطول**
 في قوله مهر صدق خلة وفيه خمسة **طول** جبا عقر اجر علق
 والعقر بالضم في الاصل اسم لدية فخرج المرأة ثم استعمل في المهر قاله في المصاح
 وقيل الصدق ما وجب بالفقد والمهر ما وجب بغيره كوطئ الشبهة ما وجب
 بنكاح لا هذا معناه الشرعي واما اللغوي فهو ما وجب بالنكاح وعلي
 هذا فالمعنى الشرعي اعم من اللغوي ولا يرد على هذا التعريف التفويض
 لان

لان الوجوب وان كان مستدرا بالبرهان لكن اصله العقد فسلمه قوله هذا بنكاح
 اي ما كان اصله النكاح وان انضم اليه شيء اخر بنكاح اي عقد له
 النكاح متى اطلق لا ينصرف الا له بخلاف النفقة فانها لا تجب الا بالتمكين
 والمراد النكاح الصحيح اما الفاسد فيستقر بالوطء فيه مهر المثل فان
 مات احدهما قبل وطئها فيه فله استقرار ولا ارث رجائي او وطئ اي
 في شبهة او تفويض او كان العقد فاسدا كمرضاة ومنه ارضاع احدي
 زوجتيه الا ضرب فيجب عليها مهر بتفويض نفسها ونصفه بتفويض
 الرضعة كذا قاله قل وابن شرف وحضر والمفتي انه انما يجب عليها
 نصف مهر فقط للرضعة اما هي فلا يجب عليها مهرها لئلا يخلف
 نكاحها عن الوطء من مهر وهو من خصا بيه صلي الله عليه وسلم
 كما نقله الشيخ عبد الرحمن اجمع ثم روي من صور رجوع الشهود ان
 يشهد اثبات ان بين الزوجين رضاعا محرما فيفرق بينهما القاضي
 ثم يرجعان في الشهادة فيفرقان المهر للتفويت ولا يعود النكاح
 لان رجوعهم لا يقبل بالنسبة له فبقى صورة الرضاع وجب للمراة علي
 المراه وفي الرجوع وجب للرجل على الرجل فالمرأ في قوله ورجوع عطف
 او مبتدأ بالنصب صفة لفظية اي لا من مقابلة شيء لان المرأة
 تستمتع بالرجل الحر مما يستمتع به غيرها فانها تستمتع به من ثلثة اوجه
 خروجه منها وتعدد الذكر وسريانه من الرجل في رخصها واما مهر
 فيلتز بالاولين فقط وانما وجب عليه لانه اقوى كسبائها لان
 المرأة الا تقبل لتسجته خلة وقوله او اكثراي بل اكثر كما تقدم فاو بمعنى
 بل كما في قوله فارسلناه الى مائة الف او يزيدون **التحسين** اي المثل
 صدق ولو كان المثل خاتما من حديد وهو غاية في القلة ففيه دليل
 من وجهين وجوب المهر ولو قليلا حيث رضيت به وجواز استقبال الختم
 بالحديد ويستحب هذا هو الاصل ويكره لعله ومعنه وقد تجب كما لو
 زوج القلعة ولها باكثر من مهر المثل لانه لو سكت لوجب مهر المثل
 وقد تحرم كالزوجه بدون مهر المثل ولو سكت لوجب مهر المثل
 للزوج لو قال للفاقد كان اولي اللهم الا ان يقال قيد الزوج لانه

الولي تارة يستحب في حقه وتارة يجب والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يعترض
به قول من صلب النكاح أي العقد فلا اعتبار بالتوافق قبل النكاح أو بعده
في استحباب أو التزام حتى لو خالف المسمى فيه المتفق عليه قبله أو بعده
كان هو المعتبر رسم لم يخل نكاحا عنه أي نكاحا لغيره فلا ينافي نكاح الوافقة
نفسها إلا في أدفع الخصومة أي عند التنازع وهو المعتد من أي
محمول على ما إذا كان العقد مكتوبا وإن خالفه أي فيقال لا يسد ذكره
إذا فائدة فيه وهو المعتد ظاهرا فالتمس وبين أن لا يدخل بها الخ لعل
في الصداق الحال كله أو بعضا ويحتمل العموم إذا ما منع من التجهيل قبل ويكون
سببا للحجة والألفة والمودة بينهما فإن لم يسم جعله التمس سببا للألف
وغيره عائد للزوج وهو غير مستقيم خصوصا مع المسائل المذكورة بعرض
والولي ما تقدم من رجوعه للعاقدة أو بقاء المفعول وضمير عائشة
للصداق وقيل وقد يجب كذا ولم أن اثر الوجوب إلا ثم بالمخالفة
لا البطالة سم على حجر غير جائزة التصرف أي ورثي الزوج بأكثر من مهر
المثل لعله يفوت عليها الزائد على مهر المثل وكذا يقال في الثانية كاسينيه
عليه التمس غير جائزة التصرف لصفر أو جنون أو سفه وجب جواب
قوله وإن كانت مفوضة فالأولى في قوله وأما كانت مفوضة من المتن وأصل
العبارة ووجب المهر بثلاثة أشياء وقد أصلحه التمس فان ظم أن العقد
لا يوجب المهر إذا لم يذكر فيه مع أنه يوجب في غير المفوضة كما قدمه
التمس بثلاثة أشياء أي نفس لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلم واعتدالم
أن لا مهر للمفوضة حال ثمره في ماله شيئا لها لأنها استحق وطالبه مهر
فأشبه ما للزوج اخته عبد ثم اعتقها أو أحررها أو بلغها ثم وطئها
الزوج سم فإن لم يسلم وترافقا البناء حكما حكما قاله الرافعي في موضع
آخر من الصداق ثم التمس لآل بن الملقن ولها حبس نفسها ليغرض
لها استئجاره إذا كانت لا يجب إلا بالوطء أو الموت فكيف ماغ لها
طلب الفرض وحسب نفسها لتسلمه ولهذا قال أمام الحرميين عند ذكر
هذا الـ شكال من طلب أن يلحق ما وصفه الـ شكال بما هو ثبت فقد طلب
مستحيل واجب بأن العقد سبب لطلب الفرض وإذا جبت نفسها

أو حبسها الولي بسبب تسليم الصداق استحققت للنفقة وغيرها وجوبا
منه ليس لأن التفسير منه لتكون على بصيرة أي على ثقة بما قدر لها
كالتمس في العقد كالحا حبس نفسها لتسلم المسمى الحال أما الموهل أي
في الفرض فليس لها حبس نفسها له أي لقبضه وإن حل ثانيا كالمسمى
في العقد أي كالمعجل المسمى في فان لم ترض به أي بما فرضه الزوج
فكانه لم يرض وقم فلها مهر المثل إن وطئ ولو في الدبر وهذا أي محل
استراجه رضاها لا نه أي اعتبار رضاها عبت أي لا معنى لقاله
ولا يشترط علم الزوجين بقدر مهر المثل هذا المحل فيما قبل الدخول أما بعد
فلا يصح تقديره إلا بعد علمهما بقدر قوله وأما لا نه قيمة مستهلك قاله
الماوردي وأقرهم ر وهذا ظم لا نه لما وجب مهر المثل بالوطء صارت
متعينا لا يتأتى التراضي على غير فاذ لم يكن معلوما لهما لم تتأت لها المطالبة
بقدر معين ولا للزوج تعيينه بقدر متعلق بعلم الزوجين لأنه
أي ما تراضيا عليه ليس بدلالة عنه أي عن مهر المثل بالتراضي أي من
الزوجين أو يفرضه الحكم أي الذي تقع الدعوى بين يديه إذا امتنع
الزوج من الفرض أي أو فرض لها شيئا ولم ترض به فتمثل لخصومات
واللزام للمفاند من نقد البلد أي التي وقعت الدعوى فيها وهي بلد
الحاكم وبلد الفرض وبلد الزوجين حضورهما عند فلا حاجة إلى اختلاف
ترجيح واعتماد قتل ويفرض أي الحكم مهر المثل ولا يصح فرض اجنبي
من ماله هذا محله عند عدم اذن الزوج له فان اذن له جاز قطعا كما صرح
به في الدقائق وغيرها وصرح به التمس في شيء على النهاج لا نه فلا في ما يقضيه
العقد أي لأن العقد اقتضى اختصاص ذلك بالعاقدة وهو الزوج أو ما ذونه
نفارق إذا دبر غيرهم بغير اذنه لأنه لم يسبق عقد مانع من ادائها
فرض الغير بأذنه فيصح ثمران كان الأذن في الفرض من مال الزوج كانت
وكيله عنه فيه فان كان في الفرض من ماله أو مطلقا فهل يرجع عليه أم لا
لتقدم الأذن على وجوب الماذون فيه لأنه إنما يجب بالوطء محض نظر
وقد يقال الفرض مستند إلى العقد فينبغي الرجوع ما يقتضيه العقد
أي وهو أن الفرض إنما هو من الزوج لأنه الذي يستوفي صنفه البضائع

اللهم الا ان يقال اذا تبرع به عنه بعد فرضه عليه بان يطأها لا يخرج ما اذا
 زال بكارثتها بغير وطئ كما صعبه او عود فلا يتقرر المهر به ولا يلزمه لو طلقها
 بعد ذلك سوى النصف في غير المفوضة كما سياتي في الجنايات وضح ايض
 استوطان المهر من غير وطئ فانه يوجب الفراق فقط لا المهر وان اذنت
 له غاية لما فيه من حق الله تعالى وهو ان البضع لا يباح بالاباحة فلا سطر
 لكن تجب المتعة اكثر من مهر المثل لا معتد قبله اي قبل الفرض ولو طئ
 لانه اي الموت كالوطئ لا واعلم انه لا مهر بالموت في النكاح الفاسد كما
 مر او جهها او لها معتد ولو قتل السيد امته هذا استدراك على
 وجوب المهر بالموت والمسئلة لها ستة احوال اربعة يسقط فيها وان كان
 لا يسقط فيهما اذا قتل السيد امته او زوجها او قتل نفسها او زوجها
 سقط المهر لان الجناية ممن له المهر او ممن فعله كفعله ولا يسقط فيها
 لو قتل الزوج امته او قتلها اجني واما الحرق فلا يسقط بقتلها نفسها
 ويسقط بقتلها زوجها لان الفرقه منها والفرقة اذا كانت منها او سبها
 قبل وطئ تسقط المهر امته لاظم ولو كانت الامه مكاتبه او موبقة
 او مملقة عتقها بصفة او موصي بها او عتقها وهو كذلك وانظر لغير
 كانت الزوجة مبعوضة وقتلت نفسها او قتلها مالك بعضها هل سقط
 المهر تغليب لبعضها الرقيق في المسئلة الاولى او جانب سيدها الذي هو
 مالك بعضها في المسئلة الثانية او لا يسقط تغليب لبعضها لكونها بالتزويج
 راجع وهو رد يرب سقط اي لتفويتها بفعله وتفويتها كنفوتيه او
 قتلت لكون نفسها اي لان قتلها نفسها لا يسقط دينها فتلقاه الورثة
 عنها وقتل الاجني كذلك بالاولي في النسبة خرجت بمجولة النسب قال
 م ر واما مجولة النسب فكنه المعظم تنال ارحام كياتي قال سم وقفيه
 ان من له يعرف ابوها يمكن ان يقترب بام ابها لانها من نسا ارحامها
 وهو غير ممكن ورد بان المراد من نسا ارحام من يمكن اعتبار منهن
 لا جميعهن فراجع اقرب من نسب اليه لا يخفى ما في هذه العبارة
 من التحلل والمراد انه يباح اقرب امرأة اليها من المنسوبات الي اقرب
 جد بنسب الكل اليه ممن في محل العصبية لكونه ذكورا فقامر قال
 بنات

راجع
 فو
 راجع
 فو

بنات اخ اي وان سفلن فتقدم بنت ابن الخ علي العمة لا نجهة الاضوة مقومة
 علي جهة العمومة ثم عجات لا بناتهن لانهن من ذوي الارحام ثم بنات
 الارحام اي ثم بناتهن وان سفلن له دله بهن بعصبته والمراد بالارحام هنا
 الا اي له ن امهات الام يعتبرن هنا ما ذوي الارحام وهناك ذوات فرض
 فلواريد ما هناك خرجت بقوله فان تعد اعتبارا نسا العصبه اعتبر بذوات
 الارحام ولان العجات هنا من نسا العصبه وهناك ما ذوي الارحام
 قرابة الام كالكدة ام الام والام ٥ ويعتبر مع ما تقدم لا كذا في مسكن
 المنهج وزاد عليه قوله فان اختصت عنهن بفضلا ونقص فرض لا يق بالخال
 ه فان كان قوله فان اختصت لا تصويرا لقوله ويعتبر ان كان المعين انه
 يعتبر النسب اوله ثم يزداد او ينقص لفقد الصفات ما يليق بالخال وهو
 المتبادر كالفهم سم وعليه يشك قول الزرشي والاعتبار من سبق محله
 اذ اكن علي صفاتها والا فمن كالأدم حتي يتقل الي ما بعدهن كما اشار اليه
 صاحب البيان وابن ابي عسرون ه فانه مخالف لما تقدم عن المنهج اذ مقتضاه
 الا نتقال لمن يشابهها ولو من الجانب وبواقفه قول م ر ولو لم يكن
 في نسا عصباتها من بصفتها فكالعدم كما صرح به جمع واعتبره الا ذرعي
 اعتبر بعصبات بلدها ظم وان بعدت كبنات اخ وكانت الفايات اقرب
 كاضوات وقد نقل ذلك سم في صواشي المنهج عن م ر لكن نقل في صواشي
 محم اعتبار الفايات م عوضا او معوضا تعميم فيما مع مبيعا ونزقشي
 فيه بان المبيع معوض لا عوض وقد جاب بان المبيع يصح كونه مبيعا لانه
 لم يغير بالمبيع بالفعل حتي ين في التعميم بل بما صح كونه مبيعا وهو قابل
 لكونه مبيعا بما لا يتحول ولا يقابل يتحول لا يخفى ان احد المجتئين لا زمة
 للاضرب الا ان اريد بالكانته نحو شفعة وحد قذف وخروج عمن
 العوضيته ويرجع لمهر المثل والقاعدة ان النكاح لا يفسد بفساد المسمى
 الا في صورتين اهما نكاح الشغار والثانية اذا زوج عبدا محررا وجعل
 رقبته صداقا لها للدور ازارك مبتدأ خبره ان اعطيت له لا جلست ولا
 ازارك وصق الله الذي هو ستر العورة متعلق به وهذا داخل في ما مل
 فانه يقتضي صحة بيعه وقد تقدم فيه البطالة فلا يصح لتعلق حق الله به

راجع
 فو
 راجع
 فو

ولو قال خارج كان اولى ويجاب بانه علي حذف مضاف اي داخل في مفهوم قولنا
لكن وهو قوله وصالة فله وعلي هذا فلا اعتراض على التمسك واعترضه قد بان
الا زارو الثوب يصح كونه مبيعاً وان امتنع ببعده لعرضه وانما يكون داخله
لو قال ما صح ان يبيعه الانسان صح ان يجعله صدقاً مع ان ال ولد هو المستر
فتأمل ان لا ينقص اي وان يكون من الدراهم لا غيرهما ر ويجوز ان
يتروكها علي منفعة الاول وتزاعيا في البراءة بالتسليم في هذه المسئلة
فالقياس انه يفسخ الصداق ويؤمر بدفع مهر المثل لعدل ثم يفرع من
بالتسليم هذا ما تحرر في الدرس ولا نقل فيها فيما علمت هكذا قلنا نحن
ابنهم رهن علي منفعة معلومة اي في غير المخرج وكذا فيها ان كان لها
يتعاملون بذلك فتأمل كلغة ولولاشها وثبت كما لو كانت كافرة وادلة
الا سلام اذا كان في تعليمها لها كلغة والتزام اي التعليم في الذمة
جانب من يحسنها اي المنفعة وان التزم لا ابتداء كلام لغاية
لم يصح اي عقد الصداق حيث لم يحسن اما النكاح فصح مطلقاً لانه
لا يتاثر بالشرط الفاسد المجهولة كسكنى الدار مدة مجهولة ولكن
يجب مهر المثل اي علي الزوج وله عليها اجرة المثل في مقابلة سكنى الدار
مثل شامل لما يجب تعليم الا لو كانت الزوجة بليدة بحيث لم تتعلم
بالتعلم الفتاد هل يكلف الزيادة في التعليم حتي تتعلم او ينتقل لمهر المثل
قال في الروضة واذا اتعدرت التعليم لبلادة نادر او طلاق او لتعليم غير
لها وجب مهر المثل كالفاحة وغيرها اي من العلم المحتاجة اليه او لخرقة
للضطرة اليها فتعليمها فلتعليمها هي الا اي وشامل لتعليمها الا
الواجب الا اي بان كانت وصية عليه والولد فقير مرحوم وكذا غيرها
اي وان لم يجب عليها تعليمه لانه تزيد قيمة بذلك بخلاف ولدها فتشبه
العبد بالولد ليعلم كل وجه بل في مطلق الصحة تفذر تعليمه اي بشرط
سنة امدها وثاينها ان يصدقها تعليمها بنفسه لنفسها والثالث ان
لا تصير محرماً له كارضاعها زوجته الصغيرة والرابع ان لا تصير زوجة له
بنكاح جديد والخامس ان يكون ذلك له وقع بان يتفذر تعليمها بحسب
او محاسن والسادس ان تكون كبيرة مطلقاً او صغيرة تنسب تأمل

لأنها

لأنها صارت محرمة عليه الا اي ولا يؤمنه الوقوع في التهمة والخلق المحرم
لو جوزنا التعليم من واجبات في غير خلقه او جوزنا محضه محرم مثله
لان المحرم قد يخرج لحاجة فلا يؤمن من الوقوع في التهمة والخلق المحرم
تأمل وينبغي هذا السكتي من بخلاف الا اجنبى صوابه بخلاف الاجنبية
ورجح هذا الجلال المحلي من كان كانت صغيرة لا تنسب بان كانت الصغيرة
التي لا تنسب امة وزوجها سيد لها لرقيق كما مل عليها القرائن بنفسه
وهذا التصوير متعين طوعاً من فسرع لو اصدق حفظ القرائن لم يجزاذ حفظه
الي بالله تعالى بخلاف التعليم كره في الجرح من التنبية لابن الملقن او
صارت محرماً له برضاع او بسبب رضاع وصورته ان يتزوج رجل بامارة كاملة
عليان يعلمها القرائن بنفسه ثم انه يطلقها قبل التعليم سواء كان ذلك
قبل الوطء او بعده ثم انها ترضع زوجته الصغيرة فان الكبري في هذه
الكالة صارت محرماً له برضاع لانها صارت ام زوجته فلا يتفذر تعليمها طوعاً
بالطلاق قال م رولو رجعها بان استد غلت ماة المحترم اي فهو طلاق
قبل فوطى فيسقط المهر لكن لو راجعها في الدخ هل يستمر له النصف او يميز
كان له فرقة ففسخ رجع الزوجة ورايت بخط الاديبي اي وان راجعها
اي يسقط وان راجعها وعبارته قل بالطلاق ولو يتفوز بغيره اليها او
بتعليمه علي فقلها بايناً كان او رجعها او امهاله وجه كونه ليس منها
ولا ينسبها ان فقل اسمها لا ينسب اليها في كل ما ذكر متعلق بتسقط
فكانها هي الفاسخة اي لان الفسخ ينسبها وهو اوجه معتد
لعموم قوله تعالى علم منه انه لا فرق في الطلاق بين الرجعي والباين
وان راجعها قبل انقضاء العقد وتكرر بتكرره كما افتي به من خلافه فالحج
حيث قال لا متعة اقدا من جعلهم الرجعية كالزوجة في اكثر الاحكام
فقلها الطلاق عن الجبر فخيرنا ذلك بالمتعة والاصح الجديد انها
تجب بالطلاق لا الفقد وتظهر فائدة الخلاف فيما لو طلق الامة المفقة
قبل الفرض والارحون ثم اشتراها فقل الجديد لا متعة عليه اذ لا يستحق
علي نفسه وعلي مقابلة تلزمه لثبوتها قبل الشراء فيستحقها السيد
وعزم البغوي في سنة السنة بنفي الوجوب من التنبية لابن الملقن

سلم بوزن فرج من الملامة وفرقة مبتدأ خبر قوله كطلقه
وفي بعض النسخ وجب بفرقة أي فكما تجزى المتعة في فرقة الطلاق
تجزي في فرقة الفسخ حتى لو انفج بوطء أبيه أو ابنه وجبت المتعة وبيان
المنهج في وجب عليه لزوجة لم يجب لها نصف مهر بان وجب لها جميع
المهر أو كانت مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء فيجب متعة بفراق
أي طلاق أو غير هذا إذا كان الفراق لا بسببها أو بسببها أو ملكه لها أو
ملكها له أو موت لها أو لا حرهما أي ان انفك كل من هذه الأربعة
كردته وإسلامه وإلحانه وتقليقه طلقها بفعلها ففعلت ووطئ
أبيه أو ابنه لها شبهة فكل هذا يجب فيه المتعة فإن كان بسببها ملكها
له وردتها وإسلامها وفسخها بعينه وفسخه بعينها أي بغيره من
العيوب المذكورة فيما رواه سيبويه كزوجها أو ملكها لها بشرا أو غير
أو موت فلا متعة لها ووطئ أم لا لا يتصرف عن ثلاثين درهما قال
شيخنا المعتبر أن لا تبلغ نصف مهر المثل فإن تقاربت مع الثلث ثبت
بان يكون الثلث ثوب أضغاف مهر مثلها اعتبر لا قل منها قول لا
الزوجين إلا لو قال لا اجتماع الناس لها كان أعم لشمله وليمة العرس
وغيرها سرور جاد من عرس وأملات لا كذا قاله غالب
الشرائح وفي ثم ريجز كاد سرورا وغير ففعله يظهر عد الوضمة
منها محل فله على صنيع التمثيل ابتداء الدخول على بعض نسائه
وهي أم سلمة فندخل وقتها به أي بالعقد ولا تقوت بطلاق ولا موت
وقال بعضهم ففعلها بعد ست أو سبع قضا فراجعه قال بعد الدخول
قال الدميري والنظم أنها تنهي بمدة الزفاف للبكر سبعا وللثيب ثلاثا
ه أي ففعلها بعد ذلك يقع قضا تدعيها الأغنياء أي ثنائها
ذلك ومن لم يجب الدعوى أي ان انتهى ما ذكر في أول الحديث
برما وفي فقد عصى أي ولا يعصى إلا بترك الواجب قالوا لا خبر
منه لأن لفظ الوضمة عام يشمل العرس وغير فهو عام مخصوص عند
أي العرب ويؤيده أي هذا المراد وأما غيرها من الولائم يشمل
وليمة الشرب كما هو ظم ر كثير ذكر منها مشرب عذرا ستان

مفضلة

مفضلة ان لا يخص الأغنياء لفتا هم يقتضي ان يخص الفقراء لفقيرهم لا يمنع
الوجوب وانظر ما المراد بالأغنياء هنا هل هو غير الزكاة أو من سمى غير
لفتا هم هو قيد يخرج ما لودعاهم كقولهم أهل عرفتته مثله وكلام أغنياء
فلا يسقط الوجوب قل ان يكون الداعي مسلما فلو كان كافرا لم يجب أجابته
لكن بين ان رضى أسلمه أو كان قريبا أو جاريا وكذا لا يلزم ذميا أجابته
مسلم كما قاله الشافعي مطلق التصرف فلا يجب غير وان أذن له ولية لهيائه
بذلك ثمان أذن لعبد ان يؤم كان كالحرة بشرط ان يأذن في الدعوى
له أيضا قاله روجر قال لم يملكه أذنه له في الولية أذنا في الدعوى أيضا
وهو اب أو جد وهل مثلها الأم الوضمة فيه نظرم أو نسايبه ولو جاز
لم يبعد عليه الكذب أجاب اقربها رجا شرا دارا فان استويا أقرع قاله ر
وظم قولهم أجاب الأقرب وقولهم أقرع وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه
اذ لو قيل بالذهب فقط التقارض المسقط للوجوب لم يبعد وخط يقين
الفضل قوله قدم السابقة أي وجوبها وأما عند المعية فيكون تقديم الأقرب
رحما على وجه الذب اه أي ومثله الأقرب دال من الشرع ماله حرام أي
والوليمة من ماله المذكور حرمت أجابته وان لم يرد إلا كل منه لاف
فيه اقرار أهلي المعصية والاه أي وان لم يعلم ان عين الطعام من الحرام
فلا تحرم إلا جابة بتركه كقدمه وتباعد الاستشاف ولكن لا بد
استدراك على كلام الزكي القائل بعدم الوجوب في زماننا وليس
في موضع الدعوى محرم أي ليا من معها الخلق المحرمه فهذا القيد قد
ينافي قوله ألا تبي وان لم يخل بها ومن ثم قال قل قوله وليس في هذه
الحكمة تدافع ه وأفرم انه اذا توفرت هذه الأمور وجبت العجابتة ووجهه
انه يندب للزوجة الولية اذ لم يؤم الزوج وبإصله الزوج لها لا يندب
لمولود ترك ولية الحق عنه ان يقع عن نفسه بعد بلوغه وقد تقدم
وقتها أي قبلها من جنى القعد وينتهي ادائها بالأسبوع في البكر
والثلاث في الثيب ان لا يكون المدعى قاضيا والاه وجه استثناء بعضه ونحوهم
فتلزمه أجابتهم لعدم نفوذ حكمهم في ترك الجماعة أي مما تبت بها فلا
ينافي ان من جملة اعداء الجماعة الجوع والعطش وليس عذرا ههنا لوجود ذلك

في مقصده امر ابي جليله بدليل تقييد خوف غورسبة وسائر ان المرأة
المدعوى كذلك ربة او تهمته الفوق بينهما ان الربة هي التي لا تكون بحجر
التوهم بخلاف التهمة فانها ادون منها واما القالة فهان نسب اليه قول
لا يليق به كفيته او تهمته ورايت في عبارة الازدعي في التوسط ما يوافق
هذا الاله قال وان لا تدعوا امرأة اجنبية الا ان كان ثم محرم اني تكميها
تكتسبها الي ان قال وان لا يكون عليه ربة ولا تهمته في ذلك بل ان تكون
الرعية من عرفت بالسحة او القيادة او تهمته بذلك فكمزها مرفوعة
بالسحة او القيادة ربة وتهمتها بذلك تهمته وهي دون الولى ومنها
ان لا يكون هناك اي عمل الولية ولا تسقط اجابة بصوم لا فرع له
دعاه في نهار رمضان الحضور بها لا تم تجب الاجابة فان اراد فليدعهم
عند الغروب قاله البلقيني بصوم واجب او مندوب لان الواجب ان
هو الحضور لا الاكل كما في القسم فان الواجب الحضور لا ينال في الجماع كمن
هذا ايضا في كلام البلقيني السابق في الفرع السابق فخره من ثم رغب
بوضعه في فمه اي ملكا صراحي معنى انه اذا اكل اكل مملوكا له ولا يتم ملكه
الا بازدراده فلا يستغنى له ان اخرجه من فمه التصرف فيه بغير اكل ويترفع
على ذلك انه لو حلف لا ياكل من طعام زيد فمضغه واكل ثم حثت لاذن الاضافة
تقتضي الملك وعند الاكل لم يكن طعامه بخلاف ما لو حلف لا يتناول طعامه
فانه يحث لان وقت تناول كان ملكه ومسئلة الحلف ذكرها مرفوعة الي ان
فقال لا يحث من حلف لا ياكل طعام زيد فاكله ضيف له لانه لم ياكل طعامه
ملكه اياه بوضعه في فمه كما اقتضى كلام التمس الصغير ترجحه لا فحصل
في القسم والنشور اي كتمها وما يترتب عليها مصدر قست التي
اي جزاته والمراد منه به العدل بين الزوجات الخروج عن الطاعة اي من
الزوج او الزوجة او مطلقا قل فاذا ان النشور يستعمل في غير خروج الزوجة
عن الطاعة واصلة الارتفاع سمي به الخروج عن الطاعة لان فيه ارتفاعا
عن ادا الحق الي الغير ولو كان اي بان تزوج رقيق امتين فيجب عليه
القسم بينهما او تزوج حرا بالشروط امة فسقطت ثم تزوج امة اضرب فيجب
عليه القسم بينهما في الميت فبده لقول المص السوية لانه لم في مقدار

الزمان

الزمان والاله فالقسم واجب نهارا لكن لا تجب فيه التسوية في الزمان
ولو اسقطه او عمه لكان اولي لما ياتي قل الحراير سياي محترم وهو
عدم التسوية بين الحراير والاهما وكان الا نسب ان يزيد قوله او الاله اذ لو
انفردت فهي كالحراير على الزوج بنفسه ان كان جالفا قولا وان كان به
عنة او مرض او وجب وعليه ولي الصبي المطبق للوطي فان جاز قال ثم علي
وليه وعليه ولي المجنون ان يدور به ان كانت له فيه مصلحة كان كان ينفعه
الجماع بقول اهل الخبرة ومثل ذلك مطالبة بعض الزوجات بقضائهن من
قسم وقع منه ولا قضا عليه وان اغم به الولي قل ولحرام فرع لوبات
عند واحدة محرما وعند واحدة حلالا فقد ادى حقها لحصول الا سرقا له
في الجرح ثم التنبيه لابن الملقن وللا مة ليلة ولا يجوز اقل من ذلك
وله اكثر ولهذا كان التعبير بما قاله متعينا بخلاف من عير بقوله والحرق
مثلا امة لان ذلك صادق بان يجوز للامة ثلثا للحرق ثلثا وصار في
بان يجعل للكر لامة ليلتين والحرق اربعة مع انه لا يجوز الزيادة على الثلاثة
الا بالرضى واذا اقام بالزوجة نشوزا ومثلها الامة التي لا نفقة
لها عليه والمعتد بنبهة والصغير التي لا تطبق الوطي فهذه الاربعة
لا قسم لها قال في المذهب وانما تستحق غير الحرة القسم اذا استحققت النفقة
بان كانت مسلمة للزوج ليلة ونهارا للحرة او لم تنفق له الباب ليدخل
المراد انها لم تمكنه من الفتح او كان غلق الباب بفعلها والاله فلا يلزمها
فتح الباب لان من كدمة وهي لا تجب عليها عندنا ويخطم دلا يقال فتح
الباب من الاستخدام وهو لا يجب عليها الا نأقول هو جازل بينها وبينه
ففتح الباب من تمتة التسليم الواجب عليها اعراض عن زوجات
اي بعد تمام دورهن ولا يجوز قبله فيها ثم به حيث شرع في القسم ثم قطعه
اما قبل الشرع فلا يجب شيئا ويجوز من اي بالوطي كقرب مسكن
اذا اي وكفوف عليها قبله او بعد اي لان المقصود حاصل بكل من تقديم
النهار وتاخير لكن تقديم الليل اولي للخروج من خلاف من اوجبه لانه
الذي عليه التواتر في الشرعية م فلو كان بعد تارة لا قال شيئا فالحق
في حقه وقت فراغه مشغولا ليله كان او نهارا قل وعبارة م روايا كان تارة

يعمل ليلة وتارة نهار لم يجز نهار عن ليله ولا عكسه اي والاصل في حقه
وقت السكون لتفاوت الفرض ولو كان بعض الليل وبعض النهار فالوجه
ان محل السكون هو الاصل والعمل هو التابع وان لا يجزى احداهما عن الاخر
وانه لو كان عمله في بيته كخياطة وكتابة فظاهر تحصيله بالحارس والا توجب
بفتح الهمزة وتخفيف التاء في المصباح ان وقت كرسول عدم الاعتبار بهذا
العمل فيكون الليل في حقه هو الاصل اذ قصد الانس وهو حاصله
لا يدخل نهارا انما قيد مع احتمال عبارة المص للاصل لاجل قوله لغير حاجة
فان الدخول في الاصل مستنع لغير ضرورة فلو كان كلامه في الاصل لقال
لغير ضرورة فان فعل اي دخل لغير حاجة وطال مكانته ايتروا فان
لم يطر فله قضاء وان صرح عليه لتعديه قل تعذر ذلك اي الزمان
الذي دخل فيه من نوبة الدخول عليها وعند فراغ زمن القضا يلزمه
الخروج لنحو مسجد اذ امن قال قل ليس قوله من نوبة لا فيد الشرائع
من نوبة واحدة منى قل الي التي هو يومها فيصير هذا يقتضي
انه كان يعمل النهار التابع قبل الليلة المتبوعة وفي رواية مر خلا فيه
حيث قال حتى يبلغ التي جات نوبتها فيبيت عندها وان طال الزمن
فلم يوزاد عليه قدر الحاجة جدا ويحتمل ان معنى وان طال اي واستغرقته
الحاجة وبه صرح زكي فانه قال ان طال زمن الحاجة فيضي الزايد وعنده
مشايخنا فيحكم عليه ولو الحاجة اي وانما يجوز للضرورة ثم طالعته
عرفا فيضي ظم وان كان بقدر الضرورة قل اما الموطوء فانه يقتضي من باب
اولي وياتي من تعدي بالدخول اي من دخل تعديا بالحاجة ولا للضرورة
اي في الاصل او التابع وان لم يطر مكانه لكن تقدم انه لا يقتضي غير الموطوء هذا
ما ذكره الشافعي قال شيخنا م رانه لا يقتضي ما لم يطر مطلقا ولا يقتضي قدر زمن
الحاجة والضرورة مطلقا ويقتضي ما زاد على قدرها عادة مطلقا وقان شيخنا
زكي انه في الاصل اذ اذ على قدر الضرورة يقتضي الجميع سواء طال او طوله
وانه في التابع يقتضي الزايد على قدر الحاجة ان طوله لا ان طال فراجع ذلك
قل ولا عتد مشايخنا كلام زكي وقد نظمته بقولي
للمزوج ان يدخل للضرورة لغزيرة ليست بذات النوبة في الاصل مع قضا كل الزمن

ان طال او حاله فانق وان يكن في تابع الحاجة وقد اطال وقت تلك الحاجة
قضي الذب زاد فقط ولا يجب قضاؤه في الطول هذا ما انتخب
وان يكن دخوله لا لغرضه عصي ويقتضي له ما اعان عن حبه
ولو جاء مع من دخل عليها في نوبة غيرها اي في الاصل او التابع نعم
يجوز غير من الاستماعات في التابع فقط كما مر وكان اي الدخول للضرورة
وهو من جملة الفانية لا يوصف بالتحريم معتداي من حيث خصوص كونه
وطنا واما من حيث صرف زمن صلاحته الوقت لغتها فمقصية توصف
بالتحريم او من حيث الاقدام على الوطئ فيدخل قوله ويصرف التحريم الي ايقاع
المقصية على ذلك اذ معناه اما صرفه الزمن اليها او الاقدام وهو اقرب
فلو ماتت المظلومة بسببها الطرف متعلق بالمظلومة لا بماتت والتقدير
المظلومة بسبب ليلتها التي فاتها بموتها مع استيفاضتها ليلتها لا قضا
لها فليتأمل وبهذا التقدير اندفع قول بعضهم هنا انظر ما حكم ابي الزاهر
الايج في كلام الشافعي في موضع النظم موضع الضر ولو فارق المظلومة تعذر
القضا لكن يجب عليه عودها لعصته ولو بعد جديده اذا تمكن منه
ويقتضي لها مقها وتقدم انه لو اكرهه حكم على العقد عليها صح مع الالكراه
لانه اكرهه بحق كما ذكره ح في كسبه وقت نزوله اي ما لم تكن خلوته
في سببه فهو العاد كما قاله الا ذرعي بان كان في محفة او نحوها وحالة النزول
يكون مع الجملة في ضمة مثله فيكون الاصل في حقه حالة السير حتى تلزمه
التسوية في ذلك كما في شامهجة وعماده في الجنون وقت افقته اي وقت
كان قليلا كان او كثيرا الا كلف بتوزيع مرات النزول وان تفاوتت
حتى لو كان النزول في نوبة واحدة نصف يوم وفي نوبة الا ضرب ربعه
كفي وقد يوجه بان اوقات النزول لا تنضب وتنشق مراعاة التفاوت
فسوم في حقه وحل هذا كما هو ظم في نزول لا يتأتى فيه القسم الواجب على
المقيم اما نزول تمام في ذلك كيو من بليتها ومعه زوجات مثله
وجب القسم بينهما كالقيم وامتنع تخصيص احدهما بغير هذا النزول
فمحرم على رضا من بناء على وجوب القسم عليه صلى الله عليه وسلم
وهو الصحيح وهو الظم معتد بغير كراهته وان تفرق في البله وافرغ

جواز الزيادة برضاها ولو مشاهرة ومسانة اقبح له بدلا لان الابدان كان بدلا
قرعة فيلغو لنقله هذه دجلة في كلام المصنف فقل قل في الرضا وش
فلو غير بنية النقلة بنية السفر لغيرها فهل سقط عنه القضا والا ثم بذلك
او يستمر حكمها الى ان يرجع الى الباقيات وجهان قال الزركشي نعم الام يقضي
الحزم بالتأني حرم عليه ان يستحب بعضا ولو بقعة المسئلة لها
خمس احوال يحرم في اثنين منها وهما ان يستحب بعضا ويبقى
بعض من على عهده او يترك الجميع ويحل في اعدا ذلك وهو ما اذا اشبه
الكل او طلق الكل او استحب بعضا وملك بعضا وملك يكتفي بالطلاق
الرجعي او بشرط كونه باينا لان الرجعية في حكم الرخصة وعموم كلامهم
يشمل الاول ويوجه بانه يستع من وجوب القضا المترتب على السفر
بوكيله والمراد بالتوكيل المحرم فان كان اجنبا امتنع السفر معه والا وجه
الاكتفاء بالنسبة للثقات قضا لمن مع التوكيل اي لانه من افراد بيتهم
لبعض دون بعض فيوجب القضا لغير المصحوبة له واعتراض قل على التزم
غير موجه كما قال شيخنا ولا يجوز ان يترك من اي على ذمته من غير
استصحاب ولا طلاق وعارضه قل بما تقدم فيما لو تفرق في البلاد من
انه يقسم عليهم ولا يتجاوز بالنوبة ثلث لئلا الابدان برضاها فيجوز
مشاهرة ومسانة فهذا يتضمن جواز سكناه في غير بلدها في المقصود منه
وللكره بان اذا انفرد من فيها اذا سكنت واحدة ببلدها وله بلدا اخر
فابقاها ببلدها وبقي هو ببلده وهذه فيما اذا كان وطن الجميع وامدافراد
الا انتقال واحد لما في ذلك اي ترك من من الوقوع اي الجماع وفي باقي
الاسفار لا يقول على المتن الطولية بان كانت يوما ولية فاكتر او
القصير بان كانت دوما ولية ستم القرعة في اتمام الشارع ستم
تغيير اعراب المتن اللفظي وهو معيب كالاخفى وسواء كان في السفر
فليس له الخروج بغيرها فلو تقدي واخذ غيرها فالقضا واجب المظنونة
فقط لا يختص بالحف بالقرعة فيها وليس له ان يبيع القرعة ايها وله
تركها اي ترك من خرجت لها القرعة فلا يأخذها ولا غيرها عصي
وقضى اي ذهابا وايابا واقامة ايها قال الماوردي وكذا بعد اذا
من

من وعبارته مرفي ش ولهن قبل سفرها الرجوع وقول الماوردي لا قبل بلوغ
مسافة القصر بعيدة بحروفه اي يصل اليها دفع به ان مسافة القصر
لا تتصور مجاوزتها اذ لا اخذها والمراد مجاوزة اولها قل فان فعل
عصي اي تعلقا عليه ومع ذلك يجب على الزوجة طاعته فلو امتنعت
نشرت فان وصل المقصد هذا مفهوم قوله الساهر بقا اذا سافر
بالقرعة لا يقضي للزوجات التخلف مدة سفره وليس مرتبطا بمسئلة
الاما والمعنى فيه اي سقوط القضا عنه للمخلفات مع وجوبه على
الزوج دائما ولو قام به اعذر ما يقابل ذلك اي من الصحة والتمتع به
حظها من الزوج وهو الصحة والتمتع به فقد ترفعت اي تمت
الامرات وهو راحة في مقابلة راحة ومشفقة في مقابلة مشقة
المهينة خرجت المبهمة قال سم فهل هو كالموعدة لهت او كما لو
وهبت له فيه نظره وحزم قل بالبطالة اي فيستمر حقا بات
عندها وان لم ترض بذلك له وللبعض الزوجات اي معينة قسم ذلك
على الروس ففليه لو وهبت له ولهن كان له ربع ليلة ولكل زوج حصة
كذلك فتجد الواهبة كالموعدة وفي كل اربعة ادوار تجتمع ليلة فيخرج
بينه وبينهن فمن خرجت له القرعة فخصها به وهكذا كلما اجتمعت ليلة
ولذا بقية الصور وهذا اذا وهبتها دائما فان وهبت ليلة فقط جعلها
اربعا واقرع ايضه ويحضر بريرة من ثا فراجع ذلك ففيه نظر قل
ولا يجوز للواهبة ان تأخذ الا هذه الهبة ليست على قواعد
الهبات ولذلك قالوا ليس لنا هبة تنوقف على رض غير الموهوب له
الا هذه ويلزم منها في الموضع ان كانت اخذته وشتمت القضا قال
شيخنا ما لم تعلم بالفساد قل من هذه المسئلة اي من مفهوم التقليل
المذكور فيها وهو قوله لانه ليس بعين ولا منفعة لا سقاط الحق
لما في وليس لباذل العوض الرجوع فيه ان لم يقر الا ان بشرط بان يقول
ولي الرجوع في العوض ان لم اقر وكذا ليس لصاحب الوظيفة الرجوع
فيها ان لم يقر المنزول له الا ان بشرط بان يقول اسقطت حق من
هذه الوظيفة بهذه الدراهم لفلان بشرط ان يقر فيها فان لم يقر

وهمت فان له الرجوع هـ ميران اخذ العوض فيه جازي لانه افتدا
والفرق بينه وبين صاحبة اللبلة حيث لا تاخذ عوضا في مقابلة هبتها
حقها لبعض الزوجات ان حقها من القسم في دليل انها لا تجاب اليه
الا برضى الزوج فلم يتحقق كذا في تأخذ العوض على ساقه
وللغاية الرجوع متى شئت اي لانه الرتبة لا تلزم الا بالقبض والمستقبل
لم يقبض منه التنية ولا ترجع الا اليه يقضي اليها ما مضى قبل علمه
بالرجوع ولو لم يلق قل الالبينة اي شهادة رجلين في دوام نكاحه
لما المراد منه ان معه غيرها ممن بات عندها والى فلا وجوب قل
كل منهما اي الحرة والعبد وبذلك ليال لو قال من الليالي لبقا ثلثون ليلة
في كلام المم كانت اولي او نحو ذلك اي كوطي في دبرها ثلثين وبين
سبع بقضا عبارة شاذة فان سبع بظهورها ففني لكرا قال عمر في
المفترقات الباقيات سها وهو صريح في انه يقضي لكل واحد سبعا سم
عليه فانه فاذا كان تحتها قبل الحدية لكانت بان عندها واحدة بعد واحدة
امري وعشرين ليلة هذا تقرير كلامه وانه فيه الشيخ سلطان فقال يشرط
ان يكون السبع من نوقها فوط كما يفيد التعبير بالقضا قال ش وكيفية القضا
ان يفرع بينه وبين دور فاللبلة التي تخضع لبيتها عند واحدة منهن بالفرقة
اي في الدور التي يبيت ليلتها عند الثانية والثالثة يبيت ليلتها عند
الثالثة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى ان تتم السبع وثم ما من ان يبيت
وثماني ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من كل اثني عشر ليلة ليلة فحصل
السبع بما ذكرنا اضرب سبع في اثني عشر وهي اقل يحصل فيه القضا لكل واحدة
بلغ ان رقة وثمانين ولا يختلف بسبب ذلك عن الرجوع المضي وان قال
فيه بعض المتأخرين وهذا الذي اعتمد ليخاف قال عدم عليه الرجوع للجمعة
والجمعة وعبادة المضي ونحو ذلك انه برضاها قل واذا خاف العلم ان
الشقاق بين الزوجين اما ان يكون سبب منها او سبب منه او سبب منها
جميعا فالسبب منها ان تظهر امارات شذوذها كما ذكره المص والسبب منه او
منها ما ياتي في التنية وهو ما لو منعها الرجوع حقها كقسم وان ادعى كمنها نقدي
صاحبه عليه فرق القامني حالها بثقة خبرها من غير انهما وخوفهم كما سياتي في التنية

ايضا

ايضا بان ظهرت امارات شذوذها كذا في التنية فلم ان الوعد بكيفي له ظهور
امارات الشذوذ واما الهجر والضرب فيقتصران الى العلم بالشذوذ فقول المص
فان ابت اليه الشذوذ معناه فان تحقق شذوذها باستمرارها على الشذوذ بعد الخطا
بعد لطف هو قيد معتبر فلو كان ذلك عادة لها لم يكن شذوذا بل هو كماله
قد يقتضي حتم هجرها في المفجع في هذه الحالة ولا شك فيه ان فوت حقها من
قسم او غيره والى فيظهر عدم تحريمه كما نبه عليه جماعة منهم السبكي والى اذ عيب
شذوذيها والحاصل انه ان هجرها في الكلام لله ثمة ايام فاقولها مطلقا وان هجرها
في الكلام فوق ذلك نظر ان قصدرها لطفها نفسه فقط اوله وللطاعة ورضوها
عن المعصية صريح وان قصدرها للطاعة ورضوها عن المعصية فقط جازي
في المفجع بفتح الجيم وتجاوز كسرهما اي الوطى والفراس ويجوز رفعه في شذوذي
فوق ذلك ثمة قال عمر في فصل تطبيق الطلاق بالحد ونحوه وفي بعض شراح
البخاري وانما يحرم هجر اكثر من الثلاث ان واجهه ولم يكلمه حتى بالسلام
اما لو لم يواجهه فلا حرمة وان مكث سنين وهو ظم وصاحبه هي
مران بن الربيع بضم الميم كما في فتح الباري وعله ان امينه فخر مبع
وهو ما يعظم الله بان يخشى منه مبيع تيم وان لم تنزل اليه فيحرم المبرج
وغيره ويؤيد تفسير المبرج بما ذكر قول الصحاح يضربها بمندل ملفوف
او بيه لا بسوط ولا يقضي هجر ولو ضربها وادعى انه بسبب شذوذها وادعت
عزمه فالقول قوله بالنسبة لجواز الضرب لا بالنسبة لسقوط النفقة والكسوة
مرحومي وسيل الشهاب رعن ان الزوج لو ادعى عدم تمكنه من وطئها
فادعت انه يريد وطئها في دبرها او كسوة او نفاس فاجاب بانها
تصدق بيمينها والخوف هنا بمعنى العلم لا حاجة اليه مع جمل الربية
علي تقدير فان نشز لا فان معناه فان تحقق الشذوذ فمن خاف
من موص مخفيا ومفلا جنفا اي ميلا عن الحفظ او انما بان تقدير ذلك
بالزيادة على تلك او تخفيض غير مثله لانه لا بد ان يكون الا اذا كثر من جواز
الضرب وان لم يتكرر معتد وهذا بخلاف ان يكون الاولي للزوج الفلوف
عن الضرب بخلاف ولي الصبي فان الاولي له عدمه والفرق ما ذكره قول
المتن ويسقط بالشذوذ سياي في كلام الله ان المراد بالسقوط عدم الوجوب

لا السقوط بعد الوجوب لقصوره وعدم الوجوب ما كان قبل وجوبه
وما كان بعده. **منع الزوج من الاستمتاع ولو لم يجز معكم بغيره أو صلات**
مستحكم به أو كذا في صحيح كريمة كنعم وبصل وأما لو كان ذلك لها وأرادت أن
لا تمكنه إلا بعد أن لا يجوز صلات غير مستحكم ورجح كريمة وأراد التمكن مع وجود
ذلك إجماع خوف من أن يزهد بها بعد ذلك من رجل وسبل الله صفة محرما
إذا منعت الزوجة من تمكين الزوج لشتمه وكثرة أو سخطه هل تكون نائمة
أم لا فاجاب بقوله لا تكون نائمة بذلك ومثله كل ما تجبر المرأة على أن الله
أخذ مما في البيات أن كل ما يتذكر به الإنسان يجب على الزوج أن الله أي
حيث تأذت بذلك تاذي لا يجترأ عادة ويعلم ذلك بقول الأحوال من أهل
خير أن الرجل المذكور أو من هو معاشره ويعوذ من ذلك جواب حادثة
وقع السؤال عنها وهي أن رجلا طهر بدينه المبارك المعروف وهو أنما
أخبر طبيبات أنه مما يهدى أو لم يخبر بذلك كتن تاذت به قاذبا لا يحتمل
عادة جله زمنه مع ذلك على عدم تعاظم ما ينطق به بدنه فلا تصير نائمة
بامتناعها وإن لم يخبر الطبيبات المذكورات بما ذكر وكان صلا على النظافة
حيث لم يبق بدنه من الففونات ما تاذي به ولا عبرت بحجده فنفرتها وجب
عليها تمكينه ومثل ذلك في هذا التفسير القروح السائلة ونحوها من كل ما لا
يثبت الجوار ولا يعلم بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله ككثرة
عشرته له عيش على م. ويسقط به أي بالشفور أي حيث لا عذر نفقتها
أي حيث لم يكن يستمتع بها وإلا لم تسقط مبدئي. **فضيلة من الضمان**
والنوت وهو الهزال الشديد قول ومرادهم لا لا يخفى أن هذا المراد
غير مراد بل مرادهم الأعم من سقوط واجب ومنع ما لم يجب والمثال الذي
ذكره فيه الجمع بينهما لأن الشفور قبل الفج يسقط نفقة اليوم الماضي لأنه
جزء منه كذا ذكره قبله ومنع وجوب نفقة اليوم الذي طلع فجره لأنه جزء منه
أي وإن رجعت في أثناءه لا قول وكانه فمما أن المراد المنع قبل الحصول وفيه
نظر بل مراده الأعم وسياق تحرير ذلك حاصله أن الشفور إذا صار في أول
فصل كسوة سقطت كسوة ذلك الفصل ولو عادت إلى الطاعة فيه وانظر
في اثنا فصل وجب عليها رد كسوة الفصل جميعه وإن عادت إلى الطاعة
قوله

الزمنه القاصي توفيته أي أن كان مكلفا وإلا الزم وليه بما ذكره الاتفاق من
مال الزوج زبي. **فلقة خلف السجدة والطبع** كم يعزى في المرقع الأول بل
في الثانية وما بعد ما غلغله فيها فيعزى لها مطلقا. **والنفقة** عليها أي
لا ملها. **ثقة** ولو عبدا أو امرأة ولم يشترط بقدره لفسره والمراد به عدل
الرواية كما قاله محمد. **يخبرها بفتح أوله** وضم ثالثه أي يعرف أحوالها قل
فإن عدم إخبار الثقة بأن لم يكن جارا أو كان جارا غير ثقة. **منع الظالم**
منها قال في المنع. **وتم** فإن لم يمنع حال بينهما أي بطلانها كما هو معلوم أي
أي أن يرجع عنها حالها قال في رفعه من كلامه أنه لا حال بينهما ابتداء فلا
للغير أن يأنجال بينهما إذا تبين له الحال ومنع الظالم منها فلم يمنع
وهما وكذا أي لأن الزوجين ربيات فلا يولي عليها في حقها أن يضعف حقها
والمال حقها وقيل جازا كانت لسيتمها في الآية حكيم وقد يولي على الرشيد
كالملس ويرى بأن التولية على المفسد من غير ذاته جله فله هذا ويرتب
على الخلاف اشتراط الرضي بالبيع على الأول دون الثاني. **ويفرق**
عطف على لينظر اسلام وإن كان الزوجات كافرين. **قال** بفت
غيرها فإن عجزا عن توافيقها أدب الظالم واستوفى المظلوم فقه أي بحسب
ما يفكر له. **فصل** في الخلع وهو نزع من الطلاق وقدمه
عليه لترتبته غالب على الشقاق كما تقدم وهو مخصوص من الطلاق وقدمه
عليه النفي مطلقا أو مقبدا وعلى إثبات المطلق وكذا المقيد عند شيخنا وغيره
وهو الوجه وخالف شيخنا م. في هذا القسم قول وقوله وخالف شيخنا م. في هذا
القسم خلفه بالطلاق الثلاث كيدخل الدار في هذا الشهر أي قال لا يخلص
فيه الخلع أي أن وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه وإلا بان وقع قبل التمكن
فيجوز أنه يخلصه سمع على محرر بالمعنى وقد طالع في ذلك فراجع. **هل لباس كرم**
يتم إن يكون من تشبه محسوس محسوس بان شبه احتشاق الرجل لزوجته
باحتمال لباسه على اللباس كما قال الجودي. **سقط**
إذا ما الفجيم ثني علفها. **تثبت** فكانت عليه لباسا
ويتم لأنه تشبه محسوس محسوس لأن كل منهما يسترجع حال صاحبه ويمنعه من
الفجور. **بيضاوي** فرقة أي لفظا دال على فرقة بين الزوجين جازي

صحيح وان كرم او صرم كالبدعي وضابط مسايل الباب ان الطلاق اما ان يقع
بالمسمى باينا ان محبت الصفة والعوض او بمهر المثل ان قصد الفوض فقط او رجعي
ان قصد الصفة كخالفتك على هذا الدنيا عليت لي عليك الرجعة وقد نجز
او علق بما وجد اوله يقع اصله ان علق بما لم يوجد على عوض اي ولو منقعة
او دينا او عينه الا في حلقه العيب ان وقع على عين فله ثبت المسمى كما قاله
الشيخان في الكلام على بيع الغايب فتعلق بذلك ههنا المنع في الصغير معلوم
ليس قيدا الا من حيث لزوم المسمى كما سيذكر فلو سكت عنه كان اولي وخون
اي كالحشران قل بما ثبت لهما من قود او غير كدين وهدر قدف مما لا عا
غير فيصح رجعي وهل يبرأ الا بصي اوله فلو خالفنا على بركه وابرأ غير فابرأ
براة صحيحة بان كانت بالغة بشدة عاقلة عالة بالقدر المبرأ منه وكذلك هو
عالم هل يقع باين نظر الرجوع بعينه للزوج او رجعي نظر الرجوع البعق للفر
لغيره قال جرحه قرب الاله وعلية هل يبرأ كل من الا بصي والزوج اوله صريح
ونزاع على ما ذكره من الشروط ان لا يتعلق بالقدر المبرأ منه زكاة والاهم تفصح
البراة بان كان المصدق او الدين في هذه الصورة نفيا او كان التعلق بعبد
مضى سنة او اكثر وانما لم تفصح البراة في عدم وجود الصفة لانه علق على براته
من الجميع وهو لا يبرأ من قدر الزكاة لتعلق جهة المستحقين بالمال تعلق شرة
كما في فتاوى م ر فيصح رجعي لو قال فيقع كان اولي ان في صحة الخلع كون
الطلاق رجعيان تنافض فتأمل قل وخرج معلوم المهر المثل او مثله اي
ماله طلقها على اسقاط حقها من الحضنة وبقي مالها فاعلم على رضعة ولد
سنتين مثله ثم مات الولد قبل مضي المدة فهل له الرجوع عليها بجره مثل
ما يقابل ما بقي من المدة او بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقي من
المدة فيه نظر والاه قرب الثاني لان ما بقي من المدة منزلة المهر المثل والواجب
مع جمل العوض مهر المثل على م ر فان طين كثر عن شي منه نفيا اي
ولو من مقابلته فك العصة واصح من هذا قوله ولا جناح علينا فيما اقتدت به
ل ان لا يقام حدود الله اي ترك اقامة احكامه من مواجب الزوجية
قاله السيفاي ومنه قال بقاءم حالة الشقاق على فعل شي لو كان صلي
الظهار او دخلت الدار مثله فانت طالق ثلاثا فيلحقها لو اتي فهو مستحب
ويكون

ويكون مستثنى من كراهة الطلاق قال جرح وفيه نظر كثرة القائلين بعود
الصفة فالوجه انه مباح لذلك لا مندوب ويطع يصوق بالرجعية بخلاف
البين صفة طلاقه فلا يصح خلع صبي ومجنون لسقوط قولها بصفه او ليس
ولو يغيران الولي قل العوض او كثر لما لك امرها او كثر منها باذنه الا
اذا قال السفينة لزوجته الرشيدة ان اعطيتني كذا فانت طالق فيجوز لها
الطلاق ولو يغيران الولي وتطلق باعطاء ولا ضمان عليها قاله الماوردي
واقروم وعلى الولي المباداة للخذ من السفينة قابله اي بان هذا الزوج
يقوله طلقته على الف في ذمتك فيقبل المثلزم او ان اعطيتني الفاقه
طالق وان لم يقبل لان التعليل لا يقتضي القبول وقوله او ملته كان قالت
طلقتني على الف في ذمتي فيقول طلقتك على ذلك فلو احتلت امة اي رجعة
ولو مكاتبه من كاي علم مما ياتي اي ضعيفه بالنسبة لقوله في الدين تبين
او غير عطف على غير ماله قل اي فالعني او مال غير السيد ولكن في بعض
النسخ من مال او غير ماله كالختصاص او بدلين في الدين تبين محله في غير
المكاتبه اما هي فتبين بمهر المثل لا بالمسمى خلا للشرطي اي فيكون
في ذمتها وانما لم يصح بالمسمى لانه موجله باجل مجهول في حق من هي كالمهر في الاطلاق
بالصرفه بذلك اي بما ذكر من كسبها وخون وتعين فان زادت على
ما عينه او قدر تعلق الزايد بذمتها ثم انهيج مجبوزة اي حرة ولو باذنه
وليس له نكاحها لست من اهل التزامه وليس لوليها صرف مالها الي مثل ذلك
ما لم يثبت على مالها من الزوج ولم يمتد دفعه الا بالخلع والاحاز صرفه حينئذ
في الخلع وظم ان ذلك بعد الدخول والاه فيقع باينا بله مال ولو خالفها فلم تقبل
لم يقع طلاق كما يفهم من التعبير باقتلعت اي قبلت الخلع الا ان ينوب الطلاق
بالخلع ولم يغير القياس بقولها فيقع رجعي في المدخول بها كما هو الفرض زائد
على مهر المثل بخلاف مهر المثل فاقل منه في راس المال لان التبرع انما هو
الزائد فان لم يسعه الثلث فسخ المسمى ورجع لمهر المثل ثم انهيج قل الا
بنكاح هو سنتا منقطع ان اريد الرجعة اصطلاحا فان شرط عليها الرجعة
وقع رجعي ولا مال ويصح عوض الخلع لا كان الا ولي فقد هذا عند قول
المتن على عوض معلوم وعيان النهج وشرط في الفوض كحة اصداف حلق

فلو خالفها باسدي يقصد بآنت بمهر المثل اولا يقصد فرجهي وخرج زيادتي
ضمير خالفها خلع مع اليمين بذلك اي بالفاسد الذي يقصد فيقع رجعي
لم تطلق ما لم يقل بعد بآنت طالق فان قال ذلك فتارة
يقصد الاخبار عن الاول المطلق على البراءة ويطلق بقاءه وتارة يطلق او يقصد
انشا الطلاق او الاخبار ولم يطابق فان قصد الاخبار عن الاول وطابق
لم يقع شيء وان قصد الانشا او الاخبار ولم يطابق كان قال اولا ان ابرأني
فانت طالق طلقة فابراة فقال انت طالق طلقتين او ثلاثة وقيل الثاني
وان قصد الاخبار لا زعدم المطابقة منعت من حمل عليه وكذا ان اطلق
هذا كله اذا كانت الزوجة هو المبتدي بالتقليد واما كس مسئلة الله وهي
ما اذا ابتدأت الزوجة بالتقليد بان قالت ان طلقني فانت بري من
صدقي فقال يجب لها انت طالق فله يقع شيء لان البراءة لا تعلف لكن لو
اعتقد صحة تقليد فانه يقع باينا بمهر المثل فان اعتقد الفساد وقع رجعي
وفي ثم المنوي في الصغير فخرج لو قالت ان طلقني فانت بري من صدقي
وطلق لم يحصل الا براءة ويقع باينا بمهر المثل لانه طلق طمعا ورغبت هي
في الطلاق بالبراءة قاله الشيخان بحثا ثم حكاه بعد ذلك عن القاضي حسين
واقراه وصرح ايض بنقله الخوارزمي في الكافي كما افاده في المهمات وقوله
كلام شيخنا في ضمن الروضة يقتضي انه المعتد وهو كذلك بآنت بمهر المثل
اي وان علم ان كلفها خالف على ما يات قيد به لقوله ولكن لا يضر هنا خالف
كلامه الا لو حذفه كان اولي وعذر ان تتبع فيه شيئا في ثم المنهج والفرق
له لانه ذكرها في الله والا استدراك في المتن لانه تكرار هو مبني
على ان ماخذ الصراحة التكرار في لسان حملة الشئ وقيل المعتد وروده في الكتاب
والسنة او استشهاده مع ورود مفناه سواء تكرار ام لا ان ذكر معها المال
وكذا ان نوي او نوي التماس قبولها وقبلت قل ونسج في قوله او نوي الخ
شيخ الاسلام في ثم المنهج والمعتد ان ذلك كناية في كالة المذكورة وعبارة
ثم روالا وجهه انه ان صرح بالعوض او نواه وقبلت بآنت او عوي عن ذلك
ونوي الطلاق وامر التماس جوابها وقبلت وقع باينا فان لم يضر جوابها
ونوي وقع رجعي والا فلا وقوله بآنت اي بما ذكره او نواه وقوله او عوي

عن

من ذلك اي ذكر المال ونسجه وقوله وقع باينا اي بمهر المثل وقوله ونوي اي

الطلاق وقوله والاي وان لم ينو الطلاق مع شعليه الذي جاء معها فيه
قيد به لانه الذي يكون بدعي مخراما لولا الخلع بخلاف الذي لم يجر معها فيه
والطلاق جائز فيه ولو عوي غير وجه الخلع لانه انما ينزلها الفداء الا نوحه
منه فزنده فيما لو كان الخلع معها او باذنها فلو كان مع اجنبي لم يجز لانه بدعي
ولا يلحق المختلف طلاق اي لان من اراد الطلاق بالرفع والمختلص لم يبق
له ولاية على البضع الي انقضاء العدة اي في غير المهر شرعا اما هي فيلحقها
بعد انقضاء العدة الصورية ايض تمتة رجلين قيد معتبر لان الخلع لا يثبت
بغير الرجال فيستحقه اي ولا يحتاج الي اقرار جديد لانه اي الاقرار في ضمن
معاوضة وبهذا فارق ما مر في كتاب الاقرار من انه لو اقر رجل وكذبه المقر
له بطل ولو رجع المقر وصدقه فانه لا يستحقه الا باقرار جديد لانه ليس
في ضمن معاوضة اذا اهل عدمه اي الفوض ولها نفقة العدة وسكنها
ولا يبرأ لو ماتت عملا بدعواه انها باين فان مات هو ورثته او في صفة
عوضه كدراهم كفيه نظرا لان الدراهم والدنانير من جنس الاصل قل
والمولف تابع لشيء المنهج وقد يقال يلزم من الاختلاف في جنس الاختلاف
في الصفة او مراده بالصفة ما يشمل الجنس او قدره عطف على صفة تخالف
اي بشرط ان يكون مدعاة في الاختلاف في القدر اكثر ومن يبداه وهو الزوج
لانه هنا مشابة البائع بمرحول وقال الشيخ سلطان في حقه والذي ينبغي ان يبدأ
بالزوجة لانه البضع يبقى لها بحروفه بفسخ الفوض اي بعد التخالف
المذكور في القول في غدر الطلاق الواقع في مسئلته وهي الا ولي قول الزوج
بيمينه وانظر هل المراد بيمينه الواقع في التخالف اولا بد من يمين اخر ضرره
ثم المنهج كما في المنوي بالمفوض اي بخلاف البيع فله يكتفي فيه بيمينه الفوض
لا يعمد هنا ما لا يحتزم لكون البيع معاوضة محصنة فان لم ينوي شيئا
لا يبق ما لو اختلفت نيتها قدرا او صفة او نوعا ولكم التخالف كما تقدم قل
فصل في الطلاق وهو لغة جاهلي جالس الشئ بتقريره فليس من
حقايص هذه الامة يعني ان الجاهلية كانوا يستعملونه في حل العصمة ايض
لكن ليحصر منه في الثلاثة في تفسير ابن عادل روي عروة بن الربيع قال

كان الناس في الابد يطلقون من غير حصر ولا عدد وكان الرجل يطلق امراته
فاذا قاربت انقضت عودتها راجعها ثم طلقها كذلك ثم راجعها بقصد مضارها
فنزلت هذه الآية الطلاق مرتان وروي ان الرجل كان في الجاهلية يطلق
امراته ثم راجعها قبل ان تنقض عودتها ولو طلقها الف مرة كانت القدر
عليها للمراجعة ثابتة له فجات امرأة الى عائشة رضي الله عنها فشكت ان زوجها
يطلقها ويراجعها يضارها بذلك فذكرت عائشة ذلك لرسول الله صلى
الله عليه وسلم فنزل قوله تعالى الطلاق مرتان يعني الطلاق الذي تملك الرجعة
عقبه مرتان فاذا اطلق لك نكاحك تحل له الا بعد ذلك اخره والطلاق يجوز ان
يكون مصدر اطلقت المرأة طلاقا وان يكون اسم مصدر بمعنى التطبيق كالمقام
بمعنى التسليم ولا بد من حذف مضاف قبل المبتدأ ليكون المبتدأ عين الخبر اي
عدد الطلاق المشرع فيه الرجعة مرتان بلا سبب اي من عيب ونحوه فخرج
به الفصح ابغض بالنصب خبر ليس وهو مسوق للتنبيه فليس المراد
حقيقة البغض لان الحلال لا يبغض وقصد اي عند وجود العارف كالمدرس
ومطلق لم يقل زوج لان المطلقة قد يكون غير الزوج كالقاضي في طلاقه من المولى
ولو بالتعليق اضاع به ما لو قال المراهق اذا بلغت فانت طالق ثم بلغ
وكذا المجنون لو قال اذا افقت فانت طالق فافق له نالوا وقف الطلاق بعد
البلوغ او الافة او قفناه بقولهم السابق وقولها لا يصح في الحال فكذلك لا يصح
عند وجود الشوطن الالسكران اي المتقدي بسكره لانه المنصرف اليه
اللفظ عند الطلاق قول ولو قال السكران بعد ما طلق انما شربت الخمر مكرها
او لم اعلم بان ما شربت منه مسكر صدق بيمينه نذ فصح منه اي ولو
كنانة ان نوي بها الطلاق خلا فاله بن الرقة حيث قال لا يقع بكناية وان
نوي قول تعليل عليه غلة له منه منه فلا يصح من مكر اي بغير حق
فخرج ما كان بحق كطلاق المحرم واحد بالكره القاضيه به بعد معنى المدع وتقدم
تصويرا من الطلاق دون الفسنة ثم الروى اي وهو انه اذا ضرب له المدع
فلم يطا طالبه بالوطي فان امتنع طالبه بالطلاق فاذا اكرهه عليه نفذ وهذا
ما جرى عليه الرافي وصوبه الزركشي من الترتيب بين طالبته بالوطي ثم
بالطلاق والمعتبر انه يحرم بينهما وطء فلا يتصور منه الاكره وان لم يور

التورية كان يقصد غير زوجته او يقصد بالطلاق الحرام وثاق او بطلقت
الاخبار كاذب ثم المنهج في اطلاق كان المكر اطلق الباب على المكر فتعذر
مروجه منه بغير ما طلبه منه وشرط الاكره اي مطلقا لا بقيد كونه علي
الطلاق قد تمكروا ذكر الشك للاكره شروطا ثلاثة وبقي اثبات انه لا يظهر
منه قرينة اختيار بان عدل عن اللفظ المكر عليه والثاني ان يكرهه علي
معي لم يقبل صوابه لم يمنع الوقوع لانه المراد وان قبلناه هاهنا لان
قوله السابق فلا يحتاج لنية ايقاع الايلا يمه لو قال لم اقر به الطلاق لم يقبل
بل الملايم لم يفرغ ونحوه فالصريح ثلاثة الفاظ وكذا ما استق من الحكم
والفادات ان ذكر المال او بقاء كامر وبما مطلقة بفتح اللام مشددة اما
بكرها فكناية كناية وكذا انت فرقة او مصرية او مطلقة سم ومن الكناية
فارقيني لا يقال انه مشتق من الفراق وهو صريح لا نأقول قد اسند اليها
والفراق انما يكون منه فروع تستلزم علي تقيد الصريح بما اذا لم يتبعه بها
يخرجه عن الصراحة وهذا اولها كان كناية اي لتقيسه اللفظ بما يخرجه
عن الصراحة بخلاف ما لو اضمر ذلك فانه لفظ ان قصد ان ياتي اي وتلفظ
بذلك واسمع نفسه كما في الاله ستن اي فله يكفي نية من وثاق ونحوه سواء
اي بنا علي ان استهار لا يلحق الكناية بالصريح وهو المعتبر لم تطلق
زوجته ان لم ينف فلونك وانت ياروجي لم تطلق ايها لعطفه علي من ليس بحل
لطلاقه مع حذف امير كني الطلاق وهو طالق بعد قوله وانت ياروجي فهو
منعطف الجمل التي حذف بعضها بخلاف ما لو قال طلقت نسا العالمين وزوجتي
فانه يقع لتسلط الفاعل علي الزوجة فهو منعطف المفردات دون
مجموعة الفراق والسراج معتمد وكذا الوكيل كفيه نظرا لان المقيد فيه نية
الزوجة لانية الطلاق كما يعلم من كلامه قل النية اي نية الزوجة لترده
اي الطلاق بين زوجتين والظن انه لا يشترط معتد قصد اللفظ لمعناه
دخل فيه الهازل واللهع وبمن طقت محبة لاجنية فاذا هي زوجته بخلاف
من سبق لسانه والالحجب والحالي فانها لم يقصد اللفظ لمعناه من غير
قصد معناه كالفتق فلو قلت لمن يضرب عبدك عبد ما هو لك حر شكك لانه
يقصد وكذا لو قال الواعظ لقوم تنجب منهم وفيهم زوجته طلقكم لم تطلق

لا نه لم يقصد اللفظ المعناه وهو حل العمة وقهره في الرض من جملة ما لم يعلم ان
فيه زوجته والمعتد انه ليس قيدا لما علمت ان المعنى المقصود له هو الفراق
النفوي لا الكاثر الذي هو حل العمة ومثل ذلك في عدم الوقوع به ما لو قلت
الزوج الطلاق بلفظ لا يفرقها فاني بها جاهلة بمعناها وان قصد بها حل
العمة فلا يقع كالمقصود الطلاق بلفظ لا معنى له اولا صريح ولا كناية في الطلاق
خو قومي او قمرى اذا قصد به الطلاق لانه لم يقصد اللفظ المعناه وكذا قصد
معنى آخر لازم او يلزمي ومثله طلاقك لانه لم يقصد النكاح واقراء وقيل
انه كناية وجزم به في الانوار وقيل لغوس بخلاف قوله فرضي علي للفرق
اي بل هو كناية لان الفرض لا يستعمل في مثل ذلك عرف بخلاف العاجب زي
انه كناية لا قتاله الطلاق واجب علي فيقع به وصاحبه الطلاق فرضي علي فلا
يقع به وقال الصمعي انه صريح معتد لا شتهار لا قد يورثه منه
عدم صراحة علي الفراق او السراح سم وهذا هو الظاهر معتد لانه الصبح
هنا في نحو طلقك الله قوية لا استقلال لها بالمقصود لعدم توقفها علي شيء
اضرب حلة في صفتي البسح والى قاله فانه لا يفرق مستقلا بالمقصود لتوقفها
علي القول فان كلمة من البسح والى قاله يتوقف علي اليجاب والقول معا والقاع
ان كل ما يستقل به الشخص اذا اضافه الي الله كان صريحا وكل ما لا يستقل به
اذا اضافه الي الله فهو كناية وقد نظم بعضهم هذه القاعدة في قوله
ما فيه الا استقلال بالانشا • وكان مسندا الذي الاله
فهو صريح منه كناية • فكن كذا الضابط اذ اراه
مثل استغنية كذا مسألة فيمن قال لزوجته تكون طالق هل تطلق ام لا لا قتال
هذا اللفظ كمال والا استقبال وهل هو صريح او كناية واذا قلتم بعدم وقوعه
في الحال فميت يقع بمعنى كناية ام لا يقع أصلا لان الوقت مبهم الجواب الظن
ان هذا اللفظ كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت او التعليق لحتاج
الي ذكر المعلق عليه والى فهو معتد يقع به شيء سم علي حجر عريش علي مرف فان نوي
بذلك الامر علي حذف اللام ان تكلفي فهو انشا فتطلق في الحال بله شك سم وعلم
منه ان قوله كذا يخطا يقع به الطلاق في الحال لانه انشا يقدر اكار
والجور يعني لفظه مني والاصح لانه نظر اذ التي يجب تعريفها ما كان

معنى

بمعنى لا محالة اولا بد فرجعه هـ ق ل وهو عجيب ففي الصباح بته بتا من
باب ضرب وقتل قطعه وبث الرجل طلاق امراته وطلقا طلقة بته وثلاثا بته
اذا قطعها عن الرجعة وابث طلقها بالالف لانه قال ابن فارس ويقال
لما لا رجعة فيه لا افعله بته المقصود منه فقد صرح بان معنى البت يدور علي
القطع في طلاق الزوجة وغيره وان كان فيما نقله عن ابن فارس استعماله بدوت
تصرفه وذكره المصنف معناه اي وهو قوله الا في ابدي واذهبي فانه يعني
العزيب وهما معني اعزيب ويحتمل ان معناه صير عريضا واقدر ونحو
ذلك منه علي السخام لا افعل كذا فليس صريحا ولا كناية لان لفظ السخام لا يحتمل
الطلاق غايته ان من يذكرها يريد التباعد عن لفظ الطلاق كما ذكره ع ش
علي م ر نحو بارك الله فيكي اي لا نه لا يحتمل الطلاق بوجه بخلاف بارك الله
لك فكنايه سم وان قال كيلي واشرب فهو كناية علي المعتد لان معناه كل
امر الفراق واشرب شرابه او كيلي واشرب من كسبك لانه قد طلقت هـ ش
التيه والذي رجحه ابن المقرئ هو المعتد قال م ر فلما حصل الاكتفاء بها قبل
فراغ لفظها وهو المعتد والوجه محبي هذا الخلاف في الكناية التي ليست لفظا
كالكتابة تنسب اللفظ كذا هذا يتفرع علي ما قبله وصاحبه ان الاله قول الكناية
في اقتران النية باللفظ هل المراد به خصوص اللفظ الواقع به الطلاق وهو المند
الذي هو باين من انت باين وبته وبته من انت بته او انت بته او المراد
بكتابه بتامها من المند والمند اليه للافهام بكسر الهمزة ولو قدر علي
الكتابة بالمشاة الفوقية اي الخط وهو صريح في ان كتبه كناية كالناطق فلا
يقدر بها ولا يحتمل اي فلا يقدر شهادته كان محتملا حال نطقه بشرط عليه الحرس
فانها لا تقبل منه بالشارة ولا تبطل صلاته بالشارية ولو باع في صلاته بالشارة
انقذ البسح ولا تبطل صلاته ومن ثم يلغز فيقال لنا انسان يبيع ويشترى في الصلاة
عامدا عما ولا تبطل صلاته فليس كالكلام من الناطق وكذا الوطاف اما بالشارة
وهو حرس او بالنطق قبل ضرسه انه لا يتكلم فاشد بعد الحرس لا يحتمل بذلك
حكم البسح علي النطق لكن رايت بخط الرومي قوله ولا يحتمل بها في الحلف علي عدم
الكلام اي وقد حلف وهو ناطق اما اذا حلف بالشارة علي عدم الكلام ثم تكلم
بالشارة صحت علي المعتد بخنا سلطان وقد نظم بعضهم هذه المسئلة بقوله

اشارة الاضريس مثل نطقه • فيما عدا ثلاثة لصدقه
في حالة الصلوة والشهادة • كذا في الايمان لا زياده

وان اختصر بطلانه اي بفهم طلاقه من اشارته فان لم يفهم اشارته بالطلاق
احد فلا تكون صرخة ولا كناية فيقول امره عليه لعدم اعتبار اشارته شمة
تخلو في الايمان المبرح لم يجعل البراءة في مقابلة الطلاق اذ لا يظن له فيه غرض
وبفرضه فهو نادر لا ينظر اليه فمحل من باب التعليل المحض وحاصل الفرق ان
التعليل من الزوج ان كان مع الزوجة فهو تعليل مشوب معاوضة لكونها
لا تبرئ الا عند سلامة البضع لها لان لها غرض في ملكها لعمدة نفسها واما
التعليل منه علي ابراهيم فانها لا يتضمن ذلك لان المبري للغرض له فيه
فهو تعليل محض ولو فرض غير ذلك كان جعله في ضمن التعليل خطأ وعبارة
بعضهم اذ اقول لها ان ابراهيم من صدقك فانت طالق فابراهيم شرط في وقوع
الطلاق علم الزوجين بقدر المبراهمة فان جهله او اوجدها لم تقع وقوله ان
العبرة بالجهل به حاله وان امكن العلم به بعد البراءة وكونها رشيعة وان تجبه
فورا في مجلس التواجب وان لا يتوقف بالمال المبراهمة زكاة فان تعلقت
به زكاة لم يقع لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله ولو ابراهمه ثم
ادعت جهلها بقدره فان زوجت صغيرة صدقت بيمينها او بالغة ودل الحال
علي جهلها به لكونها مجبرة لم تست ذن فكذلك والاه صدق بيمينه با بلي ووضعه
مع شاعلم رفسع يقع كثيرا ان تحضر مشاصرة بين الرجل وزوجته فتقول
له ابراهيم فيقول لها ان صحت براءتك فانت طالق والذي يظن انها ان
ابراهيم من معلوم وهي رشيعة وقع الطلاق رجعي لتعليله على مجرد صحة
البراءة وقد وجدت اي بقولها ابراهيم قبل ان يعلق لا باين الا انه لم يأخذ
عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل وقوعه وان كان المبراهمة محسولا
فلا براءة ولا وقع فتنبه له فانه دقيق كثير الوقوع هونا اضبطه بعض
المدرسين ها ونا بحد الها بعد هامة مخومة وكذا كل ما يتعد كسر
على راسها فالهوك مثال لم تطلق من والمعتد وقوع الطلاق حال كالتعليل
بفعل محال كان لم تصوري السما فانت طالق فانه يقع طلاقه لا ستي له هكذا انقله
م رحن افت والدوم قيسر كتاب الرجعة فرغ كتابة الكناية لا تؤثر لا نفهم

ضعيف

متعفف الرضعيف خله فاللقائي هابن الملقن **فصل** في الطلاق السني
وغیره الی سنی ویدعی ای یجوز الضرب الثاني الاتي في كلام المم وهو ما ليس
ولا بدعي في القول المشهور من السني على هذا القول فان الماتن جري على
تقسيمه ثلاثة اقسام لا نه قسم طلاق من تحيض الي سني ویدعی فان اوقفه
علي مدخول بها في طهر لم يجامع فيه ولا في حيض قبله ولم تكن حاملا فسين وان
اوقفه في الحيض او في طهر جامعها فيه او في حيض قبله فیدعی وطلاق من
لا تحيض لا سني ولا بدعي وهي الصغيرة والايسة والحامل والمختلعة اضبط اي
لانه لا يخلو اما ان يحيم أولا ويذكر اي فيجزم وينفذ في الشقاق اي اذا
راي مصلحة اي وطلاق المولي ومثل ذلك عاجز عن القيام بحقوق الزوجية
او با مراده ابويه لغير نفقت وكذا اطلاق سيئة الخلق بحيث لا يصبر علي
عشرتها لا مطلق لان عدم سوء خلقها محال كما ان رالية صلي الله عليه وسلم
بقوله المرأة الصالحة من النساء كالقربان الاعظم اي الابيض الجاهل والرجلين
او احدهما غير عفيفة او غير مصلية اي لا تحريم فيه فالمراد بالكنة الجواز
للهيقتها وهن اي هذا الضرب وانته باعتبار خبر وهو ذوات الحيض سم
ليست بحامل كما سياتي ان طلاق هؤلاء لا يتصف بسنة ولا بدعة ووجهه
ان مدته لا تختلف هذا بنا على تقسيمه الي ثلاثة اقسام فان قسم قسمين فهذه
الثلاثة من السني في طهر اي لا مع اضوق ولا في حيض قبله اي ولا مجامع
في حيض قبله اي قبل الطهر غير المجامع فيه والا فهو من البدعي كما سياتي بالبد
بقوله او في طهر جامعها فيه وهي ممن تجبر او في حيض قبله وسيدكر السني
ان استدخال منه المحرم كالجاء ولذلك زاد سم تحقه وذلك اي وسبب
كونه سنيا لا استعفا به كذا ولا في حيض قبله ولا استدخلت مائة في احدهما
ان يقع الطلاق اي سواء كان الطلاق رجعي ام باينا واعلم ان قول المم يقع
قيد يخرج التعليل والطلاق قيد يخرج الفسخ والحض والحمل الموصوف بالجماع
فيه او في حيض قبله قيد يخرج ايقاع الطلاق في طهر لم يجامعها فيه ولا في حيض
قبله فهو سني وكلمه في كلام السني وسياي اي في ثالث التبيها ان يستثنى من
الكم علي ايقاع الطلاق في الحيض بانه بدعي سبع صور لا يكون فيها بدعي
في الحيض اي لا مع اخره كما سياتي اليه قل وهي ممن تجبر قيد في قوله او في طهر

جامعها فيه فقط فانها اذا كانت ممن لا تبطل لكونها صغيرة او ايسة وجامعها
في طهر طلقها فيه لم يكن نكاحا ولا بدعي كما سيذكره وذلك اي سبب كونه
بدعيها ويترتب عليه احكام البدعي اي من نكاح الرجعة وغيره مجزى ويكون
الطلاق منسبا الى الذي اعتمدت عليه انما يكون بدعي لكن لا اثم فيه كدبرين
وانما يقع مجزى لا اي فتيان باضرار الوقوع باوله كاي تبين بتكبيره الا حرام
الرفق في الصلوة باولها والا ولها كان في زمان السنة بل لو استدخلت
مالا المحترم كان الحكم كذلك اي حيث كان عالما باستدخالها له والا لم يحرم
زنا وظم انه لا فرق بين استدخاله في القبل او الدبر كان الحكم كذلك
لان العلة خوف الحمل وكذا الوطى في الدبر هو من افراد الجماع ولعل ذكره للخلاف
فيه قل لتبوت النسب الى والذي اعتمدت عليه في باب الاستبراء ان الوطى
في الدبر لا يثبت به النسب ولا الا تبيلا د اي وان وجبت به العدة ولا
فرق بين الحرة والامة وهو في حق من له زوجات لا قيل ومنه ما لو
طلقها حال مرضه طلاقا باينا قاصدا لحرمانها من الارث والصحيح انه مكروه
كالزكاة اذا زال ملكه عن النصاب في اثنا الحول قاصدا للفرار من الزكاة
فهما على حد سواء ولو نكح حامله من زنا اي وهي من تحيض ويلغز
بها ويقال لنا امراة تزوجت وهي حامل وصح ذلك وصورتها ما اشار اليه
الشم بقوله ولو نكح حامله اذ وعبارته في شئ ومنه ايها ما لو نكح حامله من
زنا ووطئها لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع ففيه تطهير عظيم عليها
كذا قاله ومحلها فيه من تحيض حامله كما هو الفالب اما من تحيض حامله
فتقضي عدتها بالاقراء كذا كراه في العدة فلا يحرم طلاقها اذ لا تطهر بل قد فادفع
ما الحال به في التوضيح من الاعتراض عليها ثم فرضهم ذلك فيمن نكح
حامله من الزنا قد يؤخذ منه انها لو زنت وهي في نكاحه فحلت جاز له
طلاقها وانما طالت عدتها لعدم صبر النفس على عشرتها وهو متجه غير
ان كله مهم في الفقه ثم دخل بها هذا القيد لاجل وجوب العدة عليها لان
المطلقة قبل الدخول لا عدت عليها نظرا ان لم تحض اي في حالة الحمل ولو
كانت لا تحيض ابدا وطلقها في هذه الحالة فلا يكون الطلاق بدعي لان عدتها
بالاشهر وتنقضي عدتها بذلك مع وجود الحمل في هذه الصورة كذا اقره

بأنه لا يثبت به النسب ولا الا تبيلا د اي وان وجبت به العدة ولا فرق بين الحرة والامة وهو في حق من له زوجات لا قيل ومنه ما لو طلقها حال مرضه طلاقا باينا قاصدا لحرمانها من الارث والصحيح انه مكروه كالزكاة اذا زال ملكه عن النصاب في اثنا الحول قاصدا للفرار من الزكاة فهما على حد سواء ولو نكح حامله من زنا اي وهي من تحيض ويلغز بها ويقال لنا امراة تزوجت وهي حامل وصح ذلك وصورتها ما اشار اليه الشم بقوله ولو نكح حامله اذ وعبارته في شئ ومنه ايها ما لو نكح حامله من زنا ووطئها لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع ففيه تطهير عظيم عليها كذا قاله ومحلها فيه من تحيض حامله كما هو الفالب اما من تحيض حامله فتقضي عدتها بالاقراء كذا كراه في العدة فلا يحرم طلاقها اذ لا تطهر بل قد فادفع ما الحال به في التوضيح من الاعتراض عليها ثم فرضهم ذلك فيمن نكح حامله من الزنا قد يؤخذ منه انها لو زنت وهي في نكاحه فحلت جاز له طلاقها وانما طالت عدتها لعدم صبر النفس على عشرتها وهو متجه غير ان كله مهم في الفقه ثم دخل بها هذا القيد لاجل وجوب العدة عليها لان المطلقة قبل الدخول لا عدت عليها نظرا ان لم تحض اي في حالة الحمل ولو كانت لا تحيض ابدا وطلقها في هذه الحالة فلا يكون الطلاق بدعي لان عدتها بالاشهر وتنقضي عدتها بذلك مع وجود الحمل في هذه الصورة كذا اقره

بعض

بعض مشايخنا ورده شيخنا الطوسي دبرين ومريد الرد ما رايت يخط
الروحي وانما لم تشرع في العدة بالاشهر وهي حامل من الزنا كما في نظيره من الاقراء
لان الاشهر لا تدل على براءة الرحم بخلاف الاقراء فانها تدل على البراءة في الجملة
والا اي بان كانت تحيض فان طلقها في الطهر لم وان وطئ فيه فراجعها
واما الموطوعة شبهة اخرى اي اذا وطئت الزوجة شبهة فحلت من وطئ
الشبهة وطلق الزوج طاهرا سموا كانت تحت تحيض او لا وبهذا فارت
لكامل من زنا فهو بدعي لانها لا تشرع في العدة لان عدة الحمل مقدمة
مطلقا ويلغز بذلك ويقال لنا رجل طلق زوجته في طهر لم يجامعها فيه
ولا في حيض قبله وهو بدعي اذا احبلت منه اي من وطئ الشبهة
المعلوم من المقام ثم طلقها اي زوجها وقوله بدعي اي لعدم شروعيها
في العدة يستثنى من الطلاق في الحيض اي من تكلم عليه بانه بدعي
طلاقا لحامل من الحيض فان الحيض لا اثر له لان العدة بالوضع ومنها
ما لو كانت الزوجة امه لا ويلغز بذلك ويقال لنا رجل طلق زوجته
في الحيض ولا يحرم عليه بل يثاب على ذلك ومثلها مسئلة الا يله وخونها
ميدان فمسائل الزوج ليس قيدا بل امدار على علم الزوج بالتعلق المذكور
طلاق التحريم فليس في ولا بدعي محله ان اوقع طلاقها في اول الشهر او
في اثنا يه وبقي سنة ما ينع حيفا وطرا كما ياتي في العدة والا فبدعي
ثم طلقها في الحيض ثابته وانما لم يكن هذا بدعي لانها لا تستأنف العدة
للطلاق الثاني لعدم لزومها به مرسومي على عوض اي منها وهو
وارد على قول المص ومضرب الا لا يقال هو سيذكر المختلفة لا نافقولا قيدا
بالمختلفة قبل الدخول فلم تشمل هذه واقضي عموم قوله السابق تحيض
فطلاقها اما سني او بدعي شموله المختلفة التي لا تحيض وليس كذلك
ليس في طلاقه من سنة ولا بدعة اي لا يوصف طلاقه من بواحد منها فلا
يوصف بكونه سنيا ولا بدعي وان كان جائزا ومن اي هذا الضرب
وانتهى ما تقدم سم الصغيرة اي سواء طلق في طهر جامعها فيه ام لا
وكذا يقال في الايسة والحامل شيئا التي ظهر حملها وهو تصوير
لقوله بعد ولا ندم والا فلا يتقيد بذلك فراجعها قل ويخط بعض

تلك مؤنة قهره بذلك لان طلاق الحامل التي لم يظهر حملها بدعي لما فيه من
الندم باعتبار ان الزوج قد لا يسمع بطلاق الحامل والمراد الحامل منه وضع به
كونها حاملة من غيره بشبهة او زنا متقدم فان ايقاع الطلاق قد بدعي لتخر
الشرع في العدة عن الطلاق لانها انما تكون بعد وضع الحمل ومضي زمن النفاس
فغير ان كانت الحامل من الزنا تحيض لم يكن طلاقها بغير اقدم تاحض العدة
لانها تنقضي بالاقراء مع وجود حمل الزنا كما ذكره الله في امره والمختلفة اي
بعض منها سواء باشرت الحمل او لم اذنت له جنبي اما اذا كان العوض من جنبي
ولو باذنها فهي من القسم الاول الذي يجري فيه السنة والبدعة التي
لم يدخل بها هذا القيد لاجابة اليه فان التي لم يدخل بها من هذا القسم مطلقا
سواء كان بعض ام لا كما صرح به قال سم ولعل العدد كان خمس بدل قوله
اربع وكان قوله التي اذا مقروفا بالواو لتمام الخمس فغيره النسخة والحاصل
انه كان الاول ان يقول التي دخل بها او يقول والتي لا بزيادة الواو ويقول
خمس بدل اربع لا تنحصر من طلق بدعي اي بسبب كيف من له الرجعة
وكره تركها مادام زمن البدعة فيجري من الرجعة بزوال زمن البدعة
وهو في طهر وطوافيه او في حيض قبله بفراغه مع زمن الحيض بعد وفجره
خال عن الوطئ بفراغه وبالرجعة يسقط الاثم من اصله لانه كحقها وقد
وفاه وانما لم تجب وان كانت توبة خلة فاما لك واي حنيفة نظر لما ذكر
ولان التوبة لا تخص من الرجعة خصوصها محبتها مطلقا بل بعد تمام
طهر فيه نظر والظن بعد شروع في طهر وعبارت غير اذ اجا وقت السنة ان شا
طلق وان شا لم يطلق فكان ينبغي اسقاط تمامه سن له الرجعة
وقال مالك نجيب ولو قال كما يفيض مسوسية اي مدخول بها او فان لم
تكن مدخول بها لم يكن طلاقها سنيا ولا بدعي فيقع في كل قاله في سن
المنهج هذا كله اذا قال لمن يكون طلاقها سنيا او بدعي فلو قال لمن لا يتصف
طلاقها بذلك وقع في الحال مطلقا ويلفوذ ذكر السنة والبدعة في المنهج
فكالسنة اي فان كانت في حال سنة وقع في الحال والا فله يقع في الحال
بل بالصفة كما في سن المنهج وكذا ما بعدها بقوله كالبدعة **فصل** فيما
يملك الزوج حرا كان او رقبتها من الطلقات وهي ثلاثة للحرو ثلثان

للرقبة

للرقبة وفي ان ستنها هل ينفع اوله والتقليد هل يتوقف على المعلق
عليه ام لا والمحل القابل للطلاق ان يكون زوجة ولو رجعية لا محلوكة له
وفي شروط المطلق وهي التكليف وعدم الكراه والنوم فهذا الفصل معقود
كمنه سائل ويملك الحرا كالحامل الحرة ولو غير مسلم سواء كان يصر
ام امة وخالف ابو حنيفة فجعل الاعتبار بحال الساكنا لعدن واختاره ابن سريج
ه سم او تسترح بلسان اي طلاق لا اثم فيه سلم رعين حلف بالطلاق
واشا له غير هل ينفعه ام لا اجاب ان اعتقد كالف انه ينفعه نفقة والا
فله ويتعين حمله على ما اذا كان قبل علمه ان المنيشة لا تنفعه اما اذا علم
بعد ذلك فيقع الطلاق وخالف جعفر قال لا ينفعه لانه لا يفذر في جهله
بهذا الحكم الطلاق بالرجال اي معتبر بهم والمراد بهم الذكور والاحتمال
فيدخل كمنه لانه مشكوك في الوقوع عليه وذلك في لو عقد كمنه على
انني ثم طلقها ثم اتضع بالذكورة فانه يتبين صحة العقد فيقع الطلاق
لتبين صحة النكاح فتا مرقل وقوله فانه يتبين صحة العقد في هذا كله م
غير صحيح والعدن بانك اي معتبر بهن ولا نظر في حرية الزوج اوراقه
ه ولا يحرم جمع الطلقات ولو مع اكثر منها نحو سبعين غير صوابه
عمو يحرم قاله في سن الروض ويملك العبدان من فيه رق كما ذكره ولهذا يلغز
فيقال لنا عبد يملك وان لم يملكه سيد لما صرحه قوله الطلاق بالرجال
وهو شامل للحر والعبد كذمي اي حر واسترق اي بعد نفقته العهد
ثم اراد نكاحها اي باذن سيده قال ابن الملقن في سن التنية وان شا
هل طلق طلقة او اكثر لزمه الا قل لان الاصل عدم الزايدة قال قل فرج
لو طلق احرها دون ماله ثم راجع او جدد رجعت اليه بما بقي واذا استوفى
ماله ثم عادت اليه عادت بماله الا ستنها في الطلاق وكذا في سائر
العقود والكلول ولعل يقيدهم بالطلاق لدفع تكرار مع ذكره في باب
الاقرار وايضا الكلام في الطلاق خمسة زاد بعضهم معرفة معناه
فان لم يعرف معنى الاستنساخ لم يسمع منه وهذا يعلم من شرط النية وبعضهم
يعد عدم جمع المفرق في الاستفراق قل به اي اليمين لوقال اي
بالستني منه هنا وفيما بعد لكان انبى واعم واو لي فتأمل

قل بخلاف ما اذا انواه قبلها اي قبل فراغها فلو قال قبله لكان اول
 فتا مل قل فتع كونه يعلم هل قصد الاستئان ام له طلق لان الاستئان
 كما ذكره الله ولو وضع على ثقل بل الاستئان لا يبعد لان ظم اللفظ يقتضي
 ارادة الاستئان ابن الملقن وقد ذكر الله الاول او لم يقصد به لا عطف
 على او نواه بعد فراغ اليهين والمستغرق باطل اي ما لم يتبعه بغيره
 والا فصيح قل قال ابن الملقن في شبه المتبذره وقال انت طالق ثلاث
 الا ثلاث الا اثنتين فقد قيل يقع الثلاث لان الاول فاسد بالا ستفراق
 والثاني فرع فاقضى وقيل يقع طلقان لانه لما عقب الاستئان بالاستئان
 خرج الاول على غير الاستفراق فكانه قال ثلاث الا واحدة وهذا هو
 الله صحيح وقيل طلقه لفساد الاستئان الاول فيصرف الثاني الى اول الكلام
 وكأنه قال ثلاث الا اثنتين بمجروفه ويعيد ما ذكره من ان الاستئان
 وقوع طلقين قاعدة ان الاستئان من الاستئان ثبات نفى وعكسه ويصح
 تقديم المستثنى الى اي مع الشروط السابقة كما هو ظم كلامهم فراجع قل
 حكمت لان الطلقة لا تنبسط وتغلب جانب البقاء لا اعتقاده بالتمل
 قل وكذا ان اطلق فصور كحسب ستة هذا معلوم من اشتراط قصد رفع
 الحكم المذكور وقد قالوا ان الاستئان يبطل النيات للغيرها وقد اشار اليه
 بقوله وكذا الخ قل والضابط ان التعليل بالمشية يرفع كل عقد وحل
 ويبطل كل عبادة وان قصد التبرك لم يضر مطلقا فان اطلق فان كان
 في العبادة منع الا نفاد وان كان في غيرها فلا يمنع الا نفقاده عند
 قصد التعليل لو قال عند عدم قصد التبرك لكان مستقيما لان الاستئان
 مانع في هذه المذكورات كما مر في الاستئان اليه قل وانفاد اي
 وكذا يمنع انفاد اي لكن مع قصد التعليل في هذه المذكورات لا منع
 الاستئان ولا مع قصد التبرك ونحوه قل حاله ايمحالة النفا
 والحاصل اي وهو الطلاق الذي وصفها به لا يعلق بالمشية عند
 القرب منه اي من الطلاق ويصح تعليله لا ويعتبر فيه شروط الاستئان
 الا الاستفراق ولعلم ان التعليل اما بالشروط كالادوات الالهية واما
 بالصفة نحو طلاقها او قبلي او احسن الطلاق او افيحه او بدعي وهكذا
 واما

٢
 تمام

واما بالوقاات نحو الي شهر كذا او يوم كذا او نحو ذلك وبهذا يعلم ما ياتي
 من كلام الله من التخليط فليت مل قل فتطلق عند وجودها فاذا قال
 لها كذا مثل اسم لتعليله بالصفة بقوله كانت طالق طلاقا سنيا او بدعيا
 وليست في حال سنة في الاول ولا بدعة في الثاني اذا وجدت الصفة بخلاف
 ما اذا كانت في ذلك الحال وقال سنيا او بدعيا فتطلق في الحال وقع
 الطلاق اي في المسائل الاربع السابقة باول اليوم الاخير منه سواء
 كان يوم الثلاثاء او اليوم التاسع والعشرين وادوات التعليل
 بالشروط والصفات صريح هذا ان الصفة والشروط واحد وعطفه مرادف
 وليس كذلك كما عرفت وله وجه لذلك اذ لا تسمى الشروط اوصافا فتأمل
 قل وقد نظم ابن الوردى ضابط ادوات التعليل بقوله بعد ان سئل يقول
 القائل ادوات التعليل تحفي عليها هل لكم ضابط لكشف غطاها
 فاجاب بقوله كلما التكرار وهو منها ان اذا الى من متى معناها
 للترجيح مع البتة اذ المثلث معها ان شئت او اعطاها
 او ضمان والكل في جانب النفي لقوله ان قد افني سواها
 فان للترجيح في النفي مطلق وفي البتة مع المال او شئت وقال بعضهم
 ادوات التعليل في النفي للفوز سوي ان وفي البتة راوها
 للترجيح الا اذا ان مع امسا لو شئت وكلما كررها هـ
 خفاء دخلت الدار كما اوانت طالق ان دخلت الدار ثم لم يكون بلا وظم
 كلامه انها بمعنى ان وكذا الوالي ذكرها بعد ما قل عتق عشرة اي
 بمهمة وعليه التبيين وكان ما يرد ادوات التعليل غير كل ما مر حرم
 ومجموع ذلك عشرة وهي عدد الاحاد المذكورة ولو علق بكلمة
 اي ولو في المراتب الالهيتين فقط كما قاله ابن النقيب فحسب عشرة
 لان فيها صفة الواحدة اربع مرات وصفة الاثنين مرتين وصفة الثلاثة
 مرة واحدة وصفة الاربعه كذلك وخرج بقوله في مشيت المنفى فكل الادوات
 فيه للفوز الا ان فقط قل وفي شبه المنومى الصغير وكلها تقتضي الفوز
 في طرف النفي الا لفظة ان فقط فانها للترجيح فاذا قال اذ لم يفعل او
 تفعل كذا كانت طالق فيمنى زمن يمكن فيه الفعل المعلق عليه ولم يفعل

طالقت وكذا اذا قال متى لم اطلقك او متهما او كليهما او اي حين او زمان لم
 افعل او تفعل كذا فانت طالقت فهي زمن يسع ولم يفعل طالقت على المذهب كلف
 ان لم فان علق بان كقوله ان لم افعل او تفعل كذا فانت طالقت فله يقع الطلاق
 حتى يصدر الياس من الفعل فانها للترخي كما تقدم هذا ملخص ما في الروضة
 ويتبين التفطن لما يقع من اثر العوام من قولهم ان لم افعل او تفعل كذا
 فانت طالقت بهيئة اذ او مضى على ذلك زمان يمكن فيه الفعل من غير
 فعل مع القادي على المعاشرة في الحث طائفة اخرى قد فرغ كوقال كلما
 طلقت واحدة فبعد حرف طلقت واحدة مرارا لم يفتق الا واحد قال القاضي
 هشام التنبه له بن الملقن يفتق واحد بطلق في الاول والآخر انك
 تجمع الاغداد وهم واحد واثنان وثلاثة واربعة ثم يزيد ثلثة لتكرار
 الواحد لثلاث مرات واثنين لتكرارهم مرة في طلاق الاربع والخمسة خمسة
 عشر ومئة تذكر ان تكرار العدد حصوله من آخرى ولا تحسب المرة الاولى
 سهلا عليك باق الصور وطلاق اثنين اي بانضمامهما اليك لا ولي
 وطلاق ثلثة بانضمامها الي ما قبلها ومثله ما بعد المعلق هو
 من التقدير الواجب لصحة التكم او الكلام ولو ابقى التكم المص على ظم
 من عدم صحة طلاق الأجنبية كان اولى قل قبل النكاح كقولك الأجنبية
 ان تزوجتك فانت طالقت او ان تزوجت فله نية فهي طالقت او كل امرأة
 اتزوجها فهي طالقت ثم تزوج الأجنبية او غيرها لم يقع الطلاق عليه فيها
 ولو حكم حاكم بوقوعه فلكل ففي نفسه كما قاله الولي العراقي وغيره
 وان خالف فيه سم قل وانزع جذف التاكيد المهدود فقل
 لانه لو طلق اذ الظم ان يقال فلو طلق لا بقا التفرع تامل ولا تطبق
 اي وان وجد المعلق عليه بعد الكمال قل الصبي خلف الحائلة
 والمجنون غير المتعدي والنايم وان قال بعد استيقاظه اجزته او وقته
 رفع القلم اي قلم التكليف فله اثم عليهم ثبتي وان كانت اثم فافهم
 معتبر لانه من باب ربط الالحكام بالاسباب في هذا الجنب اي الواقع
 في السكر والمبرسم هو من اصابه البرسام وهو مرض يهترى
 الدماغ يخلط العقل والناقص العقل اي عن خصل له عن عدم معرفة تعرف
 قوله

رفع عن اتي لفظ اي المولدة به والا فهو واقع منهم والا تلاف مضمون
 فطلق واحدة اي وان لم يملك غيرها فالضابط انه متى خالف وقع الطلاق
 او وافقه ونفي ما اكروه عليه فخرج بعاجله ما لو قال ان يستثنى ما اذا ذكر
 زمانا قريب جدا او جرت العادة بانه لا يخلفه فتح الباري على البخاري كمن ضعفه
 م رتبة هي من الدور وهو ان يلزم من وقوع المعلق عدم وقوعه
 هل يصح ام لا وفي ما يتبع ذلك كسقوط السبا اي كقوله ان صدرت السبا اما
 لو قال ان لم تصدر السبا فانت طالقت فانها تطلق حال تحقق الحث بمضيق
 لحظة والذي قاله زبي انها لا تطلق في الثانية الا بالياس فليراجع
 واليهين فيما ذكر من سقوطه اذ اي لعدم وقوع الطلاق بذلك لا يمنع انفقوا اليهين
 حتى يترتب عليه الكفار لم تحث في اصح الوجهين هو المعتمد كما في اليهين
 بالله تعالى تنبيه المكره بفتح الداحق كالمختار كافي المولى ولو ادعى وقوع
 الطلاق منه حال صباه او جنونه او نرفسه او اكراهه وامكن نحو المباوع عهد
 خوف الخوف ووجد نحو الاكراه صدق بيمينه والا فلا قل ومن الاكراه ما لو حلف
 ليطأها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن
 منه قبل غلبته بوجه وكذا لو حلف ليطأ زوجته الليلة فوجدها حايضا او
 لتقوم غدا فحاضت فيه او لبيعهن امته اليوم فوجدها حاملة منه لم يحث
 ثم ردا اذا حلف بالطلاق انه يدفع لفرمايه مقدم يوم كذا اشعر من
 الدفع فله حث عليه ان كان العجز من حين الحلف الى معنى اليوم المذكور
 كما نقله المنوفي في الشئ الصغير وقد عبر قبل ذلك بقوله وعجز عن ذلك
 اليوم فليراجع فتح الرجعة على من طلق احدي زوجتيه قبل ان يوفى لها
 ليلتها وتحريم فيما اذا ترتب عليه عدم قسم او عجز عن الا نفاق او المعاشرة
 بالمعروف ونكر من حيث سن الطلاق وتذب حيث طلق بدعي فكله حايضا
 ولو بقصد زيد مثله اي ولو بهيمة او شحاغده اباها او زوجها
 قبل منه مثله في شتم **فصل** في الرجعة واصلها الا باعة ونفرتها
 احكام النكاح قل وهي لغة المرق من الرجوع بنا فيه قول ابن مالك
 وفعله لمن كملته وفعله لهسته جله
 ثرايت بخط الروحي ولا يها رضى سا ذكره الخويوني ان ففلة بالفتح للمرة



وفعله بالكسر للهشة لان ذلك اصطلاح غريب وما هنا امر نفوي باعتبار
ما نقل عن العرب رد المرأة من اضافة المصدر الى المفعول بعد حذف
الفاعل اي ذ الزوج او من قام مقامه من وكيل او لي المرأة الى النكاح ايا الكامل
والا فهي في حكم المتكلسة بدليل حقوق الظهار والى له والطلاق واللعان
والتوارث كفي العدة هذا ايضا لانه بعد ما نصير بابنا على وجه
مخصوص اشارة الى شروط الرجعة هـ وبموتها حق اقل التفضيل
فيه معنى الفعل اذ لا حق لغيرهم وشروط صحة الرجعة كما عباد المراجع
وشروط في المحل كونه زوجة موطوعة معينة قابلة لكل مطلقة مجانا لم يستوف
عدد دلالاتها وسياق ان شرط ارجع القضاء واهلية النكاح بخلاف الجنون
والنقص عليه والحي والمكر وشروط الصفة لفظا يشتر بالمراد صريحا كان
او كناية والتخير في عدم التوقيت هـ بعد الدخول بها ولو في الدبر كما يذكره
الشعر في الفصل الا بت استدخال الذلول في الدبر قبل انقضاء العدة هو
اصح من قول غيره في العدة ليدخل ما لو وطئت بشبهة فحملت فيها وله
مراجعتها في مدة الحمل وان لم تكن في عدته وبعد الى فراغ عدته فقد لا تنقح
رجعتها حال استغفار الشوط حتى يفرق بينهما وما لو وطئها حال الطلاق
ولزمها عدة اضرب فله مراجعتها في بقية الاول والواقعة عن الودين
اي بخلاف ما بقي من عدة وطئ الشبهة وهما الشبهة الباقيات المحضها
لو طئ الشبهة هـ قل ثم قوله قبل انقضاء العدة صادق بالمقارن على
وفي الحقة منع الرجعة في هذه الحالة فليراجع هـ شعره ويدخل فيه
ايضا ما لو طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تنقح في العدة وارجعها
في كفر لم يبع يخذ منه انه لو عاد الى الاسلام بعد مراجعتها لم يعتد
بها وان كان قبل انقضاء العدة وبه صرح في المراجع فلو طلق احدك
زوجته اذ عارم ربي واستفد من كلامه عدم صحة رجعة مبهمه
كما لو طلق احدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لان ما لا يقبل التعليل
لا يقبل الابهام هـ لشبهها بالنكاح فهي كابتدئ النكاح في هذا الحكم ولو
نقضت ونسيت لم تنقح رجعتها اي اذا قصد رجعة المطلقة اما اذا راجع
معيته فتبين انها التي نسبت فتصح اعتبارها بما في نفس الا مركزا بها من

فليراجع تمة لو علق اذ عبارة زي فرغ لو شك في الطلاق فراجع لتمامها
ثم اتفق له كمال صح لان العبرة في العقود بما في نفس الا من خلا في العبادات
فان العبرة فيها بما اي بما في نفس الا من خلا في العبادات
ممن شك هل راجع زوجته في العدة ام بعدها هل حكم بالرجعة ام لا الجواب
بانه يعتد بالرجعة لان الاصل بقا العدة وصحة الرجعة وشك في حصوله
اي كالمعلق طلقها علي فعليا لشي وشك هل فعلته ام لا فراجع لتمامها
ظهر له انها فقلت تحت الرجعة كمال سلات نفق السين المهمة وتشد يد
اللام لفظ اعجب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والجملة قل **فصل** هو
ساقط من بعض النسخ وهو الذي عناه الشعر فيما مر له السابق واذا
طلق واحدة او اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها فنصريح بمفهوم قوله
السابق ان يكون الطلاق قد دون ثلاث وان يكون قبل انقضاء العدة بغير
عوض منها اي او من غيرها لو استدخلت اي ولو في الدبر فله مراجعتها
اي وان كان شرط عدمها او قال اسقطت حق الرجعة هـ سم وان كانت
امه اي فله مراجعتها وان كانت لا تحل له الا لان الرجعة د وام هـ قل
فله تفصلوهن نزلت في معقل حين طلق ابو الدرداء اخوته ثم ندم فخطبها بعد
عدتها فرفضت ومنعها اخوها ان تزوجه اي لا تجسروهن ولا تمنعنهن
من ان يتكهنن ازواجهن الذين يرغبن فيهم ويصلحن لهن اذا اترافوا اي النساء
والمريدون نكاحهن هـ من حيوت التفاسير لابن عبد الله الياسلوعب
وفي الجلاء لير قبلن لجلهن انقضت عدتهن فله تفصلوهن خطاب للولا
اي تمنعهن من ان يتكهنن ازواجهن المطلقين لهن لان سبب نزولها
ان اخت معقل بن سار طلقها زوجها فاراد ان يراجعها اي يعقد جديد
فمنعها معقل بن سار كما رواه الحاکم اذا اترافوا اي الا زواجه والنساء
يرد عليه اي علي قوله فله مراجعتها ما لم تنقض عدتها فان الما شرع لا تنقضي
عدتها عضي الا قرا او ال شرع ومع ذلك لا رجعة فيما زاد على الثلثة من غيرها
قال قل قد يقال لا ايراد لان انقض عدتها بالنسبة لغير حقوق الطلاق متفق
عليه هـ ويخط بعض الفضلاء قوله فان العدة لا تنقضي اي بالنسبة لغيره
فلا يجوز لغيره ان يتزوجها لانها بالنسبة للغير في حكم الزوجة وبالنسبة

للزواج في حكم الأجنبية فيمتنع عليه مراجعتها إلا بعقد جديد بله
وطي أو وطى لم تحل منه انظر المنهج وشروطه ونظام زمان وطى الرجعية قبله
من الخالطة بله وطى واما غير الرجعية فان عاشرها ولم يطها فان العدة
تنقضي فان وطىها فهي كالرجعية ودخل في كل صة أي في قوله فله موطئها
ما لم تنقضي عدتها وان توقف أي النكاح المستقل على أذن فلا يتوقف
الرجعية من العبد والسفينة عليه لانه استدانة فيقتضيهما ذلك وان
توقف ابتداء نكاح كل من العبد والسفينة على إذن من مالك امرها
وسفينة أي وعبد ومحرم ومثله من طلاق أمة وتحت حرق لانه دوام
كما مر وهما أهل النكاح في الجملة وان لم يصح منهما ابتداء نكاح في الأصرام أو
للا مة ٥ وممن ونائب ومبرس ومفتوح ومفتوح عليه ولو لم يكن
جن إذا وكذا لو لم يصح حكم بطلان فقه مع المصلحة قل وقد وقع
عليه الطلاق أي في حال صحوة أو علق الطلاق بصفة وجدت حال
جنونه ٥ فهو شرط في رد ذلك فقط فان الفعل بدونها مجمل
يتمرانه ردها على أهلها فلم يقبلها فيحتاج لتعلق خلاف باقي الصنع
ومثل إلى نكاحي وعلم ما ذكره أنه لا بد من الاضافة إليها باسم ظم
كزمنب أو ضمير قد سم أشار كهنه ٥ وراجعتك مثله راجعت
زوجتي إلى عقد نكاحي واستشكل ذلك من أن المرجعة لم تنج عن
نكاحه بل هي زوجة حكم في النفقة وغيرها واجب بان المراد راجعتها
إلى نكاح كامل غير صاير ليسفونة بانقضاء عزمي ٥ كنز وحبك إذا
أي سقط جري ذلك عقداً لا فانه يكون كتابية فإذا جري بينه
وبين الولي عقد النكاح بإيجاب وقبول فهو كتابية في الرجعية لأن
ما كان صريحاً في شيء لا يكون صريحاً في غير كالطلاق والظهار فان نوي
فيما إذا عقد على الرجعية بإيجاب وقبول الرجعية حصلت والأول ولا
يلزم المال الذي عقده ٥ وسن أسما عليها سواء لفظ صريح
وهو واضح أو كتابية على اللفظ المنطوق به كما قاله الركني وبين
على الإقرار بها أية وثاب على ذلك وإن كان فيه إرشاد لانه ليس
بمحض الإرشاد قل لأنها في حكم استدانة النكاح أي في غالب الأحكام

ولذلك

ولذلك لا يثبت بها من حلف لا يتزوج على المهر ولو حلف لا يراجع حنت
برجعية بنفسه أو وكيله ما استنفذ من مصادرها واما المصادر فكنية
لا تحصل بفعل أي فله تحصيل بالوطى خلافه فالرجعية فلو كانت شافية
فوطئها وهو صفي فله الطلب وعليها الهرب قبل وعليه به مهر المثل كما
في متن المنهج وان راجع بهد لانها في غريم الوطن كالبائن فكذا في المهر خلاف
مالو وطئ زوجته في ردتها أو ردتته ثم أسلمت أو أسلم لان الإسلام ينزل
أثر الردة والرجعة لا تنزل أثر الطلاق قاله في متن المنهج تنبيه على الرجعية
زوجة في خمس أيات الأولى قوله تعالى فان طلقها فله تحل له من بعد حتى تنكح
زوجاً غير النائية وكلم نصف ما ترك ازواجكم الثالثة والذين يظاهرون
من نساءهم الرابعة للذين يولون من نساءهم الخامسة والذين يرمون
ازواجهم ٥ غير الكتابية اما الكتابية فتحصل بها الرجعة مع التوبة ولو مع
القدح على النطق كوطئ مثال كمال يحصل به وان نوي بله لا يقع
لو صدر ذلك من كافر واعتقده رجعة ثم أسلم وتراجعوا البنا اقرناكم
سم من انقضا العدة قيد اول وقوله بغير اشر قيدات وقوله ان
امكن قيد ثالث في انقضا العدة وكذا في بقائها وان وصلت إلى سن
الياس ولها النفقة من اقرا ولو باستحي لها او وضع وان
استعملته بدواً ومحرم أن تغتصب فيه الروح والافكير وهذا ما يجب كتمه
عن النكاح وان خالفت عاداتها غاية موثقات على ارجامهن حصن
ومله والمومن على الشيء يصدق بهيمة فيه كسب أي فيما إذا قل الزوج
هذا مستفاد خلاف ما إذا وافقه على انها ولدته وامكن كونه منه فانكس
فله ينقضي عنه إلا بنفيه ولقائه لها ونخط الميدي وم ربان قالت هذا
أحمر من فلات وطني بشجة واستيلاد تصوير مستكلاً لانه استيلاد
في الوطى بملك البهيم والكلام في الرجعية وهي لا يتصور فيها استيلاد
نعم ان كان مراده أفادة حكم الاستيلاد بقطع النظر عما كلفه فيه قل
استكال أو يصور بما إذا وطئ أمته المزوجة بشبهة فتصدق في انقضا
عدتها ولا تصدق في الاستيلاد إذا أنت من ذلك الوطى بولد لتتام
العدة التي بيانها ونخطم داي لو ادعت انها ولدت من سيدها

ولم يصدقها فان النسب لا يثبت حيث لم يوافقها على انه وطئها لان الملك
 محقق فلا يزول الا بيقين والامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن
 الا ببينة اي على اقرار او غير اي بان ادعته في اقل من المدة التي
 يمكن فيها انقضاءها الا تية في قول الشافعي لا ونحو الميراثي كقول
 زمر الطلاق وقوله فيصدق بيمينه واضح في الايسة واما الصغيرة فكان
 ينبغي تصديقها بلا عيب وجعل الايسة لا يمكن حيزها محل نظر فقد تقدم
 في التعليق على حيزها قبول قولها وان خالف المأدة فكيف يثبت الا مكان
 لا يسمع قولهم ان الايسة كذا الياس ناقص ما دامت المرأة حية فحيزها
 محتمل الا ان يقال الياس يقع بجانب الزوج فيصدق به ستة
 اشهر اي عودته لاهلية اقلاما ياتي في الماية والفشرين
 وحظتين ايكفة للوطى وحظته للوضع سبق بحيزه في الحساب
 قبل لان القدر هو الطهر المحتسب بين دميت فان لم يسبق بحيز
 لا يصدق وقم فاذا ادعت البتة انقضا العدة فانها تصدق اذا مضى
 ثمانية واربعون يوما وحظته لا ناقض ان الدم طهر عقب الطلاق
 فمكث يوما وليلة وتطهر بعد خمسة عشر يوما هذا قول والثاني
 كذلك وانما يتم الثالث بشروطها في الحيض ومجموع ذلك ثمانية
 واربعون يوما وحظته ٥. بحيز اي او نفاس بانثين
 وثلاثة ثين يوما وحظتين حقة للقر الاول وحظته للطفن في حيضة
 ثالثة وذلك بان يطلقها وقد بقي من الطهر حقة ثم تحيض اقل
 الحيض ثم تطهر اقل الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطهر
 في الحيضة حقة ثم المنجم وفي حيض بسبعة واربعين يوما وحظته
 من حيضة رابعة بان يطلقها اضر جند من الحيض او يعلق طلاقها
 باضر جند من الحيض ثم تطهر اقل الطهر ثم تحيض اقل الحيض ثم تطهر
 ثم تحيض كذلك ثم تطهر اقل الطهر ثم تطهر في الحيض حقة ثم المنجم
 بزيادة فان جهلت المطلقة انها طلقت في طهر او في حيض حمل امرها
 على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها والحقة الاضحية
 في جميع صور انقضاء العدة بالاقرار لتبين تمام القر الاضحية العدة

فلا حقة فيها ولغير حرة من امة او مبعوضة ثم المنجم واذا انقضت
 عدتها لم يرد نكاحها تكون معه لا قد يقال هي تكون معه على ما بقي
 ولو راجعها في الطلاق الرجعي فلا يتقيد بتجديد نكاحها فعمل التقيد
 بذلك لانه محل نكاحهم الا استقلال باعتبار كونه بقدر جديد وعبارته
 واذا راجعها او نكحها بقدر جديد ولم يتركهم مخالفا فهو اجماع اي
 المطلقة له اي بنكاح ولا يملك المهرين وعلى وجود ملء الاول كذا
 في النسخ وفيه فلكة والا ولي وبعد وجود ملء الاول في غيرها
 ولو عبد اي بالفا او مجنون اي بالفا اي لانه كذا منها لا يصح
 تزويجه في صفر ومثلها صبي حر مرأته يمكن وطئه وفي تزويجه
 مصلحة بدخول صفتيه وان لم ينزل فانه يكتفي بنفسها ان وان
 استغنى قصد الزوجي كنوم وجنوت منها كما ذكره الشيخ كالا يحصل به
 الخصيين وقد نظم بعضهم صور الفرق بقوله
 الدرر مثل القبل في الايقان لا كذا والتخيل والاحصان • وفيه الايلة ونفى القنة
 والاذن نطقا واقرارا بالقنة ودية الزقاق واختيار • رد يعيب بعد وطئ الثاني
 تصدق في الحيض نفق الرجيم • اذ اننا المفعول فاحفظ نظمي
 لاحتمال علوقها من انزال اكا اي ان كان بالفا والا بان كان مرأته قد تزوج
 للتقيد تنبيه على استمر هذا التيه على اربعة شروط زيادة على الخمسة
 المارة وهي انشراح الالة بالفعل قال الزرقي ليس لنا نكاح يتوقف على
 انشراح الالة هذا وصحة النكاح وكوت الزوج ممن يمكن جماعه ويكونه غير
 رقيق صبي وسيد كره في التمه شرط اعاشرا وهو الا فتضا في البكر
 او عنة او غيره كطفله لا يمكن وطئه بله انشراح كحلل وان انشراح
 داخل الفرج ولا ملك اليه اي فلو وطئ السيد المطلقة ثلثة ثالم
 محل المطلقة كما انه لو ملكها لم يحل له وطئها ايضا كاسيات ولا وطئ البهية
 بالرفع عطف على الوطئ لا يحل ما ذكرنا بالقد الفاسد وانما يحل
 بالقد الصحيح وهذا حيث اطلق لان النكاح حقيقة في العقد الصحيح فلا ينشأ
 عند الاطلاق الا له اما لو قصد به الوطئ فلا يحل الا بالوطئ لا بالقد
 وان صح لا نهض فهم بالنية عن حقيقته لا طفله وفارق الطفل

المطلقة بان القصد التفتيح كما سبقت وهو حاصل بوطئها وليس حاصل
بتفتيح صفة الحفل وقد مر انه اي الاجبار محتج اي في العبد بخلاف
الامة مطلق والفرق ان السيد يملك في الامة الرقبة ومنفعة بضمها فله
ان ينقل المنفعة لغيره وهو في العبد لا يملك منفعة بضمه فليس له
اجبار علي ما يتعلق به لينسخ النكاح اي صورة اولوقيل بصحة
فتاوى واعادها اي النكاح تحت وقعت اي الشهة في نكاح
المحلل اي بان ثلثها المحلل فوطيت بشبهة من غير قبلان يطاها المحلل
ثم وطئها في عدة الشهة حلت للزوج الاول فتأمل فقرهم عليه
بان كان في غير المحارم لم يصح النكاح ان لم يكن بها مانع وطئ والا فله
نقض هذا الشرط في العقد لانه من مصلحه من جهتها بان صار منها
او من وليها لظاهر القران هو محرم قوله تعالى فان طلقها فلا تحل
له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فيصدق بهذه الصورة
في الالة والمعتد انه صغير كما قاله الله وم دخله فالزبي وضرع عن
الرجعة لمحتة من الرجعية وزوجان صوابه وزوجة لانه يلزم
عليه التكرار مع خالف او اسقاط الاول منها الذي هو خالف كما في المنهج
فليراجع او بالتزام ما يلزم بنذر كان وطئك فعلي عتق رقبة
او فله علي صدقة او صوم او صلاة ولو قال او التزم عطا علي حلف
لكان اولي فان ضمنه يقتضي انه من الحلف وليس كذلك ومثله يحرم
في قوله او تعلق طلاق او عتق عطف علي ما يلزم اي والقرام
عتق مطلق نفت مصدر محذوف اي امتنع عطف غير مقيد
بعدة ومثله المطلق الموبد زبي بان يطلق فيه تفسير الشيء بنفسه
فلو قال بان لا يقيد عدة فكان اولي علي اربعة اشهر اي ولو قد
لا يسمح الرفع الي الحكم علي المعتد قبل وفادته ثم لا يذابها وقطع
طعنها من الوطئ في تلك المدة اوقيد بمستبعد الحصول ومثله
لا طأوك الا في الدبر بخلاف الا في الفاس والاه من نهار رمضان والاه
في الحيض او نحو ذلك كالاه في المسجد فله يكون موليا في هذه المسائل لان
المنع فيها لا يرض بخلاف الدبر فان المنع لذاته كما نقله زبي عن م
وكرر

وذكره قدي فيها اي في الالة اربعة اشهر بمستبعد الحصول اي فحققت
عدم الحصول بالاولي لصعود الساقول لا تنف فائدة الالة وهي رفعة
اي القاضي وطلب الفدية منه بعد مدة الالة لا رفع له اي للضرر
ومباذعة وفي نسخة ومضاجنة ولا مانع من كون كل كتابة خلافا للمصوب
ه شيخنا او بغير شهة او بيع بخلاف الالة استلاد والتدبير ونحو
ذلك لكن الشهة لا بد فيها من القضي لانها لا تملك الالة والبيع لا بد
ان يكون لازما او بشرط الكبار للستري وصرح لانه لا يلزمه الا
اي وان ملكه بعد ذلك فقول من المخاطبة اي لانه يستنع من الوطئ
لانها تطلق الضرة بوطئها بعد اي لا تحلل اليهن بالوطئ الذي حصل
ويقطع المدة اي الالة اربعة ردة اذ بعد دخول احترز بقوله
بعد دخول اي واستدخال في الزوج المحترم عما قبل ذلك فان النكاح
ينقطع له محالة فله ايلة عن وبعد المدة اي ولو بعد المدة اي بعد
فراغها ويراد بقطعها عدم صبانها قال قل وبزوالها اي الردة يضرب
له مدة ان بقي من زمن الالة قدرها والا فله لا يرتفع النكاح اي
ان امر اي انقضا العقد وقوله او اختله له بها اي ان عاد له سلام قبل
مضي العدة زبي فله بحسب زمنها من العدة اي وان اسلم امرئ
في العدة ثم المنهج ومانع وطئ اي ويقطع المدة مانع لا يتم قوله بها
قيد اول خرج به المانع القاييم به سواء كان حيا او شريفا فلا يقطع
المدة وقوله غير محضض اضح الحيف فلا يقطع المدة ايته وخرج بالفرق
النقل وهو خارج ايته بمانع اذ ليس مانعا فالمانع قيد اول والفرص
قيد ثان تأمل خصوص ولا يكلف الوطئ ليله الا صنع الوطئ معه
اي مع المانع فرضين نفت لا عتقاف وحرام وتناف المدة بزوال
القاطم اي ان كان حلف علي التابيد او بقي قدر مدة الالة وبهذا يلغز فيقال
بطل وقع منه ايلة وضرب له مدتان لما حسبت المدة قديقال ولو توقف
علي طليها فنقضت المدة من غير طلب خرج من حكم الالة بمضيها اذ لا يتوهم
احد بقا حكم الالة مع انقضا المدة ولا يبيح علي ما مضى لا تنف التواني
المقتبر في حصول الاله ضرر انظر منه المنهج لانه اليه ساقطة عنه

أي بعض الزمن المخلوق عليه بضرب المدة بنفسها أي من غير ضرب
 ولا طالب إلى ضرب القاضى بخلاف الفة لأنها مجتهد فيها لثبوتها
 أي المدة وهو غلب حسب المدة أي عليه وإن لم تستخرج كلف
 والتكفير بالنصب كما في بعض النسخ بضبط القلم ولمه منصوب على أنه
 معقول معه والحامل على ذلك دفع توهم أن التكفير من أي يرفيه وقوله
 أو الطلاق كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات الف
 قبل الواو وهي آله وليست الصواب لأن بين اثباتها فتمتد وقابل
 للمخلوف عليها كذا في فيج النسخ هو ما ذكره الرافعي ومثله عليه
 شيخ الإسلام في المراجع والذي اعتمده شيخنا كلام المنهاج وهو أنها
 تردد الطلب قال بعضهم وما أدري ما يترتب على هذا الخلاف فراجعوه
 إلا أن يقال أنه إذا قلنا بالتردد فطلق الحكم لا يقع تأمل قل فيها
 ذكره الرافعي من وما في المنهاج هو المعتقد بأن يقول إذا قدرت
 فيت ويريد نوباً ونديميت على ما فعلت م ويحجبني ما هنا هذا
 البيت قد صرت عندك كوني بزرعة إن فاتته الما انتمته المواعيد
 ثلثان يف إذا هذا الترتيب على طريقته قل أو شرعي عطف على
 طبعي طلق عليه الحكم أي ولو طلق رجعيًا أو طلق عليه القاضى ثم
 راجع عاد إليه إن بقي مدة واستوفيت المدة من الرجعة لأن
 حكم الآية لا يرفع إلا بالطلاق البائن كما سيأتي ذكره في الروضة وفيها
 إلا أن تغزى ببيعة أو توار أو تورد ولا بعد وطئه أي ولا معه
 أي قبل أن كان طلاق القاضى رجعي أي بخلاف البائن كونه
 قبل الدخول أو بعد طلقتين **فصل** في الظهار وهو من الكسائر
 قال الدمشقي في شبه الظهار حرام إجماعاً بخلاف قوله أنت على حرام
 فإنه مكروه لأنه موضع الركوب أي في حد ذاته بقطع النظر عن
 خصوصية الأدمية وعبارة البهناوي والظهار مأخوذ من الظاهر باعتبار
 اللفظ كالنسبة من إيلك قال الشهاب أي باعتبار وقوع لفظه في كلام
 المظم مع قطع النظر عن معناه كلي فأن معناه أن يقول لبيك والاشفاق
 قد يكون من اللفظ ولو كان غير مصدره ثم قل البيضاء ويذكر الظاهر للكتابة

عن البطن الذي هو عموده فإن ذكره يقرب ذكر الفرج ه قال الشهاب
 قال الأزهري فخصوا الظاهر لأنه محل الركوب والمراقة كركب إذا غشيت
 فهو كناية للتحية انتقل من الظاهر إلى الركوب ومنه إلى المفيت والوعى
 أنت محرمة على لا تركبي كاله تركيب الأم كذا في الكشاف وتسمية الظاهر
 عمود البطن قاله عمر رضي الله عنه كما ذكره الزمخشري لأن به قوامها
 وعليه اعتمادها كما تعتمد الخيمة على عمودها وقوله الذي صفة البطن
 وذكره وإن كان مؤنثاً لتأويله بالعضو ونحوه ونحوه هو للظاهر ونحوه
 عموده للموصول وقوله فإن ذكره لا تعليل للكناية وتوجيه الاختيارها
 بأنهم يستحبون ذكر الفرج وما يقرب منه سيما في الأم وما شبهها
 فلذلك عدل إلى الكناية عدد أي باعتبار عدد الصور منها إلى
 البقر نصف ومنها إلى الأفر نصف فمن أم القران إليها بسبب وضوح
 ومنها إلى الأفر سبع وخمسون وقوله وعشر باعتبار الأجزاء فمنها إلى الأفر
 ستة أجزاء وهي ثلاثة أجزاء وهي نصف القران عدد الزواجر أشار
 إلى هذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الوري • ودون العلم بافكار
 في أي شيء نصفه عشر • ونصفه شفة أعشار

كظفر أي الخ والظاهر كجسم والبدن والكلمة والذات والنفس والراس
 والعين واليد والرجل والصدر والبطن والفرج والنصف والربع والشعر
 وسائر الأجزاء وفي الباب والروية أن ذكر الأعضاء الباطنة كالقلب
 والكبد لا يكون ظهراً لأن شرط الظاهر أن يشبه الظاهر بخلاف
 ما لو شبه الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون ظهراً في الكلام
 أي لا صريحاً ولا كناية ونقل في الدرر عن م ر أنه يكون كناية وتوقف
 فيه والأقرب الأول لأنه لا يحتمل الظاهر لعدم إمكان الترتيب به فلا
 يكون كناية لأنه ما يحتمل المراد وغيره وهو ظن أن لم يرد التفسير بل كثر عن
 الكل والأكثر ظهراً مع شق قال الزركشي وهو غريب وذكر أبو الفرج
 الرازي أن كل ما يجمع إضافة الطلاق إليه مع إضافة الظاهر إليه نعم
 ما يحتمل الكرامة كالراس والعين والروح كناية تحتاج إلى هذه الظاهر

وكذا أنت كأمي أو نحوها بدون إضافة الظاهر أو غير إليها لاعتناء الكرامة ايضاً
ومعنى نية الظاهر كما قاله صاحب الشامل أن ينوي أنها كظاهرة في التحريم
سم أو يدرك أشار به إلى أنه لا فرق بين الجزء الذي تفيض بدونه
وغيره كالشعر والراس ويتلخص من ذلك ثلاثة في ثلاثة بشعفة لأنه إما
أن يشبه الجملة بالجملة أو الجملة بالراس أو اليد بالراس بالجملة أو بالراس
أو باليد أو يشبه اليد بالجملة أو بالراس أو باليد لكن بشرط أن يكون
من الأجزاء الظاهرة كما من خلاف الباطنة كاللحم ويخلف ما لا يعد جزءاً
كالفضلة والدين والبول وله ظاهري يشي منها لعدم إمكان التمتع به
للكرامة فإن قصد الظاهر كان ظاهراً وآله فلو قصد الظاهر والكرامة
معاً كان ظاهراً كراسها أي وروصها كما مر على سم زوجها خرج العيني
والسيد أو ضرباً أو مسوحاً أو سكراناً أي متعدياً بغيره أو صغيراً
أي لأن المظاهر ليس مقصوده امتناع الوطئ حتى يكف كالإله بل ما ينافي
النكاح وهو بقا العفة عليها بدليل أنه لو أصابها بعد زواجها بغير الطلاق
كان عابداً ففارق الإله حيث شرط في الزوجة كونها قابلة للوطئ فيه
أو أمة أي ملكاً له وقوله كالطلاق أي في عدم محته من الأجنبية
والمختلفة وأمه وزوجة أبيه أي والرؤية كاصلة بعد الدخول
بأمها بأن أباها ثم تزوجت بغيره فانت منه بنت سم التي تكلم
قبل ولا دته قيد بذلك حتى يلازم قوله السابق ثم من حله للزواج
أو معها فيما يظهر معتد من ذكر كآبيه أو أبه وحتى بأن كانت
لها وانظر لو اتفق بالأنوثة كزوجة ابنه أي وأم زوجته وبنت
زوجته لأن تحريم من ذكر طاري فلا يعم التثنية أي فلا يكون ظاهراً
فإن كانت وله دته قبل إرضاعه فلا يصح أن لا يهاجم كانت حله
له وطراً تحريمها وإن كانت بعد إرضاعه وكذا إن كانت معه
بأن انفصلت مع إرضاعه فقلب جانب التحريم صار عابداً قال
الدمياطي في ش والعود هو أن يسكنها في النكاح زمن يمكنه أن يطلقها فيه
فم تحب الكفارة لكن لو كانت زوجته أمة فظم منها ثم اشتراها ثم جاع
فانه لا كفارة عليه على الصحيح وقوله ثم اشتراها الذي في تحرير شيخ

السلام فلا فيه وعبارته ولو طلق زوجته ثلثاً أو ظاهراً منها أو لا عنها
ثم ملكها بأن كانت أمة لم يطأها حتى تتحلل من الأولى ويكفر في الثانية
وأما الثالثة فلا يطأها أصلاً لأنها حُرمت عليه ابتداءً وسيأتي الجمع
بينهما صار عابداً أي وإن طلقها بعد ذلك فالعود أن يسكن عن طلقها
بقدر نطقه بأن طلق ولو جاهدته أو ناسياً وهل المراد بامكان فراقها
منه باعتبار نطقه ويختلف بلفظه حاله بسرعة النطق وبطئه والمراد
بالامكان باعتبار غالب الناس الظن الأول بدليل أنه لو حصل لصاحبه
منعه من النطق لم يكن عابداً هذا في الظاهر المودع والمطلق احتراز
عن الموقوت لما يأتى أن العود فيه بالوطئ في المدة له بامسكها بعد
الظهار زمن إمكان الفرقة بالوطئ لكن يجب المبادرة إلى التراجع
حرمته الوطئ قبل التكفير وانقضاء المدّة كما سيأتي واستمرار الوطئ
وطئاً وكالموقوت في ذلك المقيد عما كان قال أن وطئتك في المكاتب
الفلان بنت فانت علي كظرامي فله يصير عابداً إلا أن وطئها فيه كحتمه
البلقيني قال ولا يكون عابداً إلا أن وطئها في ذلك المكان فإذا وطئها
فيه حرم وطئها مطلقاً حتى يكفر واعتبر من عليه بأن ما ذكره فيما إذا
وطئها فيه من تحريم وطئها مطلقاً حتى يكفر إنما يجب على طريقتيه في الوقت
بالزمان والأفقياس ما ذكره فيه من عدم التحريم إذا انقضت المدّة
عدم التحريم في غير ذلك المكان سم والعود في الرجعية لا وأما
الحايض فما يقطع الحيض ولهذا قال م رواه عن أن مرادهم أمكان
الفرقة شرعاً فله عود في نحوها يعني إلا بالامساك بعد انقطاع دمها
من كراهة أي كونه يصير عابداً بالامساك وقصد به التأكيد وكذا
أن أطلق فإن قصد الاستيناف فقد ظاهراً وصار عابداً بالمتانف كما
في ش المنهج فليراجع وما تقدم من حصول العود بما ذكر وهو عدم
اتباعه بالطلاق من أسبابها أي الفرقة أو فسخ نكاح ولو بلغات
بأن سبق القذف والمرافعة للقاضي ظهراً بسببه كمنه أو بسببها
كمنه كزوجة قبل الدخول أو بنحو ملك لغيرها الآخر سم فليحذر
كلام الرمي على علي ما انفصل بالظهار ولا يفترق له بصيغة الشر

وكلام التمهيد على الملك بعد العود فليقتل متصلا متعلقا بارتداد اربادا
متصلا بالظهار في العدة متعلقا باسلم صار عايدا بالرجعة ولا يقال
قد اخل الظهار بالطلاق لا نأقول محل الخل له اذ ادام عليه فاست
خالفه بالرجعة صار عايدا وانما يحصل بغيره اي فاخل تابع له فيحصل
عقبه ولا يحصل به والكفار عدل عن التمهيد الذي هو الظاهر ايضا
واشعار بعدم اختصاص الكفار بما ذكره هنا ليدخل نحو البيهقي ل
وخصاله تلك ثمة لا هذا كله في الحر الرشد ومنه الذمي فيكفر بالاعتناق
والاطعام لصحتها منه واما الصوم فلا يقع منه لا نه ليس من اهل السنة
ولا يتاين اطعامه مع قدرته على الصوم لانه يمكن ان يسلم ويصوم فاما
ان يترك الوطى واما ان يسلم ويصوم ثم يظلم اما الرقيق فلا يكفر ان
بالصوم لا عساره وليس للسيد منه ان اضغفه عن الكوفة لتفرض بدوام
التحرر والمبعض كالحرفي الا عتاق لانه ليس من اهل الولا واما السفينة
فثبت السنوي انه انما يكفر بالصوم اذ من قولهم انه كالمصري حتى لو
حدث في يمينه كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال المعتز انه يكفر
بالمال كما في القتل لكن المخرج له هو وليه والناوب هو السفينة ورفق
بين هذا والايمان بفروق منها تكرر الايمان عادة فلم يلزم من جعله فيها
كالمصري جعله في الظهار كالمصري لانه محرم والمكلف يمتنع منه عادة سم
مع تصرف عتق رقية بمعنى اعتناق رقية ولو مضمونة وابقة وموهنة
والراهن موصر وجانية ومختل فتلها في حرابة مومنة اي قبل العتق
يخله فاما اسلم معه فلا يجوز ذلك قياسا عليها او حله والفرق
بينهما ان الاول يحتاج لجامع بينهما والثاني لا يحتاج اليه قاله في الشرح
قياسا بجامع حرمة سبهما من القتل والظهار كله على نفسه وعلى
غيره اي عياله وتعلقه على نفسه اذ اي عاجزا وفي شمس النجاشي القتل
من لا يستقل بامر نفسه ولا يجزي زمن ولا من يجب الترافقة
ديما ولا فاقدا غلطين متغيرهما بخلاف الغلطين من اهلها فلا
يضر واما من كل منهما فيضرب عبارة الدنيا في ويجزي مقطوعا من
يد والبنصر من اخري والمجبوب والامة الرنقا والقرن بحر وفه
قوله

ولا فاقد انملة ابهام اي كونهما ذات انملتين فقط ولو كانت ذات ثلاثة
فينبغي ان لا يفتقر قد انملة قياسا على السبابة والوسطى ولو كانت السبابة
اول الوسطى ذات اربع هل يفتقر قد انملتين محل نظر وظلم مهم انه لا يكفي ولا
عتق ام ولد اي ولا المسترأة بشرط العتق سم صحجة عتق الفاسد سم
بالعراق لمعتمد كما قاله الشارح وقضية ذلك اي التصويب ولا يجب
على المكفر اي بل يعدل الي الصوم فان فضل دخله عن ذلك لزمه بغيره امر حرمي
ولا يجب شرافين كان وجد رقيقا لا يبيعه ما كتبه الا بالكر من من مسئله
ولا يعدل الي الصوم بل عليه الصبر الا ان يجد بمن المثل ثم يخرج بان يخرج عنها
اذا في عند الشروع في التكفير وهو المراه بوقت الاداء المذكور في كلامه ان
وقت ارادة الاخراج ومن العجز احتججه اليها لكونه مرض او زمانة او منصب والبراد
العجز عنها في نفس الامر فلو بان بعد صوم الشهرين ان له مال ورثه ولم يكن
عالميا به لم يقدر بصومه فيما يظهر اعتبارا بها في نفس الامر ويجب تبين النية
اذا وان تكون النية واقعة بعد فقد الرقية لا قبلها م ر ككون اي من عجز حيض
او نفاس لا يخلو عنها المدة واذا مستفرغ مرحومي وكرضي ايموسفر مرحومي
وحيث بطل التتابع فان كان بعد انقلب ما مضى فله والا فلا سم ولا التقية
اي ولا اطعام اقل من ستين مسكينا ولا اطعام ستين مدا لولده في ستين يوما سم
اي فلا يشترط لفظ وهذا هو الظاهر معتد صفات الزكاة اي غالبا لان المكاتب
لا يأخذ منها ويحظم وصفات الزكاة اي في الفقير والمسكين دون بقية الاضاق
فلا يكفي دفعها اليهم فان تفاوتوا لم يحزم اي ان كان قبل قبضهم له والا اجزا
قل والمبني مرحوم والمعتز اجزا وكم في الفطرة قل انما يحصل الفدية
بالوطى في المدة ويجب عليه النزع حال ولا يجوز له الوطى بعد ذلك حتى يكفر او يفرغ
المدة كما مر فالا مساك اي امساك الزوجة الظاهر انها اي عدم طهه فله عتق
الظهار يحتمل ان يكون لا ينتظر الحل اي بعد انقفا المدة فينزل الظهار باصدا من
مضي المدة او الوطى فيها لكان وطى بعد انقفا المدة لم يلزمه شيء وكالتكفير
مضي الوقت وذكر في الروضة في الوقت توقف الحل على التكفير وانقفا المدة
فاذا انقضت حل الوطى لا يرتفع الظهار وبقيت الكفارة في ذمته وهو مفروض
فيما اذا عاد في الوقت بالوطى فيه فلا ينافي قول الله وكالتكفير مضي الوقت لانه

في مضميه من غير وطي فله يظا المنطحي يكفر هذا هو المعتبر نعم انخاف الفته
جاز له الوطي كذا يقدر ما يندفع عنه خوف الفتنة شي بالمعنى وما في ضم قول
من فليحذر ويبقى الباقي من جنسه في ذمته قول علي الغزي فيلزمه بنية
الا مداد ولا يلزمه الصوم لو قدر عليه بعد ولا نظر الي توهم كونه فعل
شاي وهو اضراج ما قدر عليه من الطعام اي فلا يتوهم انه اسقط عنه
ما بقي لما تقدم ان الميسور لا يسقط بالميسور ولكن قد يتبادر من عبارته
انه اذا قدر علي الفتنة او الصوم وجب لان ما اضرجه لا ينظر اليه ولعله ليس
مراداه **فصل** في اللعان بعد الزوجين من الرحمة اي بعد
الكاذب منها وسبب نزولها ذكرته اي مطول فله ينافي انه سياي في كلامه
هنا ملخص بقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلال بن امية
اذا جعلت حجة المضطر اي الاصل فيه ذلك فيجوز ولو مع القدرة على البينة
كما ياتي وكلف العار به عطف تفسير الي قذف القذف لغة الرمي ورمي
الرمي بالزنا في معرض التفسير فخلق عام يفهم منه تغيير ولا يقصد به بان
قطع بكذبه كقولك ذلك لبنت سئة او شهد عليه بذلك بضاب او حوجه به
لشهادته المحض البالغة العاقلة الحرة المسلمة العفيفة عن
وطي حال تكليفها واختيارها واعلمها بالتحريم ولو حال رقها وكفرها تحريمه
كاسيات والاحصان لغة المنع وشرعا جاعل معنى الاسلام والبلوغ والعقل
فقط كما في قوله تعالى فاذا احصن وجا بمعنى الحرة كما في قوله تعالى عقب ذلك
فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب كما وجا بمعنى العفة كما في قوله
والذين يرمون المحصنات كما وجا بمعنى التزوج كما في قوله والمحصنات من
النسا كما وجا بمعنى اصابة الحر المكلف في نكاح صحيح كما في قوله محصنين غير
مسافحين من شبه البهجة كلام البغوي هو المعتبر فزنا في البيت صريح
مطلق اي سوا كان له دبر ام لا او لم اجدا بكرا هذا في امرأة لم يعلم لها
تقدم افتضا من مباح فان علم لها ذلك فلا صريح ولا كناية مرصوم والمحصن
لأنه ان اختلف وصف من هذه الاوصاف فالواجب التعذر لك يذا قال في المنع
ومن قذف محصنا حد او غير عزر الذي يحرق قاذفه احترزه عن المحصن
الذي يلزمه الزعم عن وطي يحرق به اي بان لم يسبق له وطي يحرق به اصله حتى

لن

لو سبق له ذلك حال نقضه بوق او كفر ثم كل لم يكن محصنا على قياس ما ذكره
سم في المحضة كتب المرحوم عليه بتمامه ويجز ولا البكر قبل دخولها لعل
ومنه ان بقا بكارتها يكذب دعواه فصا ركذف الصغيرة التي لا تختمل
الوطي كمن قد يكفر علي هذا ما سياي في كلامه انه لو قذف بكرا وطبقا ثم
تزوجها اخر وقذفها ثانيا ولم تله عن وجب عليها بقذف الاول اكله وقذف
الثاني الرجم فهذا يدل على ان قذف البكر يوشى الدم الا ان يصور ما هنا
بغير الفور وما ياتي بالقول سمي بالمد كما في تهذيب الاسماء واللغات
وقال بعضهم سمي بتقديم الحاء على الميم والمد ايعة وفي المرحوم به انه الصواب
البينة اي تلزمك اوحد ويتنوع الاجملة شروط اللغات اربعة
سبق القذف وله الكلمات وتلقين القاضي وان لا يبدل لفظا بخرا
تحت شعاري ستر وان لم يستبرأها كان الظن ولم يستبرأها لانه اذا
استبرأها يعلم ان الولد ليس منه فيجب عليه النفي لدلالة الاستبراء على
براءة الرحم من ذلك الما فاحصر الحمل في كونه ليس منه فتلخص من ذلك انه
يعلم كون الولد ليس منه باحد امور اربعة لدفع النسب اي لو لم يعلم انه
ليس منه والنسب في هذه الحالة ثابت ولقطع النكاح حيث له ولد على الفرائض
الملطخ خيبة حدوته من ذلك التلطيح هذا معنى كلامه وقوله وقد حصل
اي الولد مع عدم العلم بانه ليس منه فلا يثبت له نفيه لحقوقه به واللغات
لاهل الزنا الذي لم يكن الولد منه مستمع مع حقوقه به لتضرر الولد خيبة امه
للزنا فلذلك قال والفراق بالطلاق ممكن وعلم ما تقر موافقة عبارته لبيان
ثم الروض وهي لان اللعان حجة ضرورية انما يصار اليها لدفع النسب او قطع
النكاح حيث له ولد صوفا من ان يورث ولد على الفرائض الملطخ وقد حصل الولد هنا
فلم يبق فائدة ولان في اثبات زناها تغييرا للولد والطلاق الا لسنة فيه
فلم يمتد ذلك لغرض الانتقام مع امكان الفرقة بالطلاق اما اذا كانت
هناك ولد ينفيه اي لعله انه ليس منه فلا بد من رضاه بالتحكيم ولا يكفي برمي
ابيه وامه الا ان يكون اي الولد مكلفا بين امته وعنده اذ زوجها منه
مثله في ذلك مرفي في في الكتاب لم والسيد ان يلفظ بين عبد
وزوجته وامته وزوجها وان يسمع البينة كحرفه قلت وهذا صريح في جواز

ذلك وان كان احد الزوجين حرا وليتظروا لو كان العبد لولد والامة المزوجة
لولد فمن يتولى اللعان هل سيد العبد والامة او هما او يرفعان الا من الحكم
حره اج والمبرأولي وانما طلب عليه لانه كونه اشرف بقاع المسجد لان
بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة بل كونه محل وعظ وزجر فناسب مسجده فينطق
او ليخبروا وليتبرأ به من كل عوم المبرأ اي يوم لانه لا يتكرر فالكلمة
غير مرادة بدليل قوله الايت فان لم يكن الطلب حيث ففي عصر الجمعة وعند
منهم رجلا لفظ الحديث ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم
رجل حلف علي سبعة لفظ اعطى بها اكثر مما اعطى وهو كاذب ورجل حلف علي
بيمين كاذبة بعد العصر لقطع بها مال رجل مسلم ورجل منع فضل مائة فيقول
الله اليوم اصنعك فضلي كما صنعت فضل مالم تعلم بذلك رواه الشيخان عن
ابي هريرة من جامع الصغير كالدهري بضم الدال وفتحها وهو
المعطل وخطام والدهرنة طائفة ينسبون الفعل الي الدهر وان
غلب بالعين العجمة اي تجاور كذا في كسر ومنه قوله تعالى قد يا اهل الكتاب
لا تغفلوا عن دينكم غير ان حلف في مجلس الحكم وصورة ذلك ان يدخلوا دارا
بامان او هدنة ويترافعوا اليهم ثم يخرج قال شيخنا وفي التصوير نظرا ذ
لا يمكن من اتخاذه بيت اصنام عندنا ولو اتخذه هدم ولا تنقل معه الي
بلده لان الانتعال من بلد الملة عن الغير لا يجوز ولو مكة او المدينة
كما تقدم وحضور الاماكن المتقدمة انما هو لمن هو بها وقت اللعان قال
اللام ان يقال صورتها ان تفتح دار الكفر صلى ويشرط ان الارض لهم
وبها بيت اصنام ه اصحاب الي اعادة اللعان لتفيه طم انه بعيد اللعان
جميعه ولو كان انما ذكر الولد في المرة الرابعة ولف وجهه ان الولدين
كلمات اللعان شرط كما سيأتي فاذا انقضت ذكره في الرابعة فكان ما اتي به
اجنبي فاصل بين الثلاثة والرابعة التي يأت بها بدل الرابعة التي انقضت
فيها ذكر الولد هـ ش انه لا يكفي من وكفى الزاجح انه يكفي معتد
وقضته اي كلام المسم ايض وهو الصحيح معتد من غير اي الملة عن
هذه الزيادة اي فيما رتبها به من الزنا من غير توقف علي لسانها
كما يقول مالك وله قضا القاض كما يقول ابو حنيفة ولا يسقط حد قذف

الزاني

الزاني اي او تفوز به عنه اي عن الملة عن الا ان ذكره لا يقال يلزم علي
سقوطه اذ اذكره سقوط حد القذف في غير محل اللعان لانا نقول سقوطه
هنا بطريق التبع فلا يضره فان لم يسمه اعاد اللعان له جله او كافر
علم منه ان وجوب الحد عليها لا يتوقف علي وجوب الحد علي القاذف قبل
لعانه بل متى لا عنها لتلطيخه فرائسه او لغنى ولديها ثبت عليها الحد ومن
كان قد فقه غير موجب له بل للتعزير فقط زوال الفرائس اي الزوجية
كما سيذكره بانفساخ النكاح ظاهرا وباطنا وان كان كاذبا كصحتها بغير
لفظ هذا هو كما مع بين فرقة الرضاع وفرقة اللعان لا يجتمعان ابدا
اي لا في الدين ولا في الاخرة حتى في الجنة قال في شيء الروض من يقتضي توقف
ذلك علي تلاعنها معا وليس مرادا او كان الزوج صغيرا اي لا يولد
لمثله بان كان عمره دون تسع وفيه ان الصغير لا يصح طلاقه ولذا لم يذكر
في المنهج وكان الصواب ان يحذف قوله او كان صغيرا فاحفظه والنعيب
نوري وكسي المراد بالفور كما قال بعضهم ففيه باللعان عقب العلم بالحقوق
النسب بل حضور الملة عن عند القاضي وقوله هذا الولد او الحمل ليس متى
ثم يلا عن بعد ذلك اذا قلناه القاضي ان تفسر عليه فيه اي في التاخير
ويؤخذ من المنهج ان الصغير راجع للقدر بان ولد امعا بالبناء لمفعول
كالا يخفى منها سقوط الجملة ما ذكر حصة وتأبذ حرمة الزوجة
باللعان لاجل الرجل اي لا الزوج لم يلا عن الزوجة في قذفه لها فلم يجز بينهما
ما يقتضي تأبذ الحرمة فاذا طاله الرجل المزدوف بها وقلنا بعدم تداخل
الحدين هـ وهو الرابع فله اللعان لدفع الحد وصارت تأبذ حرمتها عليه من
جهة لعانه فقط لعدم سبق لعانها لاجل الرجل صلة اللعان كان له
اللعان لا سقط الحد ان المراد الحد للزوجة والاجنبي فيسقطان بهذا
اللعان فليراجع ان امتنعت من اللعان فان لا عنت لم تسقط احصانها
في حقها ان قذفها بغير ذلك الزنا كان قال انت زنت بعد اللعان لا ان
قذفها او اطلق شطير الصداق لان الفرقة من جهته لا يثبت الح
اي لان لعانه انما هو للدفع اي لدفع الحد عنه نفسه لا لثبوت مقتضاه والفرق
بين الزوجة والاجنبي حيث ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت علي الاجنبي

ولو كان اللعان لاجله فقط ان الرجل يتلى عادة بقذف زوجته لدفع الطار
والنسب الفاسد بخله وفيه في الاجنبى وان اللعان اقيم مقام البينة بالنسبة
للزوجة ولا كذلك بالنسبة للجنين بعد ان يامرها لكان اي يلقيها
كلمات اللعان ثم استلحه اذا المقتدر عدم وجوب القصاص وان لم يستلحه
كل ما سبق في الجنائيات **فصل في الهدى** غالبا يرجع لقوله علي
عدد احترازا عما اذا كانت بوضع الحمل فانه عدد في صورته او للتعب
وهو ما لا يعقل معناه عبادة كان او غير ما حمل اولتها قال الجوهري
النجعة الزينة وقد جمعت المصيبة اي اوجعتة وتخصي عطف تفسير
متوفي عنها لفظ متوفي في الموضوعين على صيغة المفعول ونايب الفاعل
عنها اسم اي انفسا له كذا الا الشرفان بقي في الجوف لم يوترن خلاف
ما لو كان متصلا وقد انفصل كذا ما عد الشرف فانه يوترن مثله الظاهر م
سم ولو بعد الوفاة اي ولو وضعت الثاني من التوسيت فقط بعد
الوفاة والآول منها قبل الوفاة لسبغة بالتفسير فان الاثنيتين
محل المني اي اهداهما محل المني وهي البيهني على المعتقد والثانية وهي النار
لشعر الحية على المعتقد ابا عبد بن حريثية كذا في صحيح الشيخ وكذا
مسئول خصاية عبارة م رخصيته فتعني به الهدى على المذهب الخ
وقيل لا يلحقه لانه لا مال له ودفع بما مر وقوله المصيبة البيهني للنسب
والبيهني للشرف لعله باعتبار الغالب والافقود وجد من له البيهني وله ما
كثير وشرف كذلك م ر في ثمة اربعة اشهر وعشرين الايام بلياليها
لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة الحمل مقدمة تقدمت
او تاخرت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها بمعنى الا شرع مع وجوده
لانه لا حرمة له ولهذا لو كان حاملا من زنا صح نكاحه قطعا وجاز له الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في الهدى وحملت من الزنا لم تنقطع العدة ولو جهل
حال الحمل حمل على انه من زنا كما نقله الشيخان عن الرويان وبه ابي القفال
وهزم به صاحب النوار وقال الامام محمد علي انه من وطئ شبهة تخمين
للظن وبه جزم صاحب التيجان قال شيخنا بخن وقد يجمع بينهما بحمل الاول
على انه كالزنا في انه لا تنقضي به العدة كما تقر والثاني على انه من شبهة

فلا

فله تحدد تخميننا عن تحمل الاسم بقربنية لمزكلام قابله هسم من الايام فسر
في شئ المخرج العشر في الآية بقوله اي عشر ليال بايامها وكل صحيح لان المفعول
المحذوف يجوز تذكر عدده وتانيته نفسا له ولي ما في شئ المخرج وكلمة ان
الا ربعة بها يتحرك اكمل ونفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور حمل ان كان
وزيدت العشر استظهارا لبقا او عية المني وقد يصل الي الفرج بغير علاج
كاستدخاله فلا بد ان يمكن ذلك وان لم يثبت انتقلت الي عدة وفاة اي
مع عدم حسان ما تقدم المقتدة عن فرقة طلق اي وقد وطئها الزوج
ولو مجنونا ومكرها وان كان الوطئ في الدم وكذا اذكر استلظه فالما
افني به البغوب وكما لو طئ استدخال المني المحترمة حال خروجه ولو باعتبار
الواقع فيما يظهر كالوضوح بوطئ زوجته ظانا انها اجنبية فاستدخلته زوجته
اخرى او اجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده وان علمت فالتقليد لان
ذلك هو الاحتياط فيها وهل خروجه باسما يدرج خروجه بالزنا يجمع
حرمة كل منهما لانه حتى لا تجب العدة باستدخاله ولا يلحقه الولد منه
فيه نظرم ثم قال في مسألة المكر على الوطئ بعد اطالة الكلام فيها ونقل
عن م ر بانه اخطى بعدم حقوق الولد لعدم احترام وطئه بدليله الا ثم
لان الاكراه لا يبيح وقضته عدم وجوب العدة ايظهر ولا اشكال على هذا
في عدم الحقوق وعدم وجوب العدة في مسألة الاستمناء كذا في فلو ما يخ
شخص ومعه زوجة هل تقعد بعدة الوفاة ام تقعد بعدة الحياة ينظر فان
منح حمل كله او بعضها كان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة
وان منح حيوان كله او بعضها وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت
عدة الطلاق فان منح البعض كذا او البعض كذا فالعبر بالانصف الاعلى
ولو اعتدت زوجة المسوخ وتزوجت بغيره وانتقلت تركته لبيت المال
اولورثته وعاد ذلك المسوخ الي اصله لا تقود له زوجته وتركته بخلاف
ما لو قام القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وتزوجت وقسم تركته
لشرفيين بعد ذلك عدم موته فان زوجته وتركته يعود ان له ٥٢٥
كسفي بلعات فاذا اذن عن كماله ويبي كمال انقضت عدتها بوضع لفرقة الحياة
لان الملاعنة لا تقعد للوفاة م ر والكاف استقصائية لان الكلام في الحرمة

كما اذا مات صبي الا هو تنظيره لا تشير لان فرض الكلام في فرقة الحياة
مرحومي من النكاح المراد من اسكان الاجتماع اوفوق أربع سنين
من الفرقة الا هذا محله في مجهول البقا اما اذا تحقق البقا بان اخبر بالحر
معصوم ولم يوجد وضع ولا وطئ فانه ينسب له وتنقضي عدتها به كما قاله
سم وقال انصح ان مات الله تعالى كمن لو ادعت ان عاتق سم في ثم نعم
لو كانت رجعية وادعت في الفدية على الوارث ان الزوج جرد فزاسها
برجعتها او وطئها بشبهة وانها ولدته على الفرائس المجرى وامكن ذلك
انقضت عدتها بوضع وان لم يثبت ما ادعته لعدم البينة مع امكان الوارث
وطئه على نفي العلم لوجود الاحتمال كما لم ينفى باللفظ انتهت عبارته
وفيهما وضع عن عبارة التي اذ امات في خط المؤلف ماتت بالحق الفل
تا التي ثبت والصواب اسقاطها كما في ثم الزوجي مرحومي ويمكن ان توجه
نسخة المؤلف بانه لم ينفى عليها ماتت فمات الجنين بسبب موتها فتأمل
وعبارت ايج ويمكن توجيه الثانية على هذا بان ماتت بلكناية عليها فمات
الولد وم فان كانت لكناية عمدا وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجبت دية
للولد والا فديتات لها وللولد فليتا مل والظم بعلق قوله بالكناية بمات
ولكن قلت هي اصل ادمي ولو اختلفت الزوجات فقالت كان السقط الذي
وصفته مما تنقضي به العدة وانكر الزوج وضاع السقط والقول قولها يمينها
لانها ما مونة في العدة ثم المنوف في السفر والظم التي بن معتد ومراده
به قوله اولا تنقضي واستفتينا بالبنا للمفعول فعدتها ثلاثة قروا
اي وان اختلفت وتناول ما بينهما وكذا لو كانت حاملا من زنا اذ حمل الزنا
له صرمة له لان بعض الطرزان قل اولا نالوم نفد قبل كان ابلغ
من تطويل العدة عليها من طلقها في كيف وسواها معها في ذلك الطرزان
وان لم يكن سنيا وانما امر ابن عمر بالطلاق في الطر اذا لم يمسها لبيزانه
السنة في الطلاق له العدة لان مقصودها البراء وهي حاملة بطر بان كيف
بعد الطر وان وجد المسمى فتعين ان يكون القيد له قبل السنة في الطلاق
وضوح المسئلة اذ ابقى من الطر بعد وقوع الطلاق بقية فان انطقت على
اخر اتفاقا او قال انت طالق اضر طهرت كم يقدر به على الصحيح الا صرح

مر في ثم مقدمة في ط البغدادى بنا على ان الطر ان عبارة تمت المهرج والفر
طهرين دمين اودمي نفاس صورته ان تكون حاملا من الزنا ثم
نطلق وهي حامل منه ثم تنقض فله تنقضي العدة بوضعه لانه لا ينسب لصاحب
العدة ثم انها حملت من الزنا ايضا ووضفته فالطر بينهما بعد قرا ثم تعتد
بعد ذلك بقراين اخرين زي ويعد متخيرة بثلاثة اشهر في الحال انك
بان طلق اول شهر كان علق الطلاق به كذا في المراجع قال في ثم اما لو طلقت
في الثانية فان بقي منها اكثر من خمسة عشر يوما حسب قرا لا شتمه على
طهر لا محالة فتكمل العدة بعد شهرين هلا ليين وان بقي منه خمسة عشر
فاقل كم بحسب قرا لا محالة انه حيض فتعتد بعد بثلاثة اشهر هلا لية
وقوله في الحال اي لا بعد الياس صفيق المبراد بها ما لم تحض وان كانت
كبيرة في السف من عرق الكذا في ثم المراجع بلحا المهمة فمراده بغيرها
الامة وفي خط المؤلف من عدة قال المرحومي وهو سبق قلم بله شبهة وفي كثير
من النسخ منهنه يعني من انقطع حيضها لعارض اولا لعله تفرق وقوله
وغيرها وهي من لم يسبق لها حيض اصلا وهو مشكل لما تقدم في كلامه من ان
من انقطع حيضها لعارض اولا لعله تفرق تصبح حيض فتعتد بالا قرا
او حتي تبلغ سن الياس فتعتد بالا شهر فكيف يتصور انها تعتد بالا شهر
فيطرقها الحيض فيها فتأمل آيسة اي بلغت سن الياس سوا سبق
لها حيض ام لا قل على الفريب كذلك اي من عرق او غيرها فانحاضت
بعدها اي بعد الا شهر الا ولي هو التي لم تحض المشار اليها سابقا بقوله من لم
تحض او الثانية هي آيسة المشار اليها بقوله سابقا وانحاضت آيسة
وفي قوله كآيسة تشبه التي بنفسه فكان الصواب حذفه فتأمل واقصاه
اثان وستون سنة معتد فان عتقت في عدة رجعية ولذلك قال الخطيب
البغدادى في مقدمته وعقها في عدة الرجعية يجعلها كحرة اصلية
اما لو عتقت مع العدة كان علق طلقها وعقها بثلث واحد فتعتد بعدة صرة
قطامر في عدة بينونة اي او وفاة م وبالباقى اكثر من خمسة عشر
صوابه والباقي ستة عشر فاكثر لان الضابط ما يسع حيضا وطهر فقل مل
لو طلق زوجته حرة كانت اوامة والحاصل انه ان عاشها بغير وطئ خلوة

او يوطى فان كانت رجعية لم تنقضي عدتها بالنسبة للحرق الطلاق وصل نكاح
الغير وانقضت بالنسبة للرجعة فله رجعة بعد الاقرار او الاقرار او التوارث
فله توارث بينهما وان كانت باينة فله عتق بالمعاشرة بغير الوطى كخوف ولا وطى
بشبهة اما ان عاشرها بوطى شبهة فكالرجعية في انها لا تترفع حتى تنقضي
عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالرجعية مطلقا فله يلحقها الطلاق وله
ان يتزوج غواضتها ببله ووطى عبارة شتم المخرج بوطى او غيره في عدة
اقرار او اقرار ووضع ما ذكره عن الحرق فتقضي بوصفه مطلقا اي عاشرها
ام لم يعاشرها لم تنقضي عدتها بل لا تكن اذا زالت المعاشرة انت
على ما مضى وذلك كسبغة الفرائس كما لو نكح باجاءه في الفرة لا يجب زمن
استفراجه منها بل ينقطع من حين الخلق ولا يبطل بها ما مضى فتبني
عليه اذا زالت ولا تحسب الا اوقات الخلقة بين الخلوات هم ر في شتم
وقوله انت علي ما مضى اي على ما مضى من عدتها قبل المعاشرة شتم
وفي فصل الرجعة للمرضوع وابتداء الفدة التي يحل لها النكاح بعدها
من التفريق بين الزوجين فانظر بينه وبين كدام م ولا رجعة له
بعد الاقرار والحق البلقيني بعدم جواز الرجعة عدم وجوب النفقة
والكسوة وقضيته امتناع التوارث بينهما وان تردد فيه الزكيني في كملته
والمحصل انها بعد مضي الاقرار او الاقرار او الاقرار في حقوق الطلاق
ويجب لها السكنى ايضا كما افتى به شيخنا م رحمه الله زك وافتى ايضا بانه
لا يجد بوطىها وذكره ولهم ر في شتم ايضا كما نقله عنه الشيخ سلطان في شتم
وليس له ان يتزوج غواضتها او اربعا سواها سول واعتبر الطورني
الجواز ويلحقها الطلاق لا ولو طلقت استأنفت عدة واما الوصيات
فهل تنقل قرر شيخنا انها لا تنقل للوفاة لانها لا تكون الا عند عقد
صحيح ولا يصح منها الخلع وليس لنا امرأة يصح طلاقها ولا يصح ظلمها
الا هذه زك ولا يصح منها قم ايله ولا ظلمها ولا لفات كما قاله م ر فليست
هذه كالطلاق ففيه التفصيل المار ايا ان كانت رجعية لم تنقضي عدتها
وان كانت باينة انقضت
قد اوجبه السكنى لذات عدة من غير تقييد لها بصفة مونة سوى تنظيف يجب
لذلك

فصل

لذات رجعة بك قيد يجب كذا البايين شرط على في فرقة الحياة فاصطفت قبل
اوامة اي وكانت مسلمة ليله ونها لا فكله له ليس على عمومه السكنى
دون النفقة والفرق بينهما وبين السكنى ان السكنى كحسين ماله فاستوي
فيه حال الزوجية وعدمها والنفقة للزكيني وهو خاص بالزوجية ه شتم
المنفوس الا ان تكون البايين حاملا والحاصل ان السكنى يجب مطلقا للمقتدر
لا الناكز والصغير التي لا تطيق الوطى والامة التي لا يجب نفقتها على
الزواج وبقية الموت الا التنظيف يجب للرجعية مطلقا والبايين الحامل فرقة
الحياة قال سم وسكنى المقتدر من راس المال فان لم تكن تركة من التوارث
التبرع بها من ماله وللقاضي اسكانها من بيت المال فان اسكنها احد
فليها العجاجة والا سكنت حيث سكنت نعم لو تبرع اجني بسكنها
حيث لا ريبه فقال الماوردي والرويان انه كترع الوارث قال النفوس
وفيه نظرو لو مضت مدة الفدة او بعضها ولم يطالب بالسكنى سقطت
كله ف النفقة ه بالحرف شتم قال ولو اسقطت المقتدر السكنى لم تسقط
لانه اسقاط لما لم يجب لانها انما يجب يوما فيوما فيجب لها من
النفقة المراد بها هنا سائر الموت الشاملة للكسوة وغيرها على اظهر
القولين ومقابلها انها للمهر ويترتب على الخلاف انا ان قلنا للمهر فالواجب
له ما يكفيه ولا تسقط بشتمها بخلافه على الاظهر فانها تسقط بشتمها
ولا تقدر بالكفاية او شهده اربع نسوة اي او رجل وامرأتان او
رجلات وكل ما قبل فيه التا قبل فيه الرجال فان شتمت فيها سقط
ما وجب لها فان عادت عاد ذلك نعم ان عادت في انساب يوم عادت السكنى
دون النفقة ويجب على المتوفى عنها زوجها عيار المنهاج ويجب
الايراد على معتدة وفاة قال م ر في شتم وعدل عن قول غير المتوفى عنها
ليشتم حاملا من شبهة حال الموت فلا يلزمها الا حاله الحمل الواقع من
الشبهة بل بعد وضعه ولو احبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات اعتوت بالوضع
عنهما في احد الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصرف على ما بقي
انه عدة وفاة فلزمها الايراد فيها وان شاركتها الشبهة ه بالحرف
من لها امان اي الذميمة والمهارة والمستامنة وسواي الاحداد

فصل

ولا يجب ذكره مع الاستغناء عنه بين لفظة التعليل فالضح منها ان
 يعيب فيه وقوله او لمعني فيها اي يعيب فيها ان تنزين كما هو محمول على
 ما اذا رجعت الرجعة ولم يتوهم انه لفرقتها بفرقتها ويقال فيه
 الحداد ويقال فيه الحداد بكسر الحاء من جدت الشئ قطعه فله ثلاثة اسما
 هي الزينة اي التنزين قل كما لا يسود الا ان كانت من قوع يتزينون
 به كالاعراب فيحرم قل وقال سم نعم لو كانت في الا مسود نفوس
 يتزين بها او تنويه وتخطي حرم كالمصبوغ للزينة قاله الماوردي
 ولا يحرم الاصفر والاحمر الخلق مع صفا لهما وشدة برقعها وزيادة الزينة
 فيها على المصبوغ من غير كبرياء ما احسن قول الشيخ ابراهيم المرزوقي
 في تعليقه ايراد الباب وقاعدة الباب ان كل ما فيه زينة تشوق الرجال
 الي نفسها فتستغنى عنه سم من نطع وهو قطعة من الجلد تقعد
 عليه المرأة متاع البيت بان تنزين بيتها بان ترفع الملبس والوان
 ونحوها من كالياب ليله ونهارا معتد اي فان كان مما يتزين به في الليل
 والنهار حرم والا فله والا متاع من استعمال الطب قد رغبوا في
 لان الطب عين ولا تصح نسبة الحكم اليه ولو فرس بالتطيب كما فسرت
 الزينة بالتنزين كما مر وكان احضروا نسب قل ويحرم اي في استعمال
 الطب هو دخل في كلام المصنف فلو عطفه على البدن والتوب قبله لا يستغنى
 عن ذكره هنا فان قيل هذا قياس على البدن فيقال والتوب قياس على
 البدن فتأمل قل بخلاف المحرم في ذلك والفرق ان التطيب قبل الاطعام
 سنة فاستدامت له تضرر بائنه وان لم يكن الا لو اسقط الواو وسلم من
 تكرار مع ما سبق قل والدوام الا كان ابو حنيفة رضي الله عنه
 اذا ذكر عند احد مسود ينهي عن ذلك ويقول
 حذروا القتي اذا لم ينالوا سقيه فاكلوا عداله وضوم
 كضراير احسن قلن لو جهها حسدا وبقيضا انه لدميم
 معنا بكسر الحاء مذكور بقدر بالهيز وبالمد جمع ولهم حاة بالمد اي قل
 سميت حنا لانها كانت لادم صلي الله عليه وسلم حين اصاب الحظيئة
 فكان كلما اخذ من اوراق الشجر يشايت تربه طارت عنه الا اوراق الحنا
 قوله

واستجداد اي تنفع عانة ابط بكسر الباء اي الداعية الي الوطون
 فله بنا في اطلاق اسمها على ذلك في صلاة الجمعة ثم المنهج المتضمن الظلم المتضمنة
 نعتا للزالة ولعله ذكرها لكتباها التذكير من المضاق اليه ومثله يقال
 في قوله فتستغنى منه اي من الالة بله ترجل اي تسبح بدهن الا في محل
 محدد تسبحه بدهن ولو بلفتها وفاة الا قال م ر في شئ في فعل تعلقف
 الملاقاة بعد ذلك م ذكره وتظهر ما لو قال انت طالق قبل موتي باربعة
 اشهر وعشرين ايام ففاس فوق ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة
 ولا علة عليها ان كان باين او لم يباشرها ولا ارث لها به كبرق ولها الحداد
 الا عيان م ر في شئ ولها اي المرأة مزرعة او غيرها الحداد على زوج من الموت
 ثلاثة ايام فاقول ونعم الزيادة عليها بقصد الحداد فلو تركت ذلك لم تاشم
 للحسين السابقين ولان في تقاطيع عدم الرضا بالقضا والا ليق بها التفتيح
 بمليات الصبر وانما رخص للمقدف في عدتها لحبسها على المقصود من العدة
 ولغيرها في الثلاث لان النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذلك تن فيها
 التعزية وتكسر بعدها اعلام الحزن والاشبه كما ذكره الا زرع من
 اشرف القاصي ان المراد بغير الزوج القريب فيمنع على العصبية الحداد
 على الهجني مطلقا ولو بسعة ولحق القريب بجنا بالقريب الصديق والعالم
 والصالح والسيد والملوك والصهر كالحقوا من ذكره في اعذار الحقة والحكمة
 وضابطهما ان من خرجت لموته فلها الحداد عليه ثلاثة ايام ومن لم
 فله ويمكن حمل الملاقاة الحديث والاصحاب على هذا وظن ان الزوج لو
 منعها ما ينقص به تمتعه حرم عليها فله فلا يجوز له الحداد على
 قريبه وظن انه يجوز له الحداد على قريبه اقرب من ثلاثة ايام وقد قرر
 بعض مشايخنا عدم الجواز فراجعه ديرين ثم رايته كذلك في صماج فله
 عن زرع فقول الله ثلاثة ايام لا مفروق له والمبتوتة اقتصر على
 بنا على الضعيف كما سلكه الله ملازمة البيت اي الذي كانت فيه عند
 الفرقة الا اي او فوفرت في طريقه بقصد النقلة اليه بان وقع الفرق بعد
 خروجها بان الزوج من سكنها الي سكن اخر ولو سلك اخر للنقلة بشرط
 مجاوزة الممران اي بحيث يجوز الترخض كما يحثه جماعة وان عادت الي الاول

لنقل متاع ونحوه بخلاف ما لو وقع الفراق قبل حروجهما الى ما ذكر فليها ملازمة
ما هي فيه وكذا بعد حروجهما اليه بله اذن الزوج فليها العود الى الاول
وملازمة والعبارة بنقل بدنها دون متاعها وبخلاف ما لو سافرت باذنه
لحاجة له او لها كحاجة او له كنزها وزيارة فوجبت العود في المصنف فلا
يجب العود لكنها ولي وهي معتدة في سيرها مضت او عادت واذا مضت
فان كان حاجة اقامت الى انقضائها وان رأت اقامتها على مدة المسافرة
من غير زيادة على ذلك الا ان ياذن لها في مدة معينة فليها استيفاءها
اول فبحر حاجة كنزها وزيارة فان قدر لها مدة معينة اقتضت عليها وان
اطلقت اقامت مدة المسافرة وهي تلك مدة ايام غير يومية الدخول والخروج
ولو سافرت مع الزوج لحاجة فطلقها او مات لم تغن محل الفرقة الا كثر من
مدة المسافرة او حاجتها فكل اوان لها وحزنت ولو اقتصر على الاذن
لها ولم يتوضر لحاجة او نزهة او اقامة او رجوع على سفر النقلة وشرط
لزوم العود في سائر الصور من الطريق ووجدان الرفقة ولو تنازعا
فادعت الا تنقل باذنه وانكر الاذن هو وارثه فالقول قوله بيمينه
لان الاصل عدم الاذن او ادعت انه اذن في النقلة وادعي انه انما
اذن لغيرها فان كان الشرايع معه فهو المصدق ايض لان الاصل عدم
الاذن للنقلة او مع الوارث فهي المصدقة لانها المعرف بما جرى منه
وشمل البيت بيت البدوية من نحو سفر فليها ملازمة الى انقضاء العدة
وفي معناه السفينة لزوجته الملاح اذا اسكنها اياها فيجب اعتدادها فيها
ان انفردت عنه بسكن مع مرافقته فيها والا فان صحبها محرم يمكنه
تسيير السفينة وجب خروج الزوج منها واعتدادها فيها والا خرجت
الى اقرب البلاد الى الشط واعتدت فيه فان تعذر خروج كل منهما تسمرت
وتجبت عنه بقدر الا مكان سم تسمية جاز لها الخروج معتدة كذا في خط
المؤلف وصوابه وجب عليها الخروج كما في متن الروض مرقوم تقدم
الاصرام اي مع ان في حروجهما يحصل انقضاء العدة ايض ثم الروض وان
قدرت ان عبات سم نعم ان ادعت الانفراق على ولدها لم ترجع الا بعد ثبوت
انها انفقت واشهدت او ان الحكم اذن لها في الانفراق لترجع عليه وقياس
التظاير

التظاير عدم اعتبار اشهادها مع القدرة على استئذان الحكم وكتبات الشيخ
اي قوله وان قدرت واشهدت اذا واصلها انما قدرت على استئذان الحكم
فان بد منه وان لم تقدر على الحكم اشهدت ان قدرت على الاستئذان فان
لم تقدر عليها فقلت بقصد الرجوع كالتظاير بقول التي قدرت واشهدت
اي ان قدرت على واحد منها تعين او عليها تعين الترتيب **فصل**
في الاستبراء وطول الامة قبل استبراءها كغيره كما ذكره في الزواجر
قال وذلك غير بعيد تربيص الامة عبارة عن المزاج التريص بالمرأة وهو
اعلم لشموله التريص منها او من سيدها ولشموله الحرة فقد يطلب فيها
الاستبراء كالومات ابن زوجته من غير في تربيص بلا وطئ لزوجته لاحتمال
ان تكون حاملا بولد حال موت ابنها فيرث من اخيه المدس بسبب موث
ملك اليمين اي كالشرا والهبه او الارث او الوصية او رد يعيب او اقاله
او تحالف او سبي لمرة متعلق بتربيص ولا يكون للتفريق كالعقد لانه
لا يتصور هنا او زواله اي فيما اذا اعتقا موطوءته فيجب عليها الاستبراء
ويستحب لما لك الامة الموطوءة استبراءها قبل بيعها لئلا يكون على بصيرة
مرحومي او صدوق طر اي كل التمتع اي اوردوم التزويج او غير
ذلك كان وطئ امه غير طائنا انها امه فانها يلزمها قروا واحدا لانها
في نفسها مملوكة والشبهة شبهة ملك البيت مراما لو وطئ امه غير
طائنا انها زوجته لخر فيجب ثلاثة اقراء من وموضعه هنا النسب
وهو كذلك بل ليس لتقدمه وجه قول اي لانه لا يكون فاصله بين فصل
العدد والفصل الثاني المتعلق بها اي حدث فيه تفسير الفحل المتعدي
باللزم الذي فيه اضراج كلام المصنف عن امر به او حلف الفاعل فامل
قل وان كان هذا التفسير ان السبي ليست للطلب بل لودخلت
في ملكه قهرا كالمرور فانه كان الحكم كذلك فامل والسبي اي
والموسع اورد يعيب ولو في المجلس او اقاله او تحالف اي رد
باقالة او تحالف اوسبي اي بشرطه من القصة او اختيار التملك كما علم
فما سبكه في السير فلا اعتراض عليه مرون خطم والمعتد حوازي وطئ
المسبية بعد الاستبراء لاحتمال ان يكون الساب من لا يلزمه التحميم

كذب ونحوه ولكن للتقدم بالشك ر ونقله ابن شرف او نحو ذلك كوضع
في الهبة صرم عليه فيما عدا المسبة الاستماع بها لا اي له اياه الى
الوطي المحرم ولا احتمال انها ما لم يحرفه يصح نحو بيعها بغير خلق جازع
بها ولا حال بينه وبينها لتفويت البيع امر الاستبراء الى امانته وبنه
فارت وقوب كالموتة بين الزوج والزوجة المقتدة عن شبهة كذا الملقوق
وقو يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي
جسيلة ثم ر مما ياتي من وضع الحيد او شهرا وصيضة لا احتمال لهذا
هذا التفسير جري على الغالب لما تقدم من وجوب الاستبراء ولو اشتراها
من امرأة او مملوكة او كانت بكرا لان الاصل فيها التقيد اما المسبة
لا ومثلها المشتراة من عربي كما قاله صاحب الاستقصا وتبعه الا ذرعي
وغيرهم غير وطى اي في فرج ولو بشهوة او طاس بضم الهمزة
افصح من فتحها اسم واد من هوانت عند صنفين قل ولم يذكر عليه احد
من العلية اي لا في التفسير ولا في الاخبار فان قلت كيف اركب هذا
الامر الذي نحل بالمرور مع ان مقام الصحابي يابى لك احب بان
غلب على ظنه انه لا جراه احد او كان محض من لا يسيح منه او غير
ذلك جلوي لعله جلوي بدليل قوله على غير قياس لان هذا
هو الذي سمع من العرب كما قاله العلامة الاشموني والقياس جلوي
وقد يقال القياس جلوي كصحر او يجلوي ايض على غير قياس
وهذا هو الصواب اليرموك بفتح الياء وسكون الراء ثمانية عشر
الف الف اي من الالهة فتأمل صيانة ما انه اي ما الباي وهذا
جرب على الغالب لما تقدم ان الغالب فيه التقيد فاستبرأوها بحمل
حيضة اذا قالت مستبرة حضرت صدقته لانه لا يعلم الا من جهتها
بلا يمين لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الكلف على عدم كيف فللسيد
وطيها بعد طهرها وطهرها حيث امكن كما تصدق الحرة في انقض عدها حيث
امكن لانها مومنة على رخصها صيضا وطهرها لا نسبا واستبلا د اوا اصدقها
وفن كذبها فلهل محل وطهرها قياسا على ما لا دعت التحليل فظن كذبها
بل اولي اوله ويفرق المتجه الاول ولو صنعت السيد من تمتع بها فقال

انت

انت حلال لي لانك اخبرني بتمام الاستبراء صدق بيمينه واجبت لظاهر ما
تقرر ان الاستبراء مفوض له امانته ومع ذلك يلزمها الاستماع منه ما امتن
ما دامت تحقق بقا شي من زمن الاستبراء او قال لها حضرت فانكرت صدقت
كما جزم به الامام ولو ورث امة فادعت حرمتها عليه بوطي مورثه فانك صدق
بيمينه لان الاجل عدسه ولا نصير امة فرايت سيدها الا بوطي منه في قولها
او دقول ما انه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره او بيمينه وبه يعلم ان
الجهوب يلحقه الولدان ثبت دخول مائه والا فلا وبذلك يجمع بين القول
بالحق وعدمه وخرج بذلك مجرد ملكه لها فلا يلحقه به ولدانها عاوات
عليها وامكن كونه منه لانه ليس مقصوده الولد بخلاف النكاح كما مر اعتماده
من تناقض قولها وقول الامام ان القول بالكمف حق لا اصله صريح في رد الجمع
على الحق ولو كثر وعدمه على الامة م ر في شرح بعد انتقالها اليه اي الي
ملكه وان لم يقبضها وتنتظر ذات الاقرا الكاملة بنصب الكاملة مفعول انتظر
اي الحيضة الكاملة وعبارع المروض وشرحه وهو لذات الاقرا يحصل حيضة كاملة
لا طهر وتنتظرها ذات الاقرا الحيضة الكاملة الى من الياسر اي شمر
تقد بشهر كامل فاذ انقطع حيضها فانها تنتظر الى من الياسر ثم تقدر بان
ببقية الحيضة اي التي وجد السبب فيها ببقية الطهر اي الذي وقع
الطلاق فيه على الزوجة لان بقية الطهر اي في العدة يستغقب ان
يبقى لحيضة وهذا اي الحيض في الاستبراء ولا دلالة له اي الطهر على
البراءة ولو من زنا كذا في متن المنهاج اي سوا كان من زنا او غير كمسبة
سباها حامله من كافر لان ما له عدة له لعدم احترامه فسقط قول بعضهم
كيف يتصور ان الامة لو كانت حامله من غير الزنا يكون استبراءها بوضع
الحمل لانه ان كان من سيدها صارت به ام وكذا يجوز بيعها وان كان من
زوج فتتقضي العدة به ولا بد من الاستبراء في العدة بل يجب على من اشتراها بعد
انقض عدها ان يستبرئها ويكون الولد في هزم رقيقا وان كان من شبهة
فذلك تنقضي عده الشبهة بوضعه ويجب على المشتري بعد ذلك ان يستبرئها
ويكون الولد في هذه حرا ويغرم الواطي قيمته السيد الامة ولا يبيع بيعها وفي
حامل به لان الحامل محررة لا تباع فيتقضي ان يكون الحمل من الزنا فالواو والحال

في قوله لا يبيع بيعها وفي
حامل به لان الحامل محررة لا تباع
فيتقضي ان يكون الحمل من الزنا فالواو والحال

بوضعه اذا لم تكن من ذوات الحيض فان كانت من ذوات الحيض وجازت
 صيغة قبل الوضع فانها تكفي فاذا لم تكن من ذوات الحيض ومقتضى بشر قبل الوضع
 فانه يكفي ايضاً فحمل الالكاف بوضع الحمل من الزنا ان وجد الوضع قبل الحيض او المهر
 هـ سم ولما حصل ان استبرأ الحامل من زنا بالاسبق من الوضع وصفت فيمن
 تحيض وبالا سبق من الوضع وشهر في غيرها بدليل صحة بيعه اي المملوك
 بالارث قبل قبضه وكذا ان ملكت آية الامة بشر اي لا ينفذ فيه ويخون
 كالتولية والمراجعة والمخاطبة بعد لزومها اي المعاوضات لان الملك
 لازم ايضاً لظواهر اقسام الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض فانه
 لا يعتد به اي ولو كان الخيار للمشتري على الامة كاصح بيعه في شهر المنه
 فهذا هو المنقول فله عبرة بما كتبه مـ من قوله والذي يظهر انه يكفي بالاستبراء
 في زمن خيار المشتري لان الملك له لضعف الملك اي بدليل التمكن من
 الفسخ بعد عقدها اي الهبة في مكاتبة العجزة مـ ر في مـ ويجب
 الاستبراء في مكاتبة كتابية صحيحة وامتها ان انفسخت كتابتها بسبب
 ما يات في بابها كان عجزت وامة مكاتب كذلك عجز لعوض حال الاستمتاع فيها
 كالمزوجة وعدوته في الامة بقسميهما او عجزت بغير العين وتعدد
 الحكم مبني على المنقول قل عند عجزها او امتناعها من الامة مع القدرة
 نفوذ ملك التمتع بعد زوال علة الوجوب واخذ منه العلقى ان امة الحرة
 اذا امة في عليها المول واخرج الزكاة عليها وجب الاستبراء لان الفقهاء اختلفوا
 جزاً منها باخر احوال فاذا اخرج الزكاة فقد جرد اكل وربان الشركة ليست
 حقيقة فله حاجة الي استبراء بخلاف الفرائض اذا حصل زرع فانه ان اخذ العامل
 حصته لا بد في امة التجار من الاستبراء لانها مائة كلها للمالك لانه شركة
 العامل حقيقة بخلاف ما مر اجـ اما الفاسدة اي الكفاية الفاسدة فله يجب
 الا لانها لم تخرج عن ملك سيدها بدليل صحة بيعها وتزوجها بغير رضاها بخلاف
 المكاتبة كتابية صحيحة فليس للسيد ذلك الا برضاها لزوال ملك الاستمتاع
 اي بالردة ثم اعادته بالاسلام لما ذكر وهو زوال ملك الاستمتاع بالردة
 ثم طلقها اي الزوج ولو في المجلس وجب الاستبراء كالحديث
 لكل بعد زواله بل يلزمه ان يتبرأها بعد انقضاء عدتها لانها اشبهت

من

من لزومها عدتها شخصين لان القدرة حق الزوج والاستبراء حق السيد
 وامام اي ورهن بعد صحتها على السيد بذلك ولو اشترى زوجته الا
 عبارة مـ ولو اشترى من زوجته الامة فانفسخ نكاحها استبرأ الاستبراء
 لتمييز ولد الملك المنفرد حراً من ولد النكاح المنفرد من ثمره فليكن في
 من اصلية وله تصير به امة مستولدة وقيل يجب لتحديد الملك ورد بهدم
 الفائدة فيه لان العلة الصحيحة فيه حدوث كل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم
 لو طلق زوجته القنة بغيرها او بائناً ثم اشترىها في القدرة وجب كدورت
 كل التمتع ومراعاة يستمتع عليه وطها زمن الخيار لانه لا يدري ان يطلق
 بالملك او الزوجية وخرج بالحر المكاتب اذا اشترى زوجته ففي الكفاية
 عن النكاح انه ليس له وطها بالملك لضعف ملكه اي وان اذن له سيده
 سم ومن ثم امتنع شريعه ولو باذن السيد بحرقه فاستجاب استبراء
 الزوجة المشتراة للزوج مشروط بشرطين الاول ان لا يستبرأ في مدة
 الطلاق والا وجب الاستبراء حدوث كل التمتع والثاني ان يكون حراً لانه
 اي الولد بالنكاح كـ سيد لم الولد او المدة بـ وعده اي من زوج له من
 شبهة لقصورها عن دفع الاستبراء الرضى مرحومي لم يلزمها
 استبراء اي بالنسبة للتزويج بخلاف كل الوالت في صورة الموت في غير المتولية
 كالموت وجب الاستبراء اي على المشتري ان يملكه فيها هو اعلم من
 المستولية والمدة بـ فراجعوه تعرفوها اي المنكحة والمفتدة منقولتان
 الا تحية وجب استبرأ اي على المشتري في صورة البيع وعلى المالكين
 في صورة التزويج لم يقر بوطها في قبلها بان نفى الوطى او سكت
 فان ادعاه اي البائع ليظهر البيع ويثبت الاستبراء وكذا به المشتري فلقول
 قول المشتري بيمينه انه لا يعلمه منه اي من البائع اي فيستبرأ علي وقته
 وثبت نسب البائع اي باستلحقه من خلفه فيه اي في النسب
 وثبت نسب البائع كـ لم يقرض قل وكذا الامة المرحومي لضعفه والذي
 في ثم رخله فيه وعبارته ولو باع امة لم يقر بوطها فظن بها حمل وادعاه
 صدق المشتري بيمينه انه لا يعلمه منه وفي ثبوت شبهة من البائع
 خلاف الامة منه عدمه فكل مـ السارح من اذ لا ضرر الا في ثبوت رقه

على المشتري

له ويتصور ثبوت نسبه مع كون الولد رقيقا المشتري بان يطأها اي البائع
قبل ان يحكمها على ظن انها زوجته الامة فتأمل في المطالبة اي لانه لا يجوز
له بيعه لكن لو قتل البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه
المشتري للبائع عتق عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فانه بريء طوي
يحل فيه اي خلاف ثبوت النسب في حال المجردة اي عدم الثبوت
بان ثبوته اي النسب يقطع اثر المشتري اذا اعتقه بالولد اي لان
عصوبة النسب مقومة على عصوبة الولا فان اقر اذ هذا قسم قوله
فيما تقدم ولو باع جارية لم يقر بوطئها لحقه ولا عبرت بهذه ਕਿچنة
للعلم بان كان موجودا وايضا كجلبه تري ثبوت امية الولد اي للبائع
وقم فيمنع عليه بيعها ورهنها وكل تصرف يزيل الملك ان لم يكن اي
المشتري ووطئها اي اصله او ووطئها وطا لا يمكن ان يكون منه بان ولده
لدون ستة اشهر من ووطئه والا بان ووطئها المشتري منه اي
المشتري وان لم يكن اي البائع استبرأها قبل البيع فالولد له اي للبائع
ان امكن كونه منه اي قطعا بان لم يطأ المشتري وطا يمكن كونه منه
واقتر السيد بوطئها لا كذا في خط المولى والذي في متن الروض واقتر
السيد بوطئها لا ما ذكره وهذا متعين لان الولد يلحق بالزوج بمجرد امكان
الاتباع وان لم يقر بالوطئ بخلاف السيد تامر مرصوصي قال الشيخ الطوسي
وقد يعظم كلام الشئ على ما اذا اتفق الزوج والسيد على الطلاق قبل الدخول
لكن اقرت الامة كاذبة بان الزوج ووطئها ثمرانها انت بولد يمكن كونه
منها بان انت به بعد ستة اشهر وخمسين فيمكن كونه منها فيلحق
السيد ولا عبرت باقرار الامة لكن هذا خلاف ظن قول الشئ واقتر السيد
بوطئها فتأمل **فصل** في الرضاع اسم المص الثدي اذا املت
ما ذكره الشئ رايته المعنى القوي اخص من المعنى الاصطلاحي الا يتبين
كذا بخطه وصوابه الا يتبين بالالف الا ان يقال انه نفت مقطوع بتقدير اخصي
كالا يخفى واذا الرضعت لا الفعل ليس بقيد فلو قال اذا رضع طفل كذا او اذا
وصل لبن المرأة كذا كان اولي حياة مستقرة اي بان لم تقبل الحركة مذبح
فان وصلت اليها مرض صرم لبنها او صراحة فلا قال تقريرا لو قال تقريرا

الاتباع

كان

كان انسب والمراد به ما في الحديث بان يفصل اللبن قبل التسع سماه يسع حفا
وطرا وهو ستة عشر يوما قال وان لم يحكم ببلوغها بذلك اي لان بلوغها
انما يحصل بالحض او بالاصلام او ببلوغ خمسة عشر سنة بلبنها اي ولو حكما
او مع غيره فيدر فله حنينة وقسطه وزيد لا سمنه الخالص عن اللبن ولا غيره
مصلحة ودخل المختلط بخوف ما يعصت بقى طعمه اولونه او رجه والا فان شرب
الكحل حرم والا فلا ودخل في الحلب لبن امرأة اخرى فيشملها التحريم قول وهل
يعثر لبنتها الخارج ما غير ثديها الا صلب كذب زائد او منقطع مطلقا او على
غير تفصيل الفصل يخرج المني من غير طريقه المعتاد فيه نظر ولعل القياس
الثاني سم في ثم ثمران اللبن احد الاركان فكان ينبغي ان يبينه على انه
في كلام المات وان مات قبله اي قبل البياض وخونها كاخته وهو
الراجح في ثلوا النسب اي تابع له منغكة لا اي غير مكلفة ولا تزد الصغيرة
لانها تمنع من فعل المحرم وتوصر بالعبادات كالباقة موكب ج ل ام
صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف اليها عادة فلا تزد المجنونة ولو ضر
لطفل اي بعد موتها فان انكسرا وهن العبر في الا انكسار بحمد التقام
الثدي وبعضه مثلا او بوصول شئ من اللبن الى المعدة او الدملغ حتى لو وضع
الا لتقام والمص مع ابتداء الشرب كلف لم يصل اللبن الى ما ذكره بعد مصني
من منه حصل له انكسار فيه نظر والا فظهر ان المراد الثاني لان الوصول هو
المؤثر الي ما ذكره لغير سم قلت قد اشكل علينا هذا فان المدا على تمام
انفصاله من الفرج فان كان اول شهر حسب الحولان بالهلال وان كان اثنا
شهر تم عده ذلك ثديا وهو المذهب معتد وكوت هذا ظن كلام المصغير
ظاهر بل ظن عدم التحريم فتأمل قول فتشقت اي لفظا وكما تحسن معلومات
ونسخت هذه الخمسة اربعة لفظا للحكا فائدة لو حكم حاكم بالتحريم برضعة اح
رضعتين هل ينقض حكمه اولا المعتد له ينقض سم تعدد اي وان لم يطر
الزمن ميدان الجوف الرضيع او دماغه اي من كنفه فتعبر اليها غير الفرج
ولو جراحة واصلة اليها وان تعايها في كاله معى او عيار او اسطاط وغير ذلك
لوصوله الى محل التغذية فله اثر لتغذيته في اذن او اوليل اذ لا منقذ لها الى ما ذكر
ولا حصوله فيه بواسطة المسام بخصوصه في الفيت ولا بواسطة تقطير

في الدبر لعدم التقديس بالتقطير فيه ومن هنا يظهر انه لا اثر لوصوله لما عدا
 المعدة والدماغ وان كان في جرد الباطن المفطر للصائم هـ سم وظن ان تقطير في اللذن
 لا يحرم وان وصل الى الدماغ وبه صرح قل في حشم علي هذا الكتاب كنه قال
 في حشم علي التحريم وقيد بسخن ما اذا لم يصل الى الدماغ لا ولو شاك
 المراد بالشك مطلق التردد فشر ما لو غلب على الظن حصول ذلك كنه الله خلاط
 كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بأرضاع كل منهن اولاد غيرها
 وعلمت كل منهن ان الرضاع كنه لم يتحقق كونه حشما فليتنبه له فانه يقع كنه
 في زمانه شرم علي م ر ولا يخفى الورع اي فلا يتزوج بها لكن لو تزوجها لم
 ولا تنقض وصفا كذا الخط المبدأن واعلم شروع في ضرورة الرضاع المتعلقة
 بالمرضعة والرضيع والفقر وقد نظم ذلك بعضهم فقال
 ونشتر التحريم من مرضع الي اصول فصول وكواشي من الوسط
 ومن له در الى هذه وصت رضيع الى ما كان من فرعه فقط
 او وطى شبهة اي او وطى ملكا تنجب الا كان الاول كذا مبني
 على ان المراد بمن ياسبها من بينه وبينها بنسب فان اراد من بينها
 وبينه استسباب شمل ما كان من الرضاع فيسوي الا انما المذكور هـ قل
 علي الجملة المنقبة لمراده بالجملة الشبه بالجملة وهو الجار والمجرور واراد
 بالمنقبة كونها في حيز دون اخر او اعلى غطف علي في درجته اي كما اشار
 اليه الشافعي كان اما زينة او تامة بمعنى وهذا قل قلت لا داعي الي زيادة كان
 ولا اتمامها المتخضات لو اسقط هذه الكلمة كان مستقيما لا فقصا بها
 قبول شهادة رجل وامرأتين في الكالة المذكورة وليس كذلك كما سياتي في كلامه
 في الشهادات هـ **فصل** في نفقة القرب لا ولو تعدد المنفق
 من الموردين كاشنتين فان استويا كاشنتين او بنتين فعليه النفقة
 بالسوية فان غاب احدهما اخذ قسطه من ماله فان لم يكن مال اقترن عليه
 فان لم يكن امر الحكم الحاضر مثله بالتموين بقصد الرجوع علي الغايب او علي
 ماله اذا وجد وان اختلف فعلي القرب ولو اني غير وارث فان امتريا
 في القرب فعلي الوارث فان ورثا وتفاوتا في الارث فوجهان احدهما ونحوه
 جهر البني والزكوي ونقل صحيحه عن جمع انها عليهما بالسوية وثانيهما وبه

حاشية
 في نفقة القرب

جنم في الانوار انها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجه النفوي فيمن
 له ابوات وقلنا ان مومته عليهما او من الوالدين فبني علي الاب ثم الجدوات
 علا ثم الام خفضا لخواصه بتسوية لانها صرة بنا له صرة اعراب
 وولد من كسبه مبتدأ وخبر الوالدين الذين بفتح المهملة والمجزة قل
 ان ابا اب الا صرة لا صرة غيره لانا اذا اوجب الزوجات النفقة بسبب الولد
 فلا نوجبها للولد بطريق الاول وهذا جري علي الغالب والنفقة الزوجة
 واجبة مطلقا منفق عليه بفتح الف اسم مفعول فان بفتح العين
 وتشديد الجيم قل مرتد وعرب اي وتارك الصلاة بعد امر الامام بخلها
 الذي الحصن كفروه بعد قدرته علي عصيته بخلاف اوليك اي بلحد
 شرطين تغيير هـ لا احد كعبير المص بأو وبه يعلم ان المراد بالشرط مجموع
 امرين الفقر مع احدا منين ولا يخفى ما في كلامه هـ وفيما بعد من التامع
 قل هـ فتجب نفقتهم اي ما لم يضيفن زواله فتسقط اي سوا صنف ذكره
 له او المنفعة لان المقصود سد الحاجة وقد حصل وهذا بخلاف الزوجة اذا ضيفت
 فان كان له رجل الزوج فله مطالبة لها والى فلها المطالبة علي ما هو مقر في نفقتها
 هـ اي وقوله والا فله اي ان كانت الضيافة لاجلها فان كانت لاطلها وجب
 القسط فقط والعاهة ومنها المهر والعمر وفرض معظم الزمان
 بما لا يقدر معه علي الكسب اللاتي به ويدل له كلام الشافعي قوله وعبار
 سم عقب قوله الزمانة اي التي لا يقدر معها علي كسب اللاتي ولحق بها النفوي
 المرض والعجز وشي عليه السخانات اذا كانا ذوي كسب اي بالفعل اخذا
 مما بعد قل فان لم يكونا ذوي كسب اي بالفعل ولو مع قدرتهم علي
 ذلك ولو نشئت الزوجة علي زوجها فهل يجب لها نفقة علي فرعهامسألة
 نشوزها ذكر الشيخ المناوي انها لا نفقة لها علي فرعها لان ذلك اعانة
 لها علي المعصية هـ ان كانا ذوي كسب اي بالفعل وقوله وكذا ان لم يكونا
 اي بالفعل مع قدرتهم علي ذلك فتأمل مرصوص بشرط ان يكون له يقابه والا وجبت
 نفقته علي اصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به كمن كان مشغلا بالفلم والكسب
 يصنع قبا ساعلي الزكاة والكف ابن الرفعة بذلك الصحيح المستفاد عن الكسب بالشرع
 في مال الوالد ومما حكمه شوري لا شرائط اليسار وضابطه ان يقال

من ملك ما يفضل عن كفاية صوته من نفسه ويخرج وان لم يفضل عن دينه يومه
وليلته تلزمه كفاية اصله وفرعه وعبارته الدصالي وشترى يسار المنفق
بفاصل من قوته وقوت عياله في يومه وليلته وباع فيها ما يباع في الدين
ويلزم كسور كسرها لقريبه والواجب فيها الكفاية ولا يكفي سد الرصق
ويعتبر حاله لا عبارة سم فيعتبر حاله في السن والرغبة والزهادة
فيجب للطفل مونة ارضاع مولدين ولغيره ما يليق به ولو قدر ولعلي بعض
كفايتهم وجب تميمها وصنفها بما يشبههم سقطت نفقات حصول كفايتهم بذلك
ولو تلفوها او تلفت في ايديهم بعد قبضها وجب ابدالها وضمنوها بالالتلف
اي بعد اليسار قال الازعي وجب ان يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن
الرشيد دون غيره لتقصير المنفق بالرفع اليه فهو المضيع وسبيله ان يطهر
او يوكل باطعامه ولا يسلمه شيئا قال ولا يخفى ان الرشيد لو اضر غيرهم
او تصدق بها لم يلزم المنفق ابدالها قال شيخ مشايخنا وهو ظهري ان كانت
باقية وليس لهم الاعتياض عنها لا بها امتاع له تملك ولو قال لهم كلوا مني
شئ ولا يجب تسليمها اليهم قاله الامام سم ويجب اشباعه اكي شيئا
يقدر معه على التردد والتصرف لا ما زاد على ذلك ولا يجب المبالغة في اشباعه
كالا يكفي سد الرصق كما مر الا باقتراض قاض كذا قال في شئ المتراجح وعدلت
عن تفسير الامل بعرض القاضي بالغالي تغييره باقتراضه بالقاف لانهم هو
على انها لا تصير دينه بفرصه خلا فالفرزاي في بعض كتبه قال زكي نقل
عن ابن العماد ما ذكره الفرزاي والرافعي صحيح وصورته ان يقدرها الحاكم وبازن
لنقص في الا نفاق على الطفل فاذا انفق صار دينه في ذمة الغايب او المستع
وهي غير مسئلة الاقتراض واما اذا قال الحاكم قدرت لفلان على فلان كذا
ولم يقبض شيئا لم تصد دينه بذلك وهو غير مراد لهما اي فلا تصير دين
بمجرد فرض القاضي اما اذا فرض واذن لنقص في اقتراض الطفل بالا نفاق
عليه او اقتراض القاضي مثله ثم انفق عليه منه كل يوم كذا بنفسه او ابيه
او امر القاضي بنقصا بان يقترض ماله فاقترض ثم اذن له الحاكم بان ينقص
عليه كل يوم كذا ففي هذه الصور الثلاثة تصير دينه تامل استحقاقه
ظن انها ترجح وان لم تشهد ولم ياذن القاضي وهو كذلك كما في شئ من روافد

٥ فما بخط المبداني اليه باقتراض باذن القاضي ضعيف واستقرضت
الام امي وليست غنية قل هذا التقيد غير صحيح كما يؤخذ من المال غنيته
المحتاج نعت للطفل اي فان نفقته على الاب فاذا اغاب اقترض الجرد على
الاب باذن الحاكم ان يشر والافيا له شهاد ولا تاخذها الام من ماله
اي الفرع الصغير او المجنون وقوله ولا الابن اي لعدم ولايته وعبارته خضر
وليس للام ان يرضعها من ماله حيث وجبت لها الا بلحاظ كنفه وجبت نفقته
على اصله المجنون لعدم ولايته ٥ اجازع ابيه المجنون اذا صلح لصنعة
اي اما اذا لم يصلح فهل ياخذ الابن من اموال باذن القاضي او يقترض المرافقة
فيرجع وجب على الام ارضاع ولدها اللها لا ويرجع في مدته الي اهل
الخبر وقيل يقدر ثلاثة ايام وقيل سبعة ولها ان تلخذ عليه اجرة ان كان
لمثله اجرة على الصحيح كما يلزمه بذل الطعام للمضطر بدله لان الولد
لا يعيش بدونه الخ فلو امتنع فقيلها الضيات قل وجب على الموجد
منها ارضاعه وفي هذه لو امتنعت من الا رضاع فله ضمان عليها اتفاقا
وبعارة ما لو سمى راحة فاجتضت حيث تضمن حينها بان سب الموت
هنا ترك وهناك فعل لما به في الراحة ٥ ولعل الفرق بينه وبين البعارة
لا يقوم مقامه غير جله في الرضاع بعد فانه يقوم غير لينة مقامه في الجملة
فراجع لم تجبر الام اي حيث لم تحتج العجينة وان كانت في تكاثر ابيه
غاية في عدم اجبار الام وهي منكروحة ابن الرضع وكذا لو كانت مفارقة
منه كافي في المنق في اكثير فان كانت منكروحة غير ابيه فله منعها
فليس له منعها مع وجود غيرها اي اذا استقر في عدم الاجرة او في طلبها
فان تبرعت العجينة دون الام او كان ما طلبته العجينة دون ما طلبته
الام فله منع الام قل ويجب على السيد ولو ذميا شرا ما طهرته
اي رقيقه وان تقدر بنقصها كما يجب عليه ابدال النفقة وانا اختلفا عمدا
وان تكرر ذلك منه غاية الامور ان له تاديبه على ذلك او مستحقا مناهة
بوصية او غيرها اي او كان مستحقا القتل بدرة او غيرها فله يشترط عصمته
وفرقوا بينه وبين القريب المستد لا ستراط عصمة القريب بتمكنه من
اخراج الرقيق عن ملكه بخله في القريب وابق اي ابقا الي محل يعرفه

السيد وهذاظم واما اذا كان السيد له هرف فكيف يتصور ويتصور ما اذا كانت
مال سيد يحمل وله فيه وكثير فابقت العبد الى ذلك المحل فما الى الاصل وقال له ان
عبد موكلك ابقت فلم يصدق في اخذه العبد ويرفعه الى القاضي ويدعي عليه
ويأخذ نفقته من الوكيل سم بالمعنى وقرر شيخنا الخليلي رحمه الله ان العبد
لو ابقت وانتى الى موضع لا يجد النفقة فيه لا بالكتاب ولا تبرع ولا غير ذلك
وتعين ببيع طريق لدفع ضرره تولى ببيع نفقه وهل يتولى قبض الثمن فيه بعد
جدا والا قرب ان الثمن يبقى بيد المشتري ويقتضيه الحاكم نعم ان عجز ابي
وكذا ان احتاج بان لم يكنه السب ولعمري يحجز نفسه كالمشموم ووجب فطرته
المكاتب كتابه فاسرق على سيد له قدم ثمرها كل يوم فعليه اي السيد نفقته
لكن وكذا الامة المزرعة اي لا يجب لها على السيد شي حيث اوجبت نفقتها
على الزوج بان سلمت له ليله ونهارا من جنس طعامه الضير في هذا وما
بعد عايد للمالك وهو السيد قال اي الشافعي والمعرف عندنا لا
فيه من الادلان لانهم ان ائتمروا ولو ببلدنا على الواجهة كفي اذ لا تحقر
وهجر فلم ذلك هذا يفهم قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستروا اصله
وجب ستر العورة لحق الله تعالى ويخرج من التعليل ان الواجب ستر ما بين
الستر والركبة فالمراد بالعورة هنا عورة الصلاة بالنسبة للرفيق الذي الكلام
فيه ثم ر فلا نصير ديننا كاعمار ثم المخرج فلا نصير ديننا الا بما صر في مونة
القريب ه وهذه اعم ويبيع القاضي فيها ماله او يوصيه ماله انفق عليه
من بيت المال اي قرطنا على الواجهة فان لم يتيسر فعلى ميسر المسلمين فرضا
كافي للقيط بل يخلصها اي يجب عليه اي او يقتلها او يكفنها ولا يجوز
حبسها لتتزوج قال م ر في ش ولو كان مستحق القتل كراثة او غيرها ر د
او نحوها اذ لا تسقط كفايته بذلك لان قتله بتجريمه تعذيب يمنع منه
خبر مسلم الذي ذكره الشافعي الا لا كله يوجب منه انه لا يذبح له خذ طرد ويرشه
فعلى بيت المال ثم على المصلين ولا يكفون ان يجمع العقل لتفليسهم
على غيرهم قل لا يجب بابه قتل ما يضر ولدها اي او يضرها وضابط
الضرر هو ما يمنع من نفعها مما هو كقتله وداري وزرع وغار فلا يجب
سقيها ولا يرد على ذلك ان اضلعة المال حرام لان محله اذا كان سبها فله

دون ما اذا كان تركا كما هنا فالحاصل ان ائلف المال بالترك جاز كتركه في اطار
بله سقي والد اربله عماره وبالفعل له يجوز كرمي درهم مثله بله عوضه فصل
في نفقة الزوجة وقد جمع بين بعض حقوق الزوجة فقال
حقوق الى الزوجات سبع ترتيبا على الزوج فاحفظ عدوها ببيت
طعام وادم كسوة ثم مسكن **•** والة تنظيف متاع لبثا **•** ومن شأنها المضام في بيت اهلها **•** على زوجها فاحكم بخدمة انسان
واورد على كصرا واجيب بان ذلك يشبه المالك ولذلك لا يبرأ منه الا بالتليم
فله ايراد وكتب الراج قد يقال لا ايراد لان ما ذكره في المالك اي مملوك فيما سبق
ومنها نصيب الفقرا المومنين فاحكم الزوجة التي نفقتها على الزوج واجيب بانها
من على الزوج النكاح دسباطي الممكنة سواء كانت مسلمة او ذمية او امة وخرج
بها غير الممكنة فله نفقة لها وعدم التمكين بامور منها الشئور وهو الامتناع
من الوطى او غير من الة ستمتعات حتى القبلة واذا انشئت بعض النهار سقط
جميع نفقة اليوم وكذا اذا انشئت بعض الليل واذا انشئت اثنا فصل سقطت كسوة
الوجهية من اوله وعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل الشئور بالاولى
ولو جهل سقوطها بالشئور فانفق جميع عليها ان كان ممن يخفى عليه ذلك ومنها
الصغر والصغيرة لا نفقة لها بخلاف الكبير اذا كان زوجها صغيرا فلهما النفقة
ومنها العيادات فاذا احرمت نكح او عترة بغير اذنه فلهما النفقة ما لم يخرج لانه
قادر على تحليتها او باذنه فان لم يخرج معها فله نفقة لها وكذا اذا اصابها من
تطوى بغير اذنه فامتنعت من الة فطار وحل سقطت النفقة بالشئور اذ لم
يستمتع بها معه كما مرت في باب القسم والشئور بالتمكين التام مخرج بالتام
ماله ملكته ليله فقط مثله او في دار مخصوصة فله نفقة لها م ر فالظم وجوزها
بالقسط هذا في اليوم الاول واما لو انشئت في يوم بعد ذلك ثم طاعت فيه
لم يجب قسطه كما سياتي قل ولو اختلف الزوجان في التمكين اخرج بذلك
مالواختلف في الة نفق والشئور فانها المصدقة فان ادعى دفع النفقة والكسوة
واكثر صدقت بيمينها وكذا اذا ادعى الشئور بعد اتفاقها على التمكين فانها
المصدقة ايضا ثم راج صدق بيمينه فلور عليها اليمين فخلقت استحققت
النفقة لان اليمين المردودة كالبينة اي غالب قوت بلدها اي مما يقتاتونه

أكثر أيام السنة قل وقد تغلب الفاكهة ألا ليست هذه من الادم ويستفاد
منها أن الواجب لا يتقيد بالاكل والادم بل كل ما جرت به العادة يجب حتى نحو
قهقهة وفطرة وتك وتك في أوقاتها وسائر قل والوجه كالحجة أنه زعيم
أيضا وجوب سراج لها أول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها أبو اله
بغير هم و مكعب أي مدراس ويحكم به القيقاب إذ جرت عادتها به
ثم الروض مرسوم كوفية أي عرقية من قطن وهو أفضل من الصوف
يخفف عمله بالعادة ولعتبر الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة
محققة بالروية بخلافها في النفقة ثم المنهج كزلية بكسر الزايم وتشديد الياء
شي معزب صغير وقيل ساط صغير ثم المنهج والذي في متن المنهج الاقتصار
في جانب المفسر على اللب في الشا وكصير في الصنف وجعل الزلية على المتوسط
في الشا والصنف والطفقة على الموسع وكصير معروف ولا يقال حصير
بالحاء وهو فصيل بمعنى مفعول نطم في الصنف وطفقة في الشا أي
تحتما زلية أو حصير لأنها لا يسطح وحدها ملحفة بكسر الميم من الالتحاف
أي ملهية ولكن جعلها بدل عن التحاف يقتضي تفسيرها بغير ذلك ولعلها
أما سند الاحتجاج للغير لأن الآية ليست واضحة فيما ذكرنا مقتضاها أن النفقة
على المفسر إذ لا سعة له واعتبر أصحاب الزكاة أن المفسر هنا هو الذي عند
الكفاية والمفسر هنا مسكين الزكاة لأن المفسر هنا هو الذي عند
ما يليه بقية العير الغالب فقط أو دونه فإن زاد على العير الغالب فإن كان
مدين فاقل فتوسط أو أتركه إذ الخط بعض تلك مذنبه قال بهما ثم المنهج
ومن فوق المسكين إذا وهنا ضابط للشيخين وهو سهل وهو أن من
زاد دخله على خرجه فهو سرح ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد
خرجه على دخله فمفسر خسر ويجب لا يبق بالزوج قد يتوهم منه أن الغالب
لا يعتبر فيه اللياقة وليس في محله لأن المراد بالغالب قوت الحمل كما يستعمله
أهل ذلك الحمل في غالب الأوقات ومن لازم ذلك غالباً يفتى بالزوج
سوريبه طلق الفجر أي إذا كانت محنة وإلا فيفتى بحاله عقب التمكن
كما سيذكره ويلزمه ألا داعقب طلوعه أن قدر بلا متقة كمن له بخام فان
سقط عليه فلما تلخص على العادة ولا ينافي قول المنهجي ولها المطل لبة

بها

بها إذ الملح الفجر كل يوم كذا قاله الجمهور ولو اطلت مع الزوج لاعتبار
المنهج وتسقط نفقتها بالكلية عند كالعادة وهي رشيعة أو اذن وليها أي
في الحر وسيدها في الأمة ويعد أي بعد النبي وقوله بنفقة هو أي
بعد الأكل مع الزوج ويكون الزوج متطوعاً وله جوع له عليها شيء من
ذلك إذا كان غير محجور عليه وإن فقد به جعله عن نفقتها والأه فلو لم ي
ذلك كما أفتى به الوالد من والة تنظيف ومنها اللبانة تنفق بها العانة
ه لدفع صنان لا وللزوج منعها من تعاطي الثوم ميدان وماله رابعة
كرهية على الأظهر وله منعها من تناول السموم بل لا خلاف وكل واحد المتع
وكذا للزوج منعها من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الأصح ثم المنهجي
عن ما غسل وما وضعت يدها ولو معها ونحوها بريق له قل ولعلها تم
والحق به استدخالها الذكر وهو نائم أو مغيب عليه كما اقتضاه تعليلهم لأن نفق
صنفه كفساد زناها ولو مكرهة وولادتها من وطئ بشبهة فمأهلها عليها
دون الواطئ وبه يعلم أن العلة مركبة من كونه زوجاً وبفعله من في
وشرب بفتح أوله وضمة زائد بغير هم وكسر قل كغرفة بالكسر كزود
أج ولا بد أن يكف المسكن إذا القاعدة أن كل ما كان تملكه كالنفقة والكسوة
والأواني يلزم من قبل حال الزوج وما كان امتاعاً كالسكن والخادم يلزم
فيه الزوجة تلك الزوجة أي الحر مسلمة كانت أو لا في بيت أبيها
فلما ارتفعت بالانتهال إلى الزوج بحيث صار يلق بها لها في بيت الزوج
الخادم لم يجب صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقر في الرخصة والواجب
خادم واحد ولو ارتفعت مرتبتها ويترك كون الخادم امرأة أو صبي أو محرراً
ثم المنهجي وأعلم أن قول المصنف في بيت أبيها قيد فلو جردت في بيت زوج
قيل فلا يجب على الزوج الثاني أخذ ما دخله فالقول وقد علم أيضاً من قول
المنهجي الباق فلما ارتفعت لأن لزومه نفقتها فلا فلو قال أنا أخذ منها
بنفسي لم يلزمها ذلك وميالي على المتوسط لا كذا بخط المؤلف وشبه
أن يكون فيه سقط وهو لفظ مد بعد قوله المتوسط أي ليكون خبراً عن
أن تأمل مرسوم ويجب للخادم أيضاً كسوة تليق بحاله ولو كانت دون
كسوة الخدمية حساً ونوعاً وعبارة المنهج فيجب له أن يحجبها ما يليق به

دون ما للزوجة نفعا ما غير كسوة ودونه جنا ونوعا منها انتهت وانما
لم يجب علي المهر ثلث المد لكادام لان النفس له تقدر بدونه ما لا يكاد
المنهج والى يجب له سراويل هذا مبني على عرف قديم وقد اخرج الفرق
الات بوجوبه للحا دمة وهذا هو المعتد راجح وجب اخذها اي
يقدر الحاجة ولو يكثر من واحدة وله منع من خدم من ادخال واحدة ومن
تخدم وليست مريضة من ادخال ما زاد على واحدة داره سواء كان ملكا ام يخدم
وله منع الزوجة مطلقا من زيارته ابويها وان اعتقرا او شوهو جنت رثما
ومنعها من دخولها لها كولدها من غير م ر تملك اي ان دفعه بقصد
اداما وجب عليه ويعتبر في الظروف ان تكون لانيقة بها فان اطرقت
عادة امثالها بكونها خاسا وجبت لها كذلك وقال بفهم الشرط عدم
الصارق كذا الدين مرحومي وما دام نفقه مبتدأ خبر تملك فلو
قترت اي ضيق على نفسها في طهام او غير مما يضرها او اوجدها او كاد منعا
فان لم تستر فله ضربها على ذلك ان افاد لا فتصير ناشرة لا متاعها من
الواجب عليها فتسقط نفقتها اول فصل ثانيا والمراد بالفصل هنا
نصف العام فالربيع والصيف فصل والكريف والشتا فصل قل هذا
اذا وافق النكاح الاول ان يقول التمكن كما لا يخفى والا وجب اعطاها
الكسوة في اول كل سنة اشهر من حين الوجوب نعم ما بقي سنة فاكثر
كفرش وسطح وجبة يعتبر في تجددها العادة الغالبة كما في شتم ولو
كانت عاداتهم جبة تبقى طول السنة لم يجب غيرها كما في شتم ثم تلتفت
فيه بانه تقصير لغيرها عارة شتم المنهج ولو بانه تقصير وعبارة شتم المنوي وكذا
لو اطلقتها او تمزقت قبل او ان التمزق كثر ترددها فيها وتجا ملها عليها
لم يلزم ما لا بدال ايها فان مات لا وافهم قوله لم ترد ان محذ ذلك
بعد قبضتها فان وقع موت او فراق قبل قبضتها وجب لها من قيمة الكسوة
ما يقابل زمن العصمة على ما بحثه ابن الرقعة ونقل عن الصيرفي لكن المعتد
كما افتي به المم وجوبها كلها وان ماتت اول الفصل وسبقه الى نحو والاذني
واعتمد جمع متخزوب كاله ذرعي والبلقيني والحال في الاشارة له قال ولا
نقول عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي كحلة من الفصل لان ذلك

جعل

باب
النكاح

جعل وقتا لا يجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمان وطويله م رفيع
وقال ايها فان نشزت اثنا الفصل سقطت كسوته كذا ياتي فان عادت للطاعة
اتجه عوده من اول الفصل المستقبل ولا يجب ما بقي من ذلك الفصل
لانه بمنزلة يوم النذور وكلام م السابق في الكسوة اما النفقة ففي
المنوي على المتن ولو قبضت نفقة يوم ثمر ماتت او ابانها في اثنا النهار
لم يكن له الا ستر داه بل المدفوع لورثتها لوجوبها اول النهار ولو ماتت
او ابانها في اثنا النهار ولم تكن قبضت نفقة يومها كانت دينه عليه
على الصحيح وبه قطع الجمهور ولو نشزت في اثنا النهار فله الاسترداد قطعا
وان اعسر لكان عسر قيد اول والنفقة قديتان وايضا فقها للزوجة قيد
ثالث والمستقبل قيد رابع كما اشار اليه الش بقوله اما لو اعسر بنفقة
ما مضى وقوله ولا تسخ بالاعسار بنفقة لكادام وقوله ولا بامتاع مؤسر
وقوله لا تسخ بالاعسار عن الادم وينبغي ان يراى قيد خامس وهو كون
النفقة نفقة مصرفا مل ويومر بلحضا سرعة قال حجر وقضية
كله انه لو تغذر لحضار هنا الخوف لم تسخ وهو محتمل لنذرة
ذلك وهذا هو المعتد زيب ابا او جدا ومثله السيد مع عبده وجب
عليها القبول وجهه ان المتبرع به يدخل في ملك المودك عنه ويكون
الولي كانه وهب وقبض له بخلاف غير الاب المذكور والسيد فله يلزمها
القبول نعم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تسخ لانها
المنة عليها بل المنة على الزوج لانه ملكها باخذ هلك المنهج وقدرة
الزوج ان يواذ اعجز عن الكسب مخرج زواله في ثلثة ايام فله تسخ
وان طال فلها الفسخ دمياطي والمسكن من والمعتد ان لها الفسخ
بالمسكن ان اعسر بالصدق اي كله او بعضا كاسببه الش عليه على المعتد
في الثاني بالصدق اي الحال كحلة في الموجد فله تسخ به وان حل لانه
رضيت بذمته مع بقا الموقوف وهو البضع ولا تسخ بعد اي
الدخول على تسليم نفسها ليست في خط المولف مع ان الاثبات بها
متعين تامة يجب امها لانه ايام ولو في المهر على المعتد زيب
الدعة اي الراحة يفسخ القلبي بقوله فسخت نكاحك او هي باذنه

بقولها فسخت نكاحي بنت علي المدية فلها الفسخ حال فانها تبني
ولا تثبت نفكها والحاصل انه اذا ايسر يوما او يومين ثم عسر بنت بخلاف
ما اذا ايسر ثلثة ايام فانها تثبت نفك ولا شيء من حرمي سكر ليحنا عن
رجل سكر عصاة عليها ذهب وفضة ولو لو دفعها لزوجته على السكوت
من غير ان يذكر لها انها ودية او هبة فهل تملكها بمجرد وضع اليد ام كيف
بحال افيد والجواب فاجاب بما نفه وامر بكت بته واملاه من لفظه
للمرءه وحده الفصل المذكرة امانة شرعية بيد الزوجة المذكورة
للزواج نزاعها منها قهر عليها اي وقت اراده لانها ملكه ولم يدر منه
صفة شرعية تنقل ملكه عنها للزوجة فهي باقية على ملكه وما اشتهر
على السنة العامة من ان كل شيء يمتنع فيه المرأة بصير ملكا لها باطلا اصل
له اذ ما قاله بحر وفه ايج في حق ميلح وعن شخص معسراب عن البلد
فهل يفسخ عليه زوجته في صحة الرابع كالحاضر والكلم خاص بالحاضر فليجاب
بانه ان شهدت بيعة شرعية بانه معسر الالب عن نفقة العسر وكفر
باستنادها اليه استصحاب بشرطه امهله الحالم ثلثة ايام وملكها
من الفسخ صحة الرابع وصحة فالحكم شامل للحاضر والغائب من الفقاوي
فصل في الحضانة وهي كفاية وتنسب بالبلوغ او الافة قال
وموتها على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا من لا يستقل بامور
لصفر او جنونه بفسل الى اشار بذلك المصدر الى ان الواجب على
الحاضنة ان فقال واما الاعيان فعلى من عليه نفقته قل وحلته
بفتح الكاف لكن الالب ان يبق بها الا هذا قوطنة لما بعد والاف هذا
لا يدل على انها تجب لهن فكان ينبغي ان يقال تثبت الحضانة للنساء والرجال
ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء الرجال واذا افارق الزوج
بقيد المقة عما اذا كان الالبوان على النكاح فان الولد يكون معها بقوام
بكفالة الالب بالانفاق والام بالحضانة والتربية ان كان على دينها فهي
الحق بحضانته وموتة الحضانة في ماله ثم على الالب لانها من اسباب
الكفاية كالنفقة فوجب على من تلزمه نفقته غيرهن وهي قد يقال
الضهر عايد على الغير وهو مذكور فكانت حقه ان يقول وهو لا يجاب بان
الغير

الغيرها موت في المعنى فلذلك صحت اعادة النكاح الموت عليه ومن ثم قال
قل في حق قوله وهي اي الواحدة منهن كالفسخ الا في يوضع منه
ان الا في مقدم على الخالة وفي عبارة غير فاخت فاف في الخالة كما صرح به
ابن الصلاح ومثل الزوجة الزوج فلا بد ان يتاخر منه الوطى زي ويستعمة
وبنت عم لغير ام وان كانت غير حرم لشقتها بالقرابة وهذا يتبعها الى التربية
بالنوعية كذا في غير القرابة كالمعتقة وخلاف من ادلت بذكر غير وارث كبنات
خال وبنت عم لام وكذا من ادلت بوارث او بانثى وكان الحضور ذكر استرني
ثم المنهج والمعتد ان بنت الخال تثبت الحضانة لها دون بنت العم لام ويصرف
بان بنت الخال اقرب لعم لام من بنت العم لان اباها الذي هو الخال اقرب لعم لام
كذا قيل في قريش وارث فلو فقد في الذكر الارث والمحرمه كابن الخال
وابن العمه او فقد الارث دون المحرمية كخال والعم لام وابن الام او فقدت
القرابة دون الارث كالمعتقة فله حضانة له والقسام اربعة ثبوت الارث
والمحرمية كالب ثبوت الارث فقط كابن العم فحق هاتين الصورتين تثبت
الحضانة فقدمها كابن خال ثبوت المحرمية فقط كخال فحق هاتين تثبت
الحضانة بترتيب ولاية النكاح متعلق بيبث المقدراي يثبت الحضانة
لذكر قريش وارث على ترتيب ولاية النكاح قدمت الالبني فتقدم اخت
عليها وبنت اخ علي ابن اخ ذكور كعمه وانثى كالتين ان ملكها
فان لم يصلح الا احدهما تقي فلا يختار ولو فضل احدهما الاخرين اي
بان كان عدلين لكن احدهما انجح عدالة لما ساني ان الفاسقة لا حضانة له
ومقتضى القياس ان يجري مثل ذلك في غير المسلمين بان يكون احدهما عدل
في دينه ويقدم اليهودي او النصراني على الاخر ان كان صريحا او مجنونا او
مرتدا كما هو معلوم كالغلام في الالب انتساب كذا في خط المؤلف وفيه شبه
الروض كما في الالب انتساب مرصومي وهو اي حصول ذلك موكول لا وخير
اي المميز الذي له اب له ايض بين ام وان علمت وجدوان على او غيرهم اي
بعد فقد كدجى كما غير حيث له ام بين اب واخت لغير اب ولو لام مع
ان الالب مقدم على الام لان الاول معتد من زيارتها
اي الام لان في كل يوم هذا من منزلها بعيدا ما منزلها قريب فله باس

بدخولها كل يوم قاله الماوردي ثم راجع وإذا انفارها إلى أم ذكرها
 ففقدتها أن يكون ليلته على ما يليق به أي وإن لم تكن مضعفة أبية بل الواجب الله به
 به هو كابت حمار لكنه عاقل جازق جدا فلا يليق به أن يكون حمارا وكان من عادته
 في غاية من البلادة وعدم المعرفة فلا يليق به أن يكون عاملا وهكذا فلذلك
 اعتبر المأمور الله به لأن ذلك من مصلحته ولحق ذلك في حال الولد أن
 وجد والد فولي من عليه نفقته هم ر **يقال** أنه دعي على الأب والأم
 على الله وعلى في الله ولي للتأكيده في الثاني للفضل والكرم قل ولم
 يخرج غيرها فبقي استصحاب الأصل كيوم في سنة لا ويخرج ثبوت الحضنة
 في ذلك اليوم لولده ولما رآهم كل ما في الغا والأقرب أن الحكم يستنبط
 عنه زمن إتمامه ولو قيل بجبتي ما روي في ولي النكاح لم يبعد ر فيشوش
 أمر الولد كذا في خط التم وفي ثم الروض فيشوش لا مرسوم مالم تنكح
 فلو نكحت قال الرافعي صار الأب أحق بالولد إلا أن يكون الولد محبلا فيخاف
 أن يفتنه عن دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور
 أنه لا حضنة لكافر على مسلم فله حضنة هنا للاب ربي فيجزي في الولد
 ما ذكره الله في الشرط الثالث من قوله بحضنة اقربيه المسلمون الخ فله نفقة
 فلا حضنة لكافر على مسلم إلا حاملة أن الصور أربع مسلمة على مسلم كافر
 على كافر مسلم على كافر ففي هذه الصور تثبت الحضنة كافر على مسلم ففي هذه
 الصور لا حضنة أن وقع نزاع كما أي قبل أن يتسلم الحاضن المحضون والد
 قبل قول الحاضن في الأهلية مرجوح والخلو من الزوج قضية الملاحقة أنه
 لا فرق في حصول الخلو من الزوج بين الطلاق الرجعي وغير وهو المذهب
 المنصوص لأنه إنما سقط حقها بالنكاح لا شتفا لها بالاستمتاع بالطلاق
 الرجعي تحريم الاستمتاع كما يحرم بالطلاق البائن ثم المنوف مع نكاح
 فله حضنة لمن تزوجت به أي لا مرة تزوجت بهن لا يحق له في الحضنة
 وما في النص ضربا لكأن وعول وسبق بالمرد منصوص بين أج وأول كذا
 أن تكون الحاضنة موصوفة لكذا رأي ضعيف كما سيظهر من كلام البلقيني
 الآتي وسيأتي أن الله يعتمد أبية وقال البلقيني لا يعتد فالأصح للحضنة
 لها الخ وإن رضيت بإمرة ووجد الأب متبرعة فأحكم على جواب إلا كثر
 أنه

أنه لا حضنة للأم كذا أفاده الإمام البلقيني دمياطي وهذا هو الظاهر معتد
 أن لا يكون به مرض لا عبارة المنوف في شيء ثابتهما فقد المرض الذي لا يبرح
 زواله فإن كان في أحدهما مرض لا يبرح زواله كالسل والفلج أن كانت بحيث يولم
 ويشغلها عن كفالة وتدير أمره سقط حق الحضنة وإن كان ثابرا تقصر
 الحركة والتصرف سقطت الحضنة في حق من يباشرها بنفسه دون من يشترط
 بالأمور وببإشراف غيره ذكره في الروضة **أن** لا يكون الحامل أي أن كانت
 محتاجة لها شرع ولم يجد من يتولى ذلك عنه وعبارة م ر في شيء والد وجه الموافق
 لكلام الرافعي ما أشار إليه أضرب أنها إن احتاجت إليها شرع ولم يجد من يتولى
 ذلك عنها الزوال فلا حاج سقطت حضنتها الأولى سقطت الحضنة لأن
 كلام المصنف شامل للذكر والأنثى وقوله أي أولم تنكح حضنة أراد بهذا التويل
 دفع ما قد يقال أن السقوط فرع عن الوجود إذ الكلام في بقائه استحقاق ولو ابقى
 كلام المصنف وجعله شاملا لما طرأ فقد شرط على الحاضنة كفايا وعم وأول فصار قل
 على الف مثله أي أو على حضنة الولد فقط **مرجوح** وحضنة وليه الصغير
 سنة أي وتزوجت في اثنتي عشرة سنة فليس له أن يتزوجها منها وليس له استحقاق هنا
 بالقبالة بل بالأجارة دمياطي وبه يعلم ما في كلام الله من السقوط وقد نفقت
 شروط الحضنة بقولي الحق في حضنة الحاج **•** شفع شرائط بله منافع **•**
 بلوغه وعقله حريته **•** أسلمه له مسلم عدلته **•** إقامة سلة مة من ضرر **•**
 كبري وفقد البصر **•** ومريض يدوم مثل الفالج كذا خلوها من التزويج **•**
 إلا إذا تزوجت بأهل حضنة وقد روي بها الطاهر **•**
 وعدم امتناع ذات الدر من الرضخ أو بلخزاج **•**
 كان كملت الخ ذكر التانيث في ذلك نظر إلى أن أصل الحضنة لله نأث والافله
 يتفقد قل حضرت أي بغير تولية جديده من حاكم كافي الأب والجد
 والناظر بشرط الواقف ولا حاص لهم قبل انقضاء العدة قال في الروض **•**
 ولصاحب العدة المنع من ادخالها في الولد بيته الذي تفقد فيه تكن إذا رضى
 به استحققت بخله فرضي الزوج البيني بذلك في أصل النكاح لأن المنع منه
 للاستحقاق التمتع واستهلهك من فقهاء فيه وهذا للمسكت فإذا أذن صار
 معيرا أنه كالصبي معتد أي بمعنى دوام ولأنه الأب وإن علم عليه في ذكره

ابن سحر والرافعي لا يلزم ذلك وهو من حضانة الكثر المشكل اي كونه محضون
وتقدم انه يحتاط فيه حاضنا ومحضون قل ويعلم التفصيل فيه مما مر هو ان
الاولي انه يفارق الابعوت او احدهما ان لم تكن ربيبة والى وجب عدم المفارقة
انتهى والله تعالى اعلم **كتاب** **الجنائيات**
وهي احدي العليات الخمس التي شرعت لحفظ النفس والنسب والمال والدين
ولهذا شرعت هذه الحدود حفظ هذه الامور فشرع القصاص لحفظ النفس فاذا
علم القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع حد الزنا لحفظ النساب فاذا
علم الشخص انه اذا زنى زنى او جلد انكف عن الزنا وشرع حد الشرب لحفظ العقل
فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر جدد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة
حفظ للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة
وشرع قتل الردة لحفظ للدين فاذا علم انه اذا ارتد قتل انكف عن الردة هو
موجوب تشمله اي الجراح وذكر باعتبار المذكور وقيل التعبير بجراح اولي
لشمول الجنابة جنابة المال وليس مراد ما يوجب هذا او تغيب لا يغيب
ان ذكر هذا يدل على انه اراه بجنابة ما يعم بجنابة على الامراض كالقذف
وهو غير مستقيم فلم يخرجوها بغير الموضحة والهاشمية لكان اولي فتأمل
وهو ان التعبير بالجنائيات صن الخ في ذلك اي في الجنائيات اي مجموعها
اذ ليس في الآية الا ما فيه قصاص من قتل او قطع وليس في الحديث الا الاول
فتأمل اجتناب السبع اي الكلب السبع المذكور في هذا الخبر لا يقتض
المقام ذكرها فقط والا فهي الي السبعين بل قيل الي السبعية اقرب منا وب
والهضاب الترك والموت بقات المملكات بالهضاب والفقاب واحف
يشمل القصاص وكذا الزنا والاكل للفخذ والاه تلف والتوليد الفخذ والرجف
من صف القتال والمحضات الحرام والافاقلة التي لم يقع منها ما يقتضي
القذف والذكور كانهات فقد فهم ايضاً من الكتاب وقد نظمها بعضهم بقوله
الكل مال اليتيم والشرك والسحر واكل الربا وقذف المبرأ
والتولي في بوم زحف وقتل النفس سبع قد او بقت من تحلل
بدا بفسر النوب ثم بالذال المهمة المستددة اي شريك او محال او نظير
ان يلزم بفتح اوله اي ياكل اي يشارك في الزرق في خطر الميتة الي
ان

ان شاعذ به وان شاعذ به قال البرهان اللقاني
ومن يمت ولم يمتب من ذنبه فاصره مغوص لربه
والقتل لا يقطع الا جل قال البرهان اللقاني
ومن يمت بصر من يقتل وغير هذا باطل لا يقبل
القتل اي من حيث هو وهو حصول الهلاك في النفس عن فعل ولو كما كالمجر
وجه المصراي عقله لعدم من باب ضرب اي الشخص المقصود ان يدخل فيه
وسه جمع قصد اصابة اي واحد منهم بخلافه لقصد اصابة واحد فرق بين العام
والمطلق اذ الحكم في الولى على كل فرد فرد مطابقة فكر منهم مقصود جملة او تفهله
ومن الثاني على الكاهية مع قطع النظر عن ذلك ثم راجح كجارج ومفتقو حجر
الواو بمعنى او وسحر وهو لغة صرف التي في غير محله وشرعا من ازالة النفوس
الخشنة لا قول واقفال ليشاعذ عنها امور خارقة للعادة اذ انظر الموصي
ويقصد قتله لاحاجة اليه او هو مضر لانه لو ضربه ما يقتل غالباً فقتله كان
معداً وان لم يقصد قتله بذلك كما هو ظم ولهذا الوجه ضرب مريض جهل مريضه ضرباً
بقتل المريض دون الصحيح او قصد تقييده ما يقتل غالباً كان عدواً موجبا للقتل
مع ظهور انه لم يقصد قتله بما ذكر رسم عدواناً من حيث كونه مريضاً للدروع
هذا الاحاجة اليه هنا لان الكلام في تفسير قتل العمد من حيث هو وسماي الكلام
عليه من حيث القصاص فتأمل زلفت بكسر اللام كما لو غزاة امرة اي ابرة
الخطا لا نحو مسلمة فانها تقتل غالباً اجم في غير مقتل اي كورك والية
اما مقتل كدماع وعين وحلق وخاصرة واحليل ومثانة وعجان بكسر القين
وهو صابن الخصية والدرع فمرد وان انتفى لم ويرم لصديق حده عليه نظير
خطر المحل وشدة تأثره وقوله ولم يعقبها ورم اي ولا تألم فان اعقبها ذلك
حي مات فمرد لكن الورم ليس قيد بل المدار على التلم الما شديد اي مات
فالعمد في صورتين غزها بمقتل مطلق وغزها بغيره وتالم هي مات فان
لم يظهر اثر ومات حال فشيء عمد ولا اثر لغزها فيما لا يوم كجدة عقيب فلا
يجب موته عند قود ولا غير كلفمت بانه لم يمت به والموت عقيب مرافقة
قد فلهو لمن ضرب بقلم او الق عليه خرقه فمات فلا قصاص فيه بل دية شبه
العمد وكذا ان اطلق العفو لدية على المذهب فان اختار الدية عقب عفو

مطلقا اي عقبه فورا وجبت ه فان عني عن الدية لغير فان عني عليها بعد عني
عنها ولو مترافعا وجبت قال سم في ثم جله في مال وصالح يعوض فاسد سقط القود
ه اسقاط ثابت ولذا جاز من الحو عليه بفلس او سعة او مريض من الموت
او وارث مدين او عني على مال في المنهج ولو عني على غير جنسها اي الدية
او على اكثر منها ثبت ان قبل جاز ذلك والا فلا يثبت ولا يسقط القود
سقط كله اي سقط القود كله لا نه لا يتعوض وهذا ما لم يخبر به واصحه
وهل كذلك ظن وشعر راجعه وقضية لحاقه بالطلاق انه كذلك قل والمتر
انه من باب السراية فيشرط ان يكون العوض مستمرا لا من باب التعويض بالجزء
عن الكل حتي لا يشترط الاتصال ولو عني بعض المستحقين سقطت اية حتي لو
اقتص بعض الورثة بعد عفو البعض اقتص منه وان لم يعلم بفوق لتقصيره
في الجملة ويطلب بالتدبير هو ان يقصد الفعل كقوله صورتان قصد الفعل
وعدمه كلاهما مع عدم صحة قصد الشخص فسقط على غيره وعدم قصد له
لا يمنع من نسبته اليه فلا يقال لم او جبت الدية ولا حاجة للفظ اصل وللحاجة
لا يبرأ هذه على كلامه لان الرمي في كل منه مثال كما اشار اليه بالكاف قل
ومن قتل مومنا خطا المراد بالخط مقابل العمد الصادق بشبه العمد واعلم ان
المصدر اذا وقع جوابا للخط واقترت بالقاصري مجريا الى مر فالقصد ههنا
فلم يرقبة مخففة اي مخسرة على العاقلة اي العاقلة لا تحملا الخطا
وبشبه العمد ولا تحملا ولا صلا عن القود ولا اعترافا بلجنة روي ذلك عن
ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة بالمعترف بالجنة حملت عنه ولو كانت
العاقلة من الولد او بيت المال وهو الهام على سبيل التماساة اي الاصلان ولا
ينافيه كونها واحدة عليهم لما فيها من الرفق والتوسعة كما في الزكاة والكفارة
في ثلاث سنين اي في النفس الكاملة بذكورة واسلام وحرية كما ياتي المسي
بشبه العمد وجه تسميته بذلك انه اشبه العمد في اعتبار القصد او عني خفيفة
اي بحيث ينسب القتل اليها لا عوقا لم لانه موافقة قدر فموتة لا الجواب
اسقاطه لان موافقة القدر هدر فتما قل لفقد الالة القاتلة هذا
ثم في قوي البدن اما لو كان طفله او هرها او نضو الخلة فانه يكون من
الهدم المتقدم لان الالة كما ذكره تقتل غالب من ذكر وهذا نظير ما قيل

في الابر

في الابر ايج الاله ان يكسر هزة ان لوقوعها بعد الاله استفتاحية وقوله
قتيل السوط بل كسر بدل او عطف بيان من قتل الاله وقوله مائة بالنصب اسم
ان موزر او ضربها في قتل عني الخط مقدم في بطون فاضل مقدم اولادها
مستد موزر جهات الاله لا يخفى انه عني بذكر الجهة الاله ولي ولم يهنوت عني
الافيت في بلاد ظله في الاله ولي وهذا غير لا يفت فتا مل قال ولا الفريد في نسخة
الهدم والاله ولي هي الظاهرة فيدخل من ادخل كيعده منها بالبن المفعول
الاقرب فالاقرب بدل من من وهم الاضوة ثم بنوهم ثم الاله عام ثم بنوهم
كالارث المفقود هو ناقص العقل ومفقود الاعبات المنهج ومفقود
وكل من عصية معتق لمعتق ومفقود في تحمل لمعتق فليهم نصف دينار
ان كاف اغنيا والافريعه ويزرع عليهم بحسب الملك لا الروس فلو كانت
لا امرأة ثلثا عيول ورجل ثلثه فامتقاه وهما غنيات ففلي ولي المرأة كاضيهما
ثلثا نصف الدينار وعلى الرجل ثلثه فان اختلف فكل حكمه فان كان الرجل غنيا
دون ولي المرأة ففليه ثلث نصف الدينار وعلى وليها ثلثا ربعه او عكسه
ففليه ثلث ربع الدينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا قل وكل شخص اخر
والمعتبر حال المصيب وان خالف حال المعتق ففي المثال المذكورة محم كل شخص من
عصية المراجع ثلثي نصف الدينار ان كان غنيا وان كانت هي متوسطة وثلث
ربعه ان كان متوسطة وان كانت هي غنية وهكذا قل عقود والاله عام
وتقدم عليهم الاضوة لانه كما في المنهج عني بيت اي من السلام فكله
على الجاني ونحو جله كعاقلة دية نفس كاملة ومرصومي وصف من
يعقل خصة هي في الحقيقة سبعة الذكوة وعدم الفقر والحريه والبلوغ
والعقل واتفاق الدين وان لا يكون املا ولا فرع فقامر من يملك اي
احل السنة ومن مات في اثناسه فله شيء عليه من واجبهما بخلاف من مات بعدها
او قاربها وما ذكر علم ان ما اعرضها لم يجب عليه شيء وان كان موسرا قبل
او ايسر بعد اذ انظر المنهج فاضله عما يبقى له في الكفارة اي عت كفارة العمر
القالب او قدرها بل كسر عطا على المشتري اي اودع قدرها من الفضية
وفوق ربع دينار ثم يجمع الحاصل ويشتري به الواجب من الاله وهو ثلث
الدية فان كثر المقدم من العاقلة بحيث يزيد الحاخوذ منه على الواجب نقص

منه بالقسط اسم وانظر هذه اكتفوا بربع دينار فقط الجناية على العبد واما
جنايته فتعلق برقبته والاطراف الخمسة وشرائط وجوب القصاص
اربعة الا عبارة المنهج اركان القود في النفس ثلاثة قتل وقاقل وقتل وشرط
فيه ما مر اي من كونه عمدا ظاهرا وفي القتل عكسه اي على قاتله ثم قال وشرط
في القاتل اضرار التزام للحكام ومكافاة حال جنائبه بان لم يفضل قتيله بللام
او امان او حرية كاملة او اصلية او سيادة هـ والاربعين من النسب
فلا قصاص بقتل ولد ابي وان كان الولد كافرا والولد مسلما سم قال في ولو
حكم قاض بقتل والد بولد ينقض حكمه هـ اي ما لم يذبحه كالبهيمة والا فيقتل
وامراد من له ولادة وان علا ولم يأت من جهة الام بخلاف حكمه بقتل
المسلم بالكاقر او الحر بالرقبة فلا ينقض ربه فلا يكون هوسيا في عدمه
اعتراض بان الوالد لو اقتضى منه كان هو الذي تسبب في عدم نفسه بقتل ولد
فالولد لا يكون سببا واجيب بان الولد بسبب بعيد اذ لولاه لم يحصل قتل
الاب اياه فقد تحقق كونه سببا في عدم ابيه والاعتراض للناصر اللقاني والجواب
لتكمين سم العبادي الخ والاشبه انه يقتل به ض والوجه انه لا يقتل
به مطلقا مستند فوث بعضه وولد بعضه مفعول مقدم وولد فاعل
مؤخر وهو ملكه قيد وبقول العبد اي الولد اذ اكان عبدا وقتل عبدا
والدم يقتل به هـ اي كما يقتل بوالده لا بعبد لولده كما لا يقتل بولده بتقيد
القصة اي في قوله او معصوم بالا سلام لا يستيف احد اياه اي في الواقع وان
لم يعرفه او يقصده قال لانه لم يقتل بالبعيد لكان يقتل بالبناء للفاعل
بل قتله جميعه مفعول على الدية لوقال بدل ذلك حصته من الدية كما قال شيخ
الاسلام في ش المنهج كان اولى ثم ان كان الا راجع للمسلمين كما يعلم من ش المنهج
بقرعة وانما تجب القرعة عند التنازع فان رضوا بتقديم واحد منهم جاز ولهم
الرجوع الى القرعة ولو اقر بسيف بغيره اقتضى منه وليه وليفرض خليفه ان كذبه
هـ برما وبـ بالباقي له من الدية فان كان ثلثة حصل لكل منهم ثلث حقه
وله ثلث الدية ش المنهج بعد الشرايط يقيد ان شروط القصاص في النفس شرط
له في الطرف وزاد عليها اثنين وصح الاضاربه عن شرايط لانه اراد بها الجنى واطلق
الجمع على اثنين مجازا او حقيقة على قول رحمان في البدن اي في اسمه او وصفه

كما يؤخذ من امثله قال او شلت يده بفتح اوله يده اي الجاني لا تنفك
المماثلة الى حال الجناية بغير اذن الجاني ليس يقيد بل مثله ما اذا اذن له في قطعها
قصاصا واما اذا اذن له في القطع واطلق فقد استوفى حقه ولا يلزمه شيء وان
مات الجاني بالسراية لانه اذن في القطع نزف الدم اي خروجه كله تشق
اي ييس او القصف صوابه كما في بعض النسخ او القصف مشغور ليس يقيد
ومنها المقلوعة اي والمقلوعة من تلك الاسنان الواضحة وشغور
صوابه وشغور الان يقال هو لغة من يلزم المني الالف ولا تنمى من
غيره اي كالوجه والقف لانه غير محل الجناية مرحومي خطا اي بغير الخطأ
الجاني والا اهدره مرحومي **فصل** في الدية جمعها ديات وهما
عوض من قاتلها فاصلها ودك حذفت الواو وعوض عنها ما التانست
وهي ما خذوة من الودك وهو دفع الدية يقال وديت القاتل بكسر الهمزة
اديه وديا واول من سنها عبد المطلب كما في السير على خروج الرقيق
فالواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت متبها له بالرداب بجامع الملكية كما ياتي
لانها بدل عنه على الصحيح هذا ضعيف والمعتبر ان الدية بدل عن النفس
فان قتلت المرأة رجل ثم عفى المستحق على الدية لزمته دية ولو كانت بدله
عن القود لزمه بلزمتها الدية امرأة ولو قتلتها لزمته ديتها لانها بدل نفس
المقتول هـ طائفة اي محليته قال الجوزي طغى الان طغى اذا امتلححت
يفيه ابدا كما في قتل والد الولد خلفه تميم ومعلوم ان تميم باب
اربعين مفرق بقول اهل الخبر بالا بل اي خبيرين عدلين وان لم تبلغ خمسين
سنتين فلا يقيد سن خلع بكسر اللام اي ولما كما قاله في ش المنهج
اذا كان اهله للتبرع ضريح به غير اذ لا يعقد برضاه ومن لزمته دية اكس
من جان وعاقلة ولا يكلف لاي فلو تكلف وحصل الابل من غالب ابل محله
قبل منه ذلك فهو مخير بين الفراج من ابله او من ابل غالب محله مرحومي
من غالب ابل بلده لكونه كان ذلك القالب من غير نفع ابله على المعتد
خلفه فالزكري حيث قال يتعين نفع ابله سليما واذا وجب نفع من
الابل كالقالب بالبلد لا يعدل عنه الى نفع وان كان لعلى وكبرج دون
الكروم انتقل الى قيمتها هذا ان لم يمهل الدافع فان امتلححت بان قاله المستحق

انا اصبر حتى توجد الابل لزومه امتثاله لانها اصل فان اخذت القيمة فوجدت
الابل لم تزد لتسترد الابل لا انفصال الامر بالخذ لانها اي الابل بدل متلف
هو النفس فيرجع الي قيمتها عند الموت اي فقد اصله اي اصل البدل وهو الابل
لا تقيمها بدل ثاب وفرغ عن الاصل بنقد بلوه اي القدم وهذا الك
النقل الي القيمة قل واصحها اي بالنسبة لقول التخليط وان كان كل منهما ضعيفا
اد اقل في الحرم الا تنبيه يلحق بما ذكره المصنف ما لو خرج في الحرم فخرج منه
ومات في غير محله فمكسه ثم المنوف في سياقي ان القتل ليس بقيد جزاء المص
المقتول فيه اي فاذا اغلظ على الامة في شأن صيد وطير بالهوان والاديس
اولي بالتخليط او قطع السهم في مرفق هو الحرم خلاف ما لو ارسل كلبا فخر
الكلب فيه وقطع هو وقته في الحرم والمرسل خارج فله تخليط لان للكلب
اختيار لا زبي وهي ذوالقذرة لا ولا يلحق بها شهر رمضان وان كان سيد
الشهور لان المتبع فيها التوقيف المتوفى محرقات رحم لو قتل محرم رخم
بالاضافة لكان اخضر واولي يخرج به بنت عم هي ام زوجته مثلا كما مر ولا يخفى
عدم دخول الذكور في ذلك قل اي قريب محرم صوابه اي قريبا محرمات لان
قربا نفس لذات المنصوص فتأمل كالايمان في القسامة فلا يطلب فيها
التخليط بالمكان والزمان كما في اللعان تحل منكته اما من له محل منكمته
فكالمجوسي كما سيذكره قال الزركشي وهو كذلك آلات لعدم العلم محل منكمته
وسن لم تبلغه دعوة الاسلام اي دعوة نبي وقتل فدية اهل دينه
دينه فان كان كتابيا فدية كتابي او مجوسيا فدية مجوسي فان جهل قدر دينه
اهل دينه بان علمنا منكمته بدنه حق كصفي شيث وبرايمم والتوراة والنجيل
ولم نعلم عينه وجب لحسن الديات يعني دية المجوسي لانه المتيقن والابان
تمسك بما يدل من دين او لم يتمسك بشي بان لم تبلغه دعوة بني امله ولا
يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة اي قبل الدعا الي الاسلام من الروض وان كان
ان لان العمرة بالاسلام يعني ان تمكنه من الحج ولم يخرج من العمرة
فتأمل وخرج بالرفع الكف مع الاصابع الخمسة فيه اضافة مع الي المتبوع
وهو الاكثر فوق الكف شامل للقطع من المنكب المسميان على لفة من
يلزم المثنى الالف او هونفت مقطوع اي وهما المسميان بالخزير الخ على

بياضها

بياضها او سوادها لا على فقل صاف وفاعله ضمير البياض وبياضها بالنصب
مفعوله وهو رقيق اي البياض المصدم له فان نقص اي البياض الفوق
فتقلص اي ارتفع عدم تكيد الدية اي دينه وانما يجب قسط ما قطع فقط وهو
المعتد نظير ما ياتي في السهم في الشفتين سليم الذوق ليس بقيد على المعتد كما سيذكر
قطعه الا ولي قطعه اذ الشارب على الشفة العليا وهما غلظان ثبت اذ كثر
عظمه بان يرفع كذا عظمه اي يرفع في غلظته لينظر ان يقطع اوله كما علف
الغرس اي بالاشارة ربع سبعها اي الدية وهو ثلثة اربعة واربعة
اسباع لان سبع المائة ان بعة عشر وسبعات فعلى هذا لو ابطر باكتاة بعض
الحروف والتوزيع على ما يحسنه عبارة المنهج وشي لان كان عدم اصاحه لذلك
بجناية فله دية وفيه كليل يتضاعف الغرم في القدر الذي ازاله الجاني في الاول
ه قال م روان كان الجاني الاول غير من فلو فقاها اي فققها عند
امر الفقه معتمد وهذا هو الظاهر من اذ تلك الطيفة اي البصر متعوده
بل لا ياضبط نقصانها في السبع بالرواج للحادة اي القوية من الطيب
والخبيث ه شي اي انبسط وعيس بابه ضوب للفضله في محله واعلم انه
لا يجب القصاص في المعاني الا في ستة اشياء السمع والبصر والبطش والذوق والشم
والكلام لان لها محال مضبوطة ولا هل الخيرة طرف في ابطالها كما في المنهج وشي
يقدر صاحبها اي يضمنه اذ العقل المنع ولو ادعي ولي المجني عليه لكان الجاني
لا يبيع دعواه قال هنا ولو ادعي ولي المجني عليه وخرج بالفرقة اذ هذا مكرر
مع ما مر كما قاله قل وقد يقال لا تكرر لان الذي ذكره اوله للامتنان وما ذكره
هنا لاجل نسبة القول الي قايله فتأمل وقد يقال انه اوله شبه ابي له قايله
فانه قال قال الما وردي وغيره فهو محض تكرار وفي الموضحة لا لو قال المضم
وفي الموضحة والسبع نصف عشر دية صاحبها كان اولي واشمل منوفي ففي
موضحة ثلث بعير وفي موضحة خمسة اسداس بعير لان ديتها ستة
عشر وثلثان عشرها بعير وثلثات بعير اسداس فنصف الصر خمسة
اسداس بعير وفي موضحة خمسة سدس بعير لان ديتها ثلثة وثلث
عشرها ثلث بعير فنصف الصر سدس بعير لكل من المسلمين اي الموضحة
والسبع وذلك انه قال وفي الموضحة والسبع من الابل يستثنى صوابه ان

يقول وخرج بالامة التي وصف السن بها فيما مر اذا لا يجمع ان يكون مفهوم القيد
مستثنى فتأمل قل انه لا يجب الخمس هذا وجه مرجوح والراجح انه لا فرق بين
الطويلة والقصيرة في وجوب الخمس كذا يخطأ في الخارجة تفسير الشايعه
ففيها حكومة واما السن المتخذة من ذهب وخوف فلا دية في قلعها ولا حكومة
في المنعني لم ينفرد بالنسبة للفصول وفي جوابه بقوله نظرتها فت في العبارة
قل ومثيرة السن مبتدأ خبر جملة ان قلت فكيف حجة وقوله حكمها هو مستدرك
وقد يحل بدله وفيه بعد وفي بعض النسخ في حكمها ويجب في كل عضو من الاعراب
المتن في كل عضو خبر مقدم وحكومة مبتدأ مؤخر فقد رتب الشئ فعلا وجعل حكومة فعلا
له فافترج المتن عند نفع اعرابه وهو ليس بحبيب فله اعتراض فتأمل قل واما
علمت المرأة بالالف في صحاح النسخ وهو ظم جزء من الدية فالواجب ص
الابل والتقويم بالنقد على ايراد احدى عشرة صورة وهي البدان والجلان
والاذنان والفينان والجفون والالنف واللسان والشفات والذكر والاشنان
والاسنان واهل من صورة ستة وهي الحيات والحيتان والاليان والشفرات
والجلد والانا مل على خمسة وهي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل واهل من
صورة تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الهم وقوة الحبل والافضا
والبطش والمشي والصوت اي والجنابة الا على حذف مضاف اي وواجب
الجنابة فسقط اعتراض المرجوح حيث قال كذا في خط المؤلف ولا يستقيم
الافضا بقيمة عن الجنابة فحق العبارة ان يقول وفي الجنابة عن نفس الرقيق
الافضا مل ولم يتبع مقدرا كالف التابع للصابغ ولا يبلغ بالحكومة الا
هذه من الحبال لان الحكومة جزء من القيمة فكيف يبلغ القيمة كما قاله قل فكان
الصواب ان يقول ولا يبلغ بواجب غير المقدرة قيمة الا على ما سبق في الحبر
هذا على توهم انه ذكر مثله في الحبر وليس كذلك قل وان قدرت اي الجنابة
في الحبر ان فسقط قول قل الا ولي وان قدره كذا بها من قلت كلام قل
صحيح لان الشئ اول قال ان لم يقدّر ذلك الفيا كذا فاما سبب للمقابلة ان
يقول وان قدره فتأمل لا نأشبهه الا بتعليل لقوله ما نقص من قيمته ان لم
يقدر وقوله ولانه اشبه الحبر في اثر الاعكام الذي راجع لقوله وان قدرت في الحبر
مؤنفة لا فتأمل ولو قطع بالبالت للمفصول فقوله وانبيه بالالف مخرج

على الجادة فسقط الاعتراض واذا قطعت اطراف عبد بغير رقبته لغير لزمه
قيمة العبد ذاهب الاطراف ومن دية الجنين ان لا يخفى ان لفظ دية في كلام
المصنف مرفوع مبتدأ مضاف وفي ادخال الحار عليه تفسير اعرابه النظم واضراجه
عن الابتداء وكل منها مصيب مع انه لا يستقيم كون الدية طرفا للفرقة فتأمل
قل عبد اوامة كما ينطق به الحبر بخير القارم لا المستحق وعلم من ذلك
امتناع الحثي كما قاله الزركشي والدميري ويؤيد قولهم بشرط كونه سالما
من عيب المبيع والكنوثة محيب فيه مرس فاذا فعلته اصبحت فاجهضت
او وضعت ضمنه بخلاف الموضع اذا اصبحت فقل اللبن او انقطع وبنات الرضيع
فانه لا ضمان عليها لانها لم تحدث فيه منها كما لو اخذ طعام شخص وسراجه
فان ذلك الشخص فله ضمان وعبارة ع ب فدرع من حبس ادميا ومنعه الزاد
والما او عراه فمات فان كان رخص يموت فيه عا لبا جموعا او عطشا او سيرا
فمات او لا يموت فيه فان لم يكن به جوع وعطش ما بق شبه عر والافان
جسه زمنا اذا ضم اليه الوبان وعلم بسا بق جوعه وعطشه فمات محض
فان جهل فوجب نصف دية شبه العمد ولو اطعمه وسقاه حتى مات ضمنه ان
كان عبدا لحد او اخذ زاده او ماله او ثيابه بمقتضى فمات جموعا او عطشا او
بردا هدره ولا اثر لخواطئه خفيفة في هذا محيز قوله مؤثر فيه
اقامت بعدها اي بحيث لا ينسب القاتل الجنيت اليه تلك الضربة الموجودة
قل او انفصل بعد موتها بجنابة في حياتها اي فانه يجب فيه الفرقة وكذا
عكسه كالوجني عليها وهي ميتة فاحياها الله والقتل في حياتها فانه يجب فيه
الفرقة ايضا كذا قرع الميداين وظم كلام الله وغيره خلافة اي لا يجب فيه الفرقة
وهو كذلك كما قاله ش ولا ممة ليس بقيد او لم ينفسل اي لا كلة ولا بعضا
بان جنيت السيد على امته كمال اي من زوجه بان كانت مزروعة فحملت ميت
زوجها ثم جني السيد عليها ثم عتقت واجهضت فله شيء على السيد الجاني وفي ذكر
هذه الصورة نظر لان الكلام الات في الجنيت الحبر والنظم انه لا حاجة لقوله
فعتقت فتأمل وجدر ثم ظهر انه انما قال فعتقت للاعتراض عن عتقها قبل
الحمل فان ولدها يكون حرا تبعا لها فيضمنه الجاني لكن الكلام الات في الجنيت
الحبر الجنابة فتأمل او لم ينفسل اي لا كلة ولا بعضا ولا اثر لخواطئه

على امه شين الاول لم يظرك لان الشتم جعلها مسئلتين وهما اللتان عنهما
 بالخيرتين فتأمل الاول هي جنين حربية من جنين والمراد بالثانية كون
 الجنين وامه ملكا لجانين والثالثة كون ام الجنين ميتة والمراد بالخيرتين هما
 عدم الا تفصال وعدم ظهور الشين بالجنينة على امه والعللة ظم في اول الخيرتين
 دون الثانية فتأمل فلا ضمان على الجنين اي لا نالم بتحقيق موته بجنينة شتم
 المنكح فدية نفس كاملة اي ولو انفصل الجنين لدون ستة اشهره متى
 الروح موصي على الجنين هذه العبارة زائدة على ما في المنكح وشتم
 والخبر في الفرع من كونها عبدا او امه او ايضا او سودا مما يراي وان لم يبلغ
 سبع سنين كما قاله م ر فلا يلزمه قبول غيره اي غير المميز وظنه انه يجوز قبوله
 ويجزي ومثله غير السليم المذكور بعد فراجعته قل ويشترط بلوغها
 هل هذا الشرط لعدم لزوم القبول او لعدم الهزار ارجعه قل فان قدرت
 الفرع الا فان قدرت الابرار فيه وجب قيمتها كما في الدية موصي فيه عشر
 الا كذا في خط المؤلف لفظه فيه ثابته والمواب اسقاطها موصي بعبارة
 المنكح عشر اقصي قيم امه من جنانية الى القاه وقد اشار لذلك الشتم فيما بين
 وخبر بالرقيق المبعوض كما وانظر لو كانت الام مبعوضة هل يعتبر في قيمة
 الفرع عشر قيمتها او عشر ديتها او عشرها معا فراجعته الا ان يقال لا حاجة لذلك
 لانه ان كان مبعوض فتقدم في الشتم وان كان رقيقا والام مبعوضة فتقدر
 رقيقة بالاولى مما ياتي في الشتم من تقديرها رقيقة لو كانت حرة والولد فتأمل
 قل وقوله وان كان رقيقا لعل المراد على طريقة ضعيفة اذ الراجح ان ولد المبعوضة
 مبعوض ويمكن تصويره بما لو اوصي شخص بما تحمله امه ثم مات عن ابنته وقيل
 الموصي له الوصية واعتقها لأمها وهو مفسر فانها تصير مبعوضة والولد الكامل
 بعد ذلك يكون رقيقا مملوكا للموصي له لا ويجعل الشتم المذكور عاقلة الجنين
 على الا ظم اي لانه لا عمد في الجنينة على الجنين اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته
 حتى يقصد المنكح **فصل** في القسامة واول من قضي بها الوليد بن
 المفيرة في الجاهلية وافررها الشاعر في الاسلام ايج وقيل اسم الاول
 نصير بقيل يقتضي انه من لوث هو لفة القوة والضعف وشرعا قرينة
 تقع في القلب صدق المدعي وهو التلطيخ كان عرض التهم تلوث بنسبه

الي

الي القتل ثم المنورين بان يغلب بالتحقيق والفاعل صدقه لان اللوث
 قرينة لا ولا يناسب بتشد يد يغلب لقوله بقرينة فتأمل بقرينة حالية
 او مقالية فالاولى كان وجد قتيلا والثانية كان اخبر بقتله عدل او عدل او امرأة
 او صبية او كافرا او فسقة كراسه الظم انه في موضع الحال فيقيد اشتراط كون
 الموجود مما يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا يجوز ان يكون
 عيش اذا تحقق موته قيد في البعض قل في محلة الجوارح لا عدائه
 قيد في جميع سابقه اي راجع لمحلة وقربة وكعداياه اعداا ولياؤه عيش او
 يفرق عنه جمع اي محصورون على المعتمد وعليه يحمل المال الذي ذكره قل فان
 كانا غير محصورين فلا قسامة نعم ان ادعى على عود منهم محصورينمكن
 من الدعوى والقسامة جنون او غما لاؤكد الاوغزل القاصي ثم ولي بخلاف
 مالولي غير اومات اي القاصي ولو بعد شتمها فيستأنف الحالف اسم واما
 وارث المدعي عليه لخاصة الفرق بين المدعي والمدعي عليه من ثلثة اوجه
 الاول ان وارث المدعي لا يبين بخلاف وارث المدعي عليه الثاني ان المدعي
 لا يبي اذا غزل القاصي وولي قاصي اخر بخلاف المدعي عليهم الثالث ان
 المدعي تونغ الا يمان عليه لو تعدد بخلاف المدعي عليهم بل يخلف الخامس
 خمسين يمين اي ويأخذ حصته واما بيت المال ففيه ما سذكره اخر التتمه
 من انه ينصب القاصي انما ذكره في العشر اي العشر من الزوجه منها ثلثة ثلثة
 هي خمس وعشر وكل اخذت لابل اثنتان هما خمس وكل من الباقيين وهو عشر
 فالحكم من الخمس على هذه النسبة قل فيخلف الزوج خمسة عشر لابل
 حصته ثلثة اعشار الخمسين وهو خمسة عشر وكل اخذت لابل عشر لابل
 حصتها خمس العشر فتخلف خمس الخمسين وكل اخذت لابل خمسة لابل
 ثلثة عشر العشر فتخلف عشر الخمسين ومثلها الام فلو كان ثلثة بنين
 بالرفع على ان كان ثامة وبالنسب على انها ناقصة اي فلو كان الوارث ثلثة
 بنين وعلى الاول ثلثة او ثلثة وارثون وعلى الثاني ثلثة او ثلثة وارثين
 اي او كان الوارث ثلثة وارثين ولا يجوز اسقاطه اي الكسر لانه ينقص
 نصاب القسامة اي عن الخمسين لما صراي من قوله لان الدية لا تتحقق باقل
 منها فتبينه يمين مبتدا خبره خصموت من ثمانية وليس لاني يمين



تد مرتين الى هذه قبل على الاظهر معتد ولا قصاص في الجريد هو المعتد
نعم يجب القصاص باليمين المدعوى في قتل العمد لانها كالاقرار
او كاليمين وكل منهما يوجب القصاص وكان حق الشئ ان ينيب على هذا ترك
لقتل غيره اي المكاتب اقسام خبرك وان لم يكن هناك لوث بان
تعدرا ثبته لا سيما ان جواب كل واحد من هذه المسائل الخمسة قول المص
فاليمن المدعي عليه او شهد عدل الكاذب في صحاح الشخ وفي بعضها
او شهد به عدل ولا وجه له او كذب بعض الورثة وكما صرح انه لا قسامة
في ست صور الا ولي تكاذب الورثة الثانية تعذر اثبات اللوث الثالثة
انكار المدعي عليه الرابعة ظهور اللوث في اصل القتل دون كونه عمدا او خطا
او شبهه عمد وصورته ان يقول الوارث ادعي على هذا انه قتل ابن عمه ثم
يخبر العدل بان المثار اليه قتل مورث المدعي ولم يقتل عمرا ولا غيره
فله قسامة الخامسة الشهادة من عدل او عدلين ان زيدا قتل احدهما من
القتيلين لا بها سها فحق هذه الصورة الايمان على المدعي عليه والسادسة
عدم الوارث الخاص وسيا يتحكمها واظهرها معتد كما مرث الاشارة اليه
اي في قوله تنبيه يمين المدعي عليه قتل يرك لوث الى قوله خصوت لا اما
اذا ارتد قبل موته اي ارتد الولي قبل موت المروج قال لانه لا يرك اي لعدم
اثر الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت
المروج المسلم فيرثه ولا تمنع منه الردة بعد خاص صفة وارث على محله
قبل محول له ويجوز نصه فقال على محله بعد محولها ينصب اي وجوبا
ليخلف او يقر فان خلف ترك وان اقر اخذت الدية على ماله وهو وجه
معتد ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف الكفارة ان يقال يجب على
غير حرين بقتل معصوم عليه وان يكون تعديا ويجب في عمدا قتل كالاثر
بخلاف الخطا مروجي لكن يكفر بالصوم اي باذن السيد او بعد العتق
اما قبله فان اذنت له في القتل صام بله اذنت والى توقف عليه كما لم يرك
الذات فرع من قتل رجله بامر الامام فظنه بحق فبان ظاهرا فلا شيء عليه
بل من له ان يكفر وعلى الامور القود او الدية والكفارة وان علم ظلمه ولم يخف
سطوته فذلك على الامور فقط وبان لا امر وان خافها فعليه ما كالاكره

ع ب ثم قال وهل كتبه الي من يقتله كما مر لفظا فيه تردده والراجح انه مثله
نظرا للعرفه وجا فر البير عدوانا ظم كلامه ان حفر البير من قبيل السبب مع
انه شرط ان لا يريو السبب اللغوي لالا فصوله هي ونفسه فتخرج من
تركته لان الكفارة حق الله تعالى ومن ثم لو هو رك الزان المحصن لم يجب فيه
وان اثم يقتل نفسه كما لو قتل غيره افتيات على الامام م م ر وخرج بذلك ان
بتقييد النفس بالمحرمه اي لذاتها قتل المرأة الا من اضافة المصدر الي
مفعوله ومثله ما بعد لانها لا يفهمات بالبناء للمفعول ومريد ورات
محصن فان قتلا نفسها فلا كفارة اي في ما لها لانها اتي بها يقتضيه
الشرع وان كان معصوما على نفسها بالنسبة لغير المصوب اما بالنسبة لغيره
بان قتل مرتد مثله او كان محصن مثله فعليه الكفارة والكفارة معتد
ويخير له كفارة اي ولا دية على من اصاب غيره بالعين لا فقال الله تعالى
انك استكثرتهم فقتلهم هذا يجب تاويله لعصمة الابن عليا المصلحة
والسلامه فاذل قال القسطلاني في شرحه في كتيب وهب بن منبه من
استطاع ان ينفع اخاه فليأخذ سبع وركات من صدر اخيه فيدقه بين
يدين ثم يغربه بالها ويقرأ اية الكرسي وذوات قل ثم يحسونه ثلاث صوات
ثم يغسلوه فانه يذهب عنه ما كان به وهو جيد للرجل المجهوس من اهلله
كتاب التحريم وهو لغة المنع وسمي بذلك لانها من ارتكاب الذنب
وقيل لان الله تعالى حدها فلا يزداد عليها ولا ينقص واخرجه الزنا عن القتل
لانه دونه مقدرة اضرع التفسير وجبت زيدا اي بناء على ان الحدود
رواجع والعمى اي انها في السلم جوار لسقوط عقوبتها في الاثر اذا استوفيت
في الدنيا قال ما يوجب ذكر الضمير العائد على المفعول لا باعتبار معنى كد
جها اي بصيغة الجمع مجازية وهي افصح لان القرابات تنزل بها وهذا باعتبار
لفظه واما باعتبار معناه فهو لغة مطلق الا يلزم وشرعا ايلج الذكر في قبل
الادمي او في فرج الادمي او في الفرج مطلقا قل وعيان بعضهم وشرعا ايلج
على وجه مخصوص وهو من انحر الكبر اي بعد القتل على الامح ومن السبع
المربقات ومن الكلمات الخمس وانما لم تقطع الله كالسرقة حفظ للنسل ولذا

لا تقطع آلة القذف حفظا للعبادات والمعاملات وابقا لاشرف نفع فضل به
الانسان وهو مكلف لخاصة ان الشروط اثنا عشر احدها ان يكون مكلفا
ثانيها وافي الذكورة ثالثها اوجب جميع حشفته رابعها اصاله الذكر فامسها
اتصاله سادسها في قبل سابعها ان يكون القبل واضح الا نورية ثالثها ان
يكون محرما تاسعها في نفس الامر عاشرها العين الا يلازم حاري عشرها
الحلو عن الشبهة ثاني عشرها ان يكون مشتها طبعا والتم جعلها تسعة وقل
امد عشر والخطب يسير عند فقدها خرج به ما اذا كانت موجودة فلا
عبره بقدرها من بقية الذكر فلو بني ذكره وادخل منه قدرها لم يجد ولم
يترتب عليه شيء من أحكام العوطى رتب في قبل اي قبل ادمية اصلي امر
جنية تحققت انوثتها كاجتذ الفراق لان الطبع لا ينقر منها ثم روي
بالقبل لا جل كلام المصنف لاني ولو غورا يعني اذا اوجب حشفته بقبل الفورا
فهو زنا وان لم تنزل البكارة بخلاف ما اذا اطلقت لك ثا و اوجب المحلل حشفته
ولم تنزل البكارة فلا يحصل التحليل والفرق ان مدار التحليل على اللذة الكاملة
ولا توجد الا بآلة البكارة ومدار الزنا على مجرد ايلاج الحشفة وان لم يحصل
كمال اللذة وتزويج الفورا حيث وطئت في القبل من زواج ولو لم تنزل بكارتها
وان كان حكمها حكم البكر في اجبارها وتخصيصها سبع كمال في الزفاف
وغير ذلك وانما رخصت في الحد زجرا لها وتقليظا عليها بناء على تكرار
اللذة اي ولا تنكح اللذة للمحلل ان يزوال البكارة مشتمل اي جنسه
لتدخل الصغيرة قل فخرج ادمي او مني على المعتد فلا حد عليها وكذا
لا حد علي من جهل تختم الزنا لقرب عهد بالاسلام او لكونه متا ببادية
بعيد عن العلم ومن ثمة بين العلم وقال لم اعلم التحريم لم يقبل قوله
ثم المنوفي ولو زنا طائفا انغير بالغ فبان انه بالغ فوجهات احكام وجوب
الحدس وتكون هذا اي ولا قتال كون هذا الا ونفس الامر اعتبار مستقلا
بقضي جعله ثامنا مع ان الشارح من السابع وذكر بعد الثامن وهو غير
ثم ولذا قال قل اي وخرج بقيد نفسي الا من فقه قيد لم يذكر عدده وذكر تحريمه
وبالثامن وهو لعين الا يلازم ولو ابدل هذا بقوله الا بت مشتمل طبعا
كان مستقيما قل وبالتاسع وهو خالف عن الشبهة قل شبهة الطريق

وهي

وهي ما قال بها عالم كنتاج بلا ولي وشهود قل كما هو مذهب داود الظاهري
فالمراد بالطريق المذهب والفاعل كان يفتن امرأة اجنبية زوجته فيطأها
وكد طي المكس والمحل اي وطئ شبهة المحل كوطئ جارية ولده ووطئ امته
الحرمه عليه بحرمية نسب او رضاع او مصاهرة كاخته منها وابنته وامه من
الرضاع وموطوءة ابنة وابنه ووطئ امه له فيها ملك كالة المشتركة ثم
المنوفي ثم هو اي الزاني وتطاف في نسخة وتطاهر جلد ثم رجم
على الامم هو المعتد لانها عقوبتان مختلفتان كحد الشرب والسرقه فيجمع
بينهما ويدخل التعزيب تحت الرجم وكتب الشيخ عبد الرحمن اجم هذا في الحر
بدليل قوله جلد ثم رجم اما الرقيق فقد صرح في الروضة في باب اللعان ما فيه
ولو زني العبد ثم حقت ثم زني غيره ضمن لزمه ما به جلد فقط ويدخل الاقل
في الاكثر لا تخادها جنب ولو اختلف قيدا ولو زني البكر الحر ثم جلد
خصم وترك لعذر ثم زني مرة اخرى وهو بكر جلد مائة ودخل الجنون
الباقية فيها كذلك وارسل في نسخة واطلق اي ساق ومشت في نسخة
ومشي فلم يقدم التعزيب باليتا المفعول او للفاعل اي قدم الامام او نايبه
جاز لكن الاول عكسه لفظ التعزيب اي لا شتمه على فعل فعل وهو
لكنم بخلاف التعزيب فانه لا يفهم فخرج بنفسه كما اذا جلد نفسه فله يكني
من فصوله اي طوله وهو من الوجه الثاني معتد وقوله من غروجه
لا فيبقى العام ولو ذهابا وايضا فلو قطع المسافة ذهابا كمن قال ان ثبت
الا اي ضبط اللذة للملأ يدعي القرب مضى قبل ان يفتني ولا يحتاج في عوده
الى اذن الامام الي مسافة القصر اي من محل زناه وقوله فما فوقها عطف
على قوله مسافة القصر والعلم ان جملة شروط التعزيب ستة امدها ان يكون
من الامام او نايبه ثاينها ان يكون الي مسافة القصر فما فوقها ثالثها ان
يكون الي بلد معين رابعها كون الطريق والمقصد احثا خامسها ان
لا يكون بالبلد طاعتا حرمه دخول كما هو ظم سادسها كونه عاما وينبغي
ان يزداد في حق المرأة والامرد لئلا ينجح معه نحو محرم الا جهة خروج البلد
فله انتقاله الي ارضي بقرينها او ابعد منها على ما سذكره الشيخ لكنه من
فليس للمغرب بفتح الراء اسم مفعول اصحابا كما في الروضة لا يمنع عبارة

م ر في ش ويلزمه الاقامة فيما عذب اليه ليكون له كالجسد وهو مخالف كلام
الشم فكل م الش من والكامل انه اذا عين له الامام جهة لا يذهب الي غيرها
واذا عين له بلد لا ينتقل منها ولو الى جهتها او بعد وكذا مال تجر فيه
مروج م قال وم ر في ش ولا يعقل اي لا يقيد في الموضع الا فلو لم تقيد
معه المراقبة او حتى منه فساد النسا والفلما ت فانه يقيد كافي ش م ر غريب
له بلد فلو لم يكن بلد فهو يتنظر توطئة او يغرب حاله الخم الا اول وهو الذي
في ش م ر فليراجع ويشترط ان يكون بينه وبين بلد مسافة القصر
وان لم يكن بينه وبين البلد الذي رتب فيها مسافة القصر وس كذا لك
بدليل عموم قوله السابق ويغرب من بلد الزنا الى مسافة القصر منع منه
ويستأنف تغريبه ان حصل الى دونه مسافة القصر منه قل والاحصان
اي احصان مد الزنا واما احصان حد القذف فيسبب ان شروطه ضمة الهلام
والبلع والعقر والحربة وعفته عن وطئ محرم مملوكة له وعن وطئ زوجته
في دبرها والا بطلت حصانته ولو كان ذميا غاية على قوله الحربة
قد احصا بالنسب للفاعل او للمفعول حتي لو عقدت له ذمة قرنا اي
بعد عقد الذمة بخله فاما اذا زني حال حرابته فلا يجد لانه لم يلبس
الهكام ولا يسقط الحد باسكلام الذي الذي زني حاله ذميه فتا مل
المستامن قانا لا تقسم عليه الحد اي لانه لم يلبس به بعقد خلاف الذي
من مكلف وان طرأ تكليفه اثنا الوطئ فاستدامه م ر والتكليف شرط
في الحالين فلو وطئ زوجته قبل البلوغ ثم زنا بعد البلوغ او حال رقه
ثم زني بعد عتقه او حال جنونه ثم زنا بعد افاقته فلا رجم عليه ولو
لم تنزل البكارة وتصور محصنة بوطئ زوجها وان لم تنزل بكارتها فتزعم خلاف
التحليل فانها لا تخل لزوجه الا ورك الا اذا زال المحلل بكارتها ولانه اي
الوطئ في النكاح بكل طريق لكل اي حل النكاح بدفع البينة بطلقة او
ردة فان من طلق قبل الدفول او ارتد او ارتدت زوجته قبل الدفول تحصل
البينة بمجرد الطلاق او الردة بخلاف ما اذا وجد اهدا بعد الدفول
فلا تحصل البينة بمجرد بل لا بد من انقضاء الفرج فعلم من هذا ان للوطئ
مزية تقتضي التوقف عليه هنا فلا يكتفي بمجرد العقد والبر بالكل في حالين

مستدرك

مستدرك قل بناتقص متعلق بكامل وخبر ان محذوف اي ان الكامل المتزوج
بناتقص اذا وطئ صار محصنا قل وفيه نظر بل خبر ان مذكور وهو قوله محصن
فتا مل بل مع زوج او محرم اي او نسوة ثقات مع امن المقصد والطريق ويجوز
واحدة ثقة او محسوس كذا لك او يحبوها الامين ان كانت هي ثقة اي بان حسن
حالتها لما مر في الحج من الهكتف في السفر الواجب بذلك م ر وقد تقر في باب
الحج جواز سفرها وحدها مع ان من الحج الواجب وقياسه جواز سفرها وحدها
مع الامن وعليه قد جمع رضي الامام في موضعين على تفريقها وحدها والظم
كما قال الا ذرعي ان الامم الحسن الذي يخاف عليه الفتنة يحتاج الى محرم اخوه سم
والمراد محبة من ذكر لها ذهابا وايابا لا اقامة قاله شيخنا ونفع فيه قل
تومت بالذمة واليوم الاخر جري على الغالب والافكا كافر كذا لك مسير يوم
اي مثله جلياب اي ستر بخصر فتجب عليها ان قدت عليها والافكا بيت
المال والافكا غلبا غلبا المسلمين قل وعبان م ر فان كانت معسرة ففي بيت المال
فان تعذر اضراكتفرب الي ان توسر كما من الطريق المكلفين نفق مقطوع
اي اعني المكلفين نصف حد الحر يستثنى من اطلاقه ما لو زنا ذميا ثم نقض
العهد ثم استرق فانه يجد حد الحر وان كان رقيقا الا ان لوقوعه منه في حال
حرية ثم المنوف في ولم يحرم الا الامام لانه لم يكن مملوكا حال الزنا م ر فاذا
احصن اي تزوجت وقيد به ليله يتوهم ان حكم الرق كالحراير في حالة الاحصان
وليس المراد تقييد الحكم بحالة الاحصان اي التزويج ضمنين قسرين كبره
مرتين لانه لو اقتصر على مرق لتوهم ان الخمسين بينهما على نفسه وهذا شامل
للزوجة وبوجه بانها غير ممكنة فلا نفقة لها فان صحبها وتزوج بها فبيني
وجوب نفقتها سم فلو لم يكن للمغرب مال فبقتصر على ان يوسر فان لم يجد
من يقرضه ففي بيت المال فرض لا تبرأ وان رادت على مونة كحر صواب
الحضر وان وجهه انه اي لم يوسر كان او رقيقا لا تغرب الخ معتد ان
تعد عمله في الفرية كتب لان ذلك اي ليس وقوله وهذا اي التغريب هو
لانه اي التمتع لا غاية له وهو كذا لك المعتد لانه ملزم الاحكام حكما
وان كان لا جزية عليه كالمراة حقيقي اخرج كتم وسبائ وكوصرة
غاية الرد على ابي خيفة والكيفية اي وبذكر الكيفية من ان في نسخة

من أو تكب صفحته أي حاله في نسخة فصفحة أي زلته وجبرته غير زوجته
تنصب غير مطلقا لعل معنى الإطلاف سوا القبل والدبر أو معناه سوا كانت
البهيمة مأكولة أم لا ونظام ذاي من الحيوان العبد في القبل والدبر حكم الزنا
فله أنه لا يسيب زنا وهذا من صفات اللغة والألفاظ الشرعية ولذلك بحث به
من حلف له يمين قل على المذهب في مسألة اللواط بوضع عمل كلام المصنف
على أن المراد حكم الزنا من جهة توقف ثبوته على أربع شهود قال والحمل أولى
من التضعيف مطلقا بين الأدلة بقوله أصح أم لا لأن العمدان لا دخل
له في المفعول في دبره إذ لا يتصور إدخال الذكر في الدبر على وجه مباح حتى
يؤثر العمدان أخذهما حكم فيه ولا يتوهم أن من خشي الزنا وزوجته طابق
يباح له دبرها لأن ذلك باطل قطعا بل يباح له وطؤها في القبل مع الحيض
للضرورة بل وأجبه التعزير فقط وليس كغيره في المرة الأولى والى قول
والزوجة والأمة في التعزير مثله هو المقتضى أي فإنها إذا مكنت زوجها أو
سيدتها من دبرها باختيارها فإنها تقدر وإنما توقف التعزير على الذكر
خوف المقاطعة بين الزوجين وإن كانت الفقة تسقط به بفرق بين
المحصن وغيره أي فيقتل الأول ويجلد الثاني ويفرب من أي كناية
الدعوى في شئ وتذبح البهيمة المأكولة وتوكل عليه التفريق بين قيمتها
حية وميتة فاقتلوه لعله منسوخ لما يأتى أو محمول على المحترق وأقبلها
معه أي ستر على الفاعل لأنها إذا زنت يذكر الفاعل بها وأقبلها له
فيه إذا قال سم فقلها لا يجب قتلها بل لا يجوز بغير ذم كمن سم الحديث
بالأمر بقتلها فيحتاج الجواب عنه ويحتمل أن يحرق قتلها فيه على ما في المأكولة
والأمر على الاستحباب بخروجه بل يعزروا في المرة الأولى معتبرا كالذكر
الأنثى فتعذر إذا مكنت من نفسها خرقوا الأولى ومن بشره أن حقيقة
الوطء أي له ج قدر الحنفية في فخرج بما يراه الإمام أفهم كلامه عدم استيفاء
غير الإمام له نعم لأنه بوجوب تاديب ولده الصغير والمجنون والسفيه
ومثلها الأم ومن خشي الصبي في كفالته كاجته الرافعي والسيد تاديب فيه
ولو حلف الله تعالى ولم يعلم تاديب المتعلم منه كمن باذن ولي المحرم والزوجه
تعزير زوجته كحق نفسه كشور لا كحقه تعالى أن لم يبطل أو ينقص شيئا

من حقوقه كاله يخفى من من ضرب أي غير مبرج أو صفع وهو الضرب بجمع
الكف أو سطها من أو صدى أي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد
وجه أو حلف رأس لمن يكرهه في زمننا الحكيم وإن قلنا بكرهته وهو الأصح
وأركابه الحمار منكوسا والدورات به كذلك بين الناس وتهديد به بأنواع
العقوبات وجوز الما ورد عليه صيا من غير مجاوزة ثلاثة أيام ولا منع
طعام ولا شرابا ويتوضأ ويصلي لا موعنا ظله فإله على أن الخبر الذي استدل
به غير معروف ويتعين على الإمام أن يفعل بكل مقرر ما يليق به من هذه
الأنواع ويحتمل بقاءه وإن برأعي في الترتيب والتدرج ما صرح في دفع الصابرة
يرقى للدرجة وهو يرب ما دونها كافيا فاللتنوع ويصح أن يكون لمطلق
لجميع أو للإمام أجمع بين نوعين فأكثر إن رآه من ربه في شئ وله أن يقتصر
على التنوع أي أن أي أن أقاد قل فيما يتعلق بحق الله يرجع للتنوع
كالزور والي كإكراهه فظ الفير وشهادة الزور أي الغبان بخلاف الواقع
ولا يبلغ إلا شروعه في حكم التعزير أي فلا يترك الأمر على تسع وثلاثين جلدة
ولا القيد على تسع عشرة جلدة وإذا عزر بغير أو صدى أو صدى أن ينقص
في الحر من سنة وفي الرقيق من نصف سنة وفي الحديث من بلغ حد أبي غير
حد فهو من المعتدين ومنع الزوجه أي الزوجة حقها أي اقتضى الضابط
المذكور وهو أن التعزير يجري في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ومنها
إذا كلف أو سنها ما لو وطئ الرجل طليقته في دبرها أول مرة فلا يعزروا لأنها في
ذلك تعزير على وطئ الحايض لأنه أفحش إلا جماع على محرمة وكفر مستحيلة
مع أن الوطن في الدبر بذلة يبين عدم أخذها ثم روي شريح بعض تصرف
لأنه قد فتحت التواضع العين من العود لزومه العتق كفارة للصوم وقوله
والبدنة لا فساد النكاح من عمرة وهو ظن أوج بان صابر الأصم في غير أسرى
يمنع من يكسب بالهواوي ولو صبا لمن يعلم الناس الشطرنج لتي يأخذ
منهم فيعزروا المحتب الأذن والمعطى مخفه كالأفال بالفن المعجم ونشيد
اللام أي الكائن في الفينة قل ولاوي شذقه بكسر الواو من التواضع
والشوق جواب الفهم قل في حكمه أي حكم النبي للزير وقال الذي لو ي
شذقه حكمت له بن عمك ففقه عنه ولم يعزروا على المعتد هو المعتد بل إذا

عني الادمي عن حقه فلا مام استيف ونظر لحق البدن في القول وعبارته ثم المنه
ولو عني مستحق العقوبة عن القصص او الحد او التعزير فلهذا مام التعزير فيه
اوجه اعمها في الروضة ان عني عن الحد فلا تعزير وان عني عن التعزير عن الحد
لان الحد مقدر لا نظر لادم مام فيه فاذا اسقطا مام التعزير وتعلق
اصله بنظر فلم يؤثر فيه اسقاط غيره فالحاصل انه اذا عني مستحق القصص
او حد القذف عنه سقط واذا عني مستحق التعزير عنه فلا يسقط كمن ساقى
ما ينافيه وهو قول الشافعي في الفصل الذي بعده ولك في الروضة التعزير بلكر
فقال انه يسقط بالعفو ايضا فتسل
لا مرام ربيعة الاول حقيقة القذف وانه ينقسم الى صريح والي كناية بخلاف
التعريض فليس بقذف الثاني في شروط القاذف وهي كونه ملزما لادم حكام
عالم بالاعتدال لم يختار لم ياذن له المقذوف وليس اصله له ولا يشترط اسلامه
ولا صريته ولا غير المميز والاصل في شروط المقذوف وهي كونه محضا اي
مكلفا صرا صلي اعقيف الثالث في مقدار حد القذف وهو ثمانون لحي ونصفها
للرقيق الرابع فيما يسقط به حد القذف وهو احد امور خمسة باقامة البينة
بنزأ المقذوف بالشهود الاربعة وباقراره وبعفوه وباللعان في حق الزوجة
وبارت القاذف احده قلت وينبغي ان يزداد سادس وهو زناه بعد قذفه
وقبل الحد في مريض التعبير اي في مقام هو التعبير اي التوبيخ فخرج به
قذف طفلة لا توطى والفاظ القذف ثلاثة في اذلال الثالث تغليب او يجوز
لانه ليس قذفا قل فكان الاول ان يقول والفاظ التعبير ثلاثة الاول
بالاول لو قال ويد ابدا يد او يمين الاول كان مستقيما قل بفتح التاء
وتسرها هو على الف المرتب وليس قيدا كما سيذكره بقوله ولو قال لرجل يازانية
لا سيما كذا في خطه وصوابه كما في تهذيب الاسماء واللفات سما بتقدم
الحاكم الميم وهي امه وابوه عبدة البكر وهو صليف الانصار او قال
لرجل يازانية هذا في خطاب الرجل قد يكون ابلغ من ترك التابان تجعل التا
فيه لهما لفة دون الثانية ثبوت ولا يصح الحسن الا على انه لا حسن لان الثانية
باعتبار النسبة والتذكير باعتبار الشخص بتجسيم مطلق نازع في الروض بان
مطلق التحريم صادق بالتحريم لعرضه فلا يصير به صريحا وقد يجاب عن انه

بان

بان قوله بتجسيم مطلق معناه مقيد بالاطلاق بان يرميه بالبلع مستفاد
في فروع محرم مطلق اي في كل حال صريح صريح الرمي ومع ذلك اذا قال في الصفة
الثانية اردت دبر زوجته فانه يقتل قوله بيمينه على الوجه فيعزر ولا يجده
ثم ر بالمعني في باب اللغات بالهمز وكذا ابايد الها الف في الجمل لا يخلو
زنا بالهمز في البيت فصريح وان كان فيه درج يصعد فيه على المقعد والمقعد
انه كناية مقعد وهو الظاهر المقعد والنظر انه اي يامخت كناية هو المقعد
نظر الى ان التخت التكرار التكرار والقول بصراحتة نظر الاستحسان في من
يتصف بالفلا فيه وهو من كاعرف فان اكرخصا راجع لجميع الفاظ الكناية
كما صرح به قول الشافعي ارادة قذف بها واليه بان اراد اللعن او المنع او نحو ذلك
فلا تعزير والنسبة مبتدأ صريح تقتضي التعزير لكن يعززان لا قال
سم ويسقط بالبلغ والافاقه ذلك يحد اصل وان على كالا يقتربه كنه يعزير
لا يذ اسم فله حد على مكرم اي لعدم قصد الا يذ بالذ على الصحيح واما
المكرم بكسر الراء فك صليبه اي على الاصح والفرق بينه وبين القتل انه
يمكن جعله يد المكرم كاله بان ياذن به فيقتله ولا يمكن ان ياذن لسان
غيره فيقتل به ثم المنع في وم ر يخرج ما لو اذن الا كنه محرم لان الاذن
لا يبيح القذف كما قاله م ر ويجز فيعزر بخلاف الكراه فانه يبيح ما عدا القتل
والزنا عفيفا كما حاصله انه يقتل بعفته عن ذلكة عن وطن يجره وعن
وطنه دبر صليته وعن وطنه محرما مملوكة له كالحرام له اي والكافر ليس من اهل
الاحرام ولو بوطنه امه ولد مطلق اي سواء حصل علق ام لا وانما قيد الشافعي
بالاول لانه قول له لثبوت النسب كما لا يخفى فروع ثلاثة الاول قوله لو
زنا مقذوف لا الكا في قوله ولو اردت لم يسقط الحد الا الثالث قوله ومن زن
من ثم صلح الا من قوله يقال ولا تقبلوا لهم الا لا يقتضيه انهم قبل القذف
كانت شهادتهم مقبولة فيستلزم صريتهم اذ الرقيق لا يقبل شهادته وان لم
يقذف وانما اردت شهادتهم بالقذف لفسخهم به اذ هو كبيره كما في اضلاله
صبي قال واوليك هم الفاسقون ويجد الرقيق فيه اي في القذف وكالذوة
السرقة والقتل اي فاذا رماه بالزنا فثبت سرقة او قتله لا يخلو مكافي صلح
يسقط عنه قاذفه حد القذف قال لا يسقط لان هذا يقع اخر غير ما رماه

خلاف ما لو ثبت عليه الزن فإنه يدل على عار ما به يورث جنة خير قوله
حدوتعزير لوله الردة قيد لقوله وارثه دفع به أنه ليس بوارث الآن
مفصلة بكسر الصاد أو عفو المقدوف أي ولو مال وإن لم يثبت المال ثم
ولو عفي وارث المقدوف على مال لا الوارث ليس بقيد بل مثله المقدوف كان قلناه
أنف من سم ففقر عنه ثم قذفه لم يرد له ولو بغير ما سماه منه لانه
لما سماه صار عوضه محذوف بالنسبة له فلهذا سم ما لو ورث لآي وورث
جميعه بأن قذف أحد أخوين أو أكثر من المقدوف ولا وارث له غير القاذف
فإن لكد يسقط أما لو ورث بعضه فلبقية الورثة استيفاء لكله ولا سقط
عنه قال في الأصل عن الأثرين قالوا ولا تسمع الدعوى بالزن والخلف على فيه
ألا في هذه المسئلة ثم الروض فهو مشارب المسكر من خمر
وغيره وكان المسلمون يشربونها حتى القدر الذي يزيل العقل كما هو في
كل ما خلا من صنع ما ذكره واستأني الأثر إلى ذلك في كلامه وعبارته م
وكان شربها جائز أول الإسلام بوجوب ولو إلى حد يزيل العقل على الأصح
ولا ينافيه قولهم أن الكليات الخمس لم تبح في ملة من الملل لذلك بالنسبة
لجميع في السنة الثامنة عبارة ثم الروض ونقله بعضهم عن شرم ركن
لم أقف عليه في السنة الثالثة ويمكن الجمع بين القولين وإن كان بعيدا
بأن نزول أبيها كان في السنة الثانية وتحريمها كان في السنة الثالثة فتأمل
لأن الاشتراك في الصفة وهي الهسكار يقتضي الاشتراك في الاسم وهو
الخمر أما في التحريم والحداي والنجاسة ومن شرب أي أو أكل فحرام سقط
بحد الحداي الكامل الخمر ذكر كان أو أنى قل أنه أو أذنه يضر
أي يأسر بالضرر وحيد الرقيق أي ذكر كان أو أنى أيضا قل لو فقد
الشرب أي قبل إقامة الحد كفي حد واحد كغيره من حقوق الله تعالى كالمسقة
والردة وكذلك إذا شرب أو أكل ثم تاب فيجوز وهكذا أقلام الله تعالى في الصورين
وسبقول الش في قطع السرقة كالوزن أو شرب مرارا يكتفي بحد واحد منسوع
بالجماع كإنسج قبل السارق في المسقة الخامسة والمخلوق بها ولا نظر إلى كبر
أو مرض أو هرم أو صله أو غير ذلك الكفنة به فأعترض السقوط بفتح
السين ومنها الحرافيش لعله مولد فليس هو في القاموس ولا الصالح ولا

المصباح كذا أخط بعض أنه فاضل ولا حد فيها بل فيها التعزير وعبارته سم علي
المتن ويعوذ من التعزير بالشرب فرض الكلام في المسكر لما بيع فخرج المسكر الجاهل
كالحبيسة والجوزة فهو وإن صدم القدر المسكر منه ليس فيه إلا التعزير والذي
نظر القليوب في حروجه بالملتزم ووجهه أن الملتزم له أحكام يشمل الذم
فكيف يخرج به الدماء إلا أن يرد بجميع الأحكام التي منها ترك المسكر فإنه يخرج
بذلك لأنه لا يلزم لجميع فتأمل ما لو غصب بفتح الذن المعجزة ويجوز ضمها
وعلى كل فحفظه شرق كما قاله الله ولم يرد غير الخمر أي مما يقوم مقامها قل وهو
قيد في نفي الحرمة فلا حد عليه بل والحرمة وإن وجد غيرها فلا مد مع الحرمة
قل لو صوب شربها عليه أي حيث ضئى هلكه من تلك القيمة وإن لم تنزل
عوفه ولم يتمكن من اضراجها كما في شرم ر والسلامة بذلك قطعية مبتدأ وضرر
في كل نصب حال أول محل لها على الاستئناف بخلاف الدوا فإنه سياتي لا يبلغ
تأثيرها صرفة للتداوي لعدم القطع بنفعها فيه بل نفع الدوا وهو موقوف
لإحصائها الشف وهذه رخصة واجبة قال م ر وطه أن خصوص الهلاك
شرط للوجوب لا مجرد الابعاد من حصول الكراه المبيع لها بخوف ضرب
شديد مروجي واجبة أي ككل الميتة المضطر فإنه يجب ذلك فإنه لم يفتر
ومات يموت عاصيا ولو بولا أي ولو من غلظ قل ووجب طه مروج
والمعتدل لحد للشبه كذا قال في الدوا أنه إن لم يرد غيرها لحرمة ولا حدوات
وجد غيرها حرمت ولا حد والكلام في شربها صرفة ولا يجوز التداوي بما فيه
هي تصرف غيرها من الخاسات قل وانظر هل قوله أن لم يرد غيرها لحرمة
ولا حد مناف لما سياتي من المل في حرمة تنولها للتداوي ولا يلزمه قضا
لأن عدم تعدية نزول عقله بعد الله صي مصدر صا إذا فعل به ما يوجب
الصحو والمراد هنا الصحو مسكر كذا أخطه مع أنه ضبان إلا أن يقال هو
محمول بخلاف هو كغير تقدير يكون مسكرا ويعزى في بعض النسخ لم أعلم كون
الكنها مصلحة لم يجد قال قل ولم يحرم وإنما يذكر الله لأن مدعي الحرام
ولو كان ما يقتل منه في دعوى الحد أو ما الحرمة وعدمها فتبين على صدقه
وعدم صدقه في نفس الأمر فتأمل بدو في مسكر وهو ما يبقى أسفل
أنا ما يسكر خنث ولا يحد بشره أي المسكر في ما بالقدر ليشمل غير المسكر

كأن يد عليه عطفه قوله ولا يجوز أن يقال أنه طام بالماءيات أكلته
أنظر فيه قول بل قال أنه غير مستقيم وأما وجهه أن اللبان مشتمل على عيين
المسكر بخلاف مرقه أي مرق اللحم المطبوخ بالخمر كما يدل عليه قوله لبقا عينه
أو شرابا فتدبر وتناول الخمر أي الصرفة لدوا أي وله حد فيه وإن وجد
غيره للتبعية وظن كراهة حرمة تناوله للدوا وإن لم يجد غيرها لأنه لا نفع فيها
وعطش قال ومحل حرمة شربه للفطش ما لم يتقن لدفع الهلاك وال
جواز بل وجب كافتله الإمام عن إجماع الأصحاب وهو واقع ولا يبعد أن يحق بالهلاك
تحويله لغيره أو منقعه قال في علي التاج وإن كان لا يمكن الفطش بل يشترط
ه قال سم ويؤخذ من ذلك أنطوش الصغير راحة المسكر وضيع عليه أن لم
يسبق منه جواز سقيه ما يدفع عنه الضر وهو ظن أما الترياق الكهف
قد علم ما تقدم قل كالتدوي بخمس أي فانه يجوز لا يجوز بيعه كذا
في الروضة قال شارحه قال في الأصل وكان ينبغي أن يجوز كالنوب المتخمس
لأن مكان طهر ينقعه في الماء وأطراف ثياب أي ولا بد من شطف النوب
ونقله حتى يؤمر أي الشارب فسر به الضمير العائد إلى الحد لا إلى الجوف
بعد وإن كان صحت ما قل وفي نسخة أي للشارب لغيره وفي أخرى أي
حد الشارب الحرام وكل سنة أي طريقة كافية وهذا أي الذي يهون كعب
إلى أن قال الزبيري وقوله لأنه إذا شرب مسكرا يجمع لقوله على الأصح فتأمل
هذه بذال معجزة أي صار يتكلم بكلام غير منظوم قل أفترى أي قد
وجد الأفترى أي القذف ثم أفترى على وجه التعزيز الأول تفازير وفيل
حد ويترتب على أنها تعزير الضمان بالتلف وعلى أنها عدم الضمان فنزل
الأقرار والتهلة عليه أي على الغالب وهو علمه والأول أن يقال إن الضمير
يرجع لما ذكر من الأصل والغالب يسلل الافتقار والعلم أصح كما قال البلقي
الاعتداد به أي إن كان له نفع أصاس كما هو ظن والآن فلا يقتدر به وحمل الوجهين
مالم يصح كخشية الملقاة والآن فلا يقتدر به قطعا فان قلت كيف يكف صراعا
مع الاعتداد به وقد فعله صلى الله عليه وسلم قلت قال سم وقد شكر الحرمة
معظم الخمر وقد يجاب بحمل السكران فيه على الشارب قبل تغير عقله
ويفرق الضرب أي وجوبا وقوله ويجنب المقاتل أي وجوبا ولا ضمان لو فعل
وقوله

وقوله ويجنب الوجه أي وجوبا قل بخلاف الرأس أي فله يجب اجتنابه فيجوز
الضرب عليه أي حيث لم يترتب عليه محذور فيجوز بقول طبيب ثقة والأصم جندبا
لعدم توقف الحد عليه وحيث كان عليه شعر فلو لم يكن عليه شعر لقطع أو طلق
اجتنابه قطعا ملحفا من ثم ولا تشد بالثب لا يفعل فيجوز عند
فتنزع عنه أي وجوبا ولم يضبط هذا هو الذي في خط المؤلف وفي بعض
النسخ ولم يضبط وهو تحريف أج في كل دفعة بفتح الدال أي مرة من مرات
التفريق وتكره لأن هذا أن تحصل خمسة والأصم قل في حد
السرقه لو قال في السرقه وعددها كان أولى لموصه وفيها ثلاث لفات سرقه
بفتح السين مع كسر الراء واسكانها وسرقه بكسر السين واسكان الراء الواجب
بالنبي أي بآية والسارق والسارقة لأن أخذ المال خفية ومنه استرق السمع
أي استمع مخفيا فلما ضج به سرقه مال الغير بظنه مال نفسه لا يقال بدفع
فيه أخذ مال نفسه من مستحرو ومترهنت فانه ظن ولا قطع به لانا نقول أنت
هذا ليس ظنا من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قل ويعتبر في الاسم
كونه محررا ظنا وفي الضمان أن يكون مالا متمولا وفي القطع كون المال نفسا باهر
أبو الفداء أي المبحور شكك أي أوقعهم في الشك والردود خمس من
جمع مائة بنا على القول القديم أن الدية الفديتار وقاية النفس أي
لو وديت بالقليل لكثرت الجناية على أطراف المردية لأرهاق النفوس
لسهولة الفرم في مقابلتها ولو لم تقطع إلا في الكثير لكثرت الجنايات
على أموال زيت وطاصله أنها وديت بالكثير لأجل وقاية النفس وقطعت
في القليل لأجل وقاية المال فتأمل ثمينة أي ثمنها نحال وأركان
القطع ثلاثة عدل عن تعزير غير بآركان السرقه لما يلزم عليه من أخذ السرقه
في تعريف السرقه لكن أصيب عنه بأن المعرف هو السرقه الشرعية وهي أخذ
الشيء خفية من حرز ملكه وأما خوفي في التعريف هو مطلق الأخذ خفية قال
جندوبا سلكه الشمساحة لأن القطع هو الحكم المترتب على السرقه والآن كان
لنفس السرقه الحكم المذكور فضيع غير أولى بملاحقة الجواب المتقدم
ونقطع يد السارق أي أوجبه على التفصيل ألا ترى ولو قال المص ويقطع
السارق إذا كان أولى ولو ذميين ورفيقين فلا يشترط في السارق الإسلام

ولا الحرية والحاصل انه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار
وعلمه بالخرم وان لا يكون ما ذوناه من المالك وان لا يكون اصلا او فرعاً او
رقباً احدهما ويشترط في المسروق اربعة شروط كونه دينار خالصاً او
قيمته وكونه ملكاً الفهرم وكونه له شبهة له فيه وكونه محرراً بحزب مثله واما
كونه محرراً فيفتي عنه الاول فتأمل ورقيقين اي من مال غير السيد وهو
احد الاركان فهو مسلم لكن المهم انما ذكر بلوغ المسروق نصاباً وهو شرط لا ركن
فلا حاجة لقوله وملاذه بالشرط الاول لما ذكرنا ان لعدم تكليفه ولو علم السرقه
لنحو قد فرق له فلا قطع لان الحيوان اختياراً كما في شئ المشي على المنهاج للشار
اليه انه من الدركان فيه نظر لان الركن هو المال المسروق واما بلوغه نصاباً
فهو شرط فيه قل ولو كان الزرع جماعة لا اشار به اليه لا يشترط في النقد
اتحاد ماله وان يكون خالصاً عطف على قول المتن ان يسرق نصاباً وكانت
بكفيه ان ياتي بقوله خالصاً عقب قول المتن نصاباً ومنع قل ان يكون عطف
على قول المتن المذكور ولا وجه له فتأمل لان الزرع المفسوس لا فان
قوم الفس وضم الى الخالص فبلغ المجموع نصاباً قطع به هو الذهب
لخالص اي المضروب قومت به اي بالذهب وتعتبر قيمته ربع دينار
في جميع الشئ تغيير لا عراب المتن ومعناه فان جملة قيمته ربع دينار من
المبتدأ او كبر صفة لنصاباً في محل نصب فغيره الشئ الى ان يصل قيمته نصاب
فاعلم فكل محزون وربع منصوباً بترع الخافض اي بربع دينار وهذا وجه
تغيير اعرابه واما معناه فلا نكلام المهم فينا لى من الذهب المضروب لعدم
اعتبار القيمة في الذهب المضروب ولم يذكره المهم لشهرته باعتبار ان غيره
يقوم به والشئ محل النصاب اوله على المضروب لقوله في نصاب النصاب
وهو ربع دينار فغير هذه الجملة وهي قيمته ربع دينار ليس لها ارتباط بما
قبلها فلواتي بحرف العطف بان يقول او ما قيمته ربع دينار لا تنظم الكلام
والحاصل ان الذهب ان كان مضروباً فالمعتبر وزنه بربع مثقال والحاجة
الى اعتبار انضمام القيمة وان كان غير مضروب فلا بد فيه من الامرين
جميعاً الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار حتى لو كان وزنه اقل وبلغ بالصفة
التر من ربع دينار لا قطع فيه ولو بلغ وزنه ربعاً ولم يبلغ قيمته ذلك
فلا

فلا قطع ايضاً واما غير الذهب فالمعتبر فيه القيمة فقط فالصور ثلاثة اعتبار
الوزن فقط اعتبار القيمة فقط اعتبارهما فتأمل وقت الاخراج من الخز
هو محض قول سم حال السرقه وشرطه قطع المقومين بذلك فلو قالوا نظن
انه يساوي ربعاً فلا قطع بسرقته وعبارة قل نصاباً اي بقينا فلعله سلك
فيه ولو باختلاف المعازين او المقومين او الشاهدين فلا قطع مطلق
ولصاحبه المكلف على الاكثر للتفريم اذا لم يحلف الاخذ على الاقله مسبوكا
اي من الذهب ثم قرأه اي من الذهب كما يصرح به قوله قبل ذلك اي
ربع دينار وان ساواه تأمل مدخول الفاية هو فرض المسئلة في انه
ربع دينار سبكية لا فلا يتشبه له اذ لم يساوي ربعاً غير مضروب فل
يصح ان يكون المعين مساوياً ام لا لان الكلام في المساوي لقوله فلو
سرق ربع دينار به عليه قل وبنه ايضاً على انه يلزم من هذه الفاية
مساواة الشئ لنفسه اي لان معنى مساواة المسروق من الذهب لربع
دينار غير مضروب كون وزنه ربع دينار سبكية وهو فرض المسئلة فتأمل
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الاول الحال اي والحال انه مساواة غير مضروب
اي وزنه فلا قطع لكن يلزم على هذا التكرار فالصواب اسقاط الفاية ياكل
والظن ان مثل ذلك بلغ الدراهم لانه يعد اقله فاغالب بالاول اشتراك
اثنان ضريح باشتراك ما لو تحيز فيه فيقطع من مسروقه نصاباً دون
من مسروقه اقل تنبيه على محل ما ذكره المهم ما اذا كان مستقليين فان
كان احدهما حياً او مجنوناً قال الزركشي تبع له ذريع فالظن قطع المكلف
وان لم يكن المخرج نصاباً بين لانه صلالة هو يؤخذ من التقليل ان محله
اذا اذن له المكلف شئ المنهاج للظن رث اي فلف اي بال في صيغه تمام
نصاب اي منضم الى قيمة الثوب وهذا مستفاد من قوله تمام ونصاب
اي ويقطع نصاباً لا لتساويه اي النصاب لذلك اي لانه اضرب
نصاباً الا ان يافذه ليس قديراً بل يكفي اخراجه من مزج جراه اي سلطه
ويمكنه بتضيعة عطف تضييع على جراه والبا معنى من كما في الشيخ او
الباسية اي بسبب تضييع المالك آياه لكونه لم ينفعه في مزج مثله فتكون
صلة مكنته محذوفة بلحاظ اي نظر بكسر الهمزة مصدر له حظ بمعنى الملاحظة

اما بفتحها فموضعا للمحاذي له ذن اما المحاذي للذنب فوق والخانات
اي وبيوت الخانات وبيوت الاسواق لا ويخزن اي خزانة او صندوق
وغوهرها اي كلولها وان انصب شيئا وان لم يافذه ومثل النقب قطع
الجيب زي وفرض المسئلة فيما اذا اذبح اناه من الحزب فلو اتلفه ضمنه ولا قطع
لذلك اي لانه سرق نصابا من مرزبه علم المالك والحادثه الحزب اي
اصلها بعد خله بنفسه او بنائيه دون غيرها فلا عين باعادته بخلاف
ما اذا لم يتخلل علم ولا اعادة او تخلل او غيرها فيقطع لان فعل الشخص يبين على
فعله واطالك في علم المالك قيد بعد تسليم الثمن وكذا قبله ان كان الثمن
موجله لا يحصل بالموت اي بل بالقبول بعد كسرا قبل اخراجه من الحزب
كان راه وكيله قبل ذلك ثم اشتراه لموكله السارق وهو في الحزب او نقصه
في الحزب عن نصاب بكل يقضه ثم هذه تقدمت انه له بدل من قوله
المسروق فكذب ان خروقال بل سرقناه بخلاف ما لو صدقه او سكت او قال
لا ادري فله يقطع اي كالمدعي لقيام الشبهة لما سرائ لاحتمال الصدقة
ولو شهدت البينة بانه ملك المسروق منه مالا يشتركا ضاع مالا سرق غير
المشترك فيقطع ان دخل الحزب بقصد سرقة فقط لا متناع دخوله وعبارة
قل هو اي القليل يقتضي قطعه بحال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان
سرق من مرزب ليس فيه مال مشترك بينهما او فيه ودخل بقصد سرقة مال شريكه
والا فله وفيه نظره كذا بخط المبدان وعبارة قل علي الشئ خرج مالا سرق
مال شريكه غير المشترك ان دخل الحزب بقصد سرقة وحده سوا في ذلك
شبهة الملك لا ذكر ان الشبهة تلك شبهة الفاعل وشبهة المحل وشبهة
الملك وهما تاتي هنا بشبهة الطريق انظر ومنها اي ومن حاجة الامر
ان لا يقطع بوق سرقة ذلك المال اي مال كل منهما حتى لو سرق الاخر مال
اخره ملك فادعي انه مال ابيه فله يقطع وان كذبه الاب كان قال له ليس
هذا مالي بل مال اخيك تامل فروع اربعة اولها يتفزع على الشرط السارس
وهو ان لا يكون للبارق شبهة في السرقة كمال ابيه فذكر من الشبهة مالا
سرقا مالا من قحط وهو لا يقدر على ثمنه فله يقطع لشبهة وجوب
حفظ نفسه عليه وثانها يتفزع على الشرط الرابع وهو الاخذ من مرزب مثله
فذكر

فذكر ان حله ما لم يوذنه له في دخول الحزب فان اذنه له فلا قطع له لكونه
صار غير محزب عنه وثالثها يتفزع على عموم اخذ ما يساوي نصابا من ضرر
مثله فذكر ان في شمل الخيس من حطب وشيش وان تيسر اخذ مثله بسهولة
من ارض مباحة كحرا ورايعها مفع على ما تقدم ايض من قوله ان سرق
ما قيمته نصابا وقت الاضاح فذكر ان عموم الادلة تدل على شمول ذلك لما هو
معرض للتلف كالا طعمة والفواكه ونحوها وبقوله كذلك اي لعموم الادلة
لكونها مجامعة الاصل وقيل لا يقطع بسرقة ما من ضرر مثله وعليه
الفرع لقوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلث الما والنار والكل
قال في القواعد وحيدم علي التحضير ان يافذ متاع الغير على وجه المزاج لا يافذه
ترويعا لقلبه سم لما سرائ من عموم الادلة قطع المكرم له لما سرائ
من انه كالا لمة المكروهة ولعل الشئ تبع في هذه العبارة ما تقدم فيها التقليل
بما ذكر وان لم يذكره هههه ويقطع مسلم ودين بمال مسلم ودين صور
اربع والتاسع كونه محترقا فلو اخرج ضرا الى قال في الروض وهذا علم
من استراط كوت المسروق نصابا لان ما لا قيمة له لا يكون نصابا على ان
مضمون هذا الشرط ان يكون مالا محترقا فيخرج بالمال الحزب ونحوه وبما يحترم
مال الحزب فالاحتراز بالمحترم من الحزب غير ظم فانه يقطع انظر هل كان
طرو المالكية فيه على دخول الحزب مانعا من القطع اللهم ان يقال هو ممنوع
من دخول الحزب مطلق فلم ينظر لطرو المالكية فيه بعد هتك الحزب لا ترك
من هتك ضرر الشئ فيه في ماله ووضع فيه مالا فافذه ذلك الذي
هتك الحزب يقطع لكونه ممنوعا منه كذا بها متى بخط بعض الفضل
ومثله اي المدبوع في القطع كما قال البلقي في بود وضع السارق
بده عليه اي ما لم يدخل بقصد اراقتة والا فله قطع عليه وان تخلل قبل
اخراجها وهذه هي الصورة الاولى في كلام الله هذا اي كونه يقطع بان
الحزب فان بلغ اي الحزب نصابا هذه هي الثانية وقوله وقطع به اي ما لم
يلظ لا اراقتها م د اما اذا قصد تغييرها اي اخبره اي اراقتها
وسوا اخبرها في الاول اي وهي ما اذا قصد بدخول تغييرها اي الحزب
فان ذلك يبيح دخوله فله يصير لانا محزرا عليه فله يضطر وقصد السرقة

بعد اباحة الدخول واذا دخل في الثانية وهي ما اذا قصد تغييرها باضرارها
بقصد السرقة لا قطع ايتم لقطع قصد الاول بقصد الثاني وهو قصد
التغيير والحاصل انه اذا دخل بقصد التغيير لا قطع وان اضر بها بقصد السرقة
واذا دخل بقصد السرقة لكن اضر بها بقصد التغيير لا قطع ايتم فتأمل وكتب
الميدان على قول الشيخ في الاول بان انقلب ظاهرا وجهه وعلى الثانية بان
ساوي الا ان يضاهيه وهذا في سدف ما لم ياتر ما سقط الشرع للحاصل
مع ما ياتي انه اذا بلغ نصاب قطع ما لم يقصد بدخوله ابطال المصيبة ولا
فرق بين ان تكون اي الاشياء المذكورة وهي ما سلبه الشرع على كسر اي
ويقطع سرقة ما لا يحل له انتفاع به من اي هذه فقد تمت فهي مكررة
من التسهل يستخرج بالكلية لينظر اليه في ازالة المنكر او الكف
وتحريم كالمزمار والصنم والصليب حكم الصحيح ان كان الصنم اذا
سرقه لا بقصد التغيير كما سرق فلا يقطع مسلم ان يتأمل تفريده على
مفهوم كون الملك تاما قويا فقد يقال ما معنى كون الملك في هذا غير
تام وغير قوي الا ان يقال ما للمسلمين فيه حق مما هو مملوك فملكه غير
تام وغير قوي فالمراد بالقوي ان يضر به معين ولا سائر ما يضر
فيه كسائر وسجادة بل ط المسجد ورخامه الذي في ارضه اما ما يضره
فيقطع به ولا يخله في غير البواب اما هو فلا يقطع اصله لا نه غير محرز
عنه وجده اي ما يضر عليه وقناديل زينة بالاضافة جمع قدريل
بكسر القاف وفتحها كمن ولا قطع سرقة المسلم المنبر والدكة وكسر القناديل
وان لم يكن السارق خطيبا ولا واعظا ولا سودنا ولا يقطع سرقة بقره
بسرقة على المعتد كما في حش الحرج محل ومثل قناديل الزينة ما هي
معلقة به في نحو سلسلة حل كمال المصالح هذه هي المسئلة الاولى
وصدقة اي واجبة وهي الزكاة بدليل قوله او غارم لذات البيت او غارلات
حقهم من الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية بخلاف
الذي يقطع بذلك اي ما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال وسرق
الضمان اي لا نه اذا يسرق مع عليه بما دفعه له يستحق الانتفاع
بالقناطر والرباطات بالتبعية اي فلا نظر اليه في دفع الحد ويعلق شكلها
ياتي

108
ياتي فيما لو سرق ماله موقوفا على الوجوه العلة حيث لا يقطع ولو كانت
السارق ذميا للتبعية اولا ويفرق بقوة التبعية ثم باعتبار وقفه على نفس
الجهة التي بها انتفاع التبع والمتبع بخلاف ما هنا فانه لم يختص بتلك الجهة
بل لما كان قد يصرف فيما ينتفع به المملوك كان شبهة لهم بخلاف غيرهم
لضعف الشبهة بعدم تعيينه في الصرف لما به الانتفاع واقر بعضهم الفرق
وما حصله ان التبعية في مال المصالح ضعيفة والتبعية في الموقوف على
الجهات العامة قوية لتعين هذه الجهة للانتفاع بخلاف مال المصالح
واما في الثانية وهي الصدقة اي الزكاة موقوفا على الجهات العامة
كطاسة البيل او على وجوه الخير كتركب موقوف على من يركبها
فلا يقطع لما مر اي لا يستحقه لانه تبع للمسلمين لا يتا فيه ما تقدم
في سرقة مال بيت المال حيث يقطع به الذمي ولا نظر للصرف منه في المصالح
العامة التي ينتفع بها تبعا لتعين هذا المصالح فقويت فيه الشبهة
بخلاف ذلك كما تقدم ولعل هذا حكم الغلب هو واراد على الفرق
المتقدم وحاصل الايراد ان الجاهل من اضر الجحر وهو لا تكثر يتوصل
اليه بالاخذ خفية ليتق له الجحر فهو لا يقصد الا خديعة وانقطع
بع اي بعد الطلب اذ ولما فرع من الشروط الموصية للقطع والتبعية
المسقط له شيء في الحكم المترتب على السرقة وهو القلع اليمن ولو
شك حيث امن نزف الدم والافزله اليسرى وهذا حيث كان الشك متوقفا
على السرقة اما لو سرق فسلت يمينه ولم يؤمن من نزف الدم او سقطت
بافة او يغيرها فيسقط القلع كما قاله سم وعبارة بفرع لو كان للسارق
كفر ايد متميز قطعت الاصلية ان امكن افرادها والاقطعت اذا قطعت
الاصلية فسرق ايتم وقدر صارت الزائدة اصلية اي بان صارت عاملة قطعت
او غير متميز قطعت اصداهما فان عاد فالأضرب وتقطع رجل من يده
شك وضيف من قطعها ومن فقد كفه او شلت او فقدت قبل السرقة
لا يدرها وكاليد اليمن في ذلك اي في الكف بقطع بعد السرقة
ملا وفي الكف بالمصيبة غير اليد اليمن من باقي اعضا القطع من
مفضل متعلق بقطع في مفضل الكف اي مما اتصل بالزند كما في القاموس

والصالح والمصالح فانهم قالوا الكوع بالضم والكاء طرف الزند الذي يلي
الابهام فاذا قطعت كفه فالكوع باق لانه راس السعد الذي يلي الابهام
والرسوع والرسوخ كذلك والاول ما يلي الخنصر والثاني ما بين الكوع
والكرسوع وقول الله والبوع هو العظم الذي عند اصل ابهام الرجل
المتصل بابهامها فليس نظير الكوع لان ذلك في راس الزند كما مر قال بعضهم
وعظم يلي ابهام كوع وما يلي الخنصر الرسوع والرسوخ ما وسط
وعظم يلي ابهام رجل ملقب ببوع فخذ بالعالم واحذر من الفلظ
والبوع ان كتب بعض الفاضل لم اقف في كتب اللغة المشهورة كالصالح
والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع بهذا المعنى ولا ما نقله
الشي من قولهم ما يعرف كوعه من كرسوعه وانما الذي في المصباح قولهم
فله من ما يعرف كوعه من كرسوعه ان وهو اقوى في البقاوة لقرب الكرسوع
من الكوع واما البوع على تسليم استعماله بالمعنى المذكور فلا يستقر لجهل
به لان كونه عظم يلي كل منهما الابهام يختلف اسمها باعتبار مجازها لا يستقر
لجهل به الذي عند ابهام لعل القندية باعتبار كونه يلي الابهام في الجهة
له الاتصال به لما علم ان الكوع طرف الزند الذي في جهة الابهام فاحفظ ذلك
كثيرا ما يغلط فيه لما مر اي كونه يقضي التوالي الملهك فان سرق
ثانيا ولو ما سرقه اوله ان السارق ان يكسر المخرج الى لان المراد انه
روي هذا اللفظ عزز معتد في نكاحه اي عقارته وتوجيه وعلى
كله الا مرين اي انه من تصرف المص وان له فيه سلف هو منسوب على
المصدر اي صفة المصدر محذوف اي قتله صبرا وقتله صراجه بصيغة
الفعل الماضي في الفعلين قتل فلان بالبن المفعول على القتل
اي لا طر ان يقتله انه لا يقطع بها وهو قياس ما قدمه في حد الزنا
وشرب الخمر انه لا يثبت باليهن المردودة وهو المصنف كما قاله الله والحامل
ان اليهن المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال فيبين السرقه
فيذكر انه اخذ خفية والشخص المروق منه لينظر فيما يكون له
فرعا او سيدا ومن اقر مقتضى عقوبة بكسر الضاد وقوله كالزنا الخ
مثاله وتثبت اي السرقه ايهم فلو شهد رجل وامرأتان او رجل مع

ومع بين شروط السرقه وان يقول لا اعلم له فيه شبهة كما مر في الاقرار اي
فلا بد من التفصيل في الشهادة والاقرار كسير العقوبات غير الزنا اي
لما مر ان الزنا يتوقف على اربع في قاطع الطريق اي قاطع
المارين في الطريق اي ما فهم سكرها لا فذل مال اي فقط او مع قتل
او ارباب اي تخوف مكابرة اي مجاهرة وبخط المبدأ اي من
غير حياء من الناس ولا خوف من الله وهو حال البروت اي حال
كون البروت مهابا وقوله اعتماد اي للاعتماد مع البعد عن النفوس
لبعد عن الفارة او لقرب منها مع ضعف اهلها عن الاغاثة كما سذكره
ويثبت اي قطع الطريق بشهادة رجلين عارية ب فصل تثبت
المحاربة بشهادة رجلين بشرط ان يفصل بينهما المحارب ومن قتله
او اذماله وان كانا من الرفقة ان لم يفصل بينهما وكس للقاضي
البحث انهما من الرفقة فان سال لم يفرق بينهما جوابه نعم فان شهدا
فليأصحا قبل الحكم امتنع او بعد لم يفرق وان تفردا لا يفرق
او نهجوا رفقتا لم يقبله بالحرف او ذميا وقع في كلام الرافعي
التنصيص على ان شرط قطع الطريق الاسلام الاتي والذي يقتضيه
القياس ان الذي اذا حارب في دارنا او اخاف في السيل وقتل بائنه
لا ينقض عهده ان يكون حكمة في قطع الطريق كتم المسلمين واما
تفسير الشينين بالاسلام فيجاب عنه بان جميع احكام الباب لا تأتي
الا في المسلمين اذ من حملها لاحكام الصلوة عليه وذلك لا يأتي ان
في المسلم وقولها اي الشينين الكفار ليس لهم حكم القطع اي جميع احكامهم
او يقال خرج بالمسلم انما فرقان كان ذميا فهو من القطع والا فلا
في مفهوم الاسلام تفصيل فله يرد من يبرز هو له ابرز الضمير
الذي هو الفاعل لان الصلوة جرت على غير من هي له فان من واقفة
على الشخص المنوع من الطريق وضمير كعبه عليه والبارز ليس ذلك
الشخص بل القاطع والقاعدة ان الصلوة اذا جرت على غير من هي له ابرز
الضمير سوا ضيف ليس ام لا خلا فاللكر فيين القايلين بان ابرز
لا يجوز الا اذا ضيف اليه بحيث اي يمكن ان يفرق معه اي مع ذلك

الامكان فالظهور اجمع حيث المفسر ان المكان غوث اي فله يقات اذا استغاث
او ضعف في اهله اي بالنسبة للقطاع وان كانوا اقوي في ذاتهم ولذا لو
دخلوا دارا ومنعوا اهلهما من الاستغاث ولو بالسلب ولو لم يوتوه فهم
قطاع في حقهم كاسياني قريبي في السلم فليس المقصود بها اي باخذها ولو
معهما اي او صومنا وصبي اي ومن صبي لا ومتنهب اي مع حضور القوت
واله فقطاع طريق شوري قاطع طريق بالنصب خبر ليس وان شرطه
في المنهج كاصلة تقدم الجواب بان مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض بالليل
ليس قدما المقتضية بالنصب نعت اخافة فلا يسقط اي بفقد مستحق
القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى م ر اذا قتلوا الاغنياء
وان لم ياخذوا وان كان قصدهم اخذ اقل من نصاب السرقة بخلاف ما ياتي
في المصلي والافلا تختم ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الا منه عبارة
قل ويصدق في عدم الملاحقة قبل اخذه وفيما بعد اخذه نظر قاله الا ذري
فان قتلوا واخذوا المال اكتم منه ان هذا الحكم يختص من باشر القتل منهم
امان اقرهم على القتل وغرم عليه معهم لكنه لم يباشره فلا يقتل لعدم
مباشرة بل يفرز ولا يقال ان القتل من بعضهم منسوب اليه بل قال في المنهج
ومن لم ياتهم وتجرعهم ولم ياخذ ما له ولا قتل نفسا عزيز نجس وتفرس
وغيرها وبعبارة التراجيح فاما القاطع او اخاف الطريق بلاء اخذ نصاب وقاتل
عذره المقدر بنصاب السرقة فان كان دونه فلا صلب منقبي وقياس
ما سبق اعتبار الحر وعدم الشبهة وهو كذلك ثلاثة ايام بلبسها فقط
فلا تجزى الزيادة عليها ولا نلها اي للثلاثة ايام هذا ان لم يخف
التفريق اليه لا تجزى لا مجرد الذن وان لم يمت صفة الميتة لا حصل
الذن غالب انزل اي وجوب بطلب من المالك اي للمال ك السرقة
وهذا هو المختار وقال بعضهم ان قياس عدم توقف القتل المتعمد على
طلب المستحق عدم توقف القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة
بان تقطع اليد اليمنى لانه فان خالف الامام وقطع اليد اليسرى والرجل
اليمنى استا وقع الموضع ولا ضمان بخلاف ما لو قطع اليد اليمنى والرجل
اليمنى فيضمن الرجل بالقود ان كان عالما والاه فالدية ولا تقع الموضع فلا
يجزى

يجزى من قطع رجله اليسرى لانه لفته قوله تعالى من خلاف فتقطع رجله
اليسرى كما مر في السرقة وهو ان لا يتقطع عليه جنس المنفعة للمال انما
مع ملاحقة المجرم لما سياتي انه لو تاب قبل القدر عليه سقط قطعها ولو
كان قطعها للمال فقط لم يسقط قال العمراني وهو شبه معتد ولا مل
تركه اي التفريق ان يراه مصلحة هذا يستفاد من قوله الاتي ولا يختم غير قتل
ومصلب فان التفريق من جهة الغير على اخذ المال اي للعهد اي بنصاب السرقة
ان اربعين اي ضوقوا فحمل اي ابن عباس كافي قوله تعالى انما يرجع
لقوله علي التنقيب اذ لم يجز احد الا اذ فاعل تنقيب والمراد لم يقع التنقيب
من احد من اليهود بين اليهودية والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى
بل قالت اليهود كوفلهم او قالت النصارى كوفلهم انصارى وقتل القاطع
مبتداهم بقلب فيه الا واستفيد من قوله بقلب فيه لان فيه شايبة من
الي بنين ومن ثم كان لا يسقط بالعفو نظر الشايبة لحد وتعتبر فيه المكافاة
نظر الشايبة القصاص فتأمل ولانه لو قتل اي الشخص المقتول بلا مصرية
شبه له اي المقتول القود على قاتله وقوله فيها اي في المجرية فنجب قيمته
مطلقا اي سومات القاتل ام لا اذ لا مكافاة وتراعى المماثلة فيما قتل به
الا اي من محد وغرق وسيف الا ان قتل بما عزم فله كطواط واجار غرا وبول
فلا يقتل به بل بالسيف ودليل المماثلة قوله صلي الله عليه وسلم من
غرق غرقناه ومن غرق غرقناه كان قطع يده فاذا قلع يده فاطم
الطرف يد شخصه كما في له عمدا وان دمل القطع وعفوه عنه المستحق لم يتعمد
قطع يده بخلاف ما اذا سرب القطع ومات المقتول بذلك فهو قاتل فمقتل
ثم قتل مرجومي كالكفارة فانها خاصة بالنفس كما مر في قول المصنف وعليه
قاتل النفس المجرمة لا اي قبل الظفر اي قبل قبض الامام او فابيه عليه
ولو قدرنا عليه فزعم التوبة قبل القدر عليه فالظلم عدم تصديقه ما لم
تتم قرينة رسم وقطع الرجل واليد فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة
تتركه وروى ان الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد
نفسا لسقوط قطع الرجل فقوله من يد ورجل اي قطع مجموع ذلك ل
واخذ يمد الهمة كابدل عليه قوله من الموافقة فلا يسقط عنه اي عن

من تاب قبل القدرة وقوله ولا عن غيره هو من لم يبق قبل القدرة عليه
 وعمله بعضهم على ان المراءى فلا يسقط عنه اي عن الطريق ولا عن غيره
 فيكون قوله ولا عن غيره زيادة حكم على ما الكلام فيه لا سائر الى ان التوبة
 لا تسقط الحدود الا ما استثنى من حد زنا بيات لباقي الحدود
 وسرقة اي غير كرامة الواردة فيها اي في باقي الحدود لم تفصل بكسر الصاد
 كقوله تعالى الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولم يقل الا
 الذين تابوا من قبل ان تقروا عليهم وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم يبق اربعة شهداء فجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقل الا الذين تابوا
 الا وهكذا فحرم ترك الصلاة لا استدراك على ما تقدم من عدم سقوطها
 في الحد بالتوبة يقتل حد اي فيكون حد قتله وليس المراد انه يحد بالجلد
 الي ان يموت كما قد يتوهم ثم اسلم فانه يسقط عنه الحد لعدم ان يشترطوا
 بفرضهم ما قد سلف وهذا راي مرجوح والمقتد عدم سقوطه جلدا او حيا
 حيث كان ملتزما بالاحكام كما افاده م ر ولا يرد المرتد لا جواب عما
 يقال هل استتيب ايض المرتد من ما مرانه لا يسقط الحد بالتوبة
 فانه اذا تاب بالاسلام سقط قتله فاجاب بان قتله يكون كفرا لا حدا
 واصل هذه التوبة وهي التي من غير ذنب وهي الرجوع من مصالح الخلق
 وشرعا لا هذا مقابل قوله السابق هي لغة الرجوع الى
 في العيال وما تعلقه بهائم والوقوف لعله عطف على عام وعبار
 قال تقتضي المفارقة ونصها الاستطالة العلو والقر والوقوف العدو
 بقوة او خوفا من حال يصل اذا قدم بقوة وصلة وهذا معنى لغوي
 واما شرعا فهو استطالة مخصوصة بالقيود الالقية وعبار على القابل كقاصد
 عدوان مسلم او ذي حرا وعبد مكلف او غير ه فاعتدوا عليه ذكر المقابلة
 والمساكلة واسارة الي افضلية الاستسلام فان في تسميته اعتدا اسارة الي
 تركه وتركه استسلام وقوله بمنزلة ما اعتدي عليكم المثلية من حيث الجنب
 دون الافراد شوبيري وفي هذا الدليل نص صريح بان من اعتدي على شخص
 فكانه اعتدي على جميع الناس من ادبي او بهيمة بيات للصايل
 المذكور في كلام الشا لا المصول عليه بدليل قوله الآيت او في ماله فان
 البهيمة

اي بدله وهو يفتح العين كما في تم روضه قل من العاقر بالعين المهمة كما
 في اي شرف على التخرير وفي المصباح وفي حقه قل بدين محمد فقد نقل الدارمي
 عن المذهب كذا في نسخة المؤلف وفي نسخة الروض المذهب بضم الهم وبسكون
 الذال المعجمة وكسر الهم كذا ببعض النواش تجب بالقدمة مقتد فان
 قلنا بالقدمة سقط اي بل يوجب القسط من التركة كما سذكره ويندب
 للامام اي عند قوتنا بل حيث امكنه الزيادة بان علم او قل انما يتهم عليها
 وجبت عليه الا لمصلحة كما سذكره الش مما كسبه الكافر اي غير الفقير والمماسة
 طلب زيادة على دينار ولها حالتان احدهما ان تفقد على الاوصاف فتسحب
 المماسة عند الالف وعند الفقد ايطة الثانية ان تفقد على الاوصاف فلا
 تجوز المماسة عند الالف بل عند العقد فقط فيجب ما عقد به سواء استمر
 على حاله او لا وهذه هي التي في كلام الش يوجب اي من الرشد اما السفه
 فلم تجوز عقده ولا عقد وليه بالكر من دينار فلو عقد الرشيد بالكر ثم سفه
 فهل تلزمه الزيادة وجهان او جهها النزوم سم ومثله م ر بالمعنى وجه
 وضابطه الغنى والمتوسط انه كالنفقة كما في حقه المرجوح كمن نقل ارجح عن
 م ر والزايدي ان المعتد كالعاقلة يوجب من المتوسط اي فان ابا
 عقدها الا بد ينار اجيب لانه الواجب روضه كمن لا تفقد لسفيه بالكر
 من دينار اضبطا له سواء عقد هو او وليه في المنهج م ر صوبي استجابا
 راجع للمتوسط والغنى لا الفقير لان الماتن اقتصر عليها فلا يرد عليه ان
 افد الدينار من الفقير واجب لزمهم ما التزموا اي من الزايد وله
 وارث مستغرق يرجع لمات فقط فان كان غير مستغرق افد من نصيبه قسطه
 م ر في ش اخذت جزيتين اي السنين الضيافة ولو صولوا على الضيافة
 مال فهو لا هل الغنى لا اللطرافين م ر فضلا لا عبار المنهاج مع شرحها
 لم ر زايديا على اقل جزية فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية
 التملك ومن الضيافة الاباحة لا كمن قال سم على المنهج عقب نقله كلام
 م ر ويصح انه كل ما امكنه ان يعقد به الجزية مما زاد على الاقل وامكنه
 زيادة الضيافة عليه امتنع النقص لانه مهيا كان لمصلحة المصلين وجب
 فعله لانها مبنية على الاباحة الا فلا يصح ان تكون صرفا لتفريقها

ويجعل ذلك ثلاثة ايام فاقل وبين ان لا يزيل عليها سم في سنة رجله
بفتح الراء واسكان الجيم ثم الروض ابله بجمزة مفتوحة فتحت ساكنة فلام
مفتوحة الفقة المشهور من منازل الحج المقر قال كذا لا يقتل اي لا يذبح
ويقتل ويصح قرائه بالبا للفاعداي الالهام لا يقتل المقتول من جهة
الافاء وعليه اي الالهام اجابتهم اي اهل الكتاب لعقد الجزية يخاف
شرهم كذا في خط المؤلف وهو صحيح اذ اريد به جنس الكهوس وفيه المنهج
شرح تامل مرصومي فليجب تقريره بما لا يجوز لان الواجب فيه التحذير
بين اربعة امور غير ان عقد الجزية يبطل التحذير لكن يختار الالهام فيه غير
القتل الحجازي بذلك لانه مخبر بين نجد وتهامة او بين الشام
والبحر او بحره بلجبال والحارة وهذا الولي قال واليهامة هي مدينة
بقرب اليمن على اربع من اطل من مكة ومرطتين من الطائف ومحت باسم
جارية زرقا كانت تبصر الركب من مسير ثلاثة ايام قال المقر
سبحان من قسم لظوف فله عتاب ولا مله امي واعني ثم ذوب ووزق بالجملة
وقراها اي الثلاثة كالطائف وجدة وضبر والينبع مر الالمحة
او ضرورة كافي ثم من متاعها اي التجار كالفتر هذا ضا للملح
المحرم قال الالهام ايام اي غير يوم من الدفول والخروج لاله الاكثر
منها هو اربعة ايام مدة الإقامة وهو مخرج منها ثم المنهج فان
مرض فيه اي في الحجاز غير صرم مكة اوصيف منه اي من نقله مونة الى
فان دفت فيه ينشئ اي ما لم يفتت تحذير المختار بالرفع نفت عقد
واستدل الله على ذلك بقوله وقد قال البلقيني الخ ثم بين اي المص ولعل
الله ذكر كلام البلقيني اعتراضا على المتن كمن قد يقال التضمن في كلام المتن
معناه الالهام في كلام البلقيني معناه الالهام في كلام البلقيني عبر
بالاستعمال بالتضمن فليتامر ويضرب لهزمته هلو حرم ضربه اولا
ضربه ثم رايته قل قال وهي حرام ان فصل بها اين والا كرهته
مردود ضربه تفسير قوله ونكاح الجوس عبارة عن المنهج ونكاح الجوس محرم
والاستسلام عطف تفسير مرادف وان لا يذكر الا عبارة سم وان
لا يذكر الله او رسوله او القرأت او نبأ او دين الالهام لوجودها في الاحكام
او

او نحوها الالهام بالخير فان سبوا الله او رسوله او القرأت او دين الالهام او احدا
من الانبياء او نحوها جهرا بحال لا يتدينون به كالطعن في نسبته صلى الله عليه
وسلم او نسبه الى الزنا فان شرط انتقام من عهدهم بذلك اشقض والالهام فلا
اما ما يتدينون به كقولهم القرأت ليس من عذابه او ان الله ثالث ثلاثة
فله انتقام في مطلقه بحروفه ولا شبهة لهم بخلافه ما اذا كان لهم شبهة
كان استعان بهم البقاء وقالوا نحن انهم محقون وان لنا امانة الحق
من سيقم اي المسلمين ضمرا الخ من امدك كنيسة وبيعة وتزامن ترسيمها
فقد لولم يعلم اصل الموجود منها جاز ابقاوم لاقبال وضعه بمحقق
كالمدينة قال م ر خبث وقول بعض الخراج كالمدينة محذوفة لانها من
الحجاز وهم منفعون من سكناه مطلقا كاسرو يهدم وجوبا ما احدثت
ولولم ينشر عليهم هدمه والصلح على ما بينهم منه باطر لا تبين بالبن
للنفوس معاشر عليهم اي هدمه ام لا ولو فتح البلد صلى الامانة
المنهج ومنهم اي لزمن منفعهم احدث كنيسة ونحوها وهو منها لا يبدل فتحه
صلى وشرط لتمام احداثها او ابقاها اولهم فلو اطلق الصلح اي او
شرط كونه لنا ولم ينشر احداثها ولا ابقاها لا يخفض الدار كذا
في خط المؤلف وفيه الروض لا يخفض صف الحار وهو واضح تامل مرصومي
والكلام في بني الحار المسلم الصالح ذلك البنا للسكنى عادة والالهام يصنع الكافر
من ذلك وخبر بالاحداث ما لم يملك ذمى دارا عالية فلا يكلف هدمها
بل يمنع هو واولاده من الالهام شراف ومن صعود سطها بل تخي اي على
السطح ولو انهدمت هذه الدار فلم يعادتها ولم يمنع من الرفع والمساواة
ولو بني دارا عالية او مساوية شرابا عليها فانه لا يسقط الهدم بخلاف
ما لو اسلم بدار البنا فانه يبقى ترغيبا في الاسلام فيما يظهره زكي
المكلفون نفت مقطوع اي هم المكلفون فدار الاسلام فان انغرد وابلد
فلم تترك الفيار والفا مبدأ خبر كالحياطة ضبط غليظ فيه الوان
ثم المنهج ولا ينبغي اي لا يجوز لفعله الا فاعل البار في نفت عروق وقوله
الحيل كذا بدل من حديث ونحن ان يتوسط اذا ضيف والمعتد انهم يورث
بالركوب عرضا مطلق ومن الالهام جمع كجام اما النساء واليهام كذا قبل

قوله أي الذكور المكلفون فخططوهم كذا في خط المؤلف وفي ثم الروح فخططوهم
بال فراد وهو المناسبت للتفسير بأمرهم فتعلمه مرصومي والله أعلم
كتاب الصيد والذبايح على المصيد وهو الحيوان قال تعالى ولا تأكلوا مما
أولع باسم المفعول ليناسب الذبايح ولا طوقه أن قدر عليه لا قال ولا
تقتلوا الصيد التلوه بخذف الواو فأصطادوا والواو مر بالاصطياد يقتضي
حل المصيد وقوله إلا ما ذكيتم مستثنى من المحرمات في الآية فمفيد حل المذكيات
مستثني ذكر المصايد وجهه أن الحيوان تارة يكون فرض كفاية وقومه
في كله وتارة فرض عين وطلب الحل فرض عين فتناسب ضم فرض
العين إلى فرض العين زيب أركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أي وهو
الأنذبايح الذي هو أثر الفعل الحاصل في المذبوح والمراد بكونها أركاناً أنه
لا بد لتحقيق منها والى فليس واحداً منها جزاً منه شيء علمي ر قصدي قصد
العين أو كسب بالفعل ثم المخرج فلو أجال شفه فأصاب مذبوحاً أو أرسل
سهمه في ظلمة راجياً صيداً فقتله صم سم لا لصيد كان أرسل الرمح أو اختياراً
لقوته ثم المخرج وغابت عنه مع الصيد أي قبل مرصه أما لو بلغ منه مبلغ الذبح
وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتاً حل قطعاً لأنه قد صار مذبوحاً عند ما حدثه
فلم يحرم ما حدث به من الحركة مذبوح وغابت الذي في المخرج وغاب
فلم يراد الشئ غابت الكارحة مع الكا الصيد هو ما عليه الجمهور معتد ظناً
بالمصايد فأصاب غيرها ولو من غير كسب حتى لو رص صيداً فأصاب غيره فإنه
يجزئ مع القدرة أي يستباح به مع العجز بخلاف الكارحة لا يستباح بها
إلا في العجز زيب ولو هطلت أو محله إذا شكت هل صادفته صيامة أم لا أم لا
إذا علمنا أنها صادفته صيامة وشكت هل مات بها أو ينقل كحل الأكل حل
علم الروض أو صي أي أسرع قل والمرى تحت الحلقوم ثم المنع في الجزئ
منها قطع الحلقوم والمرى ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز
التعدد بشرط أن يبقى في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في أخب
مرح وبعلم أنها لو وضعها سكينتين مع خلفه وإمامه وتلك في مقام قطع
عنقه أنه لا يحل قل وسيد ذكر المسئلة الأضيق كالوقوع يد صولت ثم
ذكاة أي فانه يحل دون اليد فإن لم يسرع قطعها إلا أنه يجب أن يسرع
الذبايح

الذبايح من الذبح فلو تأنى بحيث ظهر انتهاء التاة قبل تمام قطع الذبح إلى حركة
مذبوح ثم جازي لتفسيره فائدة من الدور في الباب العاشر إذا ذبح ذبيحة
ورفع السكين ثم أعادها بسرعة من غير تأخير ولا فترة جازاً كلها فمذبوح
بعد جواز مسيلة القطع بعد أن كملت السكين الأولى بشرط عدم رفع الأولى
ففي وضع الثانية وانظر إلى إذا قلب السكين وقطع بها وكان القطع
بها بعد قلبها في غير محل القطع الأول صريح وعبارة عن شرعي لم رولا يفرض
رفع السكين وإعادة تأخيرها ولا يشترط فيما ذكر حياة مستقرة وإنما يشترط قصر
والقوة لياخذ غيرها ولا يشترط فيما ذكر حياة مستقرة وإنما يشترط قصر
الفصل عرفه بحروفه معراج للصورتين ولو عرفت أي الحياة
المستقرة بشدة الحركة أو انفجاراً كغاية لقوله الظن وعلم من تفسيره بأوان
أمره كاف وسيد كرمي السهم أو المعتد لا كتف بشدة الحركة بعد قطع الحلقوم
والمرى ولو لم يحل الدم وظم أنه لا يكفي عكسه وهو صريح بأن الدم دون الحركة
السديرة وفيه شيء قل على الكتاب أنه يكفي أيضاً ومحل ذلك أي لا كتف
بأحد الأمرين وقد صار آخر مقتضى أن لم يصل الدم ولم يتحرك كما أفاده
زيب في درسه بخط المرصومي وانظر هل الظن بوجود الحياة المستقرة
موجود في حالة هذه وأعلم أنه لا يشترط الحياة المستقرة قطعاً ولو مرض
بكل نبات مضر كالعبارة مجزولة ولو كان مرضه بسبب كل نبات مضر كفي ذبحه
لأنه لم يوجد ما يحل عليه الهلاك فعلم أن النبات المودي كمثل الجرد
المرض لا يؤثّر بخلاف المودي للهلاك فغالباً فيما يظهر سكينته لا سميت
سكيناً لا نهتسكن الحرارة الفريزية ومدينة لأنها تقطع من الحياة
بشفرته بفتح السيف سميت شفرة لا ذهابها الحياة من شفر الماذهب
ذبيحته أي مذبوحها فقط لا يقال ينبغي أن تكلم لأنه حالة الخراج خاصة
كالقول لوضع الفرق بأن هذه حالة عبادة يتقرب إلى الله بها ومن ثم
فيها ذكر الله تعالى بخلاف تلك شويرت لا يهاجم الشريك أي ويحرم عليه
أن يقول ذلك كما صرح بالحكمة في ثم المخرج ومع ذلك لا تحرم الذبيحة إلا أن قصد
الشريك كما صرح به زيب في الحش كذا بخط الرصومي والحكمة محمولة على صورة
الاطلاق وأما إذا أراد والتبرك باسم محمد فيكم كافي ثم كمنع أي والحاصل

ان الصورة ثلاثة ففي صورة الاطلاق يحرم عليه مع كل الذبيحة وفي صورة
ما اذا اراد الشريك بكفي وتحرم الذبيحة وفي صورة ما اذا ارادوا التبرك
باسم محمد بكريم مع كل الذبيحة لقوله تعالى مكلمين بكسر اللام اسم فاعل حال
من قاتلتم اي حال كونكم مرسلين لها فخرين صفة جارحة وهي
معتبرة فيما بعدها اي قوله ان تكون الجارحة معلومة لو اسقط لفظ معلومة
وابق المتن على حاله كان صوابا اذ التعليل داخل فيه الشرط الاربعة
لانه الاول منها فتأمل قوله لم تأكل اي ولم تقا تلصا بها دونه حين
افذه منها ولم تأكل اي وعنده كما يحتمل ابن الرفعة وهذا هو المعتمد
قبل قتله ولا يقدح في ذلك كون معلوم الجارحة مجوسيا ثم رر او عقبه
اي لا بعد انصرافها وطول الزمن عرف اسم وشرط في جارحة الطيور ترك
الاكل فقط اي وشرط فيها ان تهيج عند الاغراء وهذا هو المعتمد في شرط
امران ترك الاكل فقط وان تهيج عند الاغراء مع تفصيل تقدم هو
قولهم محل ذلك لا وعبارة الرطاب وشرط في الذبيح كونه ما كوله وفيه حياة
مستقرة اول ذبحه والافله يجر نفوس الحيوان اذ التهيج حركة مزبوع مرفوعة
وذبح في اخر رفق مل واما بغير نحو اكل نبات مضر فله يجر لوجود سبب
يحال عليه الهلاك فلو جرح سبع صيدا او نشاة او انهدم عليه بنا او جرح
هرة صامة ثم ذبحت وبها حياة مستقرة اول القطع حلت والافله ثم
سقط منه او ترزبه عما اذا لم يسقط منه ولكن تدحج من جنب الوجه
فانه يجر به فله في فائدة اتي المصنف بان الرمي بالزندق جائز ولكن
محله اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالكرسي فان كان يموت منه غالبا
كالوصافير وصف الرصاص حرم كما قاله في ثم مسلم فان احتمل واحتمل
ينبغي ان يحرم ثم المنهك للشم قيل وهذا التفصيل في بندق الطين واما
الرصاص فيحرم الصيد به مطلقا لانه مذفر رحمان مجوسي مثله
المريد لعدم كل من كلفه م ر او جهل ذلك اي المية والترتيب مرحومي
وكذا اصغير غير مميز اي وكان فيه قوة الصيد او الذبح م ر لانهم
قصدا اليه يوفد عدم مزبوح الغاييم ثم راج ذكاة الجنين انفراد
او تعدد وليس علة ولا مضنة وكذا اجنين في جوف هذا الجنين قل

ولا بد ان تظهر فيه صورة الحيوان ولا يعتبر فيه نفع الروح كما قاله م راضرا
ونقله عنه سم علي التمايم ذكاة الجنين ذكاة امه الرواية المشهورة برفع ذكاة
وبعض الناس ينصبها ويجعله بالنصب دليل لا يجاب اي حبيفة في انه لا يجر
ويقول قدس كذا ذكاة امه حذفت الكاف وانتصب وهذا ليس بشي لان الرواية
المرفوعة بالرفع على ان ذكاة الجنين غير مقدم وذكاة امه مبتدأ موقر والتقدير
ذكاة ام الجنين ذكاة له لان الجنين ما حصلت به الفائدة ولا تحصل له بها
ذكرناه واما رواية النصب على تقدير محتمل فتقديرها ذكاة الجنين حاصله
وقت ذكاة امه قال ويجوز في ذكاة امه ان يكون منصوبا على نزع الخافض
وهو الباء الموصولة عند الكاف عند ابن حنيفة فلا يجر عند الا بدحج
كاهه واما قولهم قدس كذا ذكاة امه فلا يصح عند الخوفين بل هو محض
وانما النصب باستقاط الخافض في مواضع معروفة عند الكوفيين بشرط ليس
موجودا هنا تهذيب الاسماء واللفات النحوي لم يجب ذبحه حتى يخرج
هو كذا كما قاله سم نقله عن م ر وعبارة ثم ر وان ذبح بعد ذبح امه ميت
واضطرب في بطنها بعد ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يجر او سكن عقبه
قل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد وعليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة
لم يجب ذبحه حتى يخرج كلامه ومثله في الروض وسم وبه يعلم ان تضعيف
قل كلام الشريفة يدور بخط الدريز **فصل** في ازالة طعمه الشاملة
للشربة جمع طعام بمعنى مطعوم ويجري بين لحم الطيات اي
الحالات ويتغير بغير يمين اندفع ما يقل المراد بالطير الحلال فيلزم
من تعلق كل به تحصيل الحاصل فلتفسر الطيات بالطاهرات لكن لا يصح الدليل
لان الكلام فيها يجر من الاطعمة لا في اللحم منها فتلز اي صيوت كذا
في حفظ المؤلف مرفوع ومقتضى القواعد ان يكون منصوبا لانه مستثنى
من كلام تام موجب وكذا ما بعد تمام مرحومي ويمكن الجواب عما المؤلف
بان يكون قوله اي صيوات منصوبا على لغة ربعة لانهم يسمون المنسوب
بصورة المرفوع او ان قول المصنف هو حلال مضمون للنهي اي لا يحرم فلا
اعراض فتأمل ما دب اي جوي ودرج اي مات وعمل شجيتهم له اي
فان سموه باسم صيوات حلال حل او حرام حرم ثم الروض والحمار عطف على

البغلة وكنته ابوزيد وكنته ايضاً ابوجابر ومن عادته انه اذا استرخى
 راحته الاسد القوي نفسه عليه من الخوف ياوي اليه وابتاعه هو الصيغ
 وصياحه يشبه صياح الصياد والنسر يفتح النور اشهر من ضمها وكسرها
 وبقر وصي هو وما بعد معطوف على الا فقام اي ما ورد فيه الذهب
 بالحر بقر او تقييد بالوصي لا لاضراح الاهلي بل لمطاف الحار عليه وطلب
 وطلبية انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرهما من الحيوانات التي تحل والحي
 تحرم فانه ان يقبض يذكر الذكر عن الانثى بآرادة لجنس فلهذا اكتفى به لان
 توهم حل الذكر دون الانثى من البعيد ضيعان بوزن عمران قل اكل علي
 ما يدته وكان مشهوراً فاجدين اعافه اي اجدر نفسي تكريمه والكلب
 غير العقور الذي اعتمره م رخصة قتله كخمس بضم اوله مع فتح
 ثالثة اشهر من ضميه وبالماء وعلى ضم في الله مع كسر فتدليد وهو
 الهزار اي بفتح الهاء وهو المعروف بالبلبل بضم الموحدين قل علي المحاي
 واوز بفتح اوله وكسر ثانيه وهو بشر البطش المنجم وهو الظم مقيد
 اي يجب اشار به اليه ان المم كان صفة ان يغير بالوجوب كما هو مع الوهمين
 في المسئلة موتاً مقفول خاف ولم يجد حلا له فخرج به ما اذا اوجبه ووجد
 ملكا الغير لم يبدله فانه يقدم الميتة لعدم ضمانها واما لو وجد مال الغير
 فقط فسياتي فيه تفصيل وهو ان الغير ان كان مضطراً ايضاً فهو احق به
 والا اكل منه ضمانه بالقيمة فان منعه منه ما كلفه قاتله فان قتله لم يقمته
 قبل اضطراره طرف في الميتة اي التي كانت تحرم عليه قبل اضطراره واما
 الآن فحله بل واجبة كما عرف فوضعها بالحكمة باعتبار ما كان كافي الاكراه
 علي اكل ذلك اي علي اكل الميتة فانه يكفي فيه الظن بخلاف الاكراه علي
 غير الاكل من غوائل مال الغير فيستوفى علي تحقيق ما هدد به
 يشانني اي لان اباحة الميتة رخصة فلهذا تباط بالهامي وقوله في يتوب
 ان بان يقبله طاعة او يقيم غير متجانف له ثم قال البيضاوي غير ما يد
 له ومخوف اليه بان ياكلها تلذذا او مجاًزاً رخصة تقول غير باغ ولا
 عاد لزومه القوي والمعتد بخلافه ولا ينافيه ما ذكره بقوله لانه ما ابيع
 له الا بالاكراه بخلاف الميتة فان اكلها مباح له في الحالة المذكورة من غير اكراه

فتأمل

فتأمل فعليه ان يتقيا الا هذا محله اذا لم يكن صلياً فريضاً ولا فحرم
 عليه لان اتمام صومه واجب فان كان في صوم فقل كان الا ولو ترك القتي
 لانه كبر قطعاً قال تعالى لا تبطلوا اعمالكم عن شئ اجم عند الياس منها
 الا من المرفة فانه لا يجوز ظم ولو شرب ماء وهو كذلك كما في شمس ر
 اجيب الا هذا الجواب يفيد ان موتهم حقيق وانهم يطرأ لهم في القبر كحياة
 كما كانوا في الدنيا وفي كلهم بعضهم ان موتهم يبقى مع انتقال الروح فالحمد
 خاص بهم ليستمر ذلك الي البعث فلا فرق قه بين ما قبل الدفن
 وما بعد لا يجوز لغيرها الا قديره الا ذرعي بالمحرم والفوجه الاخذ
 بالمال قههم ومحل امتناع طمعه وشبهه حيث امكن الله نيا والاحراز
 والمخارج اي في قطع الطريق مرصوم حريصين نعت صيا وبالف
 مقطوع بتقدير اعني فيما شبه بالصبي وهو بالمرأة والخنثى والرقيق
 ولو وجد مضطراً حاصلاً ما اشار اليه انه اذا وجد طعام الغير فاما
 ان يكون ذلك غايباً او حاضراً واذا كان حاضراً فاما ان يكون محتاجاً
 اليه اولا فان كان لغايب اكل منه وجوب وغرم البدل القيمة في المتقوم
 والمثل في المثلبي سواء قدر علي البدل ام لا اكتف بالزمة وان كان حاضراً
 وهو مضطراً اليه لم يلزمه بذله لان الضرر له يزال بالضرر الا ان يكون غير
 المالك نيب فيجب بذله له وان لم يطلبه لوجوب ذوايه بالنفس والمالك
 في الاول اي بشره علي نفسه بل يستفاد ان كان حاضراً غير مضطراً لزمه بذله
 للمقصود بتمن مثله ولو في الزمة اذا لم يحضر فلو سكت عن التمن لم يجب
 عليه علي المسامحة به فان امتنع المالك من اعطيه فله قهره واذا ذمته
 وان قتله لم يقمته ما لم يكن المضطراً فاما مقصود ما فيضته وان امتنع
 غير المضطراً من بذله او فلو اختلف في الزام عوض الطعام فقال اطمعناك
 بقوض فقال بل مجاز صدق المالك بيمينه لانه اعرف بكيفية بذله من
 الروض مع مخته او وجد مضطراً حية وطعام غير هذا قسم قوله
 السابق ولو وجد طعاما اي فقط فذاك فيما اذا وجد شئ واحد وهذا
 فيما اذا وجد شيئين وطعام غير عبارة الروض وطعام غايب لم
 يبدله اما اذا بذله له مجازاً او بتمن مثله او بزيادة يتفان بمثلها

ومع المضطر منه ارضي بذمته فلا تحل له الميتة نعمت اما في الاول
فانه اباة الميتة للمضطر بالنسب واباحة اكل مال الغير به اذن ثابت بالجهاد
واما في الثانية فلا ن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع ان مذبحه ميتة
ايه واما في الثالثة فلا ن صيد المحرم ممنوع من قتله واما لو لم يدر المحرم
الا صيدا او غير المحرم الا صيدا صرم فله ذبحه واكله وعليه الذبحة واما
لو وجد المحرم صيدا وطعاما الغير فيتعين الصيد على المعتد من ثلاثة اقوال
لان حق الله مبني على المسامحة ثم البهجة وكان خوف قطعه اقل اي
من خوف الترك او كان الخوف في تركه اكل فقط كما فهم بالا وليجوز
ما اذا وجد مخمصة او كان الخوف في القطع فقط او مثل الخوف في ترك
الاكل او اشتد فانه يحرم القطع لما سري وهو قوله لان قطعه لغير
المرحومي وبلغها ولو عين حكمه علم المرفوع اي لانه لا يقال
من قبل الرأي يكون بهذه الصيغة مرفوع اي بقوله املت لنا اكل
لنا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو مخمصة ونهينا وهو
لبن الخشخاش قال الجوهري والخشخاش شربت معروف اي وهو المعروف
بابي النعم مرصومي ويحرم اكل الشوي الممور قرر شيخنا ان المعتد بالكره
التيطاي بالالوان المختلفة وفي معنى بلادة اي اذا منعها ذلك
مطلقا او رثه البلادة **فصل** في الاضحية واول طهرها في السنة
الثانية من الهجرة قل تقر ياخرج طائفة الجزاء للبيع من عمل اي
يتقرب به اليه من النوافل ولا يدان الفرض افضل اصعب مجزوب بالفتحة
نفتا لغيره مكان اي قبوله نفسا تميز بحول عن الفاعل الاصل فتطلب
نفسكم بها اي اقلوها عن طيب نفس بمعنى التضحية التي هي فداء المكلف
الموصوف بالسنية لا الاضحية اي لا بمعنى الاضحية اي العين المضحية بها
اذ لا يقع الاضحية سنة في حقنا معاصر المسلمين وواجبة في حقنا
صلى الله عليه وسلم وكان له اضحية مزدوبة امه وكنه صلى الله عليه
وسلم من اضحية محمول عليها والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة
وما زاد عليها مزدوب ان تقرد اهل البيت وهم من اجتمعوا في الميتة
والفرض وقيل من تلزم نفقة الفاعل والثواب فاحي بالفاعل وسقط

عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزمه النفقة او غيره قل
واشترطوا فيها اي في زكاة الفطر ان تكون فاضلة عن ذلك اي عن يوم العيد
وليلته فيشرط هنا ان تكون الاضحية فاضلة عن كفايته وكفايته مضمونه
يوم العيد وايام الشريفة الثلاثة فيجزي فيها ما يجزي الا فان اذن
له ببدن ميت منه ووقعت له كما سيذكره الله اذ الفصل ثم كلام المصنف
اي في قوله والاضحية ستة له ارضى مضارع رضى لمريدها اي غير
المحرم ان لا ينزل شعره ولو من عانة وابط الى فترك الزالة الا لعذر
وقال الامام احمد تحرم الزالة المذكورة قل وانظر ما وجهه ومات
بعض الكفاية عن ذلك فاجاب بانه يحرم نسيها بالمحرمين م د فيجزي
ذبي الحجة ولو في يوم الجمعة حتى يضي ولو بواحد من تعددت في حقه
وتجيز وقت عدم الزالة لمن يضي نزال وقت التضحية قل اي تجزى
يوم العيد وايام الشريفة الثلاثة ولا تجب الا بالذبي وايها الحق
به فليشهدها المراد بالشهود الحضور ولو اعمى فاشهد بها اي
امضريها قال عمران اي للنبي صلى الله عليه وسلم هذا الثواب المذكور
لفاطمة من انه يفر باول قطرة منها ما سلف من الذنوب لك يا رسول الله
ولا تزل بيتك لانكم اهلها وحوكم ام المسلمين عامة فقال صلى الله عليه
وسلم بل للمسلمين عامة فقوله فاهذا اكلة لما قبله وقوله ام المسلمين
عطف على قوله الاك وشرط التضحية نعم لا وعند ابن عباس يعني الزكاة
الدم ولو من دجاج او اوز م د ولان التضحية بما وقع الخ اي فكلما انت
الزكاة قاصرة على النعم كذلك التضحية قاصرة عليها بطريق القياس
اي سقطت اسنانها نظروا لو واحدة وقياس الاكفا بقطرة في البلوغ بالاعلام
الاكفا بسقوط السن الواحدة ا ج ويكون ذلك اي ما ذكر من تمام السنة
والاجل والشي لا في المصباح والشي الذي يلقي ثنية من ذوات الطلف
والخافر في السنة الثالثة ومن ذوات الخف في السنة السادسة وهو يود
الذئب خمس سنين اي تحريدا من البقر الذي ومنه الى موسى وفيد الا نبي
البقر بالانبي لا غير لا يوجد منه وحشي تنزل الذكر اي
طروقه لا نبي وتجزي البدنة اي الواحدة من الابل ذكر كان او انثى

عن سبعة ويظهر فيها لو قصد السبعة الاضحية وجوب التصديق من جهة كل
 لانها منزلة سبع اضحية سم مهلين اي بحر من ان تسترك اي عند ارادة
 عدم الافراد فلا يرد ان الاستراك ليس بواجب الحديث المار وهو قوله
 ان تسترك في الاطراف والبقر ومباشرة محظورات الاحرام اي وترك الرعي
 والمبيت وترك الميقات واشتركت في ثوابها جازوم مع ذلك يختص الثواب
 به وينقطع المطلب عنهم ومن امة محمد لم يحول ذلك للفقر والغنى
 وقول بعض الخطباء فلا تختر ايها الفقير فقد خفي عنك السير النذير لا صر
 فيه وفايده سقوط المطلب عنهم لكن قد يقال المطلب لا يتعلق بالفقر
 فليت مل وما يستدل به لذلك اي ان الشاة العذرة تجزي عنه وعن
 اهله الا ثم تبا هي اي تفاخر فضارت مباهاة اي لا يقصدون بذلك
 الا الرياء فلا يثبت على ذلك بين اثنين فانه لا يقع اي اقتصار اعلى
 ما ورد الخبر به قوله كذلك اي مشاعتين لان كل واحد لم يحضه سبع
 بدنة الا يوفد منه انه لو اشترى ثلاثة ثلاثة اسباع بدنة او ثمة من
 مالها ثم اشترى خمسة باقية ثم ذبحوها وقصد الثلاثة الاول الاضحية
 كفي ذلك ووقع اضحية عنهم فراجعه ككاتبه كذا بخط الديري ينبغي
 انه لا يجزي عن اكثر من واحد فيجزي عن واحد ويقتصر على اثنين محرمي
 لا قامة شفاها اي على ما ات الشريعة على استحباب السمين ويقع
 السمين على اللوت فسيمة صورا افضل من هزيلة بيضا فتعزل بالبا
 للمفعول لانه من الفعال الملازمة للبنا للمفعول قال الشاعر
 لقد هزلت حتى بدا من هزاليها • كلاها وحق استامها كل مفلس
 بل هو اي اسم التول اوليها من المجنونة لان الجنون عدم العقل الخاص
 بالعقل الادميين والملايكة والجن والودك اي الدهن وقوله مؤيدون
 بجيم ثم هزلة مفتوحة بين الواو والخنية من الواو بكسر الواو اي القطع
 قل غير مقصودة لا يوفد منه ان مقطوع الذكر يجزي وهو كذلك قاله
 شيخنا ثم قال والسئلة منقولة اج على جوازها المأكول في صفر اعلم
 ان الخصا يابشر ووط ثلاثة ان تكف لما كوت وان يكون صغيرا وان يكون في زمان
 معتدل والاصم بل يكبر غيرهما اي غير ذات القرن فلو ذهب النظر الى

المعتد

المعتد ان فقد الاضحية او بعضها ان اشرف في اللحم ضرر والا فله قل
 وافهم لاهذا ان كان لفظ بعض في كلام المص ولعله في بعض النسخه قل
 منع كل الاذن اي منع مقطوع كل الاذن ومنع المخلوقة بلا اذن لا وسكتوا
 عن فقد بعض الاذن فلقية سم فكل يجزي ذكر المفراي مع طوق عند الضرع
 والا لية فهوخذ منه ان فاقدوها من الحنبل الذي يغلب وجودها فيه يجزي
 ايهم ويقاس عليه فقد الثالث وهو الذئب اما فقد ذلك بقطع لا
 جوابه قوله الا ان فانه يضرب شي يسير ضرع الكثير فلو ترتب على
 بقايه ضررها بان تمنع فهل يفقر الكثير ايضه اولا عموم كلامهم يقتضي
 انه لا يفقر ويدخل وقت الذبح الاضحية لا لو وقفوا في العاشر حسبت
 الايام للذبح على صاب وقوفهم كما في الحج م ر صلاة العيد لعله تجوز
 باستعمال الصلاة في الاعم من الصلاة والخطبة لا شراطة الا صريح جميعا
 ولهذا عطف الش على قوله من وقت معني قدر صلاة ومعني قدر خطبتين
 وهو طلوع الشمس كصوابه من طلوع لا اي معني ذلك فليتامر
 كلاله على اضحية اي او جوبتها اضحية او هذه اضحية ومعلوم انه لا يحتاج
 للنية اكتفا بالصيغة وقد لما يقع في السنة الفوام من قولهم لمن سألهم
 عما يريدون التفتة به هذه اضحية تصير به واجبة بمنع اكلها ولا يقبل
 قولهم اردنا التطوع بها فلا فالبعوض قاله م ر في ش خطبتين صغيرتين
 والحقة بان يقتصر على الواجب فيها اي الخطبتين قل في كل ايام التشريق
 ذبح وكذا لياليه من مثلها اي من قيمة مثلها مرسوم فان
 اتلفها اجبني لزمه دفع قيمتها اي في جميع الصور السابقة اي فيما اذا كانت
 مندورة معينة او في الذمة اي وقت التلف فان قبل ما الحكمة في ان الاجني
 ضمن بالقيمة والناذر بالاكثري من قيمتها يوم التلف وقيمة مثلها يوم
 النحر والجواب ان الناذر لما التزم التضحية بالمهينة ثم اتلفها غلط
 على نفسه فامر ببيع مثلها ان كان المثل الاكثري من قيمة يوم التلف او
 شرا ما يبيع بقيمتها ان كانت القيمة اكثر لانها الزمناه بالاقل كانت
 الناذر كما رجع اليه لوجود الالتزام منه مع التصدير في التلف كله في
 الاجني فانه لا التزام منه فلم يلزمه الا القيمة قرر بعضهم كذا هذا

لا يناسب ما مر عن المرحوم من ان المراه الاكثر من قيمتها مثلها يوم
الخروج قيمتها وقت التلف فان لم يجد فذوقها فان لم يكن اشترى لم يفسد
فان لم يمكن تصديق بالدرهم مطلقا اي لا يقبل الا فحجة الا التكبير فانه
خاص بالافحية ومثله الدعاء بالقبول كما مر قاله سم فرجه بان يقولون والذكر
بسم الله الرحمن الرحيم عري وغيره وما اشهر من انه لا يطلب ذلك لان
الذبح لا يناسبه راحة مردود والصلوة لا اي عقب التسمية ويكره تركها
اعني التسمية والصلوة على النبي باسم في غير مقاماتها اي الذبيحة ولا
ياكل من الافحية المنذورة اي لو صير بها عليه ولم يشك عدم جواز الاكل بانه
صلى الله عليه وسلم كان ياكل من كبد اضحية مع وجوبها عليه والواجب
بمنع الاكل منه واجيب بان الاكل مما زاد عن الواجب ايا ان الواجب عليه
التضحية بواحدة وهو كان يقضي بالكر فكان ياكل من غير الواجب كما قاله
زي وهذا بحاج بان القلب واليد وباقي الاعضا الباطنة كالكرش لا يجب
التصدق بها صرف المنذورة لو قال الواجبة كان اهم ليشتر الواجبة بقوله
هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك كما مر قل اي يحرم عليه ذلك
اي وعلى من تلزمه نفقته كما ياكل من كبد اضحية ولا حكمته كونه يقع بها
آرام الله تعالى لاهل الجنة لما ورد ان اول حرامه لهم بكبد كوت لظلم
الاية علة يجب واما قوله لقوله تعالى فعلة للثقي اي للوجوب فظلم الاية
تناقض لقوله تعالى الا يقتضي خلاف ذلك حيث عبر بالجمع وبحاج بان
الاجنس واكمل ولد هاكله جازا كما دفع به ما يتوهم من ان التطوع بها
اذا عرض لها اكل بصير كانه ضحية ثانية فيجب التصديق بجنس منه اي فهذا
التوهم باطل كما نص عليه في البويطي معتذر ووقع في المجموع جواز اطعام
الكائن وتجب منه اي ما وقع في المجموع الا ذرعي الا اي لان القصد منها
ارفاق المحلين باكلها لانهما ضافة لهم من الله فلا يجوز تسليم غيرهم منها
وكلام الله يقتضي ان الذي في المجموع وتجب منه الا ذرعي هو اطعام المضي
لفقر اهل الذمة والذي في شتم را متناع ذلك منه وانما في المجموع انما
هو في اعطى الفقير او المهدي له شيئا منها للكافر وعبارته وقدره بالمضي
عن نفسه ما لو مضى عن غيره فلم يجوز له الاكل منها كما لا يجوز اطعام منافق
منها

170
منها مطلقا ويعقد من ذلك امتناع اعطى الفقير والمهدي اليه شيئا
منها للكافر اذا القصد بها ارفاق المحلين باكلها لكن في المجموع ان مقتضى
المذهب الجواز عملا بظم القرأت اي في قوله تعالى فكلوا منها وله
تفويضها الى اليمة بحله في ما اذا بدله وصورته في اليمة ان يوصي بها
شم المنهج ان كان الرقيق غير مكاتب لا **فصل** في الحقيقة
الا ولي سميتها ذبيحة ونسيكة اي لما في الحقيقة من الاشعار بالفقير
فالتسمية بها فلا في الاول فائدة من ان يقرب عند الطقاة الكرمي
وان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام والعمود ثبوت
والاكثر من دعا الكرب والحاجة وهي سنة مؤكدة في كتاب علي فلهذا
فان نذرها وجبت مرتين بفتح الهم اسم مفعول لم يشفع كوالدية
في بعض الهوامش اي مع السابقين والحقيقة وهي كما تقدم اورد
الولائم التي نظمها ابن المقرئ بقوله

وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبر ذي بنا
وضمة موت ثم اعدا رفات نبيعة سفر والمردب للثنا

وزاد بعضهم للفقد املا كاللفظ القرأ فذاق علي راس المولود في بنية
الشعر كسر حاجبيه واهداه فانها لا تسمى عقيقة عند خلق شعر راسه
سيد كرام انها قبل الخلق باسم سبه اي البعد لان الحقيقة في الاصل
كل راس شعر الرأس والشعر نسب خلقه وملكه سبب للذبح ويكون
لظلم شعر المولود بدمها ويحرم لظلم الابواب بدمها ويدم الاضحية قل
وانما لم يحرم اي لظلم الرأس مع الفلام اي يطلب مع الفلام لا
وانما لم يحرم قد يقال ان كان حديث صحيحا فلا كراهة اي لم وان كان من
فقد الجاهلية وان كان ضعيفا فالاصح حرمة التسمية بهم فليقتل
قالهم اي الفسقة في سارحه اي الخارعي فاهرقوا عليه دما
اي صبوه على راسه وقوله واميطوا عنه الذي اي اغسلوه بعد تسميته
اذي باعتبار انتقال ما كان على المولود من اذي اليه ان يحسم اسمه
بالبناء للمفعول وافضل الاسماء الرحمن وعبد الله وفي بعض النسخ
عبد الله وعبد الرحمن والاصل ان افضل الاسماء عبد الله ثم عبد الرحمن

ثم ما اضيف بالعبودية الى اسم تعالى ثم محمد ثم احمد وتكره
بعد النبي على المعتز وما وقع في حق الرهائن من حرمة التسمية بعد النبي
من وصريح كلام الرضا بن حرمة التسمية بعد العاطي لانه لم يرد في كلامه
تعالى وهي توقيفية وتكره التسمية ايضاً بكل ما يتطير به او اثباته
كما قاله الشيخ كبركة وغنية ونافع وسار وصرب ومن وشهاب وحيطان
ومار وتشتد الكراهة بخوست الناس او العلماء او القضاة او العرب
او سيد العلماء او سيد الناس او بالطيب وتحرم التسمية بعد العبد
او النار او علي او الحسن لا يهاجم الشريك كما في ثم ر وما في ضمن الجلال
لقل من كراهة التسمية بعد علي قال الرضا بن وكذا ما اضيف
بالعبودية لغير اسمائه تعالى اي فيحرم اي غير عبد النبي كما هو محرم
ناقضي القضاة وملك الاملاك وطام الحكم لا قاضي القضاة فانه يكره
على المعتز وتحرم ايضاً برفيق الله ودار الله لا يهاجمه المحذور ايضاً
ومما يحرم قول بعض القوام اذا حمل شيئاً ثقيلاً كحمله على الله كما في ثم
م رايهم ويجب تغيير الاسم لكرام علي لا قرب كما قرره الشيباني وتزد
الرضا بن في وجوبه ونذبه ويحرم التكني بابي القاسم بالالف واللام
فلم انه لا يحرم بابي قاسم والاقرب لحرمة مطلقاً تقريظاً شى ونقل
عنه ايضاً عدم حرمة التكني بابي قاسم وراجعه كذا بخط الشيخ الدين
بابي القاسم اي ولفي من اسمه محمد ولو بعد موته صلى الله عليه
وسلم قال وظم الحرمة ولو كان له ولد سماه قاسماً ولا بأس بالتكني
بابي الحسن لا بما توسع الناس فيه مما يضاف الى الدين كبد الدين
وعناد الدين وامين الدين فهو خلاف الاول او مكروه قل علي
الجلال من قوله ولا بأس الا ولا يكتفى كافر اي يحرم وليعوا من
اهلها وقد قال صلى الله عليه وسلم اذا مدح الفاسق غضب الرب
واهترأ العرش كما قيل به يرجع للتعريف والتكنية بابي لهب للقرن
واسمه اي اسم ابن لهب عبد العزيز كذا ويكون ذلك الى كلف
بعد ذبح الحقيقة هو محمول على الاكل من تلزمه نفقته اي بغيره
اعساره كما قاله سم فله ينافي ما يابن من قوله اما من مال المولود فلا فسقط
ما يقال

ما يقال ان كان المولود مال نافي قوله من تلزمه نفقته عن القلام ولاحق
به الحنفي احتياطاً من رخله فالحج ولكن الخطأ كله علم ان الشائين افضل
فيه ولا يحكم على الواحدة بانها خلاف الا فضل لعدم تحقق السبب المقتضي
كونه خلاف الا فضل متساويين ليس قيدا بل المذار على ما يجزي
في الحقيقة ان يعق بهم العين وكسرها اما من مال المولود فله
بحوز ان هذا مقابله قوله السابق وهو من تلزمه نفقته لو كانت
الولي عاجزاً او والعقبة مطلوبة من الولي المورس الى البلوغ وبعد
ينتقل الطلب للمولود ولا ينافي ذلك ما قاله الشيخ لعدم بيان في جميع
المدى بخلاف هذا والعسر عطف خاص على عام اي النحر او عطف
مغاير على ان الكلوي ما كان بنار رجل الشاة الى اصل الفخذ
والا فضل اليمنى تقاولة بان يعق ويحس برجله فان كسره لم يكره
بل هو خلاف الاول لم يورسها اي امراموكدا كالا مرابند
للمورس ترفع مخاطبة لبقا اثر الولادة كالا ضحية المسفونة
لوهذا مكرره مع قوله قبل كالا ضحية جلودها كما مضى فله الاول
ان يدهن جميع البدن وهو ظم لانه يرطب البدن وهي اي
الجلد جمع برمة بعض الواس ومنه الشوشة المعروفة وما يفله
الكل ف عند ختان الا ولاد قل واما علق جميعها اي الراس ولو
غيرهنا وفي حلقها الا في بغير المذكور كان مستقيماً فله باس
به اذا ولا بأس بترك سباليه وهما طرف الشارب ثم المنوفى اذا
اريد الا ليس قيدا ولو اسقطه كان او كى قل اول طلوعها ليست
للتقيد بل مطلق ولعله قيد به لقوله ايثار المروء واستعمال
السبب اي يكره نعم ان دعت ضرورة اليه حازه قل والله تعالى اعلم
كتاب السبق والرمي سنة ذكرتم انه تقريبه احكام
ثلاث السنة بقصد الجهاد والا باعة بقبول غيره وحرمة بقصد حرام
كقطع الطريق واما الوجوب والكراهة فيحتمل ان يعرض له ايضاً فليست مل
والمسابقة الشاملة للمنافسة اي المراساة قال في ثم الترخ والمسابقة
نعم المنافسة والرهات وان اقتضى كلام الاصل تغاير المسابقة والمنافسة

قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق بينهما لكن لم ترو
المم لكري عليهما في المنهاج لان العطف في قوله السابق والرمي يقتضي
المفايزة وان احتمل ان يكون الذي يعبرها هو لفظ السباق لا السبق ويدفعه
ثم حديث لا سبق الا في خفا او خاف او نضل فانه روي بلفظ المصدر
تأمل سابق النبي صلى الله عليه وسلم اي علي الاقدام وسائر
جوانزه بلا عوجي او خاف او نضل كذا في صحاح النسخ فذكر في الخف
القبول والبل وحي كذا في الخيل والبغال والحمير والمراد بالنضال السهام
وغورها وله غيره راجع لغیر الكلاب اما هي فتجوز السابقة عليها بغير
عوض كما صرح به شيخنا قل كذا يحظر الرمي النبل هو التساب المشتمل
علي الحديد في طرفه والتساب هو كالي عن الحديد بالسلات اي الكبار
والا براتي ابر البراذع المراماة هذا هو الصواب وفي خطا التمدد
وهو سبق فلم فقد قال بعض الافاضل واطلا فله علي المعنى الذي ذكره
لم اقف عليه في كتب اللغة بان يرمى اياهم حرام لانها تؤذي قطعا فذكر
لو كان عندهما حذوف بحيث يغلب علي ظنهما سلاهما منها لم يحرم تنبيه
يحل اصطيان الحية كاذق في صغته غلب علي ظنه سله منه منها وقصد
ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يوضح من كلام النووي في فتاويه ويؤخذ
من كلامه ايضا حل انواع اللعب الخطير من الحاذق بها اي كالبهلوان حيث
غلب علي ظنه سلامته ويحل التفرغ عليه والاشبه جواز عبارة ثم
م ر والاقرب جواز حيث فله عن الخصام الواقع بين اهله قال سم وعموم
يشتمل ما لو كان بموضع علي رمي بندي قال زبي نقله عن م المراد به ما يركب
ويغيب به في القيد اما يندق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لان
نكايته في الحرب استد من السهام وصورة رمي البندق ان يدفعه براس
اصبعه علي وجه التفرغ بين النبل الخفير من غير تحايلها ولا عطف اي
هل هو في اليمن او في اليسار اقتصر المصنف منها على ذكر اثنين اي في كل من
الرهان والمنافسة لان المسابقة تعبرها كالتقدم والرهان في الخيل وغورها
ذكر المصنف من شروط علم المسافة والمنافسة ذكر من شروط علم صفتها
وذكر من شروطها ما يشترط المحلل اذا كان الفوض من الجا بنين اذ علم

هذا

هذا فكان ينبغي للشئ ان يسقط قوله اي مسافة الا فتأمل وتنبيهات
بالنبيين اي اذا وقع القيد عليهما باشارة وغورها تعينا فينسخ القيد
بذلكها وقوله فان وقع القيد علي موصوف الا قسم له فتأمل كالا حارة
اي يسمي مع اشراط العلم بالمقصود عليه من اي بنين وقيل بل جازية كالجافة
اي مع ان الفوض مبذول في مقابلة ما لا يورث به فكان كذا لا بق
وصفة بالرفع معطوف علي اسم كان ومعلومة بالنصب معطوف علي خبرها
كما ذكره النجم زيادة علي ما مر وهو ان تكون المناضلة علي نافع في الحرب
كالرمح والمزاريق وغورها بان يبدو رهن الدال المشروط اي اصابته
خمسة من عدد معلوم كعشرين او قال في شيء مخرج فلو شرط ان من سبق
الي خمسة من عشرين فله كذا افر من كل عشرين او عشرة فاصاب احدهما خمسة
والا فله ونها فالاول فاضل وان اصاب كل منهما خمسة فله فاضل وكذا اي
لا فاضل لو اصاب احدهما خمسة من عشرين والاخر اربعة من تسعة عشر
بل يتم العشرين جوان ان يصيب في الباقي وان اصاب الاخر من التسعة
عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منصوصا لياسه من الاستواء في الصانة
مع الاستواء في رمي عشرين كدونه وقضية قوله فليس كل اي قوله فالاول
فاضل ان الثاني لور من من العشرة ستة فلم يصيب فيها شيئا قضينا الاول
وان لم يستوف الثاني راي في العشرة ولا مانع من التزام ذلك قاله عمير
البرلسي وقوله وان اصاب كل منهما خمسة فله فاضل وان كانت اصابته
احدهما خمسة قبل اصابته الاخر خمسة فيكون المراد بالمبادرة والسبق ان
يصيب احدهما العدد المشروط والاخر لا ان يصيب احدهما العدد المشروط
قبل الاخر لكن هذا لا يوافق قوله فالاول فاضل في مسألة العشرة لانه
يقضي ان المراد ان يصيب احدهما العدد المشروط قبل الاخر والا لو كان المراد
اصابة احدهما دون الاخر في مسألة العشرة لانا فاضل لا فاضل ان يصيب في العشرة
الباقية من العشرين الدم الا ان يقال مراده او عشرة وكان العدد المفقود
عشرة فقط لا عشرين ورأيت بخط تلميذ قل قال سم المفقود من هذا
التقرير الذي هو نصف كلامهم انه ليس المراد سبق احدهما باصابة
العدد المشروط ان يصيب قبل الاخر حتى لو كان الشرط السابق خمسة من عشرين

فبدا احداهما باصابة خمسة منها وامكن الاضراصة الخمسة فيما بقي منها لم يكن
منفولا فله رمية الا ان يباس بان يبلغ السادس عشر بدون اصابة هـ فليست
سم وقوله لجواز ان يصيب في الباقي اي فله يكف الا ولنا ضلنا قال في الروضة
وقولنا مع استوائهما في عدد الرمي امترا عن هذه لان الاول بدركين
لم يستويا بعد رم مع استوائهما في عدد الرمي اي الذي رماه صاحبه
لا العدد المشروط رمية بدليل قوله لا يت او عشر ومثل ذلك في سبب النجاة
والروضة وغيرهما سم كقشرين من كل منهما قال في المنهج ومثله عقب ذلك
ولا بيان عدد ضرب الرمي كسهم سهم واثنين اثنين ومثل المطلق اخر
ففي كلام الشارح سقط فاعلم او خفف بالخا والراب المحدثين قل استره
ممن هو معه اي ان كان دفعه والام يلزمه شيء صاحبه السابق كان
يقول احدهما للضربان سبقتي فلذلك على هذا وكذا وان سبقتك فلا شيء
عليك ولا يشترط بينهما محلا اي لان الفرض من جانب واحد فلا
يحتاج الى محلل ثمانية قال في المنهج وعلم الاولين ياخذ المحلل الجميع والثالثة
لا شيء والرابعة للاول والخامسة لذلك والسادسة للاول وللجميع والسابعة
للاول والثامنة لا شيء ولا شك في اي الفرض من واحد المتنافلين
بالسهم لا يحتاج الى محلل كما اذا كان منهما جميعا يحتاج اليه على طبق ما قدمه
في المسابقة على المركوبه الا محلا اي بان يقول ادخل بينكما فان اصب
العدد المشروط اصابته من عشرين مثلا دونكما اخذت المال قال لا لغرم
فان اصاب العدد المشروط وهدم اخذ المال المشروط منهما وان اصابه مع
وامد قسم المأخوذ من الاضراصة كما في كتاب الايان والندور
صاحبها لقرنها من بعضهما ولان بعض الذرية كفارة ببيت وهو نذر الحاج
كما سياتي واركان اليه ثلثة حاله ومخلف عليه ومخلف به فبشرط
في الخالف التكليف والافتقار والقصد وفي المخلف عليه ان يكف غير واجب
بان كان محتملا او مستحيلا وفي المخلف به ان يكون اسما من اسماء الله تعالى كذا
الايان بفتح الهيمزة من الحكم ايمان المرء يعرف بايمانه لا انهم اي
من الجاهلية كانوا الا وقيل لا نه تحفظ الشيء عن الخالف كما تحفظه اليد اليمنى
بنيد صاحبه اي يمينه وفي الاصطلاح تحقيق امر غير ثابت اي باسم
مخصوص

التهمة مال فمن البيان او بهيمة بلحشر طغف على ادمي وضع بذلك
ما لو سقطت جرح من علو على انسان ولم تندفع عنه ان بكسر ها فكسر هاء ضنها
صيت كانت موضوعة بحق على هيمزة لا تختص بسقوطها والفرق ان التهمة
لها اختيار بخلاف الجرح قال في ع ب ويهور اي المايل فان كانت امرأة حاملا
فان صلتها بالدفع فكل لو تفرس كافن مسلم في الحرب او بهيمة ما كولة واصاب
مذبحا حلت ه اي بما يؤذيه اشار به اليان اذ في المتن من المطلق
المصدر على الالة كذا قاله قل حله لما يؤذي على الالة التي يتوصل بها
المايل الي فعله كالصيف والرمح وهو غير صراة لقول الشارح وقطع طرف
وابطال منفعة فانه بين ما يؤذي بهذه فدل على انه ليس اسم الة وانما هو
اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرهما وقطع طرف اي لو جرح
وابطال منفعة عضو لو سكنت عن عضو كان اعم ومنه تقبل اني او امر
وارادة فاصلة قل او في مال اي او اقتصاص كاسبه التمكنه د
دعه اي من اجل دعه وفيه المنهج من قتل دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دعه فهو شهيد لا فقه اربعة فقتله اي ماله لم يبرأ
القاصب والمستعير ففيه دلالة على انه بصياله على سبيل لم ينتقل الثمن فيه
من القاصب والمستعير السيد اذا لو انتقل اليه لم يقضه مع انها ضمانات
ويستثنى من عدم الثمن الا حاصله انه يستثنى ثلثة مسائل مسألة
المضطر ومسألة المكر على اقله في المال وما اذا لم يرتب مع الامكان
وعصمة الصايل فتصل المضطر اي الصايل المضطر اذا قتله صاحب الطعام
وهو المصول عليه دفعا اي للمضطر عن الطعام فان عليه اي الدافع
القود الهم الا اذا كان صاحب الطعام مضطرا له ايضا ولو صال مكرها
اي صال صورة فانه ليس حقيقة صياله لانه ليس متعديا ولا آثما بل صورة
ولو قال ولو اكره الا كان اولى وقوله على اقله في صلة مكرها لم يجز
دفعه اي لغرم بالاكره بل يلزم المالك وهو كجسه المصول عليه
ان يقهر وجهه اي المكر الذي هو الصايل كما يناول المضطر بالنصب
مفعول اول وعلامة مفعول ثات وكل منهما اي من المكر وصاحب المال
دفع المكر بكسر الهمزة حرمة الرمي علة لوجوب الدفع وعن نفسه

اذ اقصدها كافر مثله الزاني المحسن وعبارته المنهج ونفس يعني ويجب الدفع
في نفس ولو حملوكة قصدها غير مسلم محققت الدم قال في التمهيد بان يكون
كافرا او يهيمه او مسلم غير محققت الدم كذا في محسن فان قصدها مسلم
محققت الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له وفيه شبهة انه يجب
الدفع عن المال اذا انقلب به حق الغير كالمهره وفيه شبهة وفيه شبهة
يشحن نقله عن الفزالي واقعه انه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا منفعة
في وجوب على الولاء الدفع عن اموال الناس وعبارته م روالا وجهه كما
كانه الا ذرعي لزوم الامام ونفايه الدفع عن اموال عياله **هـ**
لا يستقيم البقا فيجب حينئذ ان لا يجب اذ اقصدها غير مسلم
محققت الدم ولا يجب اذ اقصدها مسلم محققت الدم من اذل بانك
للتفصيل فان امكن دفعه بكلام لا في متن المنهاج انه يبدى بالهروب
وذا لزوم فالاستفائة بالضرب باليد في السوط والعصى فالتفصيل والعقل
فذلك ثمانية لكن المعتد ان يغير بين الضر والستفائة كما قاله حل
وعلى ركب الدابة ان سوا كان بصيرا او لمي وعبارته سم وقضية كلام الم
وغيره تضمن الركب وان كان الزمام بيد غيره وقال ابن يوسف لعل
تضمن الركب اذا كان الزمام بيد غيره وان كان لغيره بصير
يقوده وان كان يضمن وان غلبت الدابة وهو قضية كلام الشيخين **هـ** كالكلب
الشبيه من حيث انه اذا قصده صاحب الطعام بوضعه في الطيف ولم يكن
صاحب الدابة معها فلا ضمان على صاحبها كالكلب الغير المرسل خلفه
ما اذا كان معها كالكلب الذي اغراه صاحبه **هـ** ان حمله الاول هذا
هو المعتد وقوله ثانيا او جهها الاول لان اليد لها من والمعتد ان القمان
على الاول الا ان يكون غير مكلف فعلى الودي كذا فيهما شي وخطام د
نفسه ان ينسب اليه المقدم فعلى مريض وصغير فعلى الرديف وعدم وكذا
لو كان المقدم غير ملتزم لا حكام كذب فالضامن على الرديف وعبارته سم
وبتضمن المقدم المذكور جزم به م ر ووجهه بانها وان كانت
في يدها بحيث يقضي لها بها فيما لو تنازعها ان فعلها منسوب للمقدم
نفسه ان كان المقدم لا اثر له بحيث لو كان سيرها منسوب للمؤخر فقط

كان

كان ركبها انسان واحتضن مريضا لا حركة له فنبهني ان يكون الضامن
المؤخر **هـ** ثم هذا الحكم ان كان على ظهرها فلو كانا في جنبها متى ذبح فالفان
عليها فلو ركب ثالث بينهما على الظهر فقال العلامة مريض الذي في الوسط
ومن وقال شيخنا كذا كذا مة سم بقوله العلامة الكبدية ويضمنون
سوا ولو تعدد احد الثلاثة مثله وزج على الروس برماوي فهو
على العاقلة لا نهضت اطلاقه وهو قوة وعلى ركب الدابة ضمان ما اتلفته
وقوله صوري ضمة صا او يحتمل اي لا يضمنها شئها مريض
وهذه عبارة المنهج والمعتد الضمان مطلقا بخط الروي ورايت ايضا
خط المبدان وكذا لو امكنها الضبط على المعتد فرجحت اي رقت
على النا على ضي ولورقيق ضمنه الراد ما لم ياذن له الركب كما يعلم
من التي قبلها وما لم يخف على نفسه او ماله منها واشترط ايضا ان ينسب
ردها اليه ولو بانك فان رجعت فزعاصنه فله ضمان فالتشروط ثلاثة
سقوطها بمريض لا ضعفه بغيره فراجع **هـ** وان كانت الدابة ومروها
ان هذا مقبل قول المتن وعلى ركب الدابة ان المراد منه من صحتها فانه
يخرج به ما اذا كانت وعدها تنمة مطلقا اي ليله او نهارا وقد
افتي البلقيني ان مثله في شرم ر فسقط تضييف بغيره له ولو اتلفت
الهرج لا وله يجوز له ان يتوصى لها ال وقت صالها له بعد ولا قبله على
المعتد او صاحبها الذي يابوها اي اذا كان له يد عليها كان كان متامرا
او مستغرا نفعا ان اتلفت فمرا فالتلف شي فله ضمان فيه كما مر **هـ**
فدفع الفواسق الخمس والاسد والذئب ونحوها لا يعصمها الا قتال ولا
تلك ولا اثر لليد والاضطراب عليها **هـ** ع ب
البقاء جمع باغ واصله بفيه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت **هـ**
الفاية وان طافتان قال الامام السبكي في تفسيره المسمى بالدر
النظيم لمحاصلة وفي هذه الآية حكمان عظيمان احدهما وجوب قتال البقاء
من قوله فقاتلوا التي تبقي فانه امر والامر للوجوب وعليها عول على
رضاء الله عنه والى بنة في قتال صفيين والنهروان وقد قتل عمار معه يوم
صفيين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار تقتلك الفئة الباغية وهذا

علم من اعلام النبوة ولم ينكر احد هذا الحديث حتى ان المقاتلين لعلي رضي
الله عنه لم ينكروا وانما عدلوا الي تاويل لا يخفى ضعفه وهو قولهم انها
قتله الذي اخرجهم يعنون عليا ولما قتل عمارا زاد الذين عظمهم كما شوامع
علي يقين واقواما على القتال وعرفوا انهم الذين عناهم رسول الله
صلي الله عليه وسلم ثم ساق القصة اصح سياق الحكم الثاني في الآية
ان اسم الايمان باق علي البقي والمخالف في ذلك كخارج والاية في عليهم
وتمام الاستدلال بقوله تعالى فاصحوا بين اعدائكم فانه صريح في بقاء
الايمان حين البقي ولو لا ذلك لا يمكن ان يقال في قوله تعالى فان بقت
امدا هو علي الهجري وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا انه
لا دليل فيه لانه لا يقع اطلاق ذلك اذا كان يخضع به عن الايمان بان
يكون وصف الايمان بحسب الاصل او باعتبار المجموع كقول الله تعالى بين
اعدائكم دليل ظاهري وقل في الروضة قال العلماء ويجب قتال البغاة ولا يكفون
بالبقي واذا رجع الباغي الى الطاعة قبلت توبته وترك قتاله ثم المنوي
وفي ع ب فاية يحرم الطعن في معاوية ولعن ولده وكفبرم ورواية
قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانه بيعت علي ذمهم وهم اعلام
الدين فالطاعون فيهم طاعن في نفسه ودينه وكلام عدول وما جرى بينهم
كما ملر لعمومها بتزويد الامام طائفة مستقلة او يقتضيه اي طريق
قياس الاول كما اشار اليه بالعللة وهم مسلمة الا حاصله ان القنود
ستة ان يكونوا مسلمين وان يخالفوا الامام وان يكون لهم تاويل وان
يكون ذلك التاويل باطلا ظاهرا وان يكون لهم شوكة وان يكون فيهم
مطاع وسيد كراثة ان الشوكة تستلزم المطاع فلا تفقد ولو جازي لانه
يحرم الخروج على الامام ولو جازي او سياتي قول الش وحب طاعة الامام
وان كان جازيا فيما يجوز من امر ونهيه صفين بكراوله المهر
وثانية الفا المشددة اسم بلد او اقليم وكذا النهروان المذكور معه قال
يصدر من عن رايه اي تصدرا فعالهم عن رايه اي محتملا اسم مفعول
طواطئه اي اياهم اي موافقته فعلا علي رضي الله عنه والله ما قاتلت
ولا مالت وانما نهيت فليسوا بغاة اي فلا ينفذ حكمهم ولا يعتد بحق

استوفون ويضمنون ما اتفقوا مطلقا كقطع الطريق زرب علي تفصيل
في ذي الشوكة يعلم مما ياتي وهو انه ان كان لهم تاويل فمن البغاة والا فلا
عليهم علي المعتد بشرط ما ان قول الله هذا بيان كنه التهم وهو قد ذكر بعد ان
ذا الشوكة قسما مرتد ومن لا تاويل له فكان ينبغي للش ان يذكر هذا ويجوز
قوله علي تفصيل الا ضيق مطلق اي ولو حال القتال ما لم يقاتلوا الا
حاصله ان الكفار لا يقاتلون بشروط ثلاثة ان لا يقاتلوا وان يكونوا
في قبضة وان لا تنصرف عنهم وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلون
نعم ان تنصرف عنهم اي بان اظهروا ما يستدعون به مرصوص ول
يختتم قتل القاتل منهم اي لا يتعين قتلهم بعد العفو عنهم علي المدة
فان قيد اي ما في المنهاج فلا خلاف في اي في انهم قطع طريق زيادة عليهم
خارج فيترتب عليهم قطع الطريق وهذا الا هذا التقيد هو المعتد ق
وتقبل شهادة البغاة لا حاصله ان شهادتهم مقبولة بشرطين الاول
ان لا يكونوا ممن يشهدون لموافيقهم بتصديقهم لا والثاني ان لا يستحلوا
دمانا او اموالنا بلا تاويل وقضا وهم مقبول بشرطين اية الاول فيما
يقتل فيه قضا قضيا فيخرج به ما اذا قضوا بما خالف نوا او اجرا او قيا
علي الثاني ان لا يستحلوا الا تامل لموافيقهم اي في الاعتقاد بتصديقهم
كذا في صحاح النسخ وفي بعضها بتصديقه ولا يناسب التعبير بالجمع قبله
كما لا يخفى يشهدون بالزور اي بما لم يرو ولا يختص هذا اي عدم قبول
شهادتهم وقضا قاضهم حينئذ اي حين ان ينوا السب فيقولون
راينا به اواقضه لان لهم تاويله لتقبل لقبول قضا الشرط المذكور
في قوله الله ان يستحلوا البغاة اي قاضهم دمانا واما ان الواو
معني او قل هذا اي الشرط المذكور في قوله الا ان يستحلوا البغاة
لا اهل الا هو اي البدع وما اتلفه مبتدا وعكسه عطف عليه وقوله
ضمن كل منهم متلفه خبر وفي التعبير متلفه وضع الظن موضع الضمير
فتأمل ولا يوصف اتك فلهن حل ولا صفة لانه خطا مفعول عنه لتاويلهم
وبذلك فارقة صفة اتك في الخبر وان لم يضمن ايضه قل علي الاصل
في الاثبات وهو الفناء اصنافهم اي عن القتال كقطع الطريق

اي فانه يضمن ما اتلفه كباغ في الفرات وعدمه اي فله يضمن حال القتال
لوجود الشوكة فندع المرتد ولم شوكة لهم حكم البقاة على الراجح قل
ولا يقاتل الا شروع في حكم قتال البقاة اشارة الي انهم ليسوا بالكفار بل كالمقاتل
حتى يبعث اليهم اي وجوب قوله اميتا فطنا اي وجوب ان كان البعث
للمناظرة والافند با وما اصل قول بعضهم في مثل ذلك

ان كنت في حاجة مرسله فارسله كما ولا توصد
وان باب امر عليك التوى فشاوركما ولا تصد

ناصيا لهم اي لا هل العدل كذا قال بعضهم والجهاد له هل النفق فقامر
فان اصروا اي بعد الزالة نفهم ووعظهم اي امهم بالعود الى الطلقة
لتكون كلمة الدين واحدة قال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا فان
اصروا اعلمهم بالمناظرة فان اصروا اعلمهم بالقتال هكذا في المنهج فالتم
ترك مرتبة اعلمهم بالقتال وقصفتهم وان لم يبدوا به وفعل
ما راه صوابا بان يوضرقتا لهم ان كان استمها لهم للتامل في رجوعهم
ولا يتقيد الا مهال مدة ولا يوضران ظهرا ان استمها لهم للجل مرد او عدد
قل مودبرهم اي ما لم يكن متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة قل
من منع قتل هؤلاء اي المديبر والاسير وكبحهم والاصح انه لا قصاص
هو المعتد وتجب دية وكفارة قل ويتفرق جمعهم اي تفرق للعود
بعد قل فيطلق قبل ذلك اي قبل انقضاء الحرب والحاصل ان الاسير
عليه ثلاثة اجسام فان كان صبا او امرأة او رقيقا ولم يقاتل اطلق
بجبر وانقضاء الحرب فان كان كاملا والاطاع باختياره اطلق وان بقيت
الحرب والاه اطلق بعد انقضاء الحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودتهم
وبجبر استمال شي لا وتجب الاجرة ويضمن ما اتلف قل واعلم
ان السائل المقيد بعدم الضرورة تلك كما يؤخذ من كلامه كالمناج
وشم وغيرهما من ملوكهم واوليهم غير ضيقهم وتجب اجرة مثل
ذلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره اذا اتلفه وهذا ما جزم
به ابن المقري في تحفته وهو المتقدم رزق لانه يحرم سلبه
عليه المسلم ولهذا جزم جعله جلادا يقيم الحدود على المسلمين رزق

ولا

ولا ان يستعان عليهم بمن يرب قتلهم مدبرين نعم يجوز ان يستعان عليهم
به اعني بمن يرب قتلهم مدبرين بشرط ان لا يحتاج الي الاستعانة بهم
وان يكون منهم اعني بمن يرب قتلهم مدبرين جلبة وصن اقدام وان
يتمكن من منعهم لو اتبعوا اهل البقي بعد هذه متهم فتأمل ابقائهم اي
لهم وفي بعض العبارات اشفاقا عليهم قل فشرط الامام ان لا يقاتل في الابد
فله يفر قد شرط ما يمكن طرور في الاثن قل اهلك للقضا بان يكون
بالفعا قل ذكر اصرا عدله اذ اراي وسمع وبصر ونطق بثلاثة طرق
اي بواحد من ثلاثة طرق اهل الجدل والعقدي حل الامور وعقدتها
المبايع بصفة اسم القائل صفة الشهود من عدالة وغيرها لا اجتهاد
ويشترط القبول في حياته بمعنى عدم الرد كالذي قبله قل وان اصبر
عليكم عبد جسي مجمع الاطراف المراد الكس على عدم المخالفة والمراد بالعد
الشخص فهو الحرق قل قال الجوهري لجدع قطع الانف وقطع الاذن انضم
وقطع اليد والسفة وهو بالذال المهملة مرصوب في الردة اعاننا
الله منها فانزع من دعا ابن مسعود رضي الله عنه اللهم اني اسئلك ايمانا
لا يرتد ونفيا لا ينفذ وقرعة عين لا تنقطع ومرافقة نبينا صلى الله عليه
وسلم في اعداءنا بخلاص وهي احد الكليات الخمس وشرع صدها حفظ الدين
لغة الرجوع من الشئ الي غيره يقال ارتد عمر وعنه معاشره بكر الى خالد
مثل والمخلفه حكما اي لما يترتب عليها من توقيف الاحكام عليه من
عدم تقريره بلجزية وعدم طر مناكلته وذبحته وغير ذلك قل مهبطه
للهم فكانه لم يهرسب والاصح ان يوايه اي لا علم فله يلزمه بعد اسلمه
فقا الصلوة مثلا ذلك فالابن صيغة وقيد بعضهم ذلك اي صبط الثواب
جا وقع حال التكليف لا قبله فراجع قل قطع من يفتح طلاقه وهو
البالغ الا اي عمدا فيخرج من سبق لمسانه اليه او ذكره جاهلا به ولا يبرم
خوف قليم قل استمرار الاسلام ضريح المنقذ لانه يبلغ الما من الزنديق
والمنافق لعدم سبق الاسلام لهما وولد المرتد كذلك وخرج ابيهم قطع
غير الاسلام من العبادات كصلوة وصوم وحج فله يكون ذلك ردة وتقدير
استمرار اندفع الاعتراض بان الاسلام معني من المعاني فكيف يتصور

قطعه ٥ استهزاى استخفافا ومن صور الاستهزاى ما يصدر عن الظلمة
عند ضربهم فيستفيت المضروب بسيد الاولين والاخيرين رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيقول فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلصك ويخوذ لك
٥ حصين قد كفرتم بعد ايمانكم حيث كنتم عليهم بالكفر بالاستهزاى بهم فمن نفى
الصانع وليس هذا من اسماؤه تعالى لانها توقيفية على الصريح قل او نفي الرسل
الاجمعي فيصدق بالواحد او نفي نبوة بني اوصدق مدعى النبوة بعد نبينا
صلى الله عليه وسلم ولو ادعى انه يوحى عليه وان لم يدع النبوة او ادعى
انه يوحى لحيته وما كل من تهاووا به يهاق كور العيت فهذا كفر بالاجماع
هشم الحصين او كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم او كذب عليه او نبيا او كذب
اسمه بالاولى كان ينفي صحة ابن بكر رضي الله عنه كما ياتي اوسبه او
فقد تحقير ولو بتصفير اسمه او نسب الملك اليه او ضلال الامه الى
مجموعا على نبوتها بسلمة النمل التي في وسطها اما بسلمة الفاتحة فلا يكفر من
نفاها من الفاتحة لعدم اجماع عليها ومنه يفي صحة ابن بكر لبشوتها في القرآن
قال مرفعا علقه على الالفاظ العجيبة الواقعة في متن آله نوار ما رصده
لو قال ابو بكر لم يكن من الصابة كفر ولو قال ذلك لغير ابن بكر لم يكفر منه
نظر لان اجماع معتقد على صحابة غير والنص وارد شامع قلت واصل
الدرجات ان يتعدى ذلك الى عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم لان صحابهم
يعرفها الناس والعام من النبي صلى الله عليه وسلم فناء في حياته اعداهم
كذب للنبي صلى الله عليه وسلم بحروقه واقول انما نص الفقهاء على
ابن بكر لبشوت صحبته بالقرآن وسكوتهم عن غير له يمنع الحقوق كما تقر
من كفر من انكر جمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة وصحبة عمر
كعثمان وعلي من هذا القيل ٥ اج قلم انظارك او قسما ربك او
قال لو امرني الله ورسوله بكذا ما فعلته اي اولو جاني بالنبي ما قبلته
ما لم يرد المبالغة في تباعد نفسه او يطلق فان المتبادر منه التباعد
كما في ذلك الوالد تبعا للسبكي في انه ليس من التقيص قول من سئل
في شي لو جاني جبريل والنبي ما فعلته م صدق بالنصب خبر كان
وفي نسخة بالرفع اسمها موصرا لكن فيه انه نكر والخبر مرفقة وفي قول

المؤمن انا مؤمن ان شاء الله خلا فافانظر في الاربعين النبوية للغير فبقيت
لمن حول صوابه لمن عوقل او لم يلق الا سلام طال به منه حيث
لا عذر في التأخير والابان كان له عذر كان كان يصلي الفرض او التفلو ولم
يخشى فوات اسلامه فان خشي فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به
صلاته ان احتاج الى خطابه بخوفه والابان اقدم على الشهادتين وقصد الذكر
فلا يطله ن فليتا ملر او طر محميا باجماع اي الائمة الاربعة ولا بد ان يكون
معلوما بالضرورة فخرج انكار ان لبنت الابن السدس مع بنت الصلب تكلمة
الثلاثين فلا يكفر به ولو من عالم خلا فالبعضم قل وجوب مجمع عليه
لو اسقط وجوب كان اعم لاسم الرابطة ونحوها طيلة وي كزيادة ركعة
اي او سجدة او تردد فيه اي هل يكفر او لا وبعضهم جعله تاملا للتردد
في ايجاد فعل مكفرا به كما لو تردد في القامص في ذورة وهو ظم ما في النهج
وفيه نظر فراجع قل وهذا باب لا ساحل له اي كدته صايله وقيله
استعار بالكنية حيث شبه الباب بالهر تبشها مضرا في النفس وقوله
لا ساحل له استعار تخيلية ولو قال جبرلا ساحل له كان انصب بقا ذورة
اي قدر ولو طاهر كبصاف ومخاط ومنه على وجه الاستخفاف لا الخوف
افذ كافر له وان عزم وكالقا ذلك على القذر القذر عليه وكا القرات
الكذب وكل علم شرعي لوما عليه اسم معظم سم بالمعنى وسجود المخلوق
عبارة سم وسجود غير اسير في دار الحرب بخضرتهم لصنم وخرج بالسجود
الرتوع لوقوع ضورته للمخلوق عادة ولا بد لك السجود فخرج ان كاذلك
عند الاللاق فان قصد تعظيم مخلوق بالرتوع كما يقطن الله به فلا فرق
بينها في الكفر ٥ حجر وكا صبرا ان المخلوق لا يقدر عند ملاقاته العظا
صرا عند الاللاق او قصد تعظيمهم لا تعظيم الله وكفر ان قصد تعظيمهم
تعظيم الله تعالى استتيب وجوبا بان يوصر بالشهادتين فياين بهما
مع تشبههما وموالاهما وان كان مقرا بلحدهما وان كان كفر باكارهما
ينا في الالقرار بهما او باحدهما كان خصص رسالته صلى الله عليه وسلم
بالعرب او محمدا فرضا او محمدا واجب مع الشهادتين الاعتراف بها انكرج
بان يعترف في الاول بان محمدا رسول الله ارسل الى جميع الخلق وقم انه

يكفي الاعتراق برسالة الى الانبياء ولكن لان رسالته الى الملك مختلف فيها
او ببراهين كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني على محرم واختلف
في اشتراط لفظ الشهادة والوجه على اشتراطه انه لا يشترط تكريره عند
الخطبة ثم وعبدية مرفوعة ويؤخذ من كلام الشافعي انه لا بد من
تكرار لفظ الشهادة في محرم الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في الكفاية وغيرها
وخالفه فيه جمع مجرورة وقال في شئ عليه مانعه قوله انه لا بد من
تكرار لفظ الشهادة وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان اتي بالواو وقوله
وهو ما يدل عليه كلامهما معتد به وبعضهم ينقلها بقوله
شروط الاسلام بل اشتباه عقل بلوغ عدم الاكراه
والنطق بالشهادتين والاول السادس الترتيب فاعلم واعلم
فيسمى بالثبوت المفعول ولا يعارض هذا اي وجوب الاستتابة في حق
المراة وقتلها اذا لم تسلم لان ذلك اي الزنى محمول لان قتله اي المرتد
المرتب عليها اي على الردة عند تقدم في كلامه في فضل قاطع الطريق انه
يقتل كقوله لا حد وهو الصواب ومم في هذا التعليل نظر ظم فالصواب استقامه
من التخيير اي تأخير الاستتابة يسهل فيها اي في الاستتابة
يدعي الى الاسلام بينا يدعي للمجهول هو من وهو كذلك يستتاب
شهرين قال ثم في شئ ولا خلاف فانه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله في
اي غير التخيير او تكرر لكن يعز ان تكرر وتوبة الكافر من كفر قطعية
القبول بخلاف غيرها ثم وان لم يثبت بان امتنع من النطق بالشهادتين
بشروطه ويجب تفصيل الشهادة بالردة من وكذا ما رتب عليه من قوله
لم تقبل لما مر او شهدت اي البينة وقوله لم تقبل لما مر اي من وجوب
التفصيل على ما اعتد به هو وقد علمت ضعفه وهذا هو الاظهر في اصل
الروضة اعتمد مرفوعة ثم قال فان امر اي على م التفصيل ولم يبين شيئا
قال وجه عدم صراحته من اثاره وانما اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة
على القول به لظهور الفرق بينهما مجرورة واحد اصوله راجع لقوله
او فيها فقط والصحيح هو المعتد وانهم خدم لاهل الجنة على المعتد
الذي عليه المحققون لكن بخط الروي الصحيح انهم في الجنة استقلوا لا

لما قرره مشايخنا ومحل الخلاف كما قاله السيد عيسى المصفي في اوله دكفاره
الامة اما اولاد غيرهم ففهم في النار قطعا والله اعلم
في تارك الصلاة وان كان اي المص مخالفا لغيره ولعله البقاء اي لم ينفه
من ضمن احكام الصلاة بعضها الى بعض ودفنه في مقابر المشركين وفي نسخة
بدل المشركين المسلمين وعليه لا قول دفنه عطف على غسله اي وجوز دفنه
في مقابر المشركين ويجوز اخذ الكلام على صيغته وعليه الثانية فدفنه عطف
على الصلاة اي وصرفه دفنه في مقابر المسلمين لا يضاهي اي لا يشابه
مسابقة على الجسد كالحرق والزنا والسرقة من اكله وهو طلب الصلاة
في سقوطه اي القتل بالقتل اي الصلاة ولا يخرج اي لا ينقاس
هذا الحد عن وقت الضرورة المراد به وقت القدر وهو وقت الجميع
بدليل قوله فيما له وقت ضرورة ان لا وقت الضرورة في جميع الصلاة
عام مخصوص اي بالمسلم المصلي تفصيل وهو انه اذا اترتها عمدا
وقال لا يصليها فانه يقتل بخلاف ما اذا قال اصليها فانه يقتل وهذا
ما سيذكره الشئ وعليه كلام قل الاتي يكون التفصيل هو ان كان توعد
بها بالامر من الامام او نايبه قتل والا فلا اوبله عذر ان مقتدرانه
ان توعد بها بالامر من الامام او نايبه قتل والا فلا وما ذكره الشئ غير
مستقيم قال في خلوده في النار ينظر لعل وجهه انه قد يتكشف له
امر خارج عن حكم الظن فيكون ذلك حائفا من اجراء احكام الكفار عليه
والا فهو كافر في احكام الدنيا ومقتضاه خلوده في النار والله اعلم
كتاب احكام الجهاد اي من انه كان قبل الهجرة حراما
وبعدا اما فرض كفاية او فرض عين وما يتعلق ببعض احكامه
اي الجهاد اي حكمه الاسرى وقاتلوا المشركين كافة وهذه اية السيف
وقيل قوله انقروا خفافا ويقال له ثم ر لغزاة الامم للقسم والفدق
بالفتح المرق الواحدة من الغد وهو الخروج في اي وقت كان من اول
النهار الى انتصافه والروضة المرق الواحدة من الرواح وهو الخروج
في اي وقت كان من زوال الشمس الى غروبها من فتح الباري بعث
اي بالنبوة والرسالة على المعتد وقيل بالنبوة فقط وانما ارسل بعد فترة

الرضى والصحيح الاول ثم انظر قول الله تعالى مع قوله الاتي ثم امر بتبليغ
قومه اذا فطر المراد ببعث بني ابي بعث جبريل اليه وهو ابن اربعين
اي عند تمامها لا في ابتدائها وقيل زيد بن عارثه وجمع بان اول من آمن
به من السابلي على الاطلاق فديجة ومن الصبيان علي ومن الرجال الامرار
ابي بكر ومن الموالى زيد بن عارثه واول مبتدأ وما فرض اي شي فرض
او الذي فرض هو فالعايد ضمير مستتر يعود علي ما وما ذكر خبر ومن
قيام الليل بيات ما تقدم عليه من قيام الليل اي صلاة الليل بها
في اخرها وهو قوله تعالى علم ان لن تحصوا ان محقة من الثقلات ولها
محزون اي انه لن تحصوا اي الليل لتقوموا فيها يجب القيام فيه الا
بقيام جميعه وذلك يشق عليكم فتابع عليكم رجع بكم الي التخفيف
فاقر واما يتيسر من القرآن في الصلاة بان فصلوا ما تيسر علم ان آي
انه سيكت منكم هرجي واضرون يضربون في الارض يسافرون يتفوت
من فضل الله بطلبوت من رزقه بالتجارة وغيرها واضرون يقتلوت في سبل
الله وكل من الفرق الثلاثة يشق عليهم ما ذكر في قيام الليل فاقر واما
ما يتيسر منه كما تقدم واقبل الصلاة المفروضة واتوا الزكاة الا من كمله
وما هدر والا كذا في نسخة الله والذي في براه تقديم باموالكم وانفسكم
علي قوله في سبل الله والتي في الصف وتجاهدوت لكن افضل الجهاد حرج
مبرور بفتح لام كن ومن الكاف ويضوت النسوة المتددة والمجاز
والجور غير مقدم وافضل الجهاد مبتدأ موزون اي هو حرج الاول يصح
الاستدلال الا اذا قرئ وكفى بالتشديد كما ذكرنا وتسمية الجهاد امن
صيت القاب النفس والمثقة فيه او من باب المسئلة ليطابق الجواب
السؤال او معظم اصابعها بخلاف فاقد الاقل قضية كلامه انه يجب
علي فاقد الابهام والمسيحة وعلي فاقد الوسطي والبصر كن قال الله ذري
الظلم انه لا يجب عليها كما لا يجز ان في الكفارة وقد يفرق بينهما روي وش
هو برك ولا يجب علي فاقد اكثر انما ملين كما في غيب فاضل
ذلك اي المروء وما قبله لم يجز الا باذنه الا اي لان ذلك من بر
الوالدين فلذلك اشترط رضا جميع الاصول له الا بدين فقط فليس اشترط
الرضا

الرضا لاجل احتياج الاصل اليه في المونة كما قد يتوهم لعدم فرقهم بين الفزع
الفني والفقير وبين البعيد والقريب وبين ان يترك عند ما يكفيه العمر
الغالب اوله كذا اقره زبي وهو واضح ولو وجد الا قرب الكفاية اي
اذا اذت الا قرب لا يجوز السفر حيث من الا بعد فزع لا يقتضيان الاصل
في السفر لطلب العلم شري ولو كان فرض كفاية او امكن في البلد ورجب
مخروجه زيادة فرائغ او ارشاد شيخ او نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير
المتعين بعد شروعه فيه وان ظهر انتفاعه لا في صلاة الميت ولا يقتضيان الاذن
في السفر لتجارة او غيرها حيث لا خطر فيه تركوب بحر او بادية مخطرة
وان غلب الهم من غيب ولم تنكسر لاي ولم تنجح مع الهمام يجعل
والا فله يلزمه الرجوع بل لا يجوز له الرجوع فلا يجب الرجوع الا بشروط
اربعة ان لا يحضر الصف وان يامن وان لا تنكسر قلوب المسلمين وان لا يخرج
بغير فان حضر او لم يامن او انكسر قلوب المسلمين برجوعه اوضح جعل
فلا يجب الرجوع قال قلظ جواز الرجوع مع عدم الهم وغدره وسر حاله
اي فلو قال الله فلا يجوز كان اولي فتأمل ان يدخلوا بلدة لنا اي
او يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر فقولوا ان يدخلوا اي او
يقربوا وقوله بلدة اي او صحرا النافذ والوصول والبلدة ليست بقيد علم
كل الامبار في المنهج او لم يمكن لكن علم الا وهي اولي وقوله من قصد بالنا
للمفوز انه ان اخذ قتل فبقتل القتال لا امتناع الاستحالة لكافر
وقوله او لم يعلم انه ان امتنع من الاستسلام قتل فيجب الدفع ايضه
لان عدم الدفع قد دل ديني من غير ضوق علي النفس والعلم فيه بمعنى الظن
او لم تأمن المرأة فحصة ان اخذت اي فله يحملها الاستسلام بل
يلزمها الدفع ولو قتلت لان من اكره علي الزني لا يحملها المطاوعة
لادفع القتل في الرض قال الا ذري الظلم ان الا مرد الخيل وعنه حكمه
انه اذا علم انه يقصد بالفحشة في الحال والمال حكم المرأة واو اي موصي
فان ظن انه لو استسلم لا يقتل وامنت المرأة فاحصة جاز الاستسلام
فان حصل بعد ذلك ظن في ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان قل
ومن هو دون مسافة قصر الا هذا فسيم قوله فيلزم اهلها حكمها

كما هلهما اي فيجب عليهم الحضور اليهم والدفع عنهم على الفور وان كانت
لانه غاية قوله لانه اي من هودون مسافة القصر كالحاضر ان علم ان
ظن انه ان امتنع منه اي من الاستسلام قتل لانه تركه الاستسلام حينئذ
تعمل للقتل تركه وامنت المرأة فاصلة اي ان اخذت والا يعين الجهاد
كأمر وهم ان لا ومثلين كخائفي تحرير ومثلهم المعضون
اي بالنسبة للبعض الرقيق اما بعضه كحرفه في مائة في قوله
وضرب لا يرق لا سم وظم جواز اختيار قتله نظرا لبعضه كحرفه في مائة في قوله
كافي في مائة روي عنه وكالغيره في ذكر المبعوض تقريبا كحقن الدم كذا الطهارة
ومحله كاهو واضح بالنسبة لبعضه كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
بعضه كحرفه في مائة في قوله كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
الرقيق مستمر رقه وبعضه كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
كحقن الدم وما ذكره قل من سرعان الرق على كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
او بعض شخص هذا هو الرابع من وجهين قال الشوري كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
سري الرق لباقيه على الاصح ولا يجوز ان يرد كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
ومعها او معها الجواز سم لم يختر الاله ما فيه كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
وضم به ما لو كانت اسلمه بعد اختيار الاله ما فيه كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
تقنين كافي في مائة في قوله وهو القن واما كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
الخيار في الباقي عطف عليه وقوله وهو القن واما كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
ذكر المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسر بخلاف
من اسلم بقره فتأمل ومن حقها اي الشهادة لان المخير
بصفة اسم المفعول في الكفارة اي كفارة اليدين حيث تخير الاله
في اثنين بعد ان كان يتخير بين ثلاثة ومن اسلم اي او بذل الجزية
وصغار اولاده من اضافة الصفة للموصوف اي اولاده الصغار الامرار
اي وحي بينهم وان سفلوا عن الاسترقاق لانهم يتبعونه في الاسلام
وضم الارق فامرهم تابع لا مرسلهم لانهم من اهل البيت واولادهم
الامرار لا استقلالهم في اختيار الاله ما فيه كحرفه في مائة في قوله وهو القن واما
الرقبة واجد كذلك اي كالا ب في انه يعصم اولاد ولد وان كانت

ولده

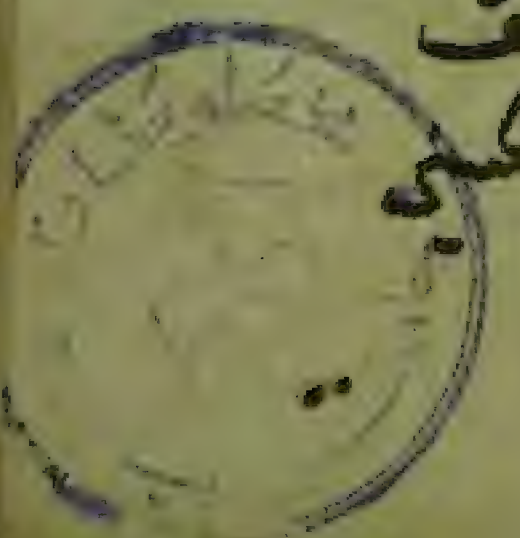
ولده كافر احبا نظرا لشبهتهم للجد في الدين لانه الاعلام لما صرايح له نهم
يتبعونه في الاسلام ومثله قوله لما صرايح ويصم الحبل بالنسبة للمفعول
لان استرقاق امه قبل اسلام الاب اما ان استرققت بعد اسلام الاب فلا
يتبعها حملها لصلته باسلاف ابية فلا يبطل اسلامه اي الاب رقه اي الحبل
كالمنفصل اذا سبي وصره وان قتل باسلافه اي الحبل رقه اي الحبل
لا تقرب علي قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترققت مسامحة
لانها ترق بنفس السبي فليست السبي لضرب الرق فكان الاول ان يقول فان
رقت ولقوله كذا استدلال على قوله السابق فان استرققت انقطع نكاحه
فان قيل هذا يخالف قولهم كذا وجه المخالفة انه اذا عزم زوجته عن الاسترقاق
كيف يلايم قولهم ترق زوجته الذي بنفس الاسر لها وجوابه ان التي يعصمها
هي الموجودة عند عقد النكاح والى لا يعصمها هي التي يطرأ تزوجها على
عقد النكاح لانه العقد لم يبن عليها او يحل ما هنا على ما اذا كانت زوجته
داخلة تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك ثم الرق
لان الاسلام اصلي اقوي بغير دليل لاصل المسئلة اي لا تسترق زوجة
المسلم الا صلي ولو سببت لم يقر ووقت كذا قال في الزوج لانها ترق
بنفس السبي بجلده واذارق الحربي كذا الحاصل انه لا يسقط الالدين
حرب على من ملكه بارفاق احدهما قل ان غنم الكوفان زال ملكه عنه بالرق
تبا سا للرق على الموت فانه يقضي الدين من الكثرة وان زال ملك الميست
عنهما فان غنم قبل رقه او معه لم يقض منه لان المالكين مملوك او يعلق
مقيم بعينه فكان اقوي فان لم يكن له مال او لم يقض منه بقي في ذمته
اي ان يعتق فيطالب به ولورق رب الدين وهو علي غير حربي لم
يسقط بل يصير في ذمته من هو عليه حتي يعتق فيعطى له او يموت فهو
لبيت المال فيك سم نقله عن سم وروى نقله المرحوم عن الروض وش والفرق
بين الحربي داينا او مدينا وبين غيره ان مال الحربي غير محترم بخلاف غيره
من مسلم او ذمي وحب بقره انظر مونة التبريد على من اذا الملتقط
لا يملك لانها بعد التبريد غنية شورية بزيادة التبريد للاج بان
يعلق بين كافرين كالتصوير لقوله ان يسلم احدا بوجه ان تحربه امه حالة كفرها

وكفرانية وسائر اصوله ثم سلم امد من اصوله قبل انفصاله او هذه قبل غير
او يقول الا باسلام اسمهم ادم كذا في خط المؤلف وعبارته في الروض جدهم
فكان الاول للمؤلف التعبير بالجد كونه حقيقة وما ذكره مجاز مرصوم
بحيث يحصل بينهما التوارث ليس مراد ابل التوارث على الانتساب ولو فوي كما
من الام قى وانا ابواه اذ هذا استدلال على كونه حكا جديا اي بدليل
قوله صلى الله عليه وسلم وانا ابواه يهودانه او نصرانه وهذا المنع
تبع فيه التمس بعض المؤلفين وأوضح منه قول ش الروض حكم جدي ايطاري
على الولادة والاسلام حكم اصلي خبر وانا ابواه يهودانه او نصرانه
واذا حدث للاب اي الكافر كفرا تنازع قوله وصف في الموصفين
وان كان احدا بوي الصغير مسلما وقت علوقه فهو مسلم مشر بهذا
الى ان الاسلام الطاري الذي اقتصر عليه المم ليس بقيد او المجنون لو
قال ومنه الجنون كان اولي اذ الحديث عنه في كلام المم هو الصغير كما تقدم
قل فعدم بالبنا للمفعول وكذا قوله واقتح اما اذا سمي هو محترز
قول المم منفردا مع احدا بوي اي او تقدم بي الاصل اما اذا تقدم
بي الولد على اصله فهو على دين السابب المسلم وبي اصله بعد لا يغير
عما ثبت له من الاسلام لان كونه اي الذي السابب من اهل دار
الاسلام الكي في حق من لا يعرف حاله اي بدليل قصر التبعية للدار على
اللقبط كما ذكره الماوردي ولو لم يباه مسلم وذي حكم باسلامه
تقليب حكم الاسلام ذكره القاضى وغيره في الروض او يوجد اي العبي
حال كونه لقط في دار الاسلام اي بان يسكنها المسلم وان كان فيها
اهل ذمة او فتح المسلمون واقرروها بغير الكفار او كانوا يسكنونها ثم جدهم
الكفار عنها في الروض وما حكى به في دار الكفار التي بها مسلم كقار
هل بله بنية بنسبه فيلحقه ولا تخم بغير مسلم نفت لحد وضمان
عابد عليه فتأمل فنتشر اي غير محبوس ولكن لا يلقى الا عبارة الروض
وشم ولا اثر لعابر السيل من المسلمين كالا اثر المحبوسين في المطامير
اجتياز اي مرور المسلم بدركفراي بالاصالة والا بان كانت دار اسلام
واستولت عليها الكفار الا ان في حكم باسلامه حرمة لها في هذا لا ينافي
قوله

قوله فيما سبق انفا ولو مجتازا لان محله في دار الاسلام فتأمل والقياس
على الصلوة ونحوها اي على صحة ذلك من المميز لا يصح لا ينتقل بالفا
ليلا يفتتانه صوابه ليلا يفتتانه بحذف نون الرفع للنصب ولم يلقظوا
بالاسلام او من تلقطابه فيدفع لجهة قطا وان لم يصح اسلامه بالنسبة
لا تكام الدين في قسم الفينة لوقال في الفينة وما يتبعها من
الرضخ والتفرد وبيان التخييس كان اوليه ربي وان كان في اسراع
وهو عطف عام او ركاب اي ابل وقوله او خذ ذلك كثر جال وسفت
والحرب قايمة حالية وهي راجعة للمرين قبلها اعني الى دار الاسلام اي
اذا ان جعل اذ تفسير لمن فغير صحيح لان من موصول بسدا واقع على القاتل
واذا ظرف او حرف وان جعل شرط مستقل لم يصح دخوله اي التفسيرية عليه
ويلزم ان يكون قعر شرطه ويكون من حذف الفاعل ويلزم ان يكون اعطى
جوابه وتصير من لا خبر لها وخالية عن الصلة فتأمل قل تبينه يستثنى
من اطلاقه الذي اذا حصل ان شروط اخذ السلب ثلاثة ان يكون مسلما
وان يرتكب غيرا وان لا يكون المقتول منها عن قتله والخائن ونحوهم
كالمرتد لانه متعين له اي بالنص كالارث فلا يصح الاعتراض عنه كان
يفق عينيه الاول كان يحميه فلور من حصن اي ربي وهو في حصن
الذي التمس عليه ليس بقيد لان مثلها الثياب التي خلعت وقا نزعها
في محار ونحوه وكذا اسوار بان كان المقاتل امرأة ميدان ولا حاجة اليه
لان الكلام في الحرب جنسية عبارة سم وجنسية واحدة وسلام عليها
على الوجه من تردد الامام لا عينية وله ولد مركوبه للتابع له سم
مشدودة على الفرس في استعمالها فيها مجاز لما عرفت من ان اصلها المشدودة
على حقو البعير اي مخز فان كان في كنفية سلة يحتاج اليه لقتال استحققه
القاتل بخلاف ما لا يحتاج اليه ونقسم الفينة والا فضل قسمتها بدرا
لحرب بل تجب ان طلبوها ولو لسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شي فهو له
فله فالله بجهة الثلاثة وما نقل انه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وافرغ
ثبوته فالفينة كانت له بتصرف فيها بما يراه قل لم تشهد الواقعة
اي ولو في الاثن مرصوم سواد المسلمين اي جماعة المسلمين لم يستحق

بصون الحكم لان الله قضي عليهم بها من مجوس هجر ابي هجر الحرين وقال سفيان
 بن عيينة السمر والصفة اظهار في محل الاضمار ايجابا غير لتكون محذوفة اي
 تكون ايجابا وقبوله عطف عليه ونحو ما يحلهم ذلك غير الاسلام اي بسبب
 ما فيها من مخالطة المسلمين وروية محاسن الشريعة سم بالترامها اي
 ولو قبل الا عطف فنكف عنهم اذا التزموها وان تافرا عطف وهم لها كما لا يخفى
 بدارنا مثلا يريد به انه لا شرط الاقامة بدارنا بل لورضوا بجزية وهم
 مقيمون بدار الحرب صحت ثم المراد بدارنا غير الحجاز كما سيأتي سم حكمت
 مفرد مصداق فيهم ولا من ولسها اي ولا يصح عقدها من ولي الصبي والمجنون
 والمناسب لما قبله ان يقول ولا مع ولسها قال مع تلفق زمن الافة اخرى
 عبارة مرفوعة تلفق الافة ان امكن فاذا ابلقت ايام الافة سنة عتقة
 حر وعت الجزية لسكنه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يكن اجري عليه حكم
 كنوت في الجمع كما هو المتجه وكذا الوقت بحيث لا يقابل مجموعها باجرة
 وطرو وجنوت اثنا حول كطرو وموت اثناه بحروفه والحاصل انه ان ابلقت
 جنونه او قلت مرة الافة بحيث لا يمكن تلفيقها اولا تقابل باجرة فلا تلزمه
 الجزية والا لزمته فان بانت ذكرته وقد عقدت له الجزية اي وقع العقد
 على الوصاف وصور غير واحد المسئلة بما اذا عقدت له حال جنونه فاذا
 انتفع بيمين صحة العقد عمله بما في نفس الامر سم بالمهين طالبا لانه بجزية
 المنة الماضية اي وان كان دفعها في زمن الخوف لا يعتد بذلك لانه انها
 دفعها على صورة الهبة في العلم المتجه لا صل اهل الكتاب لتعيل لغير الجزية
 لاهل الكتاب وتقدر ايته لما يشك في وقت تهوده اما اذا علمنا تمسك
 الجرب الدين بعد شتمه لمن تهود بعد بعثة عيسى عليه السلام فلا يقد للجزية
 لفرعه لتمسكه بدين سقطت حرمة نفذ بحوز عقد الامان لهم كما ذكره في باب
 لان باب الامان اوسع من الجزية واما الصابية اذا الصابية طائفة من
 النصارى نسبة اليها سم نفع عليه السلام والسامرة فرقة من
 اليهود نسبة للسامري عماد العجل في اصول دينهم وهي موسي والنزاة
 وعيسى والا نجيل وان فالقوهم في الفروع لو اشكل امرهم اي لم نعلم هل
 كفرهم اليهود والنصارى ام لا كالم اي محتمل اي بالغ ولو بالنس او عدله

مخصوص حتى يكون يمين اصطلاحا ومن اسقط الزيادة اراد اليمين اللغوي
 قال في المنهج وشي وتنفق باربعة انواع اي بواحد منها اي وهو ما افترض الله
 به او بما هو فيه اغلب او ما يطلق عليه وعلى غير سوا قصد هو به او صفاته
 الذاتية تحقيق الا قال سم وكان المراد بتحقيقه ما ذكر التزام تحقيقه ولو
 بالدلالة على ذلك وان استلحق تحقيقه فليتم له بحروفه غير ثابت هو اولي
 من قول المنهج محتمل لشموله للمتنوع كلفه ليقطن الميت فان عبارة المنهج
 لا تشمل والحاصل ان الحلف عليه منحصر في شئ من المتحد كوالله لا ضرر
 زيد او المستجير كوالله لا قتل الميت اما الواجب فله يكون محلفا عليه
 كوالله لا موت لانه لا يتصور به الاله البر وهو لا يخل بتعظيم الله تعالى
 بخلاف المستجير فانه لا يتصور فيه الاكف والهو يخل بتعظيم الله تعالى
 ماضيا كان نحو والله ما دخلت الدار ولا كلمت زيدا او والله دخلت
 الدار وكلمت زيدا او مستقبله نحو والله لا ادخل الدار ولا كلم زيدا
 ليقطن الميت او ليصعد السما فانه يمين تلزمه به الكفارة حال
 وان صعد السما لان ذلك يخل بتعظيم اسم وحرمة فمخط فمخط فمخط
 اليمين ما لم يقيد كلفه فليكن غدا شويك لانه لا بحث حال وانما بحث
 بعد مهني الفد وقيل بحث حال صادقة كانت اي اليمين او كاذبة
 اي فانها متعقبة بكل حال ولانه اي الثابت لا يتصور فيه اكف اي
 بعدم الموت فانه لا بد منه وان طالت المدة وفارق انعقادها حيث
 لزمته الكفارة مما لا يتصور فيه البر كلفه ليقطن الميت فان امتنع
 اكف اي في الثابت فيما لو طلف لموت وامتنع البراي في الممتنع كقتل
 الميت وتكون اليمين للتاكيد اي كما تكون للتحقيق لكن عند انكار السامع
 تكون للتحقيق وعند عدم انكار تكون للتاكيد والله لا موتن او
 لا اسعد السما اولا اهل الجبر فليس يمين لا متنع لكف فيه بذاته الا
 بذات الله في نسخة سم القباذي الاله بالله قال اي بهذا الاسم الشريف الدال
 على الذات العلية وقوله او باسم الاله قال كالرحمن او الحي الذي لا يموت والاله
 ومالك يوم الدين كذا المراد به نعت للذات ولو شتمها كالحالف
 اخذت مله هذه الفاية مع ان ساير اسماءه مستثقة او من غير اسماءه كسبي



كما في الموصولات قال شيخنا م ر ومنه اجاب الرفيع والاسم الا عظم ومقسم
الاديات وفيه عدم الانقار وباجاب الرفيع وانه ليس كناية لان معناه
فنا الدار او لم يكن مراده به الموصول او الموصوف كما مثل وان كان كل منهما
مفردا الا ان يريد به اي بهذا القسم في جميع هذه الاسماء قال في هذه
الارادة تجري في جميع الاقسام فلو اضرب كان اولي قلت مراده الفرق بين
ما كان صريحا فيه تعالى فلا يقبل الصرف عنه ويقبل الصرف عن اليمين بخلاف
المستتر بينه تعالى وبين غيره فانه ان كان غالبا فيه صرف اليه الا ان
يستعمله كالحالف في غيره وان لم يغلب فيه بل كان استعماله فيه وفي غيره سواء
توقف انقار اليمين به على ارادته تعالى به دون ما اذا اطلق او قصد غيره
فالحال على جعل قوله الا ان يريد بغير اليمين قاصرا على النوع الاول
اقتصاصه عما تقدم بامتناع استعماله في غير ارادته فصار الحاصل ان ما اقتض
بالله من الا سماء لا يقبل الصرف عن الله ويقبل الصرف عن اليمين لا سيما
كما اشار له الشيخ بقوله وما اضمح به من الصفات يقبل الصرف عن الصفة
لا شرطها كما اشار له الشيخ بقوله وبالبحقبة ظهور انارها ويقبل الصرف عن
اليمين اي هو وما كان استعماله في الله اغلب ينصرف اليه عند الاطلاق ويقبل
الصرف عنه باستعماله في غيره وما كان فيه وفي غيره على السواء يتوقف
انقار اليمين به على استعماله فيه لكونه مشترك كما في الخط بعض تلازمة قول
غير اليمين اي بان قصد التبرك بذلك اي ما لم يكن يحضره القامى والا
فلا تفيد التورية ولا يقبل منه ذلك اي ارادة غير اليمين في الاطلاق
كما اي فيها لو قال ان علفت بالله فانت طالق او انت ضرا ولا طلاق فوق
اربعة اشهر فانت بصفة ما تقدم اي كان قال بعد قوله السابق بالله
لا ضربين زيد ثم قال لم ارد به اليمين بل اردت استغنيت بالله مثله فانه
لا يقبل منه فيقع ما علقه على الحلف من الاطلاق والعتق والا فلا ارادة
غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل 2 ل لتعلق حق غيره اي غير
الله به اما اذا اراد الا حاصله ان الحالف اذا تاول اليمين بغيرها
اما ان يريد اضراج ما صدر منه عن اليمين مع استعماله في معناه لقوله
اردت بقولي واليد نفسي بيد انه مبتد اضرج اعبد او اعتمد عليه او عند
ذلك

ذلك واما ان يريد اضراج اللفظ عن استعماله في الله مع بقا ارادة اليمين
فيقبل قوله في الاول دون الثاني وقول النهاج لا يقبل قوله لم ارد اليمين
معمول على الثاني دون الاول او باسم الحلف على قوله او باسم من
اسماء المختصة اكل القالب اطلاقه عليه وعلى غيره مشاركة الغير
له بيمينه وتعالى اخلص في الاطلاق المحرر عن الغلبة ظاهرا لما يورثه
صنيفه وصوابه ان يقال ويطلق لا غالبا على غيره تامر والرب اقترض
بانه مختص به تعالى فهو من القسم الثالث السابق واجب باسائه
بالنظر لا صل وضعه والقرينة ضعيفة لا قوة لها على الكفاية فقد وبذلك
فارت ان ضافة في قوله رب العالمين 5 وخالف ان فك اي الكذب
سواء حال بتقدير مستويين او منسوب بنزع الخافض اي على السواء
والاسم الا عظم يمين صريح بخلاف القسم الا عظم فانه كناية او بصفة
هذا مقابل الاسم الشامل للصفة بل يحلف بالصفة مجردة عن الذات
كوعظمت وقدرته من صفات ذاته اي الثبوتية كما ذكره وتردد شيخنا
في صفات ذاته السلبية كعدم جسميته وعرضيته وعن القاضى صحة اليمين
بها واما صفاته الفعلية كخلفه ورثته فلا تنعقد اليمين بها ظاهرا فالقول
وكلامه وسمعه ويصرح بالصفات الذات لا ضمنا للفظ اي لها
والجلد اي واللفظ كما ذكره محرر فاذا اراد لفظ القران لا المعنى النفسي لم
يكن يمين انظر 6 والمظهر مطلقا اي سوى لفظ الكلامه وغيره
وتالزم ولا ينعقد بها اليمين وقيل هو كناية بخط المبدان ولو قال
الله الا فالصراحة متوقفة على النطق بحرف القسم وميثاقه ودمت له
الذمة بمعنى الميثاق والمراد انه بايت بلفظ الكلامه بخلاف ما لو اقتصر على
الضمير وان تقدم له مرجع فكفاية 7 ان اراد يمين نفسه اي فيسب
للحقاطب ابراز في غير مقصية ومكرره فان اي كفر الحالف وقال احمد بل الحالف
محرر اما اذا لم يقصد عقد اليمين لنفسه بان قصد الحقاطب او قصد الشفعة
في فعله او اطلق فليس يمين لان ذلك ليس صريحا فيها والا فطلاق محمول على
الشفعة 8 ولا يكفر به لكن الاقيات به صرام ويفرز على ذلك مطلقا ولا
ينعقد يمينه مطلقا وان قصد اليمين والتفصيل انما هو في الكفر وانما

ولم يعلم قصدك لم يكفر كما يفهم كلامه الا ذكر خله فالله سنوي في قوله يكفر لا
اللفظ بوضعه يقتضيه وليقل اي نذبا لا اله الا الله وحده فم اشهد هذا لا يدل
على عدم وجوبه في الاسلام كحقيقته لانه يقتضي فيما هو له صياط مالا يقتصر
في غيره على انه لو قيل لا ولي ابياتي هذا بلفظ اشهد لم يبعد لانه اسلام
اجماعا بخلافه مع حذفه فم فم كافر في الحال ويجب عليه النطق
بالشهادتين فان حلف على ارتكاب معصية معينة والحاصل ان الحلف
عليه اما معصية او مباح او مندوب او مكروه فالمعصية تكون بالحلف على
ترك الواجب العيني او فعل الحرام فيعصى بالحلف على ذلك واما المباح
فالحلف على فعله وتركه سواء في انه يستلزم عدم كنه فيها واما المندوب
فان حلف على تركه يستلزم فعله كره حنيفة والمكروه بالقياس فان
حلف على فعله يستلزم فعله او على تركه كره حنيفة كمنذور مالي فانه يجوز
تقديمه على وقته الملتزم لما مر من انه حق مالي تعلف بسبب في ان
تقديمه على احدثها سواء قد علف الحلف عليه كالشفاء ام لا كقوله ان شفي الله
مرضي فله عليه ان اعترف عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء ثم المنهج
ومن اذا لم يدا به النذر الذي له حكم الحلف وهو نذر الحاج كايدي عليه
تقديمه فكان المناسب ان يذكر هذه في فصل النذر وسمى نذر الحاج
والفعل وضابطه ان يعلق القرينة بحدث او منع او تحقيق كايدي قوله
في كنه ان لم افعل كذا فعلى عتق رقبة وفي المنع ان فعلته فعلى ذلك وفي تحقيق
كنا ان لم يكن الا مكرما قلته فعلى عتق رقبة في نذر التبرر فانه التزام
قرينة به تعلف او معلقة على تحقق نعمة او اندفاع نعمة كقوله ان شفي
الله مرضي فعلى عتق رقبة او لله على عتق رقبة والمعلق عليه في نذر
التبرر محبوب والمعلق عليه في نذر الحاج موقوف فتأمل لزمت
اللفظة ان كفاية البين في صورتين قال ابن الصلاح اذ في والثانية
منفردة والمعتد عدم الا نقار مطلقا في فكله م الماوردى ايهم من لانه
مفهوم لكلام ابن الصلاح ولو حلف اي اراد ان يحلف على شيء فسيف اذ
كان اراد ان يحلف على شيء انه لا يكلم زيدا فسيف لسانه البتة بولايته
او وكالة المراء انه باع مال موليه او موكله او اشترى به لم يحن وحكم
البين

البين باق حتى لو اتي به بعد ذلك حامدا حنث ولم يخالف الشافعي فيه
ان هذا ليس من الحلف واذا حلف لا ينجح فنجح فاسد لا يحنث والمهر وجب بالوطى
وان لم يكن اذن من السيد قل وقد يجب بان المراد ان كل ما يتوقف على اذن
منه ولا يته فاذا ناطف حلف اذنه على الصحيح فم وكل شخص يبيع او يشترى
مهر على الصحيح فلو فعله فاسد لم يقع له مهر والسيد باذنه ليعود في النكاح
بمهر المهر في كسبه ولو كان ذلك النكاح فاسدا وكان القياس ان لا يحنث
في النكاح الفاسد لان الاذن منه على الصحيح فم لو حلف في ذلك
لمدر كبحضه وقول قل ان المهر وجب بالوطى وان لم يكن اذن فيه نظر
لان المنقول انه لا يتعلق بالسبب الا ان اذنت والا فحق الذمة فانه
اي الشافعي اوجب فيها المهر فجعل الفاسد كالصحيح ولو حلف لا يشترط
فلا يحنث الا بالشركة الصحيحة بخلاف الفاسدة فلا يحنث بها ولو حلف
لا يشترط فاستداه حنث الا ان يريد شركة مشددة مشددة
الحج الفاسد فاذا حلف لا ينجح فنجح فاسد حنث وصورته ان يفسد عمرته يجمع
ثم يدخل عليها الحج فانه ينفقد فاسدا واما تصويره بان يحوم محابها فانه
ياتي على مرجوع اذ الصحيح عدم انقاده اي لمقارنته للمانع كما مر في باب
فيه حقيقة ومجاز اي او في مجموع الحجاز كانه لا يسي في فلكه او استنى
الركبتي ما اذا كان قد وكل قبل بحينه والا وجه ظاهره روضه حنث
ان لا يحنث لانه بعد البين الا هو المعتد لم يحنث هذا من فقد قال روفيه
نظروا الا قرب الحنث ولعل وجهه ان الاذن في قوله لا يحنث الا باذنه مفهم
الاذن في المستقبل فصار مانعا لها من الخروج بدون اذن جديد فاذا
خرجت بالاذن السابق حنث لخروجها بدون اذن جديد كما انه في مسألة
لا يبيع وان يوكل له يحنث يبيع وكيله بوكالة سابقة لعدم وكالة جديد لانها
الحلف عليها دون السابقة لم يحنث كما نقله النجاشي معتد حنث
بفقد وكيله له اي ما لم يقصد انه لا يتعاطى العقد بنفسه فان قصد ذلك لم
يحنث بفقد وكيله وهو المعتد معتد كفتي نصوص الشافعي اي
من حلف على فعل نفسه فلا يحنث بعقد وكيله اذ ايهوم كنه الحلف لا يحنث
فعل الغير فوكل من راعها اي سوا قلنا الرجعة ابتداء نكاح ام استدانة

فالمعتمد انه يحنث فليقل المكر والمعتد فيه عدم الحنث ويؤخذ منه
ان الاجبار بالنكاح يصح مع ان متناع وليس مختصا بالسكوت مع عموم التفرغ
بالمتناع فهو كما لو اذن الى اي يحنث على المعتمد للحنث اي عند
الاطلاق فحلفه لم يحنث معتد لا يبيع لي زيد ماله اي فهو كما لو حلف
على زيد لا يبيع ماله فلا فالبلقيني في فرقه بينهما وكان يجوز اللام للتوكل
لالتعدية قال م رومن ثم تعين في لا تدخل في دار ان حال من دار
قدم عليها لكونها نكته وليس متعلقا بتدخل لان ذلك هو المتبادر من
هذه العبارة فحنث بدخوله دار الحالف وان لم يكن فيها ودخل لغيره لادار
غيره وان دخله سموا علم زيد انه مال الحالف علم منه انه معنى العبارة
لا يبيع ماله كما ينال فيليس لي متعلق ببيع بل بالمال ولعله عند الاطلاق
لتبادر فان قصد غيره بل ان اراد له يقع عقد البيع كمن يملكه
يعتبر في المباشرة للفعل اي في الحالف المباشرة للفعل اي والمباشرة
غير الحالف ووقت الفداء اي فيما لو حلف انه لا يتغير فليقل
ان روي ان جبريل عليه السلام قال علمك بما مع الحمد روضي ولو حلف
ليصلين عليه صلوات الله عليه وسلم افضل الصلاة ايتها الصفة التي
فيها الصلاة اي الى براهيمية واستكمل بعدم استمالها على السلام
واجيب بانه انما التزم الصلاة بين فعل واحد من ذلك ثمة اعترضه
قال قال بان بين لا تصاف الا مستور فلو ابقى المتز على ظم ولم يزد فعل
واحد كان مستقيما التبان بضم التاء المثناة فوق وتشد يد
المحذرة سر والصفير ستر المحذرة فقط كذا في شئ المركب لا نهر كما
كالطعام المتيق فانه يجزي في الكفارة وزكاة الفطر فان لم يكن
المكفر رشدا بان كان مجورا عليه بسفه ومثله مجور الفليس فقام
اي فالواجب صيام الى بالاطعام والكسوف اي لا بالاعتناق لانه
يستعقب الاول من عتق عن كفارته وليس هو من اهله اما العاشر
بفيسة ماله ولو فوق مسافة القصير فلا يكفر بالصوم بل ينتظر الحضور
كما قاله الش ولا يجد ما يفضل عن ذلك اي عن كفاية بقية العمر الغالب
على المعتمد ولو كان نصيبا او اكثر بين البابين اي باب الكفارة حينئذ قلتم

اذا

اذا كان فقيرا لا يلزمه الاعتناق ولا الاطعام ولا الكسوة وان قدر على
اخذها بما لا يزيد على كفاية العمر الغالب فله ان يكفر بالصوم وبين باب
الزكاة حيث قلتم بايجاب الزكاة في النصاب الذي عند غمراه بالباين
ما ذكره في قوله فتلزمه الزكاة وله اخذها شحنت متباينات اي منها
نسخت تلك وق لا حكم فيه نظر له بها رواية شاذة ولا نسخ فيها فكانت
الاولى في الفرق ان يقال تلك شحنت لو فرض تفاوتها بخلاف آية السرقة
فانها لو تواترت لم تنسخ في احدها اي الحلف والحنث **فصل**
في النذور ولعله جمعها لا فتلها فانواعها في الوعد في اوشتر المتكامل
الوعد في الشر لعله من باب المشاكلة فلا ينافيه ان الوعد في الخير والا يعاد
في الشر كما في قوله
وان وان اوعدته او وعدته • لمخلف ايعادي ومنجز موعدك
وشتر الوعد في خاصة هذا يشتر الموكد وغيره والتعريف الا ان
اولي بنذر بعض الذال وكسوهاست باب نصر وضرب فلا يصح النذر
الا ان يخفى ان عبارة المصح النذر يلزم في المجازة فهو مبتدا وضرب وخاعل
يلزم ضمير عايد على النذر والتحمل لفظ النذر فاعله بفعل محذوف منفي
وفعل حمله يلزم مستانقة وجعل فاعل الفعل محذوف وجعل الطرف
متعلق به ولا يخفى ما في ذلك من التشتيت ومخالفة الوضع العربي
فراجع قوله ويلزم ذلك اي المذكور في الصفة السابقة ككل
وشرب الكلام صريح في ان المباح هو المنذور بان قال ان شربا ليد
مرضي فعلى كل كذا او شرب كذا الذي قلنا لا عطفه بقوله انه سهر والرقود
بذلك يرد قول المتن الا ان لا يلزم النذر على ترك او فعل مباح كقوله
لا اكل كما اكل وانما لم يستند اليه في رد هذا الى ذلك لان المتبادر منه
انه ليس من المجازة مع انه عند التامل لا فرق بينهما في عدم الا نطقا
لكن اجاب شيخنا في عما ذكره المهم هنا بانه اشبه على اسم الملتزم بالمعق
عليه والذي يشترط كونه قربة هو الملتزم لا المعلق به فلو قال ان قام زيد
او تعد قلته على عتق رقبة صح ذلك كما يدل عليه لفظ المجازة والمجازة واقعة
مطلوب على فعل مباح ولا مانع من ذلك تامله بخط بعض تلامذة قال

فكان ينبغي للشئ ان يسقط لفظ نذر في قوله علي نذر ففعل لا والحاصل ان
كان المنذور معصية او مباحا لم ينقد وان كان المعلق عليه معصية او مباحا
فان تعلف به حث او منع او تحقيق خبرا وكان فيه اضافة الى الله تعالى كان
حيث لا نذرا فتجب فيه بالحث كقوله فتعلم الزوم اي لزوم الكفارة
لانه نذرا المناسب لانه يوجب فاعلم من حيث اليقين اي لا ف قوله
لله علي ان ادخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة ان ما يعلق
به حث او منع او تحقيق خبرا كان يمين والحاصل ان نذر المباح تارة يكون
حشا كما رادته الزام نفسه باللفظ فقط فهذا لا ينقد كمن تلزمه فيه
الكفارة لانه يمين لتعلق الحث به وتارة لا يتعلق به شيء من الثلاثة
المتقدمة كان يطلق في الصفة فهذا لا ينقد ولا تلزم فيه كفارة
وطول قراءة اصلا اي من غير صام لقوم لا يرضون بالتطويل لان العبرة
في الطلب وعدمه بحال الناذر كما يعلم مما ياتي في قوله لو علق نذرا بمسألة
زيد لم يصح الا ان قصد مسئلة زيد انها نعمة مقصودة فيصح النذر
مع ان قدوم زيد في حده ذاته لا يكون قربة بان محتها اي الثلاثة
ولو معصية والمعتد انه ان عين اعلاها صح نذر او ادناها فله كما امر
به مرة زبي على اقل واجب الشئ وهو الصبح فانها واجبة بالشرع
فهو ركعتان وفي الصدقة ما يقول ولا تنقد زخمسة الا يعني انه
لا يقال كما حملت الصدقة على اقل ما يجب وهو ركعتان كذلك تحمل الصدقة
على اقل ما يجب وهو ما خمسة دراهم او نصف دينار لان اقل نصاب
الفضة مايت درهم وفيها خمسة دراهم واقل نصاب الذهب عشرة
مقالات وفيها نصف دينار لان النظر لا اقل ما يجب لا يخفى فذكر بل قد
يكون اقل منقول وصورة في الشركة فانها تجري في النقود ايضا فاذا
وجبت الزكاة في نصاب ربع الشروكان مشتركا بين مايتين مثلا لم يجب
على كل منهما سوى اقل منقول فتشفي ويحصل الشفا بان يذهب اصل
المرضى ويوجد في المريض بعض قوة ولا يصح نذرا فيه بغير شرط
المات لان نذر مبني على الفتح في محل نصب اسم لا فافته للجنس فجعله الشئ
فاعمله لفعله محذوف فلو قال كما لو قال سم العبادي ولا نذر ينقد في فعله

معصية

معصية الخ لسلم من ذلك كقوله اي لا علي وجه الحاج والفضب ان قلت
اي ان قتلت فلان ما لم يكن قتله قربة فان كان كالحرب فانه يلزم ما التزم
وهذا اظن اورد في التوشيح اي على قولهم لا نذر في معصية الخ ان نذرا
عتقه في الحال بان كان موبرا عند النذر وقوله او عند اد المال اي ان كان
مفسرا عند النذر وهذا هو المعتد انه يلحق النذر واما المفسر فاعتاقه
ما ينقد نذره فلا ايراد وعبارته ثم رولا يستثنى من ذلك صحة اعتاق
الرهن المفسر لانه جاز كما مر في بابها اي وحلية فينقد نذره كما مر اما
المفسر فلا يصح اعتاقه له وان استر به ذلك او يرى من الدين كاصروا
به في باب الرهن وعليه فلا ينقد نذره لا تنف الشرط في الناذر وهو ينفذ
نذره فيما يندره وبهذا التقرير يعلم عدم صحة الا يراه المذكور كما تقدم
فليعلم وان تم الكلامات الا قد علمت انها لم يتم باعتبار ان اعتاق الرهن
المفسر جاز في قوله وذكر في الوهن ان الا قيام على عتق الموهوب لا يجوز
غير تمام فبطل ان يكون النذر في المعصية منقدا منقدا بالنصب
في محام النسخ ولا وجه للرفع الموجود في نسخ الله على جعله خبر مبتدأ محذوف
واستثنى غير اي على قول ضعيف والمعتد عدم استثنائها كما سذكره
وهذا هو النظم معتد وسواء اقتصد بالنوم النشاط يؤخذ منه ان كل
ما وضعه الا باحة لا يبقى في صحة نذره عروضا الطلب في القسم الاول هو
فقد العبارة بالمباح نحو النشاط على التجدد بالنوم بنحو ان نقدا لا نقضا
يقى الزوم الذي عبر به التحريم من التزيم وكفارة اليقين وليس مرادا
المعلوم منه بالاولي ما ذكر اي المص من نفي الزوم وفي نسخ ما ذكره
ولا يلزم عقد النكاح بالنذر اي لما تقدم ان ما وضعه الا باحة لا ينقد
نذره اذا عرض طلبه اذا كان مندوبا بان كان تايقا او وجد اهتبه
لفوض والمعتد الصحة كما سذكره لان المباح كالهيئة هنا والوجه الخ
هو المعتد وهو من نذر الحاج وقيل من نذر التبرر يصح اذ وجه ذكر هذه
المسئلة انه يباح للمرأة ان تترك لزومها حقوقها فكان القياس ان لا يصح
نذره لا باحة في حقها خاصة فيها ما يلحقها ستة عشر مسألة
لزومه اي لزومه اتمام الخ اذا شرع فيه اما نفس النقل فلا يلزمه بل هو

باق علي نفليته وفايدة نذره اتمامه حرمة ابطاله قال فينا ب عليه ثواب
النقل كما هو ظن كلامهم فراجعه او شي منه اي من الحرم وكذا من غير
من اجزاء مكة كدار القياس من مسكنه متعلق بالمسكن لا بالنسك قال
او نذر الحج او يمتنع في حفظ الله وسقط منه لفظ ما شيا سوا وقوله
او عكسه اي نذر ان يحضر حجا او يمتنع في الحج وشي فان ركب
اي حيث نومه الميسر والمراد به في غير وقت نزوله او ذهابه لنحو استقيا
او غير ذلك وان ركب بعد رعايته او شحها بفتح الهمزة او وقف
اي نذر وقف ما يشترى اي الزيت والسمع به من غلته بان قال نذر
علي ان اقف داري علي شرا زيت او شمع يوقد في المسجد الفلاني او
الرباط الفلاني ثم نظر ان قوله وقف جملة نفليه علقا على نذر اي
ولو وقف ما يشترى الا والا لم يصح فهو باق علي ملكه لا يتصرف
فيه من دفعه له فان مات دفع لوارثه ان علم والا صار للمصالح العامة ان
لم يتوقع معرفته والا وجب حفظه حتى يدفع له كتاب القضاة
والشهادات ثلاثة وجه لخصرانه اما ان يكون عارفا او لا والعارف
اما ان يحكم بالحق او بعد اعنه فان عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وان
عرف وقسم بالباطل او لم يعرف الحق من الباطل ففقد علي جزاءه في النار
في حق الصالحين المراد بالجميع ما فوق الواحد له نه في حق المنفرد
فرض عين وهو المراد بقوله فمن انفراد اقل في ناحية اي مسلة عدوي
واعلم ان القضاة اي توليته تقتريه الاحكام الا الا باعته فيجب اذا تدب
في الناحية ويندب ان لم يتعين وكان افضل من غير فبين له قم الطلب
والقبول ويحرم بغير حيا له ولو مفضل له طلبه وقبوله ويكره ان كان
مفضول ولم يستمع الا ففضل فيكره له ويتبطل عدالة الطالب خصلتين
عليه هما الكتابة والبقظة وسكت عن خصلتين هما كونه ناطقا
وكفايته في القيام بامر القضاة ولو ساه له فيه شبهة كشرب الخمر
العام هو لفظ يستغرق المباح له من غير حصر والخاص بخلافه والمجمل
هو ما لم تنفع دلالة ومنه المتشابه والمبين بخلافه والمطلق ما خلا عن
قيود والمقيد بخلافه والنسب هو ما دل دلالة قطعية كاسماء العود والظن

هو ما دل دلالة قطعية هو زي وقال قبله والمنطوق ما دل عليه اللفظ في محل
المنطق وهو نفس ان افاد معنى لا يحتمل غير كزيد وظن ان اعتبار مرجوح
كالا سده كالا فدل على ما قيل من اقوال الفلاحية لا دليل
سواه فانه مختلف فيه فاشتبه الشافعي لانه محقق ولانه مجتم عليه
لانه في ضمن الاكبر وغيره فاخذ بالكثر ما قيل احتياطا وذلك
كاقتلاف العلم في ذمة الذين الكذب فيقول كذبة المسلم وقيل
كنصفها وقيل كثلثها فاخذ به الشافعي لذلك فان دل دليل علمي وجوب
الاكثر فاخذ به كفضله ولو غلب الكذب قيل انها لا توجب سماع ودل
عليه خبر الفقيهين فاخذ به والمسئلة مبسوطة في الاصول دون
من يبصر ليل فقط المقتدر انه يكفي من يبصر ليله فقط ايهم زك
لكن جري م ر علي ما قاله الله تعالى عن الاذرع كذا ايها من خط بعض
الفضل هو دور الحكم ويقال انها كانت زعامة ورياسة لا امامة
قل علي الغريب ولا يكتب اي ولا يحسب كما في الحديث الصحيح قل
متيقظا قال الغريب فله تضع تولية معتد بان اختل نظره وفكره
اما الكبر او مرض او غير قال قل هذا صحيح كلام المص وهو معلوم مما
مر واما نفس المتيقظ بقوى الفطنة والحذف والضبط فهو
مدوي كما قاله الله لا شرط علي المراجع فان نذر ان يتفرد بربقيه
وقوله له شوكة ليس بقيد وعبارته سلطان او من له شوكة فتولية
السلطان صحيحة مطلقا اي سواء كان له شوكة ام لم يكن كان زالت
شوكة بخلافه سرا وحي ولم يفتل معرفة طرف الا المقتدر انه لا يشرط
وينفذ حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جاهد الله فان اطلق التوكية
اي من الاستحالة وعدمه او اجتهدا مقلد بفتح اللام ان كانت
مقلدا فليس بها اهله اي رجلا اهله او غير عقوبة الله تعالى اما
هي فلا يجوز التحكيم فيها اذ له طالب لها معناه واخذ منه انصف الله
المالي الذي لا طالب له معناه لا يجوز التحكيم فيه وخرج بالاهل غير
الاهل والمعتد بالآلة امتنع التحكيم لوجود القضاة ولو قضاة ضرورية م ر
زي م ر م ر اي الا اذا كانت ياخذ ما له وقع فلا يجوز تحكيمه مع وجود

الاهل والاعاجار ولو في نكاح نفسه لا يجوز تحكيم غير مجتهد مع وجود قاض
ولو قاضي ضروري م رآه اذا كان يافذ مالا له وقع كاسلف ولا ينفذ
حكمه اي الحكم والا بان كان امدهما قاضيا فلا يشترط رضاها بناء على ان
ذلك تولية منه ولا يكفي رضاها اي لان اقتران لا يسري على القاطنة
فلا يكفي رضاها بل لا بد من رضاها ايهم او الثبوت كما في فتح المنهج امتنع
اي الحكم قبل بلوغه عزله بالرفع فاعل بلوغ اي عزل نفسه فله
الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله ولا ينفذ امدهما قبل بلوغه وان بلغ الاخر
ويقراته عليه اي لان قوله اذا قرأت كناية عن معناه اذا بلغك الغزل
ولا شهادة عطف على قوله اي ولا تقبل شهادته الا ولو ادعي بالب
للمفعول وهو نائب الفاعل شي لا يتعلق بحكمه كدعي في وسط بفتح
السين على الشرر لتساوي اهلهم في القرب منه كذا عللوا به قال سم
كان المراد بهذا التساوي كل مع نظير فاهل الاطراف يتساوون وكذا
من يلزم وهكذا اي لان الساكن بالقرب من وسط البلد ليس
مساويا لمن مسكنه في اطرافها فاشار الي ان التساوي بالنسبة لمن
في الطرف المقابل له لا مطلقا مترجعت لان في تبليغها القام من كلام
لخصم شهادة فلذلك يشترط تعددهما بخلافه في ابلاغه كلام القاضي
لخصم لا يشترط فيه التعدد دة بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة
واول من اخذها عمر رضي الله عنه وكانت من قبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وما ضرب بها امدا على ذنب وعاد اليه بوجهها قل
وعليهم الخ طبة اي وسهل عليهم الخ طبة اضل او اضربنا
الاول للمعلوم والثاني للمجهول وكذا ما يورد الزيلعي في الزاوي او
بالدال المهملة على اختلاف في ضبطه فاعطاه على الدخ لفر المقبي
تركه مع قدرته على اخذه بالينة والا فعلى لم ينزع منه ولا اثبت
فرض عتيق ابي حنيفة جواز رفع مسلم الا المراد به الوجوب له من
ما جاز بعد امتناع وجب كدخ ضرر المسلمين كذا في خطه وصوابه
كما في الروضة وفروعها كدخ ضرر التافير والتفجير اي فيرفع
الذي على المرتد هفا اذا ادعيا ومنازعة البلقيني يفيد انه لا جامع
بين

بين المكافاة في القصاص ووجوب الاكرام في الدعوى بدليل انه لا يرفع
الوالد على الولد ولا الحر على العبد مع عدم المكافاة بينهما لرفع الحسد
على العبد اي تقدم الحسد المسوق على العبد السابق في الدعوى والوالد
على الولد في مثل ذلك واما ان يقوم له ظم وان لم يكن اهله للقيام لفرض
التسوية فان سلم احدهما انتظر الاضراكي استكمل بان القياس عدم
انتظار ملك على ان السلك سنة كفاية فحصوله من احدهما كانه منهما
وجوابه انه وان كان سنة كفاية لكن الا فضل نفرد به دفعا لا احتمال
ان يربى الا تي به لنفسه مزينة على الاضر او قال له سلم بهذا سرد
على من قال متى وقع فصل بين المسلمين وصوابه ولعمري من سلم به
ابطال الجواب كما لو سلم بين الايجاب والقبول في البيع فهذا يرد له
يغتر القصر بذلك متى لو قال السلكم عليكم يا سولان لم يكن زيادة
يا معك نا مانفا من وقوب الجواب كذا بها من ولكن الذي في فتح
م ر و بشرط اتصاله بالرد كاتصال الايجاب والقبول وما هفت
لا ينافيه لقول الشر وكما هم احتملوا ان من له خصومة او من غلب على
ظنه انه سيجي اسم ولو بعضا فيما يظن ليل يمتنع من الحكم عليه م ر
والاولي اذا قبلها الا كان له وب اسقاط قوله اذا قبلها كما في عبارات
غير مرصومي الى لانه لا ينافي قوله ان يرد هالكن ينافيه قوله او ثبت
عليها فانه قدع القبول تحتهم الجميع اي حملتها لا القدر الزائد على
المتناذ فقط وقول من المذهب كذا في خطه وصوابه كما في فتح الروض
عن المذهب لان الروياني اقدم من الشيخ ابي اسحاق صاحب المذهب
وتقدم له نظير هذا او حاصل ما اشار اليه ان المهدي اذا زاد عن
العادة بعد المنصب ففيه امتكالة له لانه الا ولي تحتهم الجميع مطلقا سواء
كانت الزيادة من الجنس ام لا والثاني ان كانت الزيادة من الجنس
جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين ان تميز الزيادة جنسا او قولا
فتمم وصدوها او لا تميز فيجمع الجميع وهو المقتدر فان كانت الزيادة
بسبب تمييز جنس اليهودية بان كانت عادته ان يهادي بالقطع فهاداه
بعد المنصب باكرير فله يجمع الجميع او مقابل ما زاد على قيمة القطر

بين

من الحرس امتهالات ربح الاسوي منها ال اول وقيد بما اذا كان للزيادة
وقع والا فلا يحرم قال قى وحاصلها انه ان كانت الهدية بقدر ما كانت
يهدى اليه قبل القبض وقدر وصفه جاز قبولها وثبت القادة
مرة والا فيحرم والقارية اذا كانت مما تقابل باجره كسكنى دار او كرو
دابة اذ الصدقة كالهدي فيها التفصيل المذكور في الهدية من انه
ان كان يتصدق عليه قبل النصب ما تصدق به يورث جاز والا فلا
الرشوة هي مئة الرام زويت الحكم بغير الحرف اذا فرغ منه كورثي ليحكم
بالحرف جاز وهو موط فليس من الرشوة المحرمة والجواز من جهة الدفع اما
القاضي فلا يجوز له ان ياخذها لا على الحكم مطلقا اي سواء اعطي من بيت
المال ام لا ولو ذكر احد اي لفظ احد او سال الحكم بما ثبت عنده
والا شهادته هكذا في صحاح النسخ وهو كذلك في النسخ وفي بعض النسخ
استقام الواو من والا شهادته وهو سيق قائم وخرج بتقيد السؤال
بالحكم ما لو سأل ان يكتب له في قرطاس احضرت محضرا بما جري من غير
قائم وان يكتب سجلا بما جري مع الحكم به فانه لا يلزمه اجابته بل تن
لان في ذلك تقوية كجده وانما لم تجب كالا شهادته لان الكتابة لا تثبت
حقا بخلاف الا شهادته سنة شروط نظمها بعض المعاصرين بقوله
لقد دعوى شروط ستة جمعت تفصيلها مع الزام تقيد
ان لا يناقضا دعوى تقايرها تكليف كل ونحو الحرب للدين
غالب ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالادعوى بالمتعة والنفقة
والسوة والا قرار والرضخ والقبضة من للقاضي استقصاها اب
ولا يجب عليه ذلك وهل له رد ام لا قرر شيخنا الخليلي رحمه الله
ان له رده اخذ من التعبير يستفاد فان عاد وفضل التكرار سمعت
ملزمة بصيغة اسم الفاعل ولا دعوى عليهم محله في التهي والمجنون
اذا لم يكن مع المدعي بينة فان كان مع المدعي بينة سمعت الدعوى عليها
وكذا الغايب والميت لا تجمع الدعوى عليها الا اذا كان مع المدعي بينة
والا فلا سمع وقبل اطلاق القاضي في المصباح يقال اهلته اهلها
وهلته تخليفه قد علم اي بطريق الاشارة من قوله ولا يحلفه الا

بعد سؤال المدعي لما مر اي لا ضرار بخصمه وقد تكون الا وقد
تفرض العداوة الى الفسق فتد شهادته مطلقا ولا تقبل شهادته على
قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهور العداوة ولو شهد عليه فقفه المشهود
عليه لم يورث فيحكم بها الحكم ولو عاد له من سيظهر عليه وبالغ فيضامه
ولم تجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته ليله يتخذ ذلك ذريعة الى ردها
سم ولا شهادة من يدعو الناس الى الضل والضلال والاعتدال القول من الداعية
فان قبلت شهادته قبلت روايته خلافا للعلم ومن تبعه زي ولا
شهادة خطايب ملكه والخطايب طائفة من الروافض من يورث
الي ابي الخطايب محمد بن وهب الا سدي الا جلع يدينون بشهادة
الزور لمواقيهم في الفقرة اذا حلف على صدق دعواه مصباح او
شهد بخلافه اي لغير خطايب لم تصح شهادته للشيعة روجه
البلقيني معتد قال سم اي ما لك المذهب شهدان بما فيه
بعد حضور الخصم لان الاعتناء عليهما متى لو طافه اوضاع او تخيم ما فيه
فالبرع هما والكتاب انما هو سنة ليند كرايه ولو كتب لمعين فشهد
الشاهدان عند غير امضاه لان الاعتناء على الشهادة سم
اوجبت الحكم جلة نعت كجده واشهد يا حكم في شر الروض واشهدت
به موصي وما في شر الروض هو المتعين لانه من جملتها المكتوب
لقاضي بلد الغايب وسميها ان لم يعد لها ظم ان الكلام في شهادتي
الحكم له شهدي الحرف لان الانها ان كان بالحكم فلا حاجة لذكر كجده التي
اوجبت الحكم وان كان الانها بسماع الشهادة من غير حكم اصحاب
الا من ذكر الشاهدين ان لم يعد لها والمصم لم يتعرف لسماع البينة
فقط اي من غير حكم لان يحل كلام التمس على شهدي الحرف كمن قوله
ان لم يعد لها يقتضي الاكتفا بتعدد بله فيما في الروض من قوله
ولا يكفي تعديل الكاتب اياها لانه قد يل قبل اذا الشهادة الخ فان
قال انه الخصم بل يحكم عليه قاضي بلد فان مات اي المشارك في الحكم
العام للمدعي فان مات اي المشارك في الاسم الخاص للمدعي
وقف الا من بالبناء الجرمول تحتة يذكر فيها خلافا للتصوير المتقدم

وهو ما لو جاز قاضي بلد الفايب فشا فنده بالحكم الحكم للمدعي في الحكم
اسم موصول اي الذي حكم للمدعي امضاه اي المخبر بفتح الباء شافه
اي اضر به بلا واسطة في غير محله اي المخبر بغير الباء فليس له ان
للمخبر بفتح الباء امضاه اي لعدم قدرته على انشاؤه فهو كالضارب
الغزل فله يفيد من تقليد السابق هو قوله اذ يسهل اضرها
مع القرب **فصل** في القسمة اعلم ان قسمة الافراز ضابطها ان
تكون في مستوي الاجزاء صورة وقية مثليا او متقوما وضابط قسمة
التوزيع ان تكون فيما اختلفت اجزاه في الصورة والقيمة او ارضاها
وقسمة الرد وهي ما يحتاج في قسمته الرد مال اجني وهي تتميز
اخصا الا هو معنى لغوي وعرفي فهما متحدان كما قرره زكي وادرجت
في القسمة لا يحتاج القاضي اليها ولان القاسم كالقاضي في وجوب
اشكال قسمته والقاسم الا والمقسم هو الواقع فيه القسمة قل
واضلك في الايدي اي وسوء اختلاف الايدي اذ وعلم المساحة
بكراليم وهو علم يعرف به استقامة طرق الجمهور لا حادثة العارضة
للمقادير وهي قسم من الحساب فحفظه عليها من عطف الاعم هو وقال
قل وهي معرفة الاسطرة والحفظ هو علم الحساب اي المتعلق
بالاعداد ويطلق حساب على ما يعبر المساحة كما اشار اليه
لا يستلزم اي القسمة وقوله من غير عكس يعني ان المساحة
لا تستلزم القسمة وانما اشترط علمها اي المساحة والحساب
مع ما ذكر من الشروط معرفة التقويم اي تقدير قيم الشيء مصدر
قوم السلعة قدر قيمتها او جهها لا يشترط اي ويسأل عدلين
عن القيمة وهذا هو المعتمد باستجابه اي التقويم اي العلم به بدل
العدالة تقبل شهادته كان الاولي ان تقبل ليكون مصدر ابدل مصدر
ومع هذا يقال عليه انه يشمل غير المراد لشروط الت ولا يشمل المراد
وهو من به خاتم مروق والتزم فانها يقع ان يكونا قاسمين لا شاهدين
فتأمل بل ويشفي كوعبر بديل بل يمكن كان اولي لا تراه ان
لا تستغن عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل فهو حاصل وان لم يبدل
العدالة

العدالة بقبول الشاهدة فالمقام يقتضي التعبير بلكن للاشارة الى
ان وجهه الاول ولورية اشتراط السمع والبصر والنطق والضبط واما
لا تستغن عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل فهو حاصل وان لم يبدل
العدالة بقبول لتضمن العدالة لذلك ككنه اشار اليه بنبغي استقامتها
وفي نسخة فان تراضي هي اول لسله متها من التخرج قبل لفظة
الطوبى البرائيت وقول قل في كل من النسختين نظرم نوع الشريكان
ومثلها الشريكان من غير ان يحكمات سياي محترزة بقوله اما محكمها الا
المال المشترك مفعول بفهم وليس مفعولا يحكمها كما توهم لان
وكيل عنهما فيجوز كونه رقيقا او امواة وفاسقا والحاصل ان شروط الاقتدار
ثلاثة رضاها وان يكون مطلق التصرف وعدم حكمها اياه في الشروط
المذكورة لو قال اي المذكور من الشروط لكان مستقيما قل لكن
يشترط فيه التكليف اي لان الوكيل شرطه التكليف فان كان فيها
هذا محترزة قوله المطلق التصرف يعني ان المحجور عليه لا بد من منصوب
وليه من العدالة كم يقتصر بالبناء للمفعول فيه اي في التقويم باعتبار
المقوم سم في المقوم بصفة اسم الفاعل لان الخارج اذا لم
والمقوم بخبر بقيمة الشيء فهو كالمشاهد فهذا هو الفرق
بعلمه ان احسن التقويم فالاجرة اي المساحة في القيمة وامة
المثل في الفاسق على قدر اخص الماخوذة خرج بالماخوذة
اخص الا صلية في قسمة التدبير فان الاجرة ليست على قدر حاجتها
بل على قدر مساحته الماخوذة قلة وكثرة لان العمل في الكثير الثمنه
في القليل سم المخرج فان كانت الشركة في ارض نصفين وعدله ثلثها
بثلثها فالها يرايه الثلث يعطى من اجرة القسام ثلثها والاخر
يعطى ثلثها وزج البليقي ان كلا منهما يعطى النصف بغير كان
نقص نفعه اي وبقي له نفعه ل نفعه المقصود منه على حالته
التي هو عليها لان ما يطرأ قصد ل لم يمنعه اي لان الحق لهم
ولم يمنعه لما فيه من الضرر فالاول وهو ما نقص نفعه كسيف
انكسر والثاني اي ما يطرأ نفعه المقصود صفيير فيه تغليب

الذي هو الحمار له نه مذكر والطاؤون مؤنثة فهو ال اول اي قسمة
المشابهات وهي قسمة ال افراز والي هذا النفع ان لم يدخل اسم النوع
الثالث في كلام المصلا نه انما يكون بالتراخي فله يدخل في قول المتن
لزم الشريك الاضرا بابه منفعة ال بنية بان يكون في جانب
ال دار مفعة وسيت وفي الجانب الاخر كذلك ذلك الجزء بالنصيب
مفعول يعطى ويفعل كذلك في الرقعة الثانية فيخرج على الجزء
الثاني او على اسم عمر ايا كانت الوقع ثلاثة ويتعين من بينها
به من الشركا او ال جزء منوط بنظر القاسم على اقلها وهو في المثال
السدس فيكون ستة اجزا واقترع كما مر ويحجب اذا كتبت ال جزا
تفريق حصته واحد بان لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدأ به
ربما يخرج له الجزء الثاني او الخامس فيتفرق ملك من ذلك النصف
او الثلث فيبدأ به ال النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء
ال اول او الثاني اعطيهما والثالث ويشي جزا له الثلث فان خرج
على اسمه الجزء الرابع اعطيه والخامس ويتعين السادس لمن
له السدس قاله ولي كتابة ال س في ثلاث رقع او ست والاخراج
على ال جزا لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكره المخرج اي فيخرج
رقعة منها على الجزء ال اول فان صادف اسم صاحب السدس فيكون
أخذه او الثلث أخذه والذي يليه او النصف أخذه والذين بعدهم
لكن قال سم لك ان تقول اذا كتبت ال س ثم بدأ بالاضراج على
الجزء الثاني مثلا فيخرج اسم صاحب السدس فيلزم تفريق
حصته غير فيحتاج الى اجتناب البداية بالاضراج على الجزء الثاني مثلا
ففي قوله لانه لا يحتاج اذا تأمل فليتأمل الخاليت عن ذلك يتأمل
مع ما قبله قل ووجهه انه لا يتناسب الصورة الثانية فانما ال رض
بعضها تمل وبعضها غيب فتأمل ويلزم شريكه اجابته اي ويدخلها
ال حبار للحاجة كما يبيع الحام دين المدبوت جبرا وان لم يدخل قيمة
الردم ان كل منها يبيع لان فيه دفع مال غير مشترك لم يختلف
صفة نفع كما يوزن من المخرج كما رضى اي حصة وردية يمكن
قسمة

قسمة كل منها الا متقومة هو صفة المنقولات فيقر بالجزء والستون
كما ضبط المؤلف بخطه ايج والحاصل ان الشروط اربعة ان يكون القسوم
منقولا وان يكون نوعا واحدا وان لا يختلف ذلك النفع وان يزول الشركة
بالقسمة وان اعتبرنا متقومة قيدا فالشروط خمسة فتأمل فخرج
بالمنقولات الفقارات كدارين او حانوتين كبيرتين وخرج منقولات
انواع كعبيد شركي وهنك ونجني وخرج ما اذا اختلف النفع كخاتنين
ثمانية ومصرية وخرج ما اذا لم تنزل الشركة كعبدتين قيمة ثلثي اموالهما
تعدل قيمة ثلثه مع الاضرفه اعبار فيها كما في المخرج فان قلت
هنا استغني بقوله السابق ويلزم شريكه الاضرا بابه عن قوله
ويجبر على قسمة ال لانا نقول ذلك مفروض في الارض التي تختلف
اجزاؤها فقط فلذا اصحاب ال ذكر بقية الصور فتدبر صيا
لا تختلف في كل منها اي من الدكاكين ونحوها القسمة وعبارة
المخرج ماله يحتمل كل منها القسمة الا وهي واضحة اعيانا اي متوية
القيمة لوظف انه حال من دكاكين ان زالت الشركة بها بات
ياخذ كل واحد من الشركا واحدا على انفراد ولا ضلله الدكاكين
في الصورة جعلت من قسمة التديل لا من قسمة الافراز لما مر
من انها فيها استوت اجزا وموترة وقيمة بخلاف نحو الدكاكين
التي بارفله اعبار فان كان الفاصولة فان كانت اي قيمة نحو البير
كما قال قل تملك المال شركة فيه وهو المال المدفوع افراز للحق
لا يبيع الرابع انه يبيع فيما يملكه من نصيب صاحبه افراز فيما يملكه
فيل القسمة مرسوم على ال اول وهو قسمة التديل فان لم
يكن اي التي بالتراخي فله تخليف شريكه ولا يخلف القاسم الذي
نصيبه الحام كما لا يخلف الحام انه لم يظلم مرسوم وليس هو بات
افضل امواله او اصاب منه اثر شاعرا او مبيت سوا كانا قاسما
ثلاثين من الفتم لكل منها خمسة عشر فادعى شخص على كل منها خمسة
معيقة مما يبيع فانه يعطى من حصته كل خمسة وبقية القسمة لم
يجبهم اعطيه بخلاف في الدعوى والبيات الدعوى

تجمع على الدعوى والدعوى بكسر الواو وفتحها كفتاوي وفتاوي
قال في الخلاصة وبالفعالي والفعالي محمدا والوزرا والقيس ابنا
وافردت لان صحتها واحدة وهي الالف بارحقة له على غير وجه
البيانات لا اختلاف في انواعها اذ بارحقة له على غير وجه
حال عند قاضي على منكر او مقر محتج بشرطه في ذلك ان
في الدعوى والبيانات فقولته تعالى واذا دعوا الي الله ورسوله دلت
للدعوى وما يدره دليل للبيانات واما الاربعة وهي جواب الدعوى
واليمين والبيعة والعتك فدرجتها اي دافعة ضئيلة من مخالف
قوله ان لم يقل من هو لو ترك ترك والمدة عليه من لو ترك
م ترك من وافقه اي كدلت الاصل عدم ما يدعيه المدعي ومن
ثم اتفق في جانبه باليمين لقوته وكلف المدعي بيعة لضعف جانبه
فهو مدفع وهي مدعى عليها لان وقوع الاستدلال من مخالف
الظن ومقتضاها انه حيث لا بيعة معه تصدق هي بيمينها وليس كذلك
والقول قوله لان الاصل بقا النكاح قاله قل وهو المعتبر وصرح به
الشيخان في نكاح المترك فيما لو قال اسلمت معا فقلت بل سرت
بخلافه في عكسه وهو ما لو قالت اسلمت معا فقال بل سرتا فلا نكاح
لا اعتراضه بانقضاءه وان صرحا في الترحين والرفضه بان القول
قولها في المسئلة الاربعة من هذا الباب فهو ض وعلى المعتبر من
كوت اليمين فيها من جانب الزوج تصير المسائل التي يكون اليمين
فيها من جانب المدعي فلا تأ هذه واللغات والقسامة في غير
عين ودين اي الدعوى باكتفاء المحضه ونكاح اي فيما لو ادعى
زوجه امرأة او رجعتا فانكرت فلا بد من ثبوت ذلك من الرفع
الى الحاكم زك ورجوعه لو فيما لو ادعاهما بعد انقضاء العدة وانكرتها
في ان ادعى بعد انقضاء عدتها انما راجعها قبله فلا يستقر صامبه
باسياف له اي فليس لها ان تضرب مدعى الالف لتفريق به وليس له
بعد قد فيها ان يستقر له عندها لان وان استحق شخص عينه ان كان
له فيها استحقاق كالمستاجر والموقوف عليه والموصي له بنفقها

للزوجة

للزوجة اي مونة ومشقة الرضع الى القاضي على مستغ من ادايه وان
لم يكن امتناعه عند الحاكم ومثله الضي والمجنون على طالبه به اي استمر
على مطالبته لان الامتناع يدل على تقديم المطالبة مرحوم بيعة اي ولا
شاهد وحين سم ولكن يمينه اي بعد طلب ضمه وتخليف القاضي فيلغو
قبل طلب الخصم وتخليف القاضي وتكون اليمين على صب جوابه حتى لو ادعى
عليه مال مضاعف الى سبب كاقضتك كذا فان اجاب بنفي السبب حلف
كذلك او يلك تستحق على شيئا اول يلزم في تسليم نفي طف كذا ولا يلزمه
التفرغ لنفي السبب فان فرض له جاز ومحل تخليف المدعي عليه ما لم يبره
المدعي من اليمين والام يلزمه الا يتجدد دعوى لسقوط حقه منها في الدعوى
الاولى سم وله اي حين اذ كان محتجا مراد ابيه المنقذ في اول المسئلة
سواء كان مقررا بالحق ام لا للمدعي حجة ام لا ان كان بصفته والا فكفر
لجنس وسياق ثم المنهج وقوله والا اي بان كان اجود في الصفة دون الادب
على فيبيعه اي بنقد البدوان كان غير جنس حقه فترى شريك به لجنس
ان يحالف ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين ادبي اما دين الله تعالى كزكاة
المنع المالك من اديها وظفر المستحق بجنسها من ماله وليس له الاخذ بقولها
على البيعة بخلافه في دين الادبي واما المنفعة فالظن كما قيل انها كالدين ان
وردت على عين فلم استيفها ومنها بنفسه ان لم يحش ضررا وكالدين ان
وردت على غيره فان قدر على تحصيلها باخذ شي من ماله فلم ذلك بشرطه ثم
المنهج هذا اي جوابه بيمينه استقلاله بحله حيث لا حجة له الا اذا لم يقدر على
القدح من مال غيره فقيم ما علم من انه ان كان له بيعة معدلة اقاها وال
حلف المدعي عليه او ومن جاز له الاخذ فله تقديم ما حقه التاخير بغير
اخصر اي لمن جاز له الاخذ له لو كبله في ذلك فان فله ضمن ونقب جدار وقطع
ثوب فله يضمن ما فوته ثم المنهج فرفع قال الزركشي لا خلاف فان من له حق على
صغير فليس له ان ياخذ من ماله ان ظفر بخنثه اي حقه حكام في الدخاير عن
الفزالي ورايت من قال ذلك في ذلك وهو غلط وما لا يطيله وي الي الصغير
تفريق سم كالمستام من حيث اصل الضمان ولا ينافي ان هذا يضمن باقصي
فيه والمستام بيمينه وقت تلفه وان كان الدين على غير محتج هذا قسم

قوله السابق وان استحق دينا على محتج من ادائه ويضمنه ان تلف عند
اي ضمان المصوب لا لدهشة وغباوة فان كان سكوته لخود هشة او غباوة
ثم حله القاضي الحال ثم حكم عليه او قال للمدعي حلف ثم المنهج والفاوة
ان لا يفهم ما يقال له رد اي ردها القاضي عليه فلو حلف قبل امر القاضي
لف (كذا) فله عمرا ذكر فله عمر عقب فعلم صلي الله عليه وسلم اشارة
الى ان ردها على المدعي ثبت بالنص والاعمال السكوت وقول القاضي
للمدعي اخطى فيه اشارة الى ان قول المص لم يكل اي حقيقة او كما وان لم يكن
حكما كذا في خط الشئ بالرفع فاعلم بيمينها تامة اي وان لم يوجد حكم
بنكوله حقيقة بل ضمن وفي شئ المنهج حكما بالنصب على انها نافية وتخطئة
المرحومين للشئ ليست في محلها الا برضى المدعي فلو رضى جاز له العود
اليه لكن ان نكرا لم يحلف المدعي يمين الرد لسقوط حقه برضاه بيمين الخصم
ولو اراد بالعود اليه بعد النكول الخالي عن الحكم ولو بعد هربة وعوده من
منه سم وسين القاضي اي وجربا لطيف طرقت من المسائل الدقيقة
التي ربما افنى النفي بخله فيها ويقضى بخله فيها يرضى ما لو ادعى على خصمه مال
فانكر وطلب منه اليمين فقال له اخطى واعطى المال لم يلزمه قبول من
غير اقرار وله خليفه لانه لا يامن ان يدعي عليه بما دفعه بعد ذلك لو نكر
عن اليمين واراد المدعي ان يحلف يمين الرد فقال الخصم انا ابدل المال
به يمين فيلزمه الحكم بان يقر والا حلف المدعي ثم راجع وفي حشر على
قوله وبين القاضي اي ندب على المقترن ويمين الرد مبتدأ خبره كاقترار
الخصم وقوله كالبينة اي فيترتب عليه ذلك ان الحق يثبت بمجرد ما ولا يفتقر
الى حكم بخله في ما او جعلت كالبينة فيحتاج الحكم ويترتب عليه ابرام عدم
سماع حجة من المدعي عليه بسقوط ما فانه لا قرار الحكمي بخله في ما لو
جعلت كالبينة فتسمع ولكن تسمع حجة اي ولو شاهدوا ويمينه وليس له
نك اليمين على المدعي عليه لان الرد ودية لا ترد سم بان لم يحلف المدعي
هذا محترق قوله ان افتار ذلك امهل ثلاثة ايام اي صحاح خبر يوم
الا نها ويومها الايت وبعد ذلك لا يمكن من الحلف حتى يستخلف كذا
في خط المؤلف وصوابه حين يستخلف كافي متن المنهج مرحومي وان
استعمل

استعمل الخصم الدين والتا للطلب اي طلب الامهال الى ارض المجلس اي الى
ارض النصارى لان جميعه مجلس القاصي وحلف فذلك اي سقط عنه البعده
وان لم توافق الظم اي وان لم توافق دعواه الظم ونكرا اي او وافقه
عبارة ثم المنهج او وافقت اي وافقت الدعوى الظم ونكرا اي طوبى بها
اي الجزية وبعد ذلك لا يمكن من الحلف وليس ذلك قضا بالنكول اي ان
مطالبة الجزية اذا نكر هل يلزم عليها القضا بالنكول فاجاب بانه ليس
قضا بالنكول فله ينافي ما قدمه في الدعوى الخاصة بخصم معين انه لا يثبت
الحق الا بيمين الرد فله يثبت بالنكول قبلها والفرق ان الحق هنا ثابت وهو
يدعي مسقطا والا صل عدمه فليس فيه قضا بمجرد النكول لانه اي
اليمين مستحبة لم يحلف الولي اي على استحقاق الحق وعطف على مباشر
الافتقار ويثبت الحق بتعاقل على النفي فقط اي يكفي ذلك وهو ان
يحلف على نفي استحقاق صاحبه النصف ولا يكلف الجمع بين النفي والاثبات
بان يحلف ان الجميع له ولا حق للاخر فيه او يقول لا حق له في النصف الذي يدعيه
والنصف الاخر قال قل والتخالف ليس على حقيقته اي لان حقيقته ان
يحلف كل من جمع نفي واثبات لتناقض موصيها بفتح ليم اي ما توجبه
فان بينه كل توصي التسليم تسليم التنازع فيه له ومكته له وبين
القسم تناقض اذ لا يقبل اجتماعهما او بيدهما او لا بيد احداهما وشم بيته
لكل منهما كما فرض المسئلة او لا بيد احد وصورها بضم بقا او متع
ملقى في طريق وليس الموعيان عندها سم هذا اي محل ترصيح بينة
اذا اقامها اي الداخل ولو قبلت قد يلزمها بخلاف ما لو اقامها قبلها لانها
اي بينة الداخل انما تسمع بعدها اي بعد بينة الخارج لان الاصل في جابنه
اليمين اي لانه مدعي عليه عنها اي عن اليمين ولو ازيلت يد حيا
بان سلم المال لخصمه او كما بان حكم عليه به فقط ثم قوله ولو ازيلت اي
جعل في المنهج غاية لقوله رجت بينة اي الداخل واستندت كوضع بذلك
ما لو شهدت بذلك من غير استناد فله تسمع ر وعبارة ثم المنهج بخلاف
ما اذا لم تستند بينه الى ذلك فلا ترصيح لانه الات مدع خارج واعتذر
الا لصاحبه اليه قال قل فهو من والمفتد انه ليس بشرط واعتذر بغيرها

اي اخذت عن اقامتها حال الدعوى بغيرها او مرضها او حبسها ولذا قلنا مثله
فانها اي بيعة الداخل تنجح وقد ظهرت فينقض القضاة المنهج كلف
لو قال الخارج لا استدر الى علي قوله ونجحت بيعة الداخل استرته منك
او غيبته او استمرته او اكرهته مني من المنهج فلما زلت يده باقرار
الا هذا مقبل لقوله ولو ازيلت يده بيعة اي بيعة هـ لانه موافق
باقراره فيستحب اليه الانتقال فاذا ذكر سمعت نعم لو قال وهبته لا
لجواز اعتقاده اي المقرب ولا يخرج بزيادة شهود عدد او صفة اي
الا ان يلغو عدد التواتر فيجمع ر ولا بيعة مورخة على بيعة مطلقة
لان المورخة وان اقتضت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفيه نعم لو كانت
امداها بالحق والاضري بالابرار نجحت بيعة الابرار لانها انما تكون بعد
الوجوب لان الشهادة بالابرار شهادة بنبوت الحق ثم سقوطها فيها
زيادة علم الا بتاريخ سابق فلو شهدت بيعة لواحد بملك من سنة
الي الان وبيعة اخرى لاحد بملك من اكثر من سنة الي الان كسنتين
والعين الا في المنهج والعين بيدهما الا في بخله في مالو كانت اليد لهما
فقط فانها تنجح جميعا ونجحت بيعة ذي الاكثر كذا في بعض نسخ بالوار
وفي بعضها بحذفها وهو الصواب لكن الشئ اسقط من شئ المنهج ما يجب
ذكره وهو ما نقلناه انك من فلو شهدت الا ذي الاكثر اي اكثر
المدتين وهي الا سبقتا وبخالف عدم المعارضة في الزايد على الاخر في
توضيح لقوله ويرجح بتاريخ سابق لان الاخرى له تقارضها فيه اي
في الاكثر فيستحب اي انها اجتمعت على الاكثر وهو السنة الزايدة السابقة
فيستحب هذا الاجماع بالشهادة اي بسببها لانها اي الاجرة والزيادة
اكادته ومن حلف اي اراد الحلف اثباتا نحو والله دفعت او نفيا نحو
واسعاد اي اخذت منك بالشهادة اي بسببها ثم لا يملكها
الا بيد البايع اي لا نهامفونة عليه ضمان عقد فهو معرض البطلان
بالثلف قبل القبض فلا تقين فيه المنفعة ومن حلف اذا كان يعتد على خطه
او خط مورثه فيه لا يلزم قول المتن ومن حلف على فعل نفسه لان خط المورث
لا يكون فعل نفسه ويمكن الجواب بان الكافي في قوله كان تنظيره لا تشبيهه
قوله

فان كان فعله اي الغير اثباتا بان اراد اثباته ثم حلف على البت
اي بعد نكول خصمه عن الحلف فيقول والله ان مورثي دفع لك كذا مسئلا
نفسا مطلقا اي لا محصورا فليس المراد بالاطلاق التعميم وانما المراد
بالاطلاق مقابل الحصر فالمطلق مثل اذا ادعي دين لمورثه فليخبر فقال
الا فرباني مورثك فاذا اراد اليه من عليه قال والله ما ابرأك مورثي
او قال والله لا اعلم ان مورثي ابرأك اما لو قال ابرأني مورثك من
كذا يوم كذا وقت الزوال تقين الحلف على البت فيقول والله لم يبرأك
من كذا الا لا نفق نفقه مورثا مل وتعتبر بيعة القاضى المستخلف الخصم بعد
الطلب له ولم يكن المدعي طالما في دعواه والشرط ان يقر ان انتفى شرط
منها نفيت التورية لبطلت لان التورية لو نفعت لم يكن اتيا بهيتم
فاجرح فلا يهاب ان يراهم على البيعة فتبطل الفائدة المذكورة **فصل**
في الشهادات وهي اقرار عن شيء بلفظ خاص وهو لفظ اشهد فلا يكفي
ابداله بغيره ولو كان ابلغ وهذا التعريف لسؤاله لخواهلال رمضان اولي
من التعريف المذكور هو بانها اقرار بحق الغير على الغير وظلم كلام المص
ان التعريف المذكور هو معناه لغة وشرعا قول وعياره بفظام الشهادة
لغة الرواية وشرعا ما ذكره الشئ او يحينه اي الخصم واركائها خاصة
اي في غير هلال رمضان ونحوه مما افترض منه تحقيق الخبر اذا لا شهود عليه
ولاله فيه عند الاداسيات محتز في كلام الشئ فلا تقبل شهادة الكافر
واما قوله تعالى او اقرار من غيركم فاجيب عنه بان معناه من غير عشرين
او هو منسوخ بقوله تعالى واشهدوا ذري عدل منكم هـ شورى في الوصية
اي في السفرة في غير الولاية ولو بالدار اي بان كان لقيط بدار الاسلام
او بدار كفرها ذري بخله في لقيط دار حرب لا مسلم بها ولا ذري فانه
رفيق كساير صبا ثم ونسبهم كما قاله البلقيني وهو اي المبعوض او
المكاتب مسلوب منها اي من الولاية ولو قال وهي مسلمة منه كان
اولي ويحتمل ان الضمير في وهو معنى الولاية وقوله منها راجع للثلاثة الرفيق
والمبعوض والمكاتب والعدالة ويسمى الشاهد بالعدل لا المعتدال احواله
دين ومروءة وحكما فله يكون ناقص الحكم بصبي او جنون او ورق شورى

مروة هي بفتح الميم وفتحها كذا اضبطه اج المالكى وهي لغة الاستقامة
 وشرعا ما ذكره المصنف في ما ياتي بقوله بان يتخلف اذا قال الشاعر
 مررت على المروة وهي تبتكي فقلت علي ما تنتحب الفتاة
 فقالت كيف لا ابكي واهلي جيفادون ظلف الله ما تولا
 مفقراي لا يضبط والنيحة وشق الجيب هذا ما قاله النجاشي
 ومبري جحر علي لثما من الكباير لا يكفر ولا يفسق بعد عته ليس صفة
 لمبتدعا وان كان المتبادر لفساد المعنى عليه بل هو بدل بعض من كل
 اي بان لا يكفر ولا يفسق فاستقام جهله بيانا للذي تقبل شهادته
 بخلاف ما لو عظم جهله وصف لمبتدع بان يخجل الي قول شرطيات
 لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق اي بان يكون مبتدعا يكفر ويفسق
 وهو غير مراد لان ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام
 فيه بل في الذي تقبل شهادته وغير من لم يقبله جوع او عطش
 نعم لو اكل داخل جوفت بحيث لا ينظر احد وهو ممن يليق به او كان
 صايما وقصد المبادرة لسنة الفطراجه عذره ثم روي ما يخجل بالمروة
 بيعة لمديقة كما يبيع لغيره لان عدم محاباة المديقة تخر بالمروة
 هجده البر فقال الزركشي كذا اجاب قل بان ذلك كما عن امتداد
 ولذلك وافقوا عليه وقد يتوقف فيه من حيث ان الخادم لا يظن الاجتهاد
 لانه عدم التخلف خلق امثاله في زمانه ومكانه مع كونه مبيعا
 تقبل استحيات بمعنى انه استحسن ذلك لاجل اغاظة الكفار وقلنوة
 اي او قاروق وعد والباب علي سطرخ وان لم يقترب به ما يحرمه
 في حشم اج ان الالباب ليس قيدا فقله عن زيب فليراجع اما اهل لقب
 السطرخ فحينئذ المنهج انه ان اقترب به ما يحرمه وهو اشتراط المال
 من الجانبين او احدهما يصير صغيرة لا تار ما فقه لانه مع المال من
 الجانبين قمار ومن احدهما سابقة علي غير الة القتل ففاعلمها متعاط
 لفقد فاسد وكل منهما اصرام قال وان لم يشترط فيه ما ذكره لان فيه صرف
 العمر الي ما لا يحرم فان لم يصبه علي معتقد الحق صرام فتنحى ان السطرخ
 ثلث حالات الاولى الحرة اذا كان فيه مال الثانية الكراهة اذا خلى عن

المال الثالثة اخلل المروة المتقضي لد الشهادة اذ اكب عليه والمنقلة
 كالسطرخ واما الفرد والهاب فحرمان وان لم يكن مع مال زيب او محلي
 غنا بالمداي بلا الة والا حرم واكثر رقصا يبله تكسر والاصم مع
 حصول الكفاية اي فرض الكفاية بغير ومن شروط القبول ان هذا
 مكرر مع قوله السابق ان يكون غير متمم في شهادته غايته ان هذا تفصيل
 وتفسير لذلك فلو قال وما تقدم من كونه غير متمم ان لا تجزئ له شهادته
 نفيا الا كان اولي والصراف كسبوع البلوات واخزي المكوس والكاهن
 اي من غير من المفسيات او فاسق اي او اعادها فاسق اقلع الخالق
 بتعلق بالمال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل حشم زيب
 في الاسباب المانعة كجبر النفع ودفع الضرر واسقاط ذكر فضل في بعضها
 هو مقابل قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفقود منه فذكره تقترح
 بما علم او وصفا كالذكورة والاثوثة فانه الغلب وقوى علة
 لقوله بداهة فهو توصيه لتقديم الكلام عليه مع كون حق الله اهم منه
 ومقدم في التخييم فقيه لف ونشر مشوش كفقوبة لله تعالى هو
 نظير فلا ينافي ان الكلام في حق الادبي اولاد في كقصاص سطرخ
 اي بقوض او بغيره ان الله ادعته الزوجة فان ادعاه الزوج بقوض ثبت
 بشاهدتين زيب ونكاح اي لا جلا اثبات الفصحة فان ادعته المرأة اثبات
 المهر او سطرخ او الة فثبت بشاهدتين في المعنى المذكور وهو
 ما لا يفقد منه المال ويطلع عليه الرجال غالب ان زام اي طلب
 كالوكيل اي فله بد من رجلين برجل وامرأتين اي او رجلين وعين كما
 في القرب الة تسم ويقرب منه اي من هذا التفصيل صدق
 شاهده اي واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصديق وان
 لم تحق كذا كما ذكره في المنهج كسبوع اي ليطلب بالعين ومثله اللجاجة
 وهذا مثال للعقد المالي وقوله اقالة مثال للفتح وضمان النظم ان
 مثال من امثلة العقد المالي اي وقوله وضمان مثال للتحقق
 المالي كبنكارة اي وثبوتية وصيغ صريح في امكان اقامة البينة عليه
 وهو العقد ورضاع اي من الثدي كما سيذكره تحت ثوبها اي فيما بين

سرتها وركتها خضر بالمعنى كبراهة اذا وثق وقت الغيب في وجبه
اذا هو يدل من قوله ما نقله في الروضة ولم يفصل بين الحرة والامه
اي في عدم قبول الساكن في التفسير السابق بينهما من انه في الحرة
لا يثبت الا برجلين وفي الامه يثبت برجل واحد لما مر من
ان المقصود منه المال فقول العراقي الى الرجال اي ولو مع غيرهن من
اغلظ الفواصي اي اغلظها بعد الكفر والقتل ولذا عمنهن بشرطه
وهو ان يكون له شوكه رمضان ومثل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف
وكذلك سؤال بالنسبة لله حرام بالحج كما قاله ابو ثور وكذلك الشهر المنذور
صومه اذا شهد بروية هل له واحد فيثبت بواحد على المعتمد خلاه فالشيخ
الاسلم زكي السمع الخصم كلام القاضي لانه مخبر لا شاهد خلاه
الذي يترجم للقاضي كلام الخصم ولا بد من اثبت فقوله او القاضي كلام
الخصم مضمون بالقاضي ان سمع المترجم له لما تقدم انه يشترط فيه اثبات
ولا تقبل شهادته على فعله حاصله ان المشهود به ان كان فعلا
اشترط في الشاهد به ان يصار فقط فيكفي ان سمع وان كان قوله اشترط
فيه امر ان كان بصار والسمع وكونه اليد على حال انظر ما المراد بكونهها
على المال هل هو بطريق الولاية الشرعية او اعم مرصوم فكله مالم
ضد بالنسبة لكون اليد على المال اذ يكفي فيه الاستعانة كما بان فلا
يكفي فيه السماع من الغير لكنه معترض في كون اليد على المال يكفي فيه
الاستعانة ثم الروضة مرصوم من غير اضافة لما لك معين كذا
خط المؤلف وهو غير ظم وعبارة سم العباد بان لم ينف لاسبب وهذا
ظم شامل مرصوم وان اضاف المالك لاسبب فان كان ارثا وخوفا مما يكفي
فيه الاستعانة قبلت شهادته وان كان بيها فلا اذا لم يكن منازع
ضريح به ما اذا انكر النسب اليه او طعن بعض الناس فيه فتمنع الشهادة
به لا فلا الظن كما في التراج اما شروطه اي الوقف شيخه
اي النفوك ولعله بواسطة فان النفوك لم ير ابن الصلاح والارث
بان شهد شاهدان بالسامع انه فلا ناوارث فلا لا وارث له غيره
كما نفي عليه في البونيلي ولا يثبت الدين بالسامع كما قاله ابن المقرئ
في الروضة

في الروضة زكي لا يثبت الصداق الا انظر هل المراد المسمى لان مهر المثل
يسمى صداقا ايضا وانظر هل يات فيه كلام ابن الصلاح في الوقف ام لا تأمل
مرصوم وقدر شيخنا ان المراد لا يثبت الصداق المدعي ويثبت مهر المثل
تبع للنكاح ولو صرح بذلك اي مستند شهادته من تسمع او روية
يد او تصرف ثم الروضة مرصوم من جمع يومين توالمهم على الكذب ولا
يشترط عدالتهم وصحتهم وذكرتهم كما لا يشترط في التواتر لكن يشترط
اسلمهم ولا يشترط اسلمهم في عدد التواتر ويترك بين ما هنا وبين
عدد التواتر بان التواتر يفيد العلم الضروري بخلافه هنا فانه من
لا فادته الظن القوي فقط ثم من مفحوم الشترط هو قوله ان كان
المشهود له الزوال والحاصل ان المسئلة لها اربعة احوال لانه اما ان تكون يداهما
جصيفا في يده او لا يكون شي منهما في يده او تكون يد المقر في يده فقط او يد
المقر له فقط ففي الاول تقبل شهادته مطلق وفي الثانية تقبل ان كان
مقره وفي الثالث سم والنسب عند هذه من قبل ما شهد به قبل العزم في الثالثة
ان كان المقر له معروف ان سم والنسب في الرابعة ان كان المقر معروف
ان سم والنسب عند ولا بد في جميع ذلك من روية فم الا فقط حال لفظه
قبل القيم كما تقدم في الشهادة على الاقوال في يد اي الاعيم فتد عليه
في الاول هي قوله ويدها في يده وقوله مطلق اي سواء عرف اسمه ونسبه
ام لا وقوله مع تمييز اي بكونه مقرا او مقرا وفي الثانية اي في اذ
كانت يد المشهود عليه في يد الاعيم فيقبل كما ان وضع يده على
فيه مال النطق وان فلا تقبل له حثا ان غير المضبوط تكلم في اذنته
بما سمعه شيخنا ولان الوطى يجوز بالظن اي ومضى السادة علم
العلم ما امكن ثم الروضة وبهذا حصل الفرق بين الوطى والشهادة قول المص
جاءت يد الراعي لكر اي الخصم اي يصدرا وكفرهم عطف على
لغيره وقوله ميت نعت لفريم تريمته مفعول والديوث فاعل بها
هو ولي او وصي او وكيل فيه نعم ان شهد بعد عزله ولم يكن خاسمه به
قبلت ثم التراج قبل انذمالها بخلافه بعد فتمح لعدم التهمة
قبل انذمال اي ويور بالاولى شيخنا الخلفي لا تقبل شهادة

مفقدا كذا فان فكر شهادته وبين وقت التجر ومكانه قبلت لزوال التهمة
 مستب الوجود والى والى غلب فيه كلف والاضبط فكذا في صحاح النسخ
 وفي بعضا او الغلب وهو تحريف ولا شهادة مبادر الا وهو من قاع
 من استعمل في قبل او انه عوقب بجرمانه خير القرون اي العصور قري
 اي عصري ولا تستشهدون وتتمه الحديث وعجزت ولا يوتنوت
 ويندرون ولا يوفون فمهر على شهادة الحسبة او على ما اذا نبي صاحب
 الحق انه شاهد فيذكره انه شاهد بان يشهد بموجب ذلك اي اكد
 اي بمقتضيه وتحت مصاهره اي الخوف بسبب المصاهره لان خفت
 جهتها اي العصبية والوقت حقوق الادمين اي فلا تقبل فيها شهادة
 الحسبة لا تسمع التفتا شهادتها ولا نه لصدق له اذ اش الروض ومن له
 الحق وهو الله تعالى لم ياذن في الطلب اي وجب حله لا مقدر كتاب
 الفتق بمعنى الاعتراف اي فهو مصدر ان غتق لا مصدر لفتق مطاوعه
 بغير بقرينة عود ضمير يجمع اليه كلف هذا يودي الي قصور في الترجمة لان
 من اشترى بعضه غتق عليه به اعتراف وقد ذكره المصنف في قوله ومن ملك
 مملو من قومه الا فهو لغة الاستقلال والاطلاق كما عبر به عنهم
 لا الي مالك خضع البيع وخوف وانظر الوقف ضخم بماذا لانه في معنى السواب
 وهو صرام نعم ان ارسل ما كوله بقصد ابا عنه لمن ياخذ مجاز ولا خذه كله
 فقط قل على الجلال وقوله تعالى اي في حق زيد بن حارثة لما اعتقه
 النبي صلى الله عليه وسلم مومنة للبالغ قل فلا مفر من له من
 ذلك القرب بظم الفين واما كسرها فهو كقول في الصدر قد يختلف اي
 كفتق الامة من الرجل وعتق العبد من المرأة مع اختلاف في جزمها قل وانظر
 لو كان القتيق واضحا والمفتق خفي هل يفتق العفو الزايد عنه تبعام لا راجع
 واجاب بظنم بانه يفتق لان الخفي في نفس له مر اما ذكر اواني ويوجد
 الرواية الثانية في كلام الله التي ذكرها عن سنن ابي داود ثم ان الجواب
 الثاني في كلام الله اصح من الاول لنقص الاول باللسان فانما يصدر
 به الكفر الذي هو الخفي الكبار حتى من الزنا شمة التهمة الانسان
 هو هري اهل الشرع لعله تفسير لقوله جاز بالتصرف في ملكه ومن
 وكيد

وكيد عطف على قوله من كل مالك لزمت موليه اي بسبب قتل فقط
 في البيع الا اي وفي الولي عن العبد في كفارة القتل رسم بشرط الفتق اي
 اشتراه بشرط الاعتراف فلم يفتقه فأكبره على اعتاقه فاعتقه ملكها فانه
 يصح ويشت ولا وه الا وفاء يد بثوث الولا ان السيد لو اسلم ورثه بالولا
 ملما ام كافرا حال من المفقول وهوها اعتقه ولا يصح عتق موقوف
 كان المناسب ذكر هذه المسئلة في الكلام على الركن الثاني وهو الفتق
 ولان ذلك اي الفتق كالتدبير مثال محققة الوقوع ومثال غيرها
 كدفول الدار موقت كاعتقك شها مثل وليفت التاقيب اي ويقت
 حال والتدبير اي وفك وما تصرف منها عتاق رسم وهو ما تصرف منها
 كانت عتق لا واما نفس العتق والتدبير وفك الرقبة كانت اعتاق او
 تدبير او فك رقبة فكناية لورودها الا فيه نظر بالنسبة للفتق ولينظر
 في اي اية ورد فيها قل كفتوك الرقبة او فككت رقتك رسم فروع لوق
 اسم امته اذ هذا خارج باشتراط قصد اللفظ لمضاه ان لم يقصد التملك بها
 القديم بان قصد الانثا او اطلقت فانه عتق مرسوم لم يفتق بالانثا اما
 لم يفتق وهذا هو المعتمد كما في رسم فبان انت امته بنصب امته الحاقا
 لبانت بصارت عتقا اي ان كانا مملوكين له كما هو فرض المسئلة لان
 قال له انت تظن او تريب اي ان عتق صرفا يفتق ويفارق الاول
 بانه لو لم يكن حلا فيها لم يكن المخاطب عالما بحريته وقد اعترف بعلمه والفتق
 وخوف جله فله قال الا ذرني وشيعي استفسار في صورتين تظن وتريب
 وهو تفسير في الروض مرسوم والصريح لا يحتاج اليه لانه لا يقع
 الا بالبدن من قصد اللفظ لمضاه كاسيد كره لا ملك لربك انت اعتاق
 او تدبير او فك رقبة كما مر ومنه ما اذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق
 فبفتق وان لم يقبل او ناويا التملك فبعتق ان قبل فورا وعبارة في الروض
 ولو قال وهبتك نفسك ويوف العتق عتق ولم يحج لقبول او التملك عتق
 ان قبل فورا كما في ملكك نفسك ه قال رسم ولو اوصى له برقبته اشترط البقور
 بعد الموت كاله ملك في الصوم اي له نه جتمه العادة ولا يعزبها
 الا النسبة بشرط ان يات بالنسبة اي في جز من اللفظ وهو الظن معتمدا

من السود اي السيادة والشرف اي فيما هو صالح فيه اي في العتق انا
منك صر كذا في شئ المنع واعتزتها بفهم بان الصواب اناسك طالع وهو
ما في اكثر النسخ منه فلا يفقد به العتق اي فيكون لغوا عتق جميعه
اي ان كان المملوك شرعيا او شركه باذنه فان كان وكيله لجنب فان
العتق جزا شايها مضمنا كنصف عتق والا فلا يعتق منه شيء قول وعبارة ام
فان كان الوكيل شرعا عتق ما اعتقه وسري والفرق انه لما كان يملك العتاق
عن نفسه نزل فعله منزلة فعل شركه ولا كذلك الاجنبي فيقتصر فيه على
ما اعتقه لا فرق بين ان يوكل في الظاهر والباطن وهو موصوفه من
شروط السراية الالهية ويصرف اليه كل ما يباع ويصرف في الديون
اي لان قيمة نصيب شركه تعبر كالدين لتتوزل الاعتاق منزلة العتاق
شروط الرضى وكان عليه قيمة نصيب شركه اي الة في مساكني الاصل والفرق
فان العتق سري ولا قيمة كما سبقت يوم اي وقت العتاق من
اعتق شركا له اي نصيب مشترك في عبيد او امة فالمراد الرقيق
نحن العبد اي نحن بقية العبد والمراد بالحق هنا القيمة لان العتق ما اشترت
به العتق والله زوم هنا القيمة لا العتق قدم بالبنا لا مفعول اي العبد اي
باقية قيمة عدل نصيب على المفعول المطلق والعدل بفتح العين الهمزة
اي قيمة الاستوى لا زيادة فيه ولا نقص بقيمة يوم الاعتاق فاعطى
شركاه حصصهم كذا الله كسر على البنا المفاعيل ولهمهم فاعطى على البنا
المفعول وشركاه بالضم وقوله حصصهم اي قيمة حصصهم والا اي بان
كان مفسرا فقد عتق عليه منه ما اعتق قال في فتح الباري قوله عتق
منه ما عتق قال الداودي هو بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم
في الثاني وتعقبه ابن المتين بانه انتقد غير واحد وانما يقال عتق بالفتح
واعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم اوله لان الفعل غير متعدي فهو
عتق اي عتق بفتح المثناة اسم مفعول فلو اعتق وهو مفسر ثم ايسر
فلا تقوم الي لعدم السراية حال وهو كذلك اي فلا يمنع الدين ولو منع
السراية كما لا يمنع تولد الزكاة ثم المخرج ولهذا الواجب بانه اي بما في يده
عبدا اي ويتثنى من السراية اي المذكورة في المتن فلا سراية اي على

المعتق

المعتق الذي هو غير المستولد لان السراية تنضم النقر اي والمستولدة
لا تقبله ويجري الخلاف المعتد عدم السراية لما تقدم من التعليل كما
قوله نسخا الخلفي ثم اعتقها اي بغير عتقها اي احد المستولدين وانما يعتق
نصيب الاخر بالتجزا او بالموت ولا قيمة عليه اي تنزله لا عتاقه منزلة
رجوعه في الهبة ثم جرح على المخرج بالفسخ اي قبل اداء الثمن فاعتق
البائع نصيبه اي الذي لم يبعه بشرط اليسار هو قيد للسراية في الصورتين
وان لم يلزمه غير لتوقف السراية على اليسار وان خلف الفرض لعرض ففهم
انه لو كان مفسرا لم يسر لباقيه فيها فسقط توقف الموصوف في ذلك
لان عتقه اذ هذا التعليل راجع لكل من المستولدين ففهم ان استدرالك
على قول المفسر لا يسر استلذه اي ما لم يكن اصله استولد مشتركة
بينه وبين ولده وهو مفسر فيسري كما لو استولد لامة التي كلها ملك
لولده كما لو استولد اي الاصل الامة التي كلها ملك لولده اي لفرعه
من مهر مثل خلاف في قيمة حصص الولد لان امة صارت ام ولدها لا يفك
الفلوق في ملك المولد فلا تجب القيمة منه ومن وجب مع ذلك ارش
البكارة اي حصصه شركه من الارش باقتراح اي بتثنيه كما سبقت
الرابع ان يعتق من اعتق نصيبه وقوله يعتق بفتح اوله من عتق
فعل على ملكه فقط اي وسري الي الباقي بشرطه ومن ملك واحد المرفد
مكمله اذا كان المالك حرا كاملا فيخرج المكاتب والمبعض حتى لو ملك المبعض
بنه او امة له تعتق عليه وان مات بل تورث عنه لا يقال انها تعتق
بموته لانها انتقلت للوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت حتى يقال
تعتق عليه وليست مستولدة له فتأمل كالارث بان ورث امة من
اضيه لا بنيه او ورث اباها او امة من امة لان حكمه متعلق بالقرابة اي الخاصة
لا العامة من عدم ذكر لم يرد فيه نص اذ ارحم هذا هو الصواب وبخط
الذي رجم سبق قلتم فضيف اي او منكر فلا دلالة فيه وبفرض دلالة
برادري الرجم الاصول والفرق على المطلق على المقيد قل ولو ووب
لم يذكر او وصي له به اي بقربه اي جميعه فان كان بجزء منه لم يقبله مطلقا
لفسورة السراية ولزوم القيمة قل كان كان ههنا المولى عليه مفسرا

ففي الولي قبوله فان ابي قبله الحكم فان ابي قبله هو اذ بلغ الوصية دون
 الهبة لبطلة نها بتراض القبول وسم وهذا هو المقصد مقصد بله محابة
 اي بله نقض عن قيمته والمحابة في الاصل الرعاية والمراد هنا انه يشترى
 بقيمة كما ذكر لا نفاه المالك فوت ابي ولا يرثه لانه كما ذكر في صحت
 عتق من راس المال اذ لا يتوقف اريته على جازته ثم المنهج فان كانت
 المريض مدينا اذ تقييد لقول السابق لو ملك أصله في مرض موته بحان عتق
 من راس المال كما يسمى بآية كان اشترى بخمس ما يسي ما يخلص
 ولو بالبناء بالعتق للمفهوم والمناسب ذكر هذه المسئلة في شروط الرأسة
 المتقدمة بعق سيرة اي أصله او فرعه فقبل اي الرقيق قال
 في المنهاج وسري ضعيف في الولا لو ورث بالبناء للمفهوم
 وكان صحت التقليل ان يقول لانه لو ورث لم يثبت للعصبة في حياة العتق
 من حقوق العتق اي من اشارة المترتبة عليه فيست على العتق ولو كافرا
 ولا يلزم منه الارث مادام اعلى اقله في الدين وهو قسطن ولا مباشر
 وهو الذي يثبت على من منه رق لمن وقع منه العتق وولا سريته وهو الذي
 يثبت على من لم يسه رق من جهة اصوله لانه النعمة على أصل نعمة على
 فرعه رحمان في ذلك ينتفي اي الولا بنفيه اي بانكاره ونحوه قضا
 الله امة اي حكم الله امة احق بالاتباع والا متساوي من ان الولا لمن اعتق
 وشرطه اي الله عز وجل او ثق اي اقوي ويثبت له اي لمن اعتق
 او بشر الرقيق نفسه فانه عقد عتاقة انظر لو عجز عن الثمن هل يعود
 رقيقا او يستمر في ذمته الي البسار لانه عتق بجزء القدر بقدر الثاني
 ام فمنا عطف على مجر اما اذا عتق عليه غيره غيره عنه بغير اذنه
 اي بان قال لعبد اعنتك عن فله ولم يكن فله ان ذن له في اعتاقه
 عنه فان الولا المباشر للعتق فله فاما في اصل الروضة من ثبوت الولا لمن
 اعتق عنه لا للمالك وبما رث ثم الروض ولا يثبت الولا بسبب اضر غير
 الاعتاق فعتقك عبدك عن غيرك باذنه صحيح يثبت الولا عليه وبغير اذنه
 صحيح اي نعم لكن لا يثبت له الولا وانما يثبت للمالك فله فاما وقع في اصل
 الروضة وبذلك علم ان الصواب في عبارة التمه ان يقول اما اذا عتق غيره من

غير

غير بغير اذنه كما فتاوى خله فاما وقع في اصل الروضة والمقصد عند
 يحن ما في اصل الروضة في المقصد كلام التمه ما لو اشترى عبد اي او
 امة ولا يكون ولا وقع له اي المقصد وهو المشتري لان الملك بخرجه لم
 يثبت له اي وانما هو افتداه ممن يستخرمه عبدا من عبيد بيت المال
 فيه صريح بجهة عتق الامام عبد بيت المال وصري عليه م روان كانت
 المنقول في المذهب ومقتضى القواعد انه لا يصح اعتاقه لانه لا مصلحة
 فيه للمسلمين وينبغي ان لا يطلن اوراق الجركية لانه لم يرق ولم يقع
 عتقهم بطريق صحيح فتصرفا فحكم من مال بيت المال لخدم صحته ملكهم من
 استحق من بيت المال شيئا جاز له الاكل منها ومن له فله وقد علمت ان
 المقصد صحة العتق فيملك بينهما اي بيت المسلم والكافر اذ اتزوج مسلم
 بكافرة او كان المسلم قريبا كافرا وعتقته في حياته ومماته اي باحكام صلاته
 من ولاية النكاح والعقل عنه ومماته اي فيصلي عليه ويرثه اختلفوا
 في صحته اي فله يجمع به وعديك تحول بالكا الهمة ضعفه الشافعي وغيره
 وجه تضعيفه ان لقطتها تركته لبيت المال لاحق لها فيها واسا ولدها
 الذي لا تمت عليه وان لم يكن له اب معروف لاشي لها من تركته الا الثلث
 ان لم تجب او السدس ان جبت وقله اي الارث الذي في تفسير التمه
 للضمير بالارث فهو مع انه لا يناسب حكم التعصيب بالنسب في اربعة
 احكام فالصواب ان يقال وحكمه اي الولا في التقدم في صلاة الجنائز والارث
 به الا فتاوى في صلاة الجنائز بل في جميع ما يتلف بالميت من غل وودف
 كما في ثم الروض دون سائر الورثة كالام والزوجة والافلام ومن
 وودف من يعصمهم العاصب كاليت مع الابن والافلام مع الابن يعين العصبه
 بالغير والعصبه مع الغير لانه اي الولا لا يورث ظم كلامه اي حيث قال
 وينتقل لكن قال سم قوله وينتقل اي من حيث فادته كالارث به وال
 فالولا نفسه لا ينتقل كما ان نسب الانثى لا ينتقل عنه الا من عتقها
 او متبها اليه بنسب او رضاع والاول سري ولا مباشر وهو الذي يثبت
 على من منه رق لمن وقع منه العتق والثاني سري ولا سريته وهو الذي
 يثبت على من لم يسه رق كمنه من امد اصوله فيسري الولا عليه منه لانه



النعمة على الاله صل نعمة على الفرع او منتجب اليه بنسب لعل معنى انتم اليه
 ابي الى الفتيق بالنسب ان يكون من فروع له ما يشمل الكواشي لا تهم غير شتميه
 اليه وانما هو وغير منتجب لا حصر وعبارة السننوري وكما ثبت الولد على
 الفتيق الذكر والابن يثبت على اولاده واصفاده وعلى عتيقه وعلى معتق
 عتيقه لا واعلم ان قول الله او منتجب بالنسب مع انه معطوف على عتيقها المجرور
 عن نعم عبارة متت المخرج العتيقها او منتجبها باسقاط من فكانت حق الله
 حذف من يقول او يقول او منتجب اليه اذ كما هو ظم بنسب اي كابنه او ولد
 كعتيقه كما عرفت لما مر ان لا تترك اي لتوقف الارث على العصبية بالنسب
 وفي لا توجد فيها من حيث البنوة بل من حيث كونها معتقة معتق فقالوا
 ان الميراث للبنت اليه لا للاخ ولا لابن العم المتقدم لكونها اقرب منها فخطوط
 عن ان جهة القرب شرط الارث بها وجود العصبية فيها وهي من حيث
 كونها بنتا لا عصبية لها وانما عصبيتها من جهة كونها معتقة المعتق
 وهي من هذه الحيثية متأخر الرتبة عن الاخ وابن العم فكانت اي القاصب
 كالاخ والعم وابن العم على معتق معتقه وهي في هذه المسئلة بنته
 ولا شيء لها اي لبنته مع وجوده اي القاصب اخ او اخت وصورة بعض
 ايهم بما اذا اشترت الاخ اخت فقط اباها ثم ماتت الاب ثم الفتيق عنها
 وعن ابيها فيكون ميراثه للاخ فقط وعلى ما نقله الله جرب السبكي
 في فتاويه نظرا فقال

اذا ما اشترت بنت مع ابي اباها وصار له بعد الفراق موال
 واعتقهم ثم المنيعة عجلت عليه وما تراه بعد بلياك
 وقد خلفوا مالا فما ضم ما لهم هل الابن يحويه وليس بياك
 او الاخ اخت تبقى مع ابيها شيعة وهذا من المذكور جل سوالي
 واجاب بقوله
 لا بن جميع المال اذ هو عاصب وليس لفرض البنت ارث موال
 واعتاقها تدلي به بعد عاصب لذا جئت فاخام حديث سوالي
 وقد غلطت فيه طوايف اربع مشين قضاء ما وعوم بياك
 انتهى في فتاوي السبكي فقالوا اي القضاة للاخ وصوم اي لاخ
 البنت

البنت وهو ابن الميت مثاله اي الاله له اي لعم هذا الابن وقوله
 وونه اي دونه ابن من مات وان كان هو اي الاله ابن الوارث له بنيه فلو مات
 الاله اي ابن هذا المعتق وهو عم الولد الموجود فكل منهما اي الفتيق وابن
 معتقه الولد على الاله اما العتيق فلا نه معتق له واما ابن المعتق فلا نه
 حصته معتقه فلا ولا لوالده من غير ان يضر اي لان على كل منهما اول
 ما نشرق فاذا ماتت امهات فلا يضر اي نصف حالها بالافق والباقي لمعتقها
 بالولد والخاصة من هذه لا تقاسر على التي قبلها وهي ما اذا اعتق ابا معتقه
 فان الولد يرث من الابن فلذلك كان لكل منهما الولد على ان يضر خلاف
 هذه فلا ولا من ابيها اليها حتى يصير لكل منهما الولد على ان يضر خلاف
 كل منها تقول للاخ فرب انت بنت عتيق فارتك ما من من قوله لا تترك امرة
 بولك الا من عتيقها او منتجب اليه بنسب او ولد وجوابه ان ما من في معتق
 الكل لا البعض اي وكل واحد لم تعتق الاله البعض فكذا اقرب بعضهم وفي جواب
 وقفه فخر ولوم ان اي الفتيق في حياة معتقه اذ ميراثه لبنت
 المال اي لقيام المانع بالمعتق وتقدر الولد لابنه المساوي للعتيق في الماهم
 لادله به من قام به المانع وهذا مبني على ان نصف لما تقدم في الفرافض
 ان المحجب بوصف قام بالاقرب لا يمنع انتقال الارث له بعد فينتقل
 الارث للابن المسلم في هذه الصورة في حياة المعتق الكافر لان من قام به
 وصف مانع من الارث يصير به كالمعدوم وينتقل الارث كعصته لكونه
 بعد ضريح به كحرفه ولا على اولاده منها لول وعبارة الروضه وتقول ولا
 على من ابوه حاصلي ولم يس احد ابايه وامه عتيقه لا من جهة الاب
 اذ لا ولا عليه وان كانت حريته مستعنة بان كانت مبنية على ظم الداروات
 الاصل في الناس الحرة ولا من جهة الام لان الانتخاب الى الاب ولا ولا
 عليه وكذا الفروع معتقة اسم مفعول وهو مفعول نكح بالنسب والسنون
 فولاد لمعتق الام كذا في صحاح كذا في افراد مولي وهو المانع سب لقوله
 لانه النعم عليه اي لان مولي اي معتقها هو المنعم على الولد فان الولد
 منتقا وانما ثبت اي الولد ابنا لموالي الام لعدم اي الولد من جهة
 الاب ومعنى الاله لشاربه الي انه ليس معنى الاله لشاربه ان يطف عليه

ما قبل الخبز اليه حتى يسترد به ميراثه من الخبز عليه ربي بل يكف الميراث
لبيت المال الى قدم العصة بالولاءات فان اعتق بالبنات لقول وكذا
في قوله وان اعتق الاب والابن اليه اي الي هذا الولد لانه لا يكون ان يكون له
على نفسه ولا واذا انقضى صرح بقي موصفه فيبقى لمواليه ثم على المعتد وقيل
يصير كماله اصل له وله عليه لاجد في التدبير بالموت اي
بموت السيد وصرح او مع صفة قبله لا معه ولا بعده فهو تطبيق عتق
بصفة فلا يحتاج الي قبول ولا يقع الرجوع عنه بالقول كما تقدم وانما يقع من
المالك له من وكيله فلو وكل في تدبير رقيقه لم يقع لان التدبير يشبه
الايمان والايان لا توكل فيها تدبره ما اسم الغلام مذكور واسم
سيد بغير ما قاله بعضهم والصواب ان السيد هو من ذكره كورال نصاري
والغلام المدين يعقوب اجم فباعه النبي صلى الله عليه وسلم اراي في دين
كان على الرقيق وهو من كورال نصاري حكم الولاية الشرعية والنظر
في مصالحهم بشك ثمانية دينار ثم ارسل منه اليه وقال اقبض دينك ابن رن
اوانت مدبر او دبرت نفسك مثله واذا مات في هذه عتق ذلك الجند
فقط ولا يري وفي دبرت يدك ومهات اجمها انه تدبير محرج جميعه لان
كل تصرف قبل التطبيق صحيح اما فيه الي بعض محله سم وبعد الدين اي
وبعد التبرعات الخبز وان وقع في غايه لوقوعه من الثلث لانه
حكم الوصية وان وقعت في الصفة هي من الثلث فلو استغرق الدين التركة
وهو منها او نصفها اي استغرق الدين نصف التركة وهي اي التركة
هو وعتق ثلث الباقي منه اي وهو سدسه وان لم يكن دين اي
او حصل فيه ابر او نحو ولا بللغير اي وهي هو عتق ثلثه فاذا مات
بعد التطبيق كذا في العبارة ان يقال فاذا مرض او مات بعد التطبيقين
اي كما يؤخذ من قول المرحوم لا يخفى ان هذا ظم في صورة موت الفجأة دون
صورة المرض فانه يرد عليه ما لو نزل به المريض قبل مضي يوم بعد التطبيق
بالمر من يوم مع انه لا يفتق في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض
وقد حجاب بان العبارة فيها تجوز بان نزل ابتداء المرض منزلة الموت فسماه
موتاً شمية للسبب باسم المسبب واصل العبارة في موت الروح تامل
ولا

ولا سبب لاجد عليه اي وان لم يكن له غير ولو كان عليه دين مستغرق لانت
عتقه وقع في الصفة فاذا وجدت الصفة اي قبل الموت ومات عتق والا بان
لم يدخل او دخل بعد الموت فلا عتق فان قال ان مات ثم دخلت الدار
اي اموالها ودخلت الدار فذلك الا ان يريد الدخول قبله نقله الشخان
عن النفوس هنا وهو المعنى وان قال في المهمات انه يفي عليان الاول لترتيب
كالبيع اي وكرضه عليه قال م راذ ليس له ابطال تطبيق الميت وان كان للميت
ان يبطله كالأوصي لرجل يبي ثمرات ليس للوارث بيعه وان كان للميت ان يبيعه
ولو خبز عتقه هل يفتق أولا ذهب بعضهم الى ذلك اي الي العتق والا وجهه
عدمه حيث كان يخرج كله من الثلث لما يلزم عليه من ابطال الولاية الميت وهو
مقصود ولا مع شي قبله هذا يفيد انه لو عتق علي الموت مع شي قبله
كان تدبيراً ومنه قوله السابق ومعلقا كنت ارايت فاسم على المنهج ان
ثبت اما اذا اضافه لغيره كقوله ان شاريد او اذا اشار به لم يشترط الفور
بل متى شا في صياة السيد صار مدبراً ولو على التراضي كما نقله م رواقم
وفرق بين الخطين ٥ فورا اي بان ياتي بالمشقة في مجلس التواصب
ثم المنهج هذا اذا قدم المشقة فان اضرها فيقضي اصل الروضة لو قال ان مات
فانت صرنا نثبت فيحتمل ارادة المشقة في الحياة ويحتمل المشقة بعد الموت
فيبقى ان يراجع ويعمل مقتضى ارادته فان قال اطلقت ولم انفش والاهج
حمله على المشقة بعد الموت وبه اجاب الاكثر ومنهم القاريون
وشرطوا ان تكون المشقة بعد الموت على الفور بصفة نحو متي باضافة
صفة كخف وفي موتها مرتب يصير نصيب المتأخر موتاً مدبراً اي لانه
موقوف بالموت ووجهه انه قال اذا مات شريك في نصيب منك مدبراً اي
ولم يزل مدبراً له ارضهم وصورة كون الحزين له مدبراً ان مات
بذله بامان فلو دخل دار بقية امان فليس له حمله لان جميع ما ظفرنا به
من ماله صار ملكاً لنا وكذا له حرام ولزم بشرط ان يكون كل من المدبر وام
الولد كافراً واصلياً اما لو كان نصراني فبمنع من حمله معه كما قاله م ر
بيع عليه ان لم ينزل ملكه عنه اي بخوف بيع لتوقع الحرية والولاية وخو
ذلك من انواع التصرفات كالوقوف الارهنه فلا يصح ولو على حال الاحتمال موت

مبيد في حياة فيفوت الرهن بعقده كاسيد كره الله فلا يهود اي الة بتجديد تعلق
بنا على عدم عود كنه في اليمن اي فيما لو طلع على شي ثم خلع زوجته ثم
نقله وعقد عليها لم يعد كنه لان الزايل العايد كالذي لم يعد وبطل التدبير
اي ايظم باريك دانه اي الة داقوي من التدبير بديل انه اي الة يله
كما يدفع ملك اليمن الفكاك اي فيما اذا ملك زوجته فيعتق بموت السيد وان
كانا مرتدين اي لان هذا دام فله بنا في ما تقدم من ان تدبير المرتد موقوف
ولا يصح عطف على ردة السيد فيختلف انما دبره ان هو تفرع على
ان الة نكار ليس رجوعا في فيتوقف بطلانه على حلقه عليه حيث لا بسنة
لا مدتها ويصح تدبير المكاتب من اضافة المصدر لمفعول ويصح تعلق
كل منها اي من المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا اجار مضان فانت حر والمكاتب
مثل ذلك فاذا امارت السيد في الة اول قبل مضان عتق بالكتابة بالتدبير
واذا ادي النجوم في الثانية قبل مضان عتق بالكتابة من دبرت حامله
ولم يستثنه ومن باحامل الكايل فاذا ادبرها ثم عتقت فان انفصل قبل موت
السيد فغير مدبر والاعتق تبعا له مع فحملها يتبعها في ذلك صور اذا كانت
حمله عند التدبير او عند الموت او عندهما فمن جوع عنه اي عن تدبير الحمل
لتبعيته لها في البيع فلذلك بطل تدبير مدبر اي ذكر الكايل من قوله
وانما يتبع امه اي بحيث يتبعها في كرية يتبعها في سبها وانما يتبع اي
مطلق الولد لا بغير ولد المدبر موصي بخلاف المدبر اي فلا يسمي
قنا سواء كان او هو تميم في القن فتولد سواء كان اي القن او هو
كما يقتضيه بخلاف ولد المدبر ومثلها المستولى اذا اختلف هل ولدته
قبل الة سيلة او بعد ولدها يدخل تحت اليد اي بخلاف الما في المسئلة
السابقة على ما قاله من المال او الولد كقوله لا عتق ادها باليد
انما يناسب المال لما سران كره لا يدخل تحت اليد ونصف مهرها ان
تاضر الة نزال عن مغيب الحشفة ولا يلزمه نصف قيمة الولد ولا يتبعها
ولدها اي لان الخطاب معها فقط فلا يسمي عليه وقوله في حكم الصفة اي
في استراط معنى المدة لمقتضه قد يقال انها انما تصير حرة بعد مضي المدة
فانظر مع قول الله ولو قبل مضي المدة الا ان انت بعد موت السيد اي لانه
لما

لما يتبعها في كرية باعتبار ان كرية لا تلد الا صرا بتبعها ايظم في الصفة وان
لم يشك قوله انت صرح بعد موتي بعشرين فيعتق من راس المال
اي واما امه فمن الثلث موصي والفرق انه تجدد بعد الموت كما ياتي في كلامه
فلا يحسب من الثلث ارقاقه كذا في النسخ وهو لا ينسب وفي خط المؤلف
ارقاقها بغير الميراث اذ الكلام في الولد فبغير الميراث هو لموافقة كما ذكرنا
اج قرات بغية التاومت بغيرها والفرق التعريف والتقدير على هذا
اقتصر في الروض وش ولم يزد على ذلك شي وهذا هو المقيد وما بقدره
من موصي واجيب عن السؤال اي اجيب بان ناقل النص حرفه
فان الذي نفي فيه على الجميع انما هو الاقراء بله همن كقوله عند اسم جميع
بخلاف المهرور فيطلق على القليل والكثير كالذكر **فصل** في الكتابة
على الاشهر مقابلها انها بفتحها كالعتاق للفرق الحاركي لا تقدم لما
فيها من ضم اي فالتسمية علتان بكتابة ذلك اي مضمون ذلك العقد
في كتاب يوافق اي يوافق ذلك اي مضمون الا بلفظها اي الكتابة
منجم موقت بخمسين اي بوقتين داعية اليها اي لان السيد قد لا تتبع
نفسه بالعتق محان والعتق لا يتبع للكتب شريطة اذا علق عتقه
بالتحصيل والاداء فاعتبر فيها ما لا يجرى في غيرها كما احتملت الجهالة في بيع
القراض وعمل الجهالة الحاجة واثار بقوله وانما له جنة داعية اليها الي
انه يدل عليه القياس ايظم مستحبة سياقي في كلام الشرائع انها تكون
مباحة اذا ائق شرط من الشروط المذكورة لا استحباب ومكرهة اذا
كان عاضرا عن الكسب وكانت تقضي لتحصيله بطريق مفسد قال البلقي
وقد ينتهي الحال الي الترخيم حيث تقضي لتخليته من المحرمات وذكره غيره
مخا وتجب بالنذر لان ما كان مستحب ينقصد نذره فتعثر بها الاحكام
الخاصة قياسا على التدبير اي في عدم وجوبه لا في استحبابه فليست
مقيسة عليه فيه لان استحبابها بالنفس وهو قوله تعالى فكاتبوهم
ان علمتم فيهم خيرا والتدبير ليس بسنة كما قاله زكي لكن بخط الجيد ان
فان التدبير مستحب لا واجب فخره اذا اسالها العبد اي الرقيق ولو
انبي والقدرة اي واعتبرت القدرة على الكسب لا وتغرق اي الكتابة

الا يتألف وجوبها أي المواساة أي كسب بنفسه أي خبر كان وجهته كان خبر
أن أي ولو كسب قليلا حيث لا يفي رجا القتب بها أي بالكتابة وله تكريم بحال أي
لذا أنها فلا ينافي أنها تكريم لعارض كالو توهم الكتاب بالفسق كرهته كما قاله
الذي ذكره في الأوامر كرهته ولم تقدم له في تحقق الوقوع في الحرام كونه مستقبلا فالعلم
الواقع في كل سنة معنى الظن أو تزول الكراهية بكراهية الغريم والعقد أي
التي يعتبر فيها اتصال القبول بالكتاب وله من صبيح بخلاف الهيلة والتدبير
لأن الولاء فيها يحصل بالموت الذي يزول به الرق وقبوله أي فوراً لأن
الاعيان إذا أي انما لم يفتح على عين لتوقف إيراد العقد على ملكها والرقيق
لا ملك له إلى أجل أي وقت ولو كان المكاتب مبعوثاً أي وإذا كان يملك
بعضه كحرما يورثه والمأثور مبتدأ خبر انما هو التأجيل مع اختلاف
الغرض أي في الملك من الصبر وعدمه تنبيه على لو كان العوض منفعة
أو أعلم أنه لا بد أن يكون العوض ديناً أو منفعة عين أو منفعة في الذمة بخلاف
الاعيان فلا تصح الكتابة عليها لما تقرر أنه لا يملك الاعيان حتى يكتب عليها
وإن المنافع المكتسبة في الذمة تتأجل كالزام ذمته خياطة ثوب موصوف بعد
شهر مثله بخلاف المتعلقة بالاعيان كخدمته شهر فيتعين جعلها من آلات
لا شترام اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان بالبعد ولذلك قال الله
لو كاتب عنه علي خدمة شهر وجعل كل شهر حرام يصح له أن يخدم واحد كما أنه لو
كاتبه علي خدمة رجب ورمضان لم يصح للثمن في بين شرط المنفعة المتعلقة
بالعين وهو اتصالها بالبعد وبين تعدد النجوم لأن رعاية الفرد يعارضها تعدد
اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد وخدمة رمضان لم تتصل بالفرد بين
لخدمتين بشعبان كالأخرى ففسد العقد لذلك ثم أنه إذا كان العوض منفعة
عين شرط ضم غيرها إلى العمل بالتعدد وجعل كل واحد منها وقتاً معلوماً
كقوله كاتبتك علي بناء أربعين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا جاز ولا بأس
بكونها حالة لقدرة علي الشروع فيها حاله مرفعل أن محل التأجيل للعوض كونه
غير منفعة بقدر علي الشروع فيها حاله وانها لا تكون سوى نجم واحد فيضم لها نجم
آخر كما يعلم مما تقدم ويأتى ثمنا وأصره كقوله بعثت هذا الشعب بسكني دارك
سنة وأصره خواص تلك هذه الدار ستة خدمة عبدك هذا شهر أي فيجزاك

تخلع عوضاً من الكتابة فإنه لا يصح تأجيلها كقوله كاتبتك علي أن تخدمني السنة
القابلة بعد انقضاءه أي الشهر أي أو في اثنا عشر شهراً كما يعلم من شتم وعبارته الشهر
ولو كاتب علي خدمة شهر ودينار ولو في اثنا عشر شهراً صحت قال في ثلثه ولو في سنة
قوله عند انقضاءه ولما صرح أن الشرط أن يتأخر عطا الدين ربحاً كخدمة فلو
قدم زمن الألف للدينار علي زمن الخدمة لم يصح لما علم من شرط اتصال المنفعة
المتعلقة بالعين بالبعد فلا يراجع وما ذكره هنا جمع بين التقديرين بالعمل
والزمان وقد منعوا ذلك في الأجرة فالعمل بين الدارين والزمان هو الوقتان
المعلومان وقد يجاب بجملة الوقتين هنا علي وفي ابتداء الشروع في كل دار علي
جميع وقتها انظر رسم علي المنهج المتعلقة بالاعيان يتصور هذا في المبيع لأنه
يجوز أن يجعل منفعة عين من اعيانه المملوكة له عوضاً موصوياً وهو جواب عما يقال
الرقيق لا يملك شيئاً فكيف يورثه العقد علي منفعة متعلقة بعين تتصل تلك المنفعة
بالعقد وأقله أي الأجل بخلاف نجات أي وقتان كما سذكره الله بأن يوجع
بعضه إلى وقت معلوم وبعضه إلى وقت آخر كذلك تساوي البعوض أو تفاوت
كما تبتك علي حيازة يورثي نصفها في وقت كذا ونصفها الآخر في وقت كذا أو يورثي
ثلثها في وقت كذا أو ثلثيها في وقت كذا ثم سمي المودع في الوقت بحيازة
تسمية الحال باسم المحل ووزع العوض علي قيمته إذا كانت قيمة امواله مائة
والثاني مائتين والثالث ثلاثة فاعلم أن كل سدس العوض وعلى الثاني ثلثه
وعلى الثالث نصفه ثم المنهج فمن أي حصته منهم عتق قال في ثلث المنهج ولا يتوقف
عتقه علي ادائها ولا ينافيه ما تقدم من قوله وعلق عتقهم بأدائه صحيح لأنه من
باب رتب القوم دوابهم وأذن أي ذلك له في الكتابة نعم لو كاتب في مرضه
بعض رقيقه والبعض ثلث ماله من وقوله أو أوصي بكتابة الأعتق وقوله وعت
النص والبقية صحة الوصية بكتابة بعض عبد من وجه الضعف في الولى والخير
أن التبقيين فيها ابتداء بخلاف الثانية فإن التبقيين فيها عارض كما قاله زبي أن
اتفقت النجوم أي بأن كانت ما جعل علي المكاتب لا صدها من جنس ما جعل له من وصفه
وعدد النجوم أي الأوقات والأجل قال في لم يقر وقدر لأنه لا يشترط التساوي في مقدار
المال وقوله وعدد أي في الأقساط لا في المقدار المودع فيها والمراد عدد الأوقات
والقرينة علي ذلك قوله وجعلت علي نسبة ملكها أي صرح به أو أوقف وقوم عليه

الباقى اي وعنه عليه وكان الاول كله له لم يصح اي كابتداعها وكان ينبغي ان
تصح الكتابة لانه تبقيض في الدوام ان اسروا الرق اي والحال ان الرق قد عاين
المكاتب بان عجزت عن الضرب كالا ولان اسرا ولم يدر الرق وادي المكاتب في الصورتين
نصيب الشريك من الجوع عتق نصيبه من الرقيق عن الكتابة وكان الاول لها في قسم
احد المنهج اذ ليس يخص احد بالقبض اي فيما قبضه كان مشترك بينهما فله عليه كالات
ما قبضه احد الورثة مشترك لا يختص به من جهة السيد متعلق بقوله لازمه سم
عند ذلك اي عند المحر او غاب الا محله ما لم ياذن له السيد دون مسافة
قصوي وفوق مسافة الهدوي وهذا هو المقيد وهذا هو الظاهر بربك
اي الحاكم السيد لانه لا يخرج نفسه لاي و الحاكم لا يقوم مقام الشخص الا فيما يلزمه
ولا يمكنه الخلاء منه قال في قسم المنهج اما اذا عجز عن الواجب في الا يتاخر السيد
فسخ ولا يحصل التقاضي لان السيد ان يوديه من غير كفى يرفعه المكاتب
الحاكم يري فيه رايه ويفصله الى مريسته او يبيد كراته ذلك من جهة السيد
المكاتب متعلق بقوله جازية سم وله تعمي بنفسه بقوله انا عجز عن كذا
مع تركه الا اذا وقع فليسيد الفسخ كما قاله في المنهج فاذا عجز نفسه فليسيد الصبر
والفسخ بنفسه وان شأنا بالحكم وهو صريح في عدم انفساخه بغير التخيير سم
وله فحسنا اي وان لم يغير نفسه سم فلا فسخ فيها اي في الثلاثة ايام
بحسب اي منها او من احدثها مقامه في قبض فلا يعتق بقبض السيد لفساده واذا
ثم يصح قبض المال فلما لك استراد له لانه غير ملكه فان تلف فلا ظان لتقصير
بالدفع الي سيد ثم ان لم يكن بيوع شي اضر يوديه فله ان يعجز سم المنهج
ان وجد له ماله حمله ما ذكره من الشروط ستة قال في قسم المنهج فان لم يجد ماله ممكن
السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه مودته فان افاق وظر له مال
كان حمله قبل الفسخ دفعه الحاكم الي السيد وحكم بقتله ونقص الحاكم تعجزه ويقاس
بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر ولو حين شملت الجناية القتل والقطع بالافاق ما بلغ
مقتد لان واجب جنائته عليه اي على السيد وهذا صلة جنائته لا تغلق له اعي
للواجب المذكور برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لانه السيد لا يثبت له
على ماله مال وهذا فارق الا جني فيما اذا اوجبت الجناية ماله وهذا جواب عما
يقال لم لم يجب الا قل من قيمته والارش بل وجب الارش بالقابض لا تغلق

له برقبته بل يتعلق بذمته عن مامعه اي ويكون الارش مامعه ومما يكتب
لانه معه كاجني كما مر في المنهج ويصح ان يتعلق قوله مامعه بقوله لزمه دفعا
للضرر منه اي لانه ان لم يعجزه طوبى بالجنابة التي تخصر منه ككونه فوته فيما
افني للعتق اذ لو لا ذلك لبيع فيها وسياتي ان السيد لو ابر المكاتب من الخدم وكان
قد جني يلزمه الفدا وفي اطلاق الارش اي في قوله لزمه قود او ارش
اذ ازادت قيمته اي المكاتب عليه اي على الارش والا اي وان لم تزد قيمته
على الارش وعلى المستحق قبول للفد تشوق للعتق ولو لعتقه اي السيد
او ابراه من الخدم ولزمه اي السيد لانه فوت كاي كما لو قتله بخله فماله
عتق باء الخدم بعد الجنابة فلا يلزم السيد فداؤه وهذا محتمل بقوله اعتقه
او ابراه من الخدم ناطر ولو قتل بالبنا المحمول ومات رقيقا انظر مع قولهم
الوق ينقطع بالموت وليسيد قود على قتله ان كافاه والا فالقيمة له لبقائه
على ملكه ولو قتله هو اي سيد فلا يبي عليه الا الكفارة مع الاثم ان تعمد ولو قطع
طرفه ضمنه لبقا الكتابة وبه يلغز ويقال اي شي يضمن بعضه ولا يضمن كله والجواب
المكاتب بالنسبة لسيد اذا قتله ضمان واذا قطع طرفه ضمنه بماله تبرع فيه ولا
ضطر قيادات في حجة التصرف والخط يفتح الطا الى شرائه على الهلاك والمردا به
الخوف اي اقل متحول انظر لو كان مال الكتابة اقل متحول فاذا يكون حكمه في لزوم
الابتاء وقد قيل لا يلزم فلا بد فيه من اذن سيد اي لان احكام الرق جارية
عليه واذا استرقت برهن او كفيل لا ضمان تلف الرهن وهرب الكفيل
فيفوت المال ما تصدق بالبنا المحمول فله اهداؤه لغير اي المكاتب وهو
الحرب عن نفسه ضيع به ما لو اعتقه عن غير باذن سيد فانه يصح في المنهج
وكتابتة اي لا يصح كتابته لرقيقه كمال يصح اعتاقه له اذا اوبده فله ان
فان دفعه اليه من المال المقبوض منه او من ضمنه وجب القبول او من
غير ضمنه جاز القبول ولم يجب سم جازي وان رضى به المكاتب عدم ربايعي
والخط والدفع قبل العتق فان اضر عنه اثم وكان قضا ولو مات السيد قبل
الخروج عن الواجب لزم الوارث او وليه ثم ان بقي المقبوض تغلق بعينه حتى
يقدم على موت التجهيز والا قدم الواجب على الوصايا سم قال الحفاف في الخصال
وليس لنا عقد معاوضة يجب الخط منه الا ههنا سم على مناهج بما ذكره وهو الوضع

او الدفع واستثنى اذا لم يرد وجهه في الاله وان عتقه انما يتحقق بالموت لا اعتبار
الثالث وقته فلا يتاخر فيه الاله يتاخر في الثانية ان المنفعة لا يتاخر فيها الاله يتاخر
ويضاف اليها ما لو كان كل نجم اقل متمول فلا صط فيها ما لو كانت الاله
ولو انبراه عن النجوم او باعه من نفسه او اعنته ولو بوجوه سم على منفعته
اي المكاتب وخط اولي من الدفع قال لما ورد في ولو اراد السيد ان
يعطيه واراد العبد لخط اوجب العبد له ان يردم ليجوز العتق سم وفي هذا تقديم
المنع على اصله ان الاله دالة على الدفع لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي
اتاكم اولي من غيرهم اي مما هو دونه ويحرم على السيد التمتع اي مطلقا
ولو بالنظر لانها كالا حصة مهرها وان طارعت له شبهة الملك ثم المهرج ولا
يتكرر بتكرار الوطى الاله اذا وطئ بعد ادائها رجل مستولية مكانة فان
عجزت نفسها عتقت سموت السيد من الاله سبيلاد وان سبق ادائها النجوم عتقت
عن الكتابة كما قاله م ر الحادث بعد الكتابة اي المنفصل بدليل قوله ولو
صلت بعدها فان معناها سوا كانت طاملة به عند الكتابة او صلت به بعد
فلو قتل اي قبل ادائها النجوم فان السيد يفتقه وكسبه اي ومن كسبه
صدق اذا اي فيحلف المكاتب انه ليس بحرام فيصدق او تبريه عبارة المنهج او
ابراه فان اي السيد قبضه القاض عنه وعتق المكاتب ان ادي الكل
طف سيد انه حرام صدق اي السيد يمينه لانه الاله صلا ولا ووطئ
لا منه اذا خوف من هلك الاله في الطلق فمنعه من الوطئ كنع الراهن من
وطئ الموهونة فلا حد عليه اي ولا طلاق له لو ثبت كان له قبل عتق
ايه اي او معه تبعه رقا وعتق اي فان عجز نفسه تبعه في الرق وان عتق
عتق معه ووطئها مع العتق مطلق اي في العورتين اعني صورة الوضع
لستة اشهر وصورة الوضع لا كثر فهي ام ولد لظهور الطلق بعد الحربة
ولا نظر الي احتمال الطلق قبلها اي الحربة تغلب لها والولد ثم صرفان لم يطأها
مع العتق ولا بعده او ولدته لدون ستة اشهر من الوطئ لم تصرام ولدتها المنهج
قبل محليها بلسر كما اي قبل حلولها كبرية حفظه اي حال النجوم الي محله او
علفه كما في الحر وما قبله يعني عنه لانه مثال م ر واليه بان امتنع لا لفرض
ايجز علي القبض اي او علي الاله كما استوفجه م ر في م وعتق المكاتب ان

ادى

ادى النظر بطله اي القبض والاله بر له ان ذلك يشبهه ربها كاهلية من
حيث جلب النفع فقد كان الرجل اذا امر دينه يقول لمدينه اقض اوزد فان قفاه
والله زادني الدين وفي الاله جل قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربا اضعاف
مضاعفة وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق من المنهج قال بحر نعم لو ابراه عالما
بفساد الدفع صح وعتق كما جعته الرضى كما ذرعب اذا من كلام المص ومجرب
ذلك في كل دين مجرب هذا الشرط ولا يبيع ببيع النجوم لانه بيع مالم يقبض
ومالم يقدر علي تسليمه اذ العبد يستقر باسقاطه م ر ولا الا قبض عنها
لعدم استقرارها وان جري بعض المتأخرين مراده به يسخ الاله سلام فانه قال
في المنهج وصح اعتناض عن نجوم له بيعها ولو باع السيد النجوم اي اتي بصيغة
بيها فلا يرد ان البيع باطل لم يفتق فان قلت اذا اوكر السيد في قبض
النجوم صح قبض الوكيل وعتق المكاتب فقل لا جعل كما تشتري لتفترن البيع
الاذن له في القبض قلت فرق بينه وبين المشتري يقبض النجوم بنفسه بخلاف
الوكيل قال في م المنهج نعم لو باعها واذن للمشتري في قبضها مع علمهما
بفساد البيع عتق بقبضه ويطلب السيد المكاتب اي النجوم فان وجد
اي قبل ابراه البيع اما بعد فلا يفتقر صحة البيع لان ما وقع باطلا لا ينقلب
صحيا وهبته كبيع اي فلا تصح الاله بوضاه ويصح بيعه من نفسه لانه عتق
عتاقه كما في ام الولد عتق اي عن السيد ولزمه اي الرجل الذي قال للسيد
اعتق اذ وهو افتد اعنه فانه لا يفتق عن السائل اي لانه بيع ضمن لان
اعتاقه عنه يتضمن رد قوله في ملكه والمكاتب كالمستولية لا تصرف فيه السيد
بما يتضمن تملكه للفير لان هذا القدر لم يسقط عنه اي لانه لا يسقط ان
بالايت او الاله اولم يقع واحد منهما لانه اي المكاتب مثله بالنصب اسم ان
كن يرفعه اي السيد المكاتب وبكواله به ان اطل المكاتب سيرة
بمال الكتابة علي اخر فيعتق بكواله وقوله ولا تصح الكواله عليه اي
المكاتب وجهه ظم لان مال الكواله شرطه اللزوم وهذا غير لازم المكاتب
قن اي كفن لما مر ان القن هو الرقيق الذي لم يتصل به شيء من احكام العتق
بالصفة وهي اذ النجوم فمن لم يود جميعها تملكه وغير ذلك اي
وفي غير ذلك تجزيات التقاض وافضل السيد والمكاتب في النجوم ونحوها

الا في تعليق معتبر في كقولنا ان اعطيتني دما او ميتة فانت صرحت على
المتأخر ممن يصح تعليقه اي البائع الفاعل وهي كالصحة لا حاصل ما اشار
اليه اي الكتابة الفاسدة فيها شبهات شبه في بالصحة في اربعة اشياء استقلال
المكاتب بكتبه واستقلاله بارتباطه عليه وبقائه بالاد او تبعية كسبه له
وشبه بالتعليق في ثمانية اشياء في انه لا يفتق بالاد ولا بد الفروع عليه تغليب
لمعنى التعليق باعطائه ولو غلبنا جانب المفاوضة لفتق بذلك وفي بطلانها
بموت السيد قبل الاد لان المعلق عتقه بصفة ينقطع حكم التعليق بانقضاء
ملك غيره وفي صحة الوصية به لان المعلق عتقه بنفسه تصح الوصية به وفي انه
لا يصرف له سهم المكاتبين لانه خاص بالصحة وفي اعتاقه عن الكفارة لان
المعلق عتقه يصح اعتاقه عنها وفي جواز تملكه ببيع وغيره لان المعلق يجوز
فيه ذلك وفي منعه من السفر لان المعلق عتقه لا تزول ولاية السيد عنه
وفي جواز وطئ الامة لان المعلق عتقها يجوز وطئها في استقلال المكاتب
بكتبه وليس لنا عقد فاسد ملك به الا المكاتب في الفاسدة رحمان وفي اخذ
ارث جناية اي اخذ المكاتب ارث جناية عليه اذ لم يفتق كسبه اي الحاصل
بعد التعليق اي اخذ المكاتب في انه لا يفتق بغير اد المكاتب اي لعدم
حصول المعلق عليه متبرعا ليس قيدا بل لا يفتق باد الفروع بوكالة وفي ان
كتابتة تبطل بموت سيد ان لم يقر ان ادبت الي او الي وارثي رحمان وتملكه
اي ان يملكه سيد للفروع او غير منها لحي اذ اي فالحج يبطل بالزوجة ويقتد
بالجماع فيجب المضي في الفاسد دون الباطل وصورة انعقاده فاسد ان يحرم
بالعرة ثم يجامع ويدخل عليها لحي فانه يفتق فاسدا ويحضي فيه واما الفارسية
فتصور باقية الاداهم والدناير ففقد المراقبين فاسد ففتقن والمراوزة
هي باطلة فلا تضمن لعدم قبولها الا عارة ومثل هذه الاربعة الاربعة والهبة
من ضبي او سفينة فيضمن الموصر والمهرعت ان تلف في يد المستاجر والمتهب ولو
كان العقد فاسدا لم يضمن لان فاسد العقد حكمه حكم صحي في الفناء وعدمه
رحمان والكتابة الباطلة والخلع الباطل ما كان منها على عوض غير مقصود كالدم لودع
اليفل في الفاقد كالصفر والسفة والفاسد ظاهرا وعلم الباطل انه لا يترتب عليه
ما ياتى والفاسد يترتب عليه الفتق والطلاق وسيد مع السيد والزوج بالقبلة

في ان

في ان السيد فسخها بالقول اي بخله في الصحة والتعليق فلا رجوع عنها بالقول
يرجع بما اداه ان بقي اي لعدم ملك السيد له لفساد العقد فان اتخذ ولجبا
السيد والمكاتب فان كاتبه علي يبارين مثله في نجم ودفعها للسيد وقبضه
المكاتب هيئارات فانه يصل التقاض كما ذكر في مكاتبه علي عشر ذنير والحالة
ما ذكر رجوع العبد بثمانية وعلم عكسه على عكسه اجم هذا اي محل التقاض
تفصيل وماصله وجود التقاض في المثلين في الكتابة لتشفوه الي الفتق دون
غيرها تخالف ويبدأ بالعبد لفتق جانيه **فصل** في امهات الاولاد
لانه قهرى اي وما كان قهرا دون ما كان اختياريا في الرتبة فلذلك قدم
التدبير والكتابة عليها فله يقال ان هذا لا يصلح بوجوبها للتأخير واصلها
امهه هذا اي على ان المصلي الخ لعل في العارة سقط بعد قوله وكسرها
وهو جمع ام فتا مكر امهه هذا اي على ان الها اصلية والراجح انها زائدة
حال اسلمها ليس قيد بوطئ ما عاين في المتعلق بعلقت او ما يجب فيه
غرة صادق بانفصال بعضه كيد فانها لو اقلت يد امهه وماتت حاله وحيت
غرة محله فانها اذا عاشت ولم تلف بقبضه فالواجب نصف غرة كما في حشر في باب
الغرة والمعتد هنا انها لا تفتق بموته الا اذا الفت جميعه كما في شام وغيره
وهو ما فيه تغيير اعراب المتن او من قيد كمنفعة الكاف استقصا شيء
قل على الجلال حرم عليه بيعها ورهنها اي وفرض المهره فيما بعد الوضع
لا ينافي جريانها حال الحمل اي بضم عبيد بفتح العين السملاني بفتح اللام
وسكونها اقضوا بكسر هجره الوصل عند الاداء مثل امهه لان عينيها
في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل اقضوا وامهه سكتت
الياء استتقال ثم حذف لالتقاء الساكنين وحذف العين لمناسبة الواو وتعلم
من القلب يا وان شئت قلت استتقلت الفزة على الياء فنقلت منها الي
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذف لالتقاء الساكنين فالهزة عاين
الاعلال الاول مخجلة للمناسبة وعلى ان بنى منقولة فان اكرم احسن
اخالف الجماعة لعل هذا ليس مستند فله ينافي انه مجتهد فتا مكراتبه بيعها
من نفسها وكفا هبتها لنفسها وقرضها لنفسها فانها هي حان ويلزمها
في القرض ان ترد امة مثلها صورة ومحتسب ان يرجع في المقرض اعين نفسها

تفقد بفقها فتأمل ويرى إلى باقيها ولا يلزمها قيمة ماسرى بل يلزمها
أما التزمته كما قرره الطوحي والميداني أولا وكذا البرماوي أخرا ومحل المنع
أي منع بيعها وسائر التصرفات المزية للملك أو المعصية لزواله مستولدة
الراهن ما لم يكن المرتفع فرعاً فلا تنافس وهو مفسر بتباعد ما لم يكن المجبي عليه
فرعاً فلا تباعد وهو أي السيد المفسر ومذ لا زرع أعسار أن لا يكون في رد
ما ذونه وفاً وأما نفس المأذون فلا نظر للوفاء ويستثنى من نفوذ الاستيلاء
تأمل هذا الصنيع مع قوله السابق ويصح بيع المستولدة في صور فثبت الاستيلاء
وهو البيع وهنا منع الاستيلاء والحجاب أنه لما لم يثبت لها الاستيلاء
هنا لا شرط للملك وهذه تخبر عن ملكة بمجرد النذر حتى لو عادت ملكة
بطريق آخر لم تكن مستولدة مـ مالونذر التصديق بثمنها ومثلها ما إذا نذر
التصدق بها قال روي حجاب يمنع استئثارها لزوال ملكة عنها بمجرد نذر التصديق
بها أو بثمنها أي وشرط الخطأ بشبهة أم لا وهل يلزمه قيمة الولد تصديق
بها أم لا يرجع والذي صوبناه الحكم ببلوغه ونبوت استيلاء دامته
ض والذي صوبناه إذا نظر هذا مع قوله والمعتد الاستئثار فإن فيها قلة
فرج نفوذه من ورجح السبب من غرضه فصحده وكونه كاستيلاء الراهن
المعسر شبه الأعمى ويستفاد من هذا التشبيه أنها إذا لم تباع في دين المفلس
بان اكتسب ماله وفي الدين بغيرها أو بيعت وملكها نفذ الاستيلاء وهو كذلك
ثم مات رقيقاً وكذا الوفاة مرا كما في ضمن الشـ المنفصل في حيال حياته
قد يفهم أن المنفصل بعد الموت أي إذا انفصل من السيد بعد موته لا يقضي
حقوق الولد به وقال الشـ في فترته ولو انفصل عنه من بعد موته واستدخلته
امرأة هل يقال هو محترم ويثبت نسبه بذلك أو لا ينبغي أن يثبت إذ يصدق
حد المحترم ولم أر من ذكره وعليه فلا يرث فاصل أنه الصور ظنة أن ينفصل
في حياته وتستدخله في حياته فيثبت النسب والاستيلاء الثانية أن ينفصل في حياته
وتستدخله بعد مماته فيثبت النسب دون الاستيلاء الثالثة أن ينفصل بعد
مماته وتستدخله بعد مماته ففيه تردد واستظهر أن ظن نبوت النسب وقوله عدمه
أي لا تنقل التركة لغيره قبل خروج النطفة التي خلقت منها بخلاف ما ذكره
في حياته كن جزم قل باشتراط خروج المني في الحياة للحقوق بخلافه بعد الموت

فله يثبت الحقوق لخروجه عن جثة منفكة على كل وجه وأحرمة أمته التي اشتراها
لأنه مستولدة وإن شرط اعتاقها عليه عند الشرائع في مال أو ولد أو ثمة أمته
أشترها موروثة بشرط الاعتاق فإنه لا ينفذ الاستيلاء لأن نفوذه مانع من الوفا
بالشرط على جهة موروثة أنه هنا كذلك بخلاف ما سأل تصح أعارتها لنفسها وأخاف
تجنحاً من ر في ذلك قل وخطأ مع قوله أنه هنا كذلك المعتمد خلافه من ر ولعل الفرق
أن أكر الأجير أهل الاستعارة نفسه وقابل لملك المنافع فضلته عن الاستعارة بخلاف
أم الولد فإنها رقيقة فلا تصح أعارتها لعدم صحة ملكها أصيب بان السيد والفرق
الواضح أن يقال أنه إذا أصرها ثم أميلها فاستحقاق المنفعة مقدم على استحقاق
العنف بخلاف عكسه فلذا انقضت الجارة فيه فالأولي نصب الفرق بين
هاتين الصورتين له بين المستولدة والعبد إذ لا فرق بينهما الاستيلاء حيث
تقدم إلا جاز على الحال في عدم الانقضاء بالعنف ولهذا قال قل إن فرق الشـ
لا يجدي نفعاً وبيانه أن المنافع في الصورتين تعلقت بهالك فلم اثر وجوده في اعتاق
العبد فلم تنفسخ الجارة فيه ولم يؤثر في المستولدة فانقضت لا يملك منفعة
الجارة بل يملكها المستأجر ملكت نفسها أي بمنافعتها عتقت أي من حين
الموت وإن تأخر الوضع عنه كما رجه بعضهم وهو الظاهر وهذا أي الحكم بعتقها
مع قتلها للسيد قبل الديون والوصايا هو معلوم من قوله من راسل مال فإنه
معناه أنه لا يحسب قيمتها من التركة ولذا قال قل أنه لا حاجة إليه فتأمل
لا يعتقون الرضوية لا يعتق وعتقه هو مجرد عطف على منع لانه من جملة
مأذون في منزلتها قل فكذلك في سببه عبارة غير في سببها أي الحرية وهو
الاستيلاء فلعل الشـ ذكر ضمير الحرية على معنى العتق وقوله الله لم أر منه قل
فقال لا يخفى أن السبب ملزوم له لا زرع لم يعتق ولدها أي يعتقها بل بموت
السيد وهو أي التقليل بالوطى جري على القالب سكت المص أي بمنع على
أعمال اللفظ في حقيقة أمار على أعماله في حقيقة ومجاز له سكت كقول الولي
الول لما في أوله والولد من التفصيل الذي ذكره بقوله أن كانوا من الأناث
تتقوها وألا فلا وكذا إذا أكرها بشرط أن أولادها الرضى فالمعتد عدم صحة
الشرط لانه يحال مقتضى العقد بغيره استند تأثير الشرط انقضاء وأصله انظر
لفظه تنبيه على كون صراحة هو بمن أن كل قولهم من أولاد محكومة لولده

تفسير مستولدة اذا لم يطر الملك على نكاح الاب ولم يطر عتقه على نكاحها والام لم يثبت
 الا سبيله دليل النكاح ولرضاه برف اولاده او يقال محل قولهم من اولد امة فوجه صارت
 مستولدة اذا لم يكن نكاح ابنه الاب ولي وما بعده ولده او فرجه لانه اعم
 انفسح نكاحه كالوفاكها منكم بيد امي لان الكاتب عبد ما بقى عليه درهم فكان الملك
 لسيده وهو الزوج فلذلك انفسح نكاحه وتفسير يوطيه بعد ذلك ام ولد لا سيد كره
 في التي سمته صحت قال لو اولد السيد امة مكاتبه ثبت به الا سبيله دونه تفقد وتدفق
 في ملكه قبيل العلوق وعلية قيمتها للكاتب واطلاق المصم اي ان وطى امة الغير
 بشبهة يقتضي صرية الولد مع سموله لما اذا اظنها زوجة امة مع ان هذه الظن
 منكرية فيجوز كلفه عليها هذه الصورة بشرطه هو سبق نكاح امة لفقد
 طول الكثرة وهو ضوق الفت فان القدرة الطارئة لا تقتضي اندفاع الامة اي
 بعد ولادتها عبارة سم بعد تظليها كان اكم كذلك اي لم تصرام ولد
 حامله اي منه وله اي وولاه وعلية له او دون الكثرة الاول او دون
 الكثرة لان الصبر راجع كثر الحمل له لا قلم من الحمل ان يقال المدة اكتسبت التذكر
 من المضاف اليه وانظر هل الشرط موجود وهو لا يستفاد عن المضاف وقوله من غير
 وطى بعد الملك هذه هي الصواب بخلاف ما في خط من حين لدون اقله صوابه
 لستة اشهر فاكثرت من الوطى الواقع بعد الملك فان دون اقله هو دون ستة
 اشهر وتقدم انها لا تصير ام ولد لان هذه هي المسئلة الاول فتأمل بحصول
 علوقه في ملكه اي فتصير ام ولد خاتمة كماله الله صحتها تستلزم على ثبوت
 الا سبيله دونه كون المستولدة ليست ملكا للواطي بل له بها نفع علقه تقتضي الي
 ملكه كمن ذكره وان يقدر انتقال الملك فيها قبيل العلوق وجملة ما في الخاصة خمسة
 فروع في نصبه خاصة اي والولد مبيع على الرأج وقيل حركه اذا كان الامهر
 موسرا اي بنصيب البعني لا بنصيب ابنه اي كما علم مما مر ومكم به اي بالولد
 لم يفر ما سب الي الات ولا قيمة لها بانقرادها اي لانها لا تفقد بالقد
 فانه اي في عهدة ضمان يده كذا اي بخلاف الشاهد فانه لم يضع يده على ام الولد
 بتعليقه خرجت الشهادة بوجود الصفة الثابتة بطريق اخر فله عزم عليه وعليه
 قيمته لانه احوال بين السيد وبين رقه بظنه لما لا يرفع ملك اليه بالهجر
 اخر انظر الجامع مرصوص اي ما لم يجمع بين النفاق والاستمتاع فانه النفاق يجب

بالمالك

بالمالك دون الاستمتاع فينبغي التعليل بان طريق تحصيل النفقة لم يخص في الحق
 والتزويج حتى يجبر عليها بل يكفي تخليتها للكتسب او ايجارها لاجله والمأصلات
 معنى كلام الشان العجز عن الا نفقة لا يرفع ملك اليه من النكاح عند الاستمتاع وتوقف
 المخصوص في المعنى لما مع بينها وقد يقال مطلق العجز او مطلق تضررها بعد كل
 منهما ولا يجبر على عتقها او تزويجها ومعلوم انه عتق بينها فلا يقال ولا يجبر
 على بيعها ظاهرا فاطن غفر ولهذا اقتصر على النفاق والتزويج في بيت المال فان
 تضرر فليس ميا سير المسلمين قل من ان قناع اي الارض لمن رام شرا على هذا
 الكتاب من قنع كرضي وزنا ومعنى فدونك اسم فعل بمعنى خذ ولا شلت
 جملة دعائية اي لا يطر عليها فيما عسى هي لا استبعاد من العثار بكسر العين
 بوعو عتته اي تصويته بهنتر قلم اضافة العثرة للعلم لا بما الي انها
 اذا وقعت ليست عن قصده قالها اي معروضا قبول القبول اثبت للقبول
 قبوله صالفة لارادة اعظم انفاع القبول واخذ الله على حصول الاموال وصلى الله على
 اشرف رسله وعلى اله واصحابه والتابعين صلاة وسلا ما دايمن متلك زمين
 الي يوم الدين والحمد لله رب العالمين

تحت يوم السبت المبارك سنة
 ايام من سنة ربيع اشرى
 على يد الفقير عبد بن هبة بن علي
 القاضي غفر الله له ولين
 دعاه والمهين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي صلى الله عليه وسلم